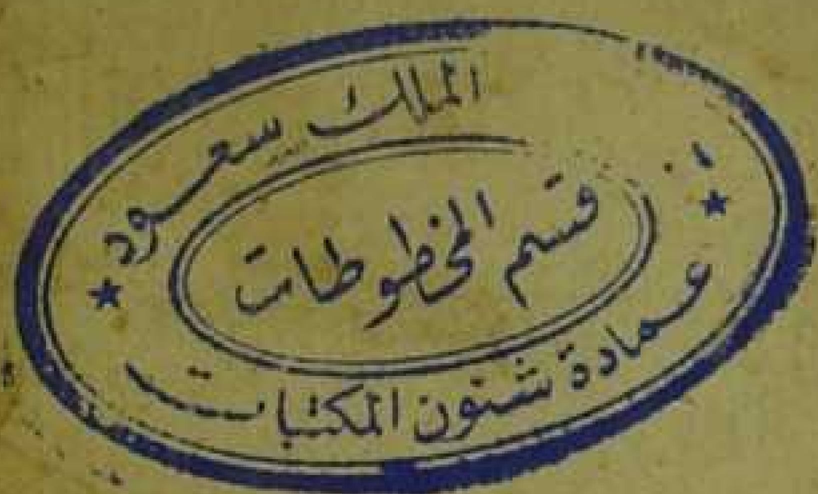
٥٨٨٨

مجموع فيه ١١ كتاباً


الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شئون المكتبات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تفضل بتولي احبابه واعرض عمن تولى غيره واعد له اليم عذابه واودع عجائب البلاغة في الالفاظ اليسيرة من ايات كتابه والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله واصحابه وبعد فقد وقع الكلام في قوله تعالى الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور الاية وقررت فيها بضعة عشر نوعا من الانواع البديعية ثم وقع التامل فيها بعد ذلك ففتح الله بزيادة على ذلك حتى جاوزت الاربعين ثم قدحت الفكر فلم يزل يستخرج ويتوالى ان وصلت بحمد الله مائة وعشرين نوعا وقد اردت تدوينها في هذه الكراسة ليستفيدها من له غرض في الوقوف على اسرار التنزيل وراجيا من الله الهداية الى اقوم سبيل فاقول في هذه الاية الكريمة الطباق وهو الجمع بين الضدين وذلك في ثلثة مواضع بين امنوا وكفروا وبين النور والظلمات في الموضعين ومنها المقابلة في ثمانية مواضع بين الجلالة والطاغوت وولي واولياء لان المفرد يقابل الجمع في هذا الفن وبين امنوا وكفروا ويخرجهم ويخرجونهم لما ذكر وبين من والى الموضعين لان من لابتداء الغاية والى لانتهائها وهما متقابلان وقد اورد اهل البديع في المقابلة قول الشاعر ازورهم وسواد الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي وقابل ... بين لي وبي مقابلة وبين الظلمات والنور والنور والظلمات وفيها ثمان مجازات في يخرجهم بمعنى يمنعهم من الدخول فيه ابتداء وفي يخرجونهم كذلك وفي نسبة الاخراج الى الطاغوت لانه سبب وفاعل الخير والشر على الحقيقة هو الله تعالى وفي اصحاب النار وفي اطلاق الظلمات على الكفر والنور على الايمان في الموضعين وفيها التقديم والتاخير في ثلثة مواضع احدها انه قدم في الجملة الاولى الجلالة وفي الثانية الذين كفروا ولم يقدم الطاغوت حذرا من جعله مقابلا لله تعالى فانه احقر من ذلك والثاني انه قدم الاسم الكريم على الولي فجعله مبتدأ واخبر عنه بالولي وقدم اولياءهم على الطاغوت فجعل الاولياء مبتدأ واخبر عنه بالطاغوت للاشارة الى ان الطاغوت

شيء يجب تحقيره فان القاعدة النحوية جعل الاعرف مبتدأ والاخفى خبرا والثالث تقديم فيها على خالدون ومراعاة للفاصلة وفيها التفنن في ثلثة مواضع افراد النور وجمع الظلمات في الموضعين لان الايمان شيء واحد والكفر انواع والضلالات شتى والاهواء والبدع متفرقة وشاهده قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وفي قوله صلى الله عليه وسلم تفترق امتي على ثلث وسبعين فرقة واحدة منها في الجنة واثنان وسبعون في النار وافراد ولي المؤمنين لانه واحد وجمع اولياء الكفار لتعدد معبودهم وفيها التفسير في الموضعين فان جملة يخرجهم وجملة يخرجونهم تفسير للولاية واهل البديع يسمون ذلك تفسيرا واهل المعاني يسمونه استينافا بيانيا وفيها وقوع المفرد موقع الجمع في الطاغوت وفيها وقوع الماضي في امنوا وكفروا والمراد به الدوام وفيها وقوع المضارع في يخرجهم ويخرجونهم مرادا به الاستمرار وفيها التكرار في خمسة مواضع الذين ومن والى والظلمات والنور وفيها الترديد في يخرج والفرق بينه وبين التكرار ان التكرار ان الترديد علق فيه اللفظ الثاني بغير ما علق به الاول وقد ذكر هذا النوع بعينه ههنا ابو حيان وفيها المبالغة في ولي والطاغوت وفيها العكس والتبديل في قوله من الظلمات الى النور ومن النور الى الظلمات وفيها القلب والاختصاص في لفظ الطاغوت على ما ذكره الزمخشري فانه قال في قوله تعالى والذين اجتنبوا الطاغوت ان يعبدوها القلب للاختصاص بالنسبة الى لفظ الطاغوت لان وزنه على قول فعلوت من الطغيان كملكوت ورحموت قلب بتقديم اللام على العين فوزنه فلعوت ففيه مبالغات التسمية بالمصدر والبناء بناء مبالغة والقلب وهو للاختصاص اذ لا يطلق على غير الشيطان وفيها الحصر بتعريف المبتدأ والخبر في ثلثة مواضع الله ولي الذين امنوا اي لا ولي لهم غيره واولياؤهم الطاغوت اي لا غيره واولئك اصحاب النار اي لا غيرهم فالاول حقيقي والثاني يحتمل الحقيقي والمجازي والثالث من قصر الصفة على الموصوف وفيها التاكيد بهم في قوله هم فيها خالدون وفيها الاهتمام حيث قدم والزمخشري يقول في مثل ذلك

انه يفيد الحصر ذكره وفي قوله وبالاخرة هم يوقنون وذكره الاصبهاني في قوله وما هم
بخارجين من النار فيكون مفهومه هنا ان عصاة المؤمنين لا يخلدون فيها وفيها
الاشارة باولئك على حد ما ذكروه في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم انه اكتفى بما يذكر
بعده وفيها الخطاب العام في اولئك ان كان الخطاب لغير معين وان كان لمعين فان
كان هو النبي صلى الله عليه وسلم فهو اضيما لما في الذهن ويحتمل ان يكون فيه التفات
من قوله ورفع بعضهم درجات فان المراد به النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقع له ذكر باسمه
لا بالخطاب ولا بغيره وان كان للمؤمنين او الكافرين ففيه نوعان الالتفات من الغيبة
في الذين امنوا والذين كفروا وخطاب الجمع بصيغة المفرد ويزيد الثاني ثالثا وهو
الاشارة تعريضا بغباوة السامع حتى انه لا يفهم الا بالمحسوس على حد ما قالوه في
اولئك اباي البيت وفيها المشاكلة والاستعارة التهكمية في قوله اولياؤهم [illegible]
الاخراج من النور الى الظلمات صنع الاعداء لا الاولياء ابدل لفظ الاشياء [illegible]
ففيه تهكم بهم ومشاكلة بقوله ولي الذين امنوا وفيها القول بالموجب في هذه الجملة
لانهم لما ادعوا ان لهم اولياء ينصرهم قيل صحيح لهم اولياء ولكن اولياؤهم الطاغوت
الذين هم اولى من ان ينصروهم وانفسهم فضلا عن غيرهم وفيها الاطناب في موضعين
الذين امنوا والذين كفروا ان كان يقوم مقامهما المؤمنين والكافرين وفيها
الحذف في موضعين وهما موصوف الذين وتقديره القوم وفيها التتميم في قوله هم
فيها خالدون اذ لو اقتصر على اصحاب النار لاكتفى به في استحقاقهم لها لكنه تمم بوصف
خلودهم فيها الذي هو قدر زائد على الدخول وفيها الاكتفاء حيث ذكر وعيد الكافرين
دون وعد المؤمنين وفيها الاحتباك وهو ان يذكر جملتان ويحذف من كل منهما ما اثبت
نظيره في الاخرى والتقدير هنا الله ولي الذين امنوا وهم اصحاب الجنة والذين
كفروا ليس لهم ولي واولئك اصحاب النار فحذف من الاول ما اثبت نظيره في الاول وهو ولاية

الله

الله وفيها التغليب في احد عشر موضعا الذين في الموضعين وضمير امنوا وكفروا و
ضميرهم في المواضع الاربعة وخالدون لانه شامل للذكور والاناث وغلب لفظ المذكر
في اصحاب لانه خاص بجمع المذكر وجمع المؤنث صواحب وصاحبات وفي الواو من يخرجونهم
لان الطاغوت شامل للشياطين والاصنام وكل ما عبد من دون الله فغلب ضمير المذكر العاقل
وفيها الفرائد وهي ان يؤتى بلفظة فريدة لا تقوم غيرها مقامها وهي هنا في لفظتين الاولى
الولي لا يقوم غيره مقامه لما فيه من الاشعار بالخصوصية الزائدة والقرب المعنوي والمكانة و
الاعتناء بمصالح المؤمن فان الولي يطلق لغة وشرعا على القريب في خلاف الاجنبي ومن الولي
وصله قرابة او نظرا ووصية او نحو ذلك ولفظ الناصر او المعين او المتولي مثلا لا يفيد
ذلك الا كلاما ما ذكرنا [illegible] بيا اجنبيا فافاد بلفظة الولي انه يراعي المصالح لعبيده
[illegible] الولي مصالح محاجيره والثانية لفظة الطاغوت فانها لا يقوم غيرها مقامها
في الاثم والتقبيح والبشاعة كما لا يخفى وانجر بنا من هنا الى امر اخر وهو انه ورد عن
سعيد بن جبير ان الطاغوت بلسان الحبشة فيكون ذلك من المعرب وقد قرر الحريري
من فوائد وقوع المعرب في القران ان يكون والاعلى معنى لا يوجد في الالفاظ العربية
ما يؤدي معناه الا بلفظ اطول منه كما بيناه في الاتقان وذلك تقرير لكون هذه اللفظة
فريدة وفيها الاتساع وهو ان يؤتى بكلمة متسع فيها التاويل فان الولي يحتمل ان يكون
بمعنى الناصر او بمعنى المعين او بمعنى المحب او بمعنى المتولي لامورهم وفيها استعمال اللفظ
في حقيقته ومجازه معا في اربعة مواضع فان امنوا صادق بمن صدق منه الايمان حقيقة
وبمن اراد ان يؤمن مجازا او من كان في الكفر ثم امن وعمن لم يكفر اصلا والاخراج
حقيقة في الاول مجاز في الثاني وكذا جملة كفروا وفيها الابداع وهو استعمال لفظ لم يسبق
المتكلم اليه وذلك هنا في ستة مواضع اثنان حقيقيان وهما الايمان والكفر فانهما من الاسماء
الشرعية واربعة مجازية وهو الظلمات والنور في الموضعين فان استعمالهما في الكفر والايمان شرعي ايضا

[illegible]

وفيها الالتفات على راي السكاكي فانه لا يشترط فيه تقدم خلاف بل الالتفات عنده ان يقع
الغيبة مثلا فيما حقه التكلم وان لم يتقدمها تكلم نحو قول الخلفاء امير المؤمنين يامركم
بكذا مكان انا امرك وهنا كان الموضع للتكلم بان يقال نحن او انا ولي الذين امنوا فلما
عدل الى لفظ الجلالة كان التفاتا على رايه وفيها التقسيم في موضعين فان الناس اما مؤمن
او كافر ولا ثالث لهما فهو كقوله فمنهم شقي وسعيد والطرق اما نورية او ظلمانية ولا ثالث لهما
وفيها الافتنان وهو الجمع بين فنين وهنا جمع بين مدح المؤمنين وذم الكافرين
وفيها النزاهة وهي هجو خال عن الفحش وما في الاية من ذم الكفار كذلك وفيها المذهب
الكلامي وتقريره من امن فالله وليه ومن كان الله وليه فهو مهتد فالمؤمن مهتد وهو
المراد بقوله يخرجهم الى اخره ومن كفر فوليه الطاغوت ومن كان الطاغوت وليه فهو ضال
فالكافر ضال وهو المراد بقوله يخرجونهم الى اخره وفيها ارسال المثل فان كلا من الجملتين
الاوليين يصلح ان يكون مثلا وفيها الاحتراس وهو تقييد الكلام بنكتة …
وذلك في قوله يخرجونهم من النور الى الظلمات لانه لما قيل اولياؤهم الطاغوت توهم متوهم انه
لما كان لهم اولياء فقد يفعلون بهم كما يفعل ولي المؤمنين باحبابه فنفى ذلك بهذه الجملة
ومنها الجناس الاشتقاقي بين النور والنار ومنها الجناس المطرف بين نهم وهم ومنها
جناس محرف ناقص بين الى واولئك لان الواو المكتوبة في اولئك لا يظهر في اللفظ ومنها
جناس خطي ناقص بين اولياء واولئك لان اولياء يكتب بياء بعد الالف وفيها جناس مشوش
بين ولي والى ومنها الوصل في جملة والذين كفروا والمناسبة في بالذين امنوا من جهة
التضاد وفيها الفصل في يخرجهم ويخرجونهم لانهما استئناف بياني وفي اولئك
اصحاب النار هم فيها خالدون لانها تاكيد للجملة قبلها ومنها ايجاز القصر في موضعين
لان قوله يخرجهم من الظلمات الى النور قائم مقام ينزع عنهم الريب والشكوك والوساوس
والخواطر الردية والجزع والقلق والسخط وحب الدنيا وغير ذلك من جواذب الظلمات والبدع

وما

وما اكثرها ويلقي في قلوبهم اليقين والرضى والصبر والتوكل والتفويض والتسليم والزهد والورع
الى غير ذلك من جواذب النور … على كثرتها وكذا في الجملة الثانية ومنها المساواة في قوله اولئك اصحاب النار
فان لفظه طبق معناه وفيها البسط وهو تكثير اللفظ للمعنى بلا حشو فهو كالاطناب لكنه خاص بالاطناب بالجمل
وهو هنا في جملتي الاخراج وقد تقدم ان فيها الاطناب في موضعين وفيها الانسجام وهو ان يكون الكلام لخلوه
من العقادة كالماء المنسجم في انحداره ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة الفاظه يسيل رقة والاية كذلك بل القران كله وفيها
ائتلاف اللفظ والمعنى وهو ان تكون الفاظ المعنى متناسبة له ان فخما ففخمة وان رقيقا فرقيقة والفاظ الاية كذلك
فان الجلالة منها فخمة لعظم الذات المقدسة ولفظ الطاغوت فخم لغلظ مسماه وكذا لفظ كفروا والواو من الحروف
… منها الامالة وكذا لفظ الظلمات وخالدون ولفظ ولي وامنوا رقيقان ولفظ النور ارق من
لفظ الظلمات مع ما في المفرد من الخفة التي ليست في الجمع وفيها الطرد والعكس لان الشطر الثاني في الجملة الاولى يطرد
لمفهوم الثانية وبالعكس وفيها التمكين وهو ان تكون الفاصلة متمكنة مستقرة في محلها غير قلقة ولا مستدعاه
ولا مستجلبة … فاصلة خالدون هنا كذلك وفيها التسهيم وهو ان يكون ما قبل الفاصلة يدل عليها ولا شك
ان لفظ الكفر يدل على ان الفاصلة الخلود في النار وفيها التشريع وهو ان يكون في اثناء الاية ما يصلح ان يكون
فاصلة وذلك هنا في قوله في الجملة الاولى الى النور وقوله في الثانية الى الظلمات وفيها التهذيب وهو ان يكون
الكلام مهذبا منقحا بحيث لا يكون للاعتراض فيه مجال والاية والقران كله كذلك وفيها الاستتباع وهو
الوصف بشيء على وجه يستتبع الوصف باخر وهو هنا في موضعين فانه وصف المؤمنين بولاية الله على وجه
يستتبع وصفهم بالهداية ووصف الكافرين بولاية الطاغوت على وجه استتبع وصفهم بالضلال ثم ظهر
لي انه يقال ان في قوله يخرجهم من الظلمات الى النور استعارة مكنية تخييلية بان يكون شبه المنتقل من الضلال الى
الهدى بمن كان قاعدا في مكان مظلم فخرج منه الى مكان نير فاثبت المشبه وحذف المشبه به ودل عليه بلازمه وهو الاخراج
ويجوز ان يكون ذلك استعارة تمثيلية فينتزع منها وجه الشبه من متعدد كما ترى ويأتي ذلك في الجملة الثانية
ايضا فظهر لي ايضا ان ياتي فيها التورية وذلك انه ورد في الحديث ان الناس يكونون يوم القيمة في ظلمة فيرسل عليهم
نور فيبقى نور المؤمن ويطفى نور المنافق وقد تاول بعضهم هذه الاية فعلى هذا يكون للنور والظلمات معنى حقيقي

ومعنى مجازي في المجازي هنا هو القريب والحقيقي البعيد واريد البعيد بجوز من هذا ان يكون في الاية
التلميح وهو الاشارة الى قصة او واقعة او كائنة وقد يكون اريد من الاية المعنيان معا كما هو عادة القران
عند ذلك وقد ورد ان لكل حرف ظهر وبطن فيكون في الاية استخدام على طريقة ضناه المصباح لكل اجل كتاب وهو
اطلاق لفظ لمعنيين فيراد احدهما ويذكر معه لفظان كل لفظ يخدم معنى وهنا لما ذكر النور والظلمات واريد المعنيان
ذكر لفظ يخدم المعنى الحقيقي وهو الاخراج فانه حقيقة في التحول عن الحيز والامكنة ولفظ يخدم المعنى المجازي
وهو لفظ الايمان والكفر ثم ظهر لي ان في الاية اللف والنشر في موضعين احدهما مرتب والاخر غير مرتب فالاول في الله
ولي الذين امنوا يخرجهم فان الضمير الاول فيه وهو المستتر راجع الى الجلالة والثاني وهو هم راجع الى الذين هو
على ترتيب اللف والثاني كفروا وهو على ترتيبه ثم ظهر لي ان قوله اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون الذين كفروا
والطاغوت معا لا الى الذين كفروا فقط بدليل انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم انتم لها واردون
لو كان هؤلاء الهة ما وردوها وكل فيها خالدون فعلى هذا وقع في الاشارة وضميرهم لف بعد النشر
وهو نوع من اللف والنشر الجمل اشار اليه الزمخشري في بعض الايات فهذا ما ظهر لي في الاية من انواع البلاغة
وكلها مما استخرجته بفكري وبالتنزيل على قواعد علوم البلاغة ولم ار احدا تعرض لشيء من ذلك في الاية الا
الموضع الذي نقلته عن ابن حيان في الترديد والذي نقلته عن الزمخشري في الطاغوت والاطباق فان ابا حيان
ذكره ثم في الاية مما يتعلق بعلم المعاني الاتيان بالجملة الاسمية في اربع جمل لدلالتها على الثبوت والاستقرار
في ولاية الله وولاية الطاغوت واستحقاق النار والخلود بالفعلية في اربع جمل لان الايمان والكفر والاخراج
مما يحدث ويتجدد وفيه الاتيان في المسند اليه بالعلمية لاحضاره في ذهن السامع اولا باسمه الخاص وللتبرك
باسمه الكريم وثانيا بالموصولية لاشتمال الصلة على معنى مناسب مرتب عليه وثالثا بالاشارة الى تقدم
ورابعا بالضمير لان المقام للغيبة وفي الاية من علم اصول الدين اثبات التوحيد لله وحده ونفي كل ما عبد من دونه
ومنها انه لا واسطة بين المؤمن والكافر ولا بين الضلال والهدى خلافا للمعتزلة وفيها ان خلق الافعال
في مخرجهم خلافا للمعتزلة وفيها اثبات الكسب لهم وامنوا وكفروا ويخرجونهم خلافا للمعتزلة الجبرية
وفيها ان الكفار مخلدون في النار وان عصاة المؤمنين لا يخلدون فيها خلافا لمن خالف في ذلك وفي الاية من علم

امور

اصول الفقه جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كما تقدم تقديره خلافا لمن منعه وفيها جواز وقوع
المعرب في القران وفيها ان الموصول والمضاف من صيغ العموم وفيها ان الغاية تدخل وفي الاية من علم
الفقه انه لا يرث المسلم الكافر ولا عكسه ولا يلي الكافر مسلما ولا عكسه في نكاح ولا في عقل لان ولي الله عدو
لعدوه فلا موالاة بينهما فلا ارث ولا ناصر ولا ارث ولا ولاية وفيها تحريم ولاية اعداء الله وفيها
جواز هجوهم وذمهم وغيبة من يتضاهى بعادة الشرع وفي الاية من علم النحو ان المضاف الى الضمير اعرف
من المعرف باللام حيث جعل الاول مبتدا مخبرا عنه بالثاني وان من يأتي لابتداء الغاية في غير المكان
وان الضمير مراعى فيه المعنى كما يراعى اللفظ وان جمع القلة قد يستعمل مكان جمع الكثرة فان اصحاب
من جموع القلة وكذا خالدون فانه جمع سالم غير محل ومع ذلك اريد بهم الكثرة وان معمول اسم الفاعل يجوز
تقديمه عليه فان فيها معمول خالدون وفي الاية من علم السلوك الانقطاع الى الله وحده واتخاذه وليا
يعتصم ويلجا اليه في كل مهم ويسترزق ويستنصر ويستغاث ويستغفر ويستعاذ به ويستمسك
ويعرض عمن سواه ويقطع العلائق من غيره ولا يمتد الاطماع الى الخلائق ولا يتخذ غيره ومولاة احبابه
واوليائه ومعاداة من عاداهم واكرامهم وتبجيلهم ومعرفة قدرهم والتخلي عن الاخلاق الردية
والتحلي بالاخلاق السنية وفقنا الله تعالى لذلك بمنه وكرمه امين و
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد واله
ومن على منوالهم

في اواسط جمادى الاخرى في خادم
سنة ١٠٥٧ الفقير علي بن ابراهيم
من نواحي قضايا ... بن مراد بن يوسف السبيعي
سليمان بن ... البيان بن بكر الخير
غفر له ولمن احسن اليه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم بالائه • المتفضل بنعمائه • الذي لم يزل بصفاته
واسمائه • الذي انزل الكتاب على عبده ورسوله • محمد صلى الله
عليه وسلم بين فيه الحلال والحرام • وكرر فيه المواعظ والقصص
للافهام • وضرب فيه الامثال وشرح فيه الفرائض والاحكام •
ونص فيه علم الاخبار • وجعله ظاهرا للسامعين • مفهوما للمعتبرين
واعظا للمتذكرين • واية للمتفكرين • غير خفي على المتفهمين • انزله
بلسان العرب المبين • ونظمه من الحروف التي في حكمتها عبرة للمعتبرين • و
دلالة للمتوسمين • اذ قد استوت مع قلتها في جميع لغات العرب مع
اتساعها اعتبارا في الخطب والكلام والاشعار • ورتب تبارك
وتقدس اسمه لها مخارج تخرج منها عند النطق بها من اقصى الصدر الى
ما يليه من الحلق والفم الى اطراف الشفتين والى الخياشيم لا يخرج حرف
من مخرج غير مخرجه الا بتغيير لفظه ولا يتعدى كل حرف عند النطق به
عن مخرجه ورتبته التي انزل الله فيها وجعل جل ذكره منها القوي

في مخرجه

في مخرجه والضعيف كما جعل في مخلوقاته وجعل منها المشبه لغيره
من الحروف والبعيد الشبه من غيره كما فعل في مخلوقاته فهي وما يعرض
فيها من الحركات والسكون كالاجسام وما يعرض فيها من الاعراض لا ينفرد
الحركة بنفسها عنها لا ينفرد العرض بنفسه فهذا تمثيل لها وفي ذلك كله
حكمة منه وقدرة ولطف وتدبير لا اله الا هو العلي الكبير واني
لما رايت هذه الحكمة البديعة والقدرة العظيمة في هذه الحروف
التي تضمنت الفاظ كتاب الله جل ذكره ووقفت على تصرفها في
مخارجها وترتيبها عند خروج الصوت بها واختلاف صفاتها وكثرة
القابها ورايت شرح هذا وبيانه متفرقا في كتب المتقدمين والمـ
والمتاخرين غير مشروح للطالبين فرغبت نيتي في تاليف هذا الكتاب
وجمعه في تفسير الحروف ومخارجها وصفاتها والقابها وبيان قويها
وضعيفها واتصال بعضها ببعض ومناسبة بعضها ببعض ومباينة
بعضها بعضا ليكون الوقوف على معرفة ذلك عبرة في لطف قدرة الله
وعونا لاهل تلاوة القران الكريم على تجويد الفاظه واحكام النطق به
واعطاء كل حرف حقه من صفته واخراجه من مخرجه باقيا ذلك مرور
الازمان وتعاقب الاعصار ينتفع به المقرئ والقارئ والمبتدئ والمنتهي
ويتذكر به اهل الفهم والدراية ويتنبه به اهل الجهل والجهالة ــ

اذكر الحروف واحدا بعد واحد علي رتبة المخارج مع جملة من
صفته ثم نذكر مع كل حرف الفاظا من كتاب الله جل ذكره تنبيه
علي تجويد لفظه ذلك الحرف فيها وفي مثلها مما وقع ذلك الحرف فيها وفي
مثلها مقاربا لغيره ويجب ان يتحفظ ببيانه لئلا يدخله خلل او نقص او
زيادة لعلل تحدث فيه نذكر تلك العلل مع كل فصل منه ولست اذكر
في هذا الكتاب لاما الا اختلاف بين اكثر القراء فيجب علي كل من قرا باي حرف
كان من السبعة ان ياخذ نفسه بتحقيق اللفظ وتجويده واعطائه حقه
علي ما نذكره مع كل حرف في هذا الكتاب ويكون علي تحفظ مما ننبه له
فيسلم حينئذ من التقصير في لفظه ويامن من التحريف في قرآته ويجري
في قراءته علي اصل صحيح ولفظ فصيح فيكون الغالب علي قراءته السلامة
من الخلل والبعد من الزلل وما علمت ان احدا من المتقدمين سبقني الي
تاليف مثل هذا الكتاب ولا الي جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف والقابها
ومعانيها ولا الي ما اتبعت فيه كل حرف منها من الفاظ كتاب الله والتنبيه
علي تجويد لفظه والتحفظ به عند تلاوته ولقد تصورت في نفسي
تاليف هذا الكتاب وترتيبه من سنة تسعين وثلثمائة واخذت
في نفسي ما يخطر بالي منه في ذلك الوقت ثم تركته اذ لم اجد معينا فيه من
مؤتنف بمثلي قلبي ثم قوى الله النية وجدد البصيرة في اتمامه بعد

نحو

نحو من ثلثين سنة فسهل جل ذكره امره ويسر جمعه واعان علي تاليفه
وعسي ان يكون ذلك سببا للاجر او سببا لذخر جعله لوجهه خالصا
وسميت ما الفت من ذلك بكتاب الرعاية لتجويد القراة وتحقيق لفظ
التلاوة لعلم مراتب الحروف ومخارجها فمن ائتم بكتابي هذا في تجويد
الفاظه وتحقيق لفظ تلاوته ممن سلم من اللحن والخطأ وضبط روايته
التي يقرأ بها قام له هذا الكتاب علي تقادم الاعصار ومرور الازمان
مقام المقرئ الناقد البصير الماهر فنبتدئ ان شاء الله بابواب مختصرة
في الترغيب في حفظ القران وثوابه وفضل اهله وما يجب علي اهل القران
من رعايته والقيام بحقه وصفة المقرئ والقارئ وادبهما وما يليق
ذكره مع ذلك ثم نذكر علل الحروف والحركات وما استعملت العرب
من ذلك واختلاف النحويين في السابق من الحروف والحركات وما اشباه
لذلك ثم نذكر الحروف وعدتها واقسامه والقابها وصفاتها ثم
نذكر كل حرف ومخرجه وجملة من صفته المتقدمة علي مراتب المخارج ثم
نذكر مع كل حرف الفاظا منه في كتاب يحض علي اللفظ بتجويد لفظه واعطائه
في القراءة حقه لئلا يغفل عنه ويدخله خلل او زيادة لعلل توجب ذلك
فيه نذكر مع ذكر كل حرف ثم نختم الكتاب بمعرفة احكام اللفظ بالحروف
المشددات وتفاضلها في التشديد والوقف علي المشدد وغير ذلك مما

تكلت به فايدة الكتاب ان شاء الله والله المستعان علي ذلك كله وبه
اعتصم من الذلل والخطاء في القول والعمل لا اله الا هو عليه توكلت وهو
رب العرش العظيم باب ما يذكر فيه جملة من فضل القران والترغيب
فيه وفضل طالبه وقارئه قال ابو محمد اعلم ان هذا الباب واسع كبير
قد الف العلماء فيه كتبا كثيرة وانا اذكر من نكت اندلعلي فضله ولجزيل
ما اعد الله لاهله اذا اخلصوا الطلب لوجهه وعملوا به وبحذف الاسانيد
للايجاز والاختصار • فاعظم ما يستشعره المؤمن من فضل القران • انه كلام
رب العالمين • غير مخلوق وكلام من ليس كمثله شيء وصفة من ليس له
شبه ولا ند وكتاب اله العالمين • ووحي خالق السموات والارضين •
وهو هادي الضالين • ومنقذ الهالكين • ودليل المتحيرين • وهو حبل الله المتين •
وهو الذكر الكريم • وهو السراج المنير • وهو الحق المبين • وهو الصراط المستقيم •
فاي فضل بعد هذا فمما روي في فضل تلاوة القران الخ زيد بن اسلم روي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل اي الاعمال افضل فقال الحال المرتحل يريد الذي
يختم القران ثم يفتتحه وبهذا الحديث اخذ عبد الله بن كثير المقرئ فروي
عنه ابن ابي بزة المكي باسناده انه كان يامر القاري اذا ختم عليه القران
ان يفتتح بعقب ذلك فيقرا الحمد لله وخمس ايات من البقرة ليكون
مرتحلا من ختمه حالا في ختمه اخري اتباعا للحديث وروي

ابو عبد الله الرحمن السلمي وغيره عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان افضلكم من تعلم القران و
علمه وكان ابو عبد الرحمن يجلس لاقراء القران ويقول هذا الذي اجلسني
هذا المجلس يريد الحديث الذي ذكرنا وروي سهل بن معاذ عن ابيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرا القران وعمل بما فيه البس
والداه يوم القيمة تاجا ضوءه احسن من ضوء الشمس فكيف من عمل به
قال كعب ان في التورية مكتوبا ان الغلام اذا تعلم القران وهو حديث
السن وحرص عليه وعمل به وتابعه خلطه الله بلحمه ودمه وكتبه
عنده من السفرة الكرام البررة واذا تعلم الرجل القران وقد دخل في سن
وحرص عليه وهو في ذلك ينقلب منه كان له اجره مرتين ويكسى حلة الكرامة
ويتوج بتاج الوقار ويقول الله جل ذكره للقران هل رضيت هذا العبدي
فيقول القران ما رضيت ما اعطيته فيعطي النعمة بيمينه والخلد بشماله
فيقول الله جل ذكره للقران هل رضيت ما اعطيت لعبدي فيقول نعم
وروي الحسن البصري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القران
فانه نعم الشفيع هو لاهله يوم القيمة تعلموا البقرة فان تعليمها بركة و
تركها حسرة ولا تستطيعها البطلة تعلموا البقرة وال عمران فانهما
ياتيان يوم القيمة كانهما غمامتان او كانهما غيابتان او كانهما فرقان من طير

صواف الحديث وروي ابو امامة الباهلي يرفعه الي النبي صلي الله
عليه وسلم انه قال من قراء ربع القران وقد اوتي ربع النبوة و
من قراء ثلث القران فقد اوتي ثلث النبوة ومن قراء ثلثي القران فقد
اوتي ثلثي النبوة ومن قراء القران كله فقد اوتي النبوة قال ابو محمد يريد
بذلك والله اعلم الفضل والثواب والدلالة علي نبوة من انزل عليه القران
وقال الحسن من استمع آية من كتاب الله كتب له آية مضاعفة لو من تلا آية
من كتاب الله كانت له نورا يوم القيمة وقال ابن مسعود تعلموا القران واتلوه
فانه يكتب بكل حرف منه عشر حسنات اما اني لا اقول الم حرف ولكن الالف
حرف واللام حرف والميم حرف وقال ابو سلمة بن عبد الرحمن يقال لصاحب
القران يوم القيمة اقراء وارق فان كان يهذه اعطي بقدر هذه وان كان
يرتله اعطي بترتيله قال مجاهد من ختم القران نهارا وكل به سبعون الف
ملك يصلون عليه حتي يمسي ومن ختمه ليلا وكل به سبعون الف ملك يصلون
عليه حتي يصبح وكانوا يستحبون ان يكون الختم للقران في اول النهار وفي اول
الليل لهذا الحديث وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من جمع القران
فظن ان احدا اغني منه فقد حقر عظيما وعظم صغيرا وعن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال ان القران يتمثل يوم القيمة باحسن صورة يراها الناس فيقول
الناس من هذا هذا نبي فاذا جاوز الملائكة عرفوا من هو حتي ياتي بين مكان

النبيين

النبيين قالوا بل هذا ملك فاذا جاوز يدي الله تعالى فيعرض عليه القران
فيشهد علي كل امرئ فكيف كان فيه فشاهد مصدق ويشفع مطاع
وروي انس في حديث اسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
يقول الله لحملة القران تقربوا الي بتلاوة كتابي ازدكم حبا واحببكم
الي عبادي ويدفع عن مستمع القران بلوى الدنيا ويدفع عن قارئ القران
شر الاخرة ومستمع اية من كتاب الله خير من كنز ذهب ولقارئ اية
من كتاب الله افضل مما تحت العرش الي التخوم ومن رواية ابي بكر بن ابي
شيبة قال ابن مسعود تعلموا القران فانه يكتب بكل حرف منه عشر حسنات
او يكفر به عشر سيئات اما اني لا اقول الم عشر ولكن اقول الف عشر ولام
عشر وميم عشر وقالت ام الدرداء دخلت على عائشة رضه فقلت لها
ما فضل من قراء القران علي من لم يقراه ممن دخل الجنة فقالت عائشة
رضي ان عدد درج الجنة على عدد اي القران فليس احد دخل افضل من
قراء القران وقال ابن عباس من قراء القران واتبع ما فيه هداه الله
من الضلالة ووقيه يوم القيمة سوء الحساب وذلك بان الله تعالى يقول
فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقي قال فضمن الله لمن اتبع القران لا يضل
في الدنيا ولا يشقي في الاخرة وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
خرج يوما على اصحابه فقال ابشروا ابشروا اليس تشهدون

ان لا اله الا هو قالوا بلى قال فان هذا القران سبب طرفه بيدي الله
وطرفه بايديكم فتمسكوا به فلن تضلوا ولن تهلكوا بعده ابداً وروي
ابن وهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ياتي القران يوم
القيمة شفيعا مطاعا وما حلا مصدقا فمن جعله امامه قاده
الى الجنة ومن جعله وراءه ساقه الى النار قال الليث يقال ما الرحمة
الى احد باسرع منها الى مستمع القران لقول الله جل ذكره واذا قرئ
القران فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون ولعل من الله واجبة وقال
علي بن ابي طالب رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول كتاب الله هو خبر من قبلكم ونبأ من بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل
ليس بالهزل هو الذي لا تزيغ فيه الاهواء ولا يشبع منه العلما و
لا يخلق على كثرة رد ولا تنقضي عجائبه هو الذي من تركه من جبار قصمه
الله ومن ابتغ الهدى في غيره اضله الله وهو حبل المتين وهو الذكر الحكيم
وهو الصراط المستقيم وهو الذي من عمل به اجر ومن حكم به عدل ومن
دعا اليه دعى الى صراط المستقيم وقال ابن مسعود قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان هذا القران مادبة الله فتعلموا مادبة الله ما استطعتم
ان هذا القران حبل الله وهو النور المنير والشفاء النافع عصمة لمن
تمسك به ونجاة لمن تبعه لا يعوج فيقوم ولا يزيغ فيستعتب ولا ينقضي عجائبه

ولا يخلق

ولا يخلق على كثرة الرد وقال ابن مسعود مثل البيت الذي لا يقرا فيه
القران كمثل البيت الخرب الذي لا عامر له وقال ابن سيرين البيت
الذي يقرا فيه القران تحضره فيه الملائكة وتخرج منه الشياطين و
يتسع باهله ويكثر خيره والبيت الذي لا يقرا فيه القران تحضره الشياطين
وتخرج منه الملائكة ويضيق باهله ويقل خيره وعن ابي هريرة وابي
سعيد الخدري رضه انهما قالا يقال لصاحب القران يوم القيمة اقرأ
وارق فان منزلتك عند آخر آية تقراءها وزاد فيه عاصم بن
بهدلة عن زر عن عبد الله بن عمرو ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فان
منزلتك من الدرجات عند اخر ما تقراء وروي ابو الدرداء ان النبي
صلى الله عليه وسلم من قراء مائة اية في ليلة لم يكتب من الغافلين و
من قراء مائتي اية كتب من القانتين ومن قراء الف اية الى خمسمائة اية
اصبح وله قنطار من الاجر القيراط منه مثل التل العظيم وعن ابن مسعود
انه قال من قراء في ليلة خمسين اية لم يكتب من الغافلين وعن ابن عمر انه
قال من قراء عشر ايات في ليلة لم يكتب من الغافلين وقال ابن عباس
من سمع اية من كتاب الله تعالى كانت له نورا يوم القيمة وعن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال فضل قراءة القران نظرا على من يقراءه ظاهرا كفضل الفريضة
على النافلة وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شهد خاتمة القران

كان كمن شهد المغانم حين تقسم ومن شهد فاتحة الكتاب كان كمن شهد فتحاً
في سبيل الله وقال ابن مسعود من اعطى القران فمد عينه الى شيء مما صغر
القران فقد خالف القران الم تستمع الى قول الله تعالى لنبيه ولقد اتيناك
سبعا من المثاني والقران العظيم لا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم
باب ما يحذر به اهل القران من الرياء فيه وغيره قال ابو محمد
اعظم افة تدخل على اهل القران طلبه لغير الله واستعمال الرياء فيه
واخلاص العمل فيه للدنيا وترك اتباعه والاعراض عن العمل بما فيه اعظم
ذنبا واقرب الى الهلكة به فانه يرى من اتبع القران هبط به الى رياض
الجنة ومن اتبعه القران زخ في قفاه فيقذفه في جهنم وقال الحسن اولى الناس
بهذا القران من اتبعه وان كان لا يقراه وقال ابو محمد رضه عنه وانا اقول
اولى الناس بهذا القران من عمل به وان لم يحفظه واشقى الناس بهذا القران
من حفظه ولم يعمل بما فيه ولذلك قال ابو موسى الاشعرى رضه اتبعوا القران
ولا يتبعكم القران وقد روي عن علي بن ابي طالب رضه ان النبي قال
تعوذوا بالله من جب الحزن فقيل يا رسول الله وما جب الحزن قال واد في جهنم
تتعوذ منه جهنم كل يوم سبعين مرة اعده الله للقراء المرائين وفي رواية
اخرى اعده الله للذين يراؤن الناس باعمالهم وفي حديث اخر انه
صلى الله عليه وسلم قال ان جهنم لواديا ان جهنم تتعوذ بالله من شر ذلك

الوادي

الوادي كل يوم سبع مرات وان في ذلك الوادي جبا ان جهنم وذلك الوادي
يتعوذان بالله من شر ذلك الجب وان في ذلك الجب لحية ان جهنم والوادي
وذلك الجب يتعوذون من شر تلك الحية سبع مرات اعدها الله للاشقيا
من حملة القران الذين يعصون الله به قال ابو محمد واصل هذا كله قول
الله فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة
ربه احدا اي لا يعمل عملا يظهر انه لله وهو يريد به الرياء فقد سماه
الله شركا وقال ان الشرك لظلم عظيم وقال ابو محمد والروايات في هذا
الفن كثيرة وهذه الاحاديث مذكورة في كتاب اسد بن موسى رويناها عنه
وقال ابو محمد فليتق الله حامل القران في نفسه وليخلص العمل والطلب لله فان كان
قد تقدم له شيء مما يكره فليبادر الى التوبة والانابة من ذلك وليبتدا
الاخلاص في طلبه وعمله فالذي يلزم حامل القران من التحفظ اعظم مما يلزم
غيره كما ان له من الاجر ما ليس لغيره **باب ما ينبغي لصاحب القران ان ياخذ
نفسه به** قال ابو محمد اول ما ينبغي لطالب القران في فعله ان يخلص طلبه
لله عز وجل فقد قال ابن مسعود من قرا القران يبتغي به وجه الله كان
له بكل حرف عشر حسنات ومحو عشر سيئات وقالت عائشة رضه ان عدد
درج الجنة على عدد اي القران فليس احد ممن دخل الجنة افضل ممن قرا
القران تعني لله مخلصا وينبغي له ان ياخذ نفسه بقراءة القران في ليله

ونهاره في الصلوة او في غير الصلوة وان اقل ذلك وقد سئل الحسن
عن رجل يحفظ القران وينام ليله كله فقال ابعده الله هذا يتوسد القران
وقال كلاما اشد من هذا وينبغي له ان لا يطلب بالقران شرف المنزلة
عند ابناء الدنيا من الملوك او غيرهم وان يخلصه لله فان كان قد دخله
بشيء من ذلك فليتب منه وليعتقد الاخلاص لله وينبغي له ان يكون لله
حامدا ولنعمه شاكرا وذاكرا وعليه متوكلا وبه مستعينا واليه راغبا
وبه معتصما وللموت ذاكرا وله مستعدا وينبغي له ان يكون خايفا من راجيا
عفو ربه ويكون الخوف في صحته اغلب عليه اذ لا يعلم بما يختم له ويكون
الرجا عند حصول منيته اقوى في نفسه لحسن الظن بالله وقرب منيته
منه وينبغي له ان يكون عالما باهل زمانه متحفظا من شيطانه ساعيا
في خلاص نفسه ونجاة مهجته مقدما بين يدي ما يقدر عليه من عرض
دنياه مجاهدا في نفسه في ذلك ما استطاع وينبغي له ان يكون اهم امره
عنده الورع في دينه واستعمال تقوى الله ومراقبته فيما امره به ونهاه
عنه وقال ابن مسعود ينبغي لقارئ القران ان يعرف بليله اذ الناس
نايمون وبنهاره اذ الناس مضطرون ببكائه اذا يضحكون وبورعه
اذا الناس يخلطون وبصمته اذا الناس يخوضون وبخشوعه اذا الناس
يختالون وبحزنه اذا الناس يفرحون وقال عبد الله بن عمرو لا ينبغي

لحمل

لحمل القران ان يجد مع من يجد ولا يجهل مع من يجهل ولكن يعفو ويصفح
لحق القران لان في جوفه كلام الله وقال ابو محمد وينبغي له ان لا يحبس
في قلبه غلا لمسلم وان يعفو عن من ظلمه ويصل من قطعه ويعطي من
حرمه وان ياخذ بالفضل من اموره اذ لا منزلة فوق منزلته باب
ما يجب من تعظيم القران واجلال حامله قال ابو موسى الاشعري
من اجلال الله اجلال حامل القران غير الغالي فيه والجافي عنه وروي
انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال القران افضل من كل شيء فمن وقر
القران فقد وقر الله ومن استخف بالقران فقد استخف بحق الله حملة
القران هم المحفوفون برحمة الله المعظمون كلام الله الملبسون نور الله فمن
والاهم فقد والى الله ومن عاداهم فقد استخف بحق الله وقد قال قتادة
ما اكلت الكراث منذ قرات القران يريد به تعظيما للقران وقال
يزيد بن ابي مالك ان افواهكم طرق من طرق القران فطهروها ونظفوها
ما استطعتم قال المحدث عنه فما اكل البصل منذ قرا القران يريد به اجلالا
للقران وقال مجاهد اذا تثاءبت وانت تقرا القران فامسك عن القران
حتى يذهب تثاؤبك وقال عكرمة يريدان في ذلك الفعل اجلالا للقران
وتعظيما له وكره ابو العالية ان يقال سورة صغيرة او قصيرة وقال
لمن سمعه قالها انت اصغر منها واما القران فكله عظيم باب ادب طالب

القران وما يجب عليه فيه قال ابو محمد ينبغي لطالب القران بعد اخلاص
طلبه لله ان يتحفظ في نقله وينقله عن ثقة يرضى حاله وعلمه ودينه
وينبغي ان يتواضع لله عز وجل في طلبه ولمن ينقله عنه ولمن يطلب معه
وان لا يبخل علي من اراد القراءة عليه اذا امن على نفسه من الخطا وينبغي
ان يلين جانبه لمن يطلب عليه ولمن يطلبه منه ولا يعنفه ولا يزجره ويقبل
عليه ما استطاع ويحتسب في ذلك ما عند الله وينبغ له ان ياخذ نفسه
بالتصاون عن طرق الشبهات ويقل الضحك وكثرة الكلام والتقعد في مجالس
القران وغيرها وياخذ نفسه بالحلم والوقار وينبغي له ان يتواضع للفقراء
ويتحفظ عن التكبر والاعجاب ويتجافى عن الدنيا وابنائها ان خاف على نفسه
الفتنة وينبغي له ان يدع الجدال والمراء وياخذ بالرفق والادب وينبغي
له ان يكون ممن يؤمن شره ويرجى خيره ويسلم من ضره وان لا يسمع
ممن نم عنده وينبغي له ان يصاحب من يعاونه على الخير ويدله على الصدق
ومكارم الاخلاق ويزينه ولا يشينه باب ما يكمل به حال طالب القران
قال ابو محمد ينبغي لطالب القران ان يتعلم احكام القران فيفهم من الله ما فرض
عليه ويلقن عنه ما خاطبه به فينتفع بما يقرا ويعمل بما يتلو وان يتعلم
الناسخ والمنسوخ فيعلم ما فرض عليه وما لم يفرض عليه وما سقط العمل
به مما العمل به واجب وان يتعلم الفرائض والاحكام فما اقبح بحامل القران

ان يتلو فرائضه واحكامه عن ظهر قلبه وهو لا يفهم ما يتلو فكيف يعمل به
بما لا يفهم معناه وما اقبح به لان يسئل عن فقه ما يتلو فلا يدريه فما من هذه
حالته الا كمثل الحمار يحمل اسفارا وينبغي لطالب القران ان يعرف المكي من
المدني فيفهم بذلك ما خاطب الله به عبادة في اول الاسلام وما ندبهم
اليه في اخر الاسلام وما افترض عليهم في اول الاسلام وما زاد عليهم
من الفرائض في اخره ويقوي بذلك علي معرفة الناسخ من المنسوخ لان
المدني هو الناسخ للمكي في اكثر القران ولا يمكن ان ينسخ المكي المدني لان
المنسوخ هو المقدم في النزول قبل الناسخ له ومن كمال حال طالب القران
ان يعرف الاعراب وغريب القران فذلك مما يسهل عليه معرفة معنى
ما يقرا ويزيل عنه الشك في اعراب ما يتلو فهذا كله من كماله وتمام شرفه
وبراعته فقد قال عائشة رضي الله عنها الماهر في كتاب الله مع السفرة
الكرام البررة والذي يتتعتع عليه القران له اجران بمشقته وبتلاوته و
لا ينتفع بشيء من جميع ما ذكرنا حتى يخلص النية فيه لله جل ذكره عند
طلبه او بعد طلبه فقد يبتدي الطالب للعلم يريد به المباهاة والشرف
في الدنيا او لا يعتقد به شيئا من ذلك فلا يزال به فهم العلم حتى يتبين له
انه على خطا في اعتقاده فيتوب عن ذلك ويخلص النية لله فينتفع بذلك
ويحسن حاله فقد قال بعض العلماء لقد طلبنا العلم لغير الله فما زال العلم

بنا حتى ردنا الى الله او كلاما هذا معناه وقال مجاهد لقد طلبنا العلم
زمانا لنا فيه كبير نية ثم حسن الله النية فيه بعد باب صفة من يجب
ان يقرا عليه وينقل عنه قال ابو محمد يجب على طالب القران ان يتخير
لقراءته ونقله وضبطه اهل الديانة والصيانة والفهم في علوم
القران والنفاذ في علوم العربية والتجويد لحكاية الفاظ القران وصحة
النقل عن الائمة المشهورين بالعلم فاذا اجتمع للمقرئ صحة الدين و
السلامة في النقل والفهم في علوم القران والنفاذ في علوم العربية والتجويد
لحكاية الفاظ القران كملت حالته ووجبت امامته وقد وصف
من تقدم من علمائنا المقرئين القران فقال القراء يتفاضلون في العلم بالتجويد
فمنهم من يعلمه رواية وقياسا وتمييزا فذلك الحاذق الفطن ومنهم من
يعرفه سماعا وتقليدا فذلك الوهن الضعيف لا يلبث ان يشك ويدخله
التحريف والتصحيف اذ لم يبن على اصل ولا نقل عن فهم قال ونقل القران
فطنة ودراية احسن منه سماعا ورواية قال فالرواية لها نقلها و
الدراية لها ضبطها وعلمها قال فاذا اجتمع للمقرئ النقل والفطنة
والرواية وجبت له الامامة وصحت عليه القراءة اذا كان له مع ذلك
ديانة وقد قال ابو بكر بن مجاهد رحمه الله في وصف حملة القران قال
من حملة القران المعرب العالم بوجوه الاعراب والقراءات العارف باللغات

ومعاني

ومعاني الكلام العالم البصير بعيب لفظ القران المنتقد للاثار فذلك الامام
الذي يفزع اليه حفاظ القران في كل مصر من امصار المسلمين قال ومنهم
من يعرب ولا يلحن ولا علم عنده غير ذلك فذلك كالاعرابي الذي يقرا
بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه قال ومنهم من يؤدي
ما سمع ممن اخذ عنه ليس عنده الا الاداء لما يعلم انه لا يعرف الاعراب ولا غيره
فذلك الحافظ لا يلبث مثله ان ينسى اذا طال عهده فيضيع الاعراب لشدة
تشابهه عليه وكثرة ضمه وفتحه وكسره في الاية الواحدة لانه لا يعتمد على
علم العربية ولا بصر بالمعاني يرجع اليه وانما اعتماده على حفظه وسماعه
وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف فيقرا بلحن لا يعرفه
وتدعوه الشبهة الى ان يرويه عن غيره ويبرئ نفسه وعسى ان يكون عند
الناس مصدقا فيحمل ذلك عنه وقد نسيه واوهم فيه وحبس نفسه على لزومه
والاصرار عليه او يكون قد قرا على من نسي وضيع الاعراب ودخلته الشبهة
فيتوهم فذلك لا يقلد القراءة ولا يحتج بنقله قال ومنهم من يعرف قراءته
ويبصر المعنى ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والاثار فربما
دعاه بصره بالاعراب الى ان يقرا بحرف جائز في العربية ولم يقرا به احد
من الماضين فيكون مبتدعا وقال ابو محمد فليتجنب طالب القران ان يهمل
نفسه وينقل عمن لا يجب النقل عنه ممن تفوته هذه الصفات والتوفيق

بيد الله جل ذكره **باب معرفة الحروف التي تالف منها الكلام** وعللها الحروف
التي تالف منها الكلام تسعة وعشرون حرفا وهي حروف ا ب ت ث
وشهرتها تغني ذكرها وقد اضيف الى ذلك احرف مستعملة واحرف اخر
قليلة الاستعمال وسترى ذلك في باب بعد هذا وانما سمي كل واحد من
هذه التسعة والعشرين على اختلاف الفاظها حرفا لانه طرف للكلم كلها طرف
في اولها وطرف في اخرها وطرف كل شيء حرفه من اوله ومن اخره ولذلك
كان اقل اصول عدد حروف الاسماء والافعال ثلثة طرفان ووسط
وكذلك الحروف العوامل سميت حروفا لانها وصلة بين الاسم والفعل فهي
طرف لكل واحد منهما اخر الاول واول الثاني وطرفا الشيء حداه من اوله
واخره ومنه قوله تعالى واقم الصلوة طرفي النهار اي اوله واخره فهذه
التسعة والعشرون الحروف المذكورة عظيمة القدر جليلة الخطر لانه بها
افهمنا الله كتبه كلها وبها يعرف التوحيد ويفهم وبها افتتح الله عامة السور
وبها اقسم وبها نزلت اسماؤه وصفاته وبها قامت حجة الله على خلقه
وبها تعقل الاشياء وتفهم الفرائض والاحكام وغير ذلك من شرفها كثير
لا يحصى واعلم انه قد يكون كل حرف منها ساكنا او متحركا الا الالف
فانها لا تكون الا ساكنة ابدا ولا تكون الا زائدة الا ان تكون منقلبة من حرف
اخر فتكون اصلية نحو قام وكال وسال وهي صوت هوائي تخرج من هواء الحلق

متصلا

متصلا بهواء الفم لا يعتمد على مخرج معين وهي اخفى الحروف ولذلك سميت
بالحروف الهوائي لانه يهوي في الفم حتى يتصل بالحلق وكل الحروف تتغير
الحركة التي قبلها فتكون ضما او فتحا او كسرا الا الالف فانها لا يكون ما قبلها
الا مفتوحا ابدا والا الواو الساكنة فانها لا يكون قبلها كسرة والياء الساكنة
لا تكون قبلها ضمة ويكون قبلها غير ذلك من الحركات وكل الحروف المذكورة
لها صورة في الخط يعرف الحرف بها اصطلاحا متفقا عليه لا تتغير تلك
الصورة الا الهمزة فانها لا صورة لها تعرف بها وانما يستعار لها صورة
غيرها فمرة يستعار لها صورة الالف ومرة صورة الواو ومرة صورة
الياء ومرة لا يكون لها صورة وانما لم يكن لها صورة كساير الحروف
لان الهمزة حرف ثقيل فغيرته العرب لثقله وتصرفت فيه ما لم يتصرف في
غيره من الحروف فاتت به على سبعة اوجه مستعملة في القران والكلام
وجاءت به محققا ومخففا ومبدلا بغيره وملقى حركته على ما قبله ومحذوفا
ومثبتا ومسهلا بين حركته والحرف الذي منه حركته فلما لم تثبت الهمزة في
كلام العرب على لفظ واحد كما تثبت كل الحروف وغيرت هذا التغيير المذكور
دون ساير الحروف فلم يكن لها صورة ثابتة في الخط مختلفة كما لم تثبت
هي في اللفظ على سنن واحد وانما استعير لها صورة الالف والواو والياء
دون صورة غيرها من الحروف لان الهمزة مواخية لهن اذ يبدلن منها في

في كثير من الكلام تقول رأس وبؤس وبئر فاذا خففت الهمزة ابدلت منها حرفا
من جنس الحركة التي قبلها تبدلا بدا في الساكنة مع الفتحة الفا ومع الضمة واوا
ومع الكسرة ياء فتقول راس وبوس وبير وتبدل هي منهن ايضا في كثير
من الكلام نحو قولك شفاء الهمزة بدل من ياء لانه فعال من شفا يشفي وتقول
كساء الهمزة بدل واو لانه فعال من كسا يكسو وتقول رسائل الهمزة بدل
من الف زائدة لانه جمع رسالة فاعرف هذا من حكم هذه الحروف و
صورها وعللها باب ما تضمنه تاليفا الكلام وعلة الكلام كله الف
من اربعة اشياء من حرف متحرك ومن حرف ساكن ومن حركة ومن
سكون وذلك يرجع الى سببين حرف متحرك وحرف ساكن والحرف
المتحرك في كلام العرب اكثر من الساكن كما ان الحركة اكثر من السكون وانما
كان الحرف المتحرك في الكلام اكثر من الساكن لانك لا تبتدئ الا بمتحرك وقد
يتصل بحرف اخر متحرك وآخر بعد ذلك متحرك ولا يجوز ان يبتدئ بساكن
ولا ان يتصل ساكن بساكن ابدا الا ان يكون الاول حرف مد ولين او يكون
الثاني سكن للوقف وانما كانت الحركة اكثر من السكون للعلة التي
ذكرنا في المتحرك والساكن باب معرفة السابق من الحروف والحركات
وعلل ذلك اختلف النحويون واهل النظر في الحرف والحركة ايهما قبل الاخر
اذ لم يسبق احدهما الاخر في قوة النظر فقال جماعة الحروف قبل الحركات

واسندوا

واسندوا على ذلك بعلل منها ان الحرف قد يسكن ويخلو من الحركة ثم
يتحرك بعد ذلك فالحركة ثانية ابدا والاول قبل الثاني بلا خلاف ومنها
ان الحرف يقوم بنفسه ولا يضطر الى حركة والحركة لا تقوم بنفسها ولا بد
ان تكون على حرف فالحركة مضطرة الى الحرف والحرف غير الى الحركة فالحرف اول
ومنها ان من الحروف ما لا يدخله حركة نحو الالف وليس ثم حركة تنفرد بغير
حرف فدل ذلك عندهم ان الحروف في القوة مقدمة على الحركات وقال
قوم الحروف بعد الحركات والحركات اول واسندوا على ذلك بان الحركات اذا
اشبعت تولدت منها الحروف نحو الضمة تتولد منها الواو والكسرة تتولد
منها الياء والفتحة تتولد منها الالف فعلم بذلك ان الحركات اصل الحروف
والاصل هو الاول وهذا قول ضعيف لان الحركات التي تتولد منها الحروف لا تنفرد
بنفسها ولا بد ان تكون على حرف فكيف تسبق الحرف وهي لا تنفرد من الحروف
وقال جماعة الحروف والحركات لم يسبق احدهما الاخر في الاستعمال بل استعملا
معا كالجسم والعرض اللذين لم يسبق احدهما الاخر وقد طعن في هذا القول
فقيل ان السكون في الجسم عرض وليس السكون في الحروف حركة فزوال الحركة
من الحرف لا يؤدي الى حركة فقد وزوال العرض من الجسم يؤديه الى عرض اخر
يخلفه لان حركة الجسم وسكونه كل واحد منهما عرض يتعاقبان عليه وليس
سكون الحروف حركة وايضا فان الجسم الذي هو نظير الحرف لا يخلو من عرض

البتة وبذلك علمنا ان الاجسام كلها محدثة اذ لا يفارقها المحدث وهو العرض
وما لم يسبق المحدث فهو محدث مثله والحرف يخلو من الحركة ويقوم بنفسه
ولا يقال للسكون حركة قال ابو محمد وهذا الاعتراض انما يلتزم منه ان
لا يشبه الحرف بالجسم والحركة بالعرض وليس ينبغي قول من قال يلزم ان الحرف
والحركة لم يسبق احدهما الاخر في الاستعمال ومن الدليل على صحة هذا القول
ان الكلام الذي جيء به للافهام مبني من الحروف والحروف ان لم تكن في اول
امرها متحركة فهي ساكنة والساكن لا يمكن ان يبتداء به ولا يمكن ان يتصل به
ساكن اخر في سرد الكلام لا فصل بينهما فلا بد ضرورة من كون حركة مع
الحرف لا يتقدم احدهما على الاخر اذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف فايضا
فان الكلام انما جيء به لتفهيم المعاني التي في نفس المتكلم والحركات لاختلافها
تفهم المعاني فهي منوطة بالكلام ونيطت به اذ بها يفرق بين المعاني التي من
اجلها جيء بالكلام وهذا القول اولى من غيره باب الاختلاف في حروف اللين
والحركات الثلث ايهما ماخوذ من الاخر وعلى ذلك اختلف النحويون في
الحركات الثلث الفتحة والضمة والكسرة هل هن ماخوذة من الحروف
للمد واللين الثلثة الالف والواو والياء او حروف المد واللين ماخوذة
من الحركات الثلثة فقال اكثر النحويين ان الحركات الثلث ماخوذة من الحروف
الثلثة الضمة من الواو والكسرة من الياء والفتحة من الالف واستدلوا

على ذلك

على ذلك بما قدمنا من قول من قال ان الحروف قبل الحركات والثاني ابدا
ماخوذ من الاول والاول اصل له ولا يجوز اخذ الاول من الثاني لانه يصير
ماخوذ من المعدود واستدلوا على ذلك ايضا ان العرب لما لم تعرب اشياء
من الكلام بالحركات التي هي اصل الاعراب اعربته بالحروف التي اخذت الحركات
منها وذلك نحو التثنية والجمع المسلم ونحو الاسماء الخمسة المعتلة المضافة
وهي اخوك وابوك وفوك وحموك وذو مال قالوا الا ترى انهم لما لم يعربوا
هذا بالحركات اعربوه بالحروف التي اخذت الحركات منها قال ابو محمد وفي تسمية
هذه الحروف بالاعراب اختلاف ليس هذا موضع ذكره استدلوا على صحة ذلك
ايضا ان هذه الحروف لو كانت ماخوذة من الحركات لكانت الحركات قبلها والحركة
لا تقوم بنفسها فكيف يتقدم ما لا يقوم بنفسه وقال قوم حروف المد واللين
الثلثة ماخوذة من الحركات الثلثة واستدلوا على ذلك بان الحركات اذا اشبعت
حدثت منها هذه الحروف الثلثة واستدلوا ايضا على ذلك ان العرب قد
استغنت في بعض كلامها بالضمة عن الواو وبالكسرة عن اليا وبالفتحة عن الالف
فيكتفون بالاصل عن الفرع لدلالة الاصل على فرعه نقول هذه ازيد وبيناه
عمرو والاصل هذا هو وبينا هو وانشدوا فلو ان الاطبا كان حولي وكان
مع الاطبا الأساة فحذف الواو من كانوا وابقى الضمة تدل عليها وقال دار
لسلمى اذه من هوكا فحذف اليا من هي بعد ان اسكنها لدلالة الكسرة عليها

وقال اخر وبيناه بشرى رحله قال قايل لمن حمل نحو الملاط يجب بريد فينا هو فاسكن الواو ثم حذفها لدلالة الضمة عليها ويقولون ان في الدار

فيحذفون الالف من انا لدلالة الفتحة عليها ومن قراء ونادى نوح ابنه وكان

بفتح الهاء يريد ابنها فحذف الالف لدلالة الفتحة عليها يريد من قراء بذلك انه

كان ابن زوجته ولم يكن ابنه لصلبه وهذا كثير في الكلام وقال بعض اهل

النظر ليست هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلث ولا الحركات ماخوذة من الحروف

اذ لم يسبق احد الصنفين الاخر على ما قدمنا من قول من قال ان الحروف والحركات

لم يسبق احدهما الاخر وهو قول صحيح ان شاء الله تعالى باب بيان ما زادت

العرب في كلامها على التسعة والعشرين حرفا المشهورة وعلل ذلك اعلم

ان العرب قد استعملت مع التسعة والعشرين حرفا المشهورة ستة احرف

زائدة عليها اتسعت بها في كلامها وتفصحت بها في لغاتها فمن ذلك النون

الخفيفة نحو التنوين والنون التي تخفى عند الكاف والجيم وشبه ذلك ونحو

النون الخفيفة التي تؤكد بها الافعال لان مخرجها من غير مخرج النون

المتحركة والنون الصحيحة السكون وسترى بيان ذلك ان شاء الله تعالى

في باب النون والثاني الالف الممالة وهي الف بين الالف والياء لا هي الف خالصة

ولا ياء خالصة انما هي الف قريبة من لفظ الياء لعلل اوجبت ذلك وبذلك

قراء حمزة والكسائي في كثير من القران نحو الهدى والعلى ووافقهما ابو عمرو

وغيره

وغيره على جملة منه والثالث الالف المفخمة فهي الف يخالط لفظها تفخيم يقربها

من لفظ الواو كما كانت الالف الممالة الفا يخالط لفظها ترقيق يقربها من الياء

فهي نقيضة الالف الممالة وبذلك قراء ورش عن نافع في الصلوة ومصلى

والصلاة وظلام وشبهه وذلك فاش في لغة اهل الحجاز وانما دعاهم

الى ذلك ارادة نفي جواز الامالة فيها وقال بعض النحويين ولذلك كتبت الصلوة

بالواو على لغة الذين فخموا الالف والرابع الصاد التي يخالط لفظها لفظ

الزاي نحو الزداط وقزد التبين وشبهه فعلوا ذلك بها لقرب الزاي من

الصاد اذ هما من مخرج واحد ومن حروف الصفير والاصل في الصراط السين

والسين حرف مهموس منفتح فيه صفير والطاء حرف مطبق مجهور لا صفير فيه

والمهموس ضد المجهورة هي اضعف منه في النطق والمخرج والمنطبق ضد المنفتح

وهو اقوى منه في النطق فلما اجتمعت الاضداد ابدلوا من السين حرفا

يواخيها في الصفير ومن مخرجها ويواخي الطاء في الجهر وهو الزاي وخلطوا

بلفظ الزاي الصاد لمواخيتها لها في المخرج والصفير ولمواخيتها للطاء في

الاطباق لئلا يخل بزوال السين وصفيرها فقرب لفظها من لفظ الطاء عند

ذلك وصار عمل اللسان من موضع واحد ولم يخلوا بالسين التي هي الاصل

اذ قد عوضوا منها حرفا من مخرجها فيه من الصفير مثل ما فيها وكذلك

الدال حرف مجهور لا صفير فيه والصاد حرف مهموس فيه صفير ففعلوا به

ما فعلوا بالسين قبل الطاء ليعمل اللسان عملا واحدا وبذلك قرا حمزة و
والكسائي في مواضع فلا هي صاد خالصة ولا زاي خالصة والخامس
همزة بين بين هي مستعملة في كلام العرب وفي القران يجعلون الهمزة مخففة
بين الهمزة والالف وبين الهمزة والواو وبين الهمزة والياء نحو راى في المفتوحة
ويؤس في المضمومة وسئم في المكسورة فلا هي همزة مخففة خالصة ولا هي
حرف اخر خالص غير الهمزة لكنها في حال تخفيفها بين حرفين بزنتها محققة
فهذه الخمسة الاحرف مستعملة في الكلام والقران كثيرا وهي زائدة على التسعة
والعشرين الحروف المشهورة ومخرج كل حرف من هذه الخمسة متوسط بين
مخرج الحرفين الذين اشتركا فيه واما الحرف السادس فهو حرف
لم يستعمل في القران وهو حرف بين الشين والجيم وهي لغة لبعض العرب
يبدلونه من كاف المؤنث شينا يخالطها لفظ الجيم قال ابن دريد يقولون
في غلامك غلامش يجعلون الكاف بين الشين والجيم ومنهم من يجعلها
شينا خالصة فذلك خمسة وثلاثون حرفا وبعض العرب يزيد عند
الاضطرار الى هذه الخمسة والثلثين الحروف سبعة احرف وهما قليلة
الاستعمال في الكلام ولا يستعمل في القران وشاذة فتبلغ الحروف في عدتها
اثنين واربعين حرفا قال ابن دريد فمن ذلك حرف بين القاف والكاف
وحرف بين الجيم والكاف يقولون في جمل كمل وفي القوم الكوم وذلك قليل

في لغاتهم ولذلك اعرضنا عن شرح باقيها باب بيان اشتراك اللغات في الحروف
وانفراد بعضها ببعض اعلم ان الحروف التسعة والعشرين المشهورة قد اشتركت
في استعمالها لغات العرب ولغات العجم الا الظاء فانها للعرب خاصة ليس
في لغات العجم ظاء وقد قيل ان الحاء ايضا انفردت بها العرب ليس في لغات
العجم حاء وقال الاصمعي ليس في الرومية ولا الفارسية ثاء ولا في السريانية
ذال وكذلك ستة احرف انفردت بكثرة استعمالها العرب وهي قليلة
في لغات بعض العجم ولا توجد البتة في لغات كثير منهم العين والصاد والضاد
القاف والظاء والثاء وانفردت العرب ايضا باستعمال الهمزة متوسطة
ومتطرفة ولم تستعمل ذلك العجم الا في اول الكلام ويروى انه ليس من
لسان يختلف في لفظ التنور باب صفات الحروف والقابها وعللها
قال ابو محمد لم ازل اتبع القاب الحروف التسعة والعشرين وصفاتها
وعللها حتى وجدت من ذلك اربعة واربعين لقبا صفات لها وصفت
بذلك على معان لعلل ظاهرة فيها نذكرها مع كل قسم ان شاء الله تعالى
في اربعة واربعين بابا وربما اجتمع للحرف صفتان وثلث واكثر فالحروف
تشترك في بعض الصفات وتفترق في بعض والمخرج واحد وتتفق في الصفات
والمخرج مختلف ولا تجد حرفا اتفقت في الصفات والمخرج واحد لان ذلك
يوجب اشتراكهما في السمع فيصير بلفظ واحد فلا يفهم الخطاب بها وهذه

الصفات والالقاب انما هي طبايع في الحروف خلقها الله عز وجل على ذلك
فسمت تلك الطبايع التي فيها لما تذكر من الالقاب اصطلاحاً ولقبت به
اتفاقاً مع ما يسعد ذلك من معنى الاشتقاق الذي نذكره الاول الحروف
المهموسة وهي عشرة احرف يجمعها هجاء قولك ستشحثك خصفه وهجاء
قولك سكت فحثه شخص وهجاء قولك سكت شخصه فحث ومعنى
الحرف المهموس انه حرف جرى معه النفس عند النطق به لضعفه وضعف الاعتماد
عليه عند خروجه فهو اضعف من المجهور وبعض هذه الحروف المهموسة
اضعف من بعض فالصاد والخاء اقوى من غيرها لان في الصاد اطباقاً واستعلاءً
وصفيراً وكل هذه الصفات من صفات القوة وفي الخاء استعلاء وانما
لقب هذا النوع بالهمس لان الهمس الحس الخفي الضعيف فلما كانت ضعيفة لقبت
بذلك قال الله جل ذكره فلا تسمع الا همساً قيل هو الحس الاقدام الثاني
الحروف المجهورة وهي اقوى من المهموسة المذكورة وبعضها اقوى من بعض
على قدر ما فيها من الصفات القوية غير الجهر وهذه الحروف هي ما عدا
المهموسة المذكورة قبل هذا ومعنى الحرف المجهور انه حرف قوي الاعتماد
منع النفس ان يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه
في موضع خروجه وانما لقب هذا النوع بالجهر لان الجهر الصوت الشديد
القوي فلما كانت كذلك في خروجها لقبت به لان الصوت يجهر بها لقوتها

الثالث

الثالث الحروف الشديدة وهي ثمانية احرف يجمعها هجاء قولك أَجِدْكَ
قُطِبْتَ ومعنى الحرف الشديد انه حرف اشتد لزومه لموضعه وقوي
فيه حتى منع الصوت ان يجري معه عند اللفظ به والشدة من علامات قوة
الحرف فان كان مع الشدة جهر واطباق واستعلاء فذلك غاية القوة
في الحرف لان كل واحد من هذه الصفات يدل على القوة في الحرف فاذا اجتمع
اثنان من هذه الصفات في الحرف او اكثر فهي غاية القوة كالطاء فعلى قدر
ما في الحرف من الصفات القوية كذلك قوته وعلى قدر ما فيه من الصفات
الضعيفة كذلك ضعفه فافهم هذا لتعطي كل حرف في قراءتك حقه من القوة
ولتتحفظ ببيان الضعيف في قراءتك فالجهر والشدة والصفير والاطباق
والاستعلاء من علامات ضعف الحرف فاعرف هذه المقدمة وانما لقب
هذا الصنف بالشدة لاشتداد الحرف في موضع خروجه حتى لا يخرج معه صوت
الا ترى انك تقول في الحرف الشديد الحج والذ فلا يجري النفس مع الجيم والدال
وكذلك اخواتها فلما اشتد في موضعه وامتنع الصوت ان يجري معه سمي حرفاً
شديداً الرابع الحروف الرخوة وهي ثلثة عشر حرفاً يجمعها قولك ثخذ
ظغش زحف صه ضس وهي ما عدا الشديدة المذكورة وما عدا هجاء قولك
لم يروعنا ومعنى الحرف الرخو انه حرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه
عند النطق به فجرى معه الصوت فهو اضعف من الشديد الا ترى انك تقول

الكشس الشش فيجرى النفس والصوت معهما وكذلك اخواتهما بخلاف الشديدة
وانما سميت الرخوة لان الرخاوة اللين واللين ضد الشدة فسميت بذلك
لانها ضد الشدة وهذه الصفات من علامات الضعف كالهمس والخفاء فاعرف الصفات
الضعيفة والصفات القوية لتقوى بذلك على تجويد لفظك بكتاب الله جل ذكره
فاذا كان احد الصفات الضعيفة فى حرف كان فيه ضعف واذا اجتمعت فيه كان
ذلك اضعف له كالهاء التى هى مهموسة رخوة خفية وكل واحدة من هذه الصفات
من الصفات الضعيف فى الحرف وكذلك بينت الهاء بواو مرة وبياء مرة زيد ذلك
بعدها لضعفها وخفائها فى قولك رماهو وعصاهو وبهى وفيهى ولم يفعل
ذلك بغير من الحروف غيرها كذلك الصفات القوية اذا كان احدها فى حرف
قوى كذلك فاذا اجتمعت فى حرف كان ذلك اقوى له نحو الطاء الذى اجتمع
فيه الجهر والشدة والاطباق والاستعلاء ونحو الضاد الذى اجتمع فيه الصفير
والاطباق والاستعلاء فهى دون الطاء فى القوة اذ عدمت الجهر والشدة
والضاد اقوى من الصاد لان الضاد حرف مجهور مع انه مطبق مستعل مستطيل
فالجهر الذى فيه اقوى من الصفير الذى فى الصاد فاعرفه هذا الخامس
الحروف الزوائد وهى عشرة احرف يجمعها هجاء قولك سألتمونيها وهجاء قولك
اليوم تنساه ومعنى تسميتهم لها بالزوايد انه لا يقع فى كلام العرب حرف زائد
فى اسم ولا فعل الا من هذه العشرة الاحرف المذكورة يأتى زائدا على زنة الفعل

بس

ليس بفاء ولا عين ولا لام وقد يجتمع فى الفعل زائدتان منها وثلث زوائد
منها نحو انطلق واستكبر الهمزة والنون والسين والتاء زوايد وقد يجتمع
منها اربع فى المصادر نحو استكبار الهمزة والسين والتاء والالف زوائد
وقد تقع هذه الحروف اصولا غير زوائد فى مواضع اخر الا الالف فانها
لا تكون اصلا الا منقلبة عن حرف اخر وقد ذكرنا ذلك وتلقب ايضا هذه
الحروف بالحروف المزيدة وهو اللقب السادس وانما سميت بالمزيدة لانها لا تستقر
على حال تقع مرة زوائد ومرة اصولا وسائر الحروف غيرها لا يقع الا اصلا الا
الالف السابع الحروف الاصلية وهى ما عدا الحروف الزوائد المذكورة وهى
حروف المعجم كلها ما عدا هجاء اليوم تنساه او سألتمونيها وانما سميت بالحروف
الاصلية لانها لا تقع ابدا فى كلام العرب فى الاسماء والافعال الا اصولا اما فاء الفعل
او عينه او لامه الثامن حروف الابدال وهى اثنا عشر حرفا يجمعها هجاء قولك
طال يوم انجدته وانما سميت حروف الابدال لانها تبدل من غيرها تقول
هذا امر لازب ولازم فتبدل احدهما من الاخر فالميم بدل من الباء ولا تقول
الباء بدل من الميم لان الباء ليست من حروف الابدال انما يبدل غيرها ولا تبدل
من غيرها وليس البدل فى هذا جائزا فى كل شىء انما هو موقوف على السماع
من العرب بنقل ولا يقاس عليه ولم يات فى السماع من العرب حرف يكون بدلا
من غيره الا من احد هذه الاثنى عشر حرفا التاسع حروف الاطباق وهى

اربعة احرف الطاء والظاء والصاد والضاد وانما سميت بحروف
الاطباق لانه طائفة من اللسان تطبق مع الريح الى الحنك عند النطق
بهذه الحروف تنحصر الريح بين اللسان والحنك الاعلى عند النطق بها مع
استعلائها فى الفم وبعضها اقوى فى الاطباق من بعض فالطاء اقواها فى
الاطباق وامكنها فى الجهر وشدتها والظاء فى الاطباق لرخاوتها وانحرافها
الى طرف اللسان مع اصول الثنايا العليا والصاد والضاد متوسطان
فى الاطباق العاشر الحروف المنفتحة وهى ما عدا حروف الاطباق المذكورة
وانما سميت بالمنفتحة لان اللسان لا ينطبق مع الريح الى الحنك عند النطق بها
ولا تنحصر الريح بين اللسان والحنك بل ينفتح ما بين اللسان والحنك وتخرج الريح
عند النطق بها الحادى عشر حروف الاستعلاء وهى سبعة منها الاربعة
الاحرف التى هى حروف الاطباق المذكورة والغين والخاء والقاف
وانما سميت بالاستعلاء لان الصوت يعلو عند النطق بها الى الحنك
فينطبق الصوت مستعليا بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك مع حروف
الاطباق المذكورة على هيئة ما ذكرنا ولا ينطبق مع الغين والخاء والقاف
انما يستعلى الصوت غير منطبق بالحنك الثانى عشر الحروف المستفلة
وهى ما عدا الحروف المستعلية المذكورة وانما سميت مستفلة لان اللسان
والصوت لا يستعلى عند النطق بها الى الحنك كما يستعلى عند النطق بالحروف

المستعلية المذكورة بل يستفل اللسان بها الى قاع الفم عند النطق بها على هيئة
مخارجها الثالث عشر حروف الصفير وهى ثلثة الزاى والسين والصاد
وانما سميت بحروف الصفير لصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير
ففيهن قوة لاجل هذه الزيادة التى فيهن فالصفير من علامات قوة الحرف
والصاد اقواها للاطباق والاستعلاء الذين فيها والزاى تليها فى القوة للجهر
الذى فيها والسين اضعفها للهمس الذى فيها الرابع عشر حروف القلقلة
ويقال القلقلة وهى خمسة احرف يجمعها هجاء قولك جد بطق وانما سميت
بذلك لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن وارادة اتمام النطق
بهن فذلك الصوت فى الوقف عليهن ابين منه فى الوصل بهن وقيل اصل
هذه الصفة للقاف لانه حرف ضغط عن موضعه فلا يقدر على الوقف
عليه الا مع صوت زائد لشدة ضغطه واستعلائه ويشبهه فى ذلك
اخواته المذكورات معه وقد قال الخليل القلقلة شدة الصياح واللقلقة
شدة الصوت فكان الصوت يشتد عند الوقف على القاف فسميت بذلك لهذا
المعنى واضيف واخواتها لما فيهن من ذلك الصوت الزائد عند الوقف عليهن و
القاف بينها صوتا فى الوقف لقربها من الحلق وقوتها فى الاستعلاء الخامس
عشر حروف المد واللين وهى ثلثة احرف الالف والواو الساكنة التى
قبلها ضمة والياء الساكنة التى قبلها كسرة وانما سمين بحروف المد لان

الصوت لا يكون فى شئ من الكلام الا فيهن مع ما لاصقهن كسنا بعدهن
او همزة قبلهن او بعدهن ولانهن فى انفسهن مدات والالف هى الاصل
فى ذلك واليا والواو مشبهتان بالالف وانما اشبهتا الالف لانهما ساكنتان
كالالف ولان حركة ما قبلهما منهما كالالف ولانهما يتولدان من اشباع الحركة
التى قبلهما كالالف ولانهما يعرب بهما كالالف ولانهما يبدلان من الالف والالف
تبدل منهما فى اشباه لهذا وانما سمين بحروف اللين لانهن يخرجن من اللفظ
فى لين من غير كلفة على اللسان والسهولة بخلاف سائر الحروف وانما ينسللن
بين الحروف عند النطق بهن انسلالا بغير تكلف السادس عشر حرفا اللين
وهما الواو الساكنة التى قبلها فتحة والياء الساكنة التى قبلها فتحة وانما
سميا بذلك لانهما يخرجان فى لين وقلة كلفة على اللسان لكنهما نقصتا عن
مشابهة الالف لتغير حركة ما قبلهما عن جنسهما فنقصتا المد الذى فى الالف
وبقى فيهما اللين لسكونهما فسميتا بحرفى اللين السابع عشر الحروف الهوائية
وهى ايضا حروف المد واللين المتقدمة الذكر وانما سميت بالهوائية
لانهن ينسبن الى الهواء لان كل واحدة منهن ينتهى اللفظ بها فى الفم فمدة
خروجها فى هواء الفم واصل ذلك الالف والياء والواو وضارعتا الالف
فى ذلك والالف امكن فى الهواء الفم عند خروجها من الواو والياء اذ لا يعتمد
اللسان عند النطق بها على موضع من الفم الا ترى ان النطق بهذه الحروف

انما

انما هو فتح الفم او ضمه بصوت ممتد وغير ممتد حتى ينقطع مخرجه فى الحلق و
اصل ذلك الالف الثامن عشر الحروف الخفية وهى اربعة الهاء وحروف
المد واللين المتقدمة الذكر وانما سميت بالخفية لانها تخفى فى اللفظ اذا
اندرجت بعد حرف قبلها انما الفظها فى هذا خفى بين حرفين او بعد حرف او
حروف ولخفاء الهاء قووها بالزوائد على ما تقدم ذكره ولخفاء الهاء جاز
لبعض العرب ان يحذف الواو بعد الهاء اذا كان قبلها الهاء ساكن وان يحذف
الياء بعد الهاء اذا كان قبل الهاء ساكن فتحذف لالتقاء الساكنين ولا يعتد بالهاء
حاجز لخفائها والالف اخفى هذه الحروف لانها لا علاج على اللسان فيها عند
النطق بها ولا لها مخرج تنسب على الحقيقة اليه ولا تتحرك ابدا ولا تغير حركة
ما قبلها ولا يعتمد اللسان عند خروجها على عضو من اعضاء الفم انما تخرج من
هواء الفم حتى ينقطع النفس والصوت فى اخر الحلق ولذلك نسبت من المخرج
الى الحلق فهى خفية فى اللفظ ولذلك لا تكون الا متصلة بما قبلها ولا تختلف
حركة ما قبلها ولا تكون الا ساكنة وقد ذكر بعض العلما ان فى الهمزة خفاء
يسيرا وكذلك النون الساكنة فيهما اخفاء التاسع عشر حروف العلة وهى
اربعة الهمزة وحروف المد واللين الثلثة المتقدمة الذكر وانما سميت
بحروف العلة لان التغيير والعلة والانقلاب لا يكون فى جميع كلام العرب الا
فى احدها تعتل اليا والواو فينقلبان الفا مرة وهمزة مرة نحو كال وقال

وشفاء ودعاء وتنقلب الهمزة ياء نحو قرءوا والفا مرة فيقول راس و
مومن وبير وقد ادخل قوم في هذه الحروف الهاء لانها تنقلب همزة في
ماء وايهات وشبهه العشرون حروف التفخيم وهي حروف الاطباق المذ
كورة يتفخيم اللفظ بها لانطباق الصوت بها في الريح من الحنك ومثلها
في التفخيم في كثير من الكلام الراء واللام والالف نحو من ربكم رحيم والصلوة
والطلاق في قراءة ورش والتفخيم لازم لاسم الله جل ذكره اذا كان قبله
فتح او ضم نحو قال الله ويعلمه الله وشبهه ولا تفخم اللام من قال انما
تفخم اللام المشددة من اسم الله جل ذكره والطاء امكن في التفخيم من اخواتها
والحادي والعشرون حروف الامالة وهن ثلثة احرف الالف والراء
وانما سميت بحروف الامالة لان الامالة في كلام العرب لا يكون الا فيها لكن
الالف وهاء التانيث لا يمكن امالتهما الا بامالة الحرف الذي قبلهما و
والهاء لا تمال الا في الوقف والراء والالف يمالان في الوقف والوصل ومعنى
الامالة ان تميل الفتحة نحو الكسرة وتميل الالف نحو الياء واذا املت من اجل
الراء فلا بد من امالة ما قبلها فان كان الفا فلا بد من امالة ما قبل الالف
لان الالف لا تتصل الى امالتها الا بامالة ما قبلها ومعنى الامالة في الالف
ان تنحو بها نحو الياء ولا تقدر على ذلك حتى تنحو بالفتحة التي قبلها نحو
الكسرة فاذا قلت في دارهم املت الالف لاجل كسرة الراء واملت فتحة

الذال

الذال لاجل امالة الالف فالالف وهاء التانيث تمالان في انفسهما ويمال
ما قبلهما من اجلهما والراء انما يمال ما قبلها من اجلها اذا انكسرت وقبلها الف
وتمال هي من اجل غيرها نحو ترى واشترى فافهم الثاني والعشرون
الحروف المشربة ويقال المخالطة بكسر اللام وفتحها وهي الحروف الستة
التي ذكرنا ان العرب تشعبت فيها فزادتها على التسعة والعشرين الحروف
المستعملة نحو الصاد بين الضاد والزاي وهمزة بين بين وشبه ذلك فهي
مشربة بغيرها وهي مخالطة في اللفظ لغيرها لان غيرها يخالطها في اللفظ
الثالث والعشرون الحرف المكرر وهو الراء سمي بذلك لانه يتكرر
على اللسان عند النطق به كان طرف اللسان يرتعد به واظهر ما يكون
ذلك اذا كانت الراء مشددة ولا بد في القراءة من اخفاء التكرير والتكرير الذي
في الراء من الصفات التي تقوى الحرف والراء حرف قوي للتكرير الذي فيه
وهو شديد ايضا وقد جرى فيه الصوت لتكرره وانحرافه الى اللام فصار
كالرخوة لذلك الرابع والعشرون حرفا الغنة وهو النون والميم
الساكنتان سميتا بذلك لان فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما
فهي زيادة فيهما كالاطباق الزائد في حروف الاطباق وكالصفير الزائد
في حروف الصفير فالغنة من علامات قوة الحرف ومثلها التنوين الخامس
والعشرون حرفا الانحراف وهما اللام والراء وانما سميتا بذلك لانهما انحرفا

عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما وعن صيغتهما الى صيغة غيرها **واما**
اللام فهي من الحروف الرخوة لكنه انحرف به اللسان مع الصوت الى الشدة
فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديدة ولا خرج مع الصوت
كله خروجه مع الرخوة فسمي منحرفا لانحرافه عن حكم الشديدة وعن حكم
الرخوة فهو بين صفتين **واما الراء** فهو حرف انحرف عن مخرج النون
الذي هو اقرب المخارج اليه الى مخرج اللام وهو ابعد من مخرجه
فسمي بذلك منحرفا ولذلك قيل انما سميت الراء منحرفة لانها في الاصل
من الحروف الشديدة ولكنها انحرفت عن الشدة الى الرخاوة حتى جرى
معها من الصوت ما لا يجري مع الشديدة لانحرافها الى اللام وللتكرير الذي
فيها فلولا ذلك لم يجر معها الصوت عند النطق بها لان الاغلب عليها الشدة
والحروف الشديدة لا يجري معها الصوت على ما قدمنا من الشرح **السادس**
والعشرون الحرف الجرسي وهو الهمزة سميت بذلك لان الصوت يعلو بها
عند النطق بها ولذلك استثقلت في الكلام فجاز فيها التحقيق والتخفيف
والبدل والحذف وبين بين والقاء الحركة **والجرس** في اللغة الصوت فكانه
الحرف الصوتي اي المصوت به عند النطق به وكل الحروف يصوت بها عند
النطق بها لكن الهمزة لها مزية زائدة في ذلك فلذلك استثقل الجمع بين
همزتين في كلمة حتى ان اكثر العرب لا تستعمله لان الصوت يتكرر في ذلك

بتكلف

بتكلف شديد بغير واسطة بين الهمزتين فتكرر صوتا قويا شديدا فيصعب
وقد احتمله بعض العرب اذ كانت الهمزتان من كلمتين او في تقدير ما هو من
كلمتين ولذلك قال الخليل في الهمزة انها كالتهوع وقال مرة اخرى كالسعلة
فلما كان في الصوت بها زيادة على سائر الحروف نسبت الى تلك الزيادة فقيل
لها الحرف الجرسي وقال الخليل الجرس الصوت ويقال جرست الكلام تكلمت به
اي صوت به ويقال اجرس الحلي اذا صوت **السابع والعشرون** الحرف
المستطيل وهو الضاد وسميت بذلك لانها استطالت على الفم عند النطق بها
حتى اتصلت بمخرج اللام وذلك لما اجتمع فيها من القوة بالجهر والاطباق
والاستعلاء فقويت واستطالت في الخروج من مخرجها حتى اتصلت باللام
لقرب من مخرجها **الثامن والعشرون** المتفشي وهي الشين سميت بذلك
لانها تفشت في مخرجها عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج الظاء وقد قيل
ان في الثاء تفشيا ومعنى التفشي كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان
والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها وقد ذكر بعض العلماء الضاد
مع الشين وقال الشين يتفشى في الفم حتى يتصل بمخرج الظاء والضاد يتفشى
في الفم حتى يتصل بمخرج اللام قال وسمي هذان الحرفان المخالطين لانهما يخالطان
ما يتصلان به في طرف اللسان **التاسع والعشرون** الحروف المصمتة والحروف
المذلقة فبهذين اللقبين لقب ابن دريد الحروف قال ومعنى المصمتة على ما فسره

الاخفش انها حروف اصمتت اي منعت ان تختص ببناء كلمة فى لغة العرب
اذا كثرت حروفها لاعتياصها على اللسان فهى حروف لا تنفرد بنفسها فى كلمة
كثيرة الحروف اعنى اكثر من ثلثة احرف حتى يكون معها غيرها من الحروف
المذلقة وذلك لاعتياصها وصعوبتها على اللسان فمعنى المصمتة الممنوعة
من ان تنفرد فى كلمة طويلة من قولهم صمت اذا منع نفسه الكلام ومعنى الحروف
المذلقة على ما فسره الاخفش انها حروف عملها وخروجها من طرف اللسان
وما يليه من الشفتين وطرف كل شئ ذلقه فسميت بذلك اذ هى من طرف
اللسان وهو حاد لقه وهى اخف الحروف على اللسان واحسنها انشراحا واكثرها
امتزاجا بغيرها وهى ستة احرف ثلثة تخرج من الشفة لا عمل للسان فيها
وهى الفاء والباء والميم وثلثة تخرج من اسلة اللسان الى مقدم الغار الاعلى
وهى الراء والنون واللام يجمع الستة هجاء قولك فر من لب فهذه الستة
هى المذلقة والمصمتة وهى ما عدا هذه الستة من الحروف وهى اثنان
وعشرون حرفا ثلثة منها معتلات وهى الواو والياء والهمزة وتسعة عشر
صحاح والالف خارجة عن المذلقة والمصمتة لانها هواء لا مستقر لها فى
المخرج فلست تجد كلمة كثرت حروفها فى كلام العرب الا وفيها حرف من
احرف المذلقة الستة المذكورة او الالف ولا تنفرد المصمتة بكلمة تكثر حروفها
فاعرف هذا الاصل فانه اصل متفق لكلام العرب دال على حكمة الله جل ذكره

فى نفسها

فى نفسها مبنية على ان فى الحروف مستخفا ومستثقلا الحادى والثلثون الحروف
الصمت وهى الحروف التى ليست من الحلق وهى ما عدا السبعة الاحرف الخارجة
من الحلق وهى الهمزة والهاء والالف والعين والحاء والغين والخاء فما عدا
هذه السبعة الاحرف يقال لها صمت وانما سميت صمتا لتمكنها فى خروجها من
الفم واستحكامها فيه يقال للمحكم المصمت حكاه الخليل وغيره وقال الخليل
فى كتاب العين والحروف الصمت التى ليست من الحلق الثانى وثلثون الحرف
المهتوف وهو الهمزة سميت بذلك لخروجها من الصدر كالمتهوع فتحتاج الى ظهور
صوت قوى شديد والهتف الصوت يقال هتف به اذا صوت وهو فى المعنى
بمنزلة تسميتهم للهمزة بالجرسى لان الجرس الصوت الشديد والهتف الصوت
الشديد فسميت الهمزة بذلك لشدة الصوت بها وقوته وذكر بعض العلماء
فى موضع المهتوف المهتوت بتائين قال لان الهمزة اذا وقف عليها لانت فصارت
انا واوا وانا ياء وانا الفا الثالث والثلثون الحرف الراجع وهو الميم
سميت بذلك لانها ترجع فى مخرجها الى الخياشيم لما فيها من الغنة ويجب ان
تشاركها فى هذا اللقب النون الساكنة لانها ترجع ايضا الى الخياشيم للغنة
التى فيها الرابع وثلثون الحرف المنفل وهو الواو وذلك لانها تهوى
فى مخرجها فى الفم لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الالف قال ابو محمد فهذه
اربعة وثلثون لقبا للحروف قد بيناها وشرحنا كل واحد من هذه الالقاب

يدل على معنى وفائدة في الحروف ليس في غيره مما ليس له ذلك اللقب وبقيت
عشرة القاب تمام اربعة واربعين لقبا القبها بها الخليل بن احمد في اول
كتاب العين جعل القابها عشرة مشتقة من اسما المواضع التي تخرج منها
الحروف الاول من العشرة الحروف الحلقية وهي ستة العين والحاء والخاء
والغين والهاء والهمزة فهذه الحروف تخرج من الحلق نسبهن الى المواضع
الذي يخرجن منه وهو الحلق فقال فيهن حلقية ولم يذكر الخليل معهن
الالف لانها تخرج من هواء الفم وتتصل الى اخر الحلق فلما لم تقتصر في خروجها
على الحلق دون الفم لم يذكرها مع حروف الحلق الثاني الحروف اللهوية
وهما حرفان القاف والكاف سماهما الخليل بذلك لانه نسبهما الى الموضع
الذي يخرجان منه وهو اللهاة واللهاة ما بين الفم والحلق الثالث الحروف
الشجرية وهي ثلثة احرف الشين والضاد والجيم سماهن الخليل بذلك
لانه نسبهن الى الموضع الذي يخرجن منه وهو مفرج الفم قال الخليل الشجر
مفرج الفم اي مفتحه وقال غيره الشجر مجمع اللحيين عند العنفقه الرابع
الحروف الاسلية وهي ثلثة الصاد والسين والزاي سماهن الخليل بذلك
لانه نسبهن الى الموضع الذي يخرجن منه فلما كن يخرجن من طرف اللسان
وطرف اللسان اسلته نسبهن الى ذلك الخامس الحروف النطعية وهي
ثلثة الطاء والدال والتاء سماهن الخليل بذلك لانه نسبهن الى الموضع

يخرجن منه فلما كن يخرجن من نطع الغار الاعلى وهو سقفه نسبهن اليه
السادس الحروف اللثوية وهي ثلثة الظاء والثاء والذال سماهن الخليل
بذلك لانه نسبهن الى اللثة لانهن يخرجن منها واللثة اللحم المركب فيه
الاسنان السابع الحروف الذلقية ويقال الذلقية والذولقية وهن
ثلثة الراء واللام والنون سماهن الخليل بذلك لانه نسبهن الى الموضع
الذي يخرجن منه ومخرجهن من طرف اللسان وطرف كل شيء ذلقه الثامن
الحروف الشفهية ويقال الشفوية وهي ثلثة الفاء والباء والميم سماهن
الخليل بذلك لانه نسبهن الى الموضع الذي يخرجن منه ومخرجهن من
بين الشفتين فنسبهن الى الشفة التاسع الحروف الجوفية ويقال الحروف
الجوف جمع اجوف وهن ثلثة الالف والواو والياء حروف المد واللين
المتقدمة الذكر سماهن الخليل بذلك لانه نسبهن الى اخر انقطاع مخرجهن وهو الجوف وزاد غيره معهن الهمزة لان مخرجها من اقصى الحلق
وهو يتصل بالجوف العاشر الحروف الهوائية وهن الجوف وقد تقدم
ذكرهن وشرحهن اربعة واربعون لقبا بتكرير لقب واحد فاعرف
هذه الصفات والالقاب واختلاف معانيها واحكامها وطباعها فلولا اختلاف
صفات الحروف ومخارجها وطباعها التي خلقها الله جل ذكره عليها لما فهم
الكلام ولا علم معنى الخطاب وكانت الاصوات ممتدة لا تقوم من مخرج واحد

وعلى صفة واحدة كاصوات البهائم فصل قال المازني الذى فضل بين الحروف
التى الف منها الكلام سبعة اشيا الجهر والهمس والشدة والارخاء و
الاطباق والمد واللين قال لانك اذا جهرت او همست او اطبقت او اشددت
او مددت او لينت اختلفت اصوات الحروف التى من مخرج واحد قال فعند
ذلك يأتلف الكلام ويفهم المراد قال ولو كانت المخارج واحدة والصفات
واحدة لكان الكلام بمنزلة اصوات البهائم التى لها مخرج واحد وصفة
واحدة لا تفهم فهذه حكمة جبل الله تعالى عليها هذه الحروف في اصوات بني
آدم ليخرج بهذه الصفات عن جنس اصوات البهائم لان اصوات البهائم لا اختلاف
في مخارجها ولا في صفاتها ولذلك لا تفهم فباختلاف صفات هذه الحروف في
الفاظ بني ادم واختلاف مخارجها وتباين طبايعها فهم الكلام وظهر المعنى
القايم في نفس المتكلم للمخاطبة وعلم المراد قال ابو محمد واذ قد ذكرنا صفات
الحروف وطباعها والقابها فلنذكر الآن مخارج الحروف حرفا بعد حرف و
نذكر مع كل حرف ما يليق به من الفاظ كتاب الله تعالى مما في اللفظ به اشكال
او فيه بعض صعوبة على اللسان فيتحفظ القارى منه عند قرائته ويأخذ
نفسه بالتجويد فيه واعطائه حقه واخراجه من مخرجه والله المستعان
على ذلك كله فيجب ان تعلم ان الحروف التى تألف منها الكلام ستة عشر مخرجا
للحلق منها ثلثة مخارج باب الهمزة الهمزة اول الحروف خروجا وهي

مخرج

٢٠

مخرج من اول مخارج الحلق من اخر الحلق مما يلى الصدر وقد ذكرنا انها
من الحروف المجهورة ومن الحروف الشديدة وهي من حروف الزوائد ومن حروف
البدل وبسطنا جميع ذلك وغيره من صفاتها ومعانيها فيما تقدم ذكره وذكرنا
استثقال العرب لها وكثرة تغييرهم لها وانها لا صورة لها في الخط تثبت عليه فيجب
على القارى ان يعرف جميع ذلك من احوالها وطبعها فيتوسط اللفظ ولا يتعسف
في شدة اخراجها اذا نطق بها لكن يخرجها بلطافة ورفق لانها احرف بعد مخرجه
فصعب اللفظ لصعوبته ولذلك لم تستعمل العرب همزتين محققتين من اصل كلمة
ولا توجد همزة مدغمة في همزة الا في فعل من الكلام فاذا اخرجها القارى في
لفظه برفق ولطف ولم يتعسف باللفظ بها فقد وصل الى اللفظ المستحسن المختار
فيها فقد حكي عن حماد بن زيد انه قال رايت رجلا يستعدى على رجل
بالمدينة فقلت ما تريد منه فقال انه يتهدد القران قال فاذا المطلوب
رجل اذا قرا يجهر يعني كان يهمز همزا متعسفا فيجب على القارى ان لا يتكلف
في الهمز ما يقبح من ظهور الشدة النبرة بنبرة الصوت وان يلفظ بالهمز مع
النفس لفظا سهلا فقد قال ابو بكر بن عياش صاحب عاصم كان امامنا
يهمز موصدة فاشتهيت ان اسد اذني اذا سمعته يهمزها يريد انه كان يتعسف
في اللفظ بالهمز ويتكلف لشدة النبر فيقبح لفظه بها فصل منه قال
ابو محمد وينبغي للقارى ان يتفقد من نفسه تجويد اللفظ بالهمزة الملينة بين بين

فنخرجها بين الهمزة المحققة والحرف الذي يخرج بها اليه نحو الهمزة الثانية في قوله
قل اؤنبئكم اؤلقى ايذا ائنا ائفكا جاء امة شهداء اذ وصيكم في قراءة نافع
ومن تابعه على تخفيف الثانية في ذلك من كلمة ومن كلمتين فيلفظ بالهمزة
المضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة وبالمكسورة بين الهمزة المكسورة
والياء الساكنة وبالمفتوحة بين الهمزة المفتوحة والالف نحو ءانذرتهم وجاء
احدهم اعني الهمزة المفتوحة الثانية فان كانت الهمزة المفتوحة لينتها بان
ابدلت منها حرف غيرها لفظت بالحرف الذي هو بدل من الهمزة خالصا لا يشوبه
غيره نحو الهمزة الثانية من قوله تعالى السفهاء ولا او يا سماء اقلعي تلفظ فيهما
وشبههما في موضع الهمزة الثانية بواو خالصة مفتوحة فيصير لفظك بقوله
تعالى السفهاء ولا بمنزلة لفظك بقول الا انهم هم السفهاء ولكن الاول اصله
همزتان والثاني اصله همزة وواو مفتوحة واللفظ واحد وكذلك اذا
كانت الاولى من الهمزتين مكسورة والثانية مفتوحة فانك تبدل من الهمزة
المفتوحة ياء خالصة اذا قرأت بالتخفيف نحو من الشهداء ان تضل والفحشاء
تقولون وشبهه تلفظ به كما ترى في الخط بياء مفتوحة محضة واذا كانت
الهمزة الثانية مكسورة والاولى مضمومة كان ذلك في تخفيف الثانية
وجهان ان شئت نحوت بالثانية اذا لينتها نحو الياء على حكم حركتها وان
شئت نحو الواو على حكم حركة ما قبلها نحو من نشاء الى صراط ولا يأب الشهداء اذا

اذاما

اذا ما دعوا وشبهه فان كان القاري يحقق الهمزتين في ذلك كله حققهما
في لين ورفق **فصل منه** ويجب على القاري ان يتحفظ باظهار الهمزة
اذا انضمت مفردة او انكسرت لانها في نفسها ثقيلة والضمة والكسرة ثقيلة
فيصعب على اللسان اجتماع ثقيلين والتحفظ باظهار اللفظ بها واجب لا سيما
اذا كان بعدها كسرة او قبلها او يكون قبلها ضمة وهي مضمومة نحو قوله و
والارض اعدت وللحجارة اعدت والى بارئكم **فصل منه** واذا كان في الكلمة
همزتان ملينتان قبلهما همزة محققة وجب على القاري ان يتحفظ باللفظ بذلك
فياتي بالمحققة بلفظ سهل غير متعسف ثم بالملينة الاولى بين الهمزة المفتوحة
والالف وتبدل من الملينة الثالثة الفا فيشبع المد لذلك ويطوله وذلك
في قراءة نافع ومن تابعه عليه وذلك نحو قوله ءامنتم به وءامنتم له في ثلثة
مواضع في الاعراف وطه والشعراء وءالهتنا في الزخرف وكذلك ان وقع
اجتماع ثلث همزات من كلمتين نحو جاء ال لوط وجاء ال فرعون مثله فان
من يحقق الهمزتين حقق الاولى والثانية في لطف ورفق واتى بعد ذلك
بالف عوضا من الهمزة الثالثة الساكنة **فصل منه** واذا كانت الهمزة
الثانية من الهمزتين مكسورة واصلها السكون ابدلت منها ياء خالصة في
قراءة من حقق الهمزة نحو ائمة لا يجعلها مثل ايذا وايفكا بين الهمزة والياء
وانما تبدل منها ياء محضة مكسورة لان اصلها السكون لانه جمع امام

على افعلة اصله ائممة ثم اعل بالادغام و الالقا حركة الميم الاولى
على الهمزة الساكنة فصارت مكسورة فابدل منها ياء خالصة مكسورة في
التليين فيجب على القاري المجود لقراءته ان يفرق في لفظه بين افكا و
ائمة فياتي بالثانية من ايفكا وشبهه اذ التي بين الهمزة المكسورة والياء
الساكنة وياتي بائمة اذ التي بياء مكسورة خالصة لان الاولى اصلها
الكسر و الثانية اصلها السكون والساكن من الهمزة اتما حقه في التليين
البدل **فصل منه** ويجب على القاري اذا وقف على الهمزة وهي
متطرفة بالسكون ان يطيل التلفظ بها واظهارها في وقفه لانها لما بعد
مخرجها وضعفت واتت في اخر الكلمة وذهبت حركتها للوقف وضعفت
بالسكون صعب اظهارها في الوقف وخيف عليها النقص فلابد من اظهارها
عند الوقف والتكلف لذلك نحو اسوا و يستهزي فان كان قبلها ساكن
من حروف المد واللين ضعف اللفظ بها في الوقف اشد مما قبله فيجب ان تظهر
في الوقف وتطلب باللفظ نحو الوقف على السراء والضراء وسوء وسيء
ويضيء وشاء وجاء ويشاء فان كنت تروم الحركة كان ذلك اسهل قليلا
من وقفك بالسكون وان كان الساكن قبل الهمزة غير حرف مد ولين فهو
اصعب في طلب الهمزة في الوقف اذا كنت لا تروم الحركة نحو قوله تعالى دفء
ومثل وشيء وسوء فاعرف هذا كله وتحفظ منه في وقفك وان لم تتحفظ

في اظهار

في اظهار الهمزة في هذا في وقفك كنت حاذفا حرفا لا حقا في ذلك ولاجل
صعوبة طلب الهمزة في الوقف قرا هشام بن عمار عن ابن عامر بتليين الهمزة المتطرفة
في الوقف خاصة ووافقه على ذلك حمزة في المتطرفة وانفرد حمزة بتليين الهمزة
المتوسطة في الوقف خاصة وقد افردنا الحكم قراءتها في تليين المتطرفة كتابا
معللا فان كانت الهمزة المتطرفة مفتوحة بعدها تنوين حسن الوقف عليها
فظهرت بغير تكلف لانك تبدل من التنوين الفا فتظهر الهمزة لانها تصير غير
متطرفة اذ بعدها حرف وذلك نحو قوله في الوقف ملجا واسما وماء وشبهه
فصل منه فاذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها حرفان مشددان وجب
ان يتحفظ ببيان الهمزة لان المشدد ثقيل وتكرره ثقيل والهمزة ثقيلة والكسرة
ثقيلة لا سيما اذا كان المشدد من حروف العلة فهو اثقل فيجب التحفظ باظهار
لفظ الهمزة في رفق ولين لاجتماع المشددين وتوالي الكسرتين على ياء
مشددة وهمزة متطرفة وذلك كله ثقيل وذلك نحو قوله تعالى ومكر السيء
ولا يحيق فلا نظير له الا ترى ان حمزة لما راى ثقل ذلك قراه باسكان
الهمزة وهي قراءة ضعيفة ولا يحسن الا على نية الوقف على الهمزة فان كانت
الهمزة مضمومة وقبلها حرف لين مشددة وقبله حرف اخر مشدد وبعد
الهمزة همزة اخرى كان ذلك اثقل واحوج الى بيان الهمزة الاولى وتخفف
الثانية لتكرر الثقل وذلك نحو قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله فيحتاج

القاري الى ان يأتي بالمشددين قبل الهمزة متمكنين ظاهرين ثم يأتي بالهمزة
المضمومة محققة ظاهرة ممكنة بلفظ بليغ ورفق ثم يأتي بعد ذلك بهمزة ملينة
بين الهمزة المكسورة واليا الساكنة او بين الهمزة المكسورة والواو الساكنة على
ما ذكرنا في الهمزتين اذا كانت الاولى مضمومة والثانية مكسورة واذا لفظ
القاري بهمزة بعدها الف فلا يغلظ لفظه بذلك ويخرجه مرققا بها لا نحو امن
واخروا في المال وشبهه يقاس على هذا ما شاكله من الهمزة تقدم ذكر اصول
القرا واختلافهم في الهمزة وتليينه وحذفه وبدله وتحقيقه وغير ذلك من
احكامه في غير هذا الكتاب فلا حاجة بنا الى ذكر ذلك وكذلك ما شبهه فليس
كتاب اختلاف وانما هو كتاب تجويد الفاظ ووقوف على حقائق الكلام واعطاء اللفظ
حقه ومعرفة احكام الحروف التي انبنا الكلام منها مما لا اختلاف في اكثره باب
الهاء تخرج من مخرج الهمزة ومن وسط المخرج الاول من مخارج الحلق والهمزة
قبلها في الرتبة وان كانا من مخرج واحد وقد ذكرنا ان الهاء حرف خفي ضعيف
وانها من الحروف المهموسة ومن الحروف الرخوة ولولا الهمس والرخاوة اللذان
في الهاء مع الشدة الخفاء لكانت همزة وكذلك لولا الجهر والشدة اللذان في
الهمزة لكانت هاء اذ المخرج واحد وانما فرق بين هذه الحروف في السمع اختلاف
صفاتها وقوتها وضعفها ولولا ذلك لم يختلف السمع في حروف من مخرج واحد
ومن اجل قرب الهاء من الهمزة ابدلت العرب من الهاء همزة ومن الهمزة هاء فقالوا

ماء

ماء واصله ماه واصل ماه موه ثم اعل وقالوا ايضا هبرو ابرو وقالوا القشور
الرأس ابرية وهبرية وقالوا ايا فلان وهيا فلان وهرقت الما واراقته واياك
وهياك فالحروف تكون من مخرج واحد وتختلف صفاتها فيختلف لذلك ما يقع
في السمع من كل حرف وهذا تقارب بين الحروف من جهة المخرج وتباين من جهة
الصفة وتكون الحروف من مخرجين وهي مختلفة الصفات فهذا غاية التباين اذ
قد اختلفت في المخرج والصفات وتكون من مخرجين متفقة الصفات فهذا ايضا تقارب
بين الحروف من جهة الصفات وتباين من جهة المخرج فافهم هذا فعليه مدار الحروف
كلها ولا تجد حرفا من مخرج واحد متفقة الصفات البتة لان ذلك يوجب اتفاقهما
في السمع ولا تبقى فائدة فتصير كاصوات البهائم التي لا اختلاف في مخارجها ولا
صفاتها فلا بد ان تختلف الحروف اما في المخارج واما في الصفات فاذا اتت الهاء
وبعدها الف وجب ان تلفظ بها غير مغلظة كما يلفظ بها اذا حكيتها في الحروف
فقلت ستبين ها وذلك نحو هؤلاء وهانتم وهذا لا تفخم الهاء بل تأتي بها في لفظك
مرققة غير مغلظة ولا ممالة ولما كانت الهاء حرفا خفيا وجب ان يتحفظ ببيانها
حيث وقعت واذا تكررت من كلمتين كان البيان لذلك اكد لتكرر الخفاء ولتأتي
الادغام في ذلك لاجتماع المثلين وذلك نحو فيه هدى وانه هو السميع العليم
فاعبده هذا ان الله هو الغني عند الله هو خير ففي رحمة الله هم يأت الله
هزوا وشبهه كثير يجب التحفظ ببيان الهاءين في درج القراءة للعلل التي

ذكرنا وكذلك اذا تكررت في كلمة فالتحفظ باظهار الهائين واجب على القاري
لتكرر الخفاء واجتماع المثلين وذلك نحو قوله بافواههم وجباههم واغشيت
وجوههم ويلههم الامل والهه وهواه فصكت وجهها من بعد اكراههن
ظل وجهه وجوههم مسودة وشبهه كل هذا يجب على القاري المجود للفظ
تلاوته ان يبينه في درج تلاوته ويتحفظ منه فان سكنت الاولى من الهائين
وجب اظهار الادغام والتشديد وبيان الهاء المشددة فان كان قبلها حرف
مشدد كان اكد في بيان المشددين لا سيما ان كان المشدد الاول حرفا مجهورا
قويا نحو انما يوجهه لانه تجبر اصله يوجهه ولذلك كتبت في المصحف بهائين
مع الادغام فلما سكنت الهاء الاولى للشرط ادغمت في الثانية وكذلك
كل هاء مشددة يجب بيانها نحو ومهلهم قليلا فمهل الكافرين وان طهرا وجها
فلما جهزهم وشبهه فان كانت الساكنة من كلمة اخرى وهو موضع واحد في القرآن
فانه على الاولى الوقف ولا تدغمها في الثانية وانما وقع ذلك في هذه الساكنة
نحو قوله ماليه هلك عني الاختيار ان لا تدغم الهاء الاولى الساكنة في الثانية
وان تنوي عليها الوقف وقد اخذ قوم في ذلك بالادغام والتشديد وليس هو
بمختار لانه يصير قد اثبت هذه الساكنة في الوصل وذلك قبيح فصل منه
واذا وقعت الهاء قبل خاء وبعدها حاء وجب اظهار الهاء والتحفظ بها لتمكن
خفائها مع الحاء اذ هي قريبة المخرج من الحاء وهي اضعف من الحاء للخفاء الذي
في الهاء

في الهاء وذلك نحو قوله فسبحه وسبحه وادبار انه لم يتحفظ باظهار الهاء صارت
مع الحاء التي قبلها بلفظ حاء مشددة فتدغم في الحاء والتي قبلها لقوة الحاء وضعف
الهاء وقرب المخرجين فيغلب عليها لفظ الحاء لقوة الحاء وقرب مخرجيهما فتصير
الى ان تقرا بما لا يقرا به وكذلك قوله وما قدروا الله حق قدره واتقوا الله
حق تقاته فتحفظ ببيان الهاء لئلا تزداد خفاء عند الحاء او تصير مدغمة في
الحاء وذلك كله خطا فالتحفظ بها لازم واذا وقعت الهاء بين العينين
وجب بيانها لاجتماع ثلثة احرف خفية نحو بينها وسويها وضحيها فان كانت
قبل الالف الاولى هاء كان البيان لذلك كله اكد لاجتماع اربعة احرف خفية
نحو منتهيها وكذلك يجب ان يتحفظ ببيان الهاء اذا لاصقها عين قبلها او
بعدها لان الهاء تقرب من مخرج العين فيخاف على الهاء ان تتغير لفظها للخفاء
الذي فيها ولقرب مخرج ما يلاصقها من مخرجها ولان العين اقوى من الهاء
بكثير وذلك نحو كالعهن فبايعهن وشبهه وسنذكر هذا في حرف العين ان
شاء الله تعالى باب الالف مخرجها من مخرج الهمزة والهاء من اول الحلق
لكن الالف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق فنسب في المخرج الى الحلق
لانه اخر خروجه وقد ذكرنا انه حرف خفي تشديد الخفا اذ لا علاج على
اللسان فيها عند خروجها انما هو حرف اتسع مخرجه في هواء الفم ولذلك
قيل انه هوائي وهاو فاذا لاصقته همزة لم يكن بد من تمكين مدته ومده

ان كانت الهمزة بعده اكد نحو جاء وشاء وكذلك بعد اذ كان بعده ساكن
مشدد او غير مشدد وزيادة تطويل المد ونقصه فيه على حسب ما ذكرنا
في غير هذا الكتاب من اختلاف القراء ولا تقع الا ساكنة ابدًا ومفتوحًا ما قبلها
ولا يبتدا بها ابدًا ولا يكون الا بعد حرف متحرك ابدا فهي منفردة باحوال ليست
لغيرها واكثر ما يقع زائدة وهي من اكثر ما يقع زائدًا من حروف الزوائد
ولا يقع اصلية الا منقلبة عن غيرها من واو نحو قال او ياء نحو كال او همزة
نحو سال ومنساة وتكون زائدة وهي عوض من نون ساكنة او تنوين
فيجب على القاري ان يعرف احوالها وصفاتها وان يلفظ بها حيث وقعت
غير مفخمة ولا ممالة ولا يميلها الا برواية ولا يغلظها اللفظ بها الا برواية
ويلزم في لفظها التوسط ابدًا حتى ترده الرواية الى امالة او تغليظ
وهذا مذكور في كتب اختلاف القراء بالامالة والفتح وما هو بين اللفظين ❊

باب العين تخرج من اول المخرج الثاني من مخارج الحلق الثلثة مما يلي
الفم وقد ذكرنا انها من الحروف المجهورة الرخوة ويقال ان فيها بعض الشدة
وهي حرف قوي والعين مواخية للهمزة والعرب تبدل من الهمزة عينا ومن
العين همزة يقولون اَدبتُ فلانًا على فلان واعديته وموتٌ ذُوَافٍ
وذُعَافٍ واردنا ان تغفل وعن تغفل فيجب على القاري ان يتحفظ بلفظ
العين ويعطيها حقها من الحلق فان تكررت كان بيان ذلك كد لقوتها

وصعوبتها

وصعوبتها على اللسان نحو قوله تعالى ان تقع على الارض وينزع عنهما وفزع
عن قلوبهم وتطلع على قوم ونطبع على قلوبهم وشبه ذلك البيان لهما
لازم والتحفظ باظهارها واجب لصعوبة اللفظ بحرف الحلق منفردًا فاذا تكرر
كان اصعب لان اللفظ بالحرف المكرر كمشي المقيد وكمن يرفع رجله بمشي فيردها
الى الموضع الذي رفعها منه وذلك ثقيل واذا وقع بعد العين الساكنة غين
وجب ذلك لقرب المخرجين ولان اللفظ يبادر الى ادغام العين في الغين لانهما
من الحلق جميعا وذلك نحو قوله واسمع غير مسمع فصل منه واذا سكنت
العين واتت بعدها هاء وجب التحفظ باظهار العين لئلا تقرب من لفظ الحاء
وتدغم فيها الهاء فتصير كانها حاء مشددة كما قالوا في معهم محهم فابدلوا
من العين حاء وادغموا الهاء فيها على الادغام الثاني في الاول لان الحاء متواخية
للهاء في الهمس ومخرجاهما متقاربان وذلك نحو قوله الم اعهد اليكم و
فاتبعها وفاتبعهن وكلا لا يقطعه التحفظ بهذا وشبهه باظهار العين واخراجها
من مخرجها واجب وكذلك اظهار الهاء بعد العين لازم بيانه لانك ان لم
يهتم بذلك قربت العين من لفظ الحاء لان البحة التي في الحاء شرع الى اللفظ
بالحاء في موضع العين مع الهاء لقرب الحاء من الهاء في الصفة وبعد العين من الهاء
في الصفة فلا بد من تمكين لفظ العين في اللفظ واخراجها من تحت مخرج الهاء
لان الهاء متقدمة في المخرج على العين باب الحاء الحاء تخرج من مخرج العين

المذكورة وهو المخرج الثانى من الحلق فهي بعد العين وهو حرف مهموس رخو
ولولا الجهر الذى فى العين لكانت حاء وقد قال الخليل بن احمد لولا بحة فى
الحاء لاشبهت العين فى اللفظ اذ المخرج واحد والصفات متقاربة ولهذه العلة
لم يأتلف فى كلام العرب عين وحاء فى كلمة اصليتان لا تجد ابداً احدهما مجاوراً
للاخر فى كلمة الا بحاجز بينهما وكذلك الهاء مع الحاء ولذلك قال بعض العلماء
فى معهم محهم فابدل من العين حاء لقرب الحاء فى الصفة من العين ولان مخرجهما
واحد ولبعد الهاء فى الصفة من العين مع خفاء الهاء فلما ابدل من العين
حاء لقربها من الهاء ادغم الهاء التى بعدها فيها على ادغام الثانى فى الاول
وانما وجب الادغام لانه لا يمكن اجتماع حاء وهاء اصليتين فى كلمة متلاصقتين
متلاصقتين لقرب احدهما من الاخرى فى المخرج واتفاق صفاتهما فليس بينهما غير
الجهر والهمس والخفاء فلولا ذلك لكانا بلفظ واحد والحاء مواخية للعين
اذ هي من مخرجها ولذلك ابدلت العرب احديهما من الاخرى فقالوا ضبعت الخيل
وضبحت ونزل بعذابه وبحذابه اذا نزل قريبا منه وكذلك تبدل منها الهاء فقال
مَدَحَهُ ومَدَهَهُ وقد كدهه وكدحه فاذا اتى بعد الحاء الف وجب على القارى
ان يلفظ بها غير مفخمة كما يلفظ بها مقطوعة فى حكاية الحروف اذا قال حاء
وذلك نحو قوله تعالى حم والحاكمين ولا حام وشبهه ويجب ان يتحفظ ببيان
لفظها عند اتيان العين بعدها لان العين من مخرج الحاء واذا وقعت قبل العين

خيف

خيف ان يقرب اللفظ من الاخفاء او من الادغام لتقارب الحرفين واشباههما ولان
العين اقوى قليلاً من الحاء فهي تجذب لفظ الحاء الى نفسها ولانه لم يقع فى كلام
العرب حاء بعدها عين فى كلمة فاذا وقع من كلمتين ثقل فيجب البيان فى ذلك
نحو قوله تعالى فلا جناح عليهما ولا جناح عليكم والمسيح عيسى وزحزح عن النار
وشبهه فاذا سكنت الحاء قبل العين من كلمتين كان التحفظ ببيان الحاء اكد لانها
قد تهيأت بسكونها للادغام لان كل حرف ادغمته فى حرف فلابد من اسكان
الاول ابداً ثم تدغم فاذا سكنت الحاء قبل العين قربت من الادغام فيجب التحفظ
ببيانها وذلك نحو قوله فاصفح عنهم البيان لازم وكيد والتحفظ واجب
فى ذلك وكذلك يجب ان يتحفظ ببيان الحاء اذا لقيت حاء مثلها لان الادغام
الى المثلين اقرب منه فى غير المثلين الا ترى انه اذا سكن الاول من المثلين لم يجز
الا الادغام وذلك نحو قوله عقدة النكاح حتى ولا ابرح حتى ابلغ وشبهه
فصل منه ويجب ان يتحفظ القارى ببيان الحاء الساكنة اذا اتت بعدها
الهاء لئلا تدغم الهاء فيها لقرب المخرجين ولان الحاء اقوى قليلاً من الهاء فهي
تجذب الهاء الى نفسها وذلك نحو قوله فسبحه وادبار وسبحه ليلا فالتحفظ
باظهارها جميعا واجب وقد ذكرت ذلك فى حرف الهاء وانما جاز اجتماع هاء
وحاء فى كلمة لان الهاء غير اصلية انما هى هاء اضمار فاعلم باب الخاء
الخاء تخرج من اول المخرج الثالث من مخارج الحلق مما يلى الفم وهى حرف مهموس

رخو ليس بحرف قوي غير انهما من الحروف الاستعلائية فيجب على القاري ان يلفظ
بالخاء اذا كان بعدها الف مفخمة مغلظة كما للفظ بها اذا حكاها في الحروف
فقال خا خا فتقول الخاسرون وخالق وخائفين وشبهه بالتفخيم وقد
رايت كثيرا من الطلبة يشددون الخاء من الاخ وهو خطاء فاحش انما
هي مخففة مكسورة كالباء من الاب **باب الغين** الغين تخرج من مخرج الخاء
وبعدها وهو اخر المخرج الثالث من مخارج الحلق مما يلي الفم والغين
حرف مجهور فهو اقوى من الخاء وكلاهما من حروف الاستعلاء ومن الحروف
الرخوة ولولا بينهما من الجهر والهمس لكانت الخاء غينا اذ المخرج واحد والصفات
متقاربة فيجب على القاري ان يلفظ بالغين مفخمة اذا وقع بعدها الف نحو
غافر الذنب والغابرين والغافرين وشبهه ويجب ان يتحفظ ببيان الغين
اذا وقع بعدها عين او قاف لقرب مخرجهما منها لان العين في المخرج قبلها
قريبة منها والقاف بعدها قريبة منها فيخاف من ان يلبس اللفظ بالاخفاء
وبالادغام في ذلك فالتحفظ بتجويد اللفظ بها واعطائها حقها اولى واحسن
وذلك نحو قوله ربنا لا تزغ قلوبنا ربنا افرغ علينا صبرا كاد يزيغ قلوب
فريق افرغ عليه قطرا وكذلك يجب ان يبين الغين اذا تكررت نحو ومن يبتغ
غير الاسلام دينا خوف الادغام والاخفاء لاجتماع المثلين **فصل منه**
واذا وقع بعد الغين الساكنة شين وجب بيان الغين لئلا يقرب من لفظ الخاء

لاشتراك

يعني في القرآن العظيم كما تدل [illegible] وصيغة [illegible] الاسماء [illegible] في سائر الكافية [illegible] للتمام والالفاظ المشتقة في لغة [illegible] البيضاوي [illegible] على ما افاده [illegible] السنة

٣٥

لاشتراك الخاء والشين في الهمس والرخاوة وبعد الغين في الصفة وذلك
نحو قوله تعالى يغشى طائفة منكم ويغشيكم واذ يغشيكم وتغشى وجوههم النار
وشبهه فاذا لم تبين بيانا متمكنا صارت خاء او قريبا من ذلك لما ذكرنا من العلة
وكل ما ذكرته لك من هذه الحروف وما نذكره لم ازل اجد الطلبة تزل بهم
السنتهم الى ما نبهت عليه وتميل بهم طباعهم الى الخطاء فيما حذرت منه وصيت
به من هذه الالفاظ وانت تجد ذلك في نفسك وطبعك **باب القاف**
القاف تخرج من المخرج الاول من مخارج الفم مما يلي الحلق من اقصى اللسان
وما فوقه من الحنك والقاف حرف متمكن قوي لانه من الحروف المجهورة
الشديدة المستعلية ومن حروف القلقلة وقد بينا معاني هذه الالقاب
والصفات كلها فيما تقدم فاغنى ذلك عن الاعادة وهي قريبة من مخرج
الكاف فيجب على القاري ان يفخم القاف تفخيما بالغا اذا اتت بعدها الف كما
يفعل بها اذا حكاها في الحروف فقال **ق ق** وذلك نحو قالوا وقاموا
وكذلك يبينها بيانا خالصا ويفخمها اذا انفردت مفتوحة او مضمومة
نحو قليلا وقدمنا وقدور وشبهه واذا وقعت الكاف بعدها او قبلها
وجب بيانها لئلا يشوبها شيء من لفظ الكاف لقربها منها او يشوب الكاف
شيء من لفظ القاف نحو خالق كل شيء وكل فرق كالطود وخلقكم ورزقكم
وتركوك قائما ويكفرك قليلا وشبهه واذا سكنت القاف قبل الكاف

وجب ادغامها في الكاف لقرب المخرجين ويبقى لفظ الاستعلاء الذي
في القاف ظاهرا لا اظهارك الغنة والاطباق مع الادغام في من ترى من
واحطت وذلك نحو الم نخلقكم تدغم القاف في الكاف وتبقى شيئا
من لفظ الاستعلاء الذي في القاف وإذا تكررت القاف وجب التحفظ
باظهارهما نحو ومن يشاقق الرسول ومن يشاقق الله ويوم تشقق
السماء وافاق قال سبحانك وطرائق قددا وشبهه والتحفظ باظهارها
ذلك واجب **باب الكاف** الكاف تخرج من مخرج الثاني من مخارج
الفم بعد القاف مما يلي الفم وهي مهموسة شديدة ولولا الجهر والاستعلاء
اللذان في القاف لكانت كافا وكذلك ولولا الهمس والتسفل اللذان
في الكاف لكانت قافا لقرب مخرجهما ولذلك لم تأتلف القاف والكاف
في كلمة الا حاجز بينهما لا تجد قافا تلاصق كافا من اصل كلمة البتة
فيجب ان يلفظ بالكاف اذا كان بعدها الف غير مغلظة كما تلفظ بها
اذا حكيتها في الحروف فقلت كاف نحو كانوا كاثر كافورا وكافرا
وشبهه فاذا تكررت الكاف وجب ان تحفظ باظهار الكافين لئلا
يقرب اللفظ من الادغام لتكلف اللسان صعوبة التكرر وذلك نحو مناسككم
وما سلككم وكذلك ان تكررت من كلمتين نحو نسبحك كثيرا ونذكرك
كثيرا انك كنت بنا بصيرا وانك كادح الى ربك كدحا وشبهه

وإذا

وإذا وقعت القاف بعد الكاف لقرب مخرجها من الكاف وشبهها بها وذلك
نحو قوله عرشك قال ومن عندك قل كل وإذا وقعت الكاف في موضع
يجوز ان تبدل منها قافا في بعض اللغات وجب ان يبين الكاف لئلا تخرج
من لغة الى لغة اخرى نحو قوله واذا السماء كشطت الا ترى انه في حرف ابن
مسعود رضي الله عنه قشطت فالبيان لازم **باب الشين** الشين تخرج
من المخرج الثالث من مخارج الفم بعد مخرج الكاف من وسط اللسان بينه
وبين وسط الحنك وهي مهموسة رخوة فيها تفش لانتشار الصوت بها
عند النطق فذلك الانتشار هو التفشي الذي فيها وهي شدة الريح الخارجة
عند النطق بها من وسط اللسان في تسفل وهي تتصل بمخرج الظاء وبذلك
قويت بعض القوة فيجب على القاري ان يبين التفشي الذي فيها عند النطق بها
وهي ريح زائدة تنتشر في الفم عند النطق بها بخلاف غيرها وإذا وقع بعد الشين
جيم وجب ان تبين الشين لئلا تقرب من لفظ الجيم لانها اختها وهي من مخرجها
لكن الجيم اقوى منها لانها مجهورة شديدة وذلك نحو قوله فيما شجر بينهم وان
شجرة الزقوم وانها شجرة وشبه ذلك والشين قليلة التصرف في الكلام
باب الجيم الجيم تخرج من مخرج الشين وهي حرف قوي للجهر الذي فيها
والشدة فاذا سكنت الجيم وبعدها زاي وجب ان يتحفظ باظهار الجيم نحو قوله
تعالى رجزا من السماء والرجز فاهجر وليجزي قوما ويوم لا تجزي ويجزي الله

ويجزون وشبهه فانه ان لم يتحفظ ببيان الجيم صارت زايا مدغمة في الزاي
التي بعدها وسارع اللفظ الى ذلك لان الزاي بالزاي اشبه من الجيم
بالزاي والزاي حرف مجهور كالجيم فيها صفير فقويت به لكن الجيم حرف شديد
مجهور والزاي حرف رخو فلما فارقت الزاي الجيم في الشدة مال اللفظ واللسان
الى بدل الجيم بزاي ليعمل اللسان عملا واحدا في حرفين رخوين وكان ذلك اسهل
من عمله في حرف شديد وحرف رخو فيه صفير مع تقارب المخارج فلا بد من التحفظ
بلفظ الجيم الساكنة التي بعدها زاي لاجل الشدة التي تخالف الرخاوة والصفير
الذي في الزاي ولذلك يجب ان يتحفظ باخراج الزاي التي بعد الجيم الساكنة لما
ذكرنا لئلا تقرب من السين لان السين من الجيم اشبه واليق من الزاي بعد الجيم
ولان السين حرف مهموس فهو اضعف من الجيم واقل كلفة على اللسان وهي مواخية
للزاي في الصفير فيتاتى ان تخلف الزاي **فصل منه** فاذا سكنت الجيم واتت
بعدها تاء وجب ان يتحفظ القاري باخراج الجيم من موضعها واعطايها حقها فان
لم يفعل ذلك سارع اللفظ الى ان يخالط لفظ الجيم لفظ الشين وذلك لبعد ما
بين الجيم والتاء في المخرج والصفة والقوة والضعف **و**ذلك ان الجيم حرف
شديد مجهور فقوي بذلك والتاء حرف مهموس فيه ضعف فاللسان يسارع
الى اللفظ بالشين في موضع الجيم لانها اخت الجيم ومن مخرجها والشين اقرب الى التاء
في الصفة من الجيم بالتاء لان الشين مهموسة كالتاء فسهل ان تنوب الشين

مناب

مناب الجيم لذلك فلا بد من التحفظ باظهار لفظ الجيم الساكنة التي بعدها تاء نحو
قوله تعالى ومن حيث خرجت وان كنتم خرجتم ويجتبي ويجتبيك ربك واجتبيه
واجتثت وهل انتم مجتمعون ولئن اجتمعت واجتنبوا والله يجتبي والذين اجترحوا
السيئات وشبهه كثير والتحفظ باخراج الجيم في هذا النوع من مخرجها لازم للقاري
لئلا يخالطها لفظ الشين للعلة التي ذكرنا **و**كذلك يجب ان تبين الجيم الساكنة
اذا اتت بعدها دال لان الدال اخت التاء في المخرج نحو قوله من الاجداث ومن وجدكم
وان لم يتحفظ بذلك خالطها لفظ الشين للعلة التي ذكرنا **فصل منه** واذا
اتت الجيم مشددة او مكررة وجب على القاري بيانها لقوة اللفظ بها وتكرر الجهر
والشدة فيها نحو اتحاجوني وحاججتم وحاجه قومه فان اتى بعد الجيم المشددة
حرف مشدد خفي كان البيان لهما جميعا آكد لئلا يخفى الحرف الخفي الذي بعد الجيم
ولتظهر الجيم **و**ذلك نحو قوله يوجهه لا يات بخير فالبيان فيهما لازم لصعوبة
اللفظ باخراج الهاء المشددة بعد الجيم المشددة لاجل خفاء الهاء **باب الياء**
الياء تخرج من مخرج الشين والجيم المذكورين وهو المخرج الثالث من مخارج
الفم وقد ذكرنا صفة الياء وانها تكون من حروف المد واللين ومن حروف
العلة وان فيها خفاء وثقلا فاذا وقع بعدها الف وجب ان يلفظ بها مرققة كما
يلفظ بها اذا حكيت في الحروف فقلت يا وا **و**ذلك نحو شياطينهم ويا ايها
الذين ويا ايها النبي وسوف ياتي الله وذرياتهم وشبهه كثير لفظ الياء

فيه مرقق غير مغلظ حيث وقع وإذا كانت الياء مشددة متطرفة او متوسطة
وجب بيان الياء وبيان التشديد فيها للثقل ذلك نحو اياك نعبد واياكم
واياه وشقيا وعتيا ووصيه وفي اياما لقيوم وتحية وسية وولي
وشقي فان كانت متطرفة ووقفت عليها بغير روم كانت للبيان احوج
من ذلك في الوصل لان الوقف يخفى فيه المشدد اذ كان اخر الاجتماع ساكنين
غير منفصلين وذلك نحو الحي ومن طرف خفي وبمصرخي والعلي وشبهه
تمكن التشديد في الوقف وتظهره لئلا تخفيه فيذهب حرف من التلاوة
فاما في الوصل فاظهار التشديد اسهل ولكن لابد من التحفظ في ذلك فان
كانت الياء المشددة قبلها حرف مشدد فذلك اشد واكد في البيان لئلا يشتغل
اللسان بالمشدد الاول عن الثاني ولثقل ذلك وصعوبته وذلك نحو قوله
تعالى من ذريته وذرياتهم وربيون والنبيين وشبهه وللياء المشدد اصول تختلف
ومعان تتباين في الاصل قد افردنا لها كتابا مشروحة فيه مقسمة معللة
مبينة فصل منه واذا تكررت الياء وسكن ما قبل الاولى والثانية ساكنة
وجب بيانهما والتحفظ باظهارهما برفق بغير تفكيك ولا نبر وذلك نحو قوله تعالى
ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ويستحيي نساءكم وثم يحييكم ويحيي ويميت
واحيينا وكذلك اذا تحرك ما قبل الاولى نحو الاثنين وكذلك ان تحركت
الثانية وما قبل الاولى ساكن نحو ان يحيي الموتى وكذلك ان تحركت الثانية

وتحرك ما قبلها نحو من حيي في قراءة من اظهرها هذا كله يجب التحفظ ببيانه
واعطائه من الحركة حقه من غير تعسف ولا نبر لان الياء حرف ثقيل فاذا تكرر
تكرر الثقل فاذا تحرك كان اثقل فاذا تحركت الياء بكسرة وقبلها فتح او فتح
وقبلها كسر وجب ان تخفف الحركة على الياء ويسهل اللفظ بحركتها لئلا يتولد
شيء من التشديد او النبر او يسبق اللسان في موضعها وذلك نحو لاشية فيها وغيرها
اذن فاما ترين فان كانت الياء المكسورة وبعدها ياء ساكنة وجب ان تخفف الكسرة
على الياء من غير تعسف ولا نبر ويسهل اللفظ بها نحو افعيينا بالخلق فاذا انكسرت
الياء الساكن بعدها وجب ان تخفف الكسرة ولا تنبر ويستهل اللفظ بها نحو قوله
طرفي النهار ويا صاحبي السجن وبين يدي الله وشبهه وكذلك ان انكسرت
لاعراب نحو بهادي العمي والياء اذا سكن ما قبلها وانكسرت كان ايسر في اللفظ واقرب
من ان لا يدخلها الخلل حيث وقعت الياء مكسورة فصل منه واذا تكررت
الياء في كلمة او في كلمتين واحدهما مشددة مكسورة وجب على القاري ان
يبين ذلك بيانا ظاهرا لثقل الياءين والتكرير والكسر والتشديد وان لم
يتحفظ من ذلك اسقط حرفا من التلاوة وذلك نحو قوله تعالى ان وليي الله
انت وليي في الدنيا والاخرة واذا حييتم وان يروا سبيل الغي يتخذوه والعشي
يريدون وكذلك ان كانت الاولى مخففة نحو والبغي يعظكم واذا اجتمع ياءان
والاولى ساكنة قبلها كسرة وجب بيان الاولى لئلا تندغم في الثانية لان المثلين

من غير حروف العلة اذا اجتمعتا والاول ساكن فلابد من الادغام فيجب
ان تظهر اليا لئلا يجرى فى الادغام على اصل غير حروف العلة و ذلك
نحو قوله تعالى فاتبعونى يحببكم الله وفى يوسف وشبهه فيقاس على ما ذكرنا
مالم نذكره واذا سكنت الياء التى هى لام الفعل لاتصال المرفوع المضمر بها
وجب ان يتحفظ ببيان سكونها لئلا يدخلها شىء من كسر فيكون ذلك لحنا
قبيحا نحو ارايتم وارايت وارايتكم وشبهه اليا ساكنة فيه فى كل القراءة من
خفف الهمزة التى قبل اليا وحققها او حذفها لا يجوز كسرها فالتحفظ لازم
لاسيما فى قراءة من خفف الهمزة فان الغلط فيها امكن والتحفظ بها من
اسكانها لازم **باب الضاد** الضاد تخرج من المخرج الرابع من مخارج
الفم تخرج من اول حافة اللسان وما يليه من الاضراس وهو حرف قوى
لانه مجهور مطبق من حروف الاستعلاء وفيه استطالة وله صفات قد تقدم
ذكرها **والضاد** يشبه لفظها بلفظ الظاء لانها من حروف الاطباق و
من الحروف المستعلية ومن الحروف المجهورة **و** لولا اختلاف المخرجين وما
فى الضاد من الاستطالة لكان لفظهما واحدا ولم يختلفا فى السمع فيجب على القارى
ان يلفظ بالضاد اذا كان بعدها الف بالتفخيم البين كما يلفظ بها اذا كان
يحكى الحروف فيقول صاد ضاد ولا بد له من التحفظ بلفظ الضاد حيث
وقعت فهو امر يقصر فيه اكثر من رايت من القراء والائمة لصعوبته على من

لم يدرب

لم يدرب فلابد للقارى المجود ان يلفظ بالضاد مفخمة مستعلية مطبقة مستطيلة
فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان لما يليه من الاضراس عند
اللفظ بها ومتى فرط فى ذلك اتى بلفظ الظاء او بلفظ الذال فيكون مبدلا او مغيرا
فالضاد اصعب الحروف تكلفا فى المخرج واشدها صعوبة على اللافظ فمتى لم يتكلف
القارى اخراجها على حقها اتى بغير لفظها واخل بقراءته ومن تكلف ذلك وتمادى عليه
صار له التجويد بلفظها عادة وطبعا وسجية **فصل منه** واذا اتى بعد الضاد حرف
اطباق وجب التحفظ بلفظ الضاد لئلا يسبق اللسان الى ما هو اخف عليه وهو
الادغام نحو قوله فمن اضطر وانقض ظهرك واضطرهم وثم اضطره وشبهه
يبين فيه الضاد على حقها وان غفل عن ذلك ادغمت فى الطاء لاجتماعهما فى الصفات
والقوة مع قرب المخارج **و** كذلك ان كان الثانى مشددا نحو يعض الظالم وبعض
الظالمين وهذا اشد تجاوزا من دخول الادغام فيه لان المشدد لا يدغم فيه شىء
ابدا لان التشديد الذى فيه للادغام كان ولا يدخل ادغام على ادغام فاعرفه
هذا ولكن يجوز ان تلفظ بالاول مثل لفظك بالثانى لتقارب التشابه والالفاظ
فى الظاء والضاد فيجب ان تبين الضاد من الظاء اذا كانت الضاد مشددة وجب ان يتاكد
فيها البيان لتكرر الاطباق والاستعلاء والجهر وذلك يعض الظالم ولانفضوا
من حولك ويوم تبيض وجوه وعضوا عليكم الانامل وابيضت عيناه ويغضوا من ابصارهم
وشبهه **و** كذلك اذا تكررت ظاهرة يجب بيانها لثقل التكرير فى حرف قوى مطبق

مستفل مستطيل مجهور وذلك نحو قوله بمصنفين منا بمبارهن واعضضن من صوتك
وشبهه واذا سكنت اليا قبل الضاد او بعدها وجب التحفظ باظهار الضاد واعطائها
حقها لتظهر اليا لان اليا حرف خفي ضعيف والضاد بعند ذلك فربما ضعف
لفظ الضاد لضعف اليا وربما خفيت اليا لقوة الضاد فيجب البيان وذلك نحو قوله
افيضوا من حيث تراضيتم اذ تفيضون فيه وغيض الما وقربت من ذلك اذا تحركت
اليا المشددة نحو وقيضنا لهم ونقيض له شيطانا فهو له قرين وشبهه فصل منه
واذا سكنت الضاد واتت بعدها تاء وجب التحفظ ببيان الضاد لئلا تدغم في التا
لسكونها ورخاوتها وشدة التا نحو عرضتم وفرضتم وقبضت وخضتم وشبهه
فقس عليه ما شابهه باب اللام اللام تخرج من المخرج الخامس من مخارج
الفم بعد مخرج الضاد وهي تخرج من من حافة اللسان وادنيها الى منتهى طرفه
واللام حرف متوسط في القوة لان فيه جهرا وفيه رخاوة وفيه انحرافا وقد
ذكرنا معناه وتفسيره فيما تقدم واكثر ما يقع لفظ اللام مرققا غير مغلظ لاسيما
اذا كان بعدها الف لانها كذلك هي في الحكاية وقد يأتي اللام مفخمة لقربها من
الراء وذلك ان الراء حرف انحرف عن مخرجه الى مخرج اللام فلما استعملت
العرب في الراء التفخيم والترقيق عملت مثله في اللام اقل منه في الراء واذا
سكنت اللام واتت بعدها نون وجب التحفظ ببيان اللام ساكنة لئلا تدغم
في النون للتناسب الذي بينهما وذلك ان اللام حرف انحرف عن مخرجه الى

مخرج

الى مخرج النون فادغام اللام اذا سكنت في النون يسارع اليه اللسان للتقارب
الذي بينهما وذلك نحو ارسلنا وجعلنا واسلنا وانزلنا وخولناكم و
ذللنا واجلسنا وضللنا وقلنا وفعلنا وزيلنا واغفلنا وشبهه كثير فالتحفظ
باظهار اللام ساكنة في هذا النوع واجب لازم لئلا يصير اللفظ الى الادغام
او الاخفاء لقرب المخرجين ولسكون اللام ولانهما مجهوران رخوان ولولا
الغنة التي في النون مع اختلاف المخرجين لكانت لاما الا ترى ان اهل العلم باللسان
قد اختلفوا في مخرجيهما لقرب احدهما من الاخر فمنهم من قدم اللام على مخرج النون
ومنهم من قدم النون على مخرج اللام فصل منه واذا وقع بعد اللام باي حركة
كانت اللام مشددة او مخففة لام اخرى مفخمة او حرف اطباق وجب المحافظة
على ترقيق اللام الاولى لئلا تفخم لاجل التفخيم الذي بعدها ويسارع اللسان
الى ذلك ليعمل عملا واحدا فلا بد من التحفظ بترقيق اللام الاولى وذلك نحو قال
الله تعالى وما جعل الله والى الله ومن يتول الله ولعل الله وما انزل الله وتعالى
الله وفضل الله ورسل الله والله لطيف وهو اللطيف الخبير وما اختلط
وان ربي لطيف وخلق الله وخلقهم وخلقكم وهو الخلاق وليسلطهم واخلصوا
وبالغوا واغلظ عليهم وشبهه ذلك في اللام كثير لا بد من التكلف لاظهار ترقيق
اللام الاولى لئلا يسبق اللسان الى تفخيمها لتفخيم ما بعدها وقد ذكرنا اصل
ورش عن نافع فيما يفخم من اللامات في غير هذا الكتاب فحيث وقعت اللام باي حركة

مشددة او محففة فاللفظ بها مرقق غير مغلظ نحو ان يكون لي غلام
وهذا غلام ولاحل لكم فيضل لعنة الله ومن يضلل الله وقال لاتخذن
وان يصلحا بينهما صلحاً والصلح وان تصلحوا وانزل لكم ويجعل لكم والف
بين قلوبهم وبخلاقهم ويخلق وخلق الله وفي تقلبهم واذ الاغلال و
ليتلطفا عن اللاعبين فيه واذا خلا وعلا في الارض واذا خلوا ولعلا بعضهم
وشبهه كثير كله مرقق الا ما ذكرنا من التفخيم اللام المفتوحة في قراءة
ورش عن نافع اذا اتي قبلها صاد او طاء او ظاء على ما بيناه في كتاب
التنبيه وغيره اما اللام من اسم الله جل ذكره فانها مفخمة ابدا في الابتداء
وفي الوصل اذا كان قبلها فتح او ضم نحو قال الله ويعلمه الله فان كان قبلها
كسرة فهي رقيقة نحو في الله وبه الله ومن يضلل الله فصل منه واذا
تكررت اللام وجب ان يتحفظ من بيانها مرققتين لتاتي الادغام في ذلك
ولتاتي التفخيم فيهما وذلك نحو قال لهم وجعل لهم ومثله فان تكررت
اكثر من ذلك بادغام او بغير ادغام وجب التحفظ بالاظهار لهن مرققات
نحو قوله تعالى علا للذين فهذا اجتمع فيه في الوصل في اللفظ ست لامات
فيجب اظهار ذلك مرققا كله وبيانه لتكرر اللامات المشددات ونحو قوله
فويل للذين فهذا اجتمع فيه في الوصل خمس لامات فالبيان لذلك واجب فيه
والاحتراز منه لازم ونحو قوله قل للذين امنوا فهذا قد اجتمع في اللفظ به

في الوصل

في الوصل اربع لامات ومثله ويل للمطففين وويل للمصلين وفويل للقاسية
كله فيه اربع لامات في اللفظ اذا وصلت فبيان ذلك وترقيقه حسن لازم
ونحو قوله فويل لهم وعلى جبل لرايته فهذا قد اجتمع فيه في اللفظ في الوصل ثلث
لامات فاللام كثيرة التفرق والتكرير فيجب ان يتحفظ بها القارئ ويرققها و
يظهرها ويبين تكريرها وتشديدها هو مشدد منها باب النون النون تخرج
من المخرج السادس من مخارج الفم فوق اللام قليلا او تحتها قليلا على الاختلاف
وفي ذلك قال سيبويه مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا
وهي متوسطة القوة وفيها اذا سكنت غنة تخرج من الخياشيم فذلك مما يزيد
في قوتها والخفيفة منها مخرجها من الخياشيم من غير مخرج المتحرك والنون
مواخية اللام لقرب المخرجين ولانحراف اللام الى مخرج النون ولانهما مجهورتان
رخوتان لكن في النون غنة ليست في اللام وتقاربهما ابدلت العرب احديهما
من الاخرى فقالوا اهتنت السما وهتنت السماء اذا هطل مطرها بقوة وقالوا الحالك
سدن وسدل ولهذا نظاير كثيرة واذا تكررت النون وجبت المحافظة على
اظهارها لئلا يميل اللسان الى الاخفاء والادغام لاجتماع المثلين وذلك نحو
قوله تعالى ونحن نسبح بحمدك ونحن نقص ونحن نحيي وان تكررت في كلمة نحو
اتعدانني فامنن او امسك فلننبئن الذين فاذا اطماننتم باعيننا فننجي
من نشاء وكذلك ننجي المؤمنين وكذلك ان كانت الاولى مشددة

بينت ذلك لاجتماع ثلث نونات نحو انني انا الله اننا نخاف ولتطمئن
نباه وكذلك اذا اجتمع النونان من كلمتين بالقاء الحركة الهمزة على النون
والاولى وجب البيان نحو نحيا ان اوحينا ورسولا ان اعبدوا الله ومن شئ
ان الحكم وهو كثير في قراءة ورش خاصة كل ذلك يجب التخفيظ باظهاره
خوفا ان يدخله شيء من الاخفاء والثقل باب الزاء الزاء تخرج من
المخرج السابع من مخارج الفم من مخرج النون غير انها ادخل الى ظهر اللسان
قليلا والراء حرف قوى للتكرار الذى فيه ولانه مجهور ولانه حرف مواخ
للنون واللام لانه من مخرج النون ولانه انحرف عن مخرج النون الى مخرج
اللام فهو من حروف المفخمة المنحرفة ولانه انحرف عن الرخاوة الى الشدة
لكنه يجري مع النفس لانحرافه الى اللام وللتكرير الذى فيه فذلك قلل
الرخاوة التي فيه والراء حرف اشتغلت فيه العرب فاخرجته فيه
لفظة مرة مرققا كما يلفظ به في الحكاية اذا قلت دال ذال راء وقالوا
امرا وقيرا واخرجته مرة مفخما في مثل قولك ضرب ورقد ودمي وهذه
وذلك لما فيه من تكرار الذي انفرد به دون ساير الحروف واكثر ما يظهر
تكريره اذا كان مشددا نحو كرة ومرة فواجب على القاري ان يخفي تكريره
ولا يظهره ومتى ما اظهره فقد جعل من حروف المشدد حروفا ومن المخفف
حرفين وذلك نحو الرحمن الرحيم الراكعين فتبرء منهم كما تبرءوا ولما

انما

انما حرم عليكم فبرءه الله واذكر ربك والراء بانون ولا يضار كاتب وشبهه
كثيرة والتكرير هو ان يغادر لعاد طرف اللسان بالراء مكررا لها واخفاء
ذلك التكرير لا بد منه وكذلك ان كانت الراء مكسورة مشددة اخفيت
تكريرها وشدتها مرققة نحو لا نفرق ويضارين والرجال قوامون
ومتبرجات ومتفرقة وذرية وهو كثير ايضا فصل منه واذا تكررت
الراء والاولى مشددة او مخففة وجب التحفظ على اظهارها واخفاء التكرير
نحو شهر رمضان ومحررا فتحرير رقبة وبشرر كالقصر واولى الضرر
وقل امر ربي بالقسط وعن امر ربهم وينشر رحمته فلا يغررك تقلبهم التحفظ
على اظهار الراء واخفاء التكرير واجب واما التفخيم في الراء المفتوحة والمضمومة
والترقيق فيها واختلاف القراء في ذلك فاصل ورش فيها وقد افردنا له كتابا
قبل هذا باب الطاء الطاء تخرج من مخرج الثامن من مخارج الفم تخرج من
طرف اللسان واصول الثنايا والطاء من اقوى الحروف لانه حرف مجهور شديد
مطبق مستعل وهذه الصفات كلها من علامة قوة الحرف مع انفرادها فاذا اجتمعت
في حرف كملت قوته فيجب على القاري ان يلفظ بالطاء مفخمة كما يلفظ بها اذا حكاها
مع الحروف فقال زاي طاء واذا كان بعدها الف كان ذلك امكن فيها نحو طالوت
وطاب لكم فلا بد من اظهار اطباقها واستعلائها وقوتها في اللفظ واذا
تكررت الطاء كانت ذلك اكد في بيانها لتكرر حرف مطبق مستعل قوي وذلك نحو

قوله اذا شططا على الله شططا وكذلك ان كانت الطاء مشددة نحو
نحو اطيرنا وان يطوف بهما وشبهه وجب ان يبين الطاء اذا وقعت بعدها صاد او
ضاد لانها لا تكون كذلك الا مبدلة من تاء زائدة وليست باصل فيخاف على ان
يميل بها اللسان الى اصلها وهو التاء فبيانها هناك لازم وذلك نحو قوله فمن
اضطر اصله اضتر من الضر على وزن افتعل ثم ابدلوا من التاء طاء لمواخاتها الضاد
في الاطباق والاستعلاء والجهر ولبعد التاء من الضاد وضعفها لان التاء حرف مهموس
فيه ضعف فقرن بالضاد حرف قوي مثلها وهو الطاء فابدلت من التاء وكذلك
اصطفى اصله اصتفي من الصفو على وزن افتعل ثم فعل بالتاء مثل ما فعل بها مع الضاد
لان الصاد ايضا من حروف الاطباق والاستعلاء فيجب ان يبين في هذا كله
اذ هي بدل من تاء ويظهر الاطباق لئلا يذهب اللفظ الى نحو التاء اذ هي الاصل
واذا وقعت الطاء مدغمة في تاء بعدها وجب على القارئ ان يبقي التشديد
متوسطا ويبين الادغام ويظهر الاطباق الذي كان في الطاء لئلا تذهب الطاء
في الادغام وتذهب اطباقها معها كما تظهر الغنة من النون الساكنة ومن التنوين
اذا ادغمتهما في احد هجاء يومن فالغنة الباقية عند الادغام في هذا كله كالاطباق
الباقي عند ادغام الطاء في التاء وذلك نحو قوله لئن بسطت واحطت و
فرطتم في يوسف وفرطت في جنب الله وشبهه تدغم الطاء في التاء ويبقى لفظ
الاطباق ظاهرا كما تترك اللفظ بالغنة عند ادغامك النون والتنوين في احد

هجاء

هجاء يومن والتشديد في هذا النون متوسط غير مشبع لبقاء بعض الكلمة في الحرف
المدغم **باب الدال** الدال يخرج من مخرج الطاء المذكورة والدال حرف
قوي لانه مجهور شديد كالطاء ولولا التسفل والانفتاح اللذان في الدال
لكانت طاء كذلك لولا الاطباق والاستعلاء اللذان في الطاء لكانت دالا
فانما فرق بينهما في السمع اختلاف بعض الصفات لا غير واذا كان بعد الدال الف فلفظ
بها مرققة كما يلفظ بها اذا حكيت في الحروف فقيل حا خا دال وذلك نحو قوله دابتين
ودابة وداود ودافق وشبهه فاذا سكنت الدال واتت بعدها نون وجب ان تبين
الدال لئلا تخفى عند النون لسكونها واشتراكهما في الجهر وتقارب مخرجيهما وذلك
نحو قوله لدني ووعدنا فوجدناها وصددناكم ولقد نصركم الله ورددنا و
شبهه واعلم ايها الناظر في هذا الكتاب ان اكثر ما يختص على ما بيانه والتحفظ
به ليس بين القراء فيه اختلاف في انه على ما بينا الا الشيء اليسير ففيه اختلاف
كالمثلين في الادغام الكبير لابي عمرو ونحوه ذلك **فصل منه** واذا تكررت الدال
ات غير مشددة وجب بيان ذلك لصعوبة التكرير على اللسان ولان في الادغام
في المثلين فالبيان لازم وذلك نحو قوله من يرتدد منكم ويمددكم ربكم اشتدت
به نحن صددناكم جدد بيض ثم رددناكم وشبهه البيان فيه لازم لئلا يقرب
اللفظ اخفاء او ادغام لتكرر المثلين وكذلك اذا كان اول مشدد نحو ممدودة
واذا كانت الدال بدلا من تاء وجب على القارئ اظهارها وبيانها لئلا يميل بها

يميل بها

اللسان الى اصلها وذلك نحو قوله مزدجر وازدجر وتزدري اعينكم وشبهه
لان الاصل فيه مزتجر وازتجر وتزتري فلما وقعت التاء وهي حرف مهموس
ضعيف بين حرفين مجهورين قويين وهما الجيم والزاي خفيت وضعفت لقوة
ما قبلها وما بعدها واضعفها في اصلها فابدل منها حرف من مخرجها يواخي الجيم
والزاي والراي في الجهر والقوة ويقرب من مخرجهن وهو الدال ليعمل اللسان
عملا واحدا بالحروف القوية المتفقة في الصفة فلا بد من التحفظ باظهار لفظ
الدال في ذلك وبيانها لئلا يشوبها لفظ التاء الذي هو اصلها **باب التاء**
التاء تخرج من مخرج الطاء والدال المذكورة وهو مخرج الثامن من مخارج الفم
وهي حرف متوسط في القوة والضعف لانه مهموس شديد فالهمس ضعفه و
الشدة قوته فهو بين ذلك ولولا الهمس الذي فيه لكان دالا كذلك
الدال ولولا الجهر الذي فيه لكان تاء اذ المخرج تاء وقد اشتركا في الشدة
والتسفل والانفتاح فيجب على القاري ان يلفظ بها اذا كان بعدها بالترقيق
كما يلفظ بها اذا حكيها فقال تا تا وذلك نحو تامرون وتالمون وقالتا
وفخانتاهما وشبهه واذا لقيت التاء الساكنة طاء ابدل منها طاء وادغمت في
الطاء التي بعدها فيجب على القاري عند ذلك ان يتحفظ باظهار الادغام والاطباق
والاستعلاء لئلا يكر ذلك عن اللفظ عند الادغام والتشديد وذلك نحو
قوله وقالت طائفة وتبيتت طائفة في قراءة من اسكن التاء فيظهر الاطباق

او ودت طائفة

لانه

لانه في الاصل اطباقا كان الحرفين مطبقين مستعلين مجهورين شديدين
ذلك كله غاية القوة في الحرف واذا لقيت التاء الساكنة طاء اخرى وجب
ان يبين الادغام والتشديد في ذلك وذلك نحو طلعت تزاور وفما ربحت تجارتهم
وفما زالت تلك دعويهم وشبهه يظهر الادغام ويكمل التشديد فان تكررت
التاء في كلمة وجب ابين التكرير بيانا ظاهرا نحو تتوفاهم وتتجافى وتترا وشبهه
فان كان التكرير من كلمتين والاولى متحركة اظهرتهما اظهارا بينا نحو كدت تركن
وكنت ترجوا وافانت تسمع وافانت تهدي وكذلك ان تكررت ثلث مرات
كان البيان لذلك اكد نحو قوله تعالى الراجفة تتبعها فبيان هذا الحرف المكرر
لازم لان في اللفظ به صعوبة لانه بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين او ثلث مرات
ويردها في كل مرة الى الموضع الذي رفعها منه وقد مثل ذلك في ثقله بمنزلة
اعادة الحديث مرتين او ثلثا الا ترى ان اللسان اذا لفظ بالتاء الاولى رجع الى
موضعه ليلفظ بالتاء الثانية ثم رجع الى موضعه ثالثة ليلفظ بالتاء الثالثة
وذلك صعب فيه تكلف وقد مثل بعض العلماء بمشي المقيد فالتحفظ ببيانه لازم
للقاري ومعرفته لذلك زيادة في فهمه وعلمه بحقيقة لفظه **فصل منه**
واذا وقعت التاء متحركة قبل طاء وجب التحفظ ببيان التاء لئلا يقرب لفظها من الطاء
لان التاء من مخرج الطاء لكن الطاء حرف قوي متمكن لجهره وشدته واطباقه
واستعلائه والتاء حرف مهموس فيه ضعف والقوي من الحروف اذا تقدم الضعيف

مجاورة له جذبه الى نفسه ان كان من مخرجه ليعمل اللسان عملا واحدا في القوة
من جهة واحدة واذا لم يتحفظ القاري باظهار لفظ التاء على حقها من اللفظ
قرب لفظها من لفظ الطاء ودخل في التصحيف وذلك نحو يستطيع واستطاع
ويستطعو وشبهه لا بد من التحفظ باظهار التاء في هذا النوع بلفظ مرقق
غير مفخم لتظهر من لفظ الطاء التي بعدها الا ترى ان التاء اذا وقعت بعدها
حروف اطباق لم يكن بد من ان يبدل منها طاء لضعفها وذلك نحو اصطفى و
يصطرخون ونصطلون فمن اضطر وشبهه ليعمل اللسان عملا واحدا و
اصل الطاء في ذلك وشبهه تاء وانما تبقى التاء على لفظها مع حروف الاطباق
اذا كانت قبله متحرك فافهمه وكذلك تبين التاء المتحركة قبل الطاء و
ان حال بينهما حائل نحو اختلط وان لم تبين التاء مرققة مع ترقيق اللام
قربت من لفظ التاء التي بعدها وصارت اللام مفخمة وذلك احالة وتغيير
فلا بد من ترقيق اللام والتاء واظهار ذلك واذا وقعت التاء المتحركة
قبل دال وجب بيانها لئلا تقرب دالا لانها من مخرج الدال والدال اقوى منها
لانها مجهورة شديدة كالطاء فهي تجذب الحرف الذي قبلها الى لفظها لانه
اضعف منها ومن مخرجها وذلك نحو تحمدنا لتظهر لفظ التاء مع اظهارك لفظ
الدال الساكنة قبل النون ومثله في التاء واعتدت وقد قال بعض العلماء
ان الاصل في اعتدنا اعددنا بدالين وكذلك اعتدت اصله عددت وفيه ضعف

ينقل

لينقل الاقوى الى الاضعف وانما ينقل ابدا الاضعف الى الاقوى اذا تقاربت المخارج
ليقوى الكلام وهذا هو الاكثر في الاصل وربما خالف اليسير ذلك لعلة توجبه
واذا نقل الاقوى الى الاضعف ضعف الكلام باب الزاي تخرج من المخرج
التاسع من مخارج الفم مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى وقد ذكرنا
ان الزاي من الحروف المجهورة ومن حروف الصفير فهو حرف قوي لذلك
اللفظ بالزاي مرقق كما يلفظ بها عند حكاية الحروف اذا قلت را زاي
وذلك نحو الزانية والزاني وزبورا وزادهم وزادتهم وشبهه الزاي مرققة
غير مفخمة في ذلك وشبهه واذا تكررت الزاي وجب بيانها لثقل التكرير
وذلك نحو قوله فعززنا بثالث فاذا وقعت الزاي قبل جيم او بعدها وجب
ان تبين الجيم والزاي لان الزاي اذا كانت قبل الجيم ربما خفيت لرخاوتها وشدة
الجيم وربما مضى اللسان بالزاي قبل الجيم الى اللفظ بالسين لان السين اخت
الزاي ومن مخرجها فاللسان يسارع الى اللفظ بالسين قبل الجيم لمواخاتها الزاي
وذلك نحو يزجي سحابا ويزجي لكم ومزجية واذا كانت الزاي بعد الجيم
بينت الجيم لئلا يقرب لفظ الزاي من السين وقد ذكر هذا في باب الجيم بابين
من هذا نحو رجزا والرجز فصل منه والتي بعد الزاي الساكنة دال او تاء
وجب ان تبين لفظ الزاي لئلا يقرب لفظها من لفظ السين لان السين
مواخية للتاء في الهمس ومواخية للزاي في المخرج والصفير وكذلك

الذال من مخرج الثاء فالبيان لازم للفظ الزاي في ذلك واجب وذلك
نحو ما كنزتم وتزدري وازدادوا وشبهه **باب السين** السين يخرج من
مخرج الزاي وهو المخرج التاسع من مخارج الفم فهي اخت الزاي في المخرج
والصفير لكن السين اضعف من الزاي لان الزاي حرف مجهور والسين
حرف مهموس ولولا الهمس الذي في السين لكان زايا ولولا الجهر الذي في الزاي
لكان سينا اذ قد اشتركا في المخرج والصفير والرخاوة والانفتاح والتسفل
وانما اختلفا في الجهر والهمس لا غير وباختلافها في هاتين الصفتين افترقا في السمع
فاعرف ذلك فيجب أن تعلم ان السين حرف مواخ للصاد لاشتراكهما في المخرج
والصفير والهمس والرخاوة ولولا الاطباق والاستعلاء اللذان في الصاد
ليست في السين لكانت الصاد سينا كذلك لولا السفل والانفتاح اللذان
في السين ليست في الصاد لكانت السين صادا فاعرف من اين اختلفا السمع
في هذه الحروف والمخرج واحد والصفات متفقة فاذا قد علمت ما بين السين
والصاد من التقارب والتشابه تحسن لفظك بالسين حينئذ فوت ومكن
الصفير فيها لان الصفير الذي في السين ابين منه في الصاد للاطباق الذي في الصاد
فيتمكن اظهار الصفير الذي في السين يصفو لفظها وتظهر وتخالف لفظ الصاد
وباظهار الاطباق الذي في الصاد يصفو لفظها وتتميز من السين فاعرف الفرق
في اللفظ بين السين والصاد وما الذي يفرق به بينهما في اللفظ فهو واجب على القارئ

المجود

المجود وان يحافظ على اظهار الفرق بينهما في قراءته فيعطي السين حقها من الصفير
فتظهر ويعطي الصاد حقها من الاطباق فتظهر وحقيقة الصفير انه اللفظ الذي
يخرج بقوة مع الريح من طرف اللسان مما بين الثنايا تسمع له حسا ظاهرا في السمع
فصل منه فاذا وقعت السين وبعدها حرف اطباق وجبت المحافظة على
اظهار لفظ السين وبيان صفيرها لئلا يخالطها لفظ الاطباق الذي بعدها
فتصير صادا وذلك نحو قوله امة وسطا ويبسط وقاسطوا وتقسطوا
ويبسطوا اليكم وبباسط يدي ومن اوسط ما تطعمون ولو بسط الله ويسطون
بالذين وكل البسط ومسطورا والقسطاس والقسط والمقسطين وان يبسطوا
اليكم ايديهم فيسطن به وما يسطرون وما لم تستطع عليه وشبهه كثير التحفظ
على بيان السين في ذلك وشبهه ولعطائها حقها من الصفير ليظهر لفظها
ولئلا يخالطها لفظ الصاد واجب مؤكد وكذلك ان وقع بعد السين
لفظ اطباق باق من حرف مطبق ادغم وبقي اطباقه وتظهر السين نحو لئن بسطت
وهذا اكد في اظهار السين لان بعده اطباقين لحرفين مطبقين ادغم احدهما
في الاخر وكذلك يجب ان تبين السين اذا اتى بعدها حرف اطباق وحال
بينهما حرف لان الحرف المطبق قوي لا يرد قوته حائل نحو هل يستطيع و
يستطيعون يستصرخه تظهر السين في ذلك لئلا تصير بلفظ الصاد للاطباق
الذي بعدها وتظهر التاء لئلا تصير بلفظ الحرف المطبق الذي بعدها صاد

لضعفها وقوة ما بعدها وقد ذكرنا هذا وكذلك نحو قوله تعالى اساطير الاولين
ويسلط او يبسطه وفقد سرق اخ له وان ابنك سرق وبمسيطر وسوط عذاب
ذي مسغبة تبين السين في جميع ما هذا بيانا ظاهرا لئلا تصير لفظ الصاد لوقوع
حرف الاطباق وحرف الاستعلا بعدها **فصل منه** واذا سكنت السين واتت
بعدها جيم وجب بيان السين لئلا يذهب اللفظ بها الى الزاي بالجيم اشبه من السين
بالجيم لان السين مهموسة والجيم مجهورة والزاي مجهورة فهي بالجيم اشبه وهي
من مخرج السين فاللفظ يبادر الى الزاي في موضع السين لاتفاقها مع الجيم في
الجهر ولانها من مخرج السين وذلك نحو قوله تعالى اسجدوا واسجدي والمسجد
ويسجدون ويسجرون والمسجور وشبهه لابد من التحفظ باظهار لفظ السين
لئلا تصير زايا واذا تكررت السين وجب بيان ذلك لثقل التكرير على اللسان
نحو افمن اسس خير ام اسس وشبهه **فصل منه** واذا وقع لفظ المعنى هو
بالسين واشبه لفظ المعنى هو بالصاد وجب البيان بالسين لاشتباه اللفظين
وذلك نحو قوله تعالى واسروا النجوى واسروا الندامة تبين لفظ السين لئلا تصير
الى لفظ قوله واصروا واستكبروا فالاول من الستر والثاني من الاصرار وكذلك
قوله يسحبون في الحميم تبين السين لئلا تصير الى لفظ قوله ولا هم منا يصحبون
وكذلك قوله نحن قسمنا بينهم تبين السين لئلا تصير الى لفظ قوله وكم قصمنا
من قرية وكذلك قوله وتسير الجبال سيرا تبين السين لئلا تصير الى لفظ قوله

تصير

تصير الامور وهذا كثير يجب على المحافظة على بيان السين في موضعها باظهار صفيرها
فيخلصها بذلك من لفظ الصاد **باب الصاد** الصاد تخرج من مخرج الزاي
والسين وهو المخرج التاسع من مخارج الفم المذكورة والصاد حرف قوي
لانه حرف مطبق مستعل فيه صفير وهو مهموس فيجب ان يلفظ بها مفخمة كما يلفظ
عند تقطيع الحروف اذا قلت نون صاد وقد بينا ان الصاد اشبه الحروف
بالسين لانها من مخرجها وفيها من الصفير والهمس مثل ما في السين فيجب على القاري
ان يصفي لفظ الصاد ويعطيها حقها من الاستعلاء والاطباق اللذين بهما خرجت
من ان يكون سينا وان لم يفعل ذلك بالصاد خرج الى لفظ السين لقربها منها و
شبهها بها فاللسان لا ينزع من لفظ الصاد الى لفظ السين ولا من لفظ السين
الى لفظ الصاد فيجب التحفظ من ذلك باظهار الصفير في السين واظهار الاطباق في
الصاد في هاتين الصفتين يفترقان واللفظ بالصاد اقوى واكثر تكلفا على اللسان
لما فيها من الاطباق والاستعلاء فيجب اذا قرا القاري كلمة بالصاد بان ياتي مطبقة
مستعلية عن خروجها الى الحنك الاعلى فتبعد عند ذلك من الشبه بلفظ السين واذا
كان بعد الصاد حرف مطبق مثلها كان في اللفظ بها اسهل لمواخاتها ما بعدها وليعمل
اللسان عملا واحدا في الاطباق والاستعلاء فاظهار الصاد اكد لتاتي ذلك
وسهولته فيها وذلك نحو قوله اصطفى واصطفيتك ويصطرخون والصراط
وفصلهم والفصل وشبهه الا ترى ان التاء التي للافتعال الزائدة المتحركة

اذا وقعت بعد الصاد قلبت طاء ليكون بعد الصاد ما هو مثلها في الاطباق
والاستعلاء فيعمل اللسان عملا واحدا في الحرفين وانما اختير بدل الطاء من
التاء لانها تخرج من مخرج التاء فكانت اولى بالبدل منها من غيرها وذلك
نحو اصطفى واصطبر وشبهه اصل الطاء فيه تاء **فصل منه** اعلم ان الحروف
انما يبدل بعضها من بعض ويدغم بعضها في بعض للتناسب والقرب الذي بينهما
الا ترى انه لولا الاطباق والاستعلاء والجهر اللواتي في الطاء لكانت تاء
لانها في الشدة سواء ولانهما من مخرج واحد وكذلك لولا الهمس الذي
والسفل والانفتاح اللواتي في التاء لكانت طاء وكذلك لولا الاطباق والاستعلاء
اللذان في الطاء لكانت دالا لانهما في الجهر والشدة متساويان ولانهما من مخرج
واحد فالدال قريب الى الطاء من التاء الى الطاء للثلثة الاحرف واحد وكذلك
لولا الانفتاح والسفل اللذان في الدال لكانت طاء وكذلك لولا الجهر الذي
في الدال لكانت تاء لانهما من مخرج واحد وكذلك لولا الهمس الذي في التاء
لكانت دالا فالدال الى التاء اقرب منها الى الطاء فافهم هذا التناسب الذي
بين الحروف وقس عليه ما يذكر لك الا ترى ان التاء والدال اذا سكنتا قبل
طاء قبح الاظهار وكان الادغام اولى بذلك نحو قد طار وقالت طائفة وان
التاء والدال اذا سكن احدهما قبل الاخر وجب الادغام وقبح الاظهار نحو
قد تبين واثقلت دعوا الله وان الطاء اذا سكنت قبل التاء في كلمة لم يحسن الا

الادغام

الادغام وقبح الاظهار نحو احطت وفرطت فافهم هذا واعلم انه لولا اختلاف
الصفات في الحروف لم يفرق في السمع بين حرفين او احرف من مخرج واحد ولو
لا اختلاف المخارج لم يفرق في السمع بين حرفين او حروف على صفة واحدة
وقد تقدم منه جملة فافهم فعليه مدار علم مخارج الحروف وصفاتها وحقايقها
وقوتها وضعفها وتقاربها وتباعدها وادغام بعضها في بعض **فصل منه**
واذا سكنت الضاد واتت بعدها دال وجبت المحافظة على تصفية لفظ الضاد
لئلا يخالطها لفظ الزاي لان الزاي من مخرج الصاد وهي في الصفة اقرب
الى الدال من الضاد الى الدال فاللسان يبادر الى اللفظ بما قرب من الحروف وما هو
اليق به من غيره ليعمل عملا واحدا فاذا لم تبين الضاد بيانا ظاهرا خالطها لفظ
الزاي وذلك نحو يصدر وتصدية وقصد السبيل وشبهه وكذلك قراءة
حمزة والكسائي هذا الصنف بمخالطة لفظ الصاد بلفظ الزاي لقرب الزاي
من الدال وبعد الصاد من الدال فكان ما هو اقرب الى الدال اليق بان يكون
قبلها مما هو بعيد منها وقوى ذلك ان الزاي من مخرج الصاد وهما من حروف
الصفير فحسن مخالطة احدهما الاخر وقوى ذلك باتفاقهما في المخرج والصفير
واذا وقع بعد الصاد تاء المخبر او تاء المخاطب بادر اللسان الى اللفظ بالسين
في موضع الصاد لان السين اقرب الى التاء من الصاد الى التاء اذ السين والتاء
ليس فيهما اطباق ولا استعلاء مثل ما في الصاد وكلاهما مهموسان ولولا

الصفير والرخاوة اللذان في الثاء مع اختلاف المخرجين لكانت تاء كذلك
لولا الشدة التي في التاء وعدم الصفير فيها لكانت سينا فيجب ان تبين
الاطباق في الصاد واذا اتت بعدها التاء المذكورة لانه قد امتنع ان
تبدل التاء طاء على اصل ما ذكرنا لئلا يتغير ~~المعنى بينت التاء وخيف~~ التغير
لفظ المتكلم او المخاطب فلما امتنع البدل في التاء لئلا يتغير المعنى بينت التاء
وخيف التغير في الصاد لاختلاف الصاد والتاء فوجب التحفظ بلفظ الصاد
وتصفية النطق بها وذلك نحو حرصتم ولو حرصت ونشبه يقاس عليه
باب الظاء الظاء حرف يخرج من المخرج العاشر من مخارج الفم وذلك ما
بين طرف اللسان واطراف الثنايا العليا والظاء حرف مطبق مستعل
مجهور قوي فيها رخاوة ولولا اختلاف المخرجين و لكانت الظاء ضادا
اذ الصفات متقاربة واللفظ بالظاء اذا التي بعدها الفا كاللفظ بها في تقطيع
الحروف فاذا قلت طا ظا والظاء حرف يشبه لفظه في السمع لفظ الضاد
لانهما من حروف الاطباق ومن الحروف المستعلية ومن المجهورة ولولا اختلاف
المخرجين لها وزيادة الاستطالة التي في الضاد لكانت الظاء ضادا فيجب
على القارئ بيان الظاء ليتميز من الضاد والضاد اعظم كلفة واشق على
القارئ من الظاء ومتى قصر القارئ في تجويد لفظ اخرجها الى الضاد
او الذال لابد من احد هذين الوجهين وفي ذلك تصحيف وخطأ ظاهر ويجب
ان

ان تعلم ان الظاء تشبه في لفظها ايضا الى الذال واذا زالت لفظ الاطباق
من الظاء صارت ذالا كذلك لو زدت لفظ الاطباق في الذال صارت ظاء وانما كان
ذلك لان الظاء والذال من مخرج واحد وهما مجهوران ولولا الاطباق
والاستعلاء اللذان في الظاء لكانت ذالا فالتحفظ بلفظ الظاء لئلا يدخل
في لفظ الضاد او لفظ الذال واجب موكد واذا وقعت الظاء بعدها كان
البيان للظاء اكد على القارئ فيجب عليه ان يعطي كل حرف حقه من اللفظ و
ذلك نحو قوله انقض ظهرك ويعض الظالم ويعض الظالمين وشبهه
ولابد للقارئ ان يبين للسامع مع الضاد والظاء على حسب حق كل حرف منهما
فصل واذا وقعت الظاء في كلمة تشبه كلمة اخرى بالذال بمعنى اخر وجب
البيان للظاء لئلا تنتقل الى معنى اخر وذلك نحو قوله تعالى وما كان عطاء ربك
محظورا اي ممنوعا فهو بالظاء فتبينه لئلا يشتبه في اللفظ قوله ان عذاب
ربك كان محذورا فهذا بالذال من الحذر واذا وقعت الظاء ساكنة و
بعدها تاء الخطاب وجب على القارئ بيان الظاء لئلا تقرب من لفظ الادغام
وذلك نحو قوله اوعظت الظاء مظهرة بغير اختلاف في ذلك بين القراء بخلاف
الطاء مع التاء في قوله تعالى احطت هذا مدغم مظهر الاطباق بغير اختلاف
ايضا وقد تقدم ذكره باب الثاء الثاء من مخرج الظاء المذكورة وهو
المخرج العاشر من مخارج الفم وهو حرف ضعيف لانه مهموس وفيه بعض الشدة

واذا وقع بعد الثاء الف لفظ بها مرققة غير مغلظة كما يلفظ بها عند حكاية
الحروف فاذا قلت تا ثا وذلك نحو ثالثهم وثالث وثامنهم وميثاقهم والنجم
الثاقب وشبهه يلفظ بها غير مغلظة واذا تكررت الثاء وجب ان يتحفظ
ببيانها لئلا يدخل الكلام لخفاء او ادغام لان المثلين اذا اجتمعا سبق
ذلك اليهما وذلك نحو حيث ثقفتموهم وثالث ثلثة وشبهه واذا وقعت الثاء
ساكنة قبل الخاء وجب بيانها لضعفها وقوة الخاء بعدها وذلك نحو اثخنتموهم
وحتى يثخن في الارض وكذلك يجب ان يبين حيث وقعت لما فيها من الضعف
نحو قوله من الاجداث والنفاثات باب الذال الذال تخرج من مخرج الظاء والثاء
المذكور وهو المخرج العاشر من مخارج الفم وهو حرف اقوى من الثاء لانه
مجهور والثاء مهموسة لكن الثاء فيها بعض شدة تقويها والذال فيها رخاوة
يضعفها وهي على كل حال اقوى من الثاء للجهر الذي فيها والجهر من الصفات
القوية ولولا الرخاوة التي في الذال مع الجهر لكانت تاء كذلك لولا الهمس الذي
في الثاء مع بعض الشدة لكانت في الاول ولولا الانفتاح الذي في الذال لكانت ظاء
فاعرفه واذا اتى بعد الذال الف كان اللفظ بها مرققة كما يلفظ بها اذا حكيت
فقلت دا ذال وذلك نحو قوله ذلكم وذلك فذاق وهذا وشبهه يلفظ
بها مرققة ومتى لم يتحفظ بترقيق الذال في اللفظ ادخلها تفخيم يؤديها الى
الاطباق فتصير عند ذلك ظاء او ضادا لانها اخت الظاء في المخرج وقرينة

من الضاد ايضا في المخرج والجنس فلا بد من التحفظ بلفظ الذال وترقيقها
والا دخلها لفظ غيرها واذا كانت بعدها قاف صارت الى لفظ الضاد
للاستعلاء الذي في القاف فيجب ان يرقق اللفظ بها فالتحفظ بها مع القاف
آكد نحو ذاق وذاقوا الى الاذقان فلا بد من التحفظ بترقيقها اذا اتت بعدها
القاف والا صارت ضادا او ظاء فاعرفه وكذلك يجب ان يرقق لفظ الذال
حيث وقعت ومتى لم يفعل ذلك صارت ظاء نحو قوله تعالى محذورا والاذقان
واذا وقع بعد الذال حرف مفخم راء او لام وجب التحفظ بترقيقها لئلا يتبع تفخيم
ما بعدها فيدخلها الاطباق وتصير ضادا او ظاء وذلك تصحيف وذلك نحو
قوله ذرا من الحرث ويذرؤكم ولقد ذرانا وفذرهم ونذرهم فذروني
ومعاذ الله ولا تذروا وذرة خيرا يره شرا يره وشبهه التحفظ بترقيق
لفظ الذال في هذا وشبهه واجب لما ذكرنا لان اللسان يسبق الى ان يتبع
التفخيم وعليه كلفة في ان يتبع التفخيم والترقيق والتفخيم واذا تكررت
وجب بيانه نحو والقران ذي الذكر فهذا قد اجتمع فيه في اللفظ ثلث ذالات
فبيانه لازم وقد ذكرنا في غير هذا الكتاب ما تدغم فيه الذال وغيرها من
الحروف مما اختلف القراء فيه فاغنانا عن ذكر ذلك في هذا الكتاب فتلك
الكتب كتب لتحفظ منها الرواية المختلف فيها وهذا الكتاب يحكم منه لفظ التلاوة
التي لا خلاف فيها فتلك كتب رواية وهذا كتاب دراية فافهم هذا باب الفاء

الفاء تخرج من المخرج الحادي عشر من مخارج الفم من باطن الشفة السفلى
واطراف الثنايا العليا والفاء حرف ضعيف لانه مهموس رخو لكن فيه تفشي
كالشين والشين اكثر تفشيا من الفاء والتفشي هو الريح التي تخرج بشدة
عند النطق بالشين والفاء وتخرج من مخرج كل حرف على رتبته والفاء قريبة
المخرج واللفظ من الثاء فلولا الشدة والرخاوة لكانت الفاء ثاء والثاء
فاء لاشتراكهما في الهمس والانفتاح والتسفل وقرب مخرج احدهما من
الاخر الا ترى ان العرب يبدل احدهما من الاخر فتقول جدث جدف ومغاثي
ومغافي وثوم وفوم واذا كان بعد الفاء الف لفظت مرققة كما تلفظ بها
اذا حكيتها فتقول سين شين فا وذلك نحو فاؤوا وفات وفار التنور
وفاتوا بسورة ولا فارض وفاقع وشبهه ترقق لفظ الفاء في ذلك وما شابهه
واذا تكررت الفاء وجب بيانها لصعوبة التكرير وذلك نحو فليستعفف
وان يخففا الله عنكم والان خفف الله عنكم وحففناهما بنخل وان
يستعففن ويخفف عنا وكذلك ان تكررت في كلمتين فهو اكد للبيان
لتاني الادغام في ذلك نحو تعرف في وجوههم الذين كفروا او خلائف في الارض
فاختلف فيه ليوسف في الارض يوسف قد خلوا [illegible] وقذف في قلوبهم الرعب
كيف فعل ربك والصيف فليعبدوا وصواف [illegible] فاذا كان هذا يجب ان يبين
بيانا شافيا لصعوبة اللفظ بالمثلين المتحركين لان الادغام في اكثر جائز

حسن

حسن لم يرووه ونقل **باب الباء** الباء تخرج من المخرج الثاني عشر من مخارج
الفم ما بين الشفتين مع تلاصقهما وهو حرف قوي لانه مجهور شديد
كالميم فالباء مواخية الميم لان مخرجهما واحد ولانهما مجهورتان شديدتان
غير ان الميم فيها غنة ولاجل تقاربهما وتشابههما ابدلت العرب احديهما من الاخرى
فقال في اللون ارمد واربد وهو لون الى الغبرة وقالوا للسحاب البيض
الرقاق بنات مخر وبنات بخر ويقال ارمى فلان على فلان واربى عليه
اذا زاد عليه ولهذا نظائر كثيرة فلولا الغنة التي في الميم وجريان النفس معها
لكانت باء اذ كلاهما من مخرج واحد وكلاهما مجهور شديد واذا وقع بعد
الباء الف وجب ان يرقق اللفظ بها كما يلفظ اذا حكاها فقال با تا فانما
عيار هذه الحروف في اللفظ ان يلفظ بها كما يلفظ بها اذا حكيت من الحروف
الا الراء واللام وقد ذكرناها فاذا قرات غير باغ والباري والى بارئكم
وهديا بالغ الكعبة وباسط والاسباط والباطل وشبهه لفظت بالباء
مرققة غير مغلظة وهذا كله اجماع فالزمه واذا تكررت الباء متحركة وجب التحفظ
باظهارها في نحو ان يقرب اللفظ من الادغام الذي هو جائز في ذلك لصعوبة
اللفظ بتكرير الحرف وذلك نحو قوله لذهب بسمعهم والعذاب بالمغفرة والصاحب
بالجنب والكتاب بالحق وبالالقاب بئس الاسم وشبهه كثير ولذلك ادغم
هذا الضرب كله ابو عمرو فيما روي عنه من الادغام الكبير وكذلك تبين ان تكررت

في كلمة واحدة واظهارهما في كلمة اسهل منه في كلمتين وذلك نحو قوله سببا
وحبب اليكم وشبهه ولذلك ادغم ابو عمرو في قراءته بالادغام الكبير ما كان من
كلمتين ولم يدغم هو ما كان من كلمة واذا تكررت الباء والاولى ساكنة لم يكن
بد من الادغام والتشديد البالغ نحو قوله ولا يغتب بعضكم بعضا والى ربك
فارغب بسم الله وشبهه وما اختلف فيه القراء من ادغام الباء واظهارها فهو
في كتاب الاختلاف وهذا الكتاب انما هو كتاب الاتفاق ليس هو كتاب اختلاف فيلزمنا
ذكر ذلك فاعلمه **باب الميم** الميم تخرج من مخرج الباء وهو المخرج الثاني عشر
من مخارج الفم فهي اخت الباء في الجهر والشدة غير ان الميم فيها غنة اذا
سكنت تخرج من الخيشوم مع نفس يجري معها فشابهت بخروج النفس الحروف
فلولا تلك الغنة والنفس الخارج معها لكانت الميم باء لاتفاقهما في المخرج و
الصفات والقوة والميم مواخية للنون للغنة التي في كل واحد منهما تخرج من الخيشوم
لانهما مجهورتان ولمواخاتهما ابدلت العرب احديهما من الاخرى فقالوا غين
وغيم وقالوا في الغاية المدا والندا ويقال بجر الرجل من الماء وبجر اذا اكثر من
شربه وهو كثير واذا سكنت الميم وجب ان يتحفظ باظهارها ساكنة عند لقائها
باء او فاء او واو نحو وهم فيها وعدهم في طغيانهم وتركهم في ظلمات
ونحوهم وازواجهم وايديهم وتشهد ونحو وهم بربهم فاحكم بينهم ومن
لم يحكم بما انزل الله وشبهه كثير في القران لا بد من بيان الميم الساكنة في هذا
كله

كله ساكنة من غير ان يحدث فيها شيء من حركة وانما ذلك من خوف الاخفاء او الادغام
لقرب مخرج الميم من مخرجهن لانهن كلهن يخرجن مما بين الشفتين غير ان
الفاء تخرج من باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا ولولا اختلاف
صفات الباء والميم والواو على ما قدمنا من الشرح لم يختلف السمع بهن و
لكن في السمع صنفا واحدا واذا لقي الميم وهي ساكنة ميم اخرى وجب الادغام
واظهار تشديد متوسط مع اظهار غنة في الميم الاولى الساكن وذلك
خلق لكم ما في الارض ومنهم من يؤمن ولهم ما يدعون وهو كثير وانما
كان التشديد في هذا النوع غير مشبع لبقاء الغنة فاظهارها فانت اذا
ادغمت لم تدغم الحرف كله اذ قد بقيت بعضه ظاهرا وهو الغنة وانما يقع
التشديد البالغ في المدغم اذا لم يبق من الحروف الاول شيء الا ادغم وسترى
ذلك ان شاء الله في باب المشددات واحكامها فاعرفه **فصل** واذا تكرر الميم
من ادغام او من غير ادغام وجب ان يبين التكرير بيانا ظاهرا وما كان فيه
تشديد شدد تشديدا وسطا مع اظهار الغنة التي في كل ميم ساكنة للعلة التي
ذكرناها وذلك نحو ومن اظلم ممن منع فهذا قد اجتمع في اللفظ فيه اذا وصلت
الكلمات الى اخر منع ست ميمات اثنتان مشددتان متاخرتان يلفظ بهما بتشديد
متوسط يعتبر بهما مقام اربع ميمات واثنتان متقدمتان مظهرتان ونحو قوله
ومن اظلم ممن كتم فهذا قد اجتمع في اللفظ اربع ميمات واحدة مشددة

تشديدا متوسطا هي مقام ميمين معهما غنة ظاهرة وهي الثالثة ونحو قوله
وعلى امم ممن معك فهذا قد اجتمع في اللفظ به اذا وصلت كلامك الى اخر
معك ثمانى ميمات ولا نظير له فيما علمت من القران وذلك ميمان خفيفتان وهما
الاولى والثانية من امم ثم بعد ذلك ثلث ميمات مشددات تشديدا متوسطا مع كل
واحدة غنة ظاهرة فهي مقام ست ميمات وكذلك يجب ان يظهر التكرير للميم وان
لم يكن فيه ادغام نحو يعلم ما واضمم يدك وهو العظم منى كذلك ان كانت الاولى
مشددة نحو قل اللهم مالك الملك كل هذا يجب ان يحافظ على اظهاره واعطائه
حقه وهو كثير في القران **باب الواو** الواو تخرج من مخرج البا والميم
من المخرج الثاني عشر من بين الشفتين وهي مجهورة يكون فيها مد ولين
اذا سكنت وانضم ما قبلها ولا تكون ساكنة وقبلها حرف مكسور البتة وفيها
خفاء اذا سكنت وفيها ثقل اذا تحركت لان مخرجها من الشفتين وينقطع
اخرها في الخروج من مخرج الالف لما كانت الواو ثقيلة اذا تحركت فانها اذا كانت
الحركة التي عليها ضمة ازدادت ثقلا فان كانت الحركة التي عليها كسرة فذلك اثقل
عليها من الضمة لانها مواخية للضمة اذ هي منها مباينة للكسرة اذ هي ليست منها
كذلك اليا المتحركة ثقيلة فاذا كانت الحركة التي عليها كسرة كانت اثقل من ذلك
فان كانت ضمة كانت اثقل من ذلك لانها مواخية للكسرة اذ هي مباينة للضمة اذ هي
ليست منها فالكسرة على الواو اثقل من الضمة عليها كما ان اليا الضمة عليها اثقل من
الكسر

الكسرة عليها فاذا وقعت الواو مضمومة او مكسورة وجب بيانها وبيان حركتها
لانها اذا ثقلت الحركة عليها ساغ عنها ان يبدل منها همزة وقد يفعل كثير من العرب
لكن القراءة سنة فلا بد من بيان الواو وحركتها لئلا يخالطها لفظ غيرها او
يقصر اللفظ عن اعطائها حقها وذلك نحو قوله تعالى تبيض وجوه فاغسلوا
وجوهكم بالعروة الوثقى والتناوش ويسمع تحاوركما ومن تفاوت
ومن وجدكم ووجوه يومئذ ولكل وجهة وكذلك تبين اذا انضمت لالتقاء
الساكنين نحو اشتروا الضلالة ولا تنسوا الفضل لترون وشبه
ذلك كثير وان انضمت الواو وبعدها واو اخرى كان بيان ذلك اكد لانه
اثقل نحو ما وري عنهما وكذلك ان انضمت الواو وقبلها واو ساكنة يجب
بيان ذلك نحو ليسوءوا وجوهكم اعنى الواو المضمومة في وجوهكم فصل و
سكنت الواو المفتوح ما قبلها واتت بعدها واو اخرى وجب الادغام واظهار
التشديد البين لاجتماع مثلين والاول منهما ساكنة نحو عصوا وكانوا و
اتقوا وامنوا ثم اتقوا واحسنوا وتولوا واعينهم وشبهه كذلك ان كان
قبل الواو الساكنة واو اخرى فذلك اكد في البيان لاجتماع الامثال الاثقال و
الادغام وذلك نحو اووا ونصروا واذا تكررت الواو بادغام وتشديد
وجب بيان ذلك لاجتماع التشديد والتكرير والاستثقال وذلك نحو يعضو
عليها غدوا وعشيا وعدوا لكم اذا وصلت كلامك في ذلك والواو والكاو

في هذا شدد تشديدا من الثانية لان الثانية قد بقيت فيها عند الادغام لفظ
الغنة فلم يندغم الحرف كله وهو التنوين من غد وا وعد وا قالوا ومن غدوا
وعدوا لا غنة فيها انما اصلها واوان فلذلك تمكن التشديد فيها اكثر من
الثانية اذ الثانية لم يتمكن الادغام فيها وكذلك ان تكررت غير مشددة والاولى
مضمومة والثانية ساكنة وجب البيان لذلك لثقل الواوين ولثقل الضمة و
التكرير وذلك نحو يلوون السنتهم وان تلووا او تعرضوا ولا تلوون
على احد وهل يستوون عند الله كل هذا يجب التحفظ ببيان الثقل ولئلا يهمز
واذا تكررت الواو مخففة متحركة من كلمة او كلمتين فالبيان لها واجب لئلا يدخلها
خلل لثقل ذلك على اللسان وذلك نحو قوله تعالى ووفيت كل ووضع الكتاب وورثه
ابواه ووجدك عائلا وقوله تعالى الا هو ويعلم والا هو والملائكة وخذ العفو
وامر وهو وجنوده وهو ومن يامر بالعدل وشبهه كثير والواو التي قبلها
حركة احوج الى البيان من التي قبلها ساكن لكن التحفظ ببيان الواوين لازم واجب
ويجب ان لا يتعسف بلفظ الضمة على الواو ولا يتغير معناه ويهمز ولا بد ان يتلفظ
بها لفظا سهلا **فصل** واذا تكررت الواو واحدة منهما مشددة من كلمة او
كلمتين فالبيان لذلك لازم والتحفظ بتحقيق لفظه واجب نحو لهوا ولعبا
وبالغدو والاصال ولووا رؤوسهم على قراءة نافع واذا وقعت الواو
المشددة مفردة مكسورة وجب بيانها وبيان تشديدها لثقل ذلك ولثقل الكسرة

عليها

عليها وذلك نحو قوله تعالى ويخوفونك ويخوف الله وافوض امري الى الله
وشبهه واذا تكررت الواو والاولى ساكنة ضمة وجب بيانها لئلا تخفى او تندغم في الثانية
لان المثلين اذا اجتمعا والاول ساكن في غير حرف المد واللين لم يكن بد
من الادغام فيجب ان يبين ما لا يجوز فيه الادغام من هذا الصنف وذلك نحو قوله
تعالى امنوا وعملوا واصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله وهو كثير على هذا
من اصنافه في وقوع الواو وما شاكله فيجري على حقه واصله **باب الغنة** الغنة
نون ساكنة خفيفة تخرج من الخياشيم وهي تكون تابعة للنون الساكنة
الخالصة السكون غير المخفاة وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة كالتنوين
لانه نون ساكنة والميم الساكنة ومخرجه هو المخرج الثالث عشر من مخارج الفم
والغنة تظهر عند ادغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم ولا تندغم وتظهر
ايضا عند النون والتنوين في الياء والواو ويجوز ان تدغم فلا تظهر والغنة
في مخرجها وشدتها لا عمل للسان فيها والخيشوم الذي يخرج منه هذه الغنة هو المركب
فوق غار الحلق الاعلى فهو صوت يخرج من ذلك الموضع وتعرف صحة ذلك انك
لو اردت اللفظ بالنون الخفية والتنوين وامسكت انفك لم يكن خروج الغنة
التي في النون وخرجت النون بغير غنة مع تغير الصوت بالنون عند عدم الغنة
فدل ذلك على ان مخرج الغنة من الخيشوم الا ترى انك لو قلت عنك ومنك
ورب غفور فامسكت انفك عند اللفظ بذلك لتغير لفظ النون والتنوين

لانك قد حكيت بامساكك انفك بين الحرف ومخرجه فعلمت من ذلك ان مخرج
النون الخفية التي هي غنة في النون والتنوين من الخياشم ومخرج النون المتحركة قد
تقدم ذكره فافهم ذلك قال ابو محمد رح قد اتينا على الحروف كلها على رتبة مخارجها
الحرف بعد الحرف بينا ما يمكن بيانه من الكلمة التي يجب التحفظ بها عند القراءة
وعللنا ما يمكن تعليله وقد بينا ذكر الالقاب والصفات التي في الحروف ليتقوى
بها على معرفة طباع الحروف التي جبلها الله تبارك وتعالى عليها ليفهم الخطاب ويظهر
المراد من المتكلم ولولا اختلاف هذه المخارج واختلاف هذه الصفات والالقاب
التي ذكرنا في الحروف لم يفهم الخطاب ففي ذلك عبرة لمن تفهم وتدبر قدرة الله في
ذلك وقد بقي من هذا الكتاب معرفة احوال النون الساكنة والتنوين في الادغام
والاظهار والاخفاء والابدال وعلل ذلك ومعرفة المشددات من الحروف
واحكام اللفظ بذلك وتمييز ما هو مشدد بالغ في التشديد وما هو
دونه ومعرفة الوقف على المشددات وانا ان شاء الله تعالى اذكر ذلك في اربعة ابواب
ثم اشرح حكم النون الساكنة والتنوين واختم بها الكتاب واقدم اولا بابا في الاختلاف
في المخارج المتقدمة الذكر ليكمل بذلك الكتاب وبالله التوفيق **باب الاختلاف في المخارج**
اعلم ان سيبويه واكثر النحويين يقولون ان للحروف ستة عشر مخرجا
وهي التي ذكرناها مبينة مفسرة وخالفهم الجرمي ومن تابعه فقال للحروف
اربعة عشر مخرجا للحلق ثلثة مخارج وللفم احد عشر مخرجا وذلك انه جعل

اللام

اللام والنون والراء من مخرج واحد وجعل لها سيبويه ومن تابعه
ثلاثة مخارج متقاربة على ما ذكرنا قال ابن كيسان محتجا لسيبويه النون ادخل
في اللسان من الراء وفي الراء تكرير ليس في النون وارتعاد طرف اللسان بالراء لتكريرها
يخالف لمخرج النون فهما مخرجان متقاربان قال واللام ما يليه الى حافة اللسان
عن موضع النون تنحرف عن الضاحك والناب والرباعية حتى تخالط الثنايا فهذا
مخرج ثالث قال ابن كيسان فان قال قائل المخرج واحد ولكن الزيادة التي في الراء
واللام كالزيادة التي في النون من الغنة الخارجة من الخياشم واختلاف هذا
المخرج كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان وهو مخرج الشين
والجيم والياء فينبغي ان يقال هذه ثلاثة مخارج ايضا قيل له ابتداء الشين
والجيم والياء من مخرج واحد وانما اختلفت هي في انفسها باستطالة الشين
وانبساط الجيم ومد الياء كما ان الدال والتاء والطاء من مخرج واحد وهي
مختلفات في انفسها للاطباق الذي في الطاء والجهر الذي في الدال والهمس الذي
في التاء **باب المشدد** المشددات ثلاثة ابواب نذكر كل باب على انفراده **الباب الاول**
من المشددات وهو المشدد المفرد اعلم ان المشدد المفرد في القرآن والكلام كثير
وكل حرف مشدد مقام حرفين في الوزن واللفظ الاول منهما ساكن والثاني
متحرك فيجب على القارئ ان يبين المشدد حيث وقع ويعطيه حقه ويميزه مما
ليس هو بمشدد لانه ان فرط في تشديده حذف حرفا من تلاوته والمشدد المفرد

ياتي على ضروب منها ما هو مشدد ليس اصله حرفين منفصلين في الوزن
وانما هو حرف مشدد في الوزن يشدد في اللفظ كما يشدد في الوزن وهذا تشديد
تشديد بالغ نحو مبية وعلم وصل واني وانك واعجمي وشبهه كثير وانما
ياتي هذا في اكثر الكلام في غير الفعل ومنه ما اصله حرفان منفصلان في الوزن
وانما يشدد للادغام نحو ميت وهين ولين وسيد وشبهه وهو كثير
ايضا ومن هذا الاصل ما هو من كلمتين وقع ايضا فيه التشديد لاجل الادغام
نحو بل ران ومن لدنه ومن بهم وشبهه وهو كثير فهذه الضروب يجب على
القاري ان يظهر التشديد فيها اظهارا بينا مشبعا وقد ياتي من هذه الانواع
ما التشديد فيه دون تشديد ما ذكرنا وكل غنة بقيت فيه غنة مع الادغام
ظاهرة او بقي فيه اطباق ظاهر او استعلاء لم يدغم نحو من يؤمن ومن وال
ومن نور وماء واحطت وبما فرطت ولئن بسطت ونخلقكم وشبهه
وهذا ومثله مما يدغم وتشديده دون تشديد الضرب الاول للغنة والاطباق الظاهرين في
في اللفظ مع الادغام للحرف فهذا فيجب على القاري ان يفرق في لفظه بالتشديدات
بين ما هو بالغ في التشديد وما هو متوسط في التشديد فيشدد كل مدغم
ليس فيه غنة ظاهرة والاستعلاء والاطباق ويظهر مع الادغام تشديدا بالغا
ويشدد ما فيه غنة او اطباق يظهران مع الادغام تشديدا دون ذلك فيعطي كل
حرف حقه ويميز في تلاوته بين بعضه وبعض **الباب الثاني** من المشددات

وهو

وهو اجتماع حرفين مشددين متواليين اعلم ان هذا الباب كثير في الكلام فاذا
اجتمع في اللفظ حرفان مشددان فهما بوزن اربعة احرف فيجب على القاري ان
يبين ذلك في لفظه ويعطي كل حرف حقه من التشديد البالغ والتشديد المتوسط
ومتى فرط في ذلك فيهما اسقط حرفين من تلاوته وان فرط في احدهما اسقط
حرفا في تلاوته ولم يقع حرفان مشددان متواليان اصليان انما يقع ذلك على ضرب
من الزوائد ومن الادغام ومما هو من كلمتين ويقع في كلمة ايضا فمن ذلك ما
يشدد الاول للادغام حرف قبله فيه وهما من كلمة ويشدد الثاني لانه في الوزن حرف مشدد
فهو اصلي وذلك نحو اطير وازينت اصله تطير وتزينت ثم ادغمت التاء في الطاء
والزاي بعد اسكانها فدخلت الف الوصل ليبتدا بها لسكون الاول والياء
مشددة لانها في الوزن بازاء عين مشددة لان وزنه تفعلنا ومثله في الادغام يطهرون
واصله يتطهرون ثم ادغم التاء في الطاء والهاء بازاء عين مشددة ومثله تشقق
ويذكرون ويصعد اصله تتشقق ويتذكرون ويتصعد ثم ادغمت التاء فيما
بعدها والمشدد الثاني في ذلك كله بازاء عين مشددة في الوزن فهو اصلي ومنه ما ياتي
من كلمتين كلمة احدهما زائدة نحو ذرية ولجي ودري ومنه ما يكون المشدد الاول
من اخر كلمة اصله في الوزن حرفان اصليان والمشدد الثاني من اول كلمة اخرى اصله ايضا
حرفان الاول زائدة والثاني ايضا مشدد للادغام حرف زائدا واصلي فيه نحو قل للذين
فويل للذين ورحمت للذين وربنا وشبهه كثير فهذه الانواع كلها يجب على القاري المجود

للفظ ان يساوى فى التشديد بين الحرفين المشددتين فيه كله ويظهر التشديد اظهارا
بالغا يوالى بين المشددين بوزن واحد ويكون تشديد الراء فى ذلك ابين من غيرها
ليتمكن لخفاء التكرير فيها فهى مع التشديد امكن لاجتماع ادغام واخفاء فى حرف
واحد وذلك امر يتقارب فى التشديد ولا يتباين كل التباين فاذا قلت ذرّيّة
فتشديد الراء والياء بالغ سوا الا ان الراء امكن قليلا لاجل اخفاء التكرير فيها
وقد يتوالى حرفان مشددان يكون الاول اقل تشديدا من الثانى لاجل الغنة التى
تظهر فيه نحو من مدكر وان نتبع الهدى وشبههما اذا وصلت كلامك المشدد الثانى
فى هذا ابلغ من التشديد واظهر من المشدد الاول لان الاول بقيت فيه غنة ظاهرة
والثانى لا غنة فيه وقد ياتى مشددان متواليان الثانى اقل تشديدا من الاول لاجل
الغنة الظاهرة فى الثانى ولا غنة فى الاول نحو ولكل وجهة وولى ولا شفيع
ومن طرف خفى وقال وشبهه كثير المشدد الثانى اقل تشديدا من الاول لما ذكرنا فهما من
كلمتين ومن هذا النوع ياتى من كلمة نحو ما مكنّى فيه ولا تمدن عينيك وشبهه المشدد
الاول فى هذين النوعين ابلغ فى التشديد واظهر من الثانى لان الثانى قد بقيت فيه غنة ظاهرة
غير مدغمة فهذا كله من اجتماع المشددين يجب على القارى المجود ان يميزه فى لفظه ويظهر
التشديد بتمهل فيما لا غنة فيه ويظهر الغنة فيما مع ادغام حرف الغنة بتشديد متوسط
وقد ياتى مشددان متواليان تشديدهما جميعا تشديد متوسط لظهور الغنة مع كل
واحد منهما كما ياتى مشددان متواليان تشديدهما بالغ متمكن اذ لا غنة فى واحد منهما نحو ما

ذكرنا

ذكرنا من اطّيّر وازّيّنت وشبهه وفى ذلك نحو قوله تعالى ومنهم من يؤمن ومنهم
من يستمعون ومنهم من ينظر اليك فهذا الصنف بتشديد الحرفين المشددين فى
الاصل فيه تشديد متوسط لان الغنة ظاهرة غير مدغمة مع كل حرف منهما فالحرف
الذى فيه غنة هو المدغم والغنة غير مدغمة فلما لم يدغم الحرف كله بغنته نقص التشديد
كما لم يكمل الادغام ولما كمل الادغام فيما ليس فيه كمل التشديد فلهذه العلة كان ما بقيت
معه غنة ظاهرة اقل تشديدا مما ليس معه غنة **باب الثالث** من المشددات وهو اجتماع ثلث
مشددات متواليات اعلم ان هذا الباب قليل فى القرآن والكلام وانما ياتى فى الوصل من
كلمتين او اكثر فاذا اجتمع فى اللفظ ثلث مشددات متواليات فهن مقام ست احرف
فى الوزن والوصل فيجب على القارى ان يجتهد فى بيان ذلك فى لفظه واعطائه كل مشدد
حقه ان كان لا غنة فيه وبين تشديده بيانا تاما فى تمهل فان كان فيه غنة ظاهرة
كان تشديده اقل من ذلك واظهر الغنة مع التشديد المتوسط نحو ذلك مما كان من
كلمتين فى الوصل نحو دريّ يوقد على قراءة شد الياء ومثله فى بحر لجّيّ يغشاه
فيجب على القارى فى هذا وشبهه ان يشدد الحرفين المشددين الاولين تشديدا بالغا متمكنا
وهما الراء والياء والجيم والياء الاولى ويكون الراء ابين فى التشديد قليلا
لاجل اخفاء التكرير الذى فيها مع الادغام وهى مع ذلك مبالغة التشديد كالياء
والجيم وانما فى الراء زيادة اخفاء التكرير لا غير والا فالتشديد منهما فى ذلك متساو
غير ان فى الراء قوة التكرير امكن قليلا فى التشديد لاجل اخفاء التكرير الذى فيها

وتشديد الثالث وهو الياء من يوقد ومن نغشيه تشديدا متوسطا دون اليا الاولى
والجيم للغنة التي فيها الظاهرة وقد تلتقي الثلاث المشددات المتواليات من اربع كلمات
وتشديدهن كلهن متوسط للغنة الظاهرة التي مع كل مشدد منهن من ذلك نحو قوله تعالى
وعلى امم ممن معك فهذه ثلث احرف مشددات متواليات تشديدهن تشديدا متوسطا لان مع كل
واحد غنة ظاهرة والتلاوة الاخر في المشدد في مقام ستة احرف فهي ست ميمات
وقيل ان الميم الاخيرة مخففا في امم فيجتمع في اللفظ في ذلك اذا وصلت ثماني ميمات متواليات
اجتمعن من اصل ومن ادغام ولا اعلم انه له نظير في القران فيجب على القاري ان يتحفظ
بلفظ بذلك ويبين المشددات بالتوسط في تشديدهن كلهن مع اظهار الغنة وبين
التشديد البالغ فيما ليس فيه غنة مما تقدم ذكره **فصل** من هذه الابواب اذا وقع التشديد
في حرفي العلة وهما الياء والواو ويجب على القاري ان يظهر التشديد اظهارا بينا بخلاف
غيرها من الحروف لثقل التشديد فيهما وهذا النوع يكون من كلمة ومن كلمتين فالذي
من كلمتين نحو قوله ذلك بما عصوا وكانوا واتقوا وامنوا وما كان من كلمة
نحو عدوا وولي وغني وربما اتى التشديد في الواو وبعد تكررها فالبيان الذلك
اكد للتكرير والتشديد وذلك نحو اووا ونصروا ولووا رءوسهم على قراءة من
شدد وقد ذكرنا هذا واذا وقع المشدد بعد الف وجب ان يبين بيانا ظاهرا قبله
مد مشبع نحو الطامة ولا الضالين وامين والصاخة ودابة وشبهه فيتمكن
التشديد بتمكن المد باشباع المد بتمكن التشديد واذا اختلت باحدهما اختلت الاخر

فلا

فلا بد منهما جميعا اعني المد والتشديد البالغ ابو محمد رضي الله عنه والمقرى الى
جميع ما ذكرنا في كتابنا هذا احوج من القاري لانه اذا علم وان لم يعلم لم يعلمه
فيستوي في الجهل بالصواب في ذلك القاري والمقرى ويضل القاري بضلال المقرى
فلا فضل لاحدهما على الاخر فمعرفة ما ذكرنا لا يسع من انتصب للاقراء جهله وبه
تكمل حالته وتزيد فائدة القاري الطالب يلحق بالمقرى وليس قول المقرى والقاري
انا اقرا بطبعي واجد الصواب في القراءة لهذه الحروف من غير ان اعرف شيئا مما ذكرته
بحجة بل ذلك نقص ظاهر فيهما لان من كانت هذه حجته يصيب ولا يدري ويخطي ولا
يدري اذ علمه واعتماده على طبعه وعادة لسانه يمضي معه اين ما مضى من اللفظ
ويذهب معه اين ما ذهب لا يبني على اصل ولا يقرئ على علم ولا يقرئ عن فهم فيما اقرابه
من ان يذهب عنه طبعه او تتغير عليه عادته وتستحيل عليه طريقته اذ هو بمنزلة
من يمشي في ظلام في طرق مشتبهة فالخطا والذلل منه قريب والاخر بمنزلة من
يمشي على طريق واضح معه ضياء لانه يبني على الاصل وينقل عن فهم ويلفظ
عن فرع مستقيم وعلة واضحة فالخطا منه بعيد فلا يرضين امرؤ لنفسه في كتاب
الله جل ذكره وتجويد الفاظه الا باعلى الامور واسلمها من الخطا والذلل والله
الموفق **فصل ثان** اعلم ان الحروف المدغمة على ثلاثة اضرب ضرب مدغم فيه زيادة مع الادغام
وذلك نحو الراء المشدد فيها اخفاء تكريرها مع الادغام الذي فيها فهو زيادة في
الادغام وزيادة في التشديد والثاني ادغام لا زيادة فيه وهو كل ما ادغم ولا اخفاء فيه

معه ولا اظهار غنة ولا اطباق واستعلاء معه نحو الياء من ذرية والياء
والجيم من لجي فهذا تشديد دون الراء المشددة لاجل زيادة الاخفاء للتكرير
في الراء والثالث مدغم فيه نقص من نقص من الادغام وذلك ما ظهرت معه الغنة
والاطباق والاستعلاء نحو من يؤمن واحطت والم نخلقكم فهذا تشديد
دون تشديد الثاني الذي لا نقص معه في ادغام ولا زيادة والثاني تشديد دون
تشديد الذي معه زيادة في ادغامه وهو الراء المشددة فافهم هذا في التشديد واتبعه
في قراءتك فاذا كان الحرف المشدد راء وجب على القاري ان يتحفظ في تشديدها مع
اخفاء تكريرها فيشددها تشديدا بالغا ويخفي تكريرها ولا يظهره فاخفاء التكرير كانه
زيادة في التشديد كما ان اظهار الغنة وظهور الاطباق والاستعلاء مع الادغام
نقص في التشديد فافهم وذلك نحو قوله كرة ومرة فتبرأ منهم كما تبرءوا منا ولا
نفرق بين احد منهم وشبهه كثير وذلك ان كان في الراء المشددة بعدها حرف اخر مشدد
وجب ان يظهر التشديد في الراء ويخفي التكرير فيتمكن عند ذلك التشديد في الراء ثم
يشدد الحرف الذي بعد الراء تشديدا بالغا والراء في قوة النظر والبحث ابين تشديدا
منه لاجل اخفاء التكرير وذلك نحو ذرية وذرياتهم والربانيون فالراء ابين
في التشديد من الياء والباء فان وقع بعد الراء المشددة حرف مشدد معه غنة ظاهرة
وشددت الراء تشديدا بالغا واخفيت التكرير فيتمكن تشديد الراء اكثر ثم شددت
الحرف الذي بعد ذلك تشديدا متوسطا دون تشديد الراء لاجل ظهور الغنة وذلك

نحو



نحو بشر من ذلكم فحصل بما ذكرنا انك اذا قرأت قوله ذرية وبشر من ذلكم كان تشديد
الراء فيهما بالغا متمكنا لاجل اخفاء التكرير مع الادغام وتشديد الياء مثله في الراء
زيادة الاخفاء للتكرير وتشديد الميم دون ذلك قليلا لاجل اظهار الغنة وكذلك
ان وقعت الراء المشددة بعد الف كان التشديد فيها في القوة والنظر ابين من تشديد
غيرها وقع بعد الف فقوله لا تضار والدة ولا يضار كاتب كانت ابين في التشديد من
دابة وصاخة لاجل اخفاء التكرير في الراء المشددة لان الراء حصل فيها ضربان يخالفان
للاظهار وهما الادغام والاخفاء ودابة وصاخة انما فيهما ضرب واحد يخالف الاظهار
وهو الادغام لا غير وقولك من يؤمن فيها ضرب ناقص يخالف الاظهار وهو الادغام
لا غير ونقصه هو اظهار الغنة معه فهو ادغام ناقص فلذلك تفاضلت المشددات فاعلم
ذلك واذا اتت الراء المشددة مفتوحة وبعدها راء اخرى مفتوحة وجب ان يبين تشديد
الاولى مع اخفاء تكريرها مفخمة وتفخيم الثانية بعدها مخففة مع اخفاء تكرير
ايضا نحو قوله تعالى ما في بطني محررا والتكرير في الراء المشددة اظهر واخوج الى الاخفاء
منه في المخففة فقس على ما ذكرت ولك من هذه الاصول وخذ نفسك في تلاوتك
باستعمالها يصير لك طبعا وسجية وتحسن الفاظك بذلك والقراءة على اصل و
صواب والله الموفق واذا كان المشدد لاما للتعظيم والاجلال وجب بيان التشديد
متمكنا لكون ذلك امكن لظهور التفخيم قال الله تعالى فالله خير حافظا وشبهه
يظهر التشديد اظهارا متمكنا ليظهر التفخيم في اللام التي جيء للتعظيم والاجلال

والاكبار والاظهار فاعلم ليس في كلام العرب لام اظهر تفخيما واشد تعظيما من اللام
في اسم الله جل ذكره لانها لامان مفخمان للارادة التعظيم والاجلال وذلك اذا
كان قبل الاسم فتح او ضم فان كان قبله كسر رققت اللام نحو في الله وبالله
باب الوقف على المشدد اعلم ان الوقف على الحرف المشدد فيه صعوبة على اللسان
لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفصلين فكانه حرف واحد فلابد من اظهار
تشديد في الوقف في اللفظ وتمكين ذلك حتى يظهر في السمع التشديد نحو الوقف
على قوله مالكم من دونه من ولي ومن طرف خفي ويوم نحس مستمر واد هي وامر
وشبهه تطلب كمال التشديد في الحرف الذي تقف عليه من هذا النوع وتقف على ساكن
قبله ساكن غير منفصل منه ولولا كان الساكن الاول منفصلا لكان اسهل
لانفصال احد الحرفين من الاخر ما لم يكن الثاني همزة وذلك نحو القدر والعصر
لفي خسر وشبهه الوقف على هذا وان لجتمع فيه ساكنان في الوقف اسهل من
الوقف على المشدد لان المشدد اوله ساكن فاذا اسكنت الاخر للوقف صار
اللسان ينبو بساكنين غير منفصلين نبوة واحدة وذلك فيه تكلف فيجب
التحفظ بذلك ولو كان الساكن الاخر من الساكنين همزة لكان ذلك اصعب
في الوقف وان كانا منفصلين لبعد مخرج الهمزة وصعوبة اللفظ بهما
لاسيما اذا كانت متطرفة وذلك نحو الوقف على شيء ودفء وملء ولو كان
الساكن الذي قبل الهمزة حرف مد ولين لكان الوقف على الهمزة واظهار

سكونها ولفظها اسهل قليلا منه اذا كان الساكن غير حرف مد ولين نحو يضيء
ويسيء والمسيء ولتنوأ والسماء وشبهه لان حروف المد واللين كالحركة اذ لا يكون
حرف مد ولين حتى يكون حركة ما قبله من جنسه ولا يتغير فكان الساكن الثاني
الموقوف عليه قبله ما يشبه الحركة فسهل الوقف عليه واظهاره لذلك ايضا لان
حرف المد واللين خفي فخفي سكونه قبل الهمزة فكان الوقف فيه على همزة ساكنة
ليس قبلها ساكن متمكن السكون فسهل بيانها في الوقف لذلك وهذا
كله اذا وقفت بالسكون او بالاشمام في المرفوع فاما اذا وقفت بالروم
فالوقف على ذلك كله اسهل من الوقف بالسكون او بالاشمام لانك اذا رمت
الحركة اتيت بالاخر وعليه ضعيفة تسمع فلم يجتمع في لفظك ساكنان على
الحقيقة لان الثاني قد بقيت فيه حركة مرومة فافهم جميع ذلك وقس عليه تصب
الصواب في قولك ان شاء الله تعالى والله المعين باب بيان حكم النون
الساكنة والتنوين اعلم ان للنون الساكنة والتنوين في كلام العرب وفي القرآن
احكاما كثيرة مفيدة وهما يجريان على ست اقسام الاول انهما يظهران
اذا لقيهما حرف من حروف الحلق المتقدمة الذكر غير انهما لم يقعا قبل الالف
لانهما ساكنان والالف لا تكون الا ساكنة ابدا ولا يجتمع ساكنان في
الوصل ليس الا لحرف مد ولين وذلك نحو من آمن بالله ومن هاد ومن خلق
ومن حي ومن غل ومن علق ومن غفور وعفو غفور وذلك وكذلك

التنوين عند هذه الحروف فيظهر حيث وقع وكذلك ان وقعت النون الساكنة
قبل هذه الحروف فى كلمة اظهرت ايضا ولا يقع التنوين كذلك وذلك نحو
انعمت ومنها وفسينغضون والمنخنقة وينئون واخر والعلة فى اظهار
ذلك عند هذه الحروف ان الغنة والنون بعد مخرجهما من مخرج حروف
الحلق وانما يقع الادغام فى اكثر الكلام لتقارب مخارج الحروف فلما تباعدت
المخارج وتباينت وجب الاظهار هو الاصل ولم يحسن غيره الثانى انهما يدغمان
ادغاما مستكمل التشديد فى الراء واللام وتذهب الغنة فى الادغام ولا تظهر
هذا هو المشهور الماخوذ به وذلك من كلمتين والعلة فى ذلك قرب المخرج
النون من مخرج اللام والراء لانهن من حروف طرف اللسان فتمكن الادغام
وحسن لتقارب المخارج وذهبت الغنة فى الادغام لان حق الادغام
فى غير المثلين فى اكثر الكلام ذهاب لفظ الحرف الاول بكليته وتصييره
بلفظ الثانى وذلك نحو قوله من لدنه ومن ربهم ولو وقعت النون
الساكنة قبل الراء واللام فى كلمة لكانت مظهرة وعلة ذلك خوف الالتباس
بالمضاعف ولم يقع ذلك فى القران الثالث انهما يدغمان فى النون والميم
مع اظهار الغنة فى نفس الحرف الاول فيكون ذلك ادغاما غير مستكمل
التشديد لبقاء بعض الحرف غير مدغم وهو الغنة وذلك نحو قوله من
نور ومن ماء فالغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الاول لانه مع النون

نون ساكنة فى حال الادغام فالغنة باقية فيها على كل حال وهو مع الميم
اذا ادغمت ميم ساكنة فالغنة لازمة لها على كل حال والعلة فى ادغامهما
فى النون لاجتماع المثلين والاول ساكن فلا بد من الادغام فى كل مثلين
التقيا والاول ساكن الا فى حرفى المد واللين نحو امنوا وعملوا
وهو فى يوسف هذا الادغام لا يجوز فيه وما اشبهه والعلة فى ادغامها
فى الميم ان الميم شاركتها فى الغنة فتقاربا للمشاركة فحسن الادغام
ولم يكن بد من بقاء لفظ الغنة ظاهر لما ذكرنا من ان الاول تلزمه
الغنة على كل حال ادغم او لم يدغم ولو وقعت النون الساكنة قبل النون
المتحركة فى كلمة لم يكن بد من الادغام ايضا لبقاء الغنة وقد تسكن
النون الاولى واصلها الحركة فيلزم ادغامها وبقاء الغنة نحو قوله
تعالى تأمنا وما مكنى وشبهه ولو وقعت النون الساكنة قبل الميم
فى كلمة لم يجز ادغامها فى الميم لئلا تلتبس بالمضاعف نحو قولك شاة
زنما الرابع انهما يدغمان فى الياء والواو من كلمتين مع اظهار الغنة
فى حال اللفظ بالمشدد لا فى حال اللفظ بالمشدد لا فى نفس الحرف الاول
بخلاف اظهار الغنة مع الادغام فى الميم والنون فيكون ذلك ايضا
ادغاما غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف وهو الغنة وانما لم تكن
الغنة فى نفس الحرف الاول كما كانت مع النون والميم لانك ادغمت الاول فى حرف

فى الياء ابدلت منه ياء ولا غنة فى الياء وكذلك اذا ادغمته فى الواو ابدلت
منه واوا ولا غنة فى الواو فصارت الغنة تظهر فيما بين الحرفين لا فى نفس
الحرف الاول لانه لابد من غنة فاعرفه والعلة فى ادغامهما فى الياء والواو
وان الغنة التى فى النون اشبهت المد واللين فى الياء والواو فوجب
الادغام لهذه المشابهة ويجوز ان تدغم الغنة ولا تظهرها فى هذين الحرفين
ولا يجوز الادغام فى النون والميم الا باظهار الغنة فاعرفه ولو وقعت
النون قبل الياء والواو فى كلمة لاظهرت ولم تدغم لئلا يقع الالتباس
بالمضاعف وذلك نحو بنيان وقنوان فافهم ذلك والخامس انهما
ينقلبان ميما اذا القيهما باء نحو قوله هنيئا بما وان بورك وكذلك
النون فى كلمة مع الباء نحو انبئهم وعنبر تبدل ميما ايضا ولا تشديد
فى هذا والغنة ظاهرة فيه فى نفس الحرف الاول لانك ابدلت من حرف
فيه غنة حرفا اخر فيه غنة وهو الميم الساكنة والغنة لازمة للمبدل
والمبدل فى لفظه فلا بد من اظهارها فى هذا فى كل حال والعلة فى
ابدال النون الساكنة والتنوين ميما عند الباء ان الميم مواخية للباء
لانهما من مخرجها ومشاركة لها فى الجهر والشدة وهى ايضا مواخية
للنون فى الغنة والجهر فلما وقعت النون قبل الباء ولم يمكن ادغامها
فيها لبعد المخرجين ولا ان تكون ظاهرة لشبهها باخت الباء وهى الميم

ابدلت منها لمواخاتها النون والباء الا ترى انهم لم يدغموا الميم فى الباء
مع قرب المخرجين والمشاركة فى الجهر والهمس فى نحو قوله وهم بربهم قال
سيبويه فى تعليل ذلك لانهم يقلبون النون ميما فى قولهم العنبر وممن
بدالك فلما وقع مع الباء الحرف الذى يفرون اليه من النون
لم يغيروا وجعلوه بمنزلة النون اذ كانا حرفى غنة قال ولم يجعلوا
النون باء لبعدها فى المخرج من الباء وانها ليست فيها غنة يعنى الباء
قال ولكنهم ابدلوا من مكانها اشبه الحروف بالنون وهو الميم هذا
تعليل سيبويه للنون مع الباء فاما ادغام الباء فى الميم فهو حسن
وقد قرا به فى قوله تعالى يعذب من يشاء واركب معنا ولا بد من
اظهار الغنة فى هذا ايضا لانك اذا ادغمت ابدلت من الباء ميما ساكنة
وفيها غنة فلا بد من اظهارها فى حال الادغام فى نفس الحرف الاول
فاعلمه ولا غنة فى حال الاظهار السادس انهما يخفيان عند
باقى الحروف التى لم يتقدم لها ذكر نحو من شاء ومن كان ومن جاء
ومن فيهن ومن قبل وشبهه ولا تشديد فى هذا ايضا والغنة
ظاهرة فى هذا ايضا لانها هى النون الخفية وذلك ان النون الساكنة
من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا ومعها غنة تخرج من
الخياشيم فاذا اخفيتها عندما بعدها صار مخرجها من الخياشيم

لا غير فتذهب النون عند الاخفاء ويبقى الغنة من الخياشيم ظاهرة
والعلة في اخفاء النون الساكنة والتنوين عند ما ذكرنا ان النون
قد صار لها مخرجان مخرج لها ومخرج لغنتها فاتسعت في المخرج
واحاطت عند اتساعها بحروف الفم فشاركتها بالاحاطة فخفيت
عندها وقال سيبويه بعد ان ذكر ما تدغم فيه النون وتكون النون
مع سائر حروف الفم حرفا خفيا مخرجه من الخياشيم وذلك انها من
حروف الفم واصل الادغام بحروف الفم لانها اكثر الحروف فلما
وصلوا الى ان يكون لها مخرج من غير الفم يعني من الخياشيم كان
اخف عليهم ان لا يستعملوا السنتهم الا مرة واحدة وكان العلم بها انها
نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم انه ليس حرفا يخرج من
ذلك الموضع غيرها فاختاروا الخفة اذ لم يكن لبس هذا علة
سيبويه في خفاء النون الساكنة عند حروف الفم فافهمها وتبين
ان النون المخفية هي الغنة والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة
والغنة تابعة لها فاذا قلت عنك ومنك فمخرج هذه النون من
الخياشيم لا غير لانها مخفاة عند الكاف باقية غنتها ظاهرة واذا قلت
منه وعنه فمخرج هذه النون من طرف اللسان ومعها غنة تخرج
من الخياشيم لانها غير مخفاة والغنة ظاهرة واذا قلت من ربهم

وادغمت

وادغمت صار مخرج النون من مخرج الراء لا غير لانك ابدلت
منها في حال الادغام واذا قلت من لدنه وادغمت صار مخرج النون
من مخرج اللام لانك ابدلت منها في حال الادغام لاما واذا قلت من
يؤمن فادغمت مخرج النون من مخرج الياء لانك ابدلت
منها في حال الادغام ياء غير انك تبقي الغنة التي في النون من مخرجها
على ما كانت عليه قبل الادغام وكذلك التنوين مثل النون في كل ما ذكرنا
وعلى هذا فقس كل ما جاءك من هذا النوع والاخفاء انما هو ان
تخفي الحرف في نفسه لا في غيره والادغام انما هو ان يدغم الحرف في
غيره لا في نفسه فتقول أخفيتَ النون عند السين ولا تقل خفيت
في السين ولا اخفيتها في السين وتقول ادغمت النون في الواو
ولا تقل ادغمتها عند الواو فاعرف الفرق بين هذه التراجيم تتبين لك
المعاني ان شاء تعالى

م م م
م م
م

تم في يد الفقير علي بن ابراهيم بن سليمان بن مراد غفر الله تعالى لهم ورحمهم
سنة ١١٦٦ اوائل جمادى الاولى في اذنه حماها الله تعالى امين

بسم الله وبحمده وصلاة على رسوله واله وبعد فهذا سيف مسلول على من
ينكر المنقول مموه بسموم كلمات الفحول مشحذ بملح الادلة والنقول
على قطع عرق العناد من ان يقول كيف وهو سيف الحق ثم يورث
القبول ولا يصول الا لتصديق شبه الضاد بالظاء المعجمتين وحق ادائها
وعدم شبهه بالطاء المهملة وحق اداء الضاد الضعيفة المستهجنة لتلفظ
نطق الضاد الصحيحة اياها وحق اداء الطاء المهملة والواو لان اكثر قراء الزمان
صنفوا اكثرا من الاداء المنزل سيما اداء هذه الحروف الثلثة صار بينهم
نسيا منسيا بل كان لم يكن شيئا مذكورا حيث يلفظون الضاد كالطاء
المهملة والطاء المهملة مفخم التاء المثناة الفوقية والواو باظهار تكريرها و
ازهاب تشديدها في مثل الرحمن الرحيم وهو اخراجها عن اصلها القويم
وتعويجها عن نهجها القديم والله تعالى يقول في نظمه الكريم قرانا عربيا غير
ذي عوج ولم يجعل له عوجا قيما يعني استقامة نظما ومعنى جدا كذا في الامام
الرازي وغيره ولا يتم نظمه مستقيما الا بالتجويد قال الجزري وفي الاية اشارة
الى حرمة اللحن فيه وفرضية تجويده فوجب ترتيبها على مقدمة وثلثة فصول
اما المقدمة ففي شروط قبول القراءة وبيان النفس والصوت والحرف
والمخرج والصفة وفائدتهما فنقول قال جلال الدين السيوطي في اتمام
الدراية وشرط القراءة صحة السند باتصاله وثقة رجاله وضبطهم و

واشتهارهم وموافقة اللفظ العربية وخط المصحف الامام انتهى وفسر
شراح النخبة الثقة بالعدل وقال ايضا في اتمام الدراية في تعريف العدالة
هي ملكة تمنع من ارتكاب كبيرة واصرار على صغيرة بحيث تغلب على حسناته كما
نص عليه الشافعي انتهى وحاصله ان شرط قبول القراءة الرواية الصحيحة و
الموافقة للدراية يعني اخذها من مشافهة المشايخ العدول ثم عرضها على
لغة العرب العرباء التي هي سليقتهم لا يحسنون غيرها من اخراج كل حرف من
مخرجه متلبسا بصفاته كالجهر والهمس والتفخيم والترقيق والا
ظهار والاخفاء والادغام والمد فان وافقها فهو الحق والا فالحق
مقتضى لغتهم وقال الامام الاستاد العلامة ابو محمد مكي في الرعاية القراء يتفا
ضلون في العلم بالتجويد فمنهم من يعلمه رواية وقياسا وتمييزا فذلك
الحاذق الفطن ومنهم من يعرفه سماعا وتقليدا فذلك الوهن الضعيف
لا يلبث ان يشك ويدخله التحريف والتصحيف اذا لم يبن على اصل ولا نقل
عن فهم انتهى يعني بعضهم يعلمه رواية عن شيخه واستنباطا من قواعده و
تمييزا لصحيح الاداء عن فاسده لعلمه بقواعده الكلية فذلك هو الماهر المتيقن
لخروجه عن حد التقليد وكونه مستدلا ومستقلا بحيث لا يؤثره تشكيك المشككين
ولو اجتمع عليه اهل الدنيا كلهم وبعضهم يعرفه سماعا وتقليدا للشيخ من غير
حجة وبينة فذلك هو ضعيف الاداء جدا اسارع في وضع الشك ودخول الحر

التحريف لعدم بناء ادائه على برهان واساس وكل ما لم يبن على الاساس يتهدم
سريعا بل لا يقبل البناء اصلا فانظر كيف شبه الدراية بالاساس والحاصل
ان ادائه كايمان المقلد في امكان زواله بتشكيك المشكك فكلام محكى ايضا
نص في ان شرط الاداء المعتد به الرواية الموافقة للدراية ثم النفس الذي هو
الهواء الخارج من داخل الانسان ان كان مسموعا فهو صوت والا فلا وهذا
ملخص قول على القارى التحقيق ان الهواء الخارج من داخل الانسان ان خرج
بدفع الطبع يسمى نفسا بفتح الفاء وان خرج بالارادة وعرض له تموج بتصادم
جسمين يسمى صوتا انتهى وظاهره يشعر ان النفس قسيم للصوت وليس كذلك بل هو
مادته وركن ماهيته صرح به الجعبرى وعلى القارى ايضا فكل صوت نفس بلا عكس
ثم اشتراط المسموعية في الصوت مما صرح به الامام فخر الدين الرازى ايضا في اوائل
تفسيره حيث قال ذكر الرئيس ابو على بن سينا في تعريف الصوت انه كيفية تحدث من
تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع واقول ان ماهية الصوت مدركة بحس
السمع وليس في الوجود شيء اظهر من المحسوس بل هذا الذي ذكره اشارة الى سبب حدوثه
لا الى تعريف ماهيته انتهى يعني انه لا يحتاج الى التعريف لبداهته بحس السمع ولذا حملنا
تعريف على القارى على التعريف اللفظي الذي هو تفسير المعنى المشهور كقول اهل اللغة الاسد
الغضنفر الاسد وبالله التوفيق ثم الصوت ان اعتمد على مخرج محقق او مقدر فهو حرف
والا فلا و المخرج ما ينشأ منه الحرف اى محل ظهوره وتميزه عن غيره فاذا اردت ان تعرف

مخرج حرف فسكنه بهمزة وصل او شدده وهو الاظهر واصغ اليه سمعك فحيث ينقطع
الصوت كان مخرجه المحقق وحيث تنقطع عند تمام الحرف كان مخرجه المقدر واذا لاحظت
مقتضيات صفاته حين انقطاع صوته يظهر لك ايضا صحته وفساده و الصفة معنى
قائم بالحرف كالجهر والهمس فانهما لما لم يوجدا بدون المجهور والمهموس نزلا منزلة
بياض الابيض وسواد الاسود و فائدة المخرج بيان ذات الحرف ومقدار من طول اعتماده
عليه وقصره كالميزان يبين موزونه و فائدة الصفة بيان كيفية من قوة صوته
وضعفه وقلته وكثرته كالمحك يبين جودة ما حك عليه ورداءته فالمخرج يصون الحرف
من الزيادة والنقصان والصفة تصونه من السقم وتصحيحه الفصل الاول في بحث
الضاد والظاء المعجمين وعدم اشتباه الضاد بالطاء المهملة وبحث الضاد الضعيفة
اما مخرج الضاد فما بين احد جانبي اللسان وما يقابله من الاضراس العليا و
هي خمسة اسنان تعدها من منتهاها الى السادس الذي هو اول مخرج اللام قالوا
واكثر الناس انما ينطق بها من الجهة اليسرى وهو صعب وبعضهم من اليمنى و
هو اصعب وافضل من الاول قال الدماميني في شرح التسهيل وبعضهم ينطق
بها من الجانبين معا في آن واحد وكان عمر رضي الله عنه ينطق بها كذلك انتهى و
هو اعز واعسر وافضل من الثاني ولا عربية من الاولين قال سيبويه انها
تتكلف من الجانبين قال السخاوى وهو الصحيح ثم قيد معا ايضا من قول الجعبرى
وسبيل تسهيلها قطع النظر عن الجهة المقابل للمعين وتمكينها و مخرجها وتحصيل

صفاتها المميزة لها عن الظاء انتهى يعني بصفاتها المميزة استطالتها وتفشيها
وزيادة اطباقها واستعلائها وتفخيمها و اما مخرج الظاء فيما بين ظهر اللسان
مما يقرب رأسه وبين رأسي الثنيتين العليين وهو مخرج الذال المعجمة والثاء
المثلثة ايضا فيجاوز رأس اللسان الثنيين في هذه الثلثة قليلا و اما مخرج الطاء
المهملة فيما بين رأس اللسان واصلي الثنيين العليين فلو فرضنا مخرجا بين و اما
صفة فلا يفترق الضاد عن الظاء المعجمة الا بالاستطالة واما في الجهر والرخاوة و
الاطباق والاستعلاء فمشتركان ويفترق الطاء المهملة عنهما بالشدة المضادة للرخاوة
فاحتجنا الى بيان هذه الصفات اما الجهر لغة فرفع الصوت واعلانه وعرفا احتباس
النفس مع حرفه لقوة الاعتماد على مخرجه وهو صفة قوة وحروفها هذه التسعة عشر
ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع وسمها المجهور و اما الهمس لغة فاخفاء الصوت
ضد الجهر وعرفا جري النفس مع حرفه زمانا لضعف الاعتماد على مخرجه وهو صفة
ضعف وحروفها هذه العشرة فحثه شخص سكت وسمها المهموس و اما الشدة
لغة فالقوة وعرفا احتباس الصوت والنفس مع حرفها آنا لقوة الاعتماد على
مخرجه وهو صفة قوة وحروفها هذه الثمانية اجد قط بكت وسمها الشديدة قال
السخاوي وعلي القاري سميت شديدة لمنعها الصوت ان يجري معها حين النطق
بها لانها قويت في مواضعها فلزمتها الشديدة انتهى وقال السيرافي في شرح كتاب
سيبويه الفرا يسمي الحروف الشديدة التي يلزم اللسان فيها مكانها اخرس لا يخرج لها الصوت

بيان لظهر اللسان منه

اي مخرج الحروف الثلثة المذكورة منه

اي ظاهر منه

لم يتقيد تعريف الجهر بالآنية والزمانية لعدم اطراده وحاله لانه ان قارن الشدة يتبعها في الآنية وان قارن الرخاوة يتبعها في الزمانية واما في الهمس والرخاوة فزمانيان في كل حاله وسيجيء بيان الآن و الزمان منه

اي جميعه مع الشديد واكثره مع الرخوة وسيجي تحقيقه منه

اي جميعه مع الرخوة وكذا مع الشديد وسيجي منه

٦٦

انتهى و اما الرخاوة لغة فاللين ضد الشدة والبينية وعرفا جري الصوت والنفس
مع حرفها زمانا لضعف الاعتماد على مخرجه وهو صفة ضعف وحروفها عند الجمهور
هذه الستة عشر ثخذ غث حظ فض شوص زي ساه وسمها الرخوة قال السخاوي
وابن الجزري وعلي القاري سميت رخوة لانها اذ تخت عند النطق بها فضعف
الاعتماد عليها وجرى معها النفس والصوت حين لانت انتهى وقال السيرافي الفرا
يسمي بعض الحروف مصوتا وذكر من المصوت الصاد والضاد واراد بالمصوت
ما جرى فيه الصوت نحو الصاد والضاد والزاي والظاء والذال والثاء ونحو
ذلك انتهى اقول ولما كان النفس داخلا في حقيقة الصوت اذ الصوت هو النفس
المسموع كما سبق استلزم جريه جري النفس واحتباسه احتباسه فاذا قلت
اح اذ مثلا بالاسكان تجد صوتك جاريا غير محتبس بحيث يمكن لك مده الى انقطاعه
واذا قلت اج اط مثلا تجد صوتك محتبسا غير جار بحيث لم يمكنك مده و اما البينية
فيجي في بحث الراء ثم كل من الرخوة والشديدة ينقسم الى مهموس ومجهور اما الرخوة
المهموسة فحثه شخص فس يجري فيها الصوت مع نفس كثير لجمعها صفتي الضعف
و اما الرخوة المجهورة ضظ غ ز ذ و يا يجري فيها الصوت مع نفس قليل لكون
احدى صفتيها صفة قوة وهي الجهر فلا يحبس الجهر هنا الا ثلثي النفس فيجري ثلثه
الآخر تبعا للرخاوة وقد عرفت ان النفس تابع له في الجري والاحتباس فقول الجا
ربردي وعلي القاري وهو يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين

اي بينها مصدرية الاسنية منه

اي تجري هذه الحروف منه اي ضعفت منه

من اللين منه

يعني الحروف الرخوة منه

قوله عند الجمهور منهم الشاطبي وابن الجزري وعند البعض ثلثة عشر وبنه على سوى حروف واي فانها عنده من البينية الذين منهم ابن الحاجب و مكي في رواية وعلى الاول الاعتماد منه

قال ابو شامة في اول شرح الشاطبية انما شهر قصيدة الشاطبي الكاس ونزجها وبين معانيها واوضحها وبنه على قدر ناظمها وعرف بجلال عالمها شيخنا الامام العلامة علم الدين بقية مشايخ المسلمين ابو الحسن علي بن محمد السخاوي الذي ختم به هذا العلم مع علو المنزلة في الثقة والفهم جزاه الله عنا افضل الجزاء وجمع بيننا وبينه في دار النعيم والبقاء فلما تبين امرها وظهر سرها تعاطى جماعة شرحها وهي اول مصنف وجيز حفظته بعد الكتاب العزيز وذلك قبل بلوغ الحلم وفي ابان العلم وقرأت هذه القصيدة على شيخنا ابي الحسن المذكور مرارا واخبرني انه قرأها على ناظمها غير مرة ومات رحمة الله عليه سنة ثلث واربعين وستمائة في جمادى الاخرة ومولده في اخر سنة ثمان وثلثين وخمسمائة فيكون عمره اقل من اثنين وخمسين سنة انتهى منه

يعني قابل للمد الزائد على حده بالتكليف لانه مشروع لا مقبول الطبع المستقيم منه

اى بفتح اللسان لا باصل منه

المعجمتين معناه ولا يجري النفس الكثير معه لانه لا يجري اصلا اذ لا يمكن جري الصوت
بدون جري النفس واما الشديد المهموس فكت حرفين يحتبس فيهما الصوت والنفس
اولا دفعة احتباسا كاملا وهو حق شدتهما ثم يجري النفس معهما آخر زمانا عند
فتح مخرجهما برفق جريا كثيرا وهو حق همسهما فشدتهما في آن وصفة قوة وهمسهما
صلة فتح منه
في زمان وصفة ضعف لان الحروف الشديدة آنية يحتبس فيها الصوت آنا و
دفعة وما عداها زمانية يجري فيها الصوت زمانا ببطء ومهلة كما في شرح
المواقف ثم الآن جزء الزمان فلا ينقسم كالزمان ينقسم واما الشديد المجهور
اجد قطب يحتبس فيها الصوت والنفس احتباسا كاملا ابتداء دفعة وهو حق
شدتها ثم يحدث فيها عند فتح مخارجها بقوة صوت زائد فوق آني وهو قلقلتها و
صلة فتح احترز به عن همس الكاف والتاء منه
حق جهرها ولم يقلقلوا الهمزة لئلا يظهر صوت يشبه التهوع بالتكلف وللتهرب منه
جرت عادة المشايخ باخراجها برفق ولطافة وانما كمل احتباس الصوت في هذه
الحروف لجمعها صفتي القوة فتأثير الجهر هنا كامل لمصاحبة احتباس الصوت فاذا
عرفت كون الضاد من الرخو المجهور فتحقق ان صوتها يجري مثل اخواتها الخاء
والذال والظاء لكن جري صوتها اكثر من اخواتها لان فيها استطالة وتفشيا ليس
في اخواتها واما الاستطالة لغة فالامتداد وعرفا على ما قال الجعبري امتداد الصوت
من اول حافة اللسان الى آخرها يعني من اجزاء الناجذ الى حذاء الناب وهي صفة
قوة مختصة بالضاد المعجمة وقوتها انما هي بالنسبة الى حرف خال عنها ما وحرفها

حرفها في غيرها وهو الظاء المعجمة وقس عليه نسبتها نسبة سائر الصفات القوية
ونحو الصاد والسين والزاي والالف والراء والحاء والطاء وحد القرب من قدر
الالف وقول سيبويه ان الضاد لاستطالته لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام و
الشين يعني المعجمة كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء صريح في ان الاستطالة لازمة
لرخاوة حرف طويل المخرج طوله لجهة جري الصوت اذ جري الصوت في جميع اجزاء
المخرج الطويل لا يمكن الا بها وانما لم يبلغ قدر الالف للاجماع على اختصاص حروف
المد الا ترى ان سائر الحروف الرخوة لا يبلغ جري صوتها الى قدر نصف الالف لقصر
مخارجها لان لكل حرف قدرا ومخرجه لا يتجاوز حده ولا يتقاصر عنه الاحرف فهمزتها
دون مخرجها قال الجعبري وغيره يعني ان مخرج حروف المد لما كان اوسع منها
قبل المد الزائد على قدر يحصل به زوالها عن موضعها وهو المد قدر الالف ومخرج بعضها
لما ساوى مخرج جري حرف فيه طوله كما خالف السيف في غمده اعلم ان الحكم المحرر في
غاية المخارج والصفات مقتضى طبع العرب العرباء بحيث يؤدونه بلا تعلم والافراط و
التفريط يثقلان عليه غاية الثقل وهذا طبع العجم فلا يفرقها الا بعد تعلمها ممن يعرفها
ثم مراد سيبويه من استطالة الشين معناها اللغوي اللازم للتفشي وقولنا طوله لجهة
جهة جري الصوت احتراز عن مخرج اللام فانه وان كان اطول من مخرج الضاد لكنه
منقوص معترض عن جهة جري الصوت لانطباق رأس اللسان على اللثة ليست
اللسان معها بمعنى ليس برخو محض قال الدماميني في بيان مخرج اللام ويأتي اخراجها من

قال ابن اجروم وانما وصف بالاستطالة وسمي بذلك لاستطالته برخاوته حتى اتصل بمخرج اللام من رب له الضاد للتلمساني المغربي

قال علي القاري قدر الف بقدر قولك الف وقال الالف مركب من فتحتين و الياء من كسرتين والواو من ضمتين فاذا اشبعت الفتحة يتولد منها الف واذا اشبعت الكسرة يتولد منها ياء واذا اشبعت الضمة يتولد منها واو كذا ذكره الشارح اليماني وفيه ايماء الى ان هذه الحركات هي اصول هذه الحروف ومخارجها اى ابعاضها الشاطبي عكسه ويؤيده قولهم الحرف ذات والحركة عرض يحلها انتهى منه

قوله زمانا قيد للقبول احترازا عن القبول المكاني منه

قوله اعلم الخ ملخص قول ابي شامة نقلا عن ابي عمرو الداني وهو الكلام في المخارج والصفات على حسب استقامة الطبع لا على التكلف انتهى منه

اى الحد المشروع والافراط فيه والتفريط منه

كلها حافتي اللسان الا ان اخراجها من اليمنى امكن ما يعني ايسر بخلاف الضاد انتهى ومنها
الاطباق لغة فالالصاق وعرفا انطباق الحنك الاعلى على وسط اللسان وانحصار الصوت
بينهما مع ارتفاع آخره عند نطق حرفه وهو صفة قوة وحروفه صضطظ ويسمى
المطبقة وضده الانفتاح وهو لغة الافتراق وعرفا انفتاح ما بين وسط اللسان والحنك
الاعلى المحاذي له وخروج الريح من بينهما عند نطق حرفه وهو صفة ضعف وحروفه
ما عدا صضطظ ويسمى المنفتحة واما الاستعلاء لغة فالارتفاع وعرفا ارتفاع اقصى
اللسان الى الحنك الاعلى المحاذي له عند نطق حرفه وهو صفة قوة وحروفه خص ضغط قظ
ويسمى المستعلية وهي اعم من المطبقة فكل مطبق مستعل بلا عكس وضده الاستفال وهو
لغة الانخفاض وعرفا بقاء اقصى اللسان في الاسفل وعدم ارتفاعه الى الحنك الاعلى عند
نطق حرفه وهو صفة ضعف وحروفه ما عدا السبع المذكورة ويسمى المستفلة ثم
المراد من انحصار الصوت في تعريف الاطباق كما هو في الطاء المهملة وناقصة في الثلاثة
الباقية قال مكي في الرعاية وبعض حروف الاطباق اقوى من بعض فالطاء المهملة اقواها
في الاطباق لجهرها وشدتها والظاء اضعفها في الاطباق لرخاوتها وانحرافها الى
طرف اللسان مع اطراف الثنايا العليا والصاد والضاد متوسطتان في الاطباق انتهى
يعني ان هذه الثلاثة لرخاوتها ضعف اطباقها وقال الرضي في شرح الشافية مخرج الضاد
المعجمة حافة اللسان وحافة اللسان ينطبق عليها الاضراس وباقي اللسان ينطبق عليه
الحنك انتهى ثم التفخيم وهو تسمين الحرف برفع اقصى اللسان الى الحنك الاعلى لازم كالاستعلاء

هذا التعريف بهذه صادق على الجيم مع
انه من افراد المعرف فكانهم
غفلوا عليه ساتره منه

قوله مع ارتفاع اخره لا وجه له
الاستعلاء في تعريف الاطباق
واخراج الجيم منه منه

لذلك مع

ء الا الازم للاطباق ولازم اللازم للشيء لازم الشيء وقدر التفخيم على قدر الاطباق والاستعلاء قاله
مكي وتفخيم المطبقة ازيد من تفخيم المستعلية المحضة صرح به في الجزرية واستعلاء القاف ازيد من
استعلاء الخاء والغين صرح به مكي ومراتب التفخيم عند ابن الجزري خمس اعلاها في مفتوح
بعده الف نحو قال ثم ما دونه مفتوح بلا الف نحو قتل ثم ما دونه مضموم نحو قل ثم ساكن
نحو اقرأ ثم مكسور نحو قتال فظهر من هذا التفصيل ان تفخيم الضاد المعجمة مساو لتفخيم
الصاد وفوق تفخيم الظاء المعجمة وان قوتها ازيد من قوة الصاد لجهرها وهمس الصاد
ومن قوة الظاء المعجمة لاستطالتها وتفشيها دون تفشي الشين بخلاف الظاء المعجمة
وان صوتها مشابه لصوت الظاء المعجمة لاشتراكهما في الاطباق والجهر والرخاوة والتفخيم
الذي يجيء وكالذال المعجمة في الثلاثة الاخيرة فلولا استطالتها واختلاف مخرجيهما لكانت
ظاء فما اشتهر على السنة قراء الزمان من الضاد الشديدة المحتبس الصوت فخرق لاجماع
مشايخ الاداء وكتبهم وامر عجيب لا يعرف له سبب اذ تحريف حرف انما يكون الى
شبيهه ولا شبه بينهما قال سيبويه في وجه امتناع مطجع في مضطجع ولم يكن يجيء
الطاء المهملة في السمع كالضاد ويجيء تمامه وقال علي القاري ما قول زكريا و
يلزم بيان الضاد من الطاء المهملة في قوله تعالى فمن اضطر فليس في محله اذ لا اشتباه بين
الضاد المعجمة والطاء المهملة انتهى اقول لان في الضاد رخاوة موجبة لجري
الصوت وفي الطاء شدة موجبة لاحتباسه وعدم جريه اصلا فكيف وهي ضدها
ولعل زكريا دعاه الى ما قال ما تعوده اهل مصر من تلفظها كالطاء المهملة قال

على ما نقل عنه علي القاري منه

قوله وكالذال عطف على قوله مشابه منه

اذ الالسن انما يزلق ويخطأ غالبا
في الحروف المتشابهة والعبرة التمييز
دون المتغايرة كما ان القدم
انما تنزل غالبا في المزلقة منه

يعني قوله ومن قواعد لان الاول اخرس والثاني مصوت
الحرفين المهموس كما سبق منه

اي كيف يكون الاشتباه
بينهما منه

علي القاري ومنهم من يخرج الضاد المعجمة طاء مهملة كالمصريين انتهى وقال ابن
الجزري في التمهيد ومنهم من لا يوصل الضاد المعجمة الى مخرجها بل يخرجها دون مخرجها
ممزوجة بالطاء المهملة وهم اكثر المصريين وبعض اهل المغرب انتهى قوله دون مخرجها
يعني من رأس اللسان واحد الثنيتين العليين وهو مخرج الطاء المهملة وانما قال او
او يوصلوا اليها لا الى مخرجها فيخرجها في رأس اللسان عن احد الثنيتين العليين بالضرورة
فلا يمكن انحصار الصوت بالكلية ومعنى قوله ممزوجة بالطاء المهملة انهم او يوصلوا مع
ذلك حافات اللسان ايضا الا قليلا الى الاضراس فخرجوا الضاد المعجمة بالطاء المهملة
لكن ذلك في الحقيقة طاء مهملة لان الحرف انما يتميز بمخرجه وصفاته والمخرج هو الموضع
الذي ينشأ منه الحرف وصوت ضاد ... انما ينشأ ويظهر من بين رأس
اللسان واحد الثنيتين العليين لا من بين حافته والاضراس يعرفه من يراجع وجدانه
بالتامل الصادق خصوصا مثل بعض بالتشديد فلعل غلط المصريين قد سرى في بلاد
الروم والحجاز والمغرب واما اهل البخارا والعراق وراء بغداد فالان يقرؤنه
كالظاء المعجمة في السمع وهو الحق ثم شيوع هذا الغلط وامثاله ليس الا لكون اساس
قرائتهم التقليد المحض المعارض بمثله اذ ترى ان اكثر المشتغلين من تعلم الاداء من
شيوخ الزمان هم المبتدؤن بل اكثر شيوخهم ايضا لم يتخطوا بعد مرتبة التقليد
ومن كان كذلك لا يلبث الا بشك ويحرف اذ لم يبن اداؤه على اصل كما سبق
عن مكي ونشير الى بيان شبهه بالظاء المعجمة في السمع وان فهم من القواعد الكلية

(هامش: يجعل ابتداء منه — الى قليلا منه — ويجيء تمامه منه — اي لم يبلغوا مرتبة الاستدلال منه — كذا في شرح الدماميني في شرح التسهيل منه)

بقي من بيان صفاتهما الذاتية بان تنبه عليها كلمات الائمة الثقات الواضحة الدلالة على
زيادة اشتباهه به وعسر تمييزه عنه حتى يتضح للاغبياء ايضا كالشمس ولم يبق فيه شبهة
لاحد منها قول الشيخ الجزري في النشر والضاد والظاء اشتركا صفة جهرا ورخاوة و
استعلاء واطباقا وافترقا مخرجا وانفردت الضاد بالاستطالة انتهى اقول يعني و
الاشتراك في اكثر الصفات يوجب الاشتراك في السمع كالصاد مع السين وقوله ...
في نظمه والضاد باستطالة ومخرج ميز عن الظاء وكلها تجي يعني وميز الضاد عن الظاء
للمجتمعين في النطق بهما فقط فتقديم بالاستطالة ومخرج المحصر كيلا يسلم الاعلى وجه لا
الضرورة يرشدك اليه اجماعهم على فرق احدهما من الاخر عليهما قال علي القاري
في شرح هذا البيت وقد انفرد الضاد بالاستطالة حتى تتصل بمخرج اللام لما فيه
من قوة الجهر والاطباق والاستعلاء وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله والسنة
الناس فيه مختلفة فمنهم من يخرجه ظاء ومنهم من يخرجه دالا مهملة او معجمة ومنهم من
يخرجه طاء كالمصريين ومنهم من يشمه زايا ومنهم من يشوبها بالظاء المعجمة لكن لما كان
تمييزه عن الظاء مشكلا بالنسبة الى غيره امر الناظم بتمييزه عنه نطقا ثم بين ما جاء
في القرآن بالظاء لفظا ومعنى ان جميع مواد الظاءات المشالة وهي تسعة وعشرون
ظاء من الكلمات الواردة في القرآن مجموعة باعتبار اصولها في الابيات الستة الآتية
وانما ضبط الظاء لكونها اقل من الضاد فهو اقرب الى ضبط المراد انتهى فانظر
يا اخي المسترشد في كلام الناظم بنظر الانصاف وتذكر هادم اللذات وشدة سكرات
الموت منه

(هامش: لا هنا فهم الاذكياء والاساطين حال البحث لم يبق لهم شائبة شبهة في حق ادائه وفرقه من شبيهه ومع هنا شرعنا في بيان خطأ الاغبياء امثال ابن ... انت من الاولين ام من الثالث اذ من ... فقد ... منه)

(هامش: اي انضغاط صوته في مخرجه في الجملة بسبب تلك القوة لا بحيث انحصار صوته فيه بها بالكلية كما في الطاء المهملة منه)

(هامش: قوله اقل اذ ضادات القرآن ... الاف وثلاث مائة واثنان و ثمانون وظاءاتها ثمانمائة واثنان واربعون منه)

كيفما اتعب نفسه بجميع الظاءآت الواقعة في القرآن باسرها في النظم الضعيف الواهي

قصره على ذكر الاهم فقط للتضبط و يقرأ ما عداها ظاء ضادا فيجتنب عن قراءة

احدهما عطفا على الآخر فيفسد الصلوة ولو على قول البعض وسيجي فلعمري لولا التشابه

بينهما في حس السمع لما اتعب نفسه بما ذكره ولما قال ميز عن الظاء بل كان حقه كما

يلفظه قراء زماننا لوجب ان يقول ميز عن الطاء المهملة اذ ابداهه حس

السمع شاهدة بان ضادهم اشبه بالطاء المهملة في السمع بلا مرية كما ستعرف ان

حق اداء الطاء المهملة ايضا ليس الدائر الآن على السنة قراء الروم فهل يجوز العاقل

ان يقال في حق الضاد الشديدة المذبورة ميز عن الظاء اعني المعجمة فيحمل الناظم على

الجنون او يكون حينئذ كقولك ميز الضب عن النون وقد عرفت قول سيبويه وعلي

القاري ان لا تشابه بينهما وكون صفتيهما الفارقتين ضدين وقال الامام الكبير

الحافظ ابو شامة ايضا في شرح الشاطبية عند بيان قرائة بضنين وقد صنفت

مصنفات في الفرق بين الضاد والظاء مطلقا وحصرت كلمات الحرفين ونظم جماعة

من شيوخ القراآت ما في القرآن العظيم من الظاآت فيعلم بذلك ان ما عداها ما نظموه

يكون بالضاد وقد ذكرت في ذلك فصلا بديعا انتهى فاعتبروا يا اولي الالباب والا

من هذا الدليل الواضح واقبلوا الحق ان لم تستنكفوا عن قبوله ولم تخافوا لومة

اللائمين وقوله ايضا في تمهيده ومنهم من يجعل الضاد المعجمة ظاء معجمة مطلقا يعني مخرجا

وصفة لانه يشارك الظاء في صفاتها كلها و يزيد عليها بالاستطالة فلولا الاستطالة

قوله فيفسد على صيغة المجهول عطفا على القراءة بمعنى التعقيب لانه منصوب بان المقدرة اي وعن افساده عقيب ابداله منه

قال الشيخ ابن الجزري في النشر اخبرني بشرح الشاطبية للامام الكبير الحافظ ابي القاسم عبد الرحمن بن اسمعيل الدمشقي المعروف بابي شامة وتوفي بها سنة خمس وستين وستمائة شيخنا الامام القاضي ابو العباس احمد بن الحسين بن سليمان بن يوسف الحنفي قراءة لها وانا اسمع قال اخبرني والذي قراءة للشرح قال اخبرني المؤلف سماعا وقراءة وتلاوة وسماعا للشرح قال اخبرني المؤلف سماعا وقراءة لها وشرحها المذكور انتهى وقال في الطبقات الكبرى ان ابا شامة من مشايخ الامام النووي فتوفي بعد مشيخة دار الحديث الاشرفية بعد موته الى الامام النووي فباشرها بغير معلوم انتهى منه

اي تشابهما وتحادتهما مجتمعين او منفردين منه

حالا منه

الاعجمي

ان السمع منه

في بيان قرآءته منه

نصاح

له واختلاف المخرجين لكانت ظاء وهم اكثر الشاميين وبعض اهل المشرق

انتهى يعني هذا التبديل منهم ليس بعجب لثبوت كمال التشابه وعسر التمييز بينهما

وقوله ايضا في التمهيد وقد حكى ابن جني في كتاب التنبيه وغيره ان من العرب

من يجعل الضاد ظاء مطلقا في جميع كلامهم وهذا غريب وفيه توسع للعامة

انتهى اقول وجه الغرابة ان المراد من العرب من كان عربا ووجه التوسع كونه

لغة ثانية لتلفظ بعض العرب الفصحاء وقوله ايضا في التمهيد فمثال الذي يجعل

الضاد ظاء كالذي يبدل السين صادا في نحو قوله تعالى واسروا النجوى انتهى

اقول وهذا ايضا اظهر دليل على تشابههما في حس السمع لان السين والصاد متشابهان

في السمع وقوله ايضا في نظمه وان تلاقيا قال علي القاري اي الضاد والظاء البيان

اي فالبيان لكل منهما لا لاحدهما من الآخر كما قال زكريا لان المراد بيان مخرج

كل واحد منهما وصفتهما لا انفصال احدهما عن الآخر عند نطقهما كما يوهم

كلامه حيث علل ايضا بقوله لئلا يختلط احدهما بالآخر فتبطل صلاته لازم اي

على القاري والمعنى لزوم بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل منهما ولا يجوز

الادغام لبعد مخرجهما انقض ظهرك يعض الظالم ذكر ابن الهمام ان الفصل

بينهما يعني التمييز بين الحرفين ان كان بلا مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات

مكان الصالحات تفسد صلاته وان كان بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد

مع السين والتاء مع الطاء قيل تفسد وقيل اكثرهم لا تفسد انتهى قول علي القاري

يعني بالاتفاق منه

تنازع فيه هنا العاملان منه

خلفا ليس بموله منه

برهان

وبهذا البزازي عنه منه

لحات

مسئلة عن المصلي اذا ابدل الضاد المعجمة بالظاء المعجمة في الضالين وغيرها هل تفسد صلاته مع قدرته على النطق بالضاد اجاب الراجح عدم الفساد والله اعلم فتاوى لابن نجيم صاحب البحر الرائق اشباه النظائر منه

وان ذكر حرفا مكان حرف وغير المعنى فان امكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد صلاته عند الكل وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء اختلف المشايخ فيه قال اكثرهم لا تفسد صلاته فتاوى قاضيخان من عينه

اقول وكذا تفسد صلاته من قرا الطاء المهملة مكان الضاد المعجمة اذ لا مشقة
في الفصل بينهما اذ لا اشتباه بينهما قطعا كما سبق ولذا حكم كل من لقينا
بفساد صلاة من قراها طاء مهملة ثم قال علي القاري نقلا عن الطيبي ذكر
في فتاوى الحجة انه يفتى في حق العوام بالجواز اقول وهذا تفصيل حسن في هذا الباب
انتهى يعني قول فتاوى الحجة في حق من يقدر على التمييز بين الحروف المتشابهة بفساد
صلاته وفي حق من لا يقدر عليه بجوازها فرق حسن في باب زلة القاري وقال
الفاضل الشهاب في حاشية البيضاوي عند بيان قرأن بضنين واعلم انهم
اختلفوا في ابدال الضاد بالظاء وعكسه هل يمتنع وتفسد به الصلاة ام لا
فقيل تفسد وقيل لا تفسد واختاره المتأخرون وبه افتى شيخنا المقدسي انه اذا
امكن الفرق بينهما فتعمد ذلك وكان مما لم يقرأ به كما هنا وغير المعنى فسدت صلاته
والا فلا لعسر التمييز بينهما خصوصا على العجم وقد اسلم كثير منهم في الصدر الاول ولم ينقل
حثهم على الفرق وتعليمه من الصحابة ولو كان لازما فعلوه ونقل وهذا هو ما عليه
المتأخرون كالبزازي وصاحب المحيط وغيرهما انتهى وقال الامام فخر الدين الرازي
في تفسير التعوذ والبسملة المختار عندنا ان اشتباه الضاد بالظاء لا يبطل الصلاة
ويدل عليه ان المشابهة بينهما حاصلة جدا والتمييز عسير فوجب ان يسقط التكليف
بالفرق ولو كان هذا الفرق معتبرا لوقع السؤال عنه في زمن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفي ازمنة الصحابة لا سيما عند دخول العجم في الاسلام فلما لم ينقل وقوع

بين السطور: بيضنين منه — اي بالظاء — اي الابدال منه — كابن همام منه — اي على عدم ابطاله منه — اي حصولا بليغا منه — اي بفرق احدهما عن الآخر منه

حاشية: في فتاوى الحجة انه يفتى ... الصلاة وفي ...

حاشية: يعني مع رياضة دائما في تصحيح ... على شيخ قادر على اداء ذلك الحرف الذي يعجز عنه وذلك لمرتاض و الذي يعجز عنه ... والامي هذا هو المراد من العوام والامي في باب زلة القاري لا الكسالى البطالون عن التعلم الظانون انهم امتنعوا صعوبات بل هم ... متكون لفرضية علم ... لمحال ان الله لم يخلق عبثا ولا سدى بل للعبادة قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولا يمكن العبادة الا بعد التعلم ولذا قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون منه

حاشية: قوله والا فلا اي وان لم يوجد احد هذه الشروط الاربعة فلا تفسد صلاته اقول ولقد احسن العلامة المقدسي حيث جمع في فتاوى واحدة الاقوال المعتبرة للائمة الحنفية في زلة القاري ولم يسبقه احد منه

حاشية: اي قدر على فرق احدهما من الآخر منه

حاشية: اي عدم التفسد بالابدال منه

حاشية: يعني لا يكلف الله نفسا الا وسعها وما جعل عليكم في الدين من حرج منه

في السؤال عن هذا المسئلة البينة علمنا ان التمييز بين هذين الحرفين ليس في محل
التكليف انتهى قوله عندنا يعني عند علماء الشافعية فانه شافعي المذهب وقوله
ان اشتباه الضاد بالظاء يعني تبديله به لشدة الاشتباه بينهما فمجاز مرسل من قبيل
ذكر السبب وارادة المسبب وقرينته ما بعده الا ترى ان الشهاب ذكر بدله ابدال
الضاد ظاء لانه لخص كلام الامام وقال العلامة الطيبي ايضا في حاشية قول
الكشاف ببطلان صلاة من بدل الضاد بالظاء وهو الظاهر من مذهب الشافعي
وجاء في كتاب الروضة جواز الابدال وقال الامام والمختار الجواز لعسر التمييز و
شدة الاشتباه لانهما من المجهورة ومن الرخوة ومن المطبقة ولان النطق
بالضاد مخصوص يعني بلغتهم لما روى انا افصح من نطق بالضاد فلو اعتبر الفرق
بينهما لوقع السؤال عنه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمن الصحابة لا سيما
عند دخول العجم في الاسلام ولو وقع لنقل فلما لم ينقل علم ان التمييز ليس في محل التكليف
انتهى قول الطيبي مختصرا كلام الامام ثم قال ابن الجزري واضطر مع وعظت مع
افضتم قال علي القاري بالاشباع ونحوه خضتم اي بيان الضاد والظاء لازم
اذا وقعا قبل طاء او تاء خوفا من ادغامهما حيث لا يجوز الا اختلاف مخارجهما و
اما قول زكريا ويلزم بيان الضاد من الظاء في قوله تعالى فمن اضطر مع بيان
الظاء من التاء الى آخره فليس في محله اذ لا اشتباه بين الضاد المعجمة والطاء المهملة
ولا بين الظاء المثلثة والتاء الفوقية حتى يسلك في سلك ما سبق من التمييز

حاشية: اي الظاهرة جدا منه

حاشية: فظهر انه مما يجاب التي نحتج به مذهب الشافعي في كل ما ... في مذهبنا منه

حاشية: اي حكمه به مذهب منه

حاشية: بينهما منه

حاشية: الذي وقع في فتاوى الامام النووي في مذهب الشافعي والطيبي شافعي وصاحب الكشاف حنفي منه

حاشية: اي بعد قوله انه فظهر ذلك الى منه

والبيان بين الضاد والظاء المعجمتين انتهى وقال في التمهيد واذا اتى بعد الضاد
حرف اطباق وجب التحفظ بلفظ الضاد لئلا يسبق اللسان الى ما هو اخف عليه
وهو الادغام نحو فمن اضطر ثم اضطره انتهى وقال في النشر والضاد انفرد بالاستطالة
وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله وقل من يحسنه فان السنة الناس فيه مختلفة
فمنهم من يخرجه ظاء ومنهم من يخرجه بالدال ومنهم من يجعله لاما مفخمة ومن يشمه
الزاى وكل ذلك لا يجوز فليحذر من قلبه الى الظاء لا سيما فيما يشتبه بلفظه نحو
ضل من تدعون يشتبه بقوله ظل وجهه مسودا وليعمل الرياضة في احكام لفظه
خصوصا اذا جاوره ظاء نحو انقض ظهرك ويعض الظالم او حرف مفخم نحو
ارض الله او حرف يجانسه او يشبهه نحو الارض ذهبا وكذا اذا سكن واتى بعده
حرف اطباق نحو فمن اضطر او غيره نحو افضتم وخضتم واخفض جناحك
وفي تضليل انتهى قوله يخرجه ظاء يعني خالصة وقد سبق تفصيله عن تمهيده
وقوله يخرجه بالدال يعني المهملة المفخمة فيصير الممزوج به طاء مهملة فهو اوفق ما سبق
من تمهيده ومنهم من يخرجها دون مخرجها ممزوجة بالطاء المهملة قوله لاما مفخمة
يعني لاتصال مخرجه بمخرج اللام ويوافقه قول الجعبري ولالتقاء مخرج الضاد
بمخرج اللام في رأس الحافة يسرع العاجز عنها اليها انتهى يعني يبدله به وقوله
في نظم تجويد الفاتحة ايضا كم رامه قوم فما ابدوا سوى لام مفخمة بلا معنى فان
قال في التمهيد وهم الزيالع ومن ضاهاهم قوله يشمه الزاى يعني المفخمة ان شئت

اى وليعمل في تكرير التلفظ به الجهد والاكثار ومن التكرار منه

اى آخرها وهو ما يلي الحلقوم رأس الآية لا آخرها وقدم معنى آخرها الحافة منه

كما تقول فظلان ظلا لمد حصص
فيها ان لا زمر سكعور ظلنعي فحيانا
نطقها نحو ل ان البنت بالزاى
انتهى الحديدة الصغرى منه

نعة في السنة العجم ويوافقه ما قال في تمهيده ومنهم من يجعلها زايا مفخمة وهم
السنة العجم انتهى قوله او حرف مفخم نحو ارض الله يعني لام الله قوله الارض ذهبا وجه
مجانسة الذال للضاد كونها ذات نفخ مثلها وسيجيء ذوات النفخ قوله فمن اضطر
وجه التحفظ فيه خوف الادغام بسبب كون الطاء حرف اطباق وشدة قويين
والضاد رخوا ضعيفا ساكنا قال في التمهيد والقوى اذا جاور الضعيف
جذبه الى نفسه انتهى يعني فيدغم فيه كما في الرعاية وادغام حرف في حرف لا يتفق
تشابه لفظهما في السمع الا يرى ادغام اللام في الشين المثلثة والمهملة جعل
في سمعها شبه قوله افضتم وجه التحفظ فيه ايضا خوف الادغام بكون الضاد
رخوا ضعيفا ساكنا والتاء شديدا قويا صرح به ايضا في الرعاية قوله واخفض
جناحك الجيم اقوى من التاء لزيادة جهرها على شدة التاء مع قرب مخرجها من
الضاد فخوف الادغام فيه اشد قوله في تضليل خوف الادغام فيه لاتصال
مخرج اللام بمخرج الضاد وقرب المخرجين سبب الادغام اقول اعتبروا من قوله ما خوف افضت منه
وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله خصوصا من قوله واقل من يحسنه فاذا
كان الضاد العربية في هذه المرتبة من الصعوبة وانت ترى بيقين ان لا صعوبة
في الضاد الشديدة الطائية اصلا بل هي في غاية السهولة على اللسان بحيث يستوى
في النطق بها العالم بهذا الفن والجاهل به بل اهل القرى والاجنبية فانك
تحكم بان الضاد الطائية مخترعة محضة لانها طاء مهملة مخرجها بعيدة عن الضاد
الحقيقية منه

فيغلب القوى الضعيف والمفخم المرقق حين جاورا كما في النشر وغيره منه

حيث قال فيها اذا سكنت الضاد واتت بعدها تاء وجب التحفظ ببيان الضاد لئلا تدغم في التاء لسكونها ورخاوتها وشدة التاء انتهى من رسالة التلمساني المغربي في الضاد منه

الوبية بمراحل كيف وانا اجتهدت في اخذها من مشايخي قريبا من مئة سنة
والآن تجيئني تارة دون اخرى وقوله في نشره ايضا وحرف التفشي هو الشين
اتفاقا واضاف بعضهم اليها الفاء والضاد وبعض الراء والصاد والسين
والياء والثاء انتهى وقوله ايضا في تمهيده عقيب بيان تفشي الشين وحكى عن
بعض الضاد وتفشيه بالاستطالة ومعنى التفشي كثرة انتشار خروج الريح بين
اللسان والحنك عند النطق بها حتى يتصل لطرف بمخرج غيره انتهى والحاصل
ان لكلمات الشيخ ابن الجزري في كتبه الثلثة جميعا نص في ثبوت كمال التشابه بينهما
وعسر تمييزهما ومنها قول الجعبري عقيب بيان تفشي الشين وحكى بعض الضاد
والتفشي انتشار الصوت عند لفظها والتحقيق ان الضاد انتشر بمخرجه و
ذال بصوته انتهى قوله ذال اي استرسل وامتد قال في القاموس ذال صار
له ذيل ومنها قول مكي في الرعاية وقد ذكر بعض العلماء الضاد المعجمة مع الشين و
قال يعني ذلك البعض الشين تفشى في الفم حتى تتصل بمخرج الظاء والضاد تفشى حتى
تتصل بمخرج اللام انتهى اقول لكن و ليحذر عن الافراط في اظهار تفشيه حتى يخرج
البنزاق فانه وسوسة الوسواس قال ابن القيم الجوزية في كشف الناموس من تلبيس
ابليس لبعض الزهاد انه يتكلف في اخراج الضاد حتى يخرج البنزاق لكمان في الكوكب
المنير شرح الجامع الصغير انظروا معاشر المنكرين كيف عدوه متفشيا مع الشين
لا شك انهما في خروج الريح الكثير المنتشر عند نطقهما فهل يبقى فيه مجال الحصر الصوت

ت وان تسميتم هؤلاء الفحول الى الجنون فيظهر جنون ابناء اخوات خالاتكم
للثقلين جميعا ومنها قول الرضي في شرح الشافية وبعض الحروف اذا وقفت عليها
خرج معها مثل النفخة ولم ينضغط ضغط حروف القلقلة وهي الزاي والذال و
الضاد والظاء فان الضاد تجد منفذا من بين الاضراس والظاء والذال والزاي تجد
منفذا من بين الثنايا واما الحروف المهموسة فكلها تقف عليها مع نفخ لانهن
يخرجن مع النفس انتهى ومنها قول ابي شامة ايضا عقيب بيان حروف قطب ان
الضاد والزاي والذال والظاء غير مضغوطة كضغط الحروف الخمسة لكن يخرج
معها عند الوقف عليها شبه النفخ ومنها قول الامام العلامة الجعبري ايضا في
شرح الشاطبية وذوات النفخ الضاد والظاء والذال والزاي وهو صوت يلحقها
عند الوقف شبهه انتهى ومنها قول الاستاد ابي حيان ايضا في شرح التسهيل ومن صفة
الضاد المعجمة شبه النفخ اللاحق لها عند الوقف انتهى اقول انما خصوه بمجال الوقف
مع انه صفة لازمة لها لانه لازم رخاوة ذوات المخارج السنية وسيجيء قول مكي ايضا
مصرحا به فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان لما يليه من الاضراس
عند اللفظ بها ومنها قول منية المصلي مع شرحه نقلا عن الذخيرة انه اذا لم يكن بين
الحرفين اتحاد المخرج ولا قرب الا ان في ابدال احدهما من الآخر بلوى عامة يعني حرجا
نحو ان يأتي بالذال المعجمة مكان الضاد المعجمة بان يقرأ في تذليل مكان تضليل
او نحو ان يأتي بالزاي الخالص مكان الذال المعجمة او يأتي بالظاء المعجمة مكان

قوله والتفشي في الضاد الخ يعني ان تفشي الضاد لا يتجاوز مخرجها لان آخر مخرجها يحاذي مخرج اللام في تفشيها مخرجها اي يجري في مخرجها واما الشين فهو تتفشى بصوتها ومعناه ان الامتداد في مخرجها بل تتفشى باصواتها ويتجاوز عن مخرجها الى ان يتصل بمخرج الظاء وانما الاتصال بالريح المنبسط منه

قوله وجودها منفذا ما سبق ان الرخاوة لكونها صفة ضعف تورث مخرجها ضعف الاعتماد فيبقى المنفذ من المخرج البتة فيجري فيه الصوت لا محالة منه

قوله فكلها الخ تغليب للكثير على القليل لتخلفه في الهاء بل في الحاء والخاء و الآن فالنفخ الحقيقي مختص بذوات مخارج السن الكلام الآن يريد بالنفخ هنا مجرد الصوت الجاري وهو مجاز الا يرى انهم لم يعدوا الغين المعجمة والواو والياء والالف المدية ذوات النفخ مع جريان اصواتها فتعين ان مرادهم ليس الا النفخ المجازي منه

مطلب

قوله شبه النفخ ... ذلك الصوت ... اللاحق ... النفخ ... الصوت ...

قوله فيظهر ... منه

قوله منه

قوله بان يوجد النفخة في الضاد المعجمة منه

الضاد المعجمة لا تفيد عند بعض المشايخ انتهى اقول وجه الحرج في الابدال بين كل اثنين
منها ان بهما في الصوت اللازم للاشتراك في اكثر الصفات الا يرى ان هذه الاربعة
صفة التفخيم معه
عدت اخوات في كونها ذوات التفخيم ومنها قول صاحب الرعاية الضاد والظاء والذال
يعني المعجمات متشابهة في السمع والضاد لا يفترق عن الظاء الا باختلاف المخرج
وزيادة الاستطالة في الضاد ولولاهما لكانت احديهما عين الاخرى ولا يفترق
عن الذال الا بهما وبالاطباق ولازميه يعني الاستعلاء والتفخيم ولولا هذه الامور
لكانت احديهما عين الاخرى انتهى ومنها قول الشيخ الامام العلامة علم الدين السخاوي
في شرح الشاطبية وهي حرف مجهور مطبق مستعل مستطيل رخو يشبه لفظه في السمع
الظاء لاشتراك الصفات فيهما ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة لكان
لفظهما واحدا انتهى اقول هذه المنطوق الصريح ينكر الشمس في السماء فيلحق بالعناد
ممن ينكر حقايق الاشياء حتى حقيقة نفس المشاهد بعينه فيزعم انها اوهام وخيالات
فيحمل على الحقيقة قول بعض العارفين بالله كل ما في الكون وهم او خيال او عكوس
في المرايا او ظلال مع انه مجاز اولى باعتبار تحقق فناء العالم البتة او مبني على الكشف
فالبحث مع امثاله عبث وتضييع للعمر العزيز فيما لا يعني ومنها قول الجعبري ايضا و
لفظها يضارع لفظ الظاء لانهما اكثر الحروف تناسبا في الصفة انتهى وبعض وتناسب
الحرفين في اكثر الصفات يوجب تناسبهما في السمع كالصاد مع السين والغاء مع الثاء
المثلثة قوله ولفظها يضارع الخ يعني وتلفظها اي نطقها شابه نطق الظاء في

في السمع وانما لم يقل في السمع كما قاله مكي والسخاوي اذ النطق لكونه صوتا لا يدرك
الا بالسمع يستغنى بذكره عن ذكر لفظة في السمع فنظر الامام الجعبري دقيق وكلامه وجيز
مفيد واما تصريح السخاوي ومكي به بعد ذكر شبه لفظهما فبيان الواقع للاغبياء امثال
ابن حنيفة ولا يحتاج اليه الاذكياء اذ لا احتمال لغيره كما رايت قول الشيخ بدر الدين
ايضا في شرح تجويد الفاتحة للجعبري اشتد شبه الضاد بالظاء وعسرت تفرقة بينهما
واحتيج الى الرياضة التامة انتهى اقول قول الشيخ اوجز وابين من قول الجعبري اذ حذف في
اللفظ ايضا بملاحظة انهما حرفان والحرف صوت مخصوص فالمعنى شبه هذا الصوت
بهذا الصوت ومنها قول الامام الغزالي في بداية الهداية ثم اقرا الفاتحة بتشديداتها
واجتهد في الفرق بين الضاد والظاء انتهى ومنها عبارة صلاة الجلالي من
ذا الذي يفرق بين الضاد والظاء الا الحذاق انتهى ومنها قول مكي في الرعاية و
لا بد للقاري من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت فهو امر يقصر فيه اكثر من رايت
من القراء والائمة لصعوبته على من لم يدرب به فلا بد للقاري المجود ان يلفظ بالضاد
مفخمة مستعلية مطبقة مستطيلة فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان لما
يليه من الاضراس عند اللفظ بها ومتى فرط في ذلك اتى بلفظ الظاء او بلفظ
الذال يعني المعجمتين فالضاد اصعب الحروف تكلفا في المخرج واشدها صعوبة على
اللافظ فمتى لم يتكلف القاري في اخراجها على حقها اتى بغير لفظها واخل بقراءته
ومتى تكلف ذلك وتمادى عليه صار له التجويد بلفظها عادة وطبعا وسجية

انتهى قوله يقصر فيه اكثر من رأيت ومن القراء والائمة اقول وذلك التقصير في
تاريخ اربعمائة وعشرين وهو تاريخ اتمام مكي كتاب الرعاية على ما صرح به في ذلك
الكتاب ايضا فلو فرضنا ان حق اداء الضاد المعجمة ما هو كالظاء المهملة كما هو الشائع
بين الناس في زمننا هذا يقدر عليه المبتدئ في اول بدئه بلا تكلف ولا يصعب
على احد فما بعد زماننا هذا بعد زمان صاحب الرعاية بسبعمائة سنة وقد
اجمعوا على انه اصعب الحروف حتى قال الشيخ ابن الجزري في النشر وقل من يحسنه كما
سبق فيلزم اتفاقهم على الكذب بل زماننا احق بشيوع التقصير فهل يستبعد
العاقل شيوع هذا الغلط منذ سبعمائة سنة في اكثر الاقطار والممالك وهل يفيد
الاحتجاج الاحتجاج بانا وجدنا اباءنا واجدادنا هكذا والاغترار بابتلائهم
ومن يخذله الله تعالى بل اراد هدايته يفتح له عين بصيرته بايقاد نار الرعب في قلبه
فيطلب الحق ويتأمل في كلمات هؤلاء الفحول في بيان اصل الفن او يصغي اليها فيعمل
بقوله تعالى فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه لوعده الكريم
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وبما قال فضيل بن عياض رح عليك
طريق الحق فلا يضرك قلة السالكين واياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة
الهالكين انتهى وهو صريح في ان سالكي طريق الحق قليل دائما وسالكي خلافه
كثير كيف وهو منطوق قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور بالجملة الاسمية المفيدة
للدوام الا يرى ان اصلح الناس في الخارج لو قوبل باطلهم لا يعدوا احد عشرة

قوله لوعده تعليل ليفتح والاية بدل منه او عطف بيان ومعنى الاية والذين جاهدوا في الوصلة الى ربنا بصرف اختيارهم اليها نخلق لهم الاهتداء الى الطرق الموصلة بالفعل الينا البتة وتوفيقنا الاجبر في لنهدينهم والبتة يجوز ان يستفاد بتأكيد الخبر وتقديمه والايهام الا بالتقلا حسب الخبر يصرفوا اختيارهم واخطاره في خلق بهم وقدرتهم الى فعله اعني لنقصدوه بقلوبهم قصدا قويا منتسبا الى خلق الله تعالى افعالهم عقيب ذلك القصد غالبا الا ان منه

وهو من اكابر تلامذة ابي حنيفة رحمهما الله منه

الا بسلوكها منه

الا كيف لا يكون الاول قليلا منه

ة وبما قال علي كرم الله وجهه على ما نقله السيوطي لا تنظر الى من قال وانظر
الى ما قال ونقل عنه الامام الغزالي ايضا فقال وهذه عادة ضعفاء العقول
يعرفون الحق بالرجال لا الرجال بالحق والعاقل يعرف الحق ليعرف اهله فان كان
القول حقا قبله ولو كان قائله مبطلا انتهى واما صفات القوة في الضاد
المعجمة فقال الشيخ بدر الدين واما صفات الضاد فانه مستعل مجهور مطبق
مفخم مستطيل فهذه صفات قوة وفيه من صفات الضعف الرخاوة انتهى
اقول وفيه تفش ايضا كتفشي الفاء ونحو عند الجعبري ومن صفات القوة و
قد عرفت فيما سبق ان قوته انما هي بالنسبة الى الظاء المعجمة كما ان قوة الشين
بالتفشي انما هي بالنسبة الى شريكه في غير التفشي من بوائق الرخو المهموس الا يرى
انهم قالوا الضاد اقوى من السين بالاطباق والزاي اقوى من السين بالجهر
ومن الذال المعجمة بالصفير ثم اقول فمن حبس صوت الضاد المعجمة بالكلية محتجا
بان صفاته القوية غلبت على رخاوته الضعيفة واهلكتها فقد خرج عن مقتضى
العقل والنقل وضل ثم اضل في التحقيق بامثال ابي حنيفة وويل لمن تبعه ثم
ويل له قال الله تعالى يوم ندعوا كل اناس بامامهم من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل
فلن تجد له وليا مرشدا اقول واذا تلفظت به كالظاء المعجمة في السمع فيجب
عليك الا تتلفظ بالظاء المعجمة ايضا مثل تلفظك بالضاد لقول صاحب
الرعاية والظاء حرف يشبه لفظه في السمع لفظ الضاد وقال ايضا والضاد

قوله فانه مستعل الخ تقديره فان المستعلاء والجهر والاطباق والتفخيم والاستطالة لانه مستعل مجهور الخ وقوله مستطيل يعني المستعلاء والجهر الخ في كلامه مسامحة حيث حمل الذوات على اوصافها مع انه لا يجوز منه

وقد ورد ان دينا مبنيا على النقول لا على ما يكتبه العقول ولم يقل احد بما تقولوه به وكتبه من الاستهلاك منه

يشبه لفظها بلفظ الظاء وقال ايضا والظاء تشبه في لفظها ايضا الذال وقال
ايضا ومتى لم يتحفظ بترقيق الذال في اللفظ دخلها تفخيم يؤديها الى الاطباق
فتصير عند ذلك ظاء او ضادا وقال ايضا لا بد من التحفظ بترقيق الذال اذا اتت
بعدها قاف نحو ذاق والا صارت ضادا او ظاء فاعرفه انتهى قال في الرعاية والضاد
المعجمة اقوى من الصاد لان الضاد المعجمة حرف مجهور مع انه مطبق مستعل مستطيل
والجهر الذي فيه اقوى من الصفير الذي في الصاد انتهى اقول لان في الثلثة صفة
ضعف وفي الاول واحدة وكذا الظاء المعجمة اقوى من الثلثة وان كان دونه في
الاطباق اعلم ان من الحجج العقلية الملزمة على من قراه كالطاء المهملة عدم امكان
نطقهم نحو اضطر بلا ادغام ولا ادغام فيه لاحد من القراء واهل الاداء اذ الادغام
على ما في الايضاح نطق بحرفين ساكن فمتحرك بلا فصل بينهما بحركة او وقف فيرتفع
لصاحب المواقف منه
اللسان عنهما ارتفاعة واحدة انتهى وهم انما ينطقون طاء اضطر قبل رفع
السنتهم عن ضاده مع بعد مخرجيهما المستلزم للرفع المذكور البتة وهذا عين الادغام
ومنشأ انخداعهم ايصالهم حافات السنتهم الى اضراسهم ضعيفا مع الصاق
رؤسها الى اصول ثناياهم قويا ثم اذا رفعوها من اصول ثناياهم بالقوة لا يظهر
صوت الضاد هم المفروضة الا من اصول ثناياهم لا من بين الحافة والاضراس
وقد سبق ان المخرج هو ما كان ظهور الحرف وتميزه عن غيره لا محل مماسة الجسمين
فقط الا يرى انك اذا نطقت ضاد بعض مشددا باعطائه الشدة لا يظهر صوته الا من

صفة بعلا مضاف لا مع في بالاتفاق لا الموقف منه

عطف على الغاربي منه

من اصول الثنايا مع بقاء حافة اللسان منطبقة على الاضراس بعد رفع رأسه من اصول
الثنايا لبعد المخرجين فهذا شاهد عدل على نطقه من اصول الثنايا بحيث لا يشك فيه
المتأمل المتذكر لسخط المنتقم القهار مع ان حق الضاد حين انطباق حافة اللسان
على الاضراس ان يبقى رأسه معلقا غير مماس بمكان اصلا فاذا اريد نطق حرف آخر
بعده لا يمكن نطقه بدون قلع حافة اللسان من الاضراس بالكلية وهذا غاية البيان
وبالله التوفيق تتمة الضاد الضعيفة المستهجنة على ما نقل الرضي في شرح الشافية عن السيرافي
اي المستقبحة لعدم فصاحتها منه
في لغة قوم ليس في لغتهم ضاد فاذا احتاجوا الى التكلم بها في العربية اعتاصت عليهم
اي صعبت منه
فربما اخرجوها ظاء معجمة وربما تكلفوا اخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم
فخرجت من بين الضاد والظاء يعني المعجمتين وفي حاشية كتاب مبرمان ان الضاد الضعيفة
كما يقال في اثر دله واضر دله يقربون الثاء من الظاء انتهى قوله في لغة قوم يعني من
الاعاجم قال الجاربردي لا ضاد الا في العربية كما لا ظاء الا فيها كما في التمهيد قوله كما
يقال في اثر دله الخ هذا قول مبرمان وابن عصفور قال الاستاذ ابو حيان في شرح التسهيل
وفي تمثيل الضاد الضعيفة بهذا وفي تمثيله بهذا نظر والذي يظهر ان الضاد الضعيفة
هي تقرب من عكس ما قاله مبرمان وابن عصفور فتقول في اضرب زيدا اثرب زيدا
بين الضاد والثاء انتهى اقول وكذا حسنه الدماميني في شرح التسهيل حيث قال قال
الشارح فيه نظر قلت ولم يبين وجهه والصواب القطع بانه خطأ محض لان الكلام
في ان الضاد لا يعطى حقها لا في ان الثاء لا يعطى حقها وقال ابو حيان والد
ماميني

السيرافي ومبرمان وابن عصفور وكذا الرماني من شراح كتاب سيبويه منه

قوله غير مماس بمكان وطريق معرفته ان تضع النقطة على رأس اللسان من جانب لا جانب فتلفظ بالضاد مشددا ولو عشر مرات متواليات مع بين الحافة والاضراس فتحرك رأس اللسان من غير مست بمكان ناظرا في مرآة في يديك فان تغير النقطة فخطأ والا فصحيح اذ جميع صوته بالكلية في مخرجه محال فالمرآة كشيخ منبه على غلط الالفاظ المحتاج الى شيء منه

نقلا عن ابي علي الفارسي الضاد الضعيفة هي التي لا تحقق حركتها و لا يعتمد عليها و
لم يشبع مخرجها كما اذا قلت ضرب مخففا الحركة الضاد مختلسا لها فيضعف اطباقها
و قال ابن خروف هي المحرفة من مخرجها يمينا او شمالا كما ذكر سيبويه انتهى اقول
و هذان القولان وكذا قول السيرافي فخرجت من بين الضاد و الظاء وكذا قول الجاربردي
هي التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها و لم تضعف ضعف الظاء المخرجة
من مخرجها مؤداها شيء واحد وهو ان الضاد الضعيفة هي ما بين الضاد والظاء
اى الكل منه
مخرجا و قوة و ضعفا فان قالوا نحن اخذنا هذه الضاد الشديدة بالمشافهة عن
مشايخنا بالاسناد المتصل بائمة القراءة البالغ الى النبي عليه صلى الله عليه وسلم قلنا لا نسلم
ثبوت ذلك الاخذ على تلك الكيفية اذ الرواية الصحيحة لا تخالف الدراية قطعا ولو سلم
فيجوز ان يحرفوها بعد الاخذ الصحيح بالشك و التشكيك كما هو شان المقلدين كما سبق
من مكي في مخالفة روايتهم للدراية المجمع عليها دليل تحريفهم لها و قد عرفت ان شرط قبول
القراءة ان توافق العربية و قد عرفت ايضا مخالفتها لما تواتر في كتب القراءات و
التجويد و النحو المتكفلة لبيان لغة العرب العرباء اذ مقتضى لغتهم ان يجرى الصوت في
ان اراد بالنحو هنا المعنى العام المعروف ايضا منه
جميع الرخوة و يحبس في اضدادها بلا استثناء شيء منها و قد عرفت قول الجاربردي
و علي القاري في خصوص هذا الحرف و قد يجرى الصوت و لا يجرى النفس كالضاد و الغين المعجمتين
و من قواعد الصرفيين في بحث الادغام جواز نحو اضبر في اضطبر و امتناع اظّبر لعظم
الضاد في امتداد الصوت بصفرها و جواز نحو اضّرب في اضطرب و امتناع اطّرب

ب لعظم الضاد في امتداد الصوت باستطالتها اذ يصير حينئذ كادخال القصعة الكبيرة
في الصغيرة قال سيبويه في بحث الادغام من كتابه يجوز في اصطرب اصّبر بادغام الطاء
في الصاد لا اطّر و الضاد في ذلك بمنزلة الصاد لما ذكرت لك من استطالتها كاستطالة
الشين يعني المعجمة انتهى يعني انهما اختان في الاستطالة و قال السيرافي في شرحه كرهوا
ادغام مصوت و هو ما جرى فيه الصوت كالصاد و الضاد في حرف اخرس لا يخرج له
صوت و هو الحروف الشديدة انتهى فثبت كذب ذلك الاخذ على الكيفية المذكورة و
بما ذكر من اول الرسالة الى هنا منه
ما ذلك الا لكون اساس قراءتهم التقليد المحض المعارض بمثله مع ان تقليد غير المجتهد
ولو في العمل لا يجوز الا اذا وافق كلامه كلام المجتهد خصوصا الشيخ المقرئ لنظم
كلام الله تعالى المعجز لا يجوز له الاكتفاء بتقليد شيخه بل يجب عليه طلب معرفة صفات
الحروف من الكتب المبسوطة كالرعاية و التمهيد اذ لا كفاية في امثال المقدمة الجزرية
فلعل او شيخه قد وهم في بعض الحروف فحرفه اذ ليس بمعصوم من الخطاء لانه لما طالت
اى كل واحد منهم منه
سلسلة الاداء منذ زمان الثقات الشهيرة بين اهل الفن كمكي و الجعبري و
ابن الجزري الى زماننا هذا دخل اشياء من التحريفات في اداء اكثر شيوخ الزمان
فصار وجود شيخ ماهر جامع بين الرواية و الدراية متفطن لدقائق الخطاء
في المخارج و الصفات اعز من الكبريت الاحمر فوجب علينا ان لا نعتمد على شيوخ
الزمان كل الاعتماد بل نتامل فيما اودعه الثقات في كتبهم من بيان ادائهم المضبوط
المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم و نقيس ما سمعنا من شيوخنا عليه فما وافقه

شدد لما قبله لتاييده بكلام مجتهد في العربية منه

اى في امتناع ادغامها في الطاء سيذكر كلام السيرافي فيه منه

فهو الحق وما خالفه فالحق ما في الكتب فان اضطروا الى القول بان اداء القرآن سماعي

وجداني فكيف يفهم من مجرد الكتب قلنا ان اردتم به انه لا يستفاد منها شيء من

كيفية الاداء اصلا فهذا غير مسلم اذ هو قول بان تدوينها عبث صدر عن قوم بلهٍ

فالمناسب حينئذ احراقها طرا لتخفيف مؤنة الكتاب مع انه ليس كذلك بل تدوينها

انما هو لضبط الاداء المنزل ليراجع اليها وقت الاحتياج كيف ولو لم يدونوا

لضاع الاداء بالكلية ولكن الله سبحانه حفظ كلمات كتابه الكريم وكيفية ادائها

عن التحريف كما وعده بقوله انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون حيث وفق

العلماء لحفظ كلماته وتبيين صفات حروفه وضبطها في الكتب بحيث ان من يطلب

الحق يجده البتة وان اردتم انه لا يستفاد منها دقائق الاداء بل يستفاد قدر

ما يتبدل بالحروف الى غيره مسلم وهو الذي ندعيه لكن لا في حق كل شخص بل في حق

من اكتسب الاستعداد لنطق الحروف في الجملة ولو غلطا في بعضها لانا لقينا كم من ذوي

الطباع السليمة من غير العرب استفاد اداء هذا الحرف وغيره قدر ما لا يخرجه من حقيقته

من مجرد الكتب بدون سماعه من احد اصلا وان لم يحسنه مثل من اخذه من اهله

فهذه القدر كاف في ثبوت دعوانا واما هذا الفقير فاخذت هذا الحرف وغيره من

شيوخ ما وجدت في ادائهم الا النادر من دقائق اللحن الخفي الذي في تخليص القراءة عنه

حرج عظيم وما اخذ كل واحد منهم غير ما اخذ الآخرين لكن لا بتقليد محض بل بعد بحث

عظيم معهم عن مخارجها وصفاتها بعللها وعن تمييز بعضها عن بعض حتى تيقنت و

وجزمت بان حق ادائها ما هو مرتسم في كل منها مستدلا بتوفيق الله تعالى لاني لما

صادفتهم الا بعد حرف شطر من عمري له بهذا الفن عند غيرهم وبعد ما قرأت الضاد

الشديدة والطاء المهموسة والواو الظاهر التكرير مدة خمس عشرة سنة بعد ما جرى

على القلم الالهي ولذا اطلعت بتوفيق الله تعالى على منشأ غلط الناس فيها وفي غيرها

وميزت صحيحها عن سقيمها لان من لم يذق طعم الحلو لا يعرف المر ابدا وكذا

عكسه واما من ذاق كلا منهما فيعرفهما ويفرق بينهما فهو افقه رواية للدراية

شهدت بصحتها فلا يغتر نا تردد نافع عدالة مشايخنا ثم انكار شيوخ الزمان اياه

ليس لعدم اطلاعهم على حقيقته اذ من شم رائحة العلم لا يكاد ينكره فضلا عن بعض

ازكياء العلماء فيهم بل لذهولهم عن بحثه او ان تحصيلهم اعتماد الكليا على شيوخهم

بحيث يرجحون ما اخذوا من ثم واحد منهم على نقول جميع الكتب المعتبرة كانهم معصومون

من الخطاء ويقيسونها عليه باتخاذ ما خوذهم اصلا ونقول الكتب فرعا والواجب

بعد انقراض الائمة الثقات عكسه ثم منعتهم رياستهم وحيثاتهم عن تعلمه والجثو

بين يدي اهله بل عن الاعتراف بقصورهم فيه قال النووي في التبيان في اداب حملة

القرآن فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تفقهوا قبل ان تسودوا معناه اجتهدوا

في كمال اهليتكم وانتم اتباع قبل ان تصيروا سادة فانكم اذا صرتم سادة

متبوعين امتنعتم من التعلم لارتفاع منزلتكم وكثرة شغلكم وهذا معنى قول

الشافعي رح تفقه قبل ان ترأس فاذا رأست فلا سبيل الى التفقه انتهى فهل ينبغي

للمسلم ان يصبر على الخطاء بعد ما يتيقن الحق لا ان يرى سيف المهدى او يشاهد
ملك الموت بمجرد خوف اختلال الرياسة ولومة اللائمين فنعوذ بالله تعالى من خذلانه
الحمد لله الذى جعلنا من الغرباء الممدوحين فى حديث فطوبى للغرباء الذين يصلحون
ما افسد الناس من بعدى من سنتى ومن تمسك بسنتى عند فساد امتى فله اجر
مائة شهيد ولا يزال طائفة من امتى قائمين بامر الله لا يضرهم من خذلهم
ولا من خالفهم حتى يأتى امر الله قال فى الاحياء عن على كرم الله وجهه لا تخلو الارض
من قائم لله بالدين اما ظاهر مكشوف او خائف مقهور اولئك اولياء الله من
خلقه واشوقاه الى رؤيتهم انتهى وقال ابن الجزرى فى النشر ان الله تعالى لم
لم يخل عصرا من الاعصار ولو فى قطر من الاقطار من امام حجة قائم بنقل
كتاب الله تعالى واتقان حروفه ورواياته وتصحيح وجوهه وقراآته انتهى ثم
الحديث الموقوف على ابن مسعود رضه فى رواية احمد والبزار والطبرانى والطيالسى
وابى نعيم ان الله تعالى نظر فى قلوب العباد فاختار محمدا فبعثه برسالته ثم نظر
لى قلوب العباد فاختار له اصحابا فجعلهم انصار دينه ووزراء نبيه فما رآه
المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح
معناه ما رآه الصحابة او المجتهدون او جميع المسلمين حسنا الخ وحديث
لا تجتمع امتى على الضلالة محمول ايضا على الصحابة او المجتهدين او جميع امة
الاجابة اذا اختلف الناس فعليكم بالسواد الاعظم معناه لزوم الحق

وجه الغربة ترى اخلاننا مناوبين
السلام ان حين لقولنا معرضين عنا
مبغضين لنا بمجرد تشبثنا بالحق وعدم
بالاطاعة للمخلوقين فى معصية الخالق وعدم
موافقتنا لمشربهم وهواتهم فان غربة
اعظم من هذا اذ الحور دان الغرب من الانام
له بغى من الناس ولا بالى ان شفاعة الضاد
خلة القرآن والفتنة سبحانه تعالى نعم الخليل والوفا
المجيد ان شاء الله تعالى النور فى الدارين
الرفيق الانيس فى دار البلى والوحشة و
القرآن سبحانه والدين مسلك
الظلمة والهوام والديدان مسلك

ط المعهود دون ومع الاصحاب لان منع
فورا اصحابا مسلمين كاملين مع ان
المطلق ينصرف الى الكمال فضلا عن
الالف واللام فيه ويكون المسلمون
مطلقا تشمل المجتهدين مسلك

وعلى هذين المعنيين
حرف الامة على الكمال مسلك
يحمل اضافة على الاستغراق مسلك
ال استغراق مسلك
جملا لام المسلمون على العهد مسلك

الحق واتباعه وان كان المتمسك به قليلا والمخالف له كثيرا كذا حققوا معانى
هذه الاحاديث الفصل الثانى فى بيان اداء الطاء المهملة اعلم انه مفخم الدال
المهملة لاشتراكهما مخرجا وجهرا وشدة وقلقلة كما سبق فلا يفترق عنه الا بالا
لاطباق فى الضاد لكان سينا ولو الظاء لكان ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لانه
ليس شئ من الحروف من موضعها غيرها انتهى وقال ابو شامة وعلى القارى ايضا
نقلا عن الرمانى لولا الاطباق لصارت الطاء دالا لانه ليس بينهما فرق الا الا
الاطباق ولصارت الظاء ذالا ولصارت الصاد سينا انتهى وقال المكى ايضا
فى الرعاية يفترق الطاء عن الدال بالاطباق والاستعلاء والتفخيم فلولا هذه الثلثة
لكانت دالا ولولا اضدادها فى الدال لكانت طاء وعن التاء بهذه الثلثة
وبالجهر فلولا هذه الاربعة لكانت تاء ولولا اضدادها فى التاء لكانت طاء
ويفترق التاء عن الدال بالجهر فقط فلولا الجهر لكانت تاء ولولا الهمس فى التاء
لكانت دالا انتهى فتبين من هذه النقول انه مفخم الدال المهملة فلو رقق
بان يزال اطباقه صار دالا وهو الحق الذى اخذناه من مشايخنا
وعليه نطق اهل الشام والحجاز الى الآن واما اعتيد فى ديارنا الروم اليوم
فلك ان تسميه طاء مهموسة او تاء مطبقة او تاء مستعلية او مفخمة خارجة عن
الحروف العربية لتبديلهم جهره بضده الذى هو الهمس فلم يبق بينه وبين التاء
فارق سوى الاطباق ولازميه الاستعلاء والتفخيم بحيث لو رقق صار تاء خالصة

بدل او عطف بيان مسلك

الفارق مسلك

لكنه زين جنسه الدال
المجهورة فى السمع ...
فهو علامة فارقة قبل

اما فخم سيبويه الفارق بالاطباق
لاستلزامه الاستعلاء المستلزم للتفخيم
ومستلزم التفخيم مستلزم للاستعلاء
وتفريع على ابا ... للواقع
ورعاية الحال المبتدئين مسلك

لاتحاد مخرجهما ثم تلك الطاء المهموسة علامتها سيبويه في كتابه والزمخشري في مفصله
وابن الحاجب في ايضاحه من الحروف المستهجنة في قراءات وفي شعر قال السيرافي واما
الطاء التي كالتاء فانها تسمع من عجم اهل المشرق كثيرا لان الطاء في اصل لغتهم
معدومة فاذا احتاجوا الى النطق بشيء فيه طاء تكلفوا ما ليس في لغتهم فضعف
نطقهم بها انتهى اعلم انه ليس في الحروف اقوى وافخم من الطاء المهملة العربية
لاجتماع صفات القوة المذكورة فيه كما في الرعاية والتمهيد فاحذر احداث الغنة
فيه كما هو الفساد الطائية المتداولة الآن في ديارنا ويظهر وجودها بسماع انفك
مرة بعد اخرى اذا اختلف صوته في الحالين وان اتحد فليس ثمة غنة الفصل
الثالث في بيان اداء الراء اما مخرجه فيما بين راس اللسان مع ظهره القريب
اليه وما يحاذيهما من لثة الثنيتين العليين واما صفاتها فمنها البينة
وهو صفة متوسطة بين الشدة والرخاوة وحروفها لن عمر فالعين كاللام
في جرى صوته قليلا قال الزمخشري في المفصل والكون بين الشدة والرخاوة
ان لا يتم لصوته الانحصار ولا الجري كوقفك على العين واحساسك
في صوتها بشبه انسلال من مخرجها الى مخرج الحاء انتهى وقال الرضي ايضا ينسل
صوت العين قليلا انتهى اي يجري والعجب من بعض من يدعي المهارة في الاداء
ويتشيخ فيه حيث يحصر صوت العين بالكلية كالشديد المحض في مثل نعبد و
بدع مع انه كاللام في جميع صفاته ونظيرهما نلعب ويدل واما النون و

والميم ففيهما غنة ايضا وهي صوت يجري في الخيشوم ومنها التفشي القليل الكبة
ومنها التكرير وهو لغة اعادة الشيء واقله مرة على الصحيح قال علي القاري وعوقائله
ما نقله ابو شامة عن مكي تضعيف يوجد في جسم الراء لارتعاد طرف اللسان بها و
يقوى مع التشديد ولا يبلغ حد يقبح انتهى وقال في التمهيد والحرف المكرر هو الراء
وسمي بذلك لانه يتكرر على اللسان عند النطق كان طرف يرتج اللسان يرتعد به واظهر
ما يكون اذا شددت ولا بد في القراءة من اخفاء تكريرها وقد جرى فيه تكريره الى
اللام فصار كالرخوة انتهى وحاصله ارتعاد راس اللسان عند النطق بالراء وهو
من الصفات القوية ولازم لذات الراء بحيث لا ينفك عنه بحال قال مكي في الرعاية
والراء حرف قوي للتكرير الذي فيه واكثر ما يظهر تكريره اذا كان مشددا نحو
كرة ومرة فواجب على القاري ان يخفي تكريره ولا يظهره ومتى اظهره فقد جعل
من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين انتهى وقال في النشر والحرف المكرر هو
الراء قال سيبويه وغيره هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره وانحرافه الى اللام
فصار كالرخوة ولو لم يتكرر لم يجر فيه الصوت وقال المحققون هو بين الشدة
والرخاوة وظاهر كلام سيبويه ان التكرير صفة ذاتية في الراء والى ذلك ذهب المحققون
وتكريرها ربوتها في اللفظ لا اعادتها بعد قطعها ويتحفظون من اظهار تكريرها
خصوصا اذا شددت ويعدون ذلك عيبا في القراءة وبذلك قرانا على جميع من
قرانا عليه وبه ناخذ انتهى وقال في محل آخر من النشر ايضا والراء انفرد بكونه

مكرر صفة لازمة له لغلظه قال سيبويه اذا تكلمت بها خرجت كانها مضاعفة
وقد توهم بعض الناس ان حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة فاظهر
ذلك حال تشديدها كما ذهب اليه بعض الاندلسيين والصواب التحفظ من ذلك باخفاء
تكريرها كما هو مذهب المحققين وقد يبالغ قوم في اخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها
محضرمة شبيهة بالطاء المهملة وذلك خطأ لا يجوز فيجب ان تلفظ مشددة تشديدا
ينبو به اللسان نبوة واحدة وارتفاعا واحدة من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو الرحمن
الرحيم خر موسى انتهى وقال علا القاري واذا قلت مثلا الرحمن الرحيم فلا تترك لسانك
ان يضطرب بالراء بل احفظها في مخرجها انتهى والعجب من قراء الروم الآن حيث يظهرون
تكريره ويلفظون مثل الرحمن الرحيم براء ساكن مخفف بعده واو مفتوح او صداء
محض ممتد مفتوح يخرجونه من جوف حلقهم هو تشديد الراء على زعمهم فهل يعد من العقلاء
من يعتقده التشديد مع ان مكي قال الراء المشدد ابلغ تشديدا من سائر الحروف المشددة
لان اخفاء تكريره لما احتاج الى لصق قوي زاد قوة على قوة تشديده ثم قول ابن الجزري
في نظمه ايضا والراء بتكرير جعل اي وصف صريح في ان التكرير صفة ذاتية في الراء وكذلك
شراحه والجعبري معنى قولهم ان الراء مكرر انه يقبل التكرير لارتعاد طرف اللسان عند
التلفظ به كقولهم للانسان انه ضاحك اي قابل الضحك وتكريره
لحن فيجب معرفته للتحفظ عنه لا به وهذا معرفته نحو السحر ليجتنب عنه مراد هم انه يقبل
اظهار التكرير وان اظهاره هو اللحن كما حقق اصحاب الرعاية والنشر والتمهيد مصرحا به واما

هذا كله نظر قوله في تمهيده في بيان طريق
اخفاء التكرير انه يجب ان يلصق راس
اللسان على اللثة لصوقا قويا فلا ينفصل عنها
الا مرة واحدة عند الفراغ عن تلفظ
انتهى منه

اذ التشديد يدل بما افاده على التقارب في
شرح الجزري حبس الصوت في الحيز يعني
يعني ضغطه في المخرج بقوة فاين الحيز بل اوا
القوة في الصداء البعيد عن نطقه بل الخروج بالكلية
قالوا لا ينقلع لسانهم عن المخرج ولا يعولون
ثم لا يعود اليه اصلا بل يقولون لا فائدة
بعد صداء ممتد خرج في عادته عنه بعد انفصاله
في العود الى المخرج بعد انفصاله دفعة
او شرط الادغام نطق الحرفين دفعة
بلا فصل بينهما بحركة او وقف بينهما
الا ان عنهما ارتفاعة واحدة قاله
القاضي عضد في الايضاح كما هو
منه

اي مقطوعة الصوت
بجبس حبا تاتا
في الحروف الشديدة
من المخرمة بمعنى القطع
وسمي في الصحاح منه

باخفاء اضطرابه
بلصقه قويا دون
المخرمة منه

ان التكرير عند المحققين منه
اي اظهاره منه

اما اصل التكرير فصفة لازمة له كما عرفته ايضا قال ابو حيان نقلا عن شرحه وكذا الشيخ
بدر الدين واما اذهاب التكرير عنها جملة فلا نعلم وجهه ولا ان احدا من المحققين بالعربية
ذكره قال شرحه ان التكرير صفة ذاتية للراء انتهى قال الجعبري وطريق السلامة منه
يعني من اظهار تكرير الراء ان يلصق اللافظ به ظهر لسانه على حنكه لصقا محكما مرة
واحدة ومتى ارتعد يعني ظهر ارتعاده حدث من كل مرة راء قال مكي ولا بد في القراءة
من اخفاء التكرير وقال فواجب على القاري ان يخفي تكريره ومتى اظهره فقد جعل
من الحروف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين انتهى فظهر ان معنى اظهاره جعل ذلك
اللصق ضعيفا وازلاق راس اللسان عن اللثة فيميز اللافظ والسامع ارتعاد
راس اللسان وان معنى اخفائه تقوية ذلك اللصق دون مخضرمة يجري الصوت
فيه كالرخوة بحيث لا يميز اللافظ والسامع ارتعاد راس اللسان فيتخيلان ان
اللسان انفصل مرة واحدة مع انه قد انفصل في الحقيقة مرتين في المخفف ومرات في
المشدد اذ التكرير صفة لازمة كما عرفت ولذا قال في شرح المواقف الغالب على الظن
ان الراء التي في آخر الدار مثلا راءات متوالية كل واحد منها آني الوجود الا ان الحس
لا يشعر بامتياز آناتها فيظنها حرفا واحدا زمانيا انتهى يعني مع انه ليس بحرف واحد
زماني في الحقيقة لان مدار الامر للممتد اتصال اجزائه كالخيط وليس هنا اتصال
في الحقيقة بل في حس السمع ونظيره القطرات المتتابعة تكون في حس البصر كالخيط وبناء
على هذا الاتصال الحسي جعلت في العرف حرفا واحدا زمانيا وهذا غاية البيان والله
الموفق قد تم كتبها في سنة وتاريخ ١١٦٨

من هذا التفصيل منه

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
عند ختم القرآن وهو الحديث الفضيل
لا اعلم ورد عن النبي صلعم في ختم القرآن
حديث غيره من النشر الكبير اللهم
ارحمني بالقرآن واجعله لي اماما ونورا
وهدى ورحمة اللهم ذكرني منه ما
نسيت وعلمني منه ما جهلت وا
رزقني تلاوته اناء الليل والنهار
واجعله لي حجة يا رب العالمين

التنبيه السادس حكى عن ابن نزيان النحوي عن ابي يوسف القاضي صاحب ابي حنيفة انه ذهب
الى ان تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبيح وتسميته بذلك
بدعة ومتعمد الوقوف على نحوه مبتدع قال لان القرآن معجز وهو كالقطعة الواحدة
فكله قرآن وبعضه قرآن وكله تام وحسن وبعضه تام وحسن اتقان قول الائمة
لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف اليه ولا على الفعل دون الفاعل ولا على
الفاعل دون المفعول ولا المبتدا دون الخبر ولا على نحو كان وان واخواتهما دون
اسمائهما ولا على النعت دون المنعوت ولا على المعطوف عليه دون المعطوف ولا على القسم
دون جوابه ولا على حرف دون ما دخل عليه الى آخر ما ذكروه وبسطوه من ذلك
انما يريدون بذلك الجواز الادائي وهو الذي يحسن في القراءة ويروق التلاوة
ولا يريدون بذلك انه حرام ولا مكروه ولا يؤثم بل ارادوا بذلك الوقف
الاختياري الذي يبتدأ بما بعده وكذلك لا يريدون بذلك انه لا يوقف عليه البتة فانه
حيث اضطر القارئ الى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطع نفس او نحوه من تعليم
او اختبار جاز له الوقف بلا خلاف عند احد منهم ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم
من العود الى ما قبل فيبتدأ به اللهم الا ان من يقصد بذلك تحريف القرآن المعنى نسخ
عن مواضعه وخلاف المعنى الذي اراد الله تعالى فانه يكفر فضلا عن ان يأثم العياذ
بالله يحرم عليه ذلك ويجب ردعه بحسبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة تمت

مستفعلن

وينبغي لمعلم الاداء ان يبدأ بتعليم
الالفاظ حروف الهجاء بان يجعل الف
با تا ثا جيم الى آخرها ثم يعلم ا ب
ت ث الخ ثم آ ب ت ث ... هكذا ثم ...
ثم يكتبه لمريد الاداء [illegible] الخ مع
هكذا [illegible] ويعلمه ان
تفهيم احكام تجويد كلماته [illegible]
[illegible] الخ
الخ في النطق ثم [illegible] الاذان
بتمام [illegible] الهجاء ثم ابجد ثم الاذان
والاقامة وسبحانك والتحيات والصلاة
على النبي عم والقنوت وتسبيحات
الركوع والسجود ودعاء الجنازة و
التعوذ والبسملة والفاتحة وسورة
المعوذتين الى آخر سورة القرآن
بتمامه

مذال مخبول — مذال — مذال مخبول — مطوي مذال — مخبول مقطوع

مستفعلن احد عشر فروعاً فعلتان مستفعلان مفاعلان مفتعلان فعولن
مفعولن مفاعلن مستفعل فعلتن مفتعل مفاعل مفاعيلن له سبعة فروع
مفعول فاعلن مفعولن فعولن مفاعل مفاعيل مفاعلن فاعلاتن له احد عشر فروعا
فعلاتان فاعلاتان مفعولن فعلن فعلن فاعلن فعلات فعلاتن فاعلات
فاعلان فعلان مفاعلتن له ثمانية فروع مفعول فاعلن مفعولن مفتعلن
فعولن مفاعيل مفاعلن مفاعيلن متفاعلن له خمسة فروع مفتعلان مخزول
متفاعلتن مستفعلان متفاعلان مستفعلات مفاعلاتن مستفعلان
متفاعلان فعلن مفعولن فعلن فعلاتن مفتعلن مفاعلن مستفعلن
مفعولات له احد عشر فروعا فعلن فعلن فاعلن فعولن مفعولن
فاعلان فعولان مفعولان فعلات فاعلات فعولات فاعلن له اربعة
فروع فعلان فعلن فاعلان فعلن فعولن له ستة فروع فعول فعول فعلن
فعل فعل تم الفروع بعون الله تعالى ونصره

تجويزات الشعرية ملخصا من شرح ملحة الاعراب تاركا الشواهد واعلم
انه يجوز للشاعر اذا اضطر الى اقامة الوزن او القافية ان يصرف ما لا ينصرف
واما ترك صرف ما ينصرف فلا يجوز عند سيبويه وان اجازه الكوفيون و
الفرق بين الموضعين انه اذا صرف ما لا ينصرف فقد رد الاسم الى اصله واذا
ترك صرف ما ينصرف فقد غير المبني عن اصله وهكذا قصر الممدود لان اصل

الاسماء القصر ولا يجوز له مد المقصور وان اجازه الكوفيون ويجوز له ايضا وصل
الف القطع وقطع الف الوصل وتذكير لفظ المؤنث وتانيث المذكر وتخفيف
المشدد وتشديد المخفف واظهار المدغم وحذف التنوين واجراء الاسم المنقوص
مجرى الاسم الصحيح او اجراء الفعل المعتل مجرى السالم وسكان الواو والياء المنقوص
واشباع الحركات الثلث الفتحة والضمة والكسرة ولو في وسط البيت او الكلمة
حتى يصير حرفا وحذف النون عن لكن وحذف الواو من هو والياء من هي وحذف
الحركة من هاء الضمير وحذف الياء من الذي والنون من تثنيته وجمعه واستعمال
الترخيم في غير النداء ويجوز له النصب بالفاء في الواجب وحذف الفاء في جواب
الجزاء وافراد الجزء عن الشيئين المتفقين الذين لا ينفك احدهما عن الآخر
وتقديم المعطوف على المعطوف عليه والحاق النون بالفعل الموجب نحو فعق
وان يجعل اسم كان النكرة والمعرفة الخبر وجمع فاعل على فواعل فهذه جملة
كافية مما يجوز للشاعر استعماله لحفظ وزنه واقامة اسلوب نظمه فاعرف
ذلك شرح ملحة الاعراب القافية هي اللفظ الاخير من البيت الذي يكمل البيت
عند الاخفش وعن قطرب هي الروي وهو الذي يبنى عليه القصيدة وعن ابن
كيسان ما لزم اعادته في آخر الابيات من الحروف والحركات وعند الخليل هي من
متحرك آخر في البيت مع الساكنين التاليين له احدهما ملاصق للمتحرك الآخر
وقد يسمى النصف الاخير من البيت قافية يجوز وانواعها خمس المتكادس والمترادف

ولما كان حقيقة معرفة الشعر موقوفة على اصول
على بيان الاوزان الموضوعة في الشعر فنقول علم
الافاعيل بنحو يتبين فيه عن الكلام
القوافي هو علم يتم خواتم وصنايع في
الموزون من ماخوذة من قفوت
القبول وهي ماخوذة عند الخليل من آخر
اثره اذا اتبعته فهي اول ساكن يليه
حرف من البيت الى اول الساكن مثل
مع المتحرك الذي قبل الساكن الموت
من غلبا في قول الشيخ اجل لي سوابه
اعذر لي والصبر غلبا وعند
اوسع والدنيا لمنا غلبا مثل
الاخفش آخر كلمة البيت مع الشرح
غلبا وليس بصحيح
مثال المترادف وهو كل قافية اجتمع ساكناها امر زبور
الدبور والمتكاوس ما توالت فيها اربع متحركات
بين ساكنيها نحو قد جبر الدين الاله فجبر والمتراكب
نحو اخب فيها واضع والمتدارك نحو عن
الهوى وبمثل آخرى المصاريع والمتواتر نحو
معيب شمس من من كافي من عينه

ف والمتراكب والمتدارك والمتواتر لان الساكنين اما ان يتعاقبا اولا
والاول المترادف والثاني اما ان يقع بين الساكنين اربع متحركات او ثلث او
اثنان او واحد فالاول متكادس والثاني متراكب والثالث متدارك والرابع
متواتر ويراعى فيها ستة احرف روي وقد ذكرناه ووصل وهي المدات اللاتي
تلي بعد حرف الروي متصلا به اذا كان متحركا وخروج وهو المدة التي تتبع هاء
الوصل اذا كانت متحركة فان كانت حركتها فتحة يتبعها الف وان ضمة فواو
وان كسرة فياء وردف وهو حرف من الالف والياء والواو الساكنين غير
المدغمين قبيل الروي بلا حاجز بينهما وتاسيس وهو الالف الواقع قبل الحرف
الروي بحرف متحرك كالف عالم ودخيل وهو حرف متحرك يلي التاسيس ويليه الروي
كاللام في عالم وست حركات المجرى وهو حركة حرف الروي ونفاذ الهاء حيث
وقعت وصلا وحذو وهو حركة الحرف الذي يكون قبل الردف والاشباع وهو حركة
الحرف الذي وقع دخيلا مثل كسرة لام مالك ورس وهو فتح الحرف الذي يكون التاسيس
بعده كفتحة ميم مالك وتوجيه وهو حركة الحرف الذي قبل الروي الساكن وزاد الاخفش
الغلو وهو الحركة التي قبل الحرف الغالي والتعدي وهو الحركة التي قبل الحرف المتعدي و
الشعر كلام موزون مقفى وعيوبه خمسة الاقواء وهو اختلاف حركة الروي في
قصيدة واحدة والاكفاء وهو اختلاف حرف الروي في قصيدة واحدة والايطاء
وهو ان تتكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد فان كان بمعنيين لم ايطاء

والتضمين وهو ان تتعلق قافية البيت الاول بالبيت الثاني والسناد وهو ان
تاتي القافية مرة مردفة ومرة غير مردفة في قصيدة واحدة كحبيب مع محب و
ان تاتي مرة مؤسسة ومرة غير مؤسسة كسائل مع كفهيل وان يختلف الاشباع
كتخاصم مع خاتم وان يختلف الحذو كدين ودين وان يختلف التوجيه كالمحرق
مع الورق ولم يمنع البعض هذا والقصيدة من قولهم ناقة قصيدة اي ممتلئة
كثيرة اللحم سميت بها لاجتماع القوافي والفاظ المعاني فيها وقيل هي فعيلة بمعنى
مفعول من القصد لانها مقصودة الشاعر واقلها سبعة ابيات وقيل عشرة ومجاز
الشعر فانه يطلق على البيت الواحد لابي محمد محمود بن احمد الحنفي العيني رحمة الله عليهم
الله اكبر معناه اكبر من ان يدرك عظمته بالعقل والحواس وجلال جبروته بالفكر
والقياس وليس معناه اكبر من كل شيء اذ ليس معه من يشركه في الكبرياء
حتى يقال اكبر منه وقيل اكبر من ان يصل العقول المركبة مصنوعاته فضلا
عن ان يدرك عظمة كبريائه مظهر قال النويري في شرح الطيبة فلا
يثبت القران بمجرد صحة السند لانه مخالف لاجماع المتقدمين والمتاخرين
تمييز القراءات المعتبرة من الروايات المشهورة لعلي القاري
قال ابو مريم الشيرازي رحمه الله ولولا الاطباق لصارت الطاء دالا والظاء
ذالا والصاد سينا ولخرجت الضاد من الكلام لانه ليس من موضعها شيء غيرها
ومن موضعها موضع الاطباق فاذا عدم الاطباق عدمت الضاد لاجل انها غير

مشاركة في المخرج لم توجد في شيء من كلام الامم الا في العربية وانما اخذ ذلك
من كلام ابن السراج رحمه الله وفي كلام القرطبي رحمه الله زيادة فانه قال لولا
الاطباق لصارت الطاء دالا لانه ليس بينهما فرق الا بالاطباق ولم تصر تاء
للفرق بينهما من جهة الجهر والهمس وكذلك سبيل الصاد والسين لانهما مهموستان
ولم يجب مثل ذلك للزاي لانها مجهورة ولذلك الظاء والذال ولم يجب في الثاء
لانها مهموسة والله اعلم ابراز المعاني من مجلده لابي شامة م م م
فاقول اما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها فالصحيح المختار عندنا وعند من
تقدمنا من المحققين كالخليل بن احمد ومكي بن ابي طالب وابي القسم الهذلي
وابي الحسن شريح وغيرهم سبعة عشر مخرجا وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار وهو
الذي اثبته ابو علي سينا في مؤلف افرده في مخارج الحروف وصفاتها وقال كثير من
النحاة والقراء هي ستة عشر فاسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد و
اللين وجعلوا مخرج الالف من اقصى الحلق والواو من مخرج المتحركة وكذلك الياء
وذهب قطرب والجرمي والفراء وابن دريد الى انها اربعة عشر فاسقطوا
مخرج النون واللام والراء وجعلوها من مخرج واحد والصحيح عندنا الاول لظهور
ذلك في الاختبار واختبار مخرج الحرف محققا هو ان تلفظ بهمزة الوصل
وتاتي بالحرف بعدها ساكنا او مشددا وهو ابين ملاحظا فيه صفات ذلك
الحرف المخرج الاول الجوف وهو للالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء

الساكنة المكسور ما قبلها وهذه الحروف تسمى حروف المد واللين وتسمى الهوائية و
الجوفية قال الخليل انما نسبن الى الجوف لانه اخر انقطاع مخرجهن قال مكي وزاد
غير الخليل معهن الهمزة لان مخرجها من الصدر وهو يتصل بالجوف قلت الصواب
اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لانهن اصوات لا يعتمدن على مكان
حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة المخرج الثاني اقصى الحلق وهو للهمزة والهاء فقيل
على مرتبة واحدة وقيل الهمزة اول المخرج الثالث وسط الحلق وهو للعين والحاء المهملتين فنص مكي على ان العين قبل الحاء وهو ظاهر كلام سيبويه وغيره ونص
شريح على ان الحاء قبل وهو ظاهر كلام المهدوي وغيره انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمدا لله لوليه وصلاة على نبيه واله فلما كثر الموفقون لقبول حقية
الضاد المعجمة الجارى صوتها على الكمال سيما في دار السلطنة العلية ولكن لم يكن
فيهم معلم يرشدهم الى حق ادائه بل كان اكثرهم ينطقونه صادا محضا من
جوف افواههم لا في مخرج وهو حد يريان يسمى اوردية بل مهملة ردية وبعضهم
ينطقه زايا معجمة قوية كما ننطق بالتركي نحو حوض وحيض وفرض وضمير وبعضهم
يشوبه بالظاء المعجمة ولا حال لا مدخل لرأس اللسان في اداء الضاد اصلا فالاولان
مفسدان للصلاة قطعا اذ لا معنى لهما فلا معنى له في حكم كلام الناس كما في المحيط
البرهانية اما بيان كون الاولى لا معنى لها فلانها ليست بحرف اذ الحرف هو الصوت

المعتمد على المخرج والاعتماد لها عليه اصلا اذ لا بد لتحقق المخرج من تصادم جسمين
وتحقق الحرف من المسموعية بسببه ولا تصادم لاتمراسهم مع حافات السنتهم
فيها قطعا بل تجافيات فهي صوت مجرد خارج من جوف الفم او الخيشوم كصوت البهائم
فلا معنى لها ويرشدك ايضا الى كونها صوتا مجردا تركهم نفخها الفوقي وقد صرح
الجعبري وغيره ان الضاد والظاء والذال والزاى فيها صوت النفخ وانه من الصفات
القوية اجماعا ولا اثر للنفخ في نطقهم اصلا وطريق معرفة وجوده نطقها مرة
بالجهر ومرة بالاخفاء بجعل اعتماد المخرج سواء في الحالين فان ظهر في اخفائها نفخ
ففي جهرها ايضا موجود والا فلا واما بيان كون الثانية لا معنى لها فلانها
خارجة عن حروف الهجاء العربية بل هي من حروف اللغة التركية كما نقول قران
بالزاى المعجمة الصغيرة مشتركا بين معلنة الطبخة الكبيرة جدا وبين الكتب
امرا وبين لطافة كما ابتلي بقراءة العوام في الصلاة بدل ظاء سبحان ربي العظيم
وامثاله ولا شك في افساده الصلاة ايضا لتبديلهم الحرف العربي المنزل
بالحرف العجمي المهمل كما ابتلوا بقراءة كاف نحو ونتوكل وكفوا احدا بالكاف التركي
كما نقول كل كت بدل تعال واذهب امرين ولا ريب في افساده الصلاة ايضا
واما الثالث فنكره به تحريها البعد مخرجها المستلزم لانعدام العسرة في التمييز
بينهما فسبب بعض تلك الغلطات تقليد بعضهم بعضا او شيخا مقلدا الشيخ
الكامل لكن عرض لادائه الصحيح شك او تحريف بسبب طول عهده عن عهد

هذا باطل قطعا لان الزاى المعجمة صار مجهورا وستحل
في القرآن العظيم بدل الصاد المهملة في لفظ الصراط
ومحيط واصدق وغير ذلك ومعه ورد من الحروف
المرعشة وسيبويه الصاد كالزاى وحقيقتها زيادة
صفة الجهر في الصاد المهملة وقد تسمى بالصاد
المشممة بالزاى لحمزة العبد علي بن ابراهيم

اخذه عن شيخه مع عجزه عن تسديده لجهله بقواعده وانما سببه طول العهد لذلك
عدم تعاهده لمؤخوذه الصحيح ثم شكه فيه او نسيانه اياه ثم تغلّطه عن عرضه
على اهله ولقد صدق المخبر الصادق عليه السلام حيث قال تعاهدوا هذا القرآن
فانه يتفلّت من الصدور تفلّت البعير من عقلها واذا كان ذات القرآن من
الصدور بهذه المثابة من صعوبة ضبطه فيها فما ظنكم بتفلّت كيفية ادائه
الموقوف تعلمها على السماع والاخذ من لمشافهة المحسن رياضة كثيرة بالفك
كموقوفية بقائها على الرياضة الشديدة الى ان تصير ملكة غير قابلة للتغير
والزوال الّا نادرا مع المعصوم المنزل عليه صلعم كان يعرضه على جبرائيل في كل
سنة مرة وعرضه عليه في العام الذي قبض فيه مرتين لا لاحتياجه الى العرض
بل ليسنّ لامته القصيرة العقل والفهم قال السيوطي في الاتقان لان المقصود
اي لتشريعه منه
هنا كيفية الاداء وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الاداء كهيئته بخلاف
الحديث فان المقصود منه المعنى او اللفظ لا بالهيئات المعتبرة في اداء القرآن
انتهى وصدق ايضا امامنا الاعظم رح في قوله لابي يوسف رح من ظن انه
استغنى عن التعلم فليبك على نفسه وسبب غلط بعضهم استعماله قياس نفسه
بتقليد نقل الكتب بمجرد قريحته من غير مذاكرة مع اهله بالمشافهة معه وما ذلك
الا آفة كبره واستنكافه عن التلمذ بين اهله بل عن السؤال عما اشكل عليه
من الاداء وبعض الموفقين لنطقها قد ترك استطالتها بالكلية في جميع قراءته

لزعمه منه انها متداخلة في رخاوتها بحيث تؤدي في زمان اداء رخاوتها معا
فاتت علينا كيفية نطقنا بالاستطالة مع بداهة انه لا يتحقق الفرق والتمييز بينه
وبين الظاء حينئذ الا من جهة المخرج فقط فيلغو اجماعهم على فرقهما بها جميعا اذ
معنى فرقهما بها في الحقيقة اعطاؤه معا حقهما كما صرح به علي القاري وسبب انكاره
لكيفية استطالتها ليس الا عدم مصادفته لحسنها وسماعه لها منه فضلا عن
تعلمها وجعلها ملكة لنفسه حتى حمل كيفية نطقنا بها على التكليف بما لا يطاق
لكمال استغرابه واستبعاده لها عن النطق والاقتدار وقد اجمع فقهاء المذاهب
الاربعة باسرهم على وجوب تعلمها وفرق احديهما عن الاخرى في القراءة في الصلاة
لئلا تفسد ولو على قول المتقدمين الناظرين الى مجرد تغير المعنى سواء شق الفرق
بين الحرفين اولا لفرضية تعلم علم الحال ولا عذر في ديار الاسلام بخلاف قول
المتأخرين الناظرين الى مجرد وجود المشقة في التمييز بينهما سواء تغير المعنى اولا
ولذا لم يفتوا اكثرهم بفساد الصلاة بالتبديل لوجود الحرج في الفرق بينهما
فلو كان فرقهما تكليفا بما لا يطاق لما جمعوا على الامر به مع انتفائه في الدين
اي بالفرق منه
وفرقهما لا يحصل الا باعطائهما حقهما بتمامه ثم يقال لذلك المنكر هل لذلك
التداخل الذي زعمت نظير في سائر الصفات حتى يحمل هو عليه وهل تفوّه به
احد من اهل الفن حتى يجترأ عليه والله المستعان والبعض الاخر لم يوفقوا القبول
انحصار الحقية فيها بل جوزوا القراءة بحلا الضدين حتى يصلون باحديهما

الليني في شرعنا منه

الاستفهام انكار

اي بالضاد الجاري وبالمخرج مع الرخو والقريب منه

اي الضاد الجاري الصوت منه

تارة وبالاخرى اخرى مذبذبين بين ذلك يعمهون ولا نعد الحق يذهبون اوالى
توهم ان فيها قرائتين غلطا منهم بان الضاد الشديدة المشهورة في اكثر الاقطار
هي المنقولة بالتواتر المأخوذة من افواه المشايخ وان خالفت الدراية وان
الضاد الرخوة القليلة هي التي اجمع على موافقتها العربية ومخالفة المشهورة
لها تواتر الكتب الادائية والفقهية والعربية حتى التفسيرية وجهلا منهم بان
تواتر نقل القرآن ليس كتواتر نقل الحديث حيث يشترط فيه كون رجال الاسناد
كلهم ثقات بخلاف تواتر الحديث صرح به الجلال السيوطي في اتمام الدراية مع جهلهم
بخروج ضادهم الشديدة من مخرج الطاء المهملة مصحوبة بالغنة فتلك ليست
الا طاء مهملة غنوية وهذا التحريف منهم عجب لا يعرف له سبب اذ تبديل حرف
انما يكون الى شبيهه ومناسبه ولا شبه بين صوتيهما في السمع قطعا كما
قال سيبويه في وجه امتناع مطجع في مضطجع ولم تكن في السمع كالضاد
انتهى قال السيرافي لان الاول اخرس والثاني مصوت وقال علي القاري ايضا
كقول واما قول زكريا ويلزم بيان الضاد من الطاء في قوله تعالى فمن اضطر فليس
في محله اذ لا اشتباه بين الضاد المعجمة والطاء المهملة انتهى وانما قلنا فتلك
طاء مهملة لان طاء اهل الروم الآن تاء مفخمة والصواب كونها دالا مفخمة
ولبطلب تفصيل الكل من سبقنا المسلول وجهلهم ايضا بان اخراج تلك الضاد
الشديدة الطائية من مخرج الضاد الرخوة محال خارج عن طوق البشر كما يشهد

٩٠

به اولى الذوق السليم والطبع المستقيم كيف ومن الابده من الشمس الضحى الافخم
لهم ان امساك رأس اللسان باليد عند النطق لا يمنع خروج الضاد الرخوة
من مخرجها دون خروج الضاد الشديدة الطائية والظاء المعجمة من رأس اللسان فتبين
من منعه ان مخرجهما من محل الامساك نعم لا يمنع خروج صوت قوي شبيه بالطاء
المهملة جدا من محل الاطباق لكنه ليس بحرف ذي مخرج وقد كنت انا الفقير محمد
المغنيسي صرفت شطرا من عنوان عمري الى تحصيل اداء النظم الكريم خصوصا الى
التفتيش عن حال الضاد المعجمة واخذه من اهله رواية ودراية وشاهدت على
غلطاتهم فيه وجب على ردهم الى الصواب بجمالة مسماة بالتسديد لاداء الضاد
المعجمة بالتجويد نصيحة لكتاب الله المتين ولعباده الموفقين ثم ذكر بعض
الفوائد الاستطرادية فيها مما لا يعاب اعلم انه ليس بين الضاد والظاء المعجمتين
تشبيه حتى يكفي بين لفظيهما شبه يسير كما توهمه بعض فضلاء عصرنا الاجنبين من
فن الاداء ومتابعوه الاجانب ايضا بل بينهما تشابه كما قال الامام ابو محمد
المكي في الرعاية في باب الضاد هو حرف يشبه لفظه في السمع لفظ الظاء لاشتراكهما
في الصفة فلولا الاختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة لكان احدهما
عين الاخر انتهى يعني والاشتراك في اكثر الصفة يوجب الاشتراك في السمع
في كالصاد مع السين وقال ايضا في باب الظاء منها هو حرف يشبه لفظه في السمع
لفظ الضاد لاشتراكهما في الاطباق والاستعلاء والجهر والرخاوة وانفردت الضاد

بالاستطالة ولولا الاستطالة فيها واختلاف مخرجيهما لكان لفظهما واحدا انتهى
فظهر من تشبيهه لفظ كل منهما بالاخر ان بين صوتيهما تشابها في حس السمع
قطعا لا تشبيها والفرق ان في الاول لا يعتبر رجحان وجه الشبه من احد الطرفين
بخلاف الثاني حيث يعتبر فيه من طرف المشبه به وقال في موضع اخر منها ايضا
ومتى قصر القارئ في تجويد لفظ الضاد اخرجها الى الظاء او الذال لا بد من احد
الوجهين انتهى يعني لا ثالث لهما يشبه لفظه لفظ الضاد فبينهما تشابه في
السمع وقال الشيخ الجزري ايضا في النشر وليعمل الرياضة (اي وليتعب نفسه) في احكام لفظه خصوصا
اذا جاوره ظاء نحو انقض ظهرك ويعض الظالم او حرف يجانسه (اي بكثرة التكرار منه) ويشبهه نحو
الارض ذهبا انتهى وصرح في المنية وشرح الحلبي عن الذخيرة ان في الحذر عن تبديل
الضاد بالذال حرجا كان يقرا في تذليل مكان تضليل (ناقلا منه) فثبت ان بين هذه
الاحرف تشابها في السمع لا تشبيها وقد مشى عليه تواتر نقول الكتب باسرها
فلو فرضنا حقية الضاد الشديدة المشهورة في اكثر الافاق منذ زمان طويل لوجب
علينا نطق الظاء والذال المعجمتين مثلها بالشدة وحصر الصوت بالكلية لاجل تحقق
التشابه بينهما في حس السمع وظاهر ان الصوت الاخرين كذلك لم يسمع قط
ولا يوجد ولا الان فلا مجال اذا الا المصير الى نطق الضاد (الا بالمعجم منه) كالظاء المعجمتين
لكن بشرط ان ننطق به اقوى صوتا واجهر واقرع للسمع من الظاء وافخم منه و
اطول وبيانه ان اطباق الضاد لما كان متوسطا بين اطباق الطاء المهملة

المهملة الاعلى من اطباق الكل وبين اطباق الظاء الادنى من اطباق الكل و
ساويا لاطباق الصاد المتوسط بين الاطباقين صار قدر تفخيمها وقوتها بقدر
اطباقها (الاعلى والادنى منه) على ما صرح به مكي والسخاوي وغيرهما والاطباق من صفات القوة اجماعا
لكن بتفاوت قوته وضعفها في مراتبه واما فرقه عن الظاء في النطق بزيادة تفخيمه
وقوة جريان صوته على تفخيم الظاء وقوته فلما كان فرقا دقيقا بالنسبة الى فرقه عنه
بالمخرج والاستطالة بحيث لا يقدر على تمييزه عنه بتينك الزيادتين الا مهرة الاداء
وقليل ما هم لم يلتفت اليه الشيخ الجزري (حيث منه) ومكي وغيرهما بل قصروا فرقه عنه على المخرج و
الاستطالة لظهور فرقهما على كل مبتدئ فضلا عن منتهٍ ومعنى تمييزه عنه بهما
فرق الافظ اياه عنه في النطق باعطائهما حقهما (اي فهم الفرق بهما او فرقهما منه) وهذا الفرق النطقي النفس
الامري للافظ اياه حقيقة (اي الكائن للافظ منه) مستلزم لفرقه اياهما بمجرد سمعه اياهما من غيره ان كان
حاذقا في الاداء وكذا كل من يميزهما بسمعه يميزهما بنطقه ان كان ماهرا في
الاداء فبينهما تلازم وليس المراد تمييز كل سامع بين صوتيهما بان اختلف
صوتاهما اختلافا ظاهرا ومن ادلة انه اقوى من الظاء ان قوما عدوه حرفا
متفشيا كالشين المثلثة ولم يعد احد الظاء متفشيا ولا مستطيلا والتفشي و
الاستطالة كلاهما من الصفات القوية اجماعا ولما انتفيا في الظاء صار قوتا صوته
وجريه اضعف من الضاد والقوة متى صادفت احتباس صوت الحرف اورثته
زيادة الاحتباس (اي كلتيهما منه) وكماله ومتى صادفت جرى صوته اورثته زيادة الجرى و

اي زيادة الاستلزام القوة المضافة الى الجرى زيادة فهو بيان لقوة اطباق الضاد لا بمجرد تفخيم منه

اي زيادة تفخيمه وزيادة جرى صوته على الظاء منه

اي من الصفات القوة الموروثة لحرفها الذي هو من ... فيها قوة اعني ضغطا بمخرجه في الجملة فاذا اجتمع في حرف مثلا صفتا قوة فضاعفا بتضاعف ضغط مخرجه كالضاد مع الظاء فان قوة ضغط مخرج الاول فوق قوة ضغط مخرج الثاني باربع مراتب نشات من الاستطالة وتفشيه واطباقه الاوسط ومن مرتبة الضاد الضعيفة الاتية بعد وفوق قوة الذال المعجمة بخمس مراتب وقوة الثاني على الثالث بمرتبة واحدة وقس عليها غيرها و سيجيء ضابطة القوة مع بعض امثلتها بعيد منه

اي ابدلهما باحدهما منه تفخيم لحاصل معنى الانهاء المتضمن لانه اخرج لكونه لا يستعمل بلا وجب جملة معنى انهاها الى الافناء بالذات او حال كونه منهيا لفظها الى احدهما لان استعماله بلا قرينة على تضمنه معنى الانهاء مثلا منه

سيماله مثال الاول كالطاء والدال المهملتين حيث ان الاول اقوى من الثاني باطباقها
وان اشتركا جهرا وشدة وقلقلة وكحروف القلقلة بالنسبة الى الهمزة حيث انهن
اقوى منها بقلقلتهن وان اشتركن معها جهرا وشدة وكونها حرفا شديدا
في الخروج من مخرجها انما هو بالنظر الى سائر حروف الحلق ومثال الثاني كالصاد
لا الى حروف القلقلة منه
مع السين حيث ان الاول اقوى منها باطباقها وان اشتركا صفيرا وكالزاي
والذال حيث ان الاول اقوى بصفيرها وان اشتركا جهرا وكالظاء والذال
فانهما وان اشتركا جهرا لكن الاول اقوى باطباقها نعم نطق اهل ديارنا
الروم الآن اياهما ضعيف جدا بحيث لا اثر للجهر فيهما ولا للاطباق قوة
اصلا وهو غلط منهم لمخالفته الدراية والقواعد وشرط قبول القراءة
موافقتها اللغة العربية التي هي قواعد التجويد ومسائله واما نطقنا
المأخوذ به اياهما فليس كما نطقوا والحمد لله تعالى على توفيقه حيث القى في
قلوبنا رعب خصومة الماحل المصدق فالبسنا نعلا من حديد موثق
اي القرآن المقبول الشكاية منه
فادرنا البلاد لطلب الجياد حتى انالنا المراد ونطقهم لاكثر حروف القرآن
ايضا مخالف للعربية واذا تمهد ما ذكر من القاعدتين مع امثلتهما فكذا
الضاد والظاء وان اشتركا اطباقا واستعلاء وتفخيما وجهرا لكن الاول
اقوى بزيادة اطباقها واستعلائها وتفخيمها على الثاني وتفردها عنها باستطالتها
وتفشيها كما عرفت فهذه الصفات التي فيهما صفات قوة اجماعا وفيهما من

اي في غير حرف الصفير منه

من صفات الضعف الرخاوة فقط فثمرة صفات القوة التي في الضاد اعني القوة
لما صادفت جري صوتها اورثته فرط الجري الزائد على جري صوت الظاء المعجمة
لانتفاء تلك الصفات فيها اعني الاستطالة والتفشي وزيادة الاطباق والاستعلاء
والتفخيم فاندفع بهذا التحقيق توهم الاكثرين بان ثمرة صفات القوة في الضاد
حصر صوتها وحبسه بالكلية كالطاء المهملة وثمرة صفة الرخاوة تعطلت في
ضمنها بشهادة ان حق رخاوتها سيجيء هكذا بحصر صوتها بالكلية وهذا
التوهم منهم لجهلهم بكون تلك القوة التي في الضاد نسبية بالنظر الى قوة
حرف خلا عنها مشترك مع حرف القوة الاولى في سائر صفات القوة وذلك
الحرف الخالي هو الظاء المعجمة ولجهلهم ايضا بشرط مقبولية السماع والقراءة
وهو موافقة الدراية وكون روايته كلهم ثقات كما مر اولا وثانيا وتوهمهم
مثل عبارة علي القاري فانه يستطيل في الفم حتى يتصل بمخرج اللام لما فيه
من القوة بالجهر والاطباق والاستعلاء انتهى فهل يتوهم عاقل من عقله العبارة
الاستدلال بلفظ القوة على حصر الصوت مطلقا بل هي صريحة في الاستدلال
بها على زيادة جري صوته المعبر عنها بالاستطالة المصادفة القوة الناشئة
عن الجهر والاطباق والاستعلاء لمجاري الصوت اعني بالقوة الناشئة
ضغط مخرج الحرف من الجملة ويزداد الضغط في مخرج الضاد بانضمام
قوة الاستطالة والتفشي الى قوة الصفات السابقة واندفع ايضا توهمهم

تفسير للثمرة منه

تأكيد للفرط وبيان لمعناه منه

كما منه

كيفا منه

وبعض في قاعدة ومتى صادفت جريه صوته اورثته زيادة الجري منه

الا ضمن ثمرة صفة القوة لان من شأن القوة ان تجذب الضعيف الى نفسها وان تجعلها تبعا منه

ان ترى بحكمه منه

انظر هل يقول عاقل بمجرد نفيه المناسبة العقلية في الدين بسماع في مقابلة اجماع النصوص على جري صوت الضاد على الكمال بخصوصها وسيجيء ان القياس الصحيح في مقابلة النص باطل فكيف بالقياس مع الفارق منه

اي بالنظر الى قوة حرف رخو مطبق مستعل مفخم مثله لا بالنظر الى قوة حرف شديد كالطاء المهملة اذ لا مناسبة بينهما لانه ضده في احتباس الصوت فهما اجنبيان صوتا وقد مر اجنبيتهما صوتا نقلا عن سيبويه وعلي القاري منه

بان اكثر صفات الضاد صفات قوة سوى الرخاوة وللاكثر حكم الكل فغلبت
على رخاوة الضعيفة واهلكتها بالكلية مع ان الشرع لا يثبت بمجرد مناسبة
العقل مع منابذته للمنقول الصريح المتواترة المثبتة لثمرة صفة الرخاوة فيها
بخصوصها بان صوتها يجرى كالغين المعجمة كقول الجاربردى وعلى القارى وقد
يجرى الصوت ولا يجرى النفس كالضاد والغين المعجمتين انتهى بل كالشين المثلثة
كما سيأتى فى كلام سيبويه على انه يعارض عليهم بالظاء المعجمة لان جميع صفاتها
سوى الرخاوة صفات قوة كالضاد فلم تهلك رخاوتها فيلزمهم ان يحصروا صوتها بالكلية كالطاء المهملة كما حصروا صوت الضاد بناء على فاعلهم
التغليبية بالعندية المهملة المستنبطة بتعليم ابليس اذ لم يقل به احد كتوهم الاول
ثم بعض اغبيائهم مع جهله يعترض على كونه متفشيا بانه انما هو قول البعض
الشاذ فلا اعتداد به لعدم فهمه بان الاختلاف فى وجود التفشى فيه فى
اطلاق التفشى على صوته الكثير الجارى بالقوة لا فى وجود تلك الحالة التى هى
كثرة الجرى القوى فيه فان وجودها فيه اجماعى الا يرى الى قول مكى والتفشى
انتشار خروج الريح وانبساطه حتى يتخيل ان الشين المثلثة انفرشت حتى
لحقت بمنشأ الظاء وقد ذكر بعضهم الضاد المعجمة فى هذا المعنى لاستطالتها لما
اتصلت بمخرج اللام انتهى قوله لاستطالتها دليل ان يذكر الضاد فى معنى كثرة
انتشار الريح الخارج وانبساطه ولكونه نظريا ايضا اثبته بقوله لما اتصلت الخ

قوله الشاذ بالرفع صفة القول لا المنفرد من قول الجمهور منه

يعنى كثرة انتشار على العرض والطول معا وهو معنى الانبساط الاخص من الانتشار الاعم منه المعطوف عليه عطف تفسير لا يقال الاعم بالاخص لتغايرهما بل المغايرة بالكلية يجب ان يكون عين المغاير فيتبين بقرينة عطفه عليه المراد كثرة الانتشار وكماله وفق عبارة التمهيد الاتية بعينه منه

لا مع كثرة الانتشار ... منه

الخ اى لامتداد صوتها لجريه الى ان يتصل الى اخره فاستلزم استطالتها العرفية
الاتفاقية المسماة عند الخصم تفشيها اللغوى فكل مستطيل اى منتشر ريحه الكثير
القوى الخارج عند نطقه وان لم يطلق الاكثرون على كل مستطيل متفشيا اذ
لا يضر عدم اطلاقهم ذلك بعد تسليمهم وجود كثرة خروج الريح القوى فى
الضاد وهى معنى الاستطالة الاجماعية ومطلوبنا وقد اشار الى الاستلزام المذكور
قول سيبويه فى كتابه الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام والشين
كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء انتهى قوله كذلك اى استطالت يعنى لغة بمعنى تفشت
لاستلزام التفشى مطلقا الاستطالة اللغوية لا العرفية اذ لا طول فى مخرج الشين
بل فى صوتها كما ان الاستطالة مطلقا مستلزمة للتفشى اللغوى لا العرفى لاختصاص
بمخرج الشين كاختصاص عرف الاستطالة بمخرج الضاد وقد صرح سيبويه بان الشين
مثله كذلك بقوله وجاز اضبر فى اصطبر وامتنع اطبر والضاد فى ذلك بمنزلة
الصاد لما ذكرت لك من استطالتها كاستطالة الشين انتهى وانما قلنا يعنى
لغة اذ لم يقل احد باستطالة الشين عرفا فضلا عن الامام المجتهد فى العربية
فقوله بخلاف الاجماع قرينة جلية على تعيين المراد وقوله فى ذلك اى فى امتناع
ادغامه فى الطاء كذا شرحه السيرافى وقال الشيخ الجزرى ايضا فى نشره و
حرف التفشى هو الشين اتفاقا واضاف بعضهم اليها الفاء والضاد
وبعض الراء والصاد والسين والياء والثاء انتهى وقاله ايضا فى

اى حكم الامام العالم متفق للاستطالة اللغوية مبهم الامام صلة التعيين منه

تعرف ... منه

تمهيده والحرف المتفشي هو الشين وسميت بذلك لانها تفشت في مخرجها عند النطق
بها حتى اتصلت بمخرج الظاء وقيل واللام وحده عند الشاطبي والداني واضاف
اليه صاحب درة الافكار الفاء ومكي الثاء وحكي عن بعض الضاد وذهب الجعبري
الى ان في الباء تفشيا قلت والواو كذلك وقال قوم حروف التفشي ثمانية الميم و
تفشيه بالغنة والشين والثاء بالانتشار والفاء بالتافف والراء بالتكرير
والصاد والسين بالصفير والضاد بالاستطالة قلت ومن جعل الميم حرف تفش
بالغنة يلزمه النون لانه حرف اغن ومن لقب الصاد والسين حرفي تفش بالصفير
يلزمه الزاي لان فيه ما فيهما من الصفير ومعنى التفشي كثرة انتشار خروج
الريح بين اللسان والحنك وانبساط في الخروج عند النطق بها حتى يتصل الحرف
بمخرج غيره انتهى فقوله بين اللسان والحنك شامل للحروف المذكورة كلها سوى
الفاء غير خاص بالشين المثلثة بقرينة قوله حتى يتصل الحرف بمخرج غيره حيث لم يقل
حتى يتصل الشين بمخرج الظاء فمعناه كثرة الانتشار في المخرج او في الفم الا يرى
الى قول سيبويه الضاد كاستطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام وقولهم في الثاء
انها تفشت حتى اتصلت بمخرج الفاء وقول العلامة القارئ في شرح الشاطبية
انما سمي الشين متفشيا لانها تفشت في الفم عند النطق بها لرخاوتها حتى اتصلت
بمخرج الظاء انتهى وقولهم تفشي الضاد بالاستطالة والصاد والسين بالصفير
والراء بالتكرير والفاء بالتافف اذ معنى الكل بانتشار صوته في مخرجه لا

عطف تفسير لكثرة الانتشار لا بمعناه
معنا ما وانما زاد لفظة الكثرة المفيدة
للكمال اذ لا يلزم من الانتشار الانبساط
كما يلزم من الثاني الاول منه

لا ان يتجاوزه نعم غير شامل للميم فقط ففي كلامه مسامحة او تغليب ثم سبب
وجود التفشي في الحروف المذكورة اما الرخاوة مع سعة المخرج كما في الشين المثلثة
والضاد المعجمة لكن الكثرة في صوت الاول من الثلثة لهمسه وجهر الثلثة وكذا الياء
المثناة التحتية دون الواو لعدم سعة مخرجه ولذا لم يعده احد متفشيا فقول
صاحب التمهيد والواو كذلك فيه نظر الا يرى انه لم يعترض على جاعله متفشيا
في نشره بل اقره عليه واما البينة المقارنة للذلاقة والغنة ثم التكرير
واما الرخاوة مع الهمس المقارن لمخرج السن ثم كثرة الانتشار في الكل بحسب
جري اصواتها في القوة والضعف لا على حد سواء فلكون الشين اكمل من
الكل بلغ صوتها المنتشر الى مخرج الظاء المشالة والضاد الى مخرج اللام وقد
الحق المتقدمون الثاء المثلثة بالشين في التفشي وقالوا انها تفشت حتى
اتصلت بمخرج الفاء فالتفشي لغة الاتساع والانبثاث والانتشار ثم
اعتراض صاحب التمهيد ايضا على جاعل الصاد والسين متفشيا بالصفير
بالزاي غير وارد لان مراد ذلك الجاعل هو الصفير المقارن للهمس بشهادة
التجربة والذوق الا يرى انه اقره عليه في نشره قالوا والاعتماد على ما ذكره
فيه لانه صنف التمهيد في البلوغ وتاليف النشر وقع آخرا فاذا علمت
استلزام الاستطالة التفشي وكون التفشي للضاد اتفاقيا في الحقيقة وكون
التفشي من الصفات القوية اجماعا فيتعين كون الضاد اقوى من الظاء

بالاجماع اذ لم يعده احد من حروف التفشي الثمانية وقد اعترض على بعض اصحاب
الاوردية بان صوت ضادك عين الصفير قلت له الصفير لا يمكن الا في مخرج الزاي
مثلا لا في مخرج الضاد لان صوت الزاي مثلا لما ضرب الثنايا الاربع بالقوة
وهي معترضة امامه بحيث تسده من الجريان الى جهة خارج الفم رجع الى جهة الحلق
فيعرض يحدث منه حدة الصوت القوي بخلاف مخرج الضاد فان طوله لما كان
الى جهة جريان الصوت ولم يعترض امامه شيء يسده من الجريان الى جهة الخارج
لم يكن في صوته حدة وقوة كالزاي مثلا بل فيه ضعف الصمم كصوت الظاء والذال
المعجمتين وان كان اقوى منهما بتفشيه اللازم لاستطالته وباطباقه فالذي
توهمته صفيرا انما هو تفشيه اللغوي الادون من تفشي الشين فافهم ذلك
ولا تقف ما ليس لك به علم وقد عبر عن تفشي الضاد شارح تجويد الفاتحة
يعني بالاعتراض على ما لم تعلم منه
للجعبري بالقصقصة حيث قال وهو يخرج من الحرف حافة اللسان مما سائل
لحافة الاضراس العليا مماسة رخوة يخرج من بينهما الريح ويسمع له قصقصة
اي ضعيفة منه
ومتى انضغطت الحافة بالاضراس بالقوة لم يخرج منه الريح لذهاب كمال الرخاوة
اي بالكلية منه
واللين منه وحينئذ يشتبه باللام التي من شانها بعض القوة لاتصال مخرجها
يعني وبعض الضعيف
بمخرجه ومتى ما زيد في الضغط ذهبت القصقصة وانحبس خروج الريح لكونها
اي بكمال القوة منه
منه وانقلب الى حرف اقوى من اللام وهي الطاء المهملة انتهى يعني بسبب زيادة
ضغط الحافتين يمس راس اللسان بالقوة بمخرج الطاء المهملة معا فاذا قلع منه البينة

قلع من مخرج الضاد لا يظهر صوته الا من مخرج الطاء المهملة لان الحرف
لا يظهر الا من محل الاعتماد القوي وعبر مكي ايضا عن تلك القصقصة
باظهار صوت الريح الخارج حيث قال فيجب على القارئ المجود ان يلفظ
بالضاد المعجمة مستعلية مطبقة مستطيلة فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط
حافة اللسان لما يليه من الاضراس عند اللفظ بها ومتى فرط في ذلك اتى بلفظ
الظاء او بلفظ الذال انتهى ثم القصقصة على ما في القاموس الصوت و
متى فرط في اطباقه يعني اتى منه
المراد صوت الريح بدليل قول مكي فيظهر صوت الخ والمراد منها هنا بالركي
فتلى بالشين المثلثة والفاء المكسورتين او ضرب او كزلي وقد صرح
بقوية الضاد من الظاء ايضا شراح الشافية كلهم عند بيانهم ماهية
الضاد الضعيفة المستهجنة فرقها من الضاد الصحيحة الفصيحة حيث قالوا
هي التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الظاء المعجمة
المخرجة من مخرجها فكانها بينهما انتهى وقد اشبعنا القول فيها من
السيف المسلول فثبت ببيانهم الضاد الضعيفة وطرافيها ان بين صوت
الضاد الصحيحة والظاء اختلافا في الجملة بحيث لا يميزه في النطق وفي
السمع الا مهرة اهل الاداء فبتقييد الاختلاف في الجملة يحصل التوفيق بين
كلامي الامام السخاوي في شرح الشاطبية حيث قال في بيان قرائة بظنين
وكان رسول الله صلعم يقراء بهما فيما روى وانما يعلم ذلك بتباين مخرجيهما
اي متواتر منه

اي في ضغط حافة اللسان للاضراس منه

اي لما ذكر من قرائة الضاد والظاء في بظنين مع اشتباه صوتيهما في السمع منه

واختلاف النطق بهما انتهى ثم قال في بيان صفات الضاد يشبه لفظه في السمع لفظ
الظاء لاشتراك الصفات فيهما ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من
الاستطالة لكان لفظهما واحدا انتهى فظهر ان مراده باختلاف النطق بهما
الاختلاف في الجملة بان يلفظ الضاد افخم من الظاء المعجمة واطول واقوى
صوتا منه كما م تحقيقه ثم هنا نكتة وهو ان الظاء مع ضعفها عن الضاد الضعيفة
صوتا بدرجة فيها قوة صوت بوجود الاطباق والنفخ فيها فهي اقوى من الذال
المعجمة بالاطباق وما ولها بالنفخ فالضاد اقوى منها باربع مراتب مرتبة
الضاد الضعيفة ومراتب نفسها ومن الظاء الذال بخمس مراتب لخلوها من
الاطباق المتصف به الظاء مع ان الذال اقوى من بالنفخ من سائر الرخو
المجهور اللثمي مخرجا لكون احد شقي مخرجه سببا موجبا لقوة صوته في الجملة
بالنسبة الى الواو والياء والغين المعجمة لكون كلا شقي مخارجها لحميين
وان كان اقوياء بصفة الجهر بالنسبة الى الرخوة المهموسة وبهذا غلبة
البيان بتوفيق المنان ثم مما يدل على ان المراد من التمييز بينهما هو تمييز
الالفاظ نفس الامر لا تمييز كل سامع قول الشيخ بدر الدين الشديد شبه
الضاد بالظاء وعسرت التفرقة بينهما واحتيج الى الرياضة التامة
انتهى يعني تفرقة بينهما في النطق محتاجة الى الرياضة الكاملة بالفك
على المحسن لهما شافهة وكذا قول حجة الاسلام في بداية الهداية واجتهد

97

اجتهد في الفرق بين الضاد والظاء انتهى اي اجتهد جهدا بليغا في فرقهما نطقا
بالرياضة الشديدة المذكورة وكذا قول الامام الجلابي في صلاته ومن ذا الذي
يفرق بين الضاد والظاء الا الحذاق انتهى يعني لا يفرق بينهما في النطق سواهم
ثم عدم الفرق القدرة على التمييز بينهما في النطق عين تبديل احدهما بالآخر
كما قال الامام الرازي في اوائل التفسير الكبير المشابهة بينهما حاصلة جدا و
التمييز عسير فوجب ان يسقط التكليف بالفرق انتهى يعني لكمال العسرة
والحرج في التمييز بين الضاد والظاء بحيث انه قريب من التكليف بما لا
يطاق لا تفسد الصلوة بتبديل احدهما بالآخر كما صرح به في
بقية عبارته وقول الفقهاء ايضا في باب ذلة القارئ ان في الفرق بينهما مشقة
وبلوى عامة انما يريدون به فرق الالفاظ في حال نطقه لا فرق كل سامع كما
اوضحه قول شارح ذلة القارئ في بيان اشتباه لفظي ضل من تدعون وظل وجهه
مسودا وجه الاشتباه انما هو من حيث اللفظ عند السامع لان السامع حاسة
السمع لا يفرق بين لفظ الظاء والضاد او عند من ليست له معرفة تمييز الضاد
والظاء انتهى يعني بالاشتباه التباس صوتي الضاد والظاء واختلاطهما في
السمع من حيث النظر الى اكثر السامعين من غير المهرة فقط او الى اكثر اللافظين
من غيرهم ايضا واما المهرة فلا اشتباه بالنسبة اليهم في صوتيهما ولا في
فرقهما سواء كانوا لافظين او سامعين فقوله عند عطف باو على قوله من حيث

لاعلى عنه ثم قال شارح تجويد الفاتحة واني اكثرت النقل في تعريف مخرج الضاد و
صفاته مما قرره الائمة في كتبهم وبقي عليك ان تسمعه من افواه المشايخ الموصوفين
في اخر كتاب الرعاية فان علم الاداء يتوقف دركه على السماع وقل ان يحصل من توغل
الكتب الا لمن علم قانون التجويد من المشافهة اولا وقد جبلت النفوس على الكبر و
العظمة فقل من يرضى ان يعاب عليه لفظ فوقع لذلك السكوت على الجهل في احكام
التجويد وادى ذلك الى اندراسه وانطوائه من الاقطار انتهى قوله المشايخ
الموصوفين الخ هم الجامعون بين الرواية والدراية وقد بيناهم في اوائل السيف
بما لا مزيد عليه وقوله علم الاداء يعني بعلم الاداء القرآن المعجز اداء نظمه للثقلين
فضلا عن معناه الجاز معناه لا علم التجويد وقوله دركه يعني الاقتدار على ادائه
بالفعل لا يمكن عادة الا بالسماع والاخذ من مشافهة المشايخ الحذاق الا
الابرار بان لا يرتكبوا كبيرة او لا يغلب صغائرهم على حسناتهم ولذا قال
ابو عبيدة لا يؤخذ القرآن الا من افواه المشايخ بجزم لا يؤخذ ويؤيد جزمه
قول السجستاني لا تأخذوا القرآن عن المصحفيين وقوله الا لمن علم قانون التجويد
يعني تعلم اصلا وقاعدة هو التحسين لحروف القرآن حملا للتجويد هنا على الملكة
التي هي حال القارئ وصفته لا على علم الاداء الباحث عن المخارج والصفات
بقرينة قوله من المشافهة اذ العلم لكونه تصور العقل لا يحتاج للمشافهة بل يكفيه
المطالعة والتأمل بالعقل وانما المحتاج اليها العمل بالتجويد وهو الاداء ثم

وبسط هذا المقام في اوائل السيف منه

اي التعلم التجويد منه

ثم هذا الاستثناء من الشارح مما يكسر ظهور المعطلين لكتب الاداء بالكلية
حيث حكموا بان لا يفهم منها شيء من كيفية الاداء اصلا لانها لكونها من الجوامد
لا يسمع منها شيء من الصوت حتى يمكن تعلم كيفية الاداء منها كالمشافهة و
انما غلطوا من حصر عبارة لا يؤخذ القرآن الا من افواه المشايخ مع ان معناها
لا يمكن اخذ من لم يسمع كيفية نطق القرآن اصلا من احد الا من افواه ناطقيه
اولا ثم سهل اخذ من تعلم كيفية نطقه في الجملة الا منها بحيث لو لم يكن
تعلمه في الجملة بالمشافهة بل بمطالعة كتب الاداء لو وصل للحق كما يوصل بالمشافهة
لكن بمشقة وبقراءته بها يوصل بسهولة كيف وقد لقينا كم ممن تعلم كيفية
نطق الضاد المعجمة وغيرها من مجرد الكتب بدون سماعها من احد اصلا
لكونه تعلم اولا كيفية نطق بعض الحروف بالمشافهة فحصل القابلية لنطق
الباقي الذي لم يتعلمه ولذا قال على القاري لا بد من المداومة على كثرة تكرار
اللفظ المتلقى وسماعه من الفاظ المشايخ الحذاق الابرار لا مجرد الاقتصار
على النقل عن الكتب المدونة او الاكتفاء بالعقل المختلف الافكار انتهى وقوله
وقد جبلت الخ يعني لا يتحمل كبر المتكبر تواضع التعلم وتملقه وتذلله ولو بالسؤال
بالسؤال عما جهله حيث يستنكف عنه فيبقى على جهله فيهلك لحديث كن عالما
او متعلما او مستمعا ولا تكن الرابع فتهلك ولذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
تفقهوا قبل ان تسودوا وقال الشافعي رح تفقه قبل ان تترأس فاذا رأست

اي من افواه ناطقيه منه

بدون سماعها من القرآن اصلا منه

فلا سبيل الى التفقه انتهى ثم يقول المخبر ولغاية كثرة الاخذين من افواه المصحفين وكمال ندرة الاخذين من افواه المحسنين ما لقيت احدا من مشايخي في الاداء يحسن كيفية نطق استطالة الضاد سوى شيخي الشيخ مصطفى الحصى المنصوري جزاه الله تعالى عنا افضل الجزاء ورضي عنه كمال الرضا اذ كان فريد عصره في الاداء ولو لم اصادفه لكنت من الغلاطين في سوق النداء ثم قول الجزري في التمهيد واعلم ان هذا الحرف خاصة اذا لم يقدر الشخص على اخراجه بطبعه لا يقدر بكلفة ولا تعليم انتهى معناه من لم يكن له طبع سليم قابلية لاداء الضاد لا يوصله التكلف ولا التعليم الى رتبة صاحب الطبع السليم الذي تكلفه وتعلمه من ثم الشيخ المحسن له فمراده نفي كمال القدرة لا اصلها وانما قيدنا صاحب الطبع السليم بتكلف التكلم لان العجم ولو بلغ طبعهم الغاية من السلامة وعدم الركاكة لا بد لهم من تكلف التعلم بحيث لا تكاد تجد احدا منهم غنيا عن التعلم ابدا بل هو مختص بالعرب العرباء المستوين في الاتيان بالحروف كلها كما صرح به الحافظ ابو عمرو الداني وشارح الهادي لا ان معناه لا يقدر عليه اصلا بالتعليم اذ ليس ادنى حالا من الالثغ الذي ولد من امه على اللثغ ومع ذلك اوجب عليه الشرع الاجتهاد دائما في تصحيح لسانه على الكمال وتحسين ما عجز هو عنه من الحروف بحيث لو قعد ساعة بلا تعلم فصلى لما عجز عن قراءته حكم بفساد صلاته فوجوب التكلف في تعلم الضاد على غير الالثغ آكد من وجوبه

به على الالثغ بمراتب كيف وقد صرح الفقهاء بوجوب تعلمه وتمييزه عن الظاء في القراءة لئلا تفسد الصلوة بالتبديل ولو على قول فلو لم يمكن تمييزه عنه لما كلفوا هم بالرياضة والاجتهاد دائما في فرقه عن الظاء فقوله لا يقدر عليه بكلفة ولا تعليم بظاهره يرده قول الامام ابي محمد المكي عقيب بيانه اصعبية الضاد من جميع الحروف ومن تكلف ذلك وتمادى عليه صار له التجويد بلفظها عادة وطبعا وسجية انتهى يعني يبلغ العجم بدوام الاجتهاد رتبة نطق العرب العرباء فيصير نطقه بالضاد بالتحسين ملكة له بحيث لا تقبل التغير والزوال ان كان له طبع سليم ثم بعد ما تيقنت ان الضاد الشديدة المشهورة هي الطاء المهملة الغنوية اجزم بيقين ان قراءتها في الصلاة تفسدها بالاتفاق اذ لا معنى لها ولا مشقة ايضا في فصل الضاد الرخوة عنها ولا عسرة اصلا بداهة بل قراءتها بدل الضاد الرخوة كقراءة الظاء مكان الصاد المهملتين بعينهما في غاية السهولة في الفرق بينهما فلا يعذر قارئها عمدا مع علمه بحالها اصلا لان قراءة كل اثنين منهما بدل الآخر اتيان بالشديد بدل الرخو اللذين هما ضدان فكان قراءتها بدل الضاد الرخوة وكذا قراءة الطاء بدل الصاد المهملتين قراءتها عمدا لا خطأ والجاهل ملحق بالعمد في الحكم الغرضية تعلم علم الدين على كل مكلف لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وانما مسائل ذلك القارئ بنيته على القراءة القراءة

خطأ لا عمدا كيف وقراءة اللحن عمدا كفر لكونه تحريفا للقراءة وقد روى الكواشي
في تفسيره والامام الحدادي في السراج الوهاج عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان
اللحن في القرآن لما لم يكن من القرآن يفسد الصلاة انتهى يعني اللحن الجلي الذي
هو تغيير الحرف او الاعراب وان لم يغير المعنى فكانه تكلم بكلام الناس في الصلاة
وانما اخذنا كون عدم المشقة في الفرق بين الحرفين علة لفساد الصلاة مما صرح
في الخانية والبزازية وشرح الهداية لابن الهمام وكبيرة الحلبي وغيرها من
انه ان كان لحنا بابدال حرف بحرف وغير المعنى فالاصل انه ان امكن الفصل بين الحرفين
بلا مشقة كالطاء مع الصاد بان قرأ الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا انه
انه مفسد للصلاة وان لم يمكن الا بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد مع السين
والطاء مع التاء فاختلفوا فاكثرهم على عدم الفساد لعموم البلوى انتهى قوله
وغير المعنى منه كون الحرف المبدل به لا معنى له صرح به في كبير الحلبي وقوله كالظاء مع
الضاد عموم البلوى في تبديل الضاد بالظاء في كل موضع لكمال الاشتباه
بين صوتيهما واما في تبديل السين بالصاد انما يوجد في خصوص المادة كما
اذا ورد السين حرفا مفخما نحو فوسطن وبالقسط ويسطون ويسقون حيث
يسرع الالسن الى جعل السين صادا لصعوبة نطق المرقق قبل المفخم فيجعله صادا
ليعمل عملا واحدا بتفخيمهما معا ويرشدك اليه عبارة الجزري في التمهيد حيث قال
الذي يجعل الضاد ظاء كالذي يبدل السين صادا في نحو قوله تعالى واسروا

والنجوى انتهى لان الراء هنا لما كان مفخما محتاجا تفخيمه الى رفع اقصى اللسان
الى الحنك الاعلى والسين مرققا محتاجا ترقيقه الى ابقاء اقصى اللسان في الاسفل
صعب نطق المفخم بعده وسهل عليه نطق واصروا ليعمل على جهة واحدة وكذا
الطاء الاقوى الصوت مع التاء الضعيف انما المشقة وعموم البلوى في التبديل
بينهما من خصوص المادة لا في كل محل كما اذا جاور نحو بسطت واحطت
وفرطت وافتطمعون حيث يسرع اللسان الى جعل الطاء تاء ليعمل عملا واحدا
فرارا عن عملين متضادين لصعوبتهما فيقرأ بست واحت وفرت
بادغام الطاء في التاء كاملا وهو لا يجوز بل يقرأ بادغام ناقص بتبقية
اطباق الطاء وتشديد ضعيف او يسرع الى قراءة بسط واحط وفرط
بادغام التاء في الاول وهو ايضا لا يجوز كما لم يجز افتتمعون واقه
افطمعون وجر الكلام الى الكلام اطنبنا في بيان المرام ومن
استطاله فليختصره في ورقتين قد تم تبييضها
من يدي جامعها من واردات
زوايا الخاطر الفاتر الفقير
محمد المفتي الحقير
بتوفيق اللطيف الخبير م
١١٦٧

وفي اللحية ومن اراد ان يقول الظاء فليفعل بلسانه مع ضم الضاد ولا
يخرج طرف لسانه من خلف ثنيته وليس لرأس اللسان في الضاد عمل ومدخل
تجويد الفاتحة للسمرقندي من سهل الله تعالى عليه يخرجها من الجانبين كعمر بن
الخطاب رضه وكان اذا نطق بها اشار باصبعيه المنفرجتين فقيل له
لم فعلت ذلك فقال شكر الله تعالى على خروجها من الجانبين من تبصرة المريد
في قواعد التجويد ما عينه ويروى عن عمر بن الخطاب رضه انه كان يخرجها من
الجانبين معا تسهيل قال القسطلاني في لطائف الاشارات في فنون
القراءات واتصفت الضاد بالاستطالة فامتد مخرجها من اول حافة
اللسان الى اخرها والاستطالة لغة الامتداد والفرق بين المستطيل و
الممدود ان المستطيل جرى في مخرجه والممدود جرى في ذاته انتهى وعبارة
الجعبري والممدود جرى في نفسه والنفس بسكون الفاء الذات ساجقلي زاده
وقد وهم بعض المعاصرين ان المراد من الاستطالة طول المخرج لا غير اليس
عين يبصرها قول البركوي في الدر اليتيم الاستطالة امتداد الصوت وكذا
قول الجعبري الاستطالة امتداد الصوت من اول حافة اللسان الى اخرها و
قولهم ان المستطيل جرى في مخرجه فيلزم على قوله ان يصير المعنى ان المخرج الطويل
جرى في مخرجه والجنون فنون وهو شوكي زاده مفتي توقات حيث غلط
من ظاهر نحو عبارة القسطلاني فامتد مخرجها مع ان معناه بسبب

بسبب طول مخرجها على ان الفاء سببية فيلزم جرى الصوت في المخرج الطويل
الاستطالة والعجب من امثال هذا انه مع قدرته على التوفيق بما بين الكلامين
المتنافي ظاهرهما صنف رسالة للرد على الضاد الشبيهة النطق بالظاء
المعجمين فصار ضحكة لمطالعيها وقال في ديباجتها ولما كان ميل
استاذنا التفسيري ايضا الى الضاد المزبورة تشمرت لبيان حقية
الضاد المتواتر يعني الظاء ولرد المزبورة الى اخر ما قال من الترهات
الشبيهة بالضرطة الشديدة في الجماعة وبالله التوفيق والتسديد لجمع
المغني عفي عنه والمسيطر بالسين الرب الغالب يقال تسيطر على فلان
اتخذه عبدا وذكر ابو الفتح في كتابه السين عن حفص بغير خلاف وذكر ابن
غلبون في التذكرة عنه الصاد بغير خلاف وابو الفتح يروي ذلك من
طريق الاشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص وكذلك رواية ابن
غلبون في الصاد فثبت الخلاف في ذلك عن حفص نقل من السخاوي من عينه
الروم عند القراء نطق ببعض الحركة وقيل تضعيف الصوت بالحركة حتى
يذهب معظمها وعلى كلا القولين واحد ويختص بالمرفوع والمجرور
والمضموم والمكسور بخلاف المفتوح لان الفتحة خفيفة اذا خرج بعضها
خرج سائرها فلا تقبل التبعيض اتقان ملخصا ثمت اجمع الائمة
العشرة على ادغام مالك لا تامنا على يوسف واختلفوا في اللفظ به

٩٦

فقراه ابو جعفر بادغامه محضا بلا اشارة وقرا الباقون بالاشارة روما
واشماما اتقان تمت وفي سورة العصر للجمهور على اسكان الباء
الصبر وكسرها قوم وهو على لغة من نقل الفتحة والضمة والكسرة في
الوقف الى الساكن الذي قبلها حرصا على بيان الاعراب ابو البقاء العكبري
معرب القرآن تمت والواو المدية يتصف بالجهر والرخاوة والخفاء
والمد ولا يتصور فيه الانفتاح والاستفال والترقيق والتفخيم والاصمات
بل يتبع فيهم ما قبله ان كان مرققا فيرقق وان مفخما فيفخم كذا الالف
المدية والياء المدية يرقق في كل حال تمت كتاب التبصرة لتجويد القرآن

عرف ما بين الصانع عن مؤلفه قاضي عياض واما شرح النخبة للحافظ ابن حجر فيرويه عن الشيخ المذكور عن سالم بن محمد عن النجم محمد بن احمد عن الزين زكريا
عن الحافظ ابن حجر مؤلفه واما الشاطبية فيرويها عن الشيخ المذكور عن سيف الدين البصير احمد بن عبد الحق السنباطي عن الجمال يوسف بن زكريا
عن والده عن ابي النعيم رضوان بن محمد عن الاستاذ ابي يحيى السنوخي عن البدر ابي عبد الله محمد بن ابراهيم بن جماعة عن المعين ابي الفضل عبد الله بن عبد الوارث
الانصاري عن ناظمها الامام الجليل الحافظ ابي القاسم الشاطبي واما معالم التنزيل فيرويها عن الشيخ المذكور عن محمد بن خليل السبكي عن النجم محمد
بن احمد عن الشيخ زكريا بن محمد عن العز بن عبد الرحيم بن الفرات الحنفي عن الصلاح بن ابي عمر عن الفخر علي بن احمد البخاري عن فضل الله بن سعد النوقاني عن
مؤلفه محيي السنة الحسين بن مسعود البغوي واما الكشاف فيرويه عن الشيخ المذكور عن ابي الامداد ابراهيم اللقاني عن الشمس محمد بن محمد بن عبد الرحمن العقيلي
البهنيسي عن ابي الحسن البكري عن الزين زكريا بن محمد عن العز ابي محمد عبد الرحيم بن محمد بن الفرات عن الحافظ ابي عمر عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم بن جماعة عن ابي الفضل
احمد بن هبة الله بن عساكر عن زينب بنت عبد الرحمن الشعري عن مؤلفه ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري واما الوسيط للواحدي وسائر تصانيفه فيرويها
عن الشيخ المذكور عن الجمال يوسف بن عبد الله الارميوني عن ابي الفضل ابي بكر السيوطي الحافظ عن محمد بن مقبل عن محمد بن علي بن يوسف الحراوي عن الحافظ
عن المؤمن بن خلف الدمياطي عن ابي الحسن المقير عن ابي الفضل احمد بن طاهر الميهني عن مؤلفه الامام الجليل ابي الحسن علي بن احمد بن محمد الواحدي واما
تفسير الفخر الرازي فيرويه عن الشيخ الوالد عن الشيخ البابلي المذكور دام له الاجر عن الشهاب احمد السنهوري عن الشهاب احمد بن محمد بن حجر المكي عن الشيخ زكريا بن
محمد عن التقي محمد بن محمد بن فهد عن العلامة مجد الدين اللغوي الفيروزابادي عن الحافظ سراج الدين القزويني عن القاضي ابي بكر محمد بن عبد الله التفتازاني
عن شرف الدين ابي بكر بن محمد الهروي عن المؤلف الامام فخر الدين محمد بن عمر الرازي واما تفسير القاضي ناصر الدين البيضاوي فيرويه الوالد عن
الشيخ المذكور عن سالم بن محمد عن النجم محمد بن احمد عن الزين زكريا بن محمد عن الفضل المرجاني عن ابي هريرة عبد الرحمن بن الحافظ محمد بن احمد بن عثمان الذهبي عن عمر بن الياس
المراغي عن الامام ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي واما تفسير محيي السنة البحر فيرويه الشيخ الوالد عن الشيخ المذكور عن ابي الامداد ابراهيم بن ابراهيم بن حسن
والنور علي بن محمد الاجهوري عن عمر بن الجاي عن ابي الفضل السيوطي عن العلم الصالح بن عمر البلقيني عن والده عن مؤلفه الحافظ اثير الدين ابي حيان
واما تفسير الجلالين فيرويه الوالد عن الشيخ المذكور عن ابي النجا سالم السنهوري عن محمد بن عبد الرحمن العلقمي عن الجلال ابي الفضل السيوطي والجلال
المحلي كذلك الدر المنثور بالسند قبله عن مؤلفه الحافظ السيوطي واما قوت القلوب لابي طالب المكي فيرويه الوالد عن الشيخ المذكور عن احمد بن عيسى بن جميل الكلبي عن علي
ابي بكر القرافي عن ابي الفضل السيوطي عن الشهاب احمد بن محمد الحجازي عن ابي اسحق التنوخي عن ابي العباس احمد بن ابي طالب الحجار عن عبد العزيز بن دلف عن ابي الفتح
محمد بن يحيى البرداني عن ابي علي محمد بن محمد بن عبد العزيز المهدوي عن عمر بن ابي طالب محمد بن علي المكي عن مؤلفه واما رسالة القشيري فيرويها الشيخ الوالد
عن الشيخ المذكور عن الشيخ محمد حجازي الواعظ عن النجم الغيطي والشمس المتبولي كلاهما عن شيخ الاسلام زكريا عن العز بن الفرات عن العمر عبد العزيز
ابن جماعة عن ابي الفضل بن عساكر عن المؤيد الطوسي عن ابي الفتوح عبد الوهاب بن شاه الشاذياخي عن مؤلفها الاستاذ ابي القاسم عبد الكريم بن هوازن
القشيري واما الاحياء للامام الغزالي وسائر تصانيف حجة الاسلام فيرويها الوالد عن الشيخ المذكور عن سليمان بن عبد الدائم البابلي عن النجم محمد بن احمد
عن الامين محمد بن احمد بن عيسى النجار عن الشيخ جلال الدين بن الملقن عن ابي اسحق ابراهيم بن احمد التنوخي عن سليمان بن حمزة عن عمر بن كرم الدينوري عن
عبد الخالق بن احمد بن عبد القادر بن يوسف عن مؤلفها الامام حجة الاسلام ابي حامد الغزالي واما عوارف المعارف للسهروردي فيرويها الشيخ الوالد عن

الشيخ المذكور عن ولي الله صالح بن الشهاب احمد البلقيني عن والده عن الشهاب احمد بن محمد الرملي عن شيخ الاسلام زكريا بن محمد عن شيخ السنة ابي الفضل
احمد بن علي الكناني عن ابي هريرة عن عبد الرحمن بن الحافظ الذهبي عن ابي نصر الشيرازي عن مؤلفه والامام العارف بالله تعالى الشهاب ابي حفص عمر بن محمد
السهروردي واما الحكم لابن عطاء الله فيرويها الشيخ الوالد عن الشيخ المذكور عن الشيخ عبد الرؤف والشيخ عامر بن محمد عن النجم محمد بن احمد عن الشيخ زكريا بن محمد
عن العز عبد الرحيم بن الفرات عن التاج عبد الوهاب بن علي السبكي عن والده التقي علي بن عبد الكافي السبكي عن المؤلف تاج الدين احمد بن محمد بن عبد الكريم
بن عطاء الله رحمه الله تعالى ونفعنا به واما التذكرة للقرطبي فيرويها عن الشيخ المذكور عن الشيخ يوسف الزرقاني عن الشمس الرملي
عن القاضي زكريا عن القاضي ابي محمد عبد الرحيم بن الفرات عن القاضي عبد العزيز بن محمد بن جماعة عن ابي جعفر بن الزبير عن مؤلفها الامام الحافظ ابي عبد الله
محمد بن احمد بن ابي بكر بن فرح بسكون الراء وبالحاء المهملة القرطبي واما الفتوحات المكية للشيخ محي الدين ابن العربي فيرويها الوالد عن الشيخ المذكور
مع سماع نبذ منها عن احمد بن خليل السبكي عن النجم محمد بن احمد بن عبد الله المشهدي عن محمد بن مقبل الحلبي عن عبد الوهاب بن يوسف بن السلار عن ابي العباس
احمد بن ابي طالب الصالحي عن الحافظ محب الدين بن النجار عن مؤلفها الشيخ محي الدين الاكبر واما المواقف للعضد فيرويه عن الشيخ المذكور عن ابي
الارشاد علي بن محمد الاجهوري عن عمر بن الجائي عن ابي الفضل السيوطي عن الشمس محمد بن احمد الجزري عن التقي يحيى بن الشمس محمد بن يوسف الكرماني
عن ابيه عن مؤلفها القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن احمد الايجي واما شرح المقاصد للسعد التفتازاني فيرويه الشيخ الوالد عن الشيخ المذكور عن المحقق احمد
السنهوري عن الشهاب احمد بن حجر المكي عن عبد الحق السنباطي عن التقي الدين الحصني عن شمس الدين بن الحاجري عن مؤلفه سعد الدين التفتازاني واما شرح
المواقف للسيد الشريف مع بقية تصانيفه فيرويها الوالد عن الشيخ المذكور عن احمد بن خليل السبكي عن النجم محمد بن احمد عن الشرف عبد الحق السنباطي عن المحقق
شمس الدين محمد بن مرهم الدين الشرواني عن السيد محمد بن علي الجرجاني عن والده الامام زين الدين السيد علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي واما المسايرة
لابن الهمام فيرويها الشيخ الوالد عن الشيخ المذكور عن الشهاب بن الشلبي عن الجمال يوسف بن زكريا عن والده عن مؤلفه محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام
واما شرح الجوهرة الكبير للبرهان اللقاني فيرويه الشيخ الوالد عن الشيخ المذكور عن مؤلفها الامام ابراهيم بن ابراهيم بن حسن بن علي اللقاني
واما جمع الجوامع للسبكي فيرويه الوالد عن الشيخ المذكور مع سماع نبذ منه عن احمد بن محمد الغنيمي عن الشمس الرملي عن الزين زكريا عن العز عبد الرحيم
ابن الفرات عن مؤلفها الامام تاج الدين ابي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي واما التحرير لابن الهمام فيرويه الوالد عن الشيخ المذكور عن عبد الله بن محمد
النحريري عن الجمال يوسف بن الشيخ زكريا عن والده عن مؤلفه محمد بن عبد الواحد بن الهمام واما المنهاج للنووي فيرويه الوالد عن الشيخ المذكور وكذا جميع
مؤلفاته عن العلاء علي بن نور الدين علي بن يحيى الزيادي عن الجمال السيد يوسف بن عبد الله الارميوني عن الحافظ ابي الفضل الجلال السيوطي عن العلم صالح
ابن عمر البلقيني عن والده السراج عمر بن رسلان عن ابي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي عن مؤلفها الامام محي الدين يحيى بن شرف النووي واما البهجة
لابن الوردي فيرويها الوالد عن الشيخ المذكور عن الشيخ علي بن ابراهيم الحلبي عن الشمس محمد بن احمد بن محمد الرملي عن الشيخ زكريا الانصاري عن الحافظ احمد بن علي
العسقلاني عن ابي النسير الصائغ عن ناظمها الامام عمر بن الوردي واما شرح البردة لابن مرزوق فيرويها الوالد عن الشيخ المذكور مع سماع نبذ منه
عن احمد بن خليل عن سالم بن محمد عن النجم محمد بن احمد عن الشيخ زكريا بن محمد عن التقي محمد بن محمد بن فهد عن جمال الدين بن ظهيرة عن مؤلفها الحافظ ابي الفضل محمد بن احمد
ابن مرزوق واما سنده في كتب الحنفية فيرويها الوالد عن مختصر العدوي عن الشيخ البابلي المذكور عن احمد بن محمد بن احمد بن يوسف الشهير بابن الشلبي

عن

السيد جعفر النهرواني وعن عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهد الهاشمي المكي قال الاول فيرويها عن الشيخ الحرم المكي محمد بن سعيد المشهور بميركلان بن مولانا جوهر [illegible]
عن والده المحدث السيد جلال الدين عطاء الله بن غياث الدين فضل الله بن عبد الرحمن عن عمه السيد اصيل الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن جلال الدين يحيى الشيرازي الحسيني عن المحدث
البارع السيد شرف الدين عبد الرحيم بن عبد الكريم الجرهي الصديقي والثاني وهو عبد الرحمن فهو عن عمه المحدث الرحالة جار الله عبد العزيز بن فهد عن شيوخه الثلاثة الحافظ شمس الدين
ابي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي نزيل الحرمين وشهاب الدين احمد بن عمر بن عبد الله الشرعبي اليمني التعزي والامام العلامة محمد بن عبد الله بامخرمة العدني قال الاول اخبرني به
الشيخ الاربعة الحافظ تقي الدين ابو الفضل محمد بن فهد الهاشمي المكي والزاهد المسلسل العارف عفيف الدين محمد بن الاستاذ ابي السادات محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن هادي الحسيني
الايجي والورع الزاهد شرف الدين ابو الفتح محمد بن القاضي زين الدين ابي بكر بن الحسين العثماني المراغي المدني الشافعي والوجيه عبد الرحمن بن محمد بن ابراهيم الفوي [illegible]
المكي الحنفي قال الاول اخبرنا به الشريف ابو القاسم عبد الرحيم بن عبد الكريم الجرهي اجازة وقال الاخير قراءة بتمامه على العفيف محمد بن عبد الرحيم الجرهي الصديقي قال قرأته على
وقال الثاني اخبرنا به والدي وهو نور الدين وقال الثالث اخبرنا به الامام حسام الدين ابو محمد الحسن بن علي الابيوردي قال اخبرنا به الامام صدر الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله القزويني
في سنة [illegible] والثاني وهو الشريف يحيى فيرويه عن الشريف عبد الرحمن بن عبيد الله بن محمد الحسيني الشافعي الايجي عن استاذه جلال الدين محمد اسعد الدواني الصديقي عن المحدث شرف الدين
عبد الرحيم الجرهي الصديقي والثالث يرويه عن الشريف هبة الله المعروف بشاه مير ابن السيد عطاء الله بن نظام الدين لطف الله بن المقري عز الدين سلام الله فخر الدين روح الله
الشيرازي عن جده لامه الحافظ نور الدين ابي الفتوح احمد بن عبد الله الطاوسي عن شرف الدين عبد الرحيم الجرهي قال الجرهي والعفيف نور الدين محمد الايجي اخبرنا به العلامة امام الدين
علي بن مبارك شاه الصديقي الساوجي قال هو الصدر القزويني اخبرنا به مؤلفه الامام ولي الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب التبريزي رحمه الله واما المشارق للامام الصغاني
فيرويه عن الشيخ احمد القشاشي عن الشيخ احمد الشناوي عن قطب الدين محمد بن احمد النهرواني عن محدث اليمن وجيه الدين عبد الرحمن بن علي الديبع الزبيدي عن الشيخين العلامة شرف الدين
اسمعيل بن احمد بن مبارك الشافعي والعلامة والمحدث زين الدين ابي العباس احمد بن احمد بن عبد اللطيف الشرجي كلاهما عن الشيخين الامامين نفيس الدين سليمان بن ابراهيم بن عمر العلوي
وشرف الدين ابي الفتح محمد بن ابي بكر بن الحسين العثماني المراغي كلاهما عن القاضي مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزابادي صاحب القاموس قال اخبرنا به الثلاثة المحدث
محمد بن يوسف بن الحسن الزرندي المدني بقراءتي عليه بشيراز سنة خمس واربعين وسبعمائة والامام سراج الدين عمر بن علي القزويني المقري بقراءتي عليه ببغداد سنة سبع واربعين
وسبعمائة والشيخ معمر حميد بن حسن الفارسي الجيلي بقراءتي عليه بمكة قالوا جميعا اخبرنا به الامام نادرة العراق محيي الدين ابو البقاء صالح بن عبد الله بن جعفر بن علي بن صالح
الاسدي الكوفي المعروف بابن الصباغ عن مؤلفه الامام الصغاني ويرويه الملا ابراهيم الكوراني المذكور عاليا عن شيخه احمد القشاشي عن الشيخ محمد بن احمد الرملي عن شيخ الاسلام
القاضي زكريا الانصاري عن عبد الرحيم بن [illegible] المصري عن ابي الفتح محمد بن المنيحي (?) عن الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي عن مؤلفه الصغاني بقول مؤلفه وهذا سند عال
فاعلى منه الا وليثلث درجات واما انوار التنزيل للقاضي ناصر الدين البيضاوي مع سائر تصانيفه فيرويها عن الشيخ المذكور عن محمد بن الفقيه علي بن محمد الحكمي عن الشيخ ابن حجر المكي عن القاضي
زكريا عن النجم عمر بن فهد عن الجمال المرشدي عن العلامة حسام الدين حسن بن علي بن حسن الابيوردي عن الشيخ شهاب الدين احمد الكردي عن الشيخ نور الدين الاولي عن الشيخ العلامة زين الدين
التبريزي عن البيضاوي بقول محرره وسند البابلي اعلى من هذا فرجعه واما تصانيف العلامة السعد التفتازاني فيرويها عن السيد عبد الكريم بن السيد محمد ابن السيد صبغة الله الكوراني
الحسيني عن الشمس الرملي عن الزين زكريا الانصاري بسنده السابق الى الابيوردي ويرويها عن الشيخ احمد القشاشي بسنده الى الحسام الابيوردي عنه بقول محرره وسند الشيخ البابلي المتقدم اعلى من هذا
واما تصانيف صدر الشريعة كالتنقيح والتوضيح وغيره فيرويها بالسند الى الحافظ ابن حجر عن الشيخ محمد بن محمد بن محمد البخاري الحافظ المشهور بخواجه بارسا المدفون بالبقيع عن
الدين حافظ الدين ابو طاهر محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن الطاهر البخاري عن مؤلفها واما الهداية لشيخ الاسلام المرغيناني الحنفي فيرويها عن الشيخ احمد القشاشي عن الشيخ احمد الشناوي

والشمس الرملي فالاولى منها عن عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهد المكي عن عمه جار الله بن عبد العزيز بن فهد المكي عن المفتي سراج الدين عمر بن عبد الرحيم القاهري ثم المدني عن
العلامة مجد الدين محمد بن عبد الله بن محمد الوريدي عن شيخ الحنفية امين الدين يحيى بن محمد الاقصرائي عن قاضي القضاة زين الدين ابي بكر بن الحسين العثماني المراغي عن الحافظ علم الدين القاسم بن محمد بن
يوسف البرزالي عن الامام مظفر الدين احمد بن علي الساعاتي الحنفي عن الامام ظهير الدين محمد بن عمر بن محمد البخاري النوجاباذي عن شمس الائمة محمد بن عبد الستار الكردري عن مؤلفها الامام برهان الدين
المرغيناني والثانية عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الحافظ نجم الدين عمر بن تقي الدين محمد بن فهد العلوي المكي عن المفتي جمال الدين محمد بن ابراهيم المرشدي المكي الحنفي عن شيخي الامام
محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الكافي القرشي والشمس محمد بن عبد الله بن احمد المحب المقدسي فالاول عن الامام شمس الدين عبد الله بن حجاج بن عمر الكاشغري عن الامام حسام الدين حسين بن علي
السغناقي عن الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر البخاري النسفي الكبير والثاني عن الحافظ علم الدين القاسم بن محمد البرزالي عن الامام ظهير الدين النوجاباذي وهما اي الامامان شمس الدين محمد بن عبد الستار
الكردري عن مؤلفها ح وسند الشيخ البابلي هنا اعلى فراجعه واما النهاية شرح الهداية فبه وبها عنه بسنده المذكور قبل الى مؤلفها حسام الدين حسين السغناقي واما الغاية شرح الهداية
فللقاضي شمس الدين احمد بن ابراهيم السروجي ثم المصري وسائر تصانيفه فبها باسنادنا الاول الى الشيخ زكريا الانصاري عن الحافظ ابن حجر عن الشمس محمد بن علي بن محمد المكي الحنفي عن الحافظ
قطب الدين عبد الكريم بن محمد بن عبد النور الحلبي عن مؤلفها واما النهاية على الهداية للامام محيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي وسائر تصانيفه كالغاية في تخريج احاديث الهداية فبها بالسند
السابق الى الحافظ ابن حجر عن القاضي زين الدين العثماني عن مؤلفها وتخريج احاديث الهداية للامام العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي فبه بالسند السابق الى امين الدين الاقصرائي الحنفي عن القاضي
شمس الدين محمد بن احمد الدمشقي عن مؤلفه واما مصنفات جمال الدين ابي حامد محمود بن عبد السيد بن عثمان بن نصر بن عبد الملك البخاري المعروف بالحصيري نسبة الى محلة ببخارى يعمل فيها الحصير
شرح الجامع الكبير بمختصر ومطول فبها بالسند الى الشيخ زكريا الانصاري عن العز بن الفرات عن ابي الثناء المنبجي عن الحافظ الدمياطي عن الحافظ المنذري عن المؤلف واما
تصانيف قاضيخان فبها بالاسناد الى النسائي عن القاضي صدر الدين سليمان بن وهب الاذرعي عن جمال الدين محمود بن عبد السيد الحصيري عنه وبالاسناد الى القاضي
زكريا عن القاضي عبد الرحيم بن الفرات الحنفي المصري عن القاضي عز الدين بن جماعة عن الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي عن الحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري عن
العلامة محمود بن عبد الله السيكاري البخاري الحصيري عن مؤلفها فخر الدين المعروف بقاضيخان واما مؤلفات الامام حافظ الدين ابي البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفي صاحب الكنز والكافي والمنار
والعمدة وغيرها فبها بالسند السابق الى القاضي زكريا الانصاري عن القاضي ابي البقاء محمد بن احمد بن الضياء العمري الحنفي عن الامام محمد بن علي البكري عن عبد الله بن حجاج الكاشغري
عن العلامة حسام الدين السغناقي عن مؤلفها حافظ الدين النسفي واما مؤلفات بهاء الدين ابي البقاء محمد بن احمد بن الضياء المكي الحنفي كشرح المجمع والبحر العميق فبها بالسند
الى القاضي زكريا عن مؤلفها المذكور واما مؤلفات ابن الساعاتي فمنها المجمع فبها بالسند السابق الى الحافظ علم الدين البرزالي عن مؤلفها مظفر الدين احمد بن علي المشهور بابن الساعاتي
واما مؤلفات البزدوي فبها بالسند السابق الى حسام الدين السغناقي عن حافظ الدين محمد بن نصر النسفي عن شمس الائمة الكردري عن البرهان المرغيناني عن نجم الدين عمر بن محمد بن احمد بن اسمعيل النسفي
عن مؤلفها فخر الاسلام ابي الحسن علي بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي ومن تآليفه شرح الجامع الكبير والجامع الصغير وبها بالسند الى الحافظ الدمياطي عن منصور بن سليم الهمداني
عن محمد بن احمد القطيعي عن عبد الله بن جرير القاضي عن الحافظ ابي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني عن الامام ابي المعالي محمد بن نصر بن منصور المديني الخطيب بسمرقند عن البزدوي واما
مصنفات الامام ابي الحسين احمد بن محمد القدوري فمنها مختصره المعروف وشرح مختصر الكرخي والتجريد فبها بالسند الى القاضي العثماني عن ابي العباس احمد بن ابي طالب الحجار عن
جعفر بن علي الهمداني عن الحافظ ابي طاهر احمد بن محمد السلفي عن ابي الحسن المبارك بن عبد الجبار الطيوري عن مؤلفها القدوري واما تآليف العلامة مجد الدين عبد الله بن محمود
البغدادي الموصلي فمنها المختار للفتوى والاختيار فبها بالسند الى القاضي زكريا عن الخطيب كمال الدين محمد بن احمد بن ظهيرة المكي عن الجمال يوسف بن عبد الصمد الكوكبي عن محمد
ابن احمد بن غازي الحنفي عن مؤلفها مجد الدين البغدادي واما مصنفات العلامة اكمل الدين احمد بن محمود الكردري الحنفي فمنها شرح الهداية المسمى بالعناية وشرح المجمع وشرح مختصر

ابن

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين والحمد لله رب العالمين اما بعد فقد
اجزت الفاضل العلامة والكامل الجهبذ اللوذعي والاديب
الالمعي مولانا مصطفى افندي ادرميدي كثر الله من امثاله
بجميع ما تضمنه هذا الثبت من حديث وتفسير
وفقه واصول وغير ذلك مما يجوز لي وعني روايته وقد
سمع مني من اول الصحيحين البخاري ومسلم
وسنن ابي داود والترمذي والنسائي ومن اول
وسنن ابن ماجه رواية يحيى بن يحيى ومن اول
الامام مالك احمد ومن جميع سنن ابن ماجه ومن تفسير
مسند الامام ومن شفاء القاضي عياض ومن القرآن
ومن الثالث الاول ومن سورة الواقعة الى آخر
الامام البغوي من سورة يس الى آخر جزء عم المعنى
اجزته نفع الله به بسائر مروياتي و
سائلا منه ان لا ينساني من دعواته في خلواته و
جلواته كتبه الفقير الى رحمة ربه سالم بن عبد الله بن
ابن محمد بن سالم البصري منشأ المكي مولدا والشافعي
مذهبا لطف الله به تحريرا في ١١٣٧ حامدا
من ذي القعدة الحرام سنة
مصليا مسلما

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خص من شاء من عباده بعلو الاسناد ومنحه بسلسلة روى
روايته من الاقوى والسناد احمده سبحانه وتعالى على متواتر فضله واحسانه واشكره على متواتر كل بره ومتتابع امتنانه واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا ضد له ولا ند له شهادة عبد صحيح الاعتقاد يرجو اجتناء ثمراتها يوم يقوم الاشهاد واشهد ان
سيدنا محمدا عبده ورسوله وحبيبه ومصطفاه وخليله افضل الناس خلقا وخلقا واصدقهم لهجة ونطقا واعلاهم نوعا
وجنسا واطيبهم معنى وحسا اللهم فصل وسلم عليه وعلى اله وصحبه ومن ينتسب اليه اما بعد فيقول فقير ربه واسير وصمة ذنبه سالم
ابن عبد الله بن سالم البصري الشافعي عامله الله تعالى بلطفه الخفي وكفاه صروف الزمان فيما خفي انه لما كان الاسناد من الدين ومن
جملة الطرق الموصلة الى سيد الاولين والاخرين وقد بذل السلف الصالح في هممهم العلية وافكارهم اللامعة حتى تميزت الاحاديث الصحيحة
من الضعيفة وبلغوا بذلك المراتب العلية والمنازل الشريفة كيف لا والاسناد اصل عظيم وخطره جسيم قال فيه بعض العلماء انه
كالسيف للمقاتل وقال بعضهم ايضا مشيرا اليه انه كالسلم يصعد عليه وشيوخ الانسان اباؤه في الدين وصلة بينه وبين رب العالمين
وفي اول صحيح مسلم عن عبد الله بن المبارك الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
الذي يطلب الحديث بلا سند كحاطب ليل يحمل الحطب فيه افعى وهو لا يدري وقال الامام الطوسي قرب الاسناد قرب الى الله تعالى سبحانه
وكان سيدي ووالدي وممن انتهى اليه طريق تجددي ومنار الدين الشيخ العلامة الامجد الفهامة شارح صحيح البخاري الشافعي فضل سيد النجوم
الدراري سيخ الربع المعمور الفائز من الله سبحانه وتعالى بنيل المثوبات والاجور مولانا الشيخ الوالد عبد الله بن سالم البصري الشافعي
المكي قد انتهى اليه في هذا الزمن علو الاسناد والحق بالاباء والاجداد الابناء والاحفاد ورحل اليه الطلاب من كل فج عميق وكثر الاخذ
حتى رحل اليه من مكان سحيق وكانت اسانيده متفرقة غير مجتمعة ويخشى ان يكون مع طول الزمان منقطعة ان تجمع شملها وابلاغ هذا
الى محلها وذكر بعض مشاذ ذوي الرواية الضامين اليها كمال الدراية افترحت في ذلك مستعينا بذي القوة والحول مستمنحا ذا العطاء
والطول وسميته الامداد بمعرفة علو الاسناد فكان اسمه بارخا لعام تاليفه وجمع شمله وترصيفه من يسر قصده على سبيل الاتفاق فكان دليلا على
حصول الغنائم من الملك الخلاق وعنوانا على القبول والاقبال ولحي في الغيب امال لهذا وانا سائل من كل ناظر اليه وواقف عليه ان ينظر الى ذلك بعين
القبول ويلاحظه بعين الستر ثم نقول من مشايخ والدي حفظه الله تعالى وضاعف عليه نعمه والي الشيخ علاء الدين البابلي المصري الشافعي
فيروي عنه صحيح البخاري سماعا منه في المسجد الحرام بروايته عن ابي النجا سالم بن محمد السنهوري وهو يرويه عن خاتمة الحفاظ النجم محمد بن احمد بن علي
الغيطي عن شيخ الاسلام ابي يحيى زكريا بن محمد الانصاري عن حافظ العصر شهاب الدين احمد بن حجر العسقلاني عن الاستاذ ابراهيم بن احمد التنوخي
عن ابي العباس احمد بن ابي طالب الحجار عن الحسين بن المبارك الزبيدي بفتح الزاي الحنبلي عن ابي الوقت عبد الاول بن عيسى بن شعيب السجزي بكسر السين المهملة
والزاي الهروي عن ابي الحسن عبد الرحمن بن محمد بن مظفر بن داود الداودي عن ابي محمد عبد الله بن احمد السرخسي عن ابي عبد الله محمد بن يوسف
بن مطر بن صالح بن بشير الفربري عن امير المؤمنين في الحديث المجتهد الناقد الامام الحبر الكامل ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري بن ابراهيم بن
المغيرة بن بردزبه الجعفي تغمده الله برحمته ورضوانه واسكنه فسيح جنانه واما صحيح مسلم فرواه سيدنا الشيخ الوالد عن الشيخ البابلي

المذكور

المذكور عن ابي النجا سالم السنهوري عن النجم الغيطي عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الحافظ ابي النعيم رضوان بن محمد بن عبد اللطيف بن الكويك
عن ابي الفرج عبد الرحمن بن عبد الحميد عبد الهادي الحنبلي عن ابي العباس احمد بن عبد الدائم النابلسي عن محمد بن علي بن صدقة الحراني عن فقيه الحرم ابي عبد الله محمد بن الفضل
ابن احمد الفراوي عن ابي الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي عن ابي احمد محمد بن عيسى الجلودي النيسابوري عن ابراهيم بن محمد بن سفيان عن مؤلفه امام السنة
ابي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري واما السنن لابي داود فيرويها عن الشيخ محمد البابلي المذكور عن سليمان بن عبد الدائم عن الجمال
يوسف بن زكريا عن والده عن عبد الرحيم بن الفرات عن ابي العباس احمد بن محمد البخوخي عن الفخر علي بن احمد البخاري عن ابي حفص عمر بن محمد بن
معمر بن طبرزد البغدادي عن الشيخين ابراهيم بن منصور الكرخي وابي الفتح مفلح بن احمد بن محمد الرومي كلاهما عن ابي بكر احمد بن علي بن
ثابت الخطيب البغدادي عن ابي عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي عن ابي علي محمد بن احمد اللؤلؤي عن ابي داود سليمان بن الاشعث السجستاني
واما الجامع الكبير للترمذي فيرويه عن الشيخ محمد البابلي عن النور علي بن يحيى الزيادي عن الشهاب احمد بن محمد الرملي عن الزين زكريا عن محمد عن العز
عبد الرحيم بن محمد الفرات عن ابي حفص عمر بن حسن المراغي عن الفخر بن البخاري عن عمر بن طبرزد البغدادي عن ابي الفتح عبد الملك بن ابي سهل
الكروخي بفتح الكاف وضم الراء عن القاضي ابي عامر محمود بن القاسم الازدي عن ابي محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن الجراح الجراح المروزي
عن ابي العباس محمد بن احمد بن محبوب المحبوبي المروزي عن الحافظ الحجة ابي عيسى محمد بن عيسى الترمذي واما السنن الصغرى للنسائي فيرويها
عن الشيخ البابلي عن الشهاب احمد بن خليل السبكي وابي النجا سالم بن حسن عن النجم محمد بن احمد عن زكريا الانصاري عن العز الدين رضوان بن محمد
عن البرهان ابراهيم بن احمد التنوخي عن ابي العباس احمد بن ابي طالب الحجار عن عبد اللطيف بن محمد علي بن القبيطي عن ابي زرعة طاهر بن
محمد بن طاهر المقدسي عن ابي محمد عبد الرحمن بن حمد الدوني عن ابي نصر احمد بن الحسين الكسار عن ابي بكر احمد بن محمد بن اسحاق بن السني الدينوري عن الحافظ
ابي عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي واما السنن لابن ماجه فيرويها عن الشيخ محمد البابلي عن البرهان ابراهيم بن ابراهيم بن حسن اللقاني وعلي
ابن ابراهيم الحلبي عن الشمس محمد بن احمد الرملي عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن ابي الفضل احمد بن حجر العسقلاني عن ابي العباس احمد بن عمر بن علي
البغدادي اللؤلؤي عن الحافظ ابي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي عن شيخ الاسلام عبد الرحمن بن ابي عمر بن قدامة المقدسي عن الامام
موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة عن ابي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي عن الفقيه ابي منصور محمد بن الحسين بن احمد المقومي
القزويني عن ابي طلحة عن القاسم بن ابي المنذر الخطيب عن ابي الحسن علي بن ابراهيم بن سلمة القطان عن الحافظ ابي عبد الله محمد بن يزيد
القزويني واما مسند الدارمي فيرويه عن الشيخ البابلي المذكور عن الشيخ محمد حجازي الواعظ وسالم بن محمد كلاهما عن الغيطي
عن الكمال محمد بن حمزة الحسيني عن ابي الفضل احمد بن حجر عن ابي اسحاق التنوخي عن ابي العباس الحجار عن ابي المنجا عبد الله بن عمر الليثي عن ابي الوقت
عبد الاول بن عيسى السجزي عن ابي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي عن ابي محمد عبد الله بن احمد السرخسي عن ابي عمران عيسى بن عمر السمرقندي
عن مؤلفه الحافظ ابي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي واما السنن للدارقطني فيرويه عن الشيخ المذكور عن ابي بكر بن اسمعيل
الشنواني عن الجمال يوسف بن زكريا عن والده عن الاستاذ ابي الفضل بن حجر عن بدر الدين محمد بن محمد بن قوام عن احمد بن ابي طالب الحجار عن الحسن
محمد بن احمد بن عمر القطيعي عن ابي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري عن ابي الحسين محمد بن علي بن المهتدي بالله عن مؤلفه الحافظ علي بن عمر

الدارقطني واما الحديث المسلسل بالاولية فيرويه عن الشيخ محمد البابلي وهو اول حديث سمعه منه عن الشهاب احمد بن محمد الشلبي عن الجمال
يوسف بن شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الجمال ابراهيم بن علي بن احمد القلقشندي عن المسند الشهاب احمد بن محمد بن ابي بكر المقدسي
عن الصدر محمد بن محمد بن ابراهيم الميدومي عن ابي الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني عن الحافظ ابي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي
عن ابي سعيد اسمعيل بن ابي صالح احمد بن عبد الملك النيسابوري عن ابيه ابي صالح عن ابي طاهر محمد بن محمد بن محمش الزيادي عن ابي حامد
احمد بن محمد بن يحيى بن بلال البزاز عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي قابوس مولى عبد الله بن
عمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من في الارض
يرحمكم من في السماء واما الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف فيرويه عن الشيخ المذكور عن احمد بن محمد بن الحنفي عن النجم محمد بن احمد
الغيطي عن شيخ الاسلام زكريا بن محمد عن الحافظ ابي النعيم رضوان بن محمد العقبي عن ابي اسحق ابراهيم بن احمد التنوخي عن ابي العباس احمد بن
ابي طالب الدمشقي عن ابي المنجا عبد الله بن عمر البغدادي عن ابي الوقت عبد الاول بن عيسى الهروي عن ابي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي
عن ابي محمد عبد الله بن احمد عن عيسى بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عن الاوزاعي عن يحيى عن ابي سلمة عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه
قال قعدنا نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذاكرنا فقلنا لو نعلم اي الاعمال اقرب الى الله عز وجل لعملنا فانزل الله
سبح لله ما في السموات وما في الارض وهو العزيز الحكيم يا ايها الذين امنوا لم تقولون ما لا تفعلون قال عبد الله بن سلام فقراها
علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا قال ابو سلمة وقراها علينا عبد الله بن سلام هكذا قال يحيى وقراها علينا ابو سلمة قال الاوزاعي
فقراها علينا يحيى قال محمد بن كثير فقراها علينا الاوزاعي قال الدارمي فقراها علينا محمد بن كثير قال عيسى فقراها علينا الدارمي
قال عبد الله فقراها علينا عيسى قال عبد الرحمن فقراها علينا عبد الله قال عبد الاول فقراها علينا عبد الرحمن قال عبد الله بن عمر فقراها
علينا عبد الاول وقال احمد بن ابي طالب فقراها علينا عبد الله بن عمر قال ابراهيم بن احمد فقراها علينا احمد بن ابي طالب تلقينا قال رضوان بن
محمد فقراها علينا ابراهيم بن احمد قال زكريا فقراها علينا رضوان بن محمد العقبي فقراها علينا زكريا قال احمد بن الشلبي فقراها علينا
الغيطي قال الشيخ محمد البابلي فقراها علينا احمد بن الشلبي قال الشيخ الوالد وقراها علينا الشيخ محمد البابلي واما الحديث
المسلسل بالفقهاء فيرويه عن الشيخ البابلي عن ابي النجا سالم بن محمد السنهوري عن الفقيه محمد بن احمد الغيطي عن القاضي زكريا الانصاري عن شيخ
الاسلام احمد بن حجر عن ابي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم بن جماعة عن جده قاضي المسلمين بدر الدين محمد بن ابراهيم بن جماعة عن قاضي القضاة
ابي حفص عمر بن عبد الله بن صالح السبكي المالكي عن الامام ابي الحسن علي بن المفضل الفقيه المالكي عن ابي طاهر احمد بن محمد السلفي عن الامام
ابي بكر علي بن محمد بن علي الطبري ببغداد عن امام الحرمين ابي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف عن والده ابي محمد عبد الله بن يوسف الجويني
عن ابي بكر احمد بن الحسن الحيري عن ابي العباس محمد بن يعقوب الاصم عن الربيع بن سليمان عن الامام الشافعي عن الامام مالك عن نافع عن ابن عمر ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا الا بيع الخيار واما الموطا لامام دار الهجرة مالك بن
انس رواية يحيى بن يحيى الاندلسي فيرويه الشيخ الوالد عن الشيخ البابلي عن السنهوري عن النجم محمد بن احمد الغيطي عن الشرف عبد الحق بن

محمد

عن ابي محمد العتبا

محمد السنباطي عن ابي الحسن محمد بن ايوب الحسني الشاتي عن ابي عبد الله محمد بن جابر الوادياشي عن ابي محمد عبد الله بن محمد بن هرون القرطبي عن القاضي ابي القاسم
احمد بن يزيد القرطبي عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحق الخزرجي القرطبي عن ابي عبد الله محمد بن فرج مولى ابن الطلاع عن ابي الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث
الصفار عن ابي عيسى يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى عن عبيد الله بن يحيى بن يحيى عن يحيى بن يحيى الليثي عن امام دار الهجرة مالك بن انس وكذلك يرويه
الوالد عن الشيخ البابلي من رواية ابي مصعب الزهري عن الزين عبد الرؤف المناوي عن النجم محمد بن احمد عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الاستاذ
ابي الفضل بن حجر عن مريم بنت احمد بن محمد الاذرعي عن يونس بن ابراهيم الدبوسي عن ابي الحسن بن المقير عن الحافظ ابي الفضل بن ناصر عن ابي القاسم بن مندة
عن ابي علي زاهر بن احمد السرخسي عن ابي اسحق ابراهيم بن عبد الصمد الهاشمي عن ابي مصعب الزهري عن الامام مالك واما مسند الامام ابي حنيفة للحارثي فيرويه الشيخ
الشيخ الوالد عن الشيخ البابلي عن الشهاب احمد بن محمد الشلبي الحنفي عن الجمال يوسف بن زكريا عن الرضي عبد السلام بن احمد البغدادي
عن الشرف ابي الطاهر بن الكويك عن ام عبد الله زينب بنت الكمال المقدسية عن عجيبة ابنة الحافظ ابي بكر الباقداري عن ابي الخير محمد بن احمد الباغبان
عن ابي عمرو عبد الوهاب بن ابي عبد الله محمد بن اسحق بن محمد بن يحيى بن مندة عن ابيه عن مخرجه الامام ابي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي واما مسند الامام
الشافعي فيرويه الشيخ الوالد عن الشيخ البابلي المذكور رضي الله عنهما الاجهوري عن الشهاب احمد بن خليل السبكي عن النجم الغيطي عن الزين زكريا بن محمد
عن العز عبد الرحيم بن محمد الحنفي عن محمد بن ابراهيم بن محمد الخزرجي عن ابي الحسن علي بن احمد السعدي عن ابي المكارم احمد بن محمد الاصبهاني عن ابي بكر عبد الغفار بن
محمد الشيرازي عن القاضي ابي بكر احمد بن الحسن الحرشي الحيري عن ابي العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الاصم عن ابي محمد الربيع بن سليمان المرادي عن
الامام محمد بن ادريس الشافعي واما مسند الامام احمد بن حنبل فيرويه الشيخ الوالد عن الشيخ البابلي عن علي بن يحيى الزيادي عن الشهاب احمد بن محمد الرملي
عن الشمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي عن العز عبد الرحيم بن محمد الحنفي عن ابي العباس احمد بن محمد الجوخي عن ام احمد زينب بنت مكي الحرانية عن ابي علي
حنبل بن عبد الله بن الفرج الرصافي عن ابي القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد الشيباني عن ابي علي الحسن بن علي التميمي عن ابي بكر احمد بن جعفر بن حمدان القطيعي
عن ابي عبد الرحمن عبد الله بن الامام احمد بن حنبل واما مسند الطيالسي فيرويه عن الشيخ البابلي عن علي بن ابراهيم الحلبي القاهري عن الشمس الرملي
عن الشيخ زكريا عن ابي الفضل احمد بن حجر عن ابي الفرج عبد الرحمن بن احمد الغزي عن ابي العباس احمد بن منصور الجوهري عن الفخر علي بن احمد البخاري
عن ابي المكارم احمد بن محمد اللبان عن ابي علي الحداد عن ابي نعيم عن عبد الله بن جعفر بن فارس عن يونس بن حبيب عن الحافظ ابي داود سليمان الطيالسي واما المعجم الصغير
للطبراني فيرويه عن الشيخ المذكور عن الشهاب احمد بن محمد الغنيمي الحنفي والامام زين العابدين البكري كلاهما عن الشمس محمد بن احمد الرملي عن الشيخ زكريا
عن المسند محمد بن مقبل عن الصلاح بن ابي عمر عن الفخر بن البخاري عن عفيفة بنت احمد الفارقانية عن فاطمة بنت عبد الله الجوزدانية عن ابي بكر بن
ريذة عن مؤلفه الحافظ ابي القاسم سليمان بن احمد الطبراني واما نوادر الاصول للحكيم الترمذي فيرويه عن الشيخ البابلي المذكور عن الزين عبد الله بن محمد
النحريري عن الجمال يوسف بن زكريا عن ابيه عن ابي الفضل احمد بن حجر عن ابي الحسن علي بن ابي المجد عن سليمان بن حمزة عن عيسى بن عبد العزيز عن ابي سعد عبد الكريم
ابن محمد السمعاني عن ابي الفضل محمد بن علي بن سعيد المطهر عن اسحق بن ابراهيم بن محمد النوقي الخطيب عن ابي بكر محمد بن عبد الرحمن الهروي عن ابي نصر
احمد بن الخضر بن حمدان السكندري عن الحكيم محمد بن علي الترمذي المؤلف واما سنن البيهقي فيرويه عن الشيخ البابلي عن الشيخ سلطان بن حسن الشبشيري
عن الشمس الرملي عن الزين زكريا عن محمد بن الحكري عن الصلاح بن ابي عمر عن الفخر بن البخاري عن منصور بن عبد المنعم عن محمد بن اسمعيل الفارسي عن مؤلفه الحافظ

ابي بكر احمد بن الحسين البيهقي واما دلائل النبوة للبيهقي فنرويه عن الشيخ المذكور عن الشيخ احمد السنهوري المالكي عن الشهاب احمد بن حجر المكي عن الشيخ زكريا
ابن محمد عن الحافظ ابن حجر عن شيخ الاسلام سراج الدين عمر البلقيني عن الحافظ ابي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي عن الرشيد محمد بن ابي بكر العامري
عن ابي القاسم بن الحرستاني عن ابي عبد الله محمد بن الفضل الفراوي عن الحافظ ابي بكر البيهقي واما شرح معاني الآثار للطحاوي فنرويه عن الشيخ البابلي
عن الزين عبد الله بن محمد النحريري الحنفي عن الجمال يوسف بن زكريا عن ابيه عن ابي الفضل بن حجر عن الشرف ابي الطاهر محمد الكويك عن زينب بنت الكمال المقدسية
عن محمد بن عبد الهادي عن الحافظ ابي موسى محمد بن ابي بكر المديني عن ابي الفتح اسمعيل بن الفضل بن احمد السراج عن ابي الفتح منصور بن الحسين التاني
بالمثناة الفوقية عن الحافظ ابي بكر محمد بن ابراهيم بن المقري عن الامام الحافظ ابي جعفر احمد بن محمد بن سلامة الطحاوي واما الاربعون النووية
فنرويها سيدي الشيخ المذكور الوالد عن الشيخ البابلي بلغه الله الاجور عن الشيخ سالم بن محمد عن النجم محمد الغيطي عن الشيخ زكريا الانصاري
عن ابي اسحق الشروطي عن ابي عبد الله محمد بن احمد بن علي الرقاعي عن ابي الربيع سليمان بن سالم الغزي عن ابي الحسن عن ابراهيم بن داود العطار عن مؤلفها
الامام محيي الدين يحيى بن شرف النووي واما المصابيح للبغوي فنرويها سيدي الوالد عن الشيخ البابلي عن علي بن يحيى الزيادي عن الشهاب
احمد بن محمد الرملي عن ابي الخير محمد بن محمد بن عبد الرحمن السخاوي عن العز عبد الرحيم بن الفرات عن الصلاح بن ابي عمر عن الفخر علي بن احمد البخاري عن فضل الله
ابن سعيد النوقاني عن مؤلفها الحافظ محيي السنة البغوي واما عمدة الاحكام الصغرى للمقدسي فنرويها عن الشيخ المذكور عن الشيخ ابراهيم اللقاني
والشيخ عبد الرؤوف المناوي عن ابي النصر الطبلاوي عن والده ناصر الدين عن زكريا بن محمد الحافظ عن ابي محمد عبد الرحيم بن الفرات عن عمر بن الحسن المراغي
عن علي بن احمد بن البخاري عن مؤلفها الحافظ عبد الغني بن علي بن سرور المقدسي واما الجامع الكبير والصغير للامام الجلال السيوطي فنرويها عن
الشيخ المذكور عن علي بن يحيى وسالم بن محمد يروي الاول عن يوسف بن عبد الله الارميوني والثاني عن الشيخ محمد بن عبد الرحمن العلقمي كلاهما
عن مؤلفهما ابي الفضل الجلال واما السيرة لابن اسحق تهذيب ابن هشام فنرويها عن الشيخ المذكور عن الشيخ محمد حجازي الواعظ وسليمان بن محمد
عن النجم محمد بن احمد الغيطي عن زكريا بن محمد عن ابي النعيم رضوان بن محمد العقبي عن ابي الحسن علي بن عبد الكريم الفوي عن ابي بكر محمد بن محمد بن الحسن
الفارقي عن ابي العباس احمد بن اسحق الابرقوهي عن ابي البركات عبد القوي بن عبد العزيز الحباب عن ابي محمد عبد الله بن رفاعة بن غدير السعدي عن
ابي الحسن علي بن الحسن الخلعي عن ابي محمد عبد الرحمن بن محمد النحاس عن عبد الله بن جعفر بن الورد عن ابي سعيد محمد بن عبد الرحيم البرقي عن عبد الملك بن
هشام عن زياد بن عبد الله البكائي عن الامام الحافظ محمد بن اسحق المطلبي واما روض الانف على سيرة ابن اسحق تهذيب ابن هشام فنرويها
عن الشيخ المذكور عن علي بن يحيى وابراهيم بن حسن الاول عن الجمال يوسف بن عبد الله الارميوني والثاني عن عمر بن الجائي كلاهما عن
الحافظ ابي الفضل السيوطي عن ابي بكر بن صدقة المناوي عن ابي الحسن علي المهدوي عن يونس بن ابراهيم الدبوسي عن عبد المنعم بن ابي الفتح بن سيدهم
عن المؤلف الحافظ ابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي السهيلي واما سيرة ابن سيد الناس فنرويها عن الشيخ المذكور عن الشيخ عبد الرؤوف
المناوي عن النجم الغيطي عن زكريا عن الحافظ ابن حجر عن ابي الحسن محمد بن الحسن الفرسيسي عن مؤلفها الحافظ ابي الفتح اليعمري واما الشفاء
للقاضي عياض فنرويه عن الشيخ المذكور عن سالم بن محمد عن النجم الغيطي عن الشيخ زكريا عن الشمس محمد بن علي القاياتي عن السراج عمر بن علي بن الملقن
الانصاري عن النجم ابي الفتوح يوسف بن محمد بن محمد الدلاصي عن التقي ابي الحسين يحيى بن احمد بن تامتيت اللواتي عن ابي الحسين بن محمد بن علي الانصاري

عرو

عن الجمال يوسف بن الشيخ زكريا عن والده عن القاضي شمس الدين ابي اليمن محمد بن محمد بن الصديق الدمشقي عن ابي العباس الحجار عن ابي الفضل جعفر بن علي الهمداني
عن ابي طاهر احمد بن محمد السلفي الحافظ عن ابي الحسين المبارك بن عبد الجبار الطيوري عن مؤلفه الامام ابي الحسين احمد بن جعفر القدوري واما الهداية للبرهان المرغيناني
فنرويها الوالد عن شيخه المذكور عن احمد بن محمد الشلبي عن السيد يوسف بن عبد الله الارميوني عن الجمال ابراهيم بن علي بن احمد القلقشندي عن ابي الفضل بن حجر
عن ابي عبد الله محمد بن علي المقري الحنفي عن شمس الدين محمد بن حجاج بن عمر الكاشغري عن حسام الدين الحسين بن علي بن حجاج السغناقي عن حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر النسفي
البخاري عن شمس الائمة محمد بن عبد الستار الكردري عن مؤلفها الامام برهان الدين علي بن ابي بكر المرغيناني واما الكنز لحافظ الدين النسفي فنرويه الوالد عن شيخه المذكور
وكذا سائر تصانيفه عن عبد الله بن محمد النحريري الحنفي عن الجمال يوسف بن الشيخ زكريا عن والده عن ابي الفضل بن حجر عن ابي عبد الله المقري عن الكاشغري عن السغناقي عن مؤلفه
حافظ الدين ابي البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفي واما مجمع البحرين للساعاتي فنرويه الوالد عن الشيخ المذكور وسائر تصانيفه عن احمد بن محمد بن الشلبي عن السيد يوسف
ابن عبد الله الارميوني عن ابي الفضل السيوطي عن القاضي نجم الدين محمد بن احمد بن عبد الله العماري عن ابي اسحق التنوخي عن الحافظ ابي محمد القاسم البرزالي عن مؤلفها
ابي العباس احمد بن الساعاتي واما فتح القدير شرح الهداية فنرويه عن الشيخ المذكور وسائر تصانيفه عن ابن الشلبي وعبد الله بن محمد النحريري عن الجمال يوسف بن زكريا
عن والده عن مؤلفها الامام ابن الهمام واما المدونة لسحنون فنرويها الوالد عن الشيخ المذكور عن ابي النجا سالم بن محمد عن محمد بن احمد الغيطي عن شيخ الاسلام
زكريا الانصاري عن ابي عبد الله محمد بن علي القاياتي عن السراج عمر البلقيني عن الجمال ابي علي الانصاري عن ابي القاسم محمد بن محمد بن سراقة العامري ح قال ثنا واخبرنا
الشيخ محمد بن سالم البنوفري عن ناصر الدين محمد بن حسن اللقاني عن البرهان ابراهيم بن عمر اللقاني عن الزين طاهر بن محمد بن علي النويري عن ابي الفضل محمد
ابن احمد بن مرزوق الحفيد عن ابي عبد الله محمد بن عرفة التونسي عن ابي عبد الله محمد بن جابر الوادياشي عن ابي محمد عبد الله بن هارون القرطبي قال هو والعامري
اخبرنا ابو القاسم احمد بن يزيد القرطبي قال اخبرنا ابو محمد عبد الرحمن الخزرجي القرطبي قال اخبرنا ابو عبد الله محمد بن فرج مولى ابن الطلاع القرطبي قال
اخبرنا ابو عمر احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن احمد التجيبي عن اسحق بن ابراهيم التجيبي عن ابي عمر احمد بن خالد بن يزيد عن محمد بن وضاح عن مؤلفها الامام ابي سعيد
السلام سحنون بن سعيد التنوخي القيرواني واما المقنع لابن قدامة الحنبلي فنرويه الوالد عن الشيخ المذكور وسائر تصانيفه عن الشيخ محمد حجازي الواعظ عن
عبد الوهاب الشعراوي عن الجلال ابي الفضل السيوطي عن محمد بن مقبل عن الصلاح بن ابي عمر عن الفخر علي بن احمد البخاري عن مؤلفها الحافظ موفق الدين ابي عبد الله
ابن احمد بن محمد بن قدامة واما كتاب سيبويه في النحو فنرويه سيدي الوالد عن الشيخ المذكور عن الشيخ ابي بكر السنواني عن ابراهيم بن عبد الرحمن العلقمي عن
ابي الفضل السيوطي عن محمد بن مقبل عن الصلاح بن ابي عمر عن الفخر بن البخاري عن ابي حفص عمر بن طبرزد عن ابي بكر الانصاري عن ابي محمد الجوهري عن ابي علي
الفارسي عن ابي بكر محمد بن السري السراج عن ابي العباس المبرد عن ابي عمر صالح بن اسحق الجرمي وابي عثمان بكر بن محمد المازني قالا اخبرنا ابو الحسن سعيد بن
مسعدة الاخفش عن مؤلفه الامام ابي بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر رحمه الله واما ملحة الاعراب والمقامات للحريري فنرويها الشيخ الوالد عن
الشيخ المذكور مع سائر تصانيفه عن احمد بن محمد الغنيمي عن الرملي عن شيخ الاسلام زكريا عن العز عبد الرحيم بن الفرات عن الصلاح بن ابي عمر عن الفخر بن البخاري عن ابي طاهر
بركات الخشوعي عن مؤلفها ابي محمد القاسم الحريري واما التسهيل والالفية وتآليف ابن مالك فنرويها الوالد عن الشيخ المذكور عن الشهاب احمد بن السنهوري
عن ابن حجر المكي عن الزين زكريا بن محمد عن العلم صالح بن السراج عمر البلقيني عن ابي اسحق ابراهيم بن احمد التنوخي عن الشهاب محمود بن سلمان عن جمال الدين ابي عبد الله
محمد بن عبد الله بن مالك واما المغني والشذور والقطر لابن هشام فنرويها الوالد عن الشيخ المذكور وكذا سائر تصانيفه عن ابي بكر بن اسمعيل الشنواني عن الجمال

يوسف زكريا عن والده عن ابي الفضل بن حجر الحافظ عن المحب محمد بن عبد الله بن يوسف عن ابيه الجمال عبد الله بن يوسف بن هشام واما الجرومية فيرويها الوالد عن الشيخ المذكور
عن الجمال عبد الله الدنوشري عن الشمس الرملي عن الزين زكريا بن محمد عن محمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل الاندلسي الشهير بالراعي عن محمد بن عبد الملك القيسي الغرناطي عن الخطيب
ابي جعفر احمد بن محمد بن سالم الجذامي عن القاضي ابي عبد الله محمد بن ابراهيم الحضرمي عن مؤلفها الامام ابي عبد الله محمد بن محمد بن داود عرف بابن آجروم واما تلخيص المفتاح
فيرويه الوالد عن الشيخ المذكور عن الامام ابراهيم اللقاني عن علي بن محمد المقدسي عن ابي الحسن البكري عن شيخ الاسلام زكريا عن ابي النعيم رضوان بن محمد
العقبي عن ابي المعالي ابراهيم بن احمد التنوخي عن مؤلفه الامام قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني واما شرحاه المطول والمختصر للسعد
التفتازاني مع سائر تصانيفه فيرويهما الوالد عن الشيخ المذكور عن علي بن يحيى الزيادي واحمد بن محمد الشلبي عن الشهاب يوسف بن عبد الله الارميوني عن ابي الفضل
السيوطي عن ابي القاسم محمد بن محمد العقيل عن حسام الدين الحسين بن علي بن محمد الابيوردي عن السعد التفتازاني واما صحاح الجوهري فيرويه الوالد عن
الشيخ المذكور عن سالم بن محمد عن الشمس محمد بن عبد الرحمن العلقمي عن ابي الفضل السيوطي عن محمد بن مقبل الحلبي عن الصلاح ابن ابي عمر المقدسي
عن الفخر ابن البخاري عن ابي حفص عمر بن طبرزد عن ابي بكر محمد بن عبد الباقي الانصاري عن الحسن بن علي الجوهري عن ابي علي الفاسي عن ابي الغانم ابي نصر
اسمعيل بن حماد الجوهري واما القاموس للفيروزابادي فيرويه الوالد عن الشيخ المذكور وكذا سائر تصانيفه عن الشهاب احمد بن محمد الغنيمي عن العلاء
ابن احمد بن قاسم ناصر الدين الطبلاوي عن الحلواني ابي الفضل السيوطي عن التقي محمد بن محمد بن فهد غنيمي عن مؤلفه الامام مجد الدين الفيروزابادي
واما قصيدة الفرج التي اولها اشتدي ازمة تنفرجي فيرويه الوالد عن الشيخ عن سليمان بن عبد الدائم وسلطان بن محمد عن النجم محمد بن احمد عن
شيخ الاسلام زكريا عن ابي الفضل المرجاني عن ابي هريرة عبد الرحمن الحافظ الذهبي عن الحافظ بن عبد الله بن رشيد محمد بن احمد بن جبارة عن علي بن
مفرج الصنهاجي عن ابي بكر البلاطي عن عبد الله بن ميمون بن محمد الغنام عن ابي عبد الله محمد بن المعطي بن الرماح عن ناظمها الامام ابي الفضل يوسف
ابن محمد بن يوسف عرف بابن النحوي واما البردة فيرويها عن شيخه المذكور عن سليمان بن عبد الدائم البابلي وعبد الرؤوف المناوي وسلطان بن محمد عن النجم
محمد بن احمد عن شيخ الاسلام زكريا عن ابي اسحق الصالحي عن الصلاح ابي عبد الله محمد بن محمد بن الحسن الشاذلي عن ابي الحسن علي بن جابر الهاشمي عن ناظمها امام الادب
شرف الدين محمد بن سعيد بن حماد البوصيري واما الحديث المسلسل بيوم العيد فيرويه الوالد حفظه الله عن الشيخ المذكور عن سالم بن محمد عن محمد بن عبد الرحمن
العلقمي عن ابي الفضل السيوطي عن الحافظ التقي ابي الفضل محمد بن محمد بن فهد الهاشمي سماعا عليه بالمسجد الحرام في يوم عيد الفطر بين الصلوة والخطبة
قال اخبرنا ابو حامد محمد بن عبد الله بن ظهيرة سماعا عليه في يوم عيد الفطر قال اخبرنا ابو عبد الله محمد بن احمد بن عبد المعطي الانصاري سماعا عليه في يوم عيد الفطر قال اخبرنا
ابو الحسن علي بن هبة الله الحميري سماعا في يوم عيد قال اخبرنا ابو طاهر السلفي سماعا في يوم عيد قال حدثنا ابن ذاهب الوراق في يوم عيد قال حدثنا
ابو عبد الله احمد بن محمد ابن اخت سليمان بن حرب في يوم عيد قال حدثنا بشر بن عبد الله الاموي في يوم عيد قال حدثنا وكيع بن الجراح في يوم عيد قال حدثنا سفيان
الثوري في يوم عيد قال حدثنا ابن جريج في يوم عيد قال حدثنا عطاء بن ابي رباح في يوم عيد قال حدثنا ابن عباس في يوم عيد قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم عيد فطر او اضحى فلما فرغ من الصلوة اقبل علينا بوجهه فقال يا ايها الناس قد اصبتم خيرا فمن احب ان ينصرف فلينصرف ومن
احب ان يقيم حتى يسمع الخطبة فليقم واما حديث المصافحة فيرويه الوالد عن شيخه المذكور عن ابي بكر بن اسمعيل وابراهيم بن ابراهيم وعلي بن محمد عن ابراهيم
ابن عبد الرحمن العلقمي عن ابي الفضل السيوطي عن التقي احمد بن محمد الشمني عن ابي الطاهر بن الكويك عن ابي اسحق ابراهيم بن علي عن ابي عبد الله الحوتي

عن ابي المجد محمد بن الحسين القزويني عن ابي بكر بن ابراهيم الشحاذي عن ابي الحسن ابن ابي درعة عن ابي منصور عبد الرحمن بن عبد الله البزازي عن عبد الملك بن محمد عن
ابي القاسم عبدان بن حميد المنبجي عن عمر بن سعيد المنبجي عن محمد بن دهقان عن خلف بن تميم قال دخلنا على ابي هرمز نعوده فقال دخلنا على انس بن مالك نعوده
فقال صافحت بكفي هذه كف رسول الله صلى الله عليه وسلم فما مسست خزا ولا حريرا الين من كفه صلى الله عليه وسلم فقال ابو هرمز فقلنا لانس بن مالك
صافحنا بالكف التي صافحت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصافحنا قال الخلف قلنا لابي هرمز صافحنا بالكف التي صافحت بها انسا فصافحنا
وهكذا الى اخر السند ومن مشايخ الوالد دام لله له الاجر الشيخ محمد الكتبي الدمشقي شيخه بالاجازة فقد اجازه بالحديث المسلسل بالاولية عن جماعة
اجلهم شيخ الاسلام النجم الغزي الشافعي عن والده البدر الغزي عن ابي يحيى زكريا الانصاري عن الحافظ بن حجر والحافظ ابي النعيم رضوان العقبي عن
ابي الفضل عبد الرحيم بن حسين العراقي عن الصدر ابي الفتح محمد بن محمد بن ابراهيم الميدومي عن ابي الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني عن ابي الفرج
عبد الرحيم بن علي الجوزي عن ابي سعيد اسمعيل بن صالح النيسابوري عن ابي صالح المؤذن عن ابي طاهر محمد بن محمد بن محمش الزيادي عن ابي حامد احمد بن محمد بن
يحيى بن بلال البزاز عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله
ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء
وروى عنه صحيح البخاري عن جماعة كثيرين اجلهم النجم الغزي عن البدر الغزي عن شيخ الاسلام القاضي زكريا عن الحافظ بن حجر عن ابي اسحق التنوخي
عن ابي العباس الحجار عن ابي عبد الله الزبيدي عن ابي الوقت الهروي عن ابي الحسن الداودي عن ابي محمد السرخسي عن ابي عبد الله محمد بن يوسف الفربري عن الحافظ
ابي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري قال الشيخ محمد المذكور وارويه عاليا عن النجم الغزي عن البدر الغزي عن الامام ابي الفتح الاسكندري عن عائشة
بنت عبد الهادي عن الشهاب الرسام وجده النور علي بن صالح كلاهما عن الحجار فهو بهذا الاعتبار ارفع من الاول بدرجتين وكذلك هو اعلى من سند الشيخ البابلي
غير انه لسنده بعلو بكونهم حفاظا وروى عن الشيخ المذكور صحيح مسلم عن النجم الغزي عن والده البدر الغزي عن شيخ الاسلام القاضي زكريا
عن الحافظ بن حجر عن ابي محمد النشاوري عن ابي الفضل المقدسي عن محمد بن الحسن بن علي الهاشمي وعن ابي الفضل محمد بن ناصر السلامي الحافظ كلاهما عن
عبد الرحمن بن محمد بن اسحق العبدي عن ابي بكر محمد بن عبد الله الشيباني عن مكي بن عبدان عن مسلم وهذا ارفع بدرجتين من سند الشيخ البابلي فلله الحمد وروى
عن الشيخ المذكور سنن الحافظ ابي داود عن النجم الغزي عن البدر الغزي عن القاضي زكريا عن العز بن الفرات عن ابي العباس احمد بن محمد الحجي عن ابي الحسن عمر بن
الحسن بن اميلة وشيخ الاسلام تقي الدين قاضي عجلون عن ابي الحسن الفخر علي بن احمد بن عبد الواحد البخاري عن ابي حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد عن ابي الفتح بن علي بن ثابت البغدادي
الخطيب عن ابي عمر القاسم بن جعفر عن سليمان بن الاشعث الازدي السجستاني غير ان هذا السند فيه انقطاع فليراجع واما سنن الترمذي فيرويه عن الشيخ
المذكور عن النجم الغزي عن والده البدر الغزي عن القاضي زكريا عن العز بن الفرات عن ابي حفص بن اميلة وشيخه التقي بن قاضي عجلون عن ابي الحسن بن ابي القاسم
الكروخي عن ابي الفضل القاضي ابي عامر محمود بن القاسم الازدي وابي نصر عبد العزيز بن محمد الترياقي وابي بكر احمد بن عبد الصمد كلهم عن ابي محمد عبد الجبار بن محمد الجراحي عن
ابي العباس محمد بن احمد المحبوبي المروزي عن ابي عيسى محمد بن عيسى الترمذي وروى سنن النسائي عن الشيخ المذكور عن النجم الغزي عن والده البدر الغزي عن قاضي القضاة
جمال الدين ابراهيم بن علي القلقشندي عن قاضي القضاة محب الدين احمد بن نصر الله التستري البغدادي الحنبلي عن ابي العباس احمد بن عبد العزيز بن احمد بن عمر بن باقا
عن ابي زرعة طاهر بن محمد المقدسي عن ابي محمد عبد الرحمن بن محمد الدوني عن ابي نصر احمد بن الحسين الكسار عن ابي بكر احمد بن محمد بن اسحق بن السني عن مصنفه الامام ابي عبد الرحمن

احمد بن شعيب النسائي ولنا سنن ابن ماجة فنرويها بالوالد عن الشيخ المذكور عن النجم الغزي عن والده البدر الغزي عن شيخه قاضي القضاة جمال الدين ابراهيم
بن شيخ الاسلام علاء الدين القلقشندي عن الحافظ برهان الدين ابراهيم بن محمد بن خليل والتاج عبد الرحمن بن العلاء الاماتي شهاب الدين بن الاذرعي قال
الاول اخبرنا الظهر محمد بن عبد الكريم بن العجمي والكمال محمد بن عمر بن المحسن بن حبيب قالا اخبرنا العال بن عبد اللطيف بن محمد القبيطي وقال الاذرعي اخبرنا البرهان
ابراهيم بن عبد الله بن محمد بن قدامة قالا اخبرنا ابو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي قال اخبرنا ابو منصور محمد بن حسين المقومي قال اخبرنا ابو طلحة الهيثم
ابن ابي المنذر الخطيب قال حدثنا ابو الحسن علي بن ابراهيم بن سلمة بن بحر القطان قال حدثنا محمد بن يزيد بن ماجة القزويني ومشايخ الشيخ العلامة احمد المكتبي الشافعي
المذكور كثيرون منهم والده ابو الحسن علي عن الامام الداودي والعلامة الشيخ محمد المداني والشيخ احمد الوفائي الحنبلي والشيخ حسن البعريني والشيخ شرف
الدين الدمشقي والشيخ ابراهيم الحلبي الصفاني ومنهم الشمس الميداني والشيخ احمد المقري والشيخ عبد الرحمن افندي العمادي والشيخ محمد بن علان صاحب
التاليف فمنهم الشيخ محمد البابلي والشيخ احمد القشاشي والشيخ غرس الدين الخليل المدني والشيخ خير الدين الرملي والشيخ ايوب الخلوتي الاثري الصالحي
والشيخ عبد الباقي المقري البعلي الحنبلي والشيخ يحيى بن عبادة الفرضي الشافعي والشيخ علي الصالحي الشهير بابن النجار والمرحوم يوسف افندي الفتحي
شارح الشفا للقاضي عياض والشيخ احمد افندي البهنسي والشيخ رمضان العكاوي وعبد اللطيف افندي القزديري والشيخ محمد المنوفي الشامي
نزيل مكة حين وصل الى الشام واملى صحيح مسلم بجامع بني امية ثم رحل للسلطنة العلية ثم مات بالشام ومنهم الشيخ يحيى بن عبد الله المغربي
المالكي الداري والعلامة المتقن الشيخ عمر القاري فانه روى عنه الكتب الستة عن البدر الغزي وكذلك يرويها عن شيخه الشيخ عبد الغني
شقيق حافظ الدين المقدسي عن شيخ الاسلام والشيخ محمد الرملي عن القاضي زكريا عن شيخ الاسلام احمد بن حجر العسقلاني ومن مشايخ سيدي
الوالد المذكور رضي الله عنه الاجل الشيخ يحيى بن محمد بن محمد بن عيسى ابي البركات المالكي الشهير بالشاوي فحدث بمكة بالحديث المسلسل
بالاولية عن الشيخ سعيد بن ابراهيم الجزائري المفتي الشهير بقدورة عن سعيد بن محمد المقري عن الولي الكامل احمد حجي الوهراني عن شيخ الاسلام
ابراهيم التازي عن المحدث ابي الفتح محمد بن ابي بكر المراغي عن زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي عن ابي الفتح محمد بن محمد بن ابراهيم البكري الميدومي عن
ابي الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني عن ابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي عن ابي سعيد اسمعيل بن ابي صالح احمد بن عبد الملك المؤذن عن ابي طاهر محمد
ابن محمد بن محمش الزيادي عن ابي حامد احمد بن محمد بن يحيى البزاز عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن
عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء وكذلك اجازه
بسائر مؤلفاته وما تجوز له وعنه روايته من حديث ومعقول ومنقول ومنهم الشيخ العلامة عيسى بن محمد بن محمد بن احمد الثعالبي الجعفري المالكي فانه
اخذ عنه احزابنا واجازه بجميع مروياته ومسموعاته واجازه عن جماعة منهم ابن الجلهم ابو الارشاد نور الدين علي بن محمد بن احمد بن عبد الرحمن الاجهوري عن
نور الدين علي بن ابي بكر القرافي عن ابي الفضل الحافظ جلال الدين السيوطي بسنده المعلوم واخذ الشيخ عيسى المذكور عن قاضي القضاة
شهاب الدين احمد بن محمد بن خفاجة المصري الحنفي الشهير بالخفاجي عن البرهان ابراهيم بن ابي بكر العلقمي عن ابي الفضل الحافظ السيوطي بسنده واخذ
عن ابي الحسن علي بن محمد المصري عن ابي النجا سالم السنهوري عن النجم الغيطي عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري بسنده المعروف واخذ عن ابي العلا
علي بن عبد الواحد الانصاري عن شهاب الدين احمد بن محمد المقري التلمساني عن عمه الامام سعيد بن احمد المقري التلمساني بسنده المتصل واخذ الشيخ عيسى المذكور

عن الشيخ

عن الشيخ سلطان المزاحي موطأ الامام مالك رواية يحيى بن يحيى الاندلسي وهو عن الشيخ احمد بن خليل السبكي عن النجم الغيطي بتمام السند المذكور في سند الشيخ البابلي
للموطأ واجازه الشيخ سلطان بجميع مروياته واخذ كذلك الشيخ عيسى عن الشيخ علي الاجهوري الشمس الدرموني عن الشهاب احمد الرملي عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري
عن العز بن الفرات بتمام السند المتقدم في سند البابلي لجامع الترمذي واجازه سيدي الوالد بسند فقه الامام الشافعي عن ابي محمد عبد الكريم بن محمد القسطنطيني
عن ابي زكريا يحيى بن سليمان عن ابي القدس طاهر بن زيان عن ابي محمد عبد العزيز بن غانم الصحراوي عن ابي مهدي عيسى بن احمد بن يوسف المكناسي عن ابي زيد عبد الرحمن الثعالبي
عن الامام محمد الحنفي بن احمد بن محمد بن ابي مجد بن مرزوق الخطيب عن ناصر الدين ابي علي المشدالي عن الامام محيي الدين يحيى بن شرف النووي بسنده المعروف واجازه
كذلك بجميع مؤلفات الامام النواوي واجازه بفقه الامام مالك عن ابي الصلاح عبد الرحمن بن عبد الواحد الانصاري عن احمد بن احمد ابي العباس احمد المقري عن ابي عبد الله محمد بن محمد
عبد الجليل التنسي عن ابيه عن ابي الفضل محمد بن مرزوق الخطيب عن ابي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن راشد القفصي البكري عن ابي العباس احمد بن ادريس القرافي عن ابي الحسن
علي بن دقيق العيد عن الحافظ ابي الحسن علي بن المفضل عن ابي الطاهر اسمعيل بن عوف عن ابي بكر الطرطوشي عن ابي الوليد سليمان بن خلف الباجي عن ابي محمد مكي بن ابي طالب
القروي عن ابي محمد عبد الله بن ابي زيد القيرواني عن ابي بكر بن اللباد عن يحيى بن عمر الاندلسي عن الامام سحنون واسمه عبد السلام عن عبد الرحمن بن القاسم عن الامام
مالك واجازه بقراءة الفاتحة عن الشيخ علي الاجهوري عن نور الدين علي بن ابي بكر القرافي عن قاضي القضاة التتائي عن برهان الدين بن محمد اللقاني عن علم الدين
سليمان مؤدب اولاد الجن عن القاضي شمهورش قاضي الجن عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم شمس المغرب العلامة المغربي الشيخ عبد الملك بن محمد المغربي فقد
اجاز سيدي الوالد بمروياته ومسموعاته عن شيخه ابي عبد الله محمد بن سعيد المراكشي عن الشريف ابي محمد عبد الله بن طاهر الحسني عن ابي عبد الله محمد بن قاسم الشهير بالقصار
عن ابي النعيم رضوان بن عبد الله الجنوي عن الامام الرحلة ابي زيد عبد الرحمن سقين العاصمي عن القلقشندي عن الحافظ ابن حجر العسقلاني بسنده المتصل ومنهم
العلامة الشيخ عبد الله بن الشيخ سعيد باقشير المكي فاجاز الوالد حفظه الله تعالى بجميع مروياته ومسموعاته عن مشايخ اجلهم علامة الزمان السيد عمر بن السيد
عبد الرحيم الحسيني البصري المكي الشافعي عن العلامة المتقن شمس الدين محمد بن احمد بن حمزة الانصاري الرملي بسنده المعروف واجاز السيد عمر المذكور ايضا
عن الشيخ العلامة الامام محمد بن عبد الله النضر الحسيني الشافعي عن خاتمة المحققين شهاب الدين احمد بن حجر الانصاري المكي عن الشيخ الرملي واخذ الشيخ ابن حجر المذكور
عن القاضي زكريا الانصاري وهو اخذ عن جماعة من الاساتذة اجلهم على الاطلاق خاتمة الحفاظ الشيخ احمد بن حجر العسقلاني ومنهم العلامة المتقن والنهامة المتفنن
الشيخ علي الشبراملسي المصري فانه اجاز سيدي الوالد بجميع ما يجوز له روايته عن مشايخه الاعلام من اجلهم الشيخ ابراهيم اللقاني ومنهم الشيخ علي الاجهوري
والشيخ شهاب الدين احمد السبكي عن النجم الغيطي عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الحافظ ابن حجر عن الحافظ الكبير ابي الفضل عبد الرحيم العراقي بسنده المعروف
الجميع كتب الفقه والحديث والتفسير والاصول والمعقول والمنقول واما خصوص الفقه فاخذ الشيخ علي المذكور على الشيخ نور الدين الزيادي والشيخ
العلامة سالم الشبشيري والشيخ النور سليمان البابلي وقد اخذ الاول على الشهاب الرملي واخذ الاثنان بعده عن الشمس الخطيب الشربيني وهما
اخذا عن جمع من اجلهم شيخ الاسلام زكريا الانصاري واخذ القاضي زكريا عن الجلال المحلي وعن الحافظ ابن حجر وعن الجلال البلقيني واخذ الثلاثة عن
الحافظ الولي العراقي واخذ الولي عن ائمة اجلهم والده الزين عبد الرحيم العراقي واخذ الزين العراقي عن العلاء بن العطار عن الامام [illegible]
الشيخ محيي الدين النواوي واخذ الشيخ النواوي عن ائمة منهم الكمال سلار الاربلي واخذ سلار عن الشيخ محمد بن محمد صاحب الشامل الصغير واخذ صاحب
الشامل عن الشيخ عبد الرحيم القزويني صاحب الحاوي عن ابي القاسم عبد الكريم الرافعي شيخ المذهب عن الشيخ ابي الفضل محمد بن يحيى عن حجة الاسلام

الغزالي عن الامام ابي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف امام الحرمين و[عن] والده الشيخ ابي محمد الجويني عن ابي بكر القفال المروزي عن الامام ابي زيد المروزي عن
ابي اسحق الامام المروزي عن الامام ابي العباس بن سريج عن الامام ابي سعيد الانماطي عن الامام ابي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني عن الامام الاعظم محمد بن ادريس الشافعي
ومنهم الشيخ العلامة الشيخ منصور الطوخي فانه اخذ عنه واجازه عن الشيخ سلطان المزاحي وهو اخذ الفقه عن جماعة منهم شيخ الاسلام نور الدين الزيادي عن الشيخ
عميرة البرلسي وعن شهاب الدين البلقيني وعن الشهاب احمد بن حجر الهيتمي وعن الشيخ شهاب الدين الرملي وعن والده محمد وهؤلاء الخمسة كلهم عن شيخ الاسلام
زكريا الانصاري واخذ ايضا عن الشيخ سلطان المذكور عن الشيخ النور الشبشيري والشيخ محمد القصري كلاهما عن الشيخ محمد الشربيني الخطيب عن
الشيخ الرملي عن شيخ الاسلام زكريا عن المحقق الجلال المحلي وعن الامام جلال الدين البلقيني وعن الحافظ ابن حجر بالسند المتقدم في مسند الشيخ علي الشبراملسي
قال الشيخ منصور المذكور وقال الشيخ سلطان بلغه الله الاجور واخذ صحيح البخاري على الامام شهاب الدين احمد بن خليل السبكي عن الشيخ محمد المقدسي والنجم
الغيطي كلاهما عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري الى اخر ما تقدم قال وقرأت على الشيخ خليل السبكي الموطا للامام مالك والاربعين النووية
ومنهاج الطالبين للغزالي وقطعة من صحيح مسلم ومن كل من باقي الكتب الستة مع الاجازة بجميع مروياته وكذا حضرت الشيخ علي الزيادي في البخاري ومسلم
والمواهب وغيرها واخذنا العلوم المشهورة عن جماعة منهم الشيخ يحيى الحنبلي الشامي والشيخ ياسين المالكي والشيخ ابو بكر الشنواني والشيخ ابراهيم
اللقاني والشيخ محمد الخفاجي والشيخ محمد الميموني واما فقه الحنفية فيرويه الشيخ منصور عن الشيخ سلطان عن الشهاب احمد بن يونس الشهير بابن الشلبي عن السري عبد البر
ابن الشحنة عن الكمال محمد بن الهمام عن السراج عمر بن علي الشهير بقارئ الهداية عن علاء الدين السيرامي عن السيد جلال شارح الهداية عن علاء الدين عبد العزيز البخاري
صاحب الكشف والتحقيق عن الاستاذ حافظ الدين الكبير عن شمس الائمة الكردري عن شيخ الاسلام برهان الدين صاحب الهداية عن فخر الاسلام علي البزدوي وعن شمس الائمة
الحلواني عن القاضي علي النسفي عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل البخاري عن الامام ابي عبد الله السندموني عن الامير عبد الله بن ابي حفص البخاري عن ابيه عن محمد بن حسن الشيباني
عن الامام ابي حنيفة النعمان عن حماد بن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن رب العزة جل وعلا ومنهم الشيخ
العلامة احمد البشبيشي فقد اخذ عن سيدي الوالد واجاز بجميع مروياته ومسموعاته بسنده عن مولانا الشيخ سلطان المزاحي ومولانا الشيخ محمد البابلي ومولانا
الشيخ علي الشبراملسي بسندهم المتقدم وعن الشيخ ياسين الشامي والشيخ محمد المزلي وغيرهم ومنهم العلامة المحقق الشيخ علي بن الجمال المكي الشافعي فقد اخذ
عنه سيدي الوالد واجازه بمروياته ومسموعاته برواية عن ابيه واخذ ابوه عن العلامة الشيخ محمد بن محمد الرملي الشافعي الانصاري عن القاضي زكريا الانصاري
بسنده واخذ مولانا الشيخ علي المذكور عن مولانا الشيخ علي المذكور عن خاتمة المدققين السيد عمر البصري المكي عن الشيخ محمد الرملي عن القاضي زكريا ولهما في الحساب
والجبر والمقابلة فاخذ الشيخ المذكور عن الشيخ محمد بيري وهو عن الشيخ ابي بكر بن جمال والد الشيخ علي المزبور وعن الشيخ القاضي علي بن جار الله بن ظهيرة
القرشي عن الشيخ محمد الخطاب ولده الشيخ يحيى الخطاب كما اخذ ذلك عن شيخهم العلامة احمد بن عبد الغفار عن بدر الدين سبط المارديني عن شيخه العلامة امام
الفن احمد بن المجدي ومنهم الشيخ العلامة احمد البناء الشافعي اخذ عنه سيدي الوالد الحديث المسلسل بالاولية عن الشيخ المعمر محمد بن عبد العزيز المنوفي
عن شيخه المعمر ابي الخير بن عموس الرشيدي عن شيخ الاسلام القاضي زكريا الانصاري بسنده المعروف وهو كما ترى مساو لسند الشيخ البابلي واجاز سيدي
الوالد بجميع ما يصح له روايته وبالمصافحة بطريق المعمرين ومنهم الشيخ العلامة احمد بن سليمان المالكي القرشي الصنيلي الشهير بابي طاقية فانه اجاز الوالد
بجميع مروياته عن شيخه شيخ نور الدين علي بن محمد الاجهوري عن شيخه الشيخ شهاب الدين احمد الرملي عن القاضي زكريا الانصاري وسنده مشهور ومنهم الشيخ العلامة

عبد العزيز الزمزمي الشافعي اجاز سيدي الوالد بجميع مروياته عن الشيخ محمد الرملي وعن الشهاب احمد بن قاسم وعن الشيخ القاضي علي بن جار الله بن ظهيرة والشيخ علي بن الشيخ
جمال الدين العصامي واخذ عن والده جلال الدين شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي وسنده مشهور نفع الله بهم وامدنا بمددهم ومنهم الشيخ الامام زين العابدين واخذ عن الامام
علي بن عبد القادر الطبري فانه اخذ عنهما سيدي الوالد واجازه عبد القادر الطبري عن الشمس محمد الرملي عن القاضي زكريا عن الحافظ ابن حجر العسقلاني وسنده معروف واخذ عن الشيخ
عبد الواحد بن ابراهيم الحصاري عن شمس الدين محمد بن احمد الغزي عن الحافظ احمد بن حجر العسقلاني ومنهم شيخ الاسلام الشيخ محمد بن الشرنبلالي فروى عنه الوالد جميع ما يجوز له
روايته عن الشيخ سلطان المزاحي بسنده المتقدم ومنهم العلامة المحقق ابراهيم بن حسن الكوراني المدني فقد اخذ عنه الوالد حفظه الله تعالى الجامع الصحيح للبخاري عن جماعة منهم شيخ
الحقيقة والطريقة الشيخ احمد بن محمد المدني الشهير بالقشاشي عن الشيخ محمد بن احمد بن حمزة الرملي بسنده وعن المحقق الزاهد ملا محمد شريف الكردي عن الفقيه محمد الحكمي عن الشيخ شهاب
الدين احمد بن حجر المكي بسنده ومفتي الشافعية نجم الدين الغزي عن والده بدر الدين الغزي بسنده العلوي قبل الشيخ سلطان المزاحي بسنده المتقدم انفا قال الملا ابراهيم
المذكور واخبرنا عاليا العبد الصالح المعمر عبد الله بن ملا اسعد اللاهوري نزيل المدينة المنورة عن الشيخ قطب الدين محمد بن احمد النهرواني عن والده علاء الدين احمد النهرواني
عن الحافظ نور الدين ابي الفتوح احمد بن عبد الله بن ابي الفتوح الطاوسي عن الشيخ المعمر بابا يوسف الهروي عن الشيخ المعمر محمد بن شاد بخت الفرغاني عن الشيخ
المعمر ابي لقمان يحيى بن عمار بن مقبل بن شاهان الختلاني عن الفربري عن مؤلفه رحمه الله تعالى قال الملا ابراهيم فبيننا وبين البخاري ثمانية واعلى ما لابن حجر ان يكون بينه
وبين البخاري سبعة فاعلى بعدد كانه سمعه من الحافظ ابن حجر وصافحه وكان شيخنا اللاهوري سمعه من التنوخي وصافحه وفاتهما اثنان وبضع وثمانون سنة فان اللاهوري توفي
بالمدينة المنورة سنة ثلث وثمانين والف والتنوخي سنة ثمانمائة وهذا علي جدا واعلى اسانيد السيوطي ان يكون بينه وبين البخاري ثمانية فساويت فيه السيوطي ولله الحمد
انتهى واما صحيح مسلم فرواه الوالد عن الشيخ المذكور عن الشيخ سلطان بسنده وعن الشيخ احمد القشاشي بسنده الى القاضي زكريا الانصاري واما سنن ابي داود فيرويها عن الشيخ احمد
القشاشي المذكور عن الشمس الرملي عن القاضي زكريا واما سنن الترمذي فيرويها عن الشيخ سلطان والشيخ احمد القشاشي بسندهما المتقدم الى القاضي زكريا ورواه متصلا
بالصوفية في اكثره عن الشيخ احمد القشاشي عن شيخه ابي المواهب احمد الشناوي عن والده الشيخ علي الشناوي عن الشيخ عبد الوهاب الشعراني عن الشيخ زكريا عن ابي الفتح محمد بن زين الدين العثماني المراغي
عن اسمعيل بن ابراهيم بن عبد الصمد الهاشمي العقيلي الجبرتي الزبيدي عن ابي الحسن علي بن عمر الواني عن العارف بالله الشيخ محي الدين محمد بن علي بن عربي الحاتمي عن عبد الوهاب بن سكينة البغدادي
عن ابي الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخي عن شيخه الحافظ ابي اسمعيل عبد الله بن محمد الانصاري الهروي عن عبد الجبار الجراحي بسنده المعروف واما سنن النسائي فيرويها عن الامام
صفي الدين احمد القشاشي بسنده الى القاضي زكريا ويرويه مسلسلا بالصوفية بالسند الى الشيخ محي الدين بن عربي عن الحافظ ابي طاهر احمد بن محمد السلفي عن ابي محمد عبد الرحمن
ابن محمد بن الحسن الدوني عن الكسار والكسار هو ابو نصر احمد بن الحسين القاضي الدينوري عن ابن السني عن النسائي قال الملا ابراهيم السلفي هو العاشر في هذا السند ويرويه
شيخنا صفي الدين احمد القشاشي عن الرملي عن زكريا عن ابي الفتح المراغي عن الشيخ اسمعيل الجبرتي عن علي بن عمر الواني عن الشيخ محي الدين بن عربي عن السلفي التاسع قال الملا ابراهيم
وبالاسناد الى النسائي قال اخبرنا محمد بن وهب حدثنا محمد بن سلمة حدثني ابو عبد الرحيم هو خالد بن يزيد الحراني حدثني زيد بن ابي انيسة عن يزيد بن ابي حبيب عن محمد بن مسلم الازهري
كتب اليه يذكر ان عبيد الله بن عبد الله حدثه ان زفر بن اوس بن الحدثان النصري حدثه ان ابا السنابل بن بعكك بن السباق قال لسبيعة الاسلمية لا تحلين حتى يمر عليك اربعة اشهر
وعشر اقصى الاجلين فاتت النبي صلى الله عليه وسلم فسالته عن ذلك فزعمت ان النبي صلى الله عليه وسلم افتاها ان تنكح اذا وضعت حملها وكانت حبلى في تسعة اشهر حين توفي زوجها
وكانت تحت سعد بن خولة فتوفي في حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكحت فتى من قومها حين وضعت واخبرنا عاليا شيخنا صفي الدين احمد القشاشي عن الشمس الرملي عن زين
ابي زكريا عن الحافظ ابن حجر قال قرأت على الشيخ ابي اسحق التنوخي ان احمد بن ابي طالب اخبرهم انا عبد الله بن عمر هو ابن اللتي انا ابو الوقت اخبرنا ابو عبد الله محمد بن عبد العزيز الفارسي

انا ابو محمد عبد الرحمن بن احمد بن ابي شريح انا ابو القاسم عبد الله بن محمد البغوي انا ابو الجهم العلاء بن موسى بن عطية الباهلي انا الليث بن سعد المصري عن هشام بن عروة عن ابيه عن المسور بن
مخرمة ولابيه صحبة ان سبيعة الاسلمية توفي عنها زوجها وهي حبلى فلم تمكث الا ليالي حتى وضعت فلما حلت خطبت فاستاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح
حين وضعت فاذن لها فنكحت قال الحافظ ابن حجر هذا حديث صحيح اخرجه البخاري ومسلم من طرق مطولا ومختصرا من حديث سبيعة الاسلمية واخرجه النسائي
عن محمد بن وهب الحراني يعني بسنده السابق الى سبيعة قال الحافظ ابن حجر وباعتبار العدد كان شيخنا سمع من النسائي وصافحه وبين وفاتيهما اربعمائة سنة الا يسيرا وهذا في
غاية العلو انتهى قال الشيخ ابراهيم الكردي وذلك لان التنوخي مات سنة ثمانمائة كما في الدرر الكامنة والنسائي مات في سنة ثلثمائة وثلث وباعتبار العدد كان شيخنا احمد القشاشي
سمع من السلفي وصافحه والسلفي توفي في سنة ست وثمانين وخمسمائة وشيخنا توفي سنة احدى وسبعين والف تاسع عشر ذي الحجة فبين وفاتيهما خمسمائة سنة الا يسيرا وهذا في
غاية العلو انتهى واما سنن ابن ماجة فيرويها عن الشيخ احمد القشاشي بسنده الى الحافظ ابن حجر واما الموطا لامام دار الهجرة مالك بن انس فاخذه عن الشيخ احمد
القشاشي عن الشمس الرملي عن الشيخ زكريا عن الحافظ ابن حجر عن المعمر عمر بن حسين بن اميلة المراغي عن فخر الدين احمد بن ابراهيم بن عمر الفاروقي عن ابي اسحق ابراهيم
بن يحيى ابي حفاظ الكناني عن ابي الحسين محمد بن محمد بن سعيد بن زرقون باجازته عن ابي عبد الله احمد بن محمد بن عبد الله بن غلبون بن الحصار الخولاني عن ابي عمرو عثمان بن احمد القيجاطي
عن ابي عيسى يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى عن عم ابيه ابي مروان عبيد الله بن يحيى بن يحيى عن ابيه يحيى بن يحيى المصمودي الليثي عن الامام مالك بن انس واما
مسند الامام الشافعي فيرويه عن الشيخ احمد القشاشي عن الشيخ محمد الرملي عن الزين زكريا الانصاري عن الحافظ ابن حجر عن الصلاح بن ابي عمر عن الفخر بن البخاري
عن القاضي ابي المكارم احمد بن محمد بن محمد بن عبد الله اللبان وابي جعفر محمد بن احمد بن نصر الصيدلاني عن ابي علي الحسن بن احمد الحداد عن الحافظ ابي نعيم احمد بن عبد الله الاصبهاني
عن ابي العباس محمد بن يعقوب الاصم عن الربيع بن سليمان عن الامام الشافعي واما مسند الامام احمد بن حنبل فيرويه عن الشيخ احمد القشاشي بسنده السابق الى الفخر بن البخاري قال
اخبرنا ابو علي حنبل بن عبد الله بن الفرج المكبر قال اخبرنا ابو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين اخبرنا ابو علي الحسن بن علي التميمي اخبرنا ابو بكر احمد بن
جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن الامام احمد قال حدثني ابي احمد بن حنبل واما مسند الدارمي فيرويه عن الشيخ احمد القشاشي عن الرملي عن القاضي زكريا عن محمد بن مقبل الحلبي
عن جويرية بنت احمد الهكاري عن ابي الحسن علي بن عمر الكردي عن ابي المنجا عبد الله بن عمر الليثي عن ابي الوقت الداودي عن السرخسي عن عمر بن عيسى
عمر السمرقندي عن الدارمي واما مسند الطيالسي فيرويه عن الشيخ احمد القشاشي بسنده السابق الى الفخر بن البخاري عن ابي المكارم اللبان وابي جعفر
الصيدلاني عن ابي علي الحداد عن ابي نعيم الحافظ عن عبد الله بن جعفر بن احمد بن فارس الاصبهاني عن يونس بن حبيب العجلي عن ابي داود الطيالسي واما المعجم للطبراني فيرويه
عن الشيخ احمد بسنده الى ابن البخاري عن ابي جعفر الصيدلاني عن فاطمة بنت الجوزدانية عن ابي بكر محمد بن عبد الله بن ريذة الاصبهاني عن الطبراني وكذا سائر مجاميعه
بهذا السند واما صحيح ابن حبان فيرويه عن الشيخ احمد بسنده الى الدمياطي عن ابي الحسن علي بن الحسين المعروف بابن المقير عن ابي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري
عن ابي الحسن علي بن المهتدي بالله عن الحافظ ابي الحسن علي بن عمر الدارقطني عن ابن حبان واما سنن الدارقطني فبهذا السند الى الدارقطني واما المستدرك
للحاكم فبالسند المذكور الى ابن المقير عن ابي الفضل احمد بن طاهر الميهني عن ابي بكر احمد بن علي بن خلف الشيرازي عن الحاكم وسائر كتبه واما الحلية
لابي نعيم فبالسند الى الفخر بن البخاري عن اللبان عن الحداد عنه واما مسند الامام ابي حنيفة للحسن بن محمد بن خسرو البلخي فبالسند المذكور الى ابن البخاري عن ابي طاهر
بركات بن ابراهيم الخشوعي الدمشقي عن مؤلفه واما معالم التنزيل والمصابيح وسائر مؤلفات البغوي الملقب محيي السنة فيرويه بالسند السابق الى الفخر بن
البخاري عن فضل الله بن ابي سعد النوقاني عن البغوي واما مشكاة المصابيح فيرويها عن الشيخ احمد القشاشي عن الشيخ ابي المواهب احمد الشناوي عن السيد غضنفر بن

السيد

١٠

ابن الحاجب وشرح الشافية وشرح المنار فيرويها بالسند الى الحافظ عز الدين عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد المكي عن جده التقي محمد بن محمد بن فهد المكي عن الامام شرف الدين عبد الرحيم الجرهي الصديقي
عن مؤلفها الكاكي واما مؤلفات الامام ابي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي فيرويها بالاسناد الى الحافظ ابن حجر عن الشمس محمد بن علي القرشي عن الامام ابي عبد الله بن حجاج الكاشغري عن الحسام
حسين بن علي السغناقي عن حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر النسفي الكبير عن النجم عمر بن محمد النسفي عن القاضي صدر الدين محمد بن محمد بن الحسين النسفي عن ابيه محمد عن جده الحسين بن عبد الكريم النسفي
عن ابيه عبد الكريم عن مؤلفها الامام الحجة ابي منصور الماتريدي واما تصانيف الاستاذ السيد علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي المشهور بالسيد الشريف فيرويها عن الاستاذ محمد شريف بن تقي الصد
عن الشيخ عبد الباقي بن عبد الباقي البعلي الفقيه علي بن محمد الحكمي برواية الاول عن الشيخ محمد بن علاء الدين البابلي عن الشيخ سالم السنهوري عن الشيخ نجم الدين الغيطي وباجازة الثاني وهو الحكمي
عن عبد الرحمن بن فهد المكي وباجازة الشيخ احمد القشاشي عن الشيخ ابي المواهب احمد بن علي الشناوي عن الشيخ احمد بن الشيخ عبد الباقي السنباطي وعن عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهد عن عمه
جار الله عبد العزيز بن فهد هو ومن الشيخ عمر بن عبد الرحيم القاري وعلامة اليمن الطيب بن محمد بن العفيف عبد الله بامخرمة السنباطي العدني والمسند ابي العباس حمزة بن عبد الله الناشري اليمني الزبيدي
والشهاب احمد بن عمر الشرعبي التعزي برواية النجم الغيطي واحمد السنباطي وعمر الحنفي والد الثاني الشرف عبد الحق بن محمد السنباطي عن العلامة تقي الدين ابي بكر بن محمد الحصكفي القاهري
عن الجلال محمد بن عبد العزيز بن يوسف بن الحسين الحلواني عن مؤلفها السيد الشريف الجرجاني ورواية الطيب العدني عن الشريف هبة الله بن عطاء الله بن لطف الله بن هبة الله السيوطي الرازي عن جده لامه
نور الدين ابي الفتوح احمد بن عبد الله الطاوسي عن السيد الجرجاني المؤلف ورواية الناشري عن الشيخ منصور بن الحسن الكازروني عن السيد الشريف ورواية الشرعبي عن السيد عفيف الدين
الايجي عن الاستاذ جلال الدين الدواني عن سعد الدين محمد بن مظهر الدين محمد الصديقي الكازروني بروايتهما عن السيد الشريف الجرجاني واما تصانيف الاستاذ جلال الدين محمد بن اسعد
الصديقي المشهور بالدواني فيرويها الوالد عن الشيخ ابراهيم الكردي المذكور بلغه الله تعالى الاجر عن العلامة ملا محمد شريف بن ملا يوسف بن القاضي محمود بن ملا كمال الدين الكوراني الصديقي
عن الفقيه علي بن محمد الحكمي ويرويه ايضا عن شيخه الشيخ احمد القشاشي عن الشيخ ابي المواهب احمد الشناوي بروايتهما اعني الشناوي والحكمي عن عبد الرحمن بن عبد القادر بن عبد العزيز بن فهد المكي
عن عم ابيه جار الله عبد العزيز بن عمر بن فهد المكي عن الفقيه شرف الدين اسمعيل بن العفيف برهان الدين ابراهيم بن اسمعيل العلوي العكي العدناني اليمني الزبيدي والشهاب ابي العباس احمد بن عمر الشرعبي
المذحجي التعزي بروايتهما عن المحقق السيد عفيف الدين عبد الرحمن بن السيد نور الدين عبيد الله الايجي عن شيخه جلال الدين الدواني واما مصنفات المنلا جامي فيرويها عن الشيخ
ابراهيم المذكور عن الشيخ احمد القشاشي عن الشيخ ابي المواهب احمد الشناوي عن العلامة السيد غضنفر بن جعفر النهرواني والخواجة المزني عن العارف بالله ملا محمد امين ابن اخت ملا جامي عن خاله قدس سره
واما تصانيف منلا عصام الدين ابراهيم بن عربشاه الاسفرايني فيرويها عن المنلا ابراهيم المذكور عن الامام زين العابدين الطبري والامام عبد القادر الطبري
عن جمال الدين محمد بن صدر الدين اسمعيل بن عصام الدين ابراهيم الاسفرايني [illegible] المكي عن السيد محمد امين بادشاه عن مؤلفها منلا عصام الدين ويرويها عن طريق اخرى عن الشيخ احمد
القشاشي بسنده الى السيد غضنفر النهرواني عن ملا احمد سعيد المعروف بمير كلان عن منلا عصام الدين واما تصانيف الامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين خطيب الري الرازي فبالسند الى
الشيخ القزويني عن القاضي ابي بكر محمد بن عبد الله التفتازاني عن شرف الدين ابي بكر بن محمد الهروي عن الامام ابي التقي بن فهد عن الضياء محمد بن محمد بن سعيد الصوفي عن قوام الدين
مسعود بن محمد بن يعقوب الكرماني عن تاج الدين محمد بن محمود الرازي عن الامام واما تلخيص المفتاح للجلال محمد بن عبد الرحمن القزويني الدمشقي فبالسند الى التنوخي
عنه واما تصانيف امام الحرمين ابي المعالي عبد الملك بن ابي محمد عبد الله بن يوسف النيسابوري فيرويها بالسند الى الشيخ زكريا عن الشرف ابي الفتح محمد بن ابي بكر العثماني المراغي المدني وللمسند محمد
بن مقبل الحلبي برواية الاول عن ابي الفرج عبد الرحمن بن احمد بن المبارك الغزي عن ابي العباس احمد بن عبد الدائم المقدسي عن ابي عبد الله محمد بن علي الحراني عن فقيه الحرم ابي عبد الله محمد بن
الفضل الفراوي عن مؤلفها امام الحرمين ورواية الثاني عن الصلاح بن ابي عمر عن الفخر بن البخاري عن ابي سعد عبد الله بن عمر الصفار عن زاهر بن طاهر الشحامي عن الامام واما تصانيف
حجة الاسلام زين الدين ابي حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي فيرويها عن الاستاذ ملا محمد شريف الصديقي بالسند المتقدم الى ابي اسحق التنوخي عن التقي سليمان بن حمزة عن عمر بن كرم الدينوري

عن الحافظ ابي الفرج عبد الخالق بن احمد بن عبد القادر بن يوسف اليوسفي البغدادي عن الامام الغزالي واما عوارف المعارف للشيخ شهاب الدين ابي حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الموفق
بعمويه بن سعد بن الحسين بن القاسم بن النضر بن القاسم بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق رضي الله عنه السهروردي ثم البغدادي فأرويها مع سائر مصنفاته بالسند المتقدم
الى الحافظ ابن حجر عن ابي الحسن بن ابي المجد الدمشقي عن التقي سليمان بن حمزة المقدسي عنه واما تصانيف الامام محيي الدين محمد بن علي بن العربي الحاتمي الطائي الاندلسي المكي الدمشقي نفعنا الله تعالى به فيرويها
عن الشيخ احمد القشاشي بسنده المسلسل بالصوفية المتقدم ويرويها عن الامام زين العابدين الطبري والامام عبد القادر الطبري عن جده يحيى بن مكرم الطبري عن الحافظ عبد العزيز
ابن الحافظ عمر بن فهد المكي عن والده النجم عمر بن فهد المكي عن الجمال محمد بن ابراهيم المرشدي المكي عن الشيخ ابي محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان النشاوري المكي عن الامام ابي احمد الطبري
ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الطبري المكي عن الشيخ محيي الدين بن عربي ومن المشايخ الذين اخذ عنهم سيدي الوالد وجنى من رياض فوائدهم زواهر الزوائد الشيخ العلامة محمد بن محمد بن سليمان
المغربي المالكي المكي نزيل الحرمين فقد اخذ عنه سائر الفنون العقلية والنقلية الفرعية والالهية خصوصا علم الحديث بما يحوي له روايته عن جماعة من العلماء الاعلام فمنهم شيخ
الاسلام ابو عثمان سعيد بن ابراهيم الجزائري مفتي تلمسان عن قدوة الائمة ابي عثمان سعيد بن احمد المقري مفتي تلمسان ستين سنة عن الحافظ ابي الحسن علي بن هارون وابي
زيد عبد الرحمن بن علي بن احمد العاصمي الشهير بسقين عن ابي عبد الله محمد بن احمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي الفاسي وسنده معلوم وعن نادرة الدهر ابي مهدي عيسى السجستاني
عن ابي العباس احمد بن علي المنجور عن ابي عبد الله محمد بن احمد بن عبد الرحمن اليسيتني وابن هارون وهما عن ابن غازي ايضا واتصل سند الشيخ محمد بن سليمان المذكور الى الحاتمي بن العربي
بسنده المتصل فمن ذلك ما رواه الى ابي عبد الله محمد بن احمد الحفيد بن محمد الخطيب بن مرزوق عن شيخه المقري عن ابي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنيسي وابي زيد
سقين والاول عن والده الثاني والى ابي العباس احمد زروق عن سيدي عبد الرحمن الثعالبي وهو والتنيسي والحفيد بن مرزوق والى الشيخ احمد بن حجر العسقلاني بالسند
المتقدم الى سقين عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري والبرهان القلقشندي وعن شيخه المعمر ابي مهدي السجستاني عن المنجور عن النجم الغيطي عن شيخ الاسلام وعن شيخه شمس الدين
محمد بن سعيد المعمر المراكشي عن الشريف الاشرف ابي محمد عبد الله بن علي بن طاهر الحسني عن الشمس محمد بن عبد الرحمن العلقمي عن القاضي زكريا وعن الارشاد علي بن محمد بن الاجهوري وقاضي
القضاة احمد بن محمد الخفاجي كلاهما عن الشمس محمد بن احمد الرملي والسراج عمر بن الجائي والشيخ بدر الدين الكرخي ثلاثتهم عن القاضي زكريا وعن احمد المنيخ الشهاب احمد
السنهوري القليوبي وصدر العلماء البرهان ابراهيم اللقاني في عموم اجازة لاهل قطر المغرب وعنه بواسطة الجزائري وغيره وهما عن الشمس الرملي عن القاضي زكريا وعن
المسند المعمر محمد بن عمر الشنوري القوصي عن نور الدين ابي الحسن الزيادي عن الشهاب الرملي عن كل من القاضي زكريا والبرهان ابن ابي شريف والشيخ عثمان الديمي والشمس السخاوي وكذلك
متصل سنده بشيخ الاسلام ابن حجر عن بقية السلف بالشام ابي عبد الله محمد بن بدر الدين البلباني الصالحي وسلالة النقباء السيد محمد النقيب بن كمال الدين محمد بن حسين بن محمد الشامي
كمال الدين محمد بن حمزة الحسيني وهما عن الشمس محمد بن يوسف الميداني والشهاب احمد بن محمد المقري المغربي وهو عن عمه سعيد المقري المتقدم والميداني عن البدر محمد بن محمد الغزي
والشرف يونس العيثاوي ومنصور بن المحب والشمس الرملي والشهاب احمد بن احمد الطيبي المقرئ والطيبي الصالحي وعن الشهابين احمد بن علي المنيني الوفائي واحمد بن يونس
العيثاوي وهما عن خاتمة المسندين شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن طولون الصالحي والشهاب العيثاوي عن والده يونس العيثاوي والطيبي عن والده والمغلي وعن البدر الغزي وموسى الحجازي وزاده
النقيب وعن محمد بن منصور المحب عن الخطيب محمد البهنسي ابن طولون وهو كان يروي مسلسلا بالمحمدين ويونس العيثاوي والطيبي وابن طولون والحجازي اجمعهم عن السيد كمال الدين بن حمزة والغزي
وابن المحب والرملي عن القاضي زكريا وابن طولون عن ابي الفتح المزي ومحمد بن محمد بن ناصر وابي البقاء محمد بن العماد العمري ومحمد بن ابي الصدق العدوي وابراهيم بن علي القرشي ومحمد بن محمد القاقاني كلهم
وزكريا والبرهان القلقشندي والبرهان ابن ابي شريف والشيخ عثمان الديمي والشمس السخاوي والسيد كمال بن حمزة عن امام الحفاظ ابي الفضل الشهاب احمد بن علي بن حجر العسقلاني والى ابي اسحق
ابراهيم بن احمد بن عبد الواحد البعلي الاكمل الشامي نزيل القاهرة الشهير بالتنوخي الى الحافظ والى ابي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ والى البرهان ابي محمد

يوسف الغرناطي الحافظ عن ابي حيان محمد بن يوسف بن حيان الاثير عن جده الاثير والجلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي الحافظ عن اعلام من اجلهم العلم والبدر الكردي والسراج بن الحجاري
ثلاثتهم عن زين الدين الاجهوري وعن النور علي بن ابي بكر العراقي الشافعي والعز عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم بن جماعة من طرق اعلاهن الشيخ علي الاجهوري عن النور القرافي عن المسند المعمر قريش البصير العثماني
المقرئ عن الاستاذ ابن الجزري عنه ومنها بالسند الى الجلال السيوطي عن احمد بن محمد بن علي الشهاب الحجازي ومحمد بن احمد البوصيري والجمال يوسف بن علي الاسعدي وغيرهم كلهم عن العز ومنها الى الشيخ الاسلام علي بن
ابراهيم بن علي بن راشد الاكتي والنجم عمر بن محمد بن فهد وغيرهما عنه والى الاستاذ الشمس بن الجزري بالسند الى الجلال السيوطي وشيخ الاسلام عن التقي محمد بن محمد بن فهد وابي الفضل محمد بن محمد المرجاني
وابي الفتح محمد بن احمد بن الهمام وغيرهم وبالى الشمس السخاوي عن عز الدين عبد الرحيم بن محمد بن الفرات كلهم عن الجزري والعز بن جماعة والى شمسة قلائد الاستاذ ام عبد الله عائشة بنت محمد بن عبد الهادي
المقدسية الصالحية بالى شيخ الاسلام والجلال السيوطي والسيد كمال بن حمزة عن التقي بن فهد الكمال محمد بن محمد بن احمد بن الزين وغيرهما عنها وبالى الشمس بن طولون عن ابي الفتح محمد بن محمد المزي وابي العباس
احمد بن محمد الحمصي ومحمد بن احمد بن ابي عمر والمحيوي يحيى بن محمد الحنفي وام عبد وحبيبة ابنة عبد الكريم الصالحي كلهم عن عائشة وهي تروي عن ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي عن ام محمد
زينب ابنة عبد الرحمن بن الجدي عنه والى ام محمد زينب بنت الكمال احمد بن عبد الرحيم المقدسي الى عائشة والى العز بن جماعة كلاهما عنها وهي تروي عن ابي الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي
والحافظ ابي العباس الشهاب احمد بن ابي طالب بن نعمة بن الشحنة الحجار بالى الحافظ ابي اسحق التنوخي وغيره وبالى الحجار والعز بن جماعة وعائشة كلهم عنه والى ابي طاهر احمد بن
محمد بن سلفة الشهير بالسلفي بالى الحجار عن ابي الفضل جعفر بن علي الهمداني عنه وبه الى زينب الكمالية الى ابي الفرج عبد الرحمن بن مكي الطرابلسي حفيد السلفي والى ابي الحسن
علي بن الحسين بن المقير الى عائشة والعز بن جماعة عن محمد ابي النون يونس بن ابراهيم الدبوسي عنه وبه الى الحافظ عن ابي الفرج الغزي عن ابي النون عنه والى ابي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي
الحافظ الى عائشة عنه والى الفخر ابي الحسن علي بن عبد الواحد السعدي بن البخاري الى شيخ الاسلام والجلال السيوطي عن محمد بن مقبل الحلبي عن الصلاح بن ابي عمر والى ابن الجزري عن ابي حفص عمر بن
اميلة والصلاح ايضا كلاهما عنه وهذا ملخص ما قدمه الشيخ محمد بن سليمان المذكور في اول مسلسلاته ومن اراد تفصيل الذي من اسماء الفنون والكتب من تفسير وحديث وفقه ومعقول ومنقول
وفروع واصول فليرجع الى ثبته المسمى بصلة الخلف بموصول السلف ولسيدي الوالد حفظه الله تعالى وكثر فوائده واجرى عيونه مشايخ اخر لم نذكرهم هنا رغبة في الاختصار
وميلا للاتيان بالمهم من ذلك اذ هو مناط الانتفاع واما مشايخه في الطريق واساتذته في الارشاد السالكون سبيل التحقيق فمنهم جملة اجلاء عمدة تزهو بهم جيد الوجود وتحلى واسطة عقد
التمكين وجوهرة تاجهم بهجة البلد الامين مولانا السيد عبد الرحمن بن السيد احمد بن محمد الحسيني المغربي الكتاني المالكي الشهير بالمحجوب فاجاز سائر مروياته ومنها كتاب دلائل الخيرات فانه
يرويها عن ابي محمد عبد الرحمن عن ابي جرح عن احمد مؤلفها نفعنا الله بهم اجمعين ومنهم مولانا العلامة المحقق الفهامة الادقق السيد سعد الله الهندي عن سيدي عبد الشكور عن شاه سعود الاسفرائني
عن الشيخ علي الحسيني عن الشيخ جعفر بن محمد الحسيني عن الشيخ ابراهيم الحسيني عن الشيخ عبد الله الحسيني عن الشيخ عبد الرزاق عن سيدي عبد القادر الجيلاني عن ابي سعيد المبارك عن الشيخ ابي الحسن الهكاري عن
الشيخ يوسف الطرسوسي عن الشيخ عبد العزيز التميمي عن الشيخ ابي القاسم احمد عن ابي بكر عبد الله الشبلي عن الشيخ جنيد البغدادي عن السري السقطي عن الشيخ معروف الكرخي عن سيدنا علي بن موسى
الرضي عن سيدنا موسى الكاظم عن سيدنا جعفر الصادق عن سيدنا محمد الباقر عن سيدنا زين العابدين عن سيدنا الحسين عن سيدنا علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم واما سلسلة الطريقة النقشبندية
فقد اخذها الشيخ الوالد حفظه الله تعالى عن شيخه عبد الله باقشير وهو اخذها عن الشيخ تاج الدين العثماني النقشبندي وعن الخواجه محمد باقي وهو عن المولى خواجكي الامكنكي وهو عن المولى
درويش محمد وهو عن المولى محمد الزاهد وهو عن الغوث الاعظم عبيد الله احرار وهو عن شيخه يعقوب الچرخي وهو عن حضرة الخواجه الكبير الخواجه بهاء الحق والدين المعروف بنقشبند وهو
عن السيد كلال وهو عن الخواجه محمد بابا سماسي وهو عن حضرة العزيزان الخواجه علي الراميتني وهو عن الخواجه محمود انجير فغنوي وهو عن الخواجه عارف الريوكري وهو عن الخواجه عبد الخالق
الغجدواني وهو عن الشيخ يعقوب بن يوسف بن ايوب الهمداني وهو عن ابي علي الفارمدي وهو عن الشيخ ابي الحسن الخرقاني وعن الشيخ عثمان المغربي وابي علي الكاتب وابي علي الروذباري وسيد الطائفة الجنيد
والسري السقطي ومعروف الكرخي رضي الله عنهم والمعروف قدس سره نسبة اخرى تتصل الى داود الطائي عن حبيب العجمي عن الحسن البصري قدس الله اسرارهم وتمام نسبة معروف في باب مدينة العلم معروفة

مشهور وهنا الآن نرجع الى اصل الكلام فاعلم ان الشيخ ابا الحسن الخرقاني رحمه الله تعالى ابن ابي يزيد البسطامي كنسبة اويس قدس سره من منبع انواع افضل الصلوة واكمل التحيات وهكذا نسبة العارفين الى سلطان بن روحانية
جعفر الصادق والمعروف من خدمته وصحبته غير صحيح والامام جعفر الصادق قدس وحضور ابا الكرام يتصل بجده القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق رضي الله عنهم وهو من الفقهاء السبعة في
التابعين كانا كلهم في علم الظاهر والباطن وهو منسوب الى سلمان الفارسي رضي الله عنه وسلمان مع تشرفه بصحبة النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الطريق عن الصديق رضي الله عنه وهو عن النبي صلى الله عليه وسلم
والطريق اللخوي للامام ابا الحسن الى مدينة العلم معروف واما الاحزاب فيرويها سيدي الوالد حفظه الله عن جماعة من العلماء عن لحزب سيدي ابي الحسن الشاذلي الحسني كبحر فاخذه عن الشيخ
الجليل البابلي عن الشيخ عبد الرؤف وسالم بن محمد عن النجم محمد بن احمد عن الشيخ زكريا عن العز عبد الرحيم بن الفرات عن التاج عبد الوهاب بن علي السبكي عن والده التقي علي بن عبد الكافي السبكي عن تاج الدين
احمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء عن العارف ابي العباس احمد بن عمر المرسي عن القطب ابي الحسن عبد الله بن عبد الجبار الشاذلي وبه ايضا مولانا الشيخ عيسى المغربي الثعالبي الجعفري عن ابي الصلاح
علي بن عبد الواحد الانصاري عن ابي العباس احمد المقري عن عمه سعيد احمد المقري عن ابي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الجليل التنيسي عن ابيه عن ابي الفضل محمد بن احمد بن محمد بن مرزوق الحفيد عن ابي الطيب بن علوان
التونسي عن ابي الحسن محمد بن احمد البطرني عن ابيه عن ابي العزائم قاضي بن سلطان الشيخ ابي الحسن الشاذلي عن الشيخ ابي الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الشاذلي واما حزب الهامي
النواوي فيرويه عن شيخه العدوي عن الجمال عن الشيخ محمد السطيح عن الشيخ عيسى بن عبد القدوس الشناوي عن والده علي عن سيدي عبد الوهاب الشعراني عن البرهان ابي شريف
عبد البر القباني عن ابن الخباز عن مؤلفه الامام محيي الدين يحيى بن شرف النواوي ويرويه كذلك عن الشيخ محمد البابلي عن نور الدين علي الزيادي عن الجمال يوسف بن عبد الله الارميوني عن الحافظ ابي الفضل
الجلال السيوطي عن العلم البلقيني عن والده السراج عمر بن رسلان عن ابي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي عن مؤلفه الامام النووي وقد لبس الخرقة الصوفية سيدي الوالد حفظه الله تعالى
عن الشيخ العلامة محمد بن سليمان المغربي وهو لبسها من يد شيخه عثمان الجزائري المغربي وهو من يد ابي العباس احمد بن محمد الوهراني وهو لبسها من يد سلم سيدي ابراهيم التازي وهو لبسها من
ابي الفتح محمد بن ابي بكر بن الحسين المراغي المدني وهو من يد صالح بن محمد بن موسى الزواوي واما المراغي فلبسها من ابي المعروف ابراهيم بن اسمعيل الجبرتي وهو من يد الشيخ الضحاك عن يد برهان
الدين العلوي من ابي العباس احمد بن ابراهيم الجاسي من ابي الفضل القاسم بن سعد بن محمد العذري من الحافظ ابي عبد الله بن يعسوب الخلاق من ابي بكر محمد بن يوسف بن موسى الازدي من
ابي احمد جعفر بن عبد الله بن سيد بونه الخزاعي واما الزواوي فلبسها من المعمر بن مخلص من الشيخ المغلطاي بن فليح من ابي عبد الله العريان من والده الشيخ جمال الطوال الناصري
من الشريف ابي محمد التاجوري من القطب ابي محمد صالح وهو والخزاعي من يد الغوث الفرد الجامع ابي مدين شعيب بن الحسن رضي الله عنه وهو لبسها من الشيخ ابي الحسن علي بن حرزهم والشيخ الجليل ابي يعزى
والاول لبسها من ابي بكر بن العربي من حجة الاسلام الغزالي من امام الحرمين الجويني من ابي طالب المكي ومن ابن القاسم القشيري ومكي من ابي عثمان بن المغربي من ابي عمرو الزجاجي والقشيري من ابي علي
الدقاق من ابي القاسم النصرآباذي من الشبلي من الجنيد والثاني لبسها من القطب شعيب ابي ايوب ساخ ولقبه آسا الطوف وهو لبسها من يد عبد الجليل وهو من ابي الفضل الجوهري من والده ابي عبد الله
الحسين بن بشر من ابي الحسن احمد بن محمد النوري المعروف بابن البغوي وهو والجنيد من السري السقطي من ابي محفوظ معروف بن فيروز الكرخي من ابي سليمان داود بن نصير الطائي والامام ابي الحسن علي بن موسى الرضا
فابو سليمان من حبيب العجمي من الحسن البصري من الامام علي رضي الله عنه وهو لبسها من يد المصطفى صلى الله عليه وسلم والامام الرضا لبسها من ابيه موسى الكاظم من ابيه جعفر الصادق من ابيه محمد الباقر من ابيه
زين العابدين علي من ابيه الحسين الشهيد ابن الامام علي منه صلى الله عليه وسلم وقد صافح سيدي الوالد شيخه العلامة المذكور وقال صافحني شيخنا ابو عثمان الجزائري وشد على يدي
وقال لي المراد بهذا الشد الاشتداد في تاكيد الصحبة ومن صافحني او صافح من صافحني الى يوم القيمة دخل الجنة وفعل ذلك كل شيخ منا الى سيدي صالح الزواوي عن السري
محمد القاسي بذلك الوصف والقول الى النبي صلى الله عليه وسلم والقاسي عن والده عبد الرحمن احمد بن عبد الغفار القوصي عن ابي العباس الملثم عن المعمر وهو صافح النبي صلى الله عليه وسلم
وقال من صافحني الخ وصافح سيدي صالح ايضا شيخه ابو محمد عبد الله بن محمد بن موسى العبدوسي وقال له مثل ذلك عن ابي عبد الله محمد بن جابر الغساني عن ابي عبد الله محمد بن علي الحسن الكتبي المعمر
بابن عليون عن ابي عبد الله الصدفي عن ابي العباس احمد البناء وابي عبد الله المهدوي عن ابي العباس الخضر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحصل لسيد الوالد العلامة المصافحة من طريق المعمر المذكور

اولا عن الشيخ البنا الطيبا طي المعروف بسنده ولله الحمد وقد صافح الشيخ محمد بن سليمان المذكور شيخه ابو عثمان المذكور اولا السند عن سيدي محمد الخرقي عن سيد احمد بن زروق عن الشمس السخاوي عن احمد بن علي بن محمد المرز
بصالحية دمشق عن الكمال بن النحاس عن احمد بن عبد الرحمن البعلي عن ابي عبد الله خطيب مردا عن ابي الفرج التقي عن جده ابي القاسم الطلحي عن ابي الحسن احمد بن السمرقندي عن ابي العباس جعفر بن محمد المعتز المستغفري عن ابي العباس ابراهيم
ابن محمد بن موسى السرخسي عن ابي القاسم عبد الله بن حميد عن عمرو بن سعيد بن سنان عن احمد بن دهقان عن خلف بن تميم قال دخلنا على ابي هرمز نعوده فقال دخلنا على انس بن مالك نعوده فقال صافحت بكفي هذه كف رسول الله صلى الله عليه وسلم
فما مسست خزا ولا حريرا الين من كف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو هرمز فقلنا لانس صافحنا بالكف التي صافحت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصافحنا فما مسست خزا ولا حريرا الين من كفه قال السلام عليكم
قال خلف فقلنا لابي هرمز صافحنا بالكف التي صافحت بها انسا فصافحنا فما مسست خزا ولا حريرا الين من كفه وقال السلام عليكم وهكذا مسلسلا الى الشيخ زروق نفعنا الله به ثم الشيخ محمد بن سليمان
في ثبته ومع هذا فالطريق الاول افضل هذا ما قال الحافظ ابن حجر في هذا الاسناد ليس بعدة وابن كان الذين صححا انتهى واما المشابكة فقد شابك سيدي الوالد شيخه محمد بن سليمان المذكور كما شابكه شيخه الجزائري
وقال لي شابكني فمن شابكني دخل الجنة وفعل ذلك شابكني شيخنا ابو عثمان المقري وقد شابكه سيدي احمد حجي وبذلك شابكه ابو سالم التازي عن سيدي صالح الزواوي عن عز الدين بن جماعة عن الشيخ محمد شبير بن عبد
الشيخ سعد الدين بن الزعفراني عن والده محمود الزعفراني عن ابي بكر السيوطي وناصر الدين ابي بكر بن ابي بكر بن ذي النون الملكي وهما عن محمد بن اسحق القونوي عن الشيخ الاكبر محيي الدين بن العربي عن الشيخ احمد بن مسعود بن شداد المقري
الموصلي عن الشيخ ابي محمد الحاكمي الباهر عن الشيخ ابي الحسن الناغوزاوي وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فشبك اصابعه باصابعي وقال يا علي شابكني فمن شابكني دخل الجنة وما زال يعدد حتى وصل
الى سبعة ثم استقطعت اصابعي من اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشيخ التازي كذا ينبغي لكل من شابك احدا ان يقول شابكني فمن شابكني دخل الجنة واما سلسلة الضيافة النبوية فقد اضاف سيدي
الوالد شيخه الشيخ محمد بن سليمان وقال اضافني شيخنا ابو عثمان الجزائري بالاسودين التمر والماء وقال اضافني شيخنا المقري بالاسودين عن سيدي احمد حجي عن ابي سالم التازي عن ابي الفتح محمد بن ابي بكر المراغي المدني عن نفيس
الدين سليمان بن ابراهيم العلوي اليمني بثغر عدن عن والده تقي الدين عمر بن علي الشعبي عن القلقشندي الطبري في زبيد عن فخر الدين محمد بن ابراهيم الخير الفارسي عن الحافظ العلاء الهمداني عن ابي بكر هبة الله بن الفرج المعروف
بابن اخت الطويل عن ابي جعفر محمد بن الحسين بن محمد بن ابراهيم الصوفي عن علي بن الحسن بن علي بن غطا عن ابي شيبة احمد بن ابراهيم العطار النحوي عن جعفر بن محمد بن عاصم الدمشقي عن نوفل بن هارون عن عبد الله بن ميمون القداح عن جعفر
بن محمد الصادق عن ابيه محمد الباقر عن ابيه زين العابدين عن ابيه حسين الشهيد رضي الله عنه قال اضافني الامام علي كرم الله وجهه على الاسودين التمر والماء وهكذا السلسلة الى آخرها كل يقول اضافني فلان على الاسودين
التمر والماء قال علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه اضافني رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسودين التمر والماء ثم قال من اضاف مؤمنا فكانما اضاف آدم ومن اضاف مؤمنين فكانما اضاف آدم وحواء ومن
اضاف ثلثة فكانما اضاف جبريل وميكائيل واسرافيل ومن اضاف اربعة فكانما قرا التورية والانجيل والزبور والفرقان ومن اضاف خمسة فكانما صلى الصلوة الخمس في الجماعة من يوم خلق الله الخلق الى
يوم القيمة ومن اضاف ستة فكانما اعتق ستين رقبة من ولد اسمعيل ومن اضاف سبعة غلقت عنه سبعة ابواب جهنم ومن اضاف ثمانية فتحت له ثمانية ابواب الجنة ومن اضاف تسعة كتب الله له حسنات بعدد من عصاه
من يوم خلق الله الخلق الى يوم القيمة ومن اضاف عشرة كتب الله اجر من صلى وصام وحج واعتمر الى يوم القيمة واما سلسلة السبحة المباركة فقد ناولها سيدي الوالد شيخه الشيخ محمد بن سليمان المذكور
وقال ناولني اياها ابو عثمان الجزائري المذكور في السند اولا عن ابي عثمان التوري عن سيدي احمد حجي عن سيدي ابراهيم التازي عن ابي الفتح المراغي عن ابي العباس احمد بن ابي بكر الرداد عن مجد الدين محمد بن يعقوب
ابن محمد الفيروزابادي اللغوي عن جمال الدين يوسف بن محمد السرمري عن تقي الدين ابن الشلحموي عن علي بن عبد الصمد الجيلي المقري عن ابي عمرو ابي الفضل محمد بن الناصر عن ابي محمد عبد الله بن احمد السمرقندي
عن ابي بكر محمد بن علي السلمي الحداد عن ابي نصر عبد الوهاب بن عبد الله بن عمر عن ابي الحسن علي بن الحسن بن القاسم الصوفي قال سمعت ابا الحسن المالكي وقد رايته وفي يده سبحة فقلت يا استاذ وانت الى
الآن مع السبحة فقال لي كذلك رايت استاذي سري بن المغلس السقطي وفي يده سبحة فقلت يا استاذ وانت مع السبحة فقال كذلك رايت استاذي معروفا الكرخي وفي يده سبحة فسالته عما سالتني فقال كذلك رايت استاذي
بشرا الحافي وفي يده سبحة وسالته عما سالتني فقال رايت استاذي عمر المكي وفي يده سبحة فسالته عما سالتني فقال رايت استاذي الحسن البصري وفي يده سبحة فقلت يا استاذ مع عظم شانك وحسن عبادتك وانت الى الآن
مع السبحة فقال هذا شيء كنا استعملناه في البدايات ما كنا نتركه في النهايات انا احب ان اذكر الله بقلبي ويدي ولساني قال الشيخ ابو العباس الرداد تبين من قول الحسن البصري ان السبحة كانت موجودة متخذة في عهد
الصحابة لقوله هذا شيء استعملناه في البدايات وبداية الحسن عند اجتماعه مع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه وراى عثمان وعليا وطلحة وحضر يوم الدار في قصة عثمان وعمره اربعة عشر
سنة وروى عن عثمان وعلي وعمران بن حصين ومعقل بن يسار وابي بكرة وابي موسى وابن عباس وجابر بن عبد الله وخلق كثير من الصحابة والخلاف في روايته عنهم مشهور انتهى وقد روى سيدي الوالد الحديث المسلسل بالضيافة
والمصافحة والمشابكة كذلك عن الشيخ عيسى الثعالبي عن شيخه سعيد بن ابراهيم الجزائري عن شيخه سعيد بن احمد المقري عن الولي الكامل احمد بن [illegible] المتقدم

المصافحة من طريق المغربي عن شيخه الكامل احمد البابلي عن ابي بكر بن اسمعيل عن ابراهيم بن عبد الرحمن العلقمي عن ابي الفضل عبد الرحمن بن عبد الرحمن السيوطي عن التقي احمد بن محمد الشمني عن ابي الطاهر بن الكويك عن ابي اسحق ابراهيم بن علي عن
ابي عبد الله الخولي عن ابي المجد بن الحسين بن الحسين القزويني عن ابي بكر بن ابراهيم السخاوي عن ابي الحسن بن ابي ذر عن ابي منصور عبد الرحمن بن عبد الله البزازي عن عبد الله بن نجيد عن ابي القاسم عبد الله بن حميد المنبجي عن عمر بن سعيد
عن احمد بن دهقان عن خلف بن تميم قال دخلنا الى ابن هرمز نعوده الى آخر ما ذكرناه في حديث سند المصافحة سابقا وقدمنا سند تلقين الذكر سابقا عن السيد سعد الله الهندي وثبت له سلسلة تلقين الذكر عن الشيخ عيسى
المغربي الثعالبي عن شيخه سعيد بن ابراهيم الجزائري عن سعيد بن احمد المقري عن الولي الكامل احمد حجي وعن الشيخ محمد بن سليمان عن ابي عثمان المذكور عن شيخه المقري عن شيخه ابي العباس احمد بن حجي عن ابي سالم التازي
عن شيخ الطريقة سيدي صالح الزواوي بسنده السابق في لبس الخرقة الى النبي صلى الله عليه وسلم واوصى الشيخ ابو سالم نفعنا الله به كل من يدخل هذه الطريقة بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وان يعرف حق
الخرقة وان تنزه عن الاثم ما امكن وان يواظب على ذكر الله تعالى في كل حين واوانه قال وافضله لا اله الا الله فانها تجلي عن القلب ما غشيه من الران وان يذكر في كل صبيحة كل يوم سبحان الله
وبحمده سبحان الله العظيم استغفر الله مائة مرة ولا اله الا الله الملك الحق المبين مائة مرة وقال في ذلك غنى من الفقر وتيسير الامور وان يقرأ كل ليلة اربع سور من القرآن اقرأ باسم ربك وانا انزلناه
واذا زلزلت ولايلاف قريش فان قراءتهن تدفع شر الظاهر والباطن وقد جرب ذلك ونص عليه في فتح الغيب سيدي عبد القادر وقال اقطعوا الكلام في ايام التشريق [illegible] وهذا آخر ما انتهى اليه
قلم نص اليراع وشدت رواحل الاقدام الى منبع الخير في الابتداع ثم ولسان الشكر فرغ من تلاوة سور النور واقبلت آيات الصبا فولى جيش الليل وهو منهزم مكسور وقد نوبات
المهاني ساحات السحر بابتسام ولمعت بوارق الناجحين بشوق [illegible] سرح طرف فطن في رياض خمائله ومحب مطرق طرفه باستقبال شموس نفحاته من هب نفحاتها ما يتحمل نسيم الربا وتحن عند
استعطافها [illegible] لو عرف الشباب ان الذي بيده الملك ازمة التوفيق وتعالى عن التحريك والمعين لكل صعود ليس يليق بمن طلب علو الاسناد وسلم رويد رواية وربعهما من الاقوال
والبنا فعليهم بهذا السند العالي والطريق الذي الى الرشد الرحا فان الذي يجمع فاوعى وخص جنسا ونوعا وحوى كل امام مجتهد وهمام بالحقائق قد بدو وبدر مطالع التحقيق وشمس سماء
التدقيق تحلت بهم صدور المحاضر وتجلت بذكرهم حالكات الدساكر واجلت مرآة قلوبهم فانطبعت فيها حقائق الاشياء وقطعوا الغيا فحازوا ولحق آخر غيرهم الاعيا وافنوا انفسهم حتى لم يبق
الا بقية الله التي هي خير وابلجوا ممتطيين نجائب النجابة وقد شق على القوم طي شقة السير هيهنا الحمد الله الموهوم الذي وما الوما به قلم التقدير جرى فنسأل الله ان يلحقنا بهم وان يعيد
علينا الشفقة ويسقينا من مشربهم ما اصبح المرء يشتهي قال [illegible] ويجمعنا بهم في الرفيق الاعلى ويقطع عنا علائق العوائق قولا وفعلا وان لا يجعلنا ممن تشبه بقوم فما لهم في القول وفعلنا
لسلوك الطريق الاقوم واعذنا من الجبن والكسل او دم ما حرض نبيك بمحض فضلك ولا تؤاخذنا يا مولانا فانك ان تأخذ فبعدلك وانك اقرب للتقوى وان العبد لا يطيق غضبك
ولا يقوى فقد تبرانا من القوة والحول والتجانا الى ركن عفوك والطول يا من لا يخيب من امه ولا يرد من قصده في الفصول المهمة ولا يرد بطالبه صفرا ولا سائل بحر فضله [illegible]
الامال ما بابواب فضلك حوم والاعمال قاصرة فهي بلسان التقصير تتكلم ولا ينفق كسادها الا سوق فضلك ولا يصلح فسادها الا الجميل فعلك يا من امر بالاحسان ومن هو كلي في شأنك
اليك الوسيلة ومنك واليك الوسيلة ومنك واليك الفضيلة الهي ان لم الا مطيعك فمن لعبدك العاصي ومن لم يعرف المجرمون بسيماهم فيؤخذ بالنواصي انت انت لا اله الا انت
يا مقيل العثرات ويا من حض على حفظ الجار هب خطيئتنا لجاورة حرمك وتجاوز عن سيئاتنا بعد اجتنابنا حرمك يا من لا ينفعه طاعة الطائعين ولا يضره معصية العاصين ارحم العبد
اصبح باوكارها مكسورة وسوء اعد الاسقام اضحت اعدادها غير مجبورة وانت جابر العظم الكسير وانت العالم بما في الضمير فيسأل الثانية لا يعقبها فضل وافادة ليس يشبهها وصول ولك
المثل الاعلى واليك الرجعى في الآخرة وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وشيعته وتابعيه حزبه ما ذر شارق ولاح بارق وامطر طارق وانفق غارق ٤ ٤ ٤ سنة ١١٥٧

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ايها الطالب الصادق ان لاهل الحديث اصطلاحات لا بد من معرفتها لمن اراد
ان يطلع مرادهم من اطلاقاتهم فلما اشار الشارح المحقق في شرح الحديثين الى
بعض مصطلحاتهم اردنا ان نفصل بعض التفصيل فاستمع لما نقول الحديث
في اصطلاح المحدثين قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره ومعنى تقريره
عليه السلام ان شخصا فعل فعلا او قال قولا في حضرته صلوات الله عليه وعلى
لديه واطلع عليه صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وسكت وقرر وهذا التقرير ايضا
داخل في الحديث وعند البعض هذه الاقسام الثلثة من الصحابة والتابعين رضوان
الله تعالى عليهم اجمعين ايضا حديث فعلى هذا يكون الحديث تسعة اقسام وما انتهى
اليه صلى الله عليه وسلم يسمى مرفوعا والرفع قد يكون صريحا كما يقال قال النبي عم
او فعل او قرر كذا وقد يكون في حكم الصريح كما نقل عن الصحابة او التابعين امر معلوم
انه لا سبيل للعقل فيه كاحوال الاخرة والاخبار عن الامور الماضية او الاتية وما انتهى الى
الصحابي رضي الله تعالى عنهم يسمى موقوفا وما انتهى الى التابعين يسمى مقطوعا والمشهور ان
الموقوف يطلق على المقطوع ايضا ثم لا يذهب عليك ان السند في اصطلاحهم عبارة عن رجال
الحديث والاسناد ايضا بمعناه وقد يجيء بمعنى ذكر السند ومتن الحديث عبارة عما ينتهي اليه الاسناد
من الكلام فاذا عرفت هذا فاعلم ان الحديث ينقسم تارة الى المتصل والمنقطع فالمتصل هو الذي
لم يسقط من رواته شخص اصلا والمنقطع هو الذي سقط شخص من رواته وللمنقطع
اقسام كالمعلق والمرسل المعلق وهو المنقطع الذي كان السقوط فيه من اخر السند
وعند بعض المحدثين المرسل بمعنى المنقطع بالاعم والاصطلاح الاول اشهر وقال بعضهم

ثم ذكر المسند والمرسل ما كان الساقط فيه

الساقط

القطع ان كان متعددا متواليا فهو معضل وان كان واحدا او اكثر ولم يكن متواليا
بل بمواضع متعددة فهو منقطع فهذا المعنى قسم من المنقطع بالاعم فالمنقطع يطلق
على المعنيين كالتصوف فانه يطلق على المعنى الاعم مرادفا للعلم المقسم وعلى المعنى الاخص منه
المقابل للتصوف الذي هو قسيمه ومن اقسام المنقطع بالمعنى الاعم المدلس وهو ان يترك
الراوي اسم شيخه ويروي عن شيخ فوق شيخه واتى بلفظ يوهم السماع منه وهو لم يسمع منه
ويسمى هذا العمل تدليسا وهو مذموم مكروه الا اذا كان فيه غرض صحيح والحديث المرفوع
ان كان سنده متصلا يسمى مسندا وهذا هو المشهور وبعضهم يسمون المتصل مسندا
مطلقا وان كان موقوفا او مقطوعا وبعضهم يسمون المرفوع مسندا وان كان مرسلا
او متصلا او منقطعا لكن المتعهد هو الاول ثم اعلم ان الراوي للحديث ان وقع منه
اختلاف لاخر في اسناده او متنه بتقديم او تاخير او زيادة او نقصان او ابدال راو مكان
راو اخر او ابدال المتن مكان متن اخر فهذا الحديث يسمى مضطربا وان ادرج الراوي كلامه
بين الفاظ الحديث لغرض صحيح يسمى مدرجا ومن اقسام الحديث الشاذ والمنكر والمعلل الشاذ
في اللغة فرد خرج من الجماعة وفي اصطلاح المحدثين حديث روي مخالفا لما رواه الثقات
فان لم يكن الراوي ثقة فهو مردود وان كان ثقة فالسبيل فيه بالترجيح بمزيد حفظ
وضبط او بكثرة للرواة وسائر وجوه الترجيح والراجح يسمى محفوظا والمرجوح
مقابل للمحفوظ شاذا والمنكر هو الحديث الذي رواه راو ضعيف مخالفا لما رواه راو ضعيف
اخر لكن ضعف الثاني اقل من ضعف الاول ومقابل المنكر المعروف فالمنكر والمعروف
كلاهما ضعيفان لكن الضعف في المنكر اكثر منه في المعروف فالشاذ والمنكر مرجوحان
والمحفوظ والمعروف راجحان لكن ليس في المحفوظ ضعف والمعروف راجح بالنسبة الى
المنكر وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ والمنكر قيد المخالفة وقالوا الشاذ ما رواه الثقة
وكان منفردا في هذه الرواية وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ كون الراوي ايضا ثقة وبعضهم

لم يعتبروا في المنكر كون الراوي ضعيفا ايضا وهذا المنكر عند هذا البعض ليس
مخصوصا بالصورة المذكورة وحديث المطعون بالفسق والغفلة وكثرة الغلط داخل في
المنكر بهذا الاصطلاح وهذه الاصطلاحات لا مشاحة فيها المعلل بصيغة اسم المفعول
من التعليل في اصطلاحهم اسناد فيه علل واسباب قادحة في صحته ويعرفها اهل المهارة
والحذاقة في علم الحديث ثم اعلم ان الحديث اقساما ثلاثة الصحيح والحسن والضعيف فالصحيح
هو الذي ثبت بنقل عدل ضابط متصلا سنده الى المنتهى فان كانت بهذه الصفات
على وجه الكمال فهو الصحيح لذاته وان كان فيها نوع قصور ونقصان فان كان النقصان
منجبرا بكثرة الطرق فهو الصحيح لغيره وان كان النقصان لم ينجبر بكثرة الطرق فهو
حسن لذاته وان كان الحديث الضعيف قد انجبر ضعفه بكثرة الطرق فهو الحسن لغيره
والظاهر من كلامهم ان الحسن لذاته ما تطرق فيه النقصان في جميع الصفات المذكورة ولكن التحقيق
ان النقصان في الحسن لذاته ليس الا في الضبط وباقي الصفات باقية على حالها وفي الضعيف والحسن
لغيره النقصان في جميع الصفات المذكورة ثم لا بد من تحقيق معنى العدالة والضبط ليعلم
حقائق هذه الاقسام اما العدالة فهي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروة
المراد من التقوى عندهم الاجتناب عن العمل السيئة من الشرك والفسق والبدعة
وفي الاجتناب عن الصغيرة اختلاف والمختار عدم الاشتراط الا اذا كان الاقدام
على الصغيرة على سبيل الدوام فانه ايضا كبيرة والمراد بالمروة التنزه عن الافعال
الخسيسة كالاكل والشرب في السوق والبول في الشارع العام وامثال ذلك ثم لا يخفى عليك
ان عدل الرواية اعم من عدل الشهادة لشموله الاول العبد دون الثاني واما الضبط
فهو ان يحفظ الراوي مسموعه ومرويه عن الفوات والاختلال بحيث يتمكن استحضاره
حيث شاء من الضبط اما ضبط الصدر فهو بالتذكر وحفظ القلب عن النسيان
واما ضبط الكتاب فهو بحفظه وصيانته عند نفسه الى وقت الاداء ثم لا بد ايضا من

بيان

من بيان وجوه الطعن المتعلق بالعدالة والضبط لمعرفة هذه الاقسام ولمعرفة اقسام
الضعيف اعلم ان علماء الحديث حصروا وجوه الطعن في العدالة في الخمسة الاول كذب
الراوي الثاني اتهامه به الثالث فسقه الرابع جهالته الخامس كونه مبتدعا اما كذب
الراوي في اصطلاحهم فهو ان يكون الراوي ثابت الكذب عمدا في الحديث النبوي
فاذا ثبت كذبه في حديث من الاحاديث فهو مطعون بالكذب وحديث الراوي المطعون
بالكذب سواء كان كذبه فيه او في حديث اخر يسمى موضوعا ومختلفا وهذا هو
المراد من الموضوع في اصطلاحهم وليس في حديث شرط ان يكون الكذب والوضع
فيه بعينه والراوي المعتقد بالكذب في الحديث النبوي وان وقع الكذب منه في
مدة عمره مرة واحدة في حديث واحد لم يقبل حديثه الذي لم يكذب فيه وان تاب
واحسن حاله وان كان تائبا بخلاف الشاهد الزور فانه اذا تاب يقبل شهادته
كذا قالوا واما اتهام الراوي بالكذب فهو ان يكون معروفا مشهورا بالكذب في
الاقوال وان لم يثبت كذبه في الحديث النبوي على صاحبه الصلوة والسلام وحديث الراوي
المطعون باتهام الكذب يسمى متروكا كما يقال حديثه متروك ومثل هذا الشخص لو تاب
عن الكذب واصلح حاله بحيث ظهر ولاح اثار اهل الصلاح من ناصية حاله يجوز
في العمل ان يسمع حديثه واما فسق الراوي فالمراد به الفسق في العمل لا في اعتقاده
فانه في الاصطلاح داخل في البدعة والكذب داخل في الفسق لكن لما كان الطعن
باعتباره اشد وحكمه متباينا افرده عنه واما جهالة الراوي فالمراد بها ان لا يكون
اسمه معلوما فجهالة اسمه طعن فيه لانه لم يعلم انه ثقة او لا ثقة كما يقال اخبرني رجل او شيخ
وهذا الحديث يسمى مبهما وهو غير مقبول الا اذا كان صحابيا فان الصحابة كلهم
عدول ولو ذكر المبهم بعبارة التعديل بان يقال اخبرني عدل او ثقة ففيه اختلاف
والصحيح انه غير مقبول ايضا حتى يسميه الا اذا قاله امام حاذق واما بدعة الراوي

فهوان يكون الراوى معتقدا بشئ على خلاف ما هو معروف ومعلوم من رسول الله
صلى الله عليه وسلم بنوع شبهة وتاويل لا بطريق الجحود والعناد فانه كفر وحكم المبتدع
مردود تورعا واما وجوه الطعن المتعلق بالضبط فهو ايضا خمسة الاول فرط
الغفلة الثانى كثرة الغلط الثالث مخالفة الثقات الرابع الوهم الخامس سوء الحفظ
واما فرط الغفلة وكثرة الغلط فهما متقاربان الغفلة فى السماع وتحمل الحديث
غالبا والغلط فى السماع وادائه واما مخالفة الثقات فهو اما فى الاسناد او فى المتن
وهما على انواع متعددة وهى توجب الشذوذ فى الحديث وجعلها من وجوه الطعن
المتعلق بالضبط بسبب ان الباعث على هذه المخالفة هو عدم الضبط والحفظ
وعدم صيانته عن التغيير والتبديل واما الوهم فهوان يكون بناء رواية الراوى
على توهم وذلك يقع فى الاسناد غالبا وفى المتن نادرا ولكن الاطلاع عليه من اغمض
علوم الحديث وادقها ولا يحصل هذا الاطلاع الا لمن اوتى له فهم ثاقب وحفظ واسع
للاسانيد والمتون ومعرفة كاملة بمراتب الراوى واحوال الاسانيد والمتون كما كان
للمتقدمين من ارباب هذا الفن واما سوء الحفظ وهوان لا يكون صوابه غالبا
على خطئه او لا يكون حفظه واتيانه اكثر من سهوه ونسيانه سواء كان خطؤه غالبا
على صوابه او كانا متساويين وكذا السهو والنسيان فالمخلص عن سوء الحفظ ليس الا بعدم
الخطأ مطلقا او بغلبة الصواب عليه وكذا السهو والنسيان ثم اعلم ان الراوى فى الحديث
الصحيح ان كان واحدا فى جميع المواضع يسمى غريبا وان كان اثنين يسمى عزيزا وان كان
اكثر من اثنين يسمى مشهورا ومستفيضا وان كانت كثرة الراوى فى كل موضع بحد
لا يجوز العقل توافقهم على الكذب يسمى متواترا والغريب فردا ايضا ولا يخفى عليك
ان الراوى ان كان واحدا فى جميع المواضع يسمى فردا مطلقا وان كانت فى موضع واحد
يسمى فردا نسبيا ففى كون الحديث غريبا او فردا يكفى كون الراوى واحدا فى موضع واحد

وان

وان كان الراوى فى مواضع متعددة اخر اكثر من واحد ففى العزيز لا بد ان يكون
الراوى فى جميع المواضع اثنين وفى المشهور لا بد فى جميع المواضع كونه اكثر من اثنين
صريحا كله فان كان فى بعض المواضع اثنين وفى بعضها اكثر من اثنين فهو داخل
فى العزيز كما انه ان كان فى بعض المواضع واحدا وفى باقى المواضع اثنين او اكثر يكون
غريبا فعلم ان معنى كون الراوى فى العزيز فى جميع المواضع اثنين ان يكون صريحا
او ضمنا بعد كون البعض فى بعض المواضع صريحا فمن هذا علمت ان معنى قولهم
فى هذا الفن يحكم الاقل على الاكثر وقد عرفت من هذا التحقيق ان الغرابة لا تنافى الصحة
لان كل واحد من احاد رجاله ثقة وقد تطلق الغرابة ويراد بها الشذوذ الذى هو من اقسام
الطعن عند الاكثر فى الحديث كما سبق فى بيان الشاذ والمنكر والمعلل وقد يجئ
الشذوذ بمعنى الغرابة بمعنى كون الراوى منفردا لا بمعنى الشذوذ فتامل فلا
ينافى الشذوذ بهذا المعنى الصحة كما لا تنافى فيها الغرابة ثم لا تغفل انك اذا عرفت
معنى الصحيح لذاته ولغيره ومعنى الحسن لذاته او لغيره علمت ان الضعيف هو الذى فقد
فيه الشرائط المعتبرة فى الصحة والحسن كلا او بعضا فاقسام الضعيف متعددة
متكثرة ومراتب الصحيح والحسن لذاتهما ولغيرهما ايضا متفاوتة والاحتياج بعضها
فوق بعض فى الرجحان والعمل والاحتجاج بتفاوت تلك الصفات ودرجاتها
بعد الاشتراك فى اصل الصحة والحسن ما تيسر لنا فى تحقيق اقسام الحديث من الكتب
المعتبرة ومعرفة هذا التفصيل وان لم يكن ضرورة ههنا ولكن لما كان اخواننا
فى الدين واعواننا فى طلب اليقين مشتغلين بتصحيح المشكلات فى بعض كتب الاحاديث
فى هذا العوان والحين وكانوا متحيرين عند سماع هذه الاسامى والطالبين لبيانها
فصلناها ازالة للحيرة ثم الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا
الله تمت الرسالة المنسوبة الى البركوى الشهير محمد بن پير على فى اصول الحديث ١١٦٦ السنة اوائل ج فى ادرنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع قاعدة الفقه حتى ووقفنا على مراد خير التابعين ابي حنيفة واصحابه رضي الله تعالى عنهم
وعن سائر اسلافنا اجمعين والصلوة والسلام على افضل الافضلين من الرسل والملائكة المقربين
وعلى اله واصحابه خير ال وخير اصحاب الداعين الى الصراط مستقيم ما قال الحمد اشهد ان لا اله الا الله من قلب
سليم اما بعد فلما ارتحل من هذه الدار خيار هذه الامة الابرار من اصحاب سيد الانبياء المهتمين في كشف غوامض
الفروع وقد قصر عن التواثب المتلاطمة يد الموضوع مهد اصحابنا اصولا كافية في بيان الاحكام واستخرجوا
فروعا شافية لبني الاسلام فضلوا الى رحمة الله تعالى الملك العلام ولم يزل فوائدهم موضوعة للانام و
ساروا الى المنازل الموعودة واثارهم باقية الى يوم القيام فقام المتاخرون منا في مقام التفريع والتصنيف
لمزيد التكميل وانتصب المشايخ بالاعتناء التام في التجنيس والتاليف لكمال التسهيل ثم جمع منهم ومن كتبهم
تلامذتهم في كل زمان للقاصرين في مذهب الحنفي حسبة وصل النوبة الى البارع في هذين العلمين المولى
لطف الله النسفي المشهور بين المتبحرين بالفاضل الكيداني فانه من مهرة المناظرين عندهم فهو كالرباني
شكر الله سعيه بالرضوان واسكنه في اعلى فراديس الجنان فانه قد جمع ما بين في هذين الفنين انموذجا
مضبوطا نافعا في الدارين ترغيبا فيهما للمحصلين لعزيزة الفوائد وتحريصا للمخاطبين الرغبة
في الجزائل العوائد الا انه لا يخلو عن غوامض ونكات واشارات وقد اشتهر فيما وراء النهر اشتهار الشمس
الهاجرة ولم يلتفت من تصدى لشرحه الا الى توضيح الواضحات وتطويل الكتاب بالزيادات من الروايات
فسرقنا من ايدي الزمان بنذ من الاوقات فصرفنا الى شرح له كاف للمهمات مفرغ بابه عن كثير من المطولات موجزا
بلا اخلال في العبارات رجاء من الله تعالى ان يجعله وسيلة للشفاعة ومن الناظرين افضل الدعوات
المفيدة لنا والذخيرة لهم عند قاضي الحاجات فنقول بتوفيق الله تعالى كما قال بسم الله جملة فعلية عند
الكوفية وهو اشهر واسمية عند البصرة واصل الجلالة الاله وكلاهما علم مخصوص به تعالى الا ان الاول
اكد لاختصاصه بحذف الهمزة كما في كشف البيان وغيره واعرف المعارف عند سيبويه وقال في المنام اني قد غفرت
بذلك والسين كنت في المشهور فانه في الاصل اسم بكسر الهمزة او ضمها وسم بالحركتين لغة فيه ولما الحق به

ليعم التبرك باسمه تعالى لا التيمن عن اليمين فانه يمين معه كما قالوا والباء للاستعانة اي بدأت او ابتدأت اسمه تعالى
على المقصود مستعينا باسم مختص به ذاتا موصوفا بما يليق الالهية من صفات الكمال واختلفوا ان الدال الاعلم
تضمنيا والتزامية وهي اشهر او بدئي وابتدائي حاصل بالاستعانة ولو جعل الباء للتعدية كان اقل
تكلفا فان المعنى قدمت اسمه تعالى على ما هو المقصود او تقديمي او تقدمي اسمه تعالى يقال بدأت بالشيء
وبداءة وابتداء وابتداءة اذا قدمته على غيره كما قال الراغب وغيره من المحققين وقد حسن تقديم الجار
على العامل للتخصيص كما قال المتاخرون من الزمخشري وتابعيه احسن معنى واشد اختصاصا ان يتعلق الجار
بالحمد والمعنى لم يكن الحمد الا مشتغلا باسمه تعالى واللام لم يمنع عن عمل المصدر ولا التقديم كما بين في محله
الرحمن الرحيم بالحركات الثلث وقد جوزها ابو البقاء وهما مبالغة راحم فالمعنى كثير الرحمة والانعام
مطلقا فهما متحدان معنى للتاكيد وان لم يستعمل الاول الا في الباري تعالى وقيل الاول يدل على عظائم
النعم والثاني على حقائرها ولذا اخر وعن ابن المبارك الرحمن اذا سئل اعطى والرحيم اذا لم يسئل يغضب
الحمد لله جملة مفيدة لاستمرار الحمد ودوامه لان الخبر فعلي والحمد هو الثناء على الفعل الجميل الاختياري
الواصل الى الحامد او غيره غالبا وقيل لم يكن الحمد الا بعد سابقة التوفيق فلم يكن الا بعد الاحسان بخلاف
الشكر فانه فعل صادر عن احد لتعظيم المنعم والفرق بينهما انه مختص بالواصل الى الشاكر وفي القاموس
الحمد الشكر وهو عرفان الاحسان ونشره واللام تفيد اختصاص جميع المحامد حقيقة عند اهل الحق
لا ادعاء كما زعم المعتزلة فان الاستغراق مقدم على غير العهد ولا عهد واللام للاستحقاق لانه يلي المعنى
والذات ولا ثم انه للاختصاص الحصري كما ظن وانما جمع بينه وبين البسملة في الكتاب موافقة للتنزيل
وانما قدم البسملة عملا بالكتاب والسنة والاجماع قال القرطبي في جامعه ان الامة اجمعوا على كتابة
البسملة في ابتداء الكتب والرسائل ولعل سنده ما في الجعبري انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم عن جبرائيل
اذا كتبتم كتابا فاكتبوا البسملة في اوله وما ورد في حديث الابتداء ففي صحته مقال ولذا لم يكتب البخاري
الا البسملة ولو سلم فالمراد منهما ذكره تعالى سواء وجد في ضمن البسملة او الحمد كما ذكره الشيخ ابن حجر
وغيره من الحفاظ رب العالمين بتشديد الباء وقد يخفف اي متولي مصالح كل فرد من افراد الموجود

فان الرب مخففا الراء او مصدر ربّ الامر اذا اصلحه او ملكه او رببه تربيبا وهو انشاء الشيء حالا
فحالا الى حد التمام كما في القاموس وليس عليه حد في المضاف والاصل كلاما مرزولا والعالم ما يعلم به الشيء
ثم سمي به ما يعلم به الخالق من كل نوع من الفلك وما يحويه من الجواهر والاعراض مثل عالم الانسان
وعالم الماء وعالم النار دون عالم زيد وغيره من الافراد والفرد المعرف وان كان اصلا او خصص
ومتناولا لكل فرد من افراد هذه الانواع بمقتضى الاستغراق الا انه يوهم استغراق افراد نوع
واحد منها والفاعل بالفتح لم يجمع هذا الجمع الا العالم والياسم فيقال الياسمين والعاقبة اى
الدرجة العالية التابعة للاعمال الصالحة جعلها الله تعالى للمتقين اى الممتثلين لكل مامور والمنتهين
عن كل منهي كالانبياء والاولياء من عقب الشيء اذا تبعه بالفتح والتقوى في الاصل جعل النفس في وقاية مما
يخاف التاء بدل من الواو والجملة عطف للتربية الخاصة على العامة تنبيها على فضيلتها وارشادا للمحصلين
الى تحصيل التقوى صفة يعند التحصيل الا فقد ابتلوا الى واحد من الثلثة كما قالوا صحبة السلطان او صحبة الرستاق فيه
او الموت شابا والاولان اسوا حالا اولى الخبر كالمعاينة فان قلت الجملة نكرة كما قالوا فكيف يجوز
ان تكون صفة للجلالة التي هي اعرف المعارف قلت ان الصفة اذا خصت موصوفها جاز ان يكون نعتا ولو
تخالفا تعريفا وتنكيرا كقولهم صد ذلك عن علي قاتل العنتر كما في التشديد شرح التمهيد للعلامة
التفتازاني وهذا اصل جليل دافع للاشكال المشهور في هذا المقام ولما ورد برواية ابي هريرة المدني
على ما في مفتاح الحصين قال صلى الله تعالى عليه وسلم كل كلام لا يبدا فيه بالصلوة علي فهو اقطع ممحوقا
من كل بركة اي لا خير في فعل لم يصدر بالصلوة قال الصلوة بالفتح بدلت عن واو لفظا وبالواو كتابة
الا اذا اضيف او ثني فقيل صلواتك وصلاتان وقال ابن درستويه لم تثبت بالواو في غير القرآن
اسم من التصلية اى الثناء الكامل الا انه ليس في وسعنا ولذا امرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما في شرح
التاويلات وفي المغني انها في الاصل العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار
والينا الدعاء وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد افضل العبادات في هذا الباب كما ذكره المرزوقي
وغيره وقال ابن حجر انها من الله تعالى للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم زيادة الرحمة ولغيره الرحمة

وقال

وقال الجمهور انها في الاصل الدعاء استعمل مجازا في غيره والسلام اسم من التسليم وقيل مصدر
ثلاثي او مزيد والاول اصح والمعنى جعله الله تعالى سالما عن كل مكروه وانما لم يكتف بالصلوة رعاية
لظاهر النص صلوا عليه وسلموا تسليما وقيل يكتفي بالسلام كما في منية المفتي وسلم على عباده بلا الف
كتابة لا لفظا فالحسن الترك والمنكر والمعرف في ذلك سواء على ما في كتب الخط العربية على رسوله جملة
خبر للمعطوف فيه وجاز ان يكون خبر الثاني واما خبر الاول فمحذوف عند سيبويه وقيل يجوز العكس
والرسول لغة مبالغة مفعل بالفتح بمعنى ذي رسالة اسم من الارسال ما يذهب به المتحمل من الكلام و
فعول هذا لم يأت الا نادرا وعرفا من البعث لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا بخلاف النبي فانه مختص
بالانسان كما في التمهيد وغيره وقيل تباين بينهما فالرسول من له كتاب والنبي من لا كتاب له والمشهور ان النبي
اعم وفي كل منهما نظر لان من انزل عليهم عليهم السلام سبعة اصحاب الكتب الاربعة وشيث وادريس
وابراهيم صاحب خمسين صحيفة وثلثين وعشرين وفي رواية لابراهيم عشرة ولموسى قبل التورية عشرة
وبحكم الخبر الرسل ثلثمائة وثلثة عشر فيلزم ان يكون غير السبعة لم يكن رسولا ومحمد اشهر اسمائه
الشريفة وهي الف او ثلثمائة او تسعة وتسعون وانما سمي به الهاما والمعنى ذات كثر خصالها المحمودة
او كثر الحمد له في الارض والسماء او كثر حمده تعالى صلى الله عليه وسلم ولما كانت الصلوة عليه
عليه السلام ناقصة بدون الصلوة على الآل كما في شرح التاويلات وغيره تعرض بقوله وعلى آله بالف
مبدلة عن الهمزة المبدلة عن الهاء عند البصري وعن الواو عند الكوفية والاول اصح لغة اسم لذوي القربى
وعرفا للمؤمنين من هذه الامة او الفقهاء العاملون منهم فلا يقال الآل على المقلدين كما في المفردات
والاول المختار كما في شرح مسلم والاحسن وعلى الحمد فان اضافته الى الضمير قليلة او غير جائزة والشيعة
الشنيعة لم يفصلوا بين النبي والآل بكلمة على لزعم حديث من فصل بيننا بعلي فليس منا اجمعين تاكيد
او صفة جمع اجمع في الاصل اسم التفضيل فانه قولنا قرأت الكتاب اجمع معناه اتم جمعا في قراءتي
من كل شيء نقل الى معنى الجمع والاولى ان يورد ثلثة مما هو سنة في الخطبة ما يدل على براعة الاستهلال
في النهاية اذ شرط التصنيف والتشهد واما بعد فيعد اعلم امر من العلم وهو ادراك الشيء بحقيقته

المتعلقة بالذات او النسبة وعلى الاول يتعدى الى الواحد وعلى الثاني الى الاثنين وهو كلمة ترغيب
لمن طلب الحضور التام لئلا يفوت بعدها شئ في الكلام كما في الكشف والمصباح واعلم انه
شروع منه فيما هو كالمقدمة لما هو المقصود من الابواب الثمانية بان العبد اى الانسان حرا كان او عبدا
او المملوك على ما في القاموس والمراد الاول لا الثاني كما ظن وهو اشرف اسماء المؤمن ولذا عبر به
عن اشرف نوع الانسان فاوحى الى عبده ونعم العبد والعلم يتعدى بنفسه وبالباء كما ذكره الفاضل
الجاربردي في اول الشافية او يزاد في مفعوله قياسا كما ذكره الرضي الم يعلم بان الله يرى وهو بكل
شئ عليم فقد علم بذلك ان المخطى في ايراد الباء مخطئ مبتلى اى مكلف بالاوامر والنواهي او
الموظف بوجوده وبرداته وكلاهما ملائم للمقام ومستعمل في الكلام وفي الانوار التكليف الالزام
الشاق من البلاء لكنه لما استلزم الاختبار بالنسبة الى من يجهل العواقب ظن ترادفهما وذكر
الراغب ان الابتلاء يتضمن الامرين احدهما تعرف حاله والوقوف على ما جهل من امره والثاني ظهور جودته
ورداءته ونقصان الثمران واحدهما كما اذا نسب اليه تعالى فانه لم يقصد الا ظهور احدهما بين ان يطيع العبد
الله اى بين اوقات طاعته تعالى والامتثال بامره فبين في الحقيقة مضاف الى ما يقتضيه من التعدد
وهي الاوقات المحذوفة ان اضيف الى الحدث والا فالى الامكنة نحو زيد بين عمرو وبكر والطاعة من
الطاعة فعل يعمل بالامر لا غير تعالى اى تجاوز عن صفات المخلوقين والجملة معترضة ويجوز ان يكون
صفة الجلالة فانه مختص به تعالى كما مر من الاصل فيثاب عطف بالفاء على ان يطيع فالتقدير فان يثاب
ويجزى جزاء خيرا في الدارين والثواب اسم من الاثابة او التثويب وهو الجزاء في الخير والشر الا ان
الاستعمال في الخير اكثر وبين اوقات ان يعصيه كيفما اى يخرج عن طاعته تعالى واصله ان يمتنع
بعصا فاصله الواو ومصدره المعصية والعصيان وانما لم يكتف بالبين الاول لئلا يتوهم ان يكون
مقتضى الطاعة والمعصية معا او لم يكن تكريره للتاكيد كما ظن فانهم لم يجوزوا الا اذا كان المعطوف
او المعطوف عليه ضميرا مجرورا نحو المال بيني وبينك وبيني وبين زيد وبينك كما بين في محله فيعاقب
اى يجزى جزاء شرا من العقاب وهو كالعذاب الايجاع الشديد واعلم ان هذا كلام لا شئ عليه كما حققنا

محتاج الى البيان حكم كل من الطاعة المشروعة والمعصية غير المشروعة فلم يكن حشوا فضلا عن
ان يكون مخلا كما ظن والابتلاء اى التكليف المذكور يتعلق اى يتسبب تارة بالمشروع فعلا وتركا
اى بما شرع فعله وتركه من المعنى الحاصل بالمصدر الذي هو الهيئة التي تسمى بالصلوة وحبس النفس
عن شرب الخمر فان الفعل والترك في الحقيقة هو المعنى المصدري الذي هو الاتيان والايقاع والامتناع
وضدهما فيطيع ويثاب بكل منهما وفيه اشعار بان الشرع كالشريعة كل فعل او ترك مخصوص من نبي
من الانبياء عليهم السلام صريحا او دلالة فاطلاقه على الاصول الكلية مجاز وان كان شائعا بخلاف
الملة فان اطلاقها على الفروع مجاز وتطلق حقيقة على الاصول كالايمان بالله وملائكته وكتبه
وغيرها ولذا لا تتبدل بالنسخ ولا يختلف فيها الانبياء ولا تطلق على الاصول كما في كشف
الكشاف وغيره وكل منهما كالدين يضاف الى الله تعالى والى النبي والامة والملة لا تضاف الا الى النبي
فيقال ملة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال ملة الله وملة زيد كما قال المظهر والراغب وغيرهما
فيشكل ما قال الفاضل التفتازاني انها تضاف الى الامة واريد بالمشروع ما يامر الشارع
بفعله او تركه دون ما يظن انه ما يجوز ذلك شرعا فان الجائز يرادف الحلال ضد الحرام فيدخل
فيه المكروه من افراد غير المشروع كما تقرر والمباح وان دخل فيه من حيث انه يستوي طرفاه
في نظر الشارع بان يحكم به صريحا او دلالة وبه يخرج فعل البهائم والصبيان والمجانين و
غيرها لكنه لم يدخل من حيث انه يخرج عن حكم الاطاعة والعصيان وسيجيء من المص انشاء الله فلم يدخل
فيه الا تبعا فلا يحتاج الى ان يتكلف ويراد بالمشروع نوعه على انه يرد تعلق الابتلاء بكل فرد من افراد
ما يقابله وغير المشروع فعلا اى غير ما شرع فعله وما نهي عنه من الحاصل بالمصدر الذي هو الهيئة
التي تسمى باكل الحرام مثلا فان المنهي عنه في الحقيقة هو المعنى المصدري الذي هو الايقاع والفعل
بفتح الفاء فانه المصدر لا بكسرها فانه اسم منه والاثر مترتب على المعنى المصدري ولم يخرج عنه المتمسك وان
كان يثاب ببعض افعاله لكنه يعاقب ببعض اخر منها وكذا صوم يوم العيد نذرا والبيع الفاسد
وان كان يخرج عن عهدة النذر ويفيد الملك لكنه يعاقب بهما والنهي راجع على الامر كما تقرر فلا يرد



ان النهى عن الافعال الشرعية يقتضى عندنا بقاء المشروعية وتركا اى غير ما شرع تركه وهو
مشترك بين كف النفس عن الفعل وعدم الفعل وكل منهما مستلزم للاخر فلم يلزم ارتفاعهما
عند عدم القدرة الفاعل على الاول وعدم قدرة الجد على الثانى واعلم ان فعلا وتركا تنازع فيهما
المشروع وغير المشروع ونحاة نحو فى التمييز نحو كرم ضربت كما فى المغنى واذا كان الامر كذلك فلا
من بيان اسماء انواع المشروعات الاصلية الاربعة الفرض والواجب والسنة والمستحب واما
المباح فيأتى تبعا والبيان هو التعبير عما فى الضمير وافهام الغير كما فى الانوار وفى الكلام
اشعار بافتراض بيانها عند الحاجة وبان مجرد البيان والتقرير لا يكفى وبان اغلاق العبارة مخل
فى اداء ما على المبين وبانه يجب على كل مكلف ان يعلم اسم كل مشروع فلا تصح صلاة بلا علم
بانه لا بعينه هذا فرض وذاك واجب وسنة وان عمل بكل منها على ما ذهب اليه بعض المتاخرين
والاحسن التعبير بالاجناس فان المندرج هو النوع والمندرج فيه الجنس هو الاخص عند
الاصولية عكس الميزانية ومن بيان انواع غير المشروعات الثلثة المحرم والمكروه والمفسد
ولا بد من بيان معانيها اى مفهوماتها شرعية لاسماء انواع الثمانية على وجه الاختصار وبيان
احكامها اى ما يترتب على تلك المعانى من الاثار على وجه الاختصار ليسهل على الطالب المبتدئ الراغب
دركها اى فهم تلك المعانى والاحكام فيسهل درك افرادها وضبطها اى حفظها بالجزم وهو
الاخذ فى الشئ بالثقة واذا كان كذلك فنقول اى اقول انا بعناية العلماء واعانة الفضلاء
وبالله اى باستعانته تعالى خاصة التوفيق اى كوننا موفقين والتوفيق جمع المقتضى ورفع
المانع المشروع الاصلى انواع اربعة الاحسن اربعة انواع فان المجهول هو العدد فرض وواجب
وسنة ومستحب ويليها اى تلك الانواع ويقرب منها من حيث انه يدخل تحت حكم الشارع وان
لم يكن مثابا ومعاقبا المباح وغير المشروع نوعان محرم ومكروه ويليهما اى يتبع كلا
النوعين المفسد للعمل المشروع فيه كما سيأتى والحاصل ان ما يأتى به المكلف ستة الاربعة الاصلية
من القسم الاول والاصليان من الثانى ولكل منهما طرف فعل وطرف ترك فالاقسام اثنا عشر

كما سنذكره ان شاء الله تعالى واعلم ان الفرض والسنة مصدران بمعنى المفعول ولم يغيرا
لكونهما اشهر بالمصدر بخلاف البواقى فانها بهذه الاسماء اشهر ولذا خالفهما الا المحرم فانه
بالحرام اشهر فهو اولى كما يأتى فالكل اى جميع المشروعات وغير المشروعات وما يليهما فالكل لغة التبعيض
والفصيحة وليس بينهما فرق كما ظن والاحسن كلاهما فان الجمهور لم يجوزوا ادخال اللام
على كل وهو لعموم افراد المنكر واجزاء المعرف فيصح كل التفاح حامض لا كل تفاح كما فى التلويح
ثمانية انواع فى الاصل منسوب الى الثمن بالضم لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية ففتحوا
اولها للتغيير فى النسبة وحذف واو منها احدى ياءى النسبة وعوض عنها الالف فثبتت الياء فى
النصب والاضافة وتسقط مع التنوين فى الرفع والجر بلا تنوين تاء اما اى مهما يكن من شئ
او ان وقع فى الدنيا شئ الفرض فا اى الفرض لا محالة فعل او ترك كترك شرب الخمر وغيره فاما
للتفصيل ولو تقديرا مع التاكيد او لمجرد التاكيد متضمن بمعنى الشرط ولذا يجاب بالفاء قائم
مقام الشرط والفاصل بين اما والفاء مبتدأ هو الفرض لغة الوجوب كما فى نهاية الجزرى وعرفا
ما ثبت من الشارع ضد الزوال اى تقرر على كل احد او جماعة قادرة عالمة بالحادثة فيشمل فرض
العين اى فرض كل ذات فلا يسقط باداء بعض وفرض الكفاية اى فرض جماعة يكفى بعضهم
ويسقط بادائه عنهم كما اذا مات زيد وعلم به جماعة فجهزه واحد منهم فانه يسقط عنهم بفعله لانه
المقصود ويأثم الكل بترك الكل وكذلك جواب السلام وعيادة المريض والصلوة على النبى صلى الله
عليه وسلم كما فى المقدمة للفقيه ابى الليث وغيره واعلم انه قد يجوز فرضا على كل كما اذا ظن كل
ان احدا منهم لم يقم به وغير فرض على كل كما اذا ظن كل ان غيره يؤديه وغير فرض على بعض
يظن اداء بعض كما فى المفاتيح والباشير فى الذخيرة وغيرها من كتب اصحابنا بدليل قطعى
بمعنى فاعل لغة المرشد وعند الاصولية ما يمكن ان يتوصل به بصحة النظر الى مطلوب خبرى
كقوله تعالى اقيموا الصلوة والعالم وعند الميزانية المقدمات المخصوصة نحو الصلوة مامور بها
وكل مامور به فرض والعالم متغير وكل متغير حادث قطعى تركا او لكما فى بعض من النسخ

لانه عام مخصوص غير مفيد ولان ما بعده يغني عنه وتحقيق عمومه يتوقف على تحقيقين وقطعي
الدلالة كالمتواتر وبه يثبت الفرض والحرام القطعي وقطعي الثبوت محض وبين احدهما ان الادلة
السمعية اربعة قطعي الثبوت وظني الدلالة كالمأولات وبالعكس كخبر الآحاد ومفهومها
قطعي وبكل منهما يثبت الفرض الظني والواجب وكراهة التحريم والحرام على الخلاف وظني الثبوت
والدلالة كخبر الآحاد مفهومها ظني وبه يثبت السنة والمستحب وكراهة التنزيه والتحريم على الخلاف
وثانيهما ان القطعي له معنيان ما يقطع الاحتمال اصلا كمحكم الكتاب ومتواتر السنة والاجماع
وبه يثبت الفرض القطعي ويقال له الواجب ايضا وما يقطع الاحتمال الناشي عن دليل هو نعد
الوضع مثلا كالقياس والظاهر والمشهور ويسمى بالظني اللازم العمل في اعتقاد المجتهد وهو
نوعان ما يبطل بتركه العمل وهو دون القطعي ويسمى بالفرض الظني كمقدار المسح وما لا يفسد به
وهو دون الفرض وفوق السنة ويسمى بالواجب والفرض العملي كالوتر لا شبهة لفظا ومعنى
فيه اي في ذلك الدليل واحترز به عما يثبت بما وراء القسم الاول من الاول وبالثاني من الثاني
الا انه يدخل فيه ما تواتر من النص كاخذ العصا والاستنجاء وتثليث الغسل في الوضوء كما في المنية
وانما عرف الفرض المطلق ولم يقيد بالاجتهادي لان اطلاق الفرض عليه مجاز كما اشير اليه في الكافي
الا ان المراد فيما يأتي ليس مطلق الفرض بل فرض الشيء وهو ما لا بد لذلك الشيء منه ولو دليله
ظنيا كما سيجيء وحكمه اي حكم هذا الفرض وهو لغة منع الشيء للاصلاح وشرعا مشترك
بين المعاني منها خطاب الله تعالى ويقال له الكلام النفسي مدلول الامر والنهي والايجاب والتحريم
ومنها الاثر المترتب على الخطاب من الوجوب او الحرمة او غيره ومنها الاثر المترتب على الافعال
الشرعية والاول يسمى بالاختصاصات الشرعية والثاني بالتصرفات المشروعة وهو نوعان دنيوي
كالصحة في الصلوة والملك في البيع واخروي كالثواب والعقاب وهو المراد في هذا المقام الثواب
اي جواز الثواب وجزاء الخير ففيه تسامح لانه قد يكون الفعل الصحيح بلا ثواب بالفعل الذي هو اعم
من الفعل والترك على راي فيشمل المتروك كترك اكل الميتة فانه فرض يثاب به كما في الكشف وغيره

وغيره والعقاب في الاصل بدل عن شيء كما في المشارق وقال الجوهري والبيهقي هو العقوبة
فلم يكن مما كان بين الاثنين وفي التكملة انه اسم من المعاقبة وهو جزاء الشر بالترك للفرض
غير مستخف به لانه يصير فاسقا وفي الاكتفاء اشعار بان التارك للصلوة عمدا كسلا لا يقتل
الا اذا جحد لكن يضرب ويحبس حتى يصلي كما في فتح القدير بلا عذر اي بلا عفو عنه بفضله تعالى او توبة
منه والعذر بضمتين والسكون في الاصل تحري الانسان ما يمحو به ذنوبه بان يقول لم افعل
او فعلت لاجل كذا او فعلت ولا اعود وهذا الثالث التوبة وكل توبة عذر بلا عكس ولا يعني
غير عامل عند الكوفية وقال البصرية ان العامل الباء ويكفر الكفر بالضم والقياس الفتح لغة
الستر وشريعة عدم الايمان عما من شانه الايمان بالانكار اي بان ينكر قلبه شيئا ولم يعرفه
ما علم مجيئه به بالضرورة او لسانا بان لم يظهر عند الحاجة والانكار ضد العرفان وفيه اشعار
بان من حكم لزوم الاعتقاد بكل فرض لا شبهة فيه في المتفق عليه اي فيما اتفق اصحابنا عليه
كمتروك التسمية عمدا فانه يقتضي ان يكون كفرا وكمتروك اهل السنة والجماعة كصحبة ابي بكر
رضي الله عنه وهذا القيد لزيادة التوضيح لانه مستفاد من ضمير حكمه واعلم ان من كفر
نعوذ بالله تعالى بطل جميع طاعته ولم يلزم القضاء الا الحج فان نسبة العمر اليه كنسبة الوقت
الى الصلوة وقد احبطه والوقت باق وهل تبطل معاصيه قال كثير من المحققين انها
لم تبطل كما في التمرتاشي والواجب لغة الساقط كما ذكره فخر الاسلام والبيهقي وغيرهما
او اللازم كما في الصحاح والمغرب والاساس وغيرها فقد اشكل ما في التلويح الحق انه
الثابت وشريعة ما ثبت اي فعل او ترك تقرر بدليل فيه شبهة مثل ما ثبت باخبار الآحاد فسمي
الظني ما مر في الفرض الا انه يدخل فيه ما ثبت بالظني كالفرض الظني والسنة والمستحب
وقال الشافعي رحمه الله الفرض والواجب مترادفان ما يذم شرعا تاركه سواء ثبت بقطعي
او بظني الا انه يشكل بفرض الكفاية وصلوة النائم واصطلاحنا اولى من اصطلاحه
فان فيه ترجيحا بلا مرجح وعدم التفات الى التفاوت بين الدليلين والمدلولين مع موافقه

الاسم المسح كالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والترتيب بين الفوائت وترك اكل الضب
واللعب بالشطرنج كما في الكشف وغيره واعلم ان الواجب قد يطلق على المعنى الاعم كما مر فيشمل
المضيق كالصوم الذي وقته معيار والمتسع كالزكوة والمخير كالكفارة والمرخص كالاكل من الميتة
عند المخمصة كما في اصول اللامشي وحكمه اي حكم الواجب في الاثر المترتب على فعله حكم الفرض عملا
تميز عن نسبتي واخفى اي من حيث الفعل والترك فيثاب في يعاقب بلا عذر وفيه اشكال وهو التارك
ان كان متأولا لا يفسق لا اعتقادا اي لا يلزم اعتقاد حقيقته لثبوته بدليل ظني والاعتقاد في
الشهود هو الحكم الجازم القابل للتشكيك بخلاف اليقين حتى لا يكفر اي لا ينسب الى الكفر من الكفار
جاحده اي نافي الوجوب بالقول او الاعتقاد لوجود الظن لكن يكون ضالا ان ابتدع لان رد الخبر الواحد
كما في الكشف وقيل يكفر لانه يكفر بانكار السنن المؤكدة كما في النظم وغيره والاول اصح واشهر
والجحد نفي ما في القلب ثباته واثبات ما في القلب نفيه والسنة مثلثة الطريق ولو غير مرضية لغة
وعرفا بلا خلاف بين العلماء عنا واظب عليه مقتدى نبيا كان او وليا كما اشار اليه صاحب التحقيق
والمراد هنا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم ما واظب به اي داوم عليه او امر بفعله او تركه فالسنة
مصدر باعتبار المعنى الشرعي ولذا اشتق منه المسنون وغيره النبي اسم من اسمائه صلى الله عليه وسلم
وقد قرأ النافع من السبعة باثبات الهمزة والباقون بتخفيفها وانما دخل اللام عليه لانه في الاصل
صفة مروي بالتخفيف وهو مذهب سيبويه وقال الرضي انه الحق وقد ورد به الشرع بالتخفيف
وهو المختار على ما في القاموس وفيه تامل وقيل انه من النبوة الارتفاع وهذا غير معتبر عند
المحققين كما في الحقائق عليه الصلاة وانما اخره للاهتمام بشأن الضمير واشار الى ان السلام يجزئ
عن الصلوة على ما دل عليه النص كما مر ومواظبته اعم من الحقيقية والحكمية فيشمل ترك سنة مرة اشتغالا
لا لاهل البدعة فانه سنة كما قالوا في التختم باليمين مع تركه مرة او مرتين تركا حقيقيا او حكميا كما
واظب النبي عليه السلام ولم ينكر على تاركه كالاعتكاف وكالتيامن فانه لم يروا احدا انه عليه السلام
بدأ بالشمال كما في شرح الوقاية الا انه سهوا فانه لم يروا انه واظب عليه فيكون مستحبا لا سنة كما في فتح القدير



وغيره من المتداولات وما قالوا ان المواظبة بلا ترك دليل الوجوب فقد رده المبسوط البكري
بان المواظبة لم تثبت الوجوب بدون الامر بالفعل والانكار على التارك ومع بالفتح والسكون
لغة محذوف اللام الياء دال على الصحبة واتحادها كما في الكشاف في سورة يوسف ظرف بلا خلاف
فانه مضاف الى احد المتصاحبين والاولى وتركه مرة اذ المعنى في وقت حدوث المصاحب رفض ذلك
الشيء في جزء من الزمان وفيه اشكال يعني كلام دون ما قلنا من وجوه الاول انه لم يصلح ان يكون
ظرف المواظبة لفقدان الاحاطة المشروطة في الظرف والثاني ان المواظبة اصل والترك فرع والكلام
يشعر بالعكس كما في قولهم جاءني زيد مع عمرو في تابعية زيد لعمرو على ما في اولي كتب المطول والثالث
ان الترك اعم من الاختياري والاضطراري ومنه الترك كما قال الراغب في يدخل فيه ما ترك من الفرض
والواجب كما في ليلة التعريس وغيرها ولم يحمل على الترك بلا قضاء والا كان افشاء المحذ كما تقرر
والاطلاق دال على ان السنة تنقسم الى سنة الهدى ويقال لها السنة المؤكدة القريبة الى الواجب
اي السنة الهادية الى الدين الكامل وما كان فاعله مثابا وتاركه ضالا مبتدعا والى سنة الزوائد
اي السنة الزائدة على الهدى وما كان فاعله مثابا وتاركه غير ضال فاضافتها كصلوة الاولى وانما
جمع واللام يرد الى الجنس اشارة الى انه اكثر من القسم الاول ويجوز ان يكون المعنى سنة الهادي للخلق على وجه
الكمال وسنة الزائد على جميع المكلفين في الاعمال عليه افضل الصلوة على التفصيل الاجمال وانما جمع
الزائد لانه جعل الصفة اسما كالكامل وقد جمع الهالك على الهوالك كما في الرضي وما في شرح الوقاية
ان الاولى ما كان على سبيل العبادة والثانية ما كان على العادة مردود بان الفرق بين العبادة والعادة
هو النية المتضمنة للاخلاص كما في الكافي وغيره وجميع افعاله صلى الله عليه وسلم عبادة يشتمل عليه كما
بين في محله فالاولى كالاذان والاقامة والرواتب والثانية كالسواك وصلوة الليل والنوافل
المعينة واذان القاضي والمنفرد وسيره عليه السلام في القيام والقعود والمشي واللبس وقد تنقسم
السنة الى سنة العين كالرواتب وسنة الكفاية كسلام واحد من جمع وقيل ومنه الاعتكاف ورد
بانه رواية شاذة والحق انه من سنة العين والى عبادة وسنة اتباع مثل الطلاق في طهر

بلا وطء فان الطلاق وان كان ابغض المباحات لكن اتباعه على هذا الوجه سلوك على طريقته صلى الله
عليه وسلم كما في المضمرات والى سنة النبي عليه السلام والى سنة الصحابة كالتراويح ووضع الكرسف فانه
سنة عائشة رضي الله عنها كما في المستصفى والى سنة المشايخ كالعدد السبع في الاستنجاء والمطلق ينصرف
الى سنة النبي عليه السلام وحكمه الثواب بالفعل في السنتين والعقاب بالترك في سنة الهدى
بضم الهاء وفتح الدال الارشاد الى طريق موصل الى المط وفي ان المشهور العتاب بالترك وهو اظهار
الغضب لشيء مع بقاء المحبة لكن في المستصفى من اعتقد السنة على نفسه وعمل به فهو مؤمن سني ومن اعتقد
ولم يعمل فهو مؤمن عاص ومن اعتقد على الغير فهو مبتدع ومن لم يعتقد اصلا فهو كافر وفي
التمرتاشي ان التارك اثم على الصحيح وقال ابو اليسر انه يلام عليه مع خوف اثم يسير وقال محمد في المصرين
على ترك السنة بالقتال وابو يوسف بالتاديب كما في الكشف وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يكفر بانكار
سنة من السنن كما في النظم وغيره وقيل انه يكفر به عند بعضهم وكذا بالتهاون والاستخفاف
كما في الخزانة وذكر في الخلاصة لو ترك سنة بلا عذر تهاونا لم يقبل فرضه ويسئل عن تركها والكلام
مشعر بان تارك الزوائد لا يعاقب بل لا يكره ولا يسيء ومن حكمه لا باس به كما في التحقيق فهي قريبة
من حكم المستحب فتركه مكروه كراهة التنزيه كما يأتي والمستحب لغة من الاستحباب وهو ان يتحرى الانسان
في الشيء ان يحبه كما في المفردات وشريعة كالتطوع والنفل والندب ما فعل النبي عليه السلام من فعل او ترك
كترك ما قيل فيه لا باس به عليه السلام مرة واحدة وتركه مرة اخرى اي ما لم يواظب عليه بما امر بفعل
او بتركه او فعله مرة او اكثر كما هو المتبادر وانما اخره عن السنة اشارة الى انه دون سنة الزوائد
كما تقرر ولما اطلق المستحب على فعل غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كالصحابة وغيرهم رضه
ولم يشتهر اشتهار اطلاق السنة على سنة غيره صلى الله عليه وسلم تعرض لهذا القسم من المستحب فقال
وما اي المستحب فعلا او تركا احبه السلف اي استحسنه كل او احد من هذه الفقهاء صحابيا كان او
غيره والاول كلمة او والسلف بفتحتين لغة المتقدم ثم سمي به الاباء المتقدمون وشرعا كل من
تقلد ونقتفي اثره في الدين كابي حنيفة واصحابه فانهم سلفنا والصحابة والتابعين فانهم سلفهم

كما

كما في المستصفى وفيه ان ابا حنيفة من اجلى التابعين كما اشرنا اليه وقد قال رحمه الله تعالى ما اتانا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الراس والعين وما اتانا عن الصحابة رضي الله عنهم فناخذ تارة
ونترك اخرى وما اتانا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال وان السلف ضد الخلف من المتقدمين
والمتاخرين والمتقدمون في لساننا ابو حنيفة وتلامذته بلا واسطة والمتاخرون الذين
بعدهم من المجتهدين في المذهب وقد يطلق المتقدمون على المتاخرين واصحابنا يطلق على مجموع الطائفتين
كما في البصرة وغيرها وما نقل من الواقعات من معاني هذه الالفاظ افتراء عليهم وحكمه الثواب
بالفعل الشامل وعدم العقاب بالترك لكل منهما وفيه اشعار بان تاركه ليس متعاقبا ولا ملام وفعله
افضل وتركه مكروه كراهة التنزيه كما في فتح القدير الا انه يشكل بما قالوا ان الزيادة على ثلث
ايات بعد الفاتحة نفل ولا عقاب بتركها وان صارت فرضا بعد القراءة ولو كل القران وكذا الشروع
في النافلة والمباح لغة من ابحتك الشيء اي احللته كما في الديوان والقاموس وغيرهما لا من بحته
اي اظهرته والمباح خلاف المحظور كما في الصحاح والاباحة ضد الحرمة كما في الكشف وغيره لكن في
ايمان المضمرات ان الحل يتضمن الاباحة لانه فوقها فيتضمنها ضرورة وفي خلع النهاية الاباحة ضد الكراهة
فافهما اي فعلا او تركا يخير العبد بالضم من التخيير اي يعطي الله الخيار فيه بين الاتيان والفعل
والترك فله ان يختار كل واحد من الفعلين فهو ما استوى طرفاه في نظر الشارع كالرمي مثل الاكل دائما
على التمكن من الصلوة والكسب للتجمل واللبس للتزين وحكمه عدم الثواب فعلا وتركا وعدم
العقاب فعلا وتركا والمحرم من التحريم وهو جعل الشيء حراما كما في القاموس وغيره فيدل على
المنع من جهة العقل فيحرم عليهم الخبائث والاشهر الحرم وهو كالمحرم صفة او مصدر والاول
ارجح وشرعا ما ثبت اي شيء من الفعل او الترك تقرر النهي الشامل القطعي والظني كما هو
مذهب الشيخين وهو المختار كما ياتي فيخرج عنه ما كره عند محمد كراهة التحريم والنهي لغة
الزجر عن الشيء بالفعل او القول كاجتنب وشرعا لا تفعل استعلاء وهو المراد لا غير
اذ الفرض متعد وحملا على اللغة فيه اي في حق هذا الشيء والاصوب ان يقال المنع عنه مكان النهي فيه

ليدخل فيه المحرمات الاخبارية نحو حرمت عليكم امهاتكم وما تقرر ان الخبر اكد من النهي غير نافع لانه
عنا لم يعتبر مثلها في التعريف بلا امر معارض له من عارض فلان فلانا بمثله اى اتى اليه مثل ما
اتى وشرعا اختلاف الدليلين نفيا واثباتا بشرط المساواة وغيرها من شروط نحو ما روى عن
ابن عمر رض اللحم الحمار نجس وعن ابن عباس رض انه طاهر والمراد نفي صورة المعارض فان حقيقة المعارض
يلزم منها جهل الشارع تعالى عن ذلك علوا كبيرا نحو لا تقتلوا اولادكم خشية املاق فان قتل
الاولاد حرام منهي عنه لا معارض له واعلم ان حق الاحكام ان تضاف الى الافعال وقد تنسب كثيرا
الى الاعيان مجازا في المستند البيع نحو حرم الميتة ومال الغير اى اكلهما وحكمه الثواب بالترك
اى بترك المحرم لله اى لاجل رضاء او لخشية عز اى قهر ولم يقهر وجل اى خلق الاشياء العظيم
المستبدّ بها عليه او تناهى في الجلالة وعظم القدر كما في المفردات وانما قيد به لانه لو اثاب بمجرد الترك
كان لكل احد في كل لحظة مثوبات كثيرة بحسب كل حرام لم يصدر عنه والعقاب بالفعل وحكمه الكفر
بالاستحلال اى باتخاذه حلالا او بتمني حليته كما في القاموس في المتفق عليه من المحرم وهذا لم
يستند بضمير حكمه لان المحرم شامل الظني لا يكفر به بخلاف الفرض والمكروه من الكراهة
او الكراهية في الاصل منسوب الى الكره بالضم عوض الالف احدى اليائين مصدر كره الشيء
بالكسر اى لم يرده فهو كاره وشيء كره كنفر وجمل وكريه اى مكروه كما في القاموس وغيره وشرعا
ما ثبت من فعل او ترك النهي المذكور المفيد لحكم الظني بقرينة المعارض فيه اى في حقه والاولى
المنع فان النهي نخبر عن تلك الصيغة الدالة على التحريم ولم يدل على الكراهة الا عند الشافعي
كما بين في محله ولو سلم فيشكل بالمكروهات الاخبارية مع الامر المعارض لمساواته بلا ترجيح
كصلوة مع صوت ذي روح وترك سنة الهدى وحكمه الثواب بالترك الموصوف اى لله تعالى عز وجل
كما مر وخوف العقاب بالنار فالاولى لترك الخوف فان كراهة التحريم كالواجب في الحكم كما تقرر بالفعل
المكروه وعدم الكفر بالاستحلال فانه ثبت منعه بدليل ظني ولا يخفى ان هذا الحد والحكم
للمكروه كراهة التحريم عند محمد مع ان المختار مذهب الشيخين كما في الخلاصة والمضمرات وغيرها

فلا بد من تحقيق المذهبين فنقول التحقيق عند محمد ان ما منع عن الفعل بدليل قطعي فحرام و
بظني فمكروه تحريما وما لم يمنع عنه وتركه اولى فتنزيه والاصل في الفصل بينهما ان كان الاصل
فيه حرمته لكن سقط لعموم البلوى فتنزيه والا فتحريم كسؤر الهرة ولحم الحمار وان كان اباحته
لكن غلب على الظن وجود المحرم فتحريم والا فتنزيه كسؤر البقرة الجلالة وسؤر سباع الطير و
عندهما ان منع منه فحرام وان لم يمنع فان كان الى الحرام اقرب اى استحق فاعله محذورا
كحرمان الشفاعة دون العقوبة فتحريم كلحم الفرس على الصحيح وان كان الى الحل اقرب اى
لم يستحق فاعله محذورا واثيب تاركه ادنى ثواب فتنزيه فالمكروه تحريما وتنزيها عندهما
تنزيه عنده والتحريم عنده قسم من الحرام عندهما وهو ما منع بدليل ظني والمفسد من
الافساد وهو الاخراج عن الاعتدال قليلا كان او كثيرا في البدن او الجارحة وعرفا هو الناقض
من النقض وهو ابطال تاليف الجسم او غيره كالبناء والعقد للعمل اى لكل عمل هو اخص
من الفعل فانه فعل يقصد لم ينسب الى الحيوان والجماد المشروع فيه من العبادات والمعاملات
كالتعلم في الصلوة وعدم القدرة على تسليم المبيع فالاولى ان يجمع بين الحد المبطل
لئلا يخالف الفقهاء فانهم قالوا ان العمل صحيح ان وجد الاركان والشروط والامر المرغوب
فيه وغير صحيح ان وجد فيه قبح فان كان باعتبار الاصل فباطل في العبادات كصلوة بدون ركن
او شرط وفي المعاملات كبيع الخمر وان كان باعتبار الوصف ففاسد كترك الواجب وكالربوا
وان كان باعتبار امر مجاور فمكروه كصلوة في الدار المغصوبة والبيع وقت النداء واعلم ان
الفقه ضربان حق الله خالصا او غالبا وحق العبد خالصا او غالبا والاول يسمى بالعبادات يشتمل
على اقسامها الدفتر الاول الى الوقف من الهداية والثاني بالمعاملات يشتمل عليها الدفتر الثاني
وحكمه العقاب بالفعل المفسد للعمل عمدا اى قصدا ونية وفيه انه لو زاد على صلوة فرض ركعة
او ركعتين ثم افسد عمدا ليس عليه شيء ونظائره كثيرة وعدم اى العقاب سهوا وهو الخطا عن غفلة
وهو على نوعين كسبي كجنون وسكران قصدا به انسانا الاول معفو والثاني لا نحو ذلك لان

شرب المسكر عن قصد ولا يخفى ان هذا النوع من غير المشروع داخل في الحرام فلا ينبغي ان يعد
نوعا على حدة كما اشرنا اليه ولما فرغ عن انواع ما ياتي به المكلف من العبادات والمعاملات شرع فيما
يتعلق منهما بقسم من العبادات اهم من سائر الاقسام ليكون تفريعا وتوضيحا للسابق وترغيبا الى
سائر الاقسام فقال بعون الملك العلام عاطفا على اول الكلام ثم اعلم بان الصلوة اسم من التصلية المستعمل
في المعنى الشرعي دون المعنى الاصلي وانما سميت بهذه الافعال لاشتمالها على الدعاء فيكون من الاسماء
المغيرة وقيل من قبيل المنقولات لوجود الصلوة بدون الدعاء كصلوة الامي جامعة صفة من الجمع
ضم الشيء بتقريب بعض من بعض والاسناد حكمي فان الجمع صفة الشارع او صيغة نسبة
كفاكهة للاربعة من الانواع الثمانية الاول بضم الهمزة جمع الاولى وانما جمع لان ما وصف به وان
كان مفردا لكنه كالجمع في هذا الحكم ولذا قالوا ابناؤ بلجيث العشر الاوسط بالزمان وعلى هذا لا يبعد
ان يؤول للموصوف في المعنى اسبق من النوع الثاني الاتي فهو اسم تفضيل مستعمل من المقدرة
واللام للزيادة كما قالوا في الخير منه والمراد منه الفرض والواجب في السنة والمستحب شرعا اي
بمقتضى الشرع لا الطبع كما مر وقد يوجد الاربعة منها الاخر جمع او مفرد اي اشد تاخرا من غيرها
فهو اسم تفضيل مستعمل كالاول على ما ذهب اليه ابن جني والمراد المباح والمحرم والمكروه والمفسد
فيها اي في الصلوة طبعا اي بمقتضى طبع الانسان لا الشرع والطبع كالطبيعة السجية اي الصفة
التي خلق الانسان عليها واذا عرفت ذلك فلا بد من تفصيل اي بيان كل جزئي جزئيات كل نوع من انواع
هذا القسم وتعدادها اي بيان عدد جزئيات كل نوع بطريق الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفا تقليل
المباني مع ابقاء المعاني كما في الاشارات والاختصار اي استيعاب جزئيات كل نوع حال كون تلك الانواع
مرتبا اي مقدما ومؤخرا ما حقه ان يقدم ويؤخر من هذه الانواع فيكون الترتيب مستعملا
في المعنى العرفي المقدم على اللغوي الذي لم يعتبر فيه المناسبة في المقدمة وغيرها رتب الاشياء نيك
نيك برهم نهاد از پس يكديكر چيز نهادن وانما لم يقل مرتبة والضمير للانواع التي هي صفة
لكل نوع كما بينا لانه اجرى الضمير مجرى اسم الاشارة ولو جعل المرتب اسم فاعل فلا حاجة الى ذلك ولا

ولا يجوز ان يجعل حالا من التفصيل كما لا يخفى على ثمانية انواع مصدر معنى اي ترتيبا وافيا على هذا الطريق
والباب في الاصل مدخل مكان ثم سمي به ما يتوصل به الى الشيء وفي العرف طائفة من الفاظ تشتمل مسائل
من جنس واحد وقد يسمى ما دل على مسائل من صنف واحد كما في هذا المقام تيسير المؤمنين اللذين
على انفسهم متابعة النبي عليه السلام في جميع ما جاء به فالايمان لغة التصديق وعرفا الاعتقاد الزائد على العلم
كما في التقويم للقاضي ابي زيد في اصول الفقه وقال الامام الرازي في تفسيره ان التصديق هو الحكم
الذهني المغاير للعلم فان الجاهل بالشيء قد يحكم به فقد اشكل ما قال العلامة التفتازاني ان الايمان
هو التصديق الذي قسم العلم اليه في المنطق وليس الاقرار ركنا عند المحققين بل شرط لاجراء الاحكام وقال
الامام السرخسي فخر الاسلام انه ركن احتط فانه قد يسقط واما العمل فداخل فيه عند كثير من العلماء
كمالك والشافعي والاوزاعي وغيرهم وفيه اشكال ظاهر والجواب ان الايمان يطلق على ما هو الاصل والاساس
في دخول الجنة وهو التصديق وحده او مع الاقرار وعلى ما هو الكامل المنجي بلا خلاف وهو التصديق
والاقرار والعمل وموضع الخلاف في ان مطلق الاسم للاول ام للثاني الباب الاول اي اسبق من الابواب
الباقية في بيان الفرائض اي فيما ثبت بيانه فرائض الصلوة فلا يرد ما اشتهر من اشكال الظرفية المعنى
للفظ والالفاظ قوالب المعاني فالبيان الكشف عن شيء وهو اعم من النطق والفريضة اسم الافتراض
وهو الايجاب كما في الكلمة ثم جعلت بمعنى المفترض ثم نقل الى المعنى الشرعي الاعم من الشرط والركن او صفة
بمعنى مفروض والتاء للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون صالحا للمذكر والمؤنث ولا تنافي في
استواء المذكر والمؤنث فيه وانما بدل الفرض السابق المعرف بالفريضة ليشير به الى ان المراد هنا ليس
الشيء المفروض بل فرض الشيء فيدخل فيه ما يفرض بزعم المجتهد فهي اي تلك الفرائض خمسة عشر فريضة
لا خمس الاشهر اثنتا عشرة فان الطهارة كافية والترتيب يفرض على الاصح كما في الخزانة بعضها
فرائض خارجية يسمى كل الجميع بالشرط فانها مما يتوقف عليه وليس جزءا وبعضها داخلة ويسمى
بالركن المفسر بالجزء من الشيء اما الخارجية فثمانية من الفرائض وانما الحق التاء بالعدد والتمييز مؤنث
لانه اذا حذف جاز في العدد الوجهان وجاز ان يكون التمييز مذكرا كالامور على انه يصح التذكير كما مر الوقت

لغة نهاية الزمان المفروض لعمل ولهذا لا يكاد يقال الا مقيدا كما قال الراغب وشرعا ما عين الشارع للاداء
الصلوة فيه من الزمان فهو للفجر من الصبح الى الطلوع وللظهر والجمعة من الزوال الى صيرورة الظل مثليه
وهو المختار وللعصر منه الى الغروب وللمغرب منه الى الحمرة وللعشاء منه وللوتر الواجب التاخير الى الفجر
وههنا اشكال من وجهين الاول ان الوقت ليس فعلا من الافعال وكلامنا فيه ولعل المعنى اداء الصلوة
فيه والثاني ان الشرط للاداء هو الجزء الاول من الوقت لا كل الوقت فانه سبب للوجوب ان خرج الفرض عن
وقته والا فالجزء المتصل بالشروع ولا مطلق الوقت فانه ظرف للمؤدى فيقع الاداء في اي جزء منه
وتمامه في التلويح وطهارة البدن اي تطهير ظاهر جميع اعضائه بالغسل من الحدث والخبث المرئي ولو مرة ومن غير
المرئي ثلث مرات ولا عفو ان التوالي في البدن كالعصر كما في الذخيرة والطهارة بالفتح مصدر طهر بحركات الهاء
والفتح افصح التنزه عن الادناس حسية كالانجاس في الحكمة مجازا والشرع جمع بينهما وبالضم ما يتطهر به
من الماء والبدن ما سوى الاطراف من المنكب الى الية كما في المغرب والمقاييس وغيرهما فالرأس والعنق والرجل
تدخل في الحكم تغليبا وانما اولنا الطهارة بالتطهير لان الموضوع فعل المكلف وقد يتضمن اللازم المتعدي
كما في المغني ولعل الانتهاء يغني عن استثناء قدر المعفو من النجاستين وكذا الحكم فيما بعد وانما خالف
غيره وقدم الوقت لانه لم يسقط بحال في الطهارة فانها قد تسقط كما اذا جرح وجه مقطوع اليدين
الرجل فانه يصلي بلا وضوء ولا تيمم ولا يعيد على الاصح كما في الخزانة والثوب اي ثوب يصلي فيه ولو
زائدا على المستحب في الاختيار ويصلي في الثوب النجس عند الاضطرار والثوب لغة ما يلبس من القطن او الصوف
او الخز او غيرها ولا يطلق عادة على البساط والمسح والستر والعمامة والقلنسوة ولذا لا تدخل تحت الكسوة
واصل الرجوع الى الحالة الاولى والمقدمة والعزل رجع الى المقدمة والمكان اي موضع قدم المصلي
وجبهته في رواية فلا بأس بالنجاسة تحت اليد والركبة كما لو فرش نعليه على نجس وقام عليهما او فرش على
الارض النجسة المبتلة تطيين ولو جلس على سرج نجس فغير جائز وجمع ما تحت القدمين لا ما على الثوب
والمكان موضعه لغة الحاوي للشيء والمستقر وانه اعلى مقام التفصيل يقتضي ذكر طهارة الماء والاجمال الطهارة
مطلقا كالنية فانه لم يقل نية الفرض والواجب والسنة والنفل والخامس ستر العورة ولو بالماء

او ورق الشجر او الطين ولا اعتبار بستر الظلمة والاطلاق دال على اشتراط الستر من نفسه ومن غيره
الا ان العامة من اصحابنا لم يجعلوا الستر من نفسه شرطا كما في الكرماني والعورة مغلظة القبل والدبر
ومخففة ما سواهما من غير الوجه والكفين من الحرة وموضع الازار من الرجل ومنه ومن الظهر
والبطن من الامة فان انكشف الربع من المخففة فسد واكثر من قدر الدرهم من المغلظة
كما في الجلابي فالستر بالفتح تغطية الشيء والعورة سوءة الانسان من العار المذموم ولذا سمي النساء عورة
والاحسن ان يصلي الرجل في قميص وازار وسراويل وكذا المرأة بزيادة خمار واستقبال القبلة
بالكسر لغة الجهة وعرفا ما يصلي الى نحوه من الارض السابعة الى السماء مما يحاذي الكعبة وهي قبلة لاهل المسجد
والمسجد لاهل مكة ومكة لاهل الحرم والحرم للافاق على ما قال بعض المشايخ توسعة على الناس
كما في المفاتيح وذكر في النظم ان المغرب قبلة لاهل المشرق وبالعكس فالجهة قبلة كالعين تعرف
باحد الدليلين الاول المحاريب المنصوبة باجماع الصحابة والتابعين فانهم جعلوا قبلة العراق
ما بين المشرق والمغرب وقبلة خراسان ما بين المغربين وكذا قبلة ما وراء النهر والثاني السؤال
عن اهل ذلك الموضع ولو واحدا فاسقا اذا ظن صدقه وعند فقد هذين الدليلين النجوم على ما حكي
عن ابن المبارك انا نجعل الجدي في الاستقبال خلف الاذن اليمنى وعند فقد هذه الامور التحري
كما في الكرماني ولا بأس بانحراف لا تزول المقابلة بالكلية بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة
كما قال صاحب التحقيق في حاشية الهداية والاستقبال كالاقبال التوجه نحو القبلة كما قال الراغب
فالسين للتأكيد لا للطلب والنية بتشديد الياء وقد يخفف لغة العزم وشرعا القصد الى فعله
تعالى وحده ومع اللفظ افضل والحسن ان يقال اللهم اني اريد فرض الظهر او الصلوة لله
تعالى والدعاء للميت وصلوة الوتر او الصلوة فيسرها لي وتقبلها مني ففي السنن والتراويح
والنفل يكفي مطلق الصلوة على الصحيح وقيل لا يكفي في الاولين ولا يشترط العدد كما في المنية
والخزانة والاطلاق مشعر باشتراط نية الاقتداء وذا بعد تحريمة الامام وينوي عند
العامة انه لو وقف موقف الامامة وهذا اجود كما في النظم ونية الامامة كما قال الكرخي

السبع ان السماء
والجنوب لاهل الشمال وبالعكس صح

وابو حفص الا ان العامة لم يشترطوا ذلك الا للائمة والشرطية يشير الى وجوب حضور القلب عند التحريمة
فلو اشتغل قلبه بفكر مسئلة مثلا فى اثناء الاركان فلا يستحب الاعادة وقال البقالى لم ينقص اجره
الا اذا قصر وقيل يلزم فى كل ركن ولا يؤاخذ بالسهو لانه معفو عنه لكنه لم يستحق ثوابا كما فى المنية ولم
يعتبر قول من قال لا قيمة لصلوة لم يكن قلبه فيها معها كما فى الملتقط والخزانة والسراجية وغيرها واعلم
ان حضور القلب فراغه عن غير ما هو ملابس له وهو ههنا العلم بالفعل والقول الصادرين عن المصلى
وهو غير التفهم فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ والتكبيرة لغة قول الله اكبر مرة
فان التاء فى الاصل للوحدة ويجوز ان يكون للمبالغة او النقل اذا كان بمعنى اسم مفعول وشرعا
قول دال على التعظيم فقط نحو الله اكبر او كبير او باللام فيهما او الرحمن وعند ابى يوسف لم يصح
الا بالاولين ومحمد اشترط الكلام التام وكره عند بعض الا بالاول الاولى فان البواقى لم يكن فرضا
وفى الشرطية اشعار بانه لو كبر محدثا او حامل نجاسة او مكشوف العورة او قبل الزوال او منحرفا فغمس
فى الماء ورفع راسه او القاها او سترها او زالت الشمس او استقبل فصلى جاز ومن قال بالركنية لم يجوز
كما فى فتح القدير وبانه لو بنى على تحريمة الاربع الظهر او على الظهر ركعتين او العصر او فائتة جاز لانه
لا يشترط التكبيرة لكل صلوة وتمامه فى المنية وفيه دلالة على ان النية قد تكون متاخرة عن التكبيرة
والفرائض الداخلية سبعة القيام للواجب دون النفل لغة الانتصاب وشرعا استواء الشق الاسفل
والاعلى فالركن اصل القيام لا امتداده الا يرى ان الامام لو لم يطول القيام فى الشفع الثانى
اجزاه لانه لا قراءة فيه كما فى الاصل فالامتداد انما يجب لتحصيل القراءة كما فى الاسرار لكن فى التمرتاشى اختلفوا
ان القيام فى حق اللاحق هل يتقدر بقدر القراءة وفى حق الامى والاخرس قدر بثلث ايات والقراءة اى قراءة
اية قصيرة عنده وطويلة عندهما ولا يتناول ما دون الاية كما سيجئ ومثل ن وص وان عد
بعضا اية لان القراءة ضم الحروف والكلمات بعضها ببعض فى الترتيل كما ذكره الراغب ولو اكتفى بالبسملة
لم يصح على الاصح لانه بعض اية وما فى اوائل السور وان قالوا انها اية لكن لم يثبت قرآنا يقينا كما يأتى
والركوع الواحد لانه اسم الجنس لم يدل على العدد عندنا وهو لغة الانحناء وشرعا انحناء الظهر ولو قليلا

فى

فلو خر كالجمل اجزا فى ظاهر الرواية وعنه ان قرب من القيام لم يجز فالطمانينة لم يفرض خلافا
لابى يوسف والسجود اى ادنى ما يطلق عليه اسم السجدتين فان اسم الجنس يدل على العدد عند اهل العربية
ففيه اشكال وهو لغة التذلل وشرعا وضع بعض الجبهة والانف على ما يجد حجمه من الارض او غيرها
بحيث لو بالغ لم يتسفل راسه لكن لو اكتفى بالانف ساء عنده كما فى الجلابى وعنه وضع الجبهة فقط
وهو قولهما وبه يفتى كما فى الوقاية وذكر فى المنتقى ان وضع الانف سنة وفى الخلاصة كره الاختصار
على احدهما بلا عذر وفيه اشعار الى ان الخد والذقن ليسا بمحل السجدة لا فرضا ولا سنة ولو بالعذر كما فى
الكافى وغيره من المتداولات وذكر فى الخلاصة انه لم يجز السجود عليهما اجماعا فلا يعتد بكلام الكشاف ومتابعيه
انهما من محل السجود وفى ان وضع اليد والركبة والقدم ليس بفرض كما قالوا وفى القنية وغيره ان رفع
القدمين مفسد على الصحيح وانما لم يذكر الانتقال وهو فرض عنده على الصحيح لانه لتحصيل كون بعده حتى
لو ذهب من الركوع الى السجود ونزع ما سجد عليه اولا فسجد على الارض بلا رفع الراس جاز كما فى الكافى
والخامس القعدة الاخيرة ركن فى الواجب والنفل والاصح انها شرط لصحة الخروج كالتكبير للدخول
الا انه لو صلى الف ركعة ولم يقعد الا فى الاخر صح كما فى الكافى ودعوى انها واجبة كما فى النظم والتحفة
وغيرهما والقعدة المرة من القعود الجلوس او هو من القيام كما فى القاموس وشرعا الجلوس قدر
التشهد او مقدار الشهادتين او ادنى ما يطلق عليه الاسم كالركوع والاول اصح والاخيرة مؤنث
الاخير بمعنى الاخر بكسر الخاء ما يقابل الاول واحترز به عن القعدة الاولى وقعدة السهو فانهما
واجبتان على ما قالوا والترتيب اى وضع كل فرض من الصلوة فى مقام يليق به فيما اتحد شرعيته اى
اى بين افعال انفردت ولم تتعدد والشرعية مستندة فى كل ركعة فيفرض القيام ثم القراءة ثم الركوع
ثم السجود وفيه اشعار بان الترتيب فيما تعدد فى كل ركعة كالسجدة ليس بفرض بل واجب او فى جميع الصلوة
فيقدم جميع الاركان على القعدة الاخيرة وفيه اشعار بان الترتيب فيما تعدد فى جميع الصلوة ليس
بفرض كركعة المسبوق او لمنع الخلو فيشير الى ان فرضية الترتيب فيما اتحد فى كل ركعة او فى كل صلوة
كالقيام او الركوع والقعدة الاخيرة والى ان الترتيب فيما تعدد فى كل ركعة وكل الصلوة ليس بفرض بل واجب

كالسجدتين والى انه فيما اتحد وتعدد كالقيام والركوع والسجود ليس بفرض كالترتيب فيما اتحد في كل
الصلوة كركعة والقعدة الاخيرة وقد قالوا بفرضية كليهما واعلم ان ما ذكر من فرضية الترتيب
مسئلة مختلف فيها فان في الكافي والكافي والخزانة والذخيرة ان الترتيب بين الاركان واجب وبه صرح
صاحب اليواقيت وفي التمرتاشي ان الترتيب في الافعال ليس بفرض وفي التنوير شرح التلخيص ان الترتيب فيما
بين غير السجدتين شرط في الافعال ليس بفرض على ما قالوا وهذا ينادي باعلى صوت على الاختلاف ويحتمل
ان يكون اشارة الى الضعف كما لا يخفى على العارف بعرفهم ويؤيده ما قال القتالاني في شرح هذا
الكتاب ان الترتيب ليس بشرط في الاركان والخروج من الصلوة بفعل المصلي اختيارا كما في الصلوة
عند ابي حنيفة على ما ذكره البردعي وقال الكرخي وغيره من محققي اصحابنا انه ليس بفرض عندهم لكن يفسد
الصلوة عنده ويتم عندهما اذا اعترضت قبل الخروج معان كوجود الماء اذا تنجس ثوبه اكثر من
قدر الدرهم ودخول الزوال وتغير الشمس اذا قضى الفجر وانقضاء مدة المسح وغيرها من المسائل
الاثنا عشرية لانها مغيرة للصلوة فكانها وجدت في خلالها كما في الزاهدي وغيره الباب الثاني اي ثاني
اثنين وثاني واحد من الثمانية في الواجبات اي المقتضيات للصلوة والتعريف بانه يوجب السهو لا يخرج عن شيء
فانه قد اتى بما لا يوجب السهو ومن الواجبات جمع الواجب فانه قد جمع مطردا بالالف والتاء مذكر غير عاقل
من الصفات كالخيول الصافنات والايام الخاليات اي جميع ما هو واجب في الصلوة وفيما يأتي وهي اي عددها
احد فانه صفة مشبهة اصله واحد من الوحدة الانفراد وانما اثر على اسم الفاعل الواحد لانه قلما استعمل
في التنيف وعشرون عطف على الاقل لانه اكثر من العكس واعلم انهم اختلفوا في عددها انه سبعة
او ثمانية او تسعة او عشرة او احد عشر او اثنا عشر او اربعة عشر او عشرون او ثلثون او نيف وعشرون
والاصح الثاني او الثالث كما في الخزانة الفاتحة وسورة في الاولين والترتيب في المكرر وتعديل الاركان
والقعدة الاولى والتشهد والقنوت وتكبيرات العيد والجهر والمخافتة والصلوة عليه السلام والتسليم
منها اي بعض الواجبات ما يعم اي افعال كل منها يشمل جميع المصلين للتاكيد كنفس الانسان اي المصلين
كلهم ائمة او مقتدين او منفردين اصحاء او مرضى مقيمين او مسافرين ومن حمل المصلي على المفترض والمتنفل

فقد

فقد رده ما بعده وجميع الصلوة فريضة وواجبة وسنة ونفلا وهي اي الواجبات العامة
سبعة ومنها اي بعض الواجبات ما يخص بعض المصلين وبعض المنفردين الصلوة فينبغي فان
المعنى يخص منها بعض الائمة وبعض المقتدين وبعض المنفردين في الفرض او الواجب او السنة او النفل
وهي اربعة عشر واجبا اما البعض العام الشامل لكل فلفظ التكبير اي الله اكبر او الله الاكبر الا انه
المشهور انه سنة وذكر في المستصفى انه في صلوة العيد واجبة كتكبير ركوعها للتحريمة بمعنى المحرم بالكسر فانه
منع ما يحل خارج الصلوة فالتاء للنقل او المبالغة والقعدة الاولى في الثلاثي والرباعي من جميع
الصلوة عند الشيخين وقال محمد وزفر انها فرض في السنة والنفل والتشهد اي قراءة التحيات لابن مسعود
دون ابن عباس وابي موسى رضي الله عنهم في القعدتين في ظاهر الرواية والقياس ان يكون في القعدة الاولى
سنة كما قال بعضهم لان الاقوال زين الافعال فكانت احط رتبة منها كما في الكافي والطمانينة بالضم اسم
من الاطمئنان وهو لغة السكون وشرعا القرار مقدار تسبيحة في الركوع والسجود عند الطرفين في تخريج
الكرخي وسنة في تخريج الجرجاني وفرض عند ابي يوسف والشافعي وفي اشعار بانها في القومة والجلسة سنة وذا
بالاجماع الا انه شدد صدر الاسلام تشديدا بليغا فقال انها واجبة عند الطرفين فيلزم السهو بها ويكره
اشد الكراهة عمدا ويلزم الاعادة كما في المنية وغيرها ثم اشار الى ما يشتمل ان السهو بتأخير الفرض والواجب فقال
والخامس اتيان كل فرض في موضعه اي اداء كل فرد من افراد فرض الصلوة في وقته اللائق به بلا تاخير فلو شك
في القيام او القومة في الركوع او السجود وتفكر مقدار اداء ركن فالسهو كما في الخزانة واتيان كل واجب كذلك
اي اداء كل واجب من واجباتها في وقتها اللائق به بلا مكث ولو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة او شك
في التشهد في الوضوء فشغله عن السلام ثم تذكر فسلم فالسهو كما في الخزانة والخروج من الصلوة تطلقا
فلو بشكل بكلام هو سنة في الجنازة بلفظ السلام اي بلفظ السلام هو الاول فانه يخرج به عند عامة
العلماء وقيل بتسليمتين كما في التحفة فلو خرج بلفظ او فعل اخر فالسهو وقيل لم يلزمه لانه سنة كما
في المحيط وغيره ولا يبعد ان يقال انما زاد اللفظ اشعارا بان المراد هذه الكلمة ويؤيده ما في النوازل
وغيره انه لو اقتدى بالامام بعد السلام قبل عليكم لم يدخل في صلوته والسلام ان يقول السلام عليكم ورحمة الله

والمعنى ان صلى كل واحد منكم فخافوا في الصلوة تحبوا لما اشار اليه الشيخ الاسلام وفيه دلالة على ان هذا المتعلام
للتنبيه على الخروج من الصلوة لا التحية للحاضرين فيلزم من الجواب كما قال العلامة النسفي في الكافي واما البعض
الخاص من الواجبات فتعيين الركعتين الاوليين من الفرض الثلاثي والرباعي للقراءة اى قراءة القران
من الفاتحة وغيرها وفيه تسامح اذ المعنى القراءة في الاوليين لكن في التحفة وغيرها انها في الاوليين فرض
على الصحيح من مذهبنا فلو قرا في الاخريين فقط كان قضاء فان الصلوة في الاصل ركعتان
زيدت في الحضر واقرت في السفر وتعيين الفاتحة لهما اى قراءة الفاتحة في الاوليين فيه تسامح وفيه اشعار
بوجوب كل الفاتحة وهذا عنده واما عندهما فالاكثر ولذا لا سهو بنسيان الباقي كما في الزاهدي وبانها لم
في الاخريين وقيل واجبة والاصح انها افضل من التسبيح والسكوت بقدر الفاتحة او ثلث تسبيحات
كما في النتف والفاتحة علم اتفاقا او وضعي كفاتحة الكتاب واختصاصه في الاصل مصدر او صفة لذا
دخل اللام والتاء للمعنى اخرا وللفرق او النقل والاضافة بمعنى من التبعيضية او البيانية بناء على معنى
الكتاب واقتصارها على مرة اى الاكتفاء من الفاتحة في كل ركعة بجزء من الزمان فالزيادة مرة واحدة
وفيه اشعار بان لا باس بتكرارها في التطوع كما في الكنز وضم سورة ولو قصيرة معها في الاوليين و
فلو لم يضم جهر بها في الاخريين على الاصح كما في الكافي والسورة بلا همزة وهي لغة الرتبة وشرعا طائفة
من كلامه تعالى مسمى باسم من الشارع واقصرها الكوثر ثلث ايات عشر كلمات اعتدادا وان كان عشر كلمة
واكثر من اربعين حرفا فلو ضمت مع الفاتحة تجاب بلا كراهة وانما بدا بالسورة لانها سنة في كل ركعة
كما في الاختيار والمنية وغيرهما ويستحب ان لا يجمع بين سورتين في ركعة كما في الخزانة او ضم ثلث ايات
قصيرة ولو اقصر من سورة نحو ثم قتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر فانها ست وان كانت
عشر كلمات واكثر من خمس وعشرين حرفا والاية اصلها اية بالفتح عند البصري والكسر عند الكوفية
والسكون عند الفراء الالف قلب العين خلاف القياس واية فاعلة عند الكسائي بحذف العين في القياس
الادغام لغة العلامة وشرعا طائفة من كلام الله تعالى لها اول واخر من الشارع بلا تقسيم واما الاية
الكرسي فمعناها اية فيها بيان الكرسي ويقال الاية على ما دل على حكم سواء كانت اية او سورة او جملة منها

كما

كما قال الراغب او اية طويلة معها اى مع الفاتحة معادلة لاقصر سورة نحو ومن يعمل سوءا او يظلم
نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما فانه احدى عشرة وان كانت عشرين كلمة واكثر من اربعين
حرفا او اطول كاية الكرسي فانها اكثر من اقصر سورة ولذا لو نصفها في ركعتين معها جاز بلا كراهة
والخامس تقديم الفاتحة عليها اى السورة او الايات الثلث او الاية الطويلة وهذه الواجبات الخمس على من
يفرض عليه القراءة من الامام والمنفرد فلم يجب على المقتدي والاخرس والامي كما في الحلاوي وغيره والقنوت في الوتر
اى الوتر في جميع السنة ولو مقتديا في رمضان في صلوة الوتر الدعاء المطلق والدعاء المعروف في اللهم انا
نستعينك ونستغفرك واللهم اهدنا الى ملحق والاكرام فان امتد زمانه مثل الانشقاق و
والبروج او كلهما والاول الصحيح كما في التحفة وليس فيه دعاء موقت اصلا او سوى ما ذكرنا على الخلاف ومن
لا يحسن الدعاء يقول ثلثا اللهم اغفر لي ويا رب او ربنا اتنا الاية على الخلاف وهو مختار مشايخنا كما في الذخيرة
وغيرها واطلاقه مشعر بجواز الجهر والمخافتة فيه للمنفرد وغيره لكن المنفرد يخافت ولا رواية عن الامام
في الامام وقال ابو يوسف يجهر وعن محمد يخافت وعنه يؤمن المقتدي وقال بعضهم القنوت طول القيام
دون الدعاء كما في الزاهدي فالقنوت في الاصل الدعاء والوتر بالكسر عند التميم والقيس وبالفتح عند اهل
الحجاز الفرد يقال وتر الصلوة اى جعلها وترا اما واحدا او ثلاثا كما في المشارق والجهر في موضع
جماعة اى اسماع الامام غيره ولو صبيا حال كونه مجموعا معه بان يقتدي به في الفجر والعشائين اداء او
قضاء والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء عندهما والتراويح والوتر وتطوع الليل كما في الجلابي
وغيره وذكر في الكافي ان الجهر افضل فيها وفي القاعدي ان الجهر افضل فيما وراء الفرائض وانما
قيد بالامام اذ المنفرد ان يسمع نفسه وغيره او اسر القراءة فان لم يجر لسانه لم يجز كما في
الخزانة والاطلاق مشعر بانه لا يتقيد بما يجوز به الصلوة وهذا ظاهر الرواية وعنه التقييد به وعن
الشيخين اكثر الفاتحة كما في الزاهدي فلو خافت بالفاتحة او بعضها جهر بالسورة او الباقي كما في المنية
وذكر في الخلاصة انه يجهر بالكل لكن لا يجهر فوق حاجة الناس والا فمسيء كما في الكشف والجهر بالفتح المجموع
والجهر في الاصل ظهور الشيء بافراط لحاسة البصر او السمع كما في المفردات وفي الشرع اسماع غيره وقال

الكرخي هي نوعان ادنى واقصى اسماع نفسه وغيره والاول الصح والمخافتة اى اسماع الامام نفسه
لا غيره وقال الكرخي انها تصحيح الحروف والاعتماد على الاول لان الثاني ليس بقراءة بل مجمجة كما في الخزانة
وهي لغة التردد في النطق كذلك اى جماعة في موضعها من الظهر والعصر والخسوف وتطوع النهار والكل
من الاحكام مشترك فلا نعيده كالكسوف في القامين مشيرا الى ان الجماعة غير واجبة بل سنة مؤكدة الا ان عامة
المشايخ قالوا بوجوبها فاولوا السنة بالوجوب كما في فتح القدير وقال الطحاوي وجماعة
انها فرض كفاية كغسل الميت ولا ينبغي ان يتخلف عنها وفي الحديث لو كان المقتدي واحدا لكان لكل
واحد منهما بكل ركعة ثواب مائة صلوة والتفصيل في الروضة وانصات المقتدي وقت قراءة الامام اى
استماع المأموم الى قراءة امامه مع ترك الكلام زمان قراءته الا انهم قالوا ان القراءة ان كان فرضا على
القارئ فقد فرض الاستماع على السامع منه الا ترى ان القراءة لما كانت فرضا على جبرئيل فرض الاستماع
على النبي عليهما السلام ولم يفرض على النبي فلم يفرض الاستماع على السامع منه كما في تفسير الكشاف وغيره
وفيه اشعار بان قراءة غير المقتدي مكروه كراهة التحريم ولا خلاف في الجهرية واما في السرية فلا يكره
الفاتحة عند محمد والاصح الكراهة المروية عن ثمانين من كبار الصحابة رضي الله عنهم والانصات اخص
من منهم من الاستماع كما قال الراغب والمقتدي كالمأموم شامل للمدرك مدرك الكل واللاحق مدرك
الاول فائت البعض والمسبوق فائت الاول ومدرك البعض كما يأتي والامام المقتدى وليس بصفة فانه اسم
موضوع لذات ومعنى معنيين كاسم الزمان والمكان علما نحو المقتدى فان الذات فيه مبهمة والعاشر متابعة
الامام اى اتباع المأموم مثل فعل امامه على وجه فعله من اجل انه فعله حتى لو لم يكن مثله كالقيام والقعود
او لم يكن على وجهه بان فعل احدهما واجبا والاخر نفلا او لم يكن لاجله بان يصليا الظهر منفردين
امتثالا للامر لم يكن متابعة على اى حال اى قسم من اقسام الاحوال اذا قسموا الحال الا فان ايا جزء من جملة
معينة بعدة مجتمعة منه ومن امثاله وفهمنا كلامهم من وجوه الاول انهم قالوا ان المتابعة فرض
كما في الكافي وغيره والثاني انها شرط في جزء واحد لا في كل الاجزاء كما في التمرتاشي والثالث انها شرط
في الافعال دون الاذكار كما في المنية والرابع ان الجلابي قد فصل بان ما يفعله الامام على جسم او وجه

اثنان واجبا المتابعة احدهما ما يفرض في الصلوة بلا اختلاف وثانيهما ما يسوغ فيه الاجتهاد مع المعارض
كتكبيرات العيد وسجدة السهو قبل السلام والقنوت بعد الركوع في الوتر واما البواقي فان كان اذكار
الصلوة كالثناء وتسبيح الركوع والسجود والتشهد والسلام فغير واجبة المتابعة الا ترى ان الوتر لو تركها
الامام لم يتركها المأموم وان كان خطأ بالاتفاق كزيادة ركوع او جلوس او قيام او ما ساغ فيه الاجتهاد
مع النهي كالقنوت في الفجر والتكبير الخامس في الجنازة ورفع اليد في تكبير الركوع وتكبيرات الجنازة فالمتابعة غير
جائزة وجدة اى وجد المقتدي امامه ان كان الفعل محسوبا من صلوته وان لم يكن محسوبا
معتبرا من صلوته كما اذا وجد في حال القومة وسجدة التلاوة اى سجدة ثابتة بسبب استماع الكتاب
المنزل بالقراءة فهي اعم من التلاوة واللام للعهد اى تلاوة معتبرة حتى لو سمع من الطوطي او النزم
او النائم لم يلزم عليهما واما لو قرأ المؤتم فلم يسجد الامام والقوم عند الشيخين واما عند محمد
فيسجد وان خارج الصلوة كما في الجلابي واعلم ان نفس السجدة واجبة وشروطها شروط الصلوة
ففي الصلوة ويتأدى الصلوتية مع النية وفي غيرها يستحب ان يقوم القاعد فيكبر ويسجد ويسبح
كتسبيح الصلوة فيكبر ويقوم ثم يقعد كما في الخزانة والسجدة بالفتح واحد السجود فانها للمرة
واما بالكسر فهي اسم ذكره البيهقي على الامام بتلاوة او سماع من غيره وح يسجد خارج الصلوة
ويدخل فيه تابعوه فانه لو سمع منه رجل ثم اقتدى به تبعه في السجدة ولو اقتدى بعد السجدة سقطت
وعلى المنفرد التالي فيسجد في الصلوة او السامع فيسجد خارجها والكلام مشير الى انه لو سمع اية من رجل
في مكان ثم من اخر فيه ثم قرأ فيه اجزأته واحدة والى انه لو قرأ بالعربية فواجبة على التالي والسامع
لكن لم يجب على العجمي ما لم يعلم كما في فتح القدير واعلم ان جميع العمر وقت لها خارجية فلا يكره
لو اخر كما في التجنيس والوجوب انما يكون بالحضرين اما بالتلاوة او بالسماع حتى وجبت على
الاصم بقراءته ولم يجب عليه بقراءة غيره عنده وكذا لو قرأ الامام في الخطبة وسجد على المنبر فانه لم يسجد
معه الا السامع منه كما في الجلابي وغيره من المتداولات فروعا واصولا فالايجاب على الجالس الى سامعا
بالقراءة او السماع غير مسموع وتكبيرات الصلوة الواجبة على المختار الزائدة الست ثلثة

يقدم على القراءة في الركعة الاولى وثلثة تؤخر في الاخرى ويفصل بين كل تكبيرتين قدر ثلث تسبيحات
في العيدين اي اليومين اول الشوال وعاشر ذي الحجة والعيد ما يعاد مرة بعد اخرى من العود الرجوع الى
الشيء بعد الانصراف عنه ويستعمل في كل يوم فيه مسرة لانه جعل للسرور في الشريعة والكلام مشير الى
انه يجب بكل تكبير مقتدٍ او منفرد اسجدة كما بالكل كذا في المنية لكن قالوا لو وقوع الفتنة لا يسجد في العيدين
والجمعة كما في الخزانة وتكبير ركوعهما اي تكبير كل ركوع من الركعات الاربع منهما لكن في فتح القدير وغيره
انه لم يجب الا تكبيرات الركوع الثاني فانه ملحق بالزوائد والاكتفاء في الموضعين مشير الى ان تكبير القنوت
غير واجب وفيه خلاف كما في الزاهدي وسجدة السهو اي سجدتان للسهو في غفلة واحدة او اكثر فلم يلزم لكل
سهو سجدة على حدة والسجود للسهو اداء لم يرد المصدر على العد كما في وسببية المضاف اليه يشير الى انها لم يجب
بالعمد لان اثمه اعظم ولم يجبره السجدة بل التوبة ويستثنى منه صورتان ترك القعدة الاولى والتفكر مقدار
ركن عامدا او ذا سجدة العدد للسهو كما في الزاهدي وهي سجدتان بعد السلام بصلوتية وقعدة وتشهد
وسلام ويسمى بالسهو الكل واجب في رواية ان القعدة هذه هي الاخيرة والذي هب الخلاف على الامام وتابعيه
وعلى المنفرد بترك واجب اي بترك الامام او المنفرد كل واجب من الواجبات يكون في ضمن الصلوة الثمانية الاول
اي الاسبق من الستة من الواجبات القسم الاخير الثاني الخاص بالبعض الاربعة عشر فالسهو ترك القراءة في احدى
الاوليين او الفاتحة او الاقتصار على مرة او ضم شيء او التقديم على السورة او القنوت في الوتر او الجهر او المخافتة
وفيه اشعار بان السجدة لم يجب بترك البواقي من الصلوات الست هذا مستقيم في الانصات والمتابعة و
سجدة السهو فانه لم يجب في الاوليين على المؤتم وفي الاخيرين على الامام الا التوبة وفي البواقي فواجبة لكن
الصلوتية تنوب عن التلاوة وفي رأي وكم يسجد في تكبيرات العيد للفتنة كما ذكرنا والقسم بالكسر اسم من القسم بالفتح
لغة التجزية وعرفا ضم مختص مشترك وسجدة السهو على الامام والمنفرد بترك الواو في جميع الصلوة الواجبات
من القسم الاول العام السبعة فالسهو ترك لفظ التكبير في التحريمة او القعدة الاولى او التشهد او الطمأنينة
في احد الركوعين او تاخير الفرض او الواجب او السهو وقد بينا الاختلاف في بعض من القسمين فالصلوة جمع
الصلوة وهي لغة النوع كما في القاموس ثم الحكم بالطمأنينة لان فيه خلافا فاشتهر وجعل من باب

تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه مبالغة في حكم وجوبها وهو من قبيل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم
من النساء الا ما قد سلف فقال الا في صورة الطمأنينة فانها لا يجب السهو بتركها ان امكن ولكن
لا يمكن فيجب السهو بتركها فانها واجبة للغير الا خشن بغيرها فان اللام لم يدخل عليها كما ذكره الرضي وغيره
والمعنى لان الطمأنينة واجبة لاجل تحصيل غيرها وهو فرضية الركوعين لا لعينها كباقي الواجبات
وكل ما هو واجب لغيره لا يجب السهو بتركها والحاصل انها شرعت لاكمال غيره وما شرع لاكمال غيره غير
واجب ان كان سنة كما قال الجرجاني وواجب ان كان واجبا كما قال الكرخي في الطمأنينة وهو الاصح كما
في العيون فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام واعلم ان الاكثر في خطابات الفقهاء استعمال
قياس الدليل الذي حذف صغراه نحو الاصل فان ناصحه حذف على الظهور دون قياس الضمير الذي حذف
كبراه لوضوحها واستعمل في مخاطبات الناس الباب الثالث في السنن بحركات السين جمع
السنة سواء كانت من سنة الهدى وهي الاكثر منها ما يتعلق بتركها اثم او كراهة او اساءة
او سنة الزوائد وهي اقل قليل منها ما يتعلق به الباس وهي سبعة وعشرون سنة فان ثبت
العدد فحذف التمييز كما مر واختلفوا في عددها انه احد عشر او اثنتا عشرة او عشرون او ثلثة
وعشرون او سبعة وعشرون او اكثر والاصح الثاني كما في الخزانة من رفع اليدين حذاء المنكبين
الاذنين ووضع اليمين على الشمال تحت السرة والثناء والتعوذ والبسملة وامين وتسميع الامام
وتحميد المقتدي وتكبيرات الانتقال وتسبيحات الركوع والسجود والانحراف عند التسليم وما سواها
ادب وهذا كثير العام منها واللام للعهد سبعة عشر وهي رفع اليدين بان يكون اصل الكف
المنكبين واصول الاصابع الى الاذنين ورؤسها الى الراس كما في الكافي في وقت التحريمة فيرفعهما
اولا فان ترك فالاثم وقيل ان اعتاد كما في المحيط وفي الجلابي وغيره انه يسن استقبال باطن الكف
الى القبلة والمحاذاة واجمعوا ان المراة ترفع حذاء منكبيها كذا في الطحاوي ورفعهما في القنوت
في الوتر وفي التكبيرات العيد ونشر الاصابع وبسطها ثمة اي وقت هذه الافعال فاستعار
من الاشارة الى المكان وهي بفتح الثاء والميم مشددة وهاء السكت التي هي هاء الزائدة في اخر الكلمة

متحركة بحركة غير اعرابية موقوفا عليها لبناء تلك الحركة تدرج في الوصل الا اذا اجري مجرى الوقف
وفي شرح مسلم ان ثمة بلا هاء يدل على المكان البعيد وبها على القريب وفيه اشارة الى انه لا يفرج بين الاصابع
كل التفريج ولا يضمها كل الضم والى انه يقبض ولا كما في الخزانة والاصبع مثلثة الهمزة وقد يذكر كما
في القاموس والثناء اسم من الاثناء ذكر الخير وعرفا ان يقول سبحانك اللهم الخ وفيه اشعار بانه يثني المقتدي
كغيره في السرية والجهرية بلا تفصيل عند بعضهم كما في اليتيمة وذكر في الروضة انه يثني في الجهرية عند
الفاتحة بالاتفاق وعند السكوت على قول ابي يوسف والاصح انه يثني في السرية لا في الجهرية كما في المضمرات
ووضع اليمين على الشمال كما في الاصل والمعنى على المختار انه يضع باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى ويقبض
الرسغ بالابهام والخنصر واضعا المتوسطات عليه تحت السرة او الصدر فانه سنة كما في الكافي والخزانة
وتكبيرات الانتقالات اي كل تكبيرة عند كل انتقال من ركن او اليه حتى التكبير عند القنوت فانه ينتقل من ركن
القراءة وقد مر انه قيل واجب والاطلاق مشعر بانه يكبر عند الانتقال من الركوع الى القومة كما في المحيط وعليه
يدل حديث البخاري وقد تواتر العمل به من عهده صلى الله عليه وسلم الى يومنا بلا انكار كما في الاثار الا ان
اكثر الملوك تركوها سيما المتوخالية عنه وفي العتابي ليس فيه التكبير وتسبيح الركوع ان يقول فيه سبحان ربي
العظيم في الاضافة عهدية ثلاثا ادناه من المراد وقيل انه واجب وقيل فرض وعن محمد ان تركه مكروه كما في النهاية
وغيره واخذ ركبتيه في الركوع اي وضع الراحتين من اليدين على الركبتين متكئا بهما عليهما حال كونه
غير منحنيا كالقوس فان الوضع سنة كالاستفتاح ويكره الترك ومن السنة ان يجافي عضديه ملصقا
كعبيه مستقبلا اصابعه كما في الزاهدي وتفريج الاصابع فيه اي تفريجها في الركوع دون غيره والقومة
لغة الانتصاب وشرعا انتصاب الشق الاسفل والاعلى بحيث يقيم صلبه بعد الركوع والجلسة بالفتح
لغة القعود الواحدة وشريعة القعود بين السجدتين بحيث يطمئن مفترشا رجله اليسرى قاعدا عليه
ناصبا اليمنى كما في الجلابي وذكر في المسعودية انه يضع الوركين على كف الرجلين والسجدة على سبعة اعضاء
الوجه واليدين والركبتين والقدمين والخمسة تحسن فان وضع الوجه والقدم فرض كما في الكافي وغيره
والعضو بالضم والكسر كما علم واحد بعظمه وتسبيح السجود ان يقال سبحان ربي الاعلى بالاضافة ثلثا

من

من المراة وقد مر الخلاف في تسبيح الركوع والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الكمال فيضم
الصلوة على الال اي صلاته عليه السلام والا فقد نقص لصلوته عليه عليه السلام واللام في الصلوة عهدية
فيستغني عما هو المعروف وانما صلينا على ابراهيم عليه السلام لانه حين اتم بناء البيت دعو للحجاج بالرحمة
فكافيناهم بذلك ويجوز ان يراد بالصلوة اللهم صل على سيدنا محمد وعلى ال محمد كما دل عليه كلام الكل
بعد التشهد في قبيل السلام المخرج عن الصلوة من كل وجه فلا يصلي الا قبل السلام السهو فلا يصلي الا في
القعدة الاولى ولا الثانية قبل الصلوتي ويصلي عند الطحاوي في الصلوتي والسهو جميعا وقيل يصلي
قبل الصلوتي عندهما وفي السهو عند محمد والاول الصحيح كما في الكافي والدعاء اي دعاء الله وسواله
وفرق بعضهم بينهما بان الداعي المضطر فله الاجابة والسائل المختار فله المثوبة كما في المشارق وغيره
اي بعد الصلوة وانما ذكر لان المؤنث غير حقيقي او غير مرتب على الذكر لنفسه لا على نفسه فيكون اللام
صلة لا تعليلا ولجميع المسلمين اي كل فرد منهم بان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين
والمؤمنات الاحياء منهم والاموات اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وما قال اللهم اصلح لي امري واصرف
عني شر كل ذي شر اللهم اشغلني في طاعتك وطاعة رسولك لا غير ذلك مما يشبه الكتاب والسنة غير
وانما لم يخص الوالدين كما خص غيره لانه يحتاج الى استثنائهما كافرين ولعله انما لم يقل المؤمنين
كما في الشافعية تنبيها للفسقة والاسلام لغة الانقياد المتعلق بالجوارح كما في المشارق وشرعا على نوعين
دون الايمان الاعتراف باللسان وان لم يكن له اعتقاد وبه يحقن الدم وفوق الايمان وهو الاعتراف مع
الاعتقاد بالقلب والوفاء بالفعل كما في المفردات وما قيل ان الايمان والاسلام واحد فمعناه انهما اذا
ذكرا معا والا فالمراد من الايمان التصديق الباطني ومن الاسلام الطاعات الظاهرة وبعض المشايخ
قال ان الايمان تصديق الاسلام والاسلام تحقيق الايمان كما في شرح التاويلات والسلام يمنة ويسرة
اي جانب يمين ويسارا فيه تجاوز فان السلام خمس سنن ان يسلم بتسليمتين وان يلتفت الى الجانبين
وان يكون باللفظ المعهود وان ينوي من فيهما من الحفظة والرجال والنساء والامام ان كان
من يمينه او يسارا وان كان بحذائه ففي الايمن كما في الجلابي وان تكون الثانية اخفض من الاولى كما في الخزانة

واما الخاص بالبعض عشرة من السنن ووجه الثناء قدم جهر الامام اى اسماع القوم بالتكبير اى بكل
تكبير وان كان كونه ذكرا يوجب المخافتة لان الاصل فى الاذكار الاخفاء امتنع لمانع قوى وهو التنبيه
لمن خلفه بانتقاله من شرط او ركن ووجود علة لا يمنع وجود علة اخرى يوجب الحكم على خلافه فى الاولى كما قالوا
الا انه يقتضى وجوب الجهر وبه صرح فى شرح المنية ومقارنة المقتدى تكبير الامام للتحريمة اى محاذاة تكبيره
تكبير امامه وبه يدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح عنده وقالا يوصل بتكبيره مثل ان يوصل الف الله براء اكبر
وقال شيخ الاسلام ان قوله ادق واجود وقولهما اوفق واحوط كما فى الحقائق وقيل اذا ادرك
الركعة الاولى فقد ادركها وهو الصحيح كما فى المضمرات ومتابعته اى متابعة المقتدى للامام بطريق
المحاذاة كما ذكرنا فى سائر افعاله اى باقى افعال الامام عنده وقالا يوصل افعاله بافعاله على ما قال الامام
السرخسى واشار شيخ الاسلام الى ان المحاذاة فى الافعال افضل بالاجماع كما فى الحقائق والساد
البواقى لا الجميع كما توهم جماعة كما فى القاموس وفيه كما فى شرح المختصر التعوذ ان يقول اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم مرة فى الركعة الاولى لا غير بشهادة اللام واخفاؤه اى التعوذ والخامس التسمية ان يقول
بسم الله الرحمن الرحيم مرة بعده اى بعد التعوذ وفيه اشعار بان التسمية تسن فى الركعة الاولى وهذا
رواية عن ابى حنيفة وعنه فى كل ركعة قبل الفاتحة وهو قول ابى يوسف وقال الدقاق انه قول اصحابنا
كما فى المحيط وعليه الفتوى كما فى المضمرات فالاولى تركه بعده وبانها ليست من الفاتحة واكثر المشايخ على انها
اية من الفاتحة كما فى المحيط والذخيرة والخلاصة والزاهدى وغيرها وقال الكرخى لا اعرف فى التصحيح بها من
متقدمى اصحابنا والامر بالاخفاء دليل على انها ليست من القران وذكر ابو بكر ان الاصح انها اية فى حق حرمة
المس دون جواز الصلوة ولم يوجد ما فى حواشى الكشاف التلويح انها ليست من القران فى المشهور من مذهب ابى حنيفة
نعم قد ثبت ذلك من مذهب مالك واخفاؤها اى التسمية الجهر بها مكروه كما فى المحيط وغيره وذكر فى الكشاف
ان الحنفية قد اجمعوا على وجوب اخفائها فى الصلوة وهذه الاربعة اى التعوذ والتسمية اخفاؤهما
للامام اى سنة فى حق الامام القادر على القراءة وكذا فى المنفرد لا عم من المسبوق فلم تسن فى حق ابتين
والحرسين والتامين اى يقول الامام والمنفرد امين بالقصر او المد وتخفيف الميم وكذا تشديدها

فانه

فانه وان كان مفسدا عندهما لكنه غير مفسد عنده وعليه الفتوى وهو تعريب همين يعنى هين منجواهم او همين
باد كما فى المضمرات وذكر الرضى انه سريانى كهابيل بنى على الفتح وخفف بحذف الالف ولا منع ان يقال ان
اصله القصر ثم المد ومعناه افعل سرا اى ولا اسرارا لها اى للامام والمنفرد فى الجهرية والسرية ويكره
الجهر وسرا للمقتدى فى الصلوة الجهرية لا السرية وعند بعضهم يؤمن ولو فى الظهر او العصر اذا سمع لا الضالين
كما فى فتح القدير والتسميع اى ان يقول حال الانتقال سمع الله لمن حمده بالسكون للامام فلا يحمد
ولا يجمع بينهما وللمقتدى عند تسميع الامام التحميد ان يقول ربنا لك الحمد فلا يسمع ولا يجمع وللمنفرد
الجمع بين التسميع والتحميد فى الانتقال وقيل بين التسميع عند الانتقال والتحميد عند الاستواء وقيل عند الانحطاط
والاول هو الصحيح كما فى المنية والعاشر افتراش رجله اى بسط الكعب وملتحقة على الارض والرجل
من الورك الى اطراف الاصابع اليسرى للجلوس عليها اى على بعض الرجل وهو مؤنث سماعى مع نصب بعض
رجله اليمنى موجها نحو القبلة اصابعها كما فى المبسوط وشرح الطحاوى واصابعهما كما فى الكافى والتحفة
وهذا فى الفرض واما فى النفل فيقعد كيف شاء كالمريض كما فى الزاهدى فى القعدة الاولى والثانية
الصلوتية والتشهد للرجال مستند بتذكير ضمير الرجل والرجل مذكر من بنى ادم عليه السلام بلغ حد البلوغ
وفى القعدة للنساء جمع نسوة الجمع للمراة مؤنث من بنات ادم بلغت حد البلوغ التورك اى ان
تجلس على اليتها اليسرى مخرجة رجليها من الجانب الايمن لا الايسر **الركن الرابع** فى المستحبات جمع المستحب كما
وهى ثلثة وعشرون مستحبا وفيه انه قد سن كثير مما ذكره واستحب كثير مما لم يذكره هنا بل فى
المباح كما يأتى وقد اشرنا الى قليل من هذين ههنا العام اربعة عشر مستحبا ترك الالتفات
وهو ان يلوى عنقه حتى يخرج من جهة القبلة وجهه دون سائر جسده يمينا وشمالا اى الى جانب
يمينه وشماله اما لو نظر بمؤخر عينه يمينا وشمالا فلم يكن من الالتفات فى شىء لانه صلى الله عليه
وسلم فعله مرة بعد اخرى والاحسن تركه الطرفين قال الراغب التفت فلان عدل بوجهه كما قيل
اى مثل استحبابا قاله بعض المشائخ واشار به الى الضعف فانه عد الالتفات محرما فتركه يكون
فرضا وفيه ان اكثر المشائخ عدوه فى نفسه مكروها وجعلوا تركه كناية عن الخشوع المامور المستحب

وبهوان يكون منتهى نظره في القيام الى موضع سجوده وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى ارنبة انفه وفي
القعود الى حجره وفي التسليم الاولى الى كتفه الايمن وفي الثانية الى كتفه الايسر كما في الكافي وغيره وتغطية الفم
بالفتح وتخفيف الميم وقد يضم مع تشديدها اى ستره باللسن ثم الكم او اليمين ظهرا او باطنا وقيل باليمنى
في القيام وفي غيره باليسرى كما في الزاهدي وغيره عند غلبة التثاوب بالواو وفي النسخ التي راينا والصواب
الهمزة بعد الالف وهو التنفس الذي ينفتح منه الفم للامتلاء وكدرة الحواس كما في الغاية وفيه اشعار بانه لا يغطي
بلا غلبة والا كره كما في الخزانة ودفع السعال بالضم مصدر سعل كنصر هو حركة يدفع بها الطبيعة
اذى عن الرية وما يتصل بهما ما استطاع واطاق فان اضطر فيه فلا باس وزيادة القراءة اى زيادة غير
الفاتحة على ثلث ايات من القران الا انه لو قرا اربع ايات من سورة زمان يكون مستحبا وهو مكروه لان
السنة هي السورة التامة الا ان يقال هذه القراءة ذو وجهين وانما قال الزيادة ولم يقل المزيد لان ما قرا
صار فرضا ولو كل القران كما في النظم وغيره والخامس ترتيل القراءة اى تبيين حروف القران و
توفية حقها بلا اسراع في وقت ضم بعضها الى بعض لصلوة الفرض بقرينة اللام ففي الفرض يقرأ على
التؤدة وفي التراويح بين التؤدة والسرعة وفي النفل له ان يسرع لكن على وجه لا يتغير الكلمة الا ان
الامام كان يختم في ركعة وليلة وينبغي ان يفتح ويختم على اية الرحمة او النعمة او الجنة للتبشير على صالح
الاعمال والتقوى على حسن الكمال كما في المضمرات وتسوية الراس بحيث لا يكون رافعا ولا خافضا فلو خفض
قليلا كان خلاف السنة كما في المبسوط مع الظهر المستوي بحيث يستقر عليه قدح ماء باعانة اللام في وقت
الركوع المسنون والجلالي قد عد ذلك من السنة فقال ويكره ان يطأطئ او يرفع راسه الى السماء ووضع
ركبتيه اى اليمنى ثم اليسرى كما في الروضة ففي الكلام مسامحة قبل وضع يديه اى يده اليمنى ثم اليسرى كما في
الكرماني وفي المنية يكره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان ذا خف كما في الحقائق وفيه لا دلالة على ان هذا الترتيب
سنة كضم الفخذين ووضع الركبتين كما في الخلاصة ووضع يديه قبل الانف هو اسم صلب وما لان من
الارنبة ولذا لا يكفي ان يسجد عليه كما في المحيط ووضع الانف قبل الجبهة فان الاصل ان يضع اولا ما كان
اقرب الى الارض كما في المضمرات وغيره لكن في التحفة بانه يضع انفه ثم جبهته وقيل يضعهما معا والاحسن وضع

وضع ركبتيه ثم يديه ثم الانف ثم الجبهة للسجود وعلى عكس ذلك الترتيب الرفع فيرفع الجبهة ثم الانف ثم اليدين
ثم الركبتين فان الاصل ان يرفع اولا ما كان اقرب الى السماء للقيام اى للانتصاب الشق الاسفل والاعلى
فيشمل الرفع للقعود ولذا لم يجعل الكلام فاما يشكل برفع الركبتين وفيه اشارة الى الرفع المسنون فانه لو
رفع بحيث يكون الى الجلوس اقرب جاز والسجود اى وضع الجبهة بين اليدين بحيث يكون ابهاماه حذاء اذنيه كما
في الكرماني وذكر في النعمان وضع اليدين فيه حذاء المنكبين ايضا وفي الجلالي ان ذلك في السجود سنة والعاشر
توجيه اصابع يديه اى توجيه رؤسها بان يضع الراحة على الارض ورؤس اصابع رجليه بان يضع صدر
القدم مع بطون الاصابع على الارض نحو القبلة فان انحراف الاصابع مكروه كما في الخزانة وغيره ويؤيده ما
ذكره الجلالي ان هذا التوجيه سنة وفي المقدمة يستحب ان ينظر في السجود الى انفه وترك مسح التراب والحشيش وغيره
والعرق بفتحتين رشح الجلد قبل الصلاة اى قبل فراغها فيكون في خلال الصلوة مستحبا بالطريق وفيه اشعار بان
الترك بعده مكروه والمسح والان وجو الضرر وعده سنيا وليكن لك فانه لو كان يضره يستحب المسح
قبل الصلاة وبعده ولو كان بضره كره في الخلال ولا يكره قبل الصلاة كما في الخزانة والفصل الحاجز بين
الشيئين والتعيين قال بين القدمين من لدن الرسغ الى ما دون ذلك من الرجل قدر اربعة اصابع من اليد
متوسطة مضمومة وقدر الشيء بالشكر مبلغه وان يكون مستويا لغيره وترك الالتفات على العدل لحسن القيام
حفظة للخشوع واحتراز به عن حال الركوع وغيره كما مر ووضع يديه اليمنى واليسرى على فخذيه موجها
اصابعهما نحو القبلة مفرقة كما في النظم وعن محمد ينبغي ان يكون اطراف الاصابع عند الركبة وفي الجلالي ان ذلك
الوضع سنة والفخذ بفتح الفاء وسكون الخاء ما بين الساق والورك في القعدة الاولى والثانية
ونحو بل وجهه اى نقله يمنة ويسرة بحيث يرى بياض خده الايمن والايسر قدر ان التحويل سنة عند
الصلاة وقيل التسليمتين فيحول اولا ثم يسلم كما في نابا مالك رحمه الله من الحقائق المنظومة والخامس من
المستحبات تسعة رفع يديه الاحسن رفع اليدين لملاحظة النساء الاتية والمعنى رفع ابهامي اليدين فيما ليس
الرفع فيه من التكبير للتحريمة والقنوت والعيدين حذاء شحمتيه بالكسر والفتح اى مقابل اللينين من اسفل
الاذنين للرجال وقدم التحقيق وكونه سنة والاثبات في كلامه كالتصريح بالاستحباب وحذاء المنكب

بفتح الميم وكسر الكاف مجمع راس الكتف والعضد للنساء في رواية عن اصحابنا وعنه انها كالرجل وبه اخذ
بعض المشايخ وقيل حذاء ثدييها والاول اصح كما في المحيط وقيل الامة كالرجل كما في الزاهدي ووضع
اليدين تحت السرة بما بقي من القطع للرجال لانه من سنن المرسلين وقدمه ووضعهما على الصدر للنساء و
اخراج الكفين من الرسغ الى اطراف الاصابع كما في القاموس ويؤيده ما في الروايات من اخراج اليدين
من الكمين عند التحريمة للرجال وفيه اشعار بان ادخال الكفين فيهما مستحب للنساء والعكس بدعة كما في
الترغيب وغيره والقراءة في الفرض على القدر المروي عن الرسول عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم للامام
فيقرأ المقيم من المفصل في الفجر والظهر ومن غير المفصل اربعين آية سوى الفاتحة وفي العصر والعشاء
نصفه وفي المغرب خمس آيات وستا والمسافر في الاولين مثل الطارق وفي البروج ومثل الاخلاص
كما في الجلابي والاصل ان يقرأ على وجه لا يؤدي الى تقليل الجماعة وفيه اشعار بان المنفرد مخير بين المروي
وغيره والاولى ان يقرأ في الخفيا ما هو الاكثر في تحصيل الثواب وفي الضرورة بقدر الحال كما في الخزانة
والخامس زيادة التسبيحات في الركوع والسجود وانما جمع المصدر لانه اريد الصفة او الاسم وكلاهما
شائع على الثلث الا لحسن اسقاط الالف كتابة كما مر وترا من الخمس او السبع او التسع وفي الزاد
الخمس اوسط والسبع اكمل للمنفرد فالامام لا يمل القوم فيقول ثلثا او اربعا او خمسا على قدر تمكنهم
من الثلث كما في المحيط وابداء الضبعين اي العضدين بضم الضاد وسكون الباء وقد يضم من البطن
والجنب في الركوع والسجود الا اذا كان في الصف فانه قد يؤذي به احدا وابداء البطن من الفخذ في
الفخذ من الساق ما بين الكعب والركبة والساق من الارض بان يضع بطون الاصابع على الارض
وينصب القدم في الركوع والسجود فالاول متعلق بالاولين والاخر بكل الرجال وبالعكس بان يضم
الضبعين الى البطن والبطن الى الفخذ والفخذ الى الساق والساق الى الارض فيهما للنساء وهذا
الابداء سنة كابداء الذراعين من الارض كما في الجلابي وقراءة الفاتحة بعد الركعتين الاوليين اي
في الاخر او الاخريين للمفترض دون المتنفل والناذر وما في حكمه على رأي فانها واجبة في جميع
الركعات في المشهور فانها غير مستحبة بل سنة او واجبة في غير المشهور من الروايات وقدمه والمباه

من

من هذا الكلام انها بنية القرآن وقد قال علماؤنا انها تقرأ بنية الثناء وعن عائشة رضي الله عنها اقرؤها
على وجه الثناء وفي غريب الرواية انها لو قرأ بنية القراءة ضم اليه السهو كما في الزاهدي والتسمية قبل الفاتحة في كل
ركعة لم يسن التسمية لمن سبق الامام والمنفرد وفي الاول اشارة الى انها مستحبة وفي الاخر سنة وعند المص
المختار الاول وعند غيره الثاني وقدمه وفي المتوسط اشارة الى انها لا تستحب ولا تسن بين الفاتحة والسورة وقد
كره ما في التتف وعنه انه يسمي وعن محمد انه لا يسمي الا في السرية كما في المحيط وذكر في العيون ان جهر المنفرد ادب
وانتظار المسبوق الذي لم يدرك اول الصلوة اما بالسكوت وتكرار الشهادتين او بالصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام
او بالدعاء كالامام وهو الصحيح كما في الخانية او بالترتيل في التشهد وهو الصحيح كما في الخلاصة فراغ الامام عن صلاته
بالتوجه الى القوم او بالقيام الى السنة او غيره من الاعمال فلو قام المسبوق الى قضاء ما سبق قبل ذلك فقد اساء
الا اذا كان مصلي الفجر او الجمعة او العيد او صاحب الجرح او المبيح اذا خاف خروج الوقت كما في الخزانة وغيره ويستحب ان
يستقر المقتدي مكانه اذا سلم الامام حتى يقوم او يتوجه الى القوم ويعجل الامام بالقيام او بالتوجه اليهم
اذا سلم وان يصلي على الارض او ما تنبته ولا باس بان يصلي على اللبود وسائر الفرش الباب الخامس في المحرمات اي جميع ما
يحرم في الصلوة قطعيا كان او ظنيا وفيه نظر من وجوه الاول انهم لا يريدون بالحرام المطلق الا القطعي و
الثاني انه ترك ما يفسد بها كثيرا كاطالة الركوع لادراك الرجل في قراءة الشيطان مكان الرحمن وغيرهما والثالث
ان ما عد محرما مكروه عندهم كما نفصل الا نادرا كالعبث ولم يجز ان يريد به المكروه والا كان اللائق
جعل البابين بابا واحدا وهي اربعة عشر محرما الاوجه للتخصيص كما هو على العموم مصدر متعلق بالتمييز اي
على سبيل الشمول لكل مصل الجهر بالتسمية في الجهرية والجهر بالتامين في الجهرية فانه يسن اخفاؤهما فيكره الجهر
والالتفات يمينا وشمالا بتحويل بعض الوجه عن القبلة لانه ترك الخشوع فيكره والنظر اي رفع العينين ولو
مرة الى جهة السماء لانه ترك الخشوع وفي التتف يكره تقليب الوجه الى نحو السماء عند التكبيرة الاولى والخامس
الاتكاء اي الاعتماد على اسطوانة بضم الهمزة والطاء على افعوالة معرب استون او الجدار ونحوه اي نحو احدهما كالعصا
الا عذر في الفرائض لانه يخل بالقيام ويزيل اليدين عن موضع السنة في الوضع ولا يكره في التطوع وقيل يكره ايضا
ورفع اليدين في غير ما شرع فلا يرفعهما عند الانتقال الى الركوع والقومة فانه مكروه او مفسد ورفع الاصابع

اى رفع القدم فان وضع القدم بوضع الاصابع ولو واحدة فى وقت الركوع والسجود عن الارض
بان يضع الركبتين على الارض ويرفع القدمين عنها وهذا مشكل لانه مشير الى ان رفعهما حرام غير
مفسد وليس كذلك فان وضع القدم فى الركوع والسجود فرض واستقبال الاصابع نحو القبلة سنة والجلوس
على عقبيه اى نصب عقبيه ثم الجلوس عليهما والعقب بالفتح والكسر مؤخر القدم الى الكعب للتشهد اى لقراءة التحيات
فى القعدة وفيه تنبيه على ان الاقعاء مكروه كما فى الخزانة وذكر فى فتح القدير ان الحق ان الاقعاء على ضربين
احدهما مستحب ان يضع اليتيه على عقبيه وركبتاه على الارض وهو المروى عنه عليه السلام وثانيهما منهى ان يضع
اليتيه على الارض وينصب ركبتيه امامه والاول اصح كما فى الكافى والعبث بفتحتين ان يختلط بفعله لعبا اى فعلا
غير قاصد به مقصدا صحيحا كما فى المفردات بثوبه او بدنه دون الثلث الاولى ترك الالف وههنا اشكال من وجوه
لان العبث مرة حرام فضلا عن المرتين على ما هو الظاهر من المتداولات وفى الزاهدى العبث ما لا يفيد للمصلى
حتى لو افاده لا باس به حتى انه صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قام من السجود صيفا نفض ثوبه يمنة ويسرة
للهوام ولعله تخليط من المص فانهم قالوا ان حك بدنه مرة او مرتين لا يفسد واما الثلث فان كانت متوالية
تفسد والا فلا كما فى الخزانة وغيره والعاشر الاشارة بالسبابة كاهل الحديث اى مثل اشارة جماعة يجمعهم
العلم بحديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيحلق ابهام اليمنى ووسطاها ملصقا راسها براسها ويعقد
البنصر والخنصر ويشير بالسبابة مائل الابهام عند اشهد ان لا اله الا الله فيرفع عند اشهد ان لا اله ويضع عند
الا الله ليكون كالنفى والاثبات وفيه اشارة الى انه لا يشير وهذا ظاهر اصول اصحابنا وعليه الفتوى كما فى المضمرات
والخلاصة وغيرهما وعنهم جميعا كالمدنيين والكوفيين انه سنة والعمل اولى كما فى الزاهدى واهل الحديث
من يجمعه واياهم مسكن واحد ثم سميت به من يجمعه واياهم نسب او دين او صنعة او نحو ذلك كما فى المفردات
والحديث اسم من التحديث الاخبار كما ذكره الرضى ثم سمى به قول او فعل او تقرير نسب الى النبى صلى الله عليه وسلم
وقصر السلام على جانب اى جعل قصيره بترك ط ل السلامين واتيان سلام اخر وفيه اشعار بان كل واحد من
السلامين واجب وفيه تنبيه الى ان القصر مكروه وهو بالتاء اللاحقة وفى المحيط الاعلى كلاهما سنة وقيل ان الثانى
سنة فيكون تركهما او ترك الثانى مكروها والاصح وجوبهما كما فى فتح القدير والفتوى فى غير الوتر

اى لو اقتدى حنفى بشافعى فى وقت الفجر وقنت فى الركعة الثانية بعد الركوع لم يجز للحنفى ان يقنت فيها بل
يقف قائما ساكتا وقيل يقعد قال ابو يوسف انه يتابعه لانه مجتهد فيه وقالا انه منسوخ والعمل بالمنسوخ
حرام والزيادة اى زيادة شى من الاذكار على السنة فى التكبير والثناء اى بعد التكبير وبعد الثناء فان فى معنى
مع فيدل على التبعية فى الجملة واحترز به عما قال الشافعية من التوجيه كما فى النتف وهذا فى الفرض واما فى
النفل فيزاد اذ الامر فيه واسع وفى التسبيحات اى الزيادة على العدد المسنون فى تسبيح الركوع والسجود وهو الثلث
والخمس والسبع والتسع والتشهد فى القعدة الاولى ولا يزاد فيها الصلوة والدعاء لاحد ولو فعل ان كان
عمدا كره والا لزم السهو فى الفرض واما فى النفل فيزاد كما فى الزاهدى على السنة اى سنة الائمة السلف كما فى
النتف متعلق بالزيادة المتعلقة بكل من الاربعة وفيه اشعار بان مطلق السنة يحمل على سنة غير النبى
صلى الله عليه وسلم وترك الواجب مما سبق من الواجبات العامة والخاصة عمدا تمييز او حال اى متعمدا اى ترك
عمدا واجبا او تركا قصدا كترك لفظ التكبير للتحريمة وتعيين القراءة فى الاوليين وفى كتاب المحيط فى الاحكام
الفاصل بين الحلال والحرام للعلامة المجتهد الامام وقدوة المشايخ العظام محمود بن احمد بن صدر الشهيد
روح الله ارواحهم كل يوم جديد وشكر الله مساعيهم خاصة فى تسهيل الواقعات فى ضمن التجريد والتتمة
والذخيرة وغيرها سيما فى هذا الكتاب فانه محيط بمجمل جميع الواقعات للاولى الالباب ومدة اشتغاله
ثمان من السنين واختتم فى ثلث وخمسمائة وثمانين وانما يسمى بذلك لانه كان عالما بكل حكم او حافظ
له ونسل الاخطاط فى كل من المعنيين كما ذكره الراغب ذكرت المحرمات اى كل فرد من افراد ما ذكرنا من اربعة عشر
فى فصل المكروهات وفيه بحث من وجوه الاول ان بعضا منها لم يذكر فى المحيط كما اشرنا اليه والثانى ان
كلا منها ذكر فى غير المحيط والمتبادر من التقديم التخصيص وقلما يكون التقديم للاهتمام واللام بمعنى
الكل المجموع كما ذكر المحقق الشريف فى حواشى المفتاح والثالث انه لم يذكر المحيط شيئا ههنا الا بلفظ
الكراهة الدالة على الظنى وقد ذكرنا ان الحرمة دالة على القطعى الباب الثامن فى المكروهات اى فيما
كره فى الصلوة كراهة تحريم فانه مطلق واكثر ما ذكره كراهة تحريم والظاهر انه اراد بها ما
هو المحكم من مذهب الشيخين فيما ذكره تحريما بلا اثم وقد ذكر فيها ترك السنة وغيره مما فيه اثم

المصباح هدانى الله

في الجملة واعلم ان الفعل المكروه يؤثر في نفس الصلوة فيوجب نقصانها كما في الخلاصة فانه كانت الكراهة تحريمية
وجب اعادة الصلوة لانه كترك الواجب وتنزيهيا استحبت كالندب كما في فتح القدير وذكر في الكافي ان الامور
المكروهة انما كانت مكروهة اذا كان الفاعل متعمدا في ذلك والا فليست بمكروه وهي تسعة وخمسون مكروها فانه
المكروهات اكثر من ان تحصى كما صرح به الجلابي وقد ذكرنا كثيرا منها في الباب العام من القسمين اثنان واربعون
مكروها تكرار التكبيرة اي تكريرها نحو الله اكبر الله اكبر فانه لم يشرع مكررا والرواية في التكرار والتكرير
بالفتح مصدر ثلاثي يفيد المبالغة كالترداد مصدر ردد عند سيبويه ومصغر بد اصله التكرير قلبت الياء الفا عند
الكوفية ويجوز كسر التاء فانه اسم من التكرير كما ذكره الرضي والجوهري والعد وهو ضم الاعداد بعضها الى بعض
باليد اي باصابع اليمنى او اليسرى قيل الاصح انه لم يكره الا باليمنى لفوات سنية الوضع كما في التمرتاشي فان عد
بالقلب يكره وقيل يكره لانه ينقص الخشوع وان عد برؤس الاصابع لم يكره ولا يكره خارج الصلوة
وقيل الحاكم كالمنائي على ربه وقيل هو بدعة لقول ابن مسعود رضي الله عنه تذنب ولا تحصى تسبح وتحصي
كما في الزاهدي وقال مشايخنا الصواب ان لا ينهى الضعفاء عن عد النوافل لانه اسكن للقلب كما في الحقائق للآي
اي لآيات القران والسور ونحوها اي نحو ذلك الآي كسائر الاذكار والادعية كتسبيح الركوع والسجود وغيرها
والاطلاق مشعر بان النفل كالفرض في الكراهة كما في الخزانة وقالوا هذا عنده واما عندهما فلا يكره وبه
يفتي للاثر والحاجة كما في الحقائق والتخصر اي وضع اليد على الخصر هو وسط الانسان لانه يشبه
فعل اليهود في الصلوة وخارجها وما هو من اخلاق الجبابرة من الافعال كرفع الثوب وكفه لئلا
يترب كانه نوع تجبر وتدخل فيه التربع بلا عذر في الصلوة وخارجها فانه من جلوسهم كما في الزاهدي
والخلق بالضم مختص بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والجبلة المتجافي عن قبول الحق كما في المفردات
والخامس التنحنح اي تردد الصوت في الجوف بلا عذر اي بلا سبب كتزيين الصوت وتطييبه فلو كان بعذر
كخشونة الحلق والمرض واعلام غيره وغيرها لم يكره وقيل يكره ولو كان بغير حرف وصوت معتمد
على مخرج ولو كان بحرف فهو مكروه بالطريق الاولى فلم يفسد لانه ليس بكلام وقيل يفسد كما في التمرتاشي
فتامل فانه من مزال الاقدام والتنخم اي دفع ما به للانفصال النخامة في الصلوة فقط كما في الزاهدي
فان

فان قطر بنفسه على الارض فلا باس لكن في المنية ان مسحه يكون اولى والتنخم خارج الصلوة
الى اليسار فانه افضل كما في القنية ولا يلقي في المسجد لا تحت البواري ولا فوقها فان اضطر فالفوق
فانه ليس من المسجد حقيقة كما في الخزانة والتنخم بالمعجمة اي رفع شيء من الصدر او الانف كما في القاموس
والنفخ اي اخراج الريح من الفم في الصلوة غير المسموع وفيه اشعار بان هذا النفخ لم يفسد لانه ليس
بالمسموع المتهجي والا فيفسد عند الطرفين نحو اح واف وتف خلافا لابي يوسف فانه ليس ثلثة
احرف كما في التمرتاشي وامساك الدراهم اي جنس المضروب المدور من الفضة فاللام للجنس الى
الجنس في الفم ونحوها كالدنانير والفلوس والتبر والنحاس واللؤلؤ ونحوها حال كونه لا يمنع القراءة
اصلا او وصفا فلو منع واحد منهما كره بالطريق الاولى لانه مفسد وفيه اشعار بانه لو كان في يده
مثل الدراهم لم يكره كما في الزاهدي لكن في الخلاصة انه مكروه ولعل ذلك لكونه يوجب ترك سنة
وضع اليد في الركوع وغيره فيغني عنه ما بعده واعلاء الراس اي جعله عاليا او سافلا من
الظهر او البطن في الركوع فيكره كلاهما لمخالفة السنة ونحو نصيحة للامام المقتدي مثل
سفه نفسه فانه متضمن لاهلك كما في المغني يقال اعلى منه اذا نزل كما في القاموس والعاشر ابتلاع
ما بين الاسنان من فضلة الطعام او غيره والسين بالكسر الضرس لو كان قليلا اقل من حمصة و
ما دون ملء الفم فرقا بين الصوم والصلوة فلو كان كثيرا قدر الحمصة او ملء الفم فسد كما في
المحيط وذكر في المضمرات ان قدر الحمصة غير مفسد وفيه اشارة الى ان قليل الاكل والشرب وكثيرهما
سواء كما في الجلابي وغيره وترك سنة من السنن المذكورة كترك التكبيرات والتسبيحات والثناء
يأتي عن الجامع على السنن الرواتب على ان منها ما يأثم تاركها على الصحيح وان كان معتقدا لها كما في التمرتاشي
واتمام القراءة في الركوع لانه اخرها عن محلها الذي هو القيام ولذا لو قرأ في غيره لم يحتسب منها كما في
الكشف وتحصيل الاذكار اي اذكار الصلوة انما جمع الذكر لانه اريد به الكامل بالصدر وهو الاتيان بالقاف و
الترغيب فيها ويطلق ويراد به المواظبة على العمل بما اوجبه تدبر الكلام التلاوة وقراءة الحديث ودرس العلم
والتنفل بالصلوة كما في فتح الباري في وقت تحقيق الانتقالات فان السنة ان يبتدا بالقراءة في القيام

وبتم الرا في الركوع وكذا غيره فيكره ان يكبر بعد الانحطاط والخرور او يقال الله في القيام او القومة ثم يقال
اكبر في الركوع او السجود او يقال سمع الله لمن حمده في القومة لوجهين تاخير السنة عن محلها وتحصيلها
في غير محلها ووضع يديه قبل وضع ركبتيه على الارض متنازع فيه كما بعده للسجود بلا عذر من مرض او كبر
فانه خلاف السنة كوضع اليد اليسرى قبل اليمنى والركبة اليسرى قبل اليمنى والخامس عشر رفعهما اي اليدين بعد
رفع ركبتيه للقيام كذلك بلا عذر لمخالفة السنة كرفع اليمنى قبل اليسرى والاقعاء لما ذكرنا في المحرمات
فان اراد ما ذكره ثمه لم يجز لانه عنه محرما وان اراد غيره فكذلك لانه استعمل المشترك بلا قرينة
وتغطية الفم اي ستره باليد او غيره بلا غلبة التثاوب لطرد الهرة وانما كره لانه فعل المجوس وقد
انه مستحب عند غلبته وغمض العينين اي اطباق اجفانهما فانه فعل اليهود وخلاف السنة في الاغماض
نزول القلب الخضوع وفي الكنز من حيث يخضع فلذلك وانما فسرنا اللازم بالمتعدي لانه من باب سنم نغمه
كما مر وقلب الحصى اي تسويته لاجل السجود في القاموس قلبه حوله عن وجهه والحصى صغار الحجارة والواحد حصاة
الا ان لا يمكنه السجود لارتفاعها او لانخفاضها فاذن به اي بالقلب مرة او مرتين فلا باس به مرتين كما
في الخزانة لكن في الكافي وغيره انه لا يزيد على مرة قال صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر مرة او ذر ولكونه
عبثا والعشرون مسح جبهته عن التراب او العرق قبل الفراغ اي قبل السلام كما مر فيكره في الخلاف بالطريق
الاولى وذكر في الروضة انهم قد اختلفوا في ذلك المسح قال بعضهم لا يكره وهو قول الطرفين وقال بعضهم
انه يكره وهو قول ابي يوسف وكفا الثوب اي ضمه بان يرفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود كما في الكرماني
وانما كره لانه نوع تجبر فالاولى الاكتفاء بما هو من اخلاق الجبابرة والتثاوب اي التنفس المذكور ودفعه بالبس
دون غيره والتمطي اي التمدد واصل التمطط قلب الطاء ياء كالتقضي وفرقعة الاصابع اي غمزها او مدها
حتى يصوت وفي القاموس نقضها والخامس العشرون الاستراحة اي طلب الراحة بالانتقال من رجل الى رجل
اي القيام على الرجل القدمين الا بعذر فانه فعل الشيطان والاولى المراوحة بين الرجلين وهي ان نقوم على كل
مرة كما في القاموس وتفريج الاصابع اي تفريقها في غير الركوع فانه يفرج فيه كل التفريج كما مر والتعجيل في القراءة
اي طلب اتمام قراءة صلوة قبل اوانه بان لا يفصل بين كلمات القران واما التعجيل في التراويح فغير مكروه

عند الامام برهان الدين ومكروه عند قاضي بديع الدين كما في المفيد وترك تسوية الراس مع الظهر
بالرفع او الخفض راكعا والتخطي اي المشي ثلثة الاولى ثلثا من مرات او الخطو فصاعدا اي فيه
التخطي زائدا على الثلث بلا عذر احتراز عن المشي في صلوة الخوف ولسد فرجة الصف لو وقف بعد كل
خطوة فان لم يقف فقد تجاوز الكراهة الى الفساد والخطو بالضم ويفتح ما بين القدمين وبالفتح
المرة والثلثون التمايل اي العدول عن الانتصاب وتسكين الاطراف يمينا وشمالا اي مرة الى جانب اليمين ومرة الى
الى الشمال قال صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليسكن اطرافه ولا يتمايل تمايل اليهود ولا يلتفت الى
الغير بالالتفات وقتل جنس القملة والبرغوث وغيرهما مما يضر عن ابي حنيفة رحمه الله لا باس بقتلهما وفيه
اشتغال بالقتل خارج الصلوة في المسجد لا باس به كما في الحاوي والقملة كالتمرة ولحدة القمل بالفارسية
سپش دون الثلث بلا الف فان الثلث مفسد الا اذا كان بينها فرجة ودفنها حيث تحت الحصير لك اي دون
الثلث وعن محمد لقتل حب الدفن كما في التمرتاشي والقاء البزاق في الصلوة الاولى الريق فان البزاق ما
الفم اذا خرج فاذا لم يخرج فريق كما في القاموس وذكر في البستان انه في المسجد وغيره سواء فلا يبزق عن يمينه
وتيسا وتحت قدمه فان لم يجد مكانا فليبزق بثيابه ثم يدلكه ونزع القميص والقلنسوة والخف اي خف غير ممسوح
بالقدم بعمل قليل عند المصلي فلو كان خفا ممسوحا او العمل كثيرا عنده فسدت صلاته كما اذا لبس لانه يحتاج الى اليدين
ولذا خص النزع وبالكل صح المحيط وغيره والخامس الثلثون شم الطيب بالكسر والتخفيف وبالفتح و
التشديد اي حسن الانف اللذيذ عند التنفس يدخل فيه الريحان ما الشاة او رقه رائحة طيبة والترويح بمروحة
بادكردن تاج بالثوب ونحوه دون الثلث فان تروحه ثلث مرات متواليات يفسد صلاته عند بعض المتاخرين
لانه عمل كثير ولم يفسد اعتبر في العمل الكثير احتياج اليدين وتمامه في المحيط وتعيين السورة اي تعيين المصلي
السورة فلا يشكل بتعيين الشارع الفاتحة في الصلوة ولا بتعيين سورة الكافرون والاخلاص في سنة
الفجر والمغرب لصلوة معينة هذه تعم الوضوء فيشمل كل صلوة خصها المصلي بسورة بحيث لا يقرأ في كل
منها او بعضها غيرها اي غير تلك السورة لان فيه هجران الباقي فلو قراها فيها لجتنا لم يكره وقيل انما يكره
اذا اعتقد غيرها لم يجز او كره فان قرأ للتيسير فلا باس وهذا الكلام كغيره يعم غير الفرض وقيل يخص الفرض

والجمع عمدا بين السورتين بترك سورة واحدة تكون بينهما في ركعة واحدة لان مراعاة ترتيب السورة
من واجبات نظم القران وقيل من واجبات الصلوة كما في التمرتاشي وذكر في المضمرات ان رعاية ترتيب المصحف لازمة
لكن لا يجب السهو وفيه اشارة الى انه لو ترك سورة لم يكره وذا بلا خلاف والى انه لو ترك سورتين لم يكره قياسا
على الترك في الركعتين والى انه لو جمع بين السورتين لم يكره كما في الذخيرة وكذا لو جمع بين السور وقيل يكره
كما في المنية والى انه لو ترك سورة بينهما في الركعتين لم يكره وقال لو ايكره ترك سورة او سورتين وشكل
بانه سورة الكافرون والاخلاص كما في التمرتاشي ويمكن ان يقال انه يجمع الشاع وقيل لا يكره ترك
سورة ولو قصيرة كما في الخزانة هذا كله في الفرائض واما في النوافل ففيه كلام كما في التمرتاشي والانتقال
من اية من سورة الى اية اخرى منها او من غيرها في ركعة او ركعتين لو كان بينهما اي بين الايتين سورة فيشمل
اية او ايات لوجوب رعاية الترتيب بين الايات والاربعة تقديم السورة مثلا فيشمل تقديم الاية او الايات المتاخرة
على السورة او الاية او الايات المتقدمة لو كان ذلك التقديم في الركعة من الفرض ولو في الركعتين اي ركعتي فرض
باعانة اللام لقوله صلى الله عليه وسلم من قرا القران معكوسا الفي في النار منكوسا كما في المفيد وقيل وجب
السهو وفيه اشعار بانه لم يكره في السنن لو ختم وقرا المعوذتين في ركعة قرا في الاخرى شيئا من البقرة كما في
الخزانة والتسمية او كل سورة مقابلة للفاتحة عرفا في كل ركعة فيشمل الفاتحة ويكره في السورة في كل ركعة
عندهم الا في السر عند محمد كما في النتف وغيره وعن ابي حنيفة انها حسنة بين السورتين واما بخارج الصلوة
فواجبة على الصحيح كما في الزاهدي وحل الصبي والصبية بلا عذر فلم يكره بعضهم في النار والماء وفي الاكتفاء
اشعار بانه لو جمع بين الحل والارضاع فسدت الصلوة لانه عمل كثير عملا ما لم ينزل اللبن منها كما في المحيط وغيره
والخامس بالبعض سبعة عشر مكروها انتظار الامام اي تانيه لمن اي شخص سمع الامام في الركوع خفق
نعليه اي الشخص والخصر خفقة بالفتح والسكون فانه صوت النعل كما في القاموس للصلوة ظرف الخفق
وقال ابو حنيفة اخشى عليه الشرك وهل يكفر وهل تفسد صلاته لا وقيل لا باس به وقيل ماجور وتعاونوا على
البر كما في الزاهدي وتطويل الركعة الثانية بثلث ايات ان تقاربت الاي والا فالكثرة الكلمات والحروف
ولم يعتبر ما دون الثلث كما في الخزانة ففيه تسامح على الاولى في الفرائض دون النوافل وعن ابي يوسف يكره

والكاكره

والكا كره العلى انه لا يكره تطويل الاولى في جميع الصلوات والاولى ان يقرا في الاولى الثلثين وفي الاخرى
الثلث او الثلثين عشرا او عشرين ولا باس ان يقرا اربعين وثلث ايات للاثر كما في النهاية ويستحب تقديم الثلثين
والثلث وقيل بقدر النصف كما في التمرتاشي وغيره وهذا عند محمد واما عند الشيخين فطول الاولى في الفجر لا غير
والفتوى على الاول كما في الزاهدي والتوقف اي التثبت عن القراءة او الاستماع بسوال الجنة او التعوذ
عن النار في اية الرحمة اي بسببها او سماعها فانهما من معانيه كما في الرضي او اية العقاب للامام حال عن التوقف لكونه
فاعلا بالنسبة في المقتدي مطلقا اي الفرائض والنوافل متعلق بحال من الامام والمقتدي وهذا يستقيم
في حق المقتدي واما في الامام فلا لانه لو كان المقتدي في النفل طالبا للدعاء فالامام ذلك كما في فتح القدير
والمنفرد التالي في الفرائض دون النوافل لان الامر فيه ذلك موسع والسجدة على كور العمامة بفتح الكاف
وكسر العين اي السجود على دور ما يلف على الراس فلو سجد على فاضل ثوب او طرف قلنسوة كره وجاز
اذا وجد اشتداد الارض فلو سجد على كميه ويديه او ركبتيه او فخذيه جاز كما في الزاهدي والخامس الصاق
البطن والسيفين بالفخذ للرجال كما مر وكذلك بسطهم اي المكروه افتراش الرجال الجنب العضدين
بفتح العين وضم الضاد وكسرها وبضمتين ما بين المرفق الى المنكب لان كليهما خلاف السنة في حقهم
كنقيض ذلك في حقهن ونزعهم النعلين والقميص اي ما شق الى المنكب من القطن او القلنسوة
بفتح القاف وضم السين ما يلبس في الراس او لبسهم اياه لانه ليس بعمل الصلوة وبعمل كثير لكن في
المحيط نزع القميص مفسد لانه يحتاج الى اليدين بخلاف لبسه فانه غير محتاج وتطويل الامام ولو للادراك
الجماعة دون المنفرد فانه مستحسن منه الصلوة بازديادا القراءة او التسبيح او الدعاء على السنة بحيث يثقل
التطويل بالضم على القوم المقتدي به لانه يصير سببا لتنفير مكروه وتخفيفه اي تخفيف الامام بحيث
يفضي الى ترك اكمال السنة بتنقيص التسبيحات وغيره لها اي للصلوة لعجلتهم اي عجلة القوم
بفتحتين اي طلبهم اتمام صلاتهم قبل وقته فان وقته بعد الاكمال ولو ادام العجلة والعاشر
الجاء القوم اي اضطرار المقتدين بسكوته او تكراره اية للفتح اي لازالة اغلاقه اذا قرا الامام
ما يجوز به الصلوة من القران لانه يلجئهم الى القراءة خلفه فانه مكروه فينبغي ان يركع ولا يستفتح

وفيه اشارة الى انهم فتحوا عليه من ساعة الارتجاج وانه يلجؤهم ان لم يقرا ما تجوز به وكل منهما ينبغي
فيصبر حتى يستفتح او ينتقل الى اية اخرى والى انه لا يفسد صلوة الفاتح والامام سواء قرا ما يجوز
او لم يقرا وانتقل او لم ينتقل واخذ منه او لم ياخذ وهو الصحيح كما في الكافي وجهر القراءة في نوافل
النهار فانه يخافت فيها حتما كما في الزاهدي وذكر في الكنز انه يجهر فيها بعد غلبة النوم وكلام القوم
وفيه اشعار بانه لم يكره الجهر في نوافل الليل فانه مخير والجهر افضل عند بعضهم والمخافتة عند اخرين والتوسط
عند الاخرين الاكثرين كما في التمرتاشي والنافلة لغة الزائدة وشرعا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
بلا مواظبة والنهار لغة ضوء واسع ممتد من طلوع الشمس او الفجر الى الغروب وعرفا من تمام
طلوع الشمس الى الغروب وشرعا من طلوع الفجر الى الغروب وقراءة الامام اية السجدة فيما يخافت
من الصلوة الا اذا كانت الاية في اخر الصلوة كما قرأ فانه لم يكره وهذا موافق لما في كنز العباد
من الخانية ولا يعتمد عليه كثيرا اعتمادا على ما قال القاضي الامام وحاصل كلام الخانية انه يكره قراءة
فيها لانه ان ترك السجدة فقد ترك الواجب وان سجد لم يتابعه القوم بظن انها طلبية بلا ركوع وكلاهما
مكروه وقالوا هذا اذا كانت في وسط الصلوة ولم يركع قبل السجدة فان ركع فلا باس بذلك
فاصل الرواية الكراهة سواء كانت في الوسط او الاخر ثم قال قال بعضهم انها اذا كانت في الوسط
ففيه تفصيل الكلام مشير الى انه لا يكره فيما يكره فقد قالوا انه يكره في الجمعة والعيدين كما في المحيط
وغيره وتكرار الاية سرورا اى لاجل السرور باية الرحمة او حزنا باية العذاب والسرور ما يكتم
من الفرح والحزن يخشو في النفل لما يحصل فيه من الغم في ركعة من الفرائض بلا عذر اى قصد فلا يكره
بالسهو ولا يكره تكرارها في النوافل والسنن المؤكدة والزوائد وانما اخر السنن ترقيا من
الادنى الى الاعلى مطلقا اى لعذر وبلا عذر فانه قام عليه السلام ليلة بقراءة اية واحدة حتى اصبح
ان تعذبهم فانهم عبادك الاية وصلى ابن مسعود رضي الله عنه ليلة يردد اية حتى الصبح وقل رب زدني
علما وصلى تميم الداري ليلة الى الصباح باية ام حسب الذين اجترحوا السيئات الاية كما في الخلاصة وههنا
كلام وتكرار السورة الواحدة بلا عذر في ركعة واحدة في فرض من الفرائض دون النوافل فلو

فلو قرا في الركعة الاولى من فرض سورة الناس ثم قراها في الثانية ايضا لم يكره كما في الخزانة
لكن في المنية يكره التكرار في الركعتين من الفرض وعن ابي يوسف وجب السهو وهو الخامس عشر
الصلوة رافعا كميه الى المرفقين اى صلاته حال كونه مشمرا كميه من الذراع فالكم بالضم والتشديد
مدخل اليد ومخرجها من الثوب والمرفق كمنبر ومجلس مفصل الذراع في العضد للرجال اى لكل
من الرجال دون النساء فان رفعهن حرام مفسد للصلوة وقول المقتدي الاولى قول
الامام والمقتدي فانهما مشتركان في الحكم في الفرض والنفل يؤدي الى التطويل المكروه
وترك الاستماع المفروض بخلاف المنفرد فانه يكره منه في الفرض ويحسن في النفل كما في
المحيط وغيره عند قراءة اية الترغيب اى يفيد قراءة الامام اية تحريض الى الاخرة والجنة
او اللقاء وقراءة اية الترهيب اى التخويف مع التحرز من الدنيا او النار او النفس او الشيطان
صدق الله اى قال الله تعالى مطابقا لما في نفس الامر وبلغ رسله اى اجتهدوا في ايصال الاحكام
الى الخلق ولم يقصروا في حكم من التبليغ والرسل بضمتين او بضم وسكون السين جمع
الرسول وقدم في الكلام مشير الى انه لو سمع منه اسم نبي فصلى عليه او اسم الشيطان
فلعنه او الجنة او النار فسال ان يرزق كره كما قال المتاخرون وليس في ذلك رواية عن المتقدمين
كما قال الحلواني والاعتماد بحائط اى الاقامة بجدار فيكون من قبيل التضمين او اجراء الشيء
مجرى النظير فانه متعد بنفسه في الاساس وغيره اعتمده وسيجيء معتمدا حائطا ولو جعل
اللام مكان الباء لكان احسن او اسطوانة وسارية او عصا او غيره بلا عذر اختيارا
بلا مرض ونحوه في غير النوافل في الفرائض دون السنة والنفل اعلم انا قد ذكرنا نبذا
مما تركه من اهمها فنقول يكره لف العمامة حوال الراس وابداء الهامة وسدل الثوب
ان يضع ثوبه على كتفيه ويرسل طرفيه فمن صلى في القباء ينبغي ان يرسل يديه في كميه
ويشد بالمنطقة والصلوة في ثياب البذلة وفي ثوب فيه صورة ذي روح او بين يديه
او فوق الراس او اليمين او اليسار وخلف صف فيه فرجة وبين يديه كانون او تنور

فيه نار وقيام الامام في الطاق او في الصفا او في غير الوسط او دكان او على الارض وحده
وفي ازار واحد والتربع بلا عذر كما في الخزانة ومع قلنسوة بلا عمامة او شئ اخر كما في الجواهر
وحاسر الراس ولو متضرعا هو المختار واعراء المناكب وستر القدم في السجود والقراة في غير
القيام ولف الذوائب حول الراس والصلوة في ارض مزروعة وفي ارض فيها اطرافها الخاس
ومع مطالبة بالبول او الغائط وخاتم الذهب في خاتمها الحديد او النحاس او الصفر كما
في الكنز والعمل القليل كضربة واحدة ومع النجاسة القليلة كما في فتح القدير **الباب السابع**
في المباح اي كل مباح في الصلوة والاوفق ان يجمع كاخواته والحقوا ه بترك الباب كله
الى المستحبات فانه يثاب بتركها وقد اشرنا عن الخزانة اليه وهي اي المباحات الدال عليها المباح
المستغرق احد عشر مباحا العام ثمانية من المباحات نظره اي المصلي يمنة ويسرة بموق عينه
بضم الميم وسكون الهمزة وبدل واو اي طرفهما مما يلي الانف بلا تحويل وجهه لانه يخل بالخشوع
النظري كما ذكرنا وتسوية موضع سجوده بقلب الحصى مرة او مرتين كما ذكرنا وقتله اي المصلي
الحية المطلقة بيضا كانت او سوداء بلدية او بدوية قاصدة له او غير قاصدة مطلقا
بضربة واحدة او ضربات كثيرة وقيل لا يقتل بيضاء لها ضفيرتان تمشي مستوية
لانها جنية الا اذا كانت تخرج على الطريق فيقال لها مري باذن الله تعالى فان امتثلت
والا يقتل لانه عليه السلام عاهد الجن ان لا يظهر وا في صورة الحية فان نقضوا العهد
يباح قتلها والاعذار اولى وقيل اذا قتلها بمعالجة كثيرة يفسد صلاته والاصح انه
لا يفسد وهذا اذا خشي الايذاء والا يكره قتلها كما في التمرتاشي ثم زاد لزيادة الايضاح
لقوله مطلقا وان لم يكن يحتاج اليه فقال وان احتاج في قتلها الى المعالجة اي المباشرة
الكثيرة في ركن واحد ولكمال الاحتياط ضرب الامام حية في سقف المسجد ثلثا في ثلثة
اركان فاذا سقطت اتم قتلها فوزنته فكانت ثلثة عشر منا وفي رواية سبعة عشر
كل من ستمائة درهم وان يكون في كفه دراهم او دنانير جمع دينار مضروب مدور

من

من الذهب بوزن مثقال اصله دنّار فابدل النون ياء لئلا يلتبس بمصدر كذا ابن جال
كونها لا يمنعه اي المصلي عن سنة القراة والا كان مكروها كما مر والخامس ان يكون
في يده ما اي متاع لا يمنعه عن سنة الاعتماد في القيام والركوع ومن سنة البسط
في السجود والقعدة والا كره كما ذكرنا وقراءة القران لغة اسم لكل مقروّ واذا نكر وشرعا
اسم لهذا المنزل العربي اذا عرف باللام كما في فتح القدير فعلى هذا يطلق على كل اية ولو
قصرت وعرفا لهذا المنزل العربي المعجز فلا يطلق الا على سورة او اية مثلها كما في
الكافي وذكر في التلويح انه في العرف العام اسم لهذا المجموع وعند الاصولية وضع
تارة للمجموع وتارة لما يعم الكل والبعض فيكون القران حقيقة فيهما باعتبار وضع
واحد الا ان الكل لم يعتبر دليلا في نظر الاصولي على التاليف اي ترتيب الايات والسور
على ما عليه المصحف الان وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الترتيب
فترتيب الايات توقيفي وذا بلا خلاف واما ترتيب السور فقد اختلفوا انه كان باجتهاد
الصحابة رضي الله عنهم او توقيفيا وهو الراجح كما في فتح الباري ويؤيده ما في المقررات
ولا باس بالقراة في الصلوة على نظم القران وتاليفه لان الصحابة يقرءون على ترتيب
المصحف وقيل اي على اصل التركيب بلا رعاية الوقف والوصل والمد والادغام
المبينة في علم القراة وهذا كلام ساقط يقرب فساده بان البيان معنى لما ذكرنا و
حكما لانه ان غير المعنى بترك الرعاية فسد الصلوة على الصحيح نحو جاء موسى بالهدى
واياك بلا تشديد كما في الظهيرية على انه روى القائل عن انس ان الصحابة رضي الله عنهم
كانوا يقرءون القران على التاليف في الفرائض ومشائخنا استحسنوا قراءة
المفصل ليسمع القوم ويتعلموا ومثله في الخزانة والظهيرية وغيرهما ونفض ثوبه
اي تحريكه ليسقط عنه ما عليه من التراب والهوام وغيرها كيلا يلتصق بجسده اي
بلا يلتزقها على الثوب بجسم المصلي في حال الركوع فان الثوب يتصل بجسده في

حال القيام والاولى ان يكون النقض مستعملا في المعنى العرفي وهو للانتشار ولعله
من قبيل الاكتفاء فان السجود كالركوع فكى حرف ناصب بنفسها للتعليل عند البصرية ويحتمل
ان تكون جارة بتضمين ان بعدها عند الفريقين والجسم كما في المفردات وقراءة اخر
سورة في ركعة اولى وقراءة اخر سورة اخرى في ركعة اخرى على القول الصحيح فانه قال
في الاصل لا باس به لكن في الخزانة وغيره انه لا ينبغي ان يفعل ذلك لانه مكروه عند اكثر
مشايخنا وفي الكلام اشعار بانه لا باس بالطريق الاولى لو قرا في كليهما من وسط سورة
واحدة او من اخر سورة واحدة او في ركعة من اخر سورة وفي اخرى سورة تامة
او في ركعتين سورة واحدة كما في الخلاصة وغيرها والصحيح عندهم بمعنيين مقابل باطل والجواز
به العمل اصلا وعليه الفتوى فيجوز العمل بمقابله في الجملة وهو المراد ههنا والخاص ببعض
ثلثة تكرار السورة اي تكرر سورة فاتحة كانت او غيرها في ركعة واحدة في التطوع فانه في
الفرايض يكره وفيه اشعار بانه لو كرر في ركعتين فلا باس بالطريق الاولى كما في المنية والتطوع
في الاصل تكلف الطاعة وفي التعارف تبرع بما لا يلزم كالنفل على ما في المفردات وفي الشريعة
هو المستحب كما مر وان يكون معتمدا حائطا او اسطوانة في التطوع دون الفرض ولو كان
هذا الاعتماد بلا عذر اختيارا فلو اضطر فلا باس به بالطريق الاولى كما مر ولحظ
الامام اي نظره بمؤخر عينيه والاحسن ترك التقييد فان احد المسبوقين لو نسي انه كم سبق
فنظر الى صاحبه وقضى مقدار ما يقضي جاز كما في الخزانة الى من خلفه بسكون اللام وفتحها
نقيض القدام حال كونه شاكا في الباقي من الصلوة والشك خلاف اليقين فيشمل الظن
ليقوم اي لقيام الامام القاعد ظرف للحظ ان قام مقتديه هو تاكيد للمستتر ونحوه
اي نحو القيام عطف على يقوم اي ليجلس ان جلس هو وسائر المباحات في المطولات
الباب الثامن في المفسدات اي جميع ما يبطل به الصلوة وهي في التحقيق لغة رجع الشيء الى
حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة والمعنى ههنا حال كون تلك الخمسة ثابتة في وقت رجع

المفسدات

المفسدات الكثيرة المتفرقة الى ضابطة لا يشذ منه فرد منها ولا يكون بين اقسامها تداخل
فهو حال تقدم مما هو فاعل للنسبة معنى خمسة على العموم اي خمسة مفسدات على جميع
المصلين في جميع الصلوة وفيه انها ترجع في التحقيق الى اثنين ولو سلم فاستثناء الاثنين
واجب كما سيجيء والاولى ثلثة ترك الفرض والقول والفعل منافيا للصلوة التكلم بكلام
الناس اي بما لا يسن مثله في الصلوة فالتكلم استخراج اللفظ من العدم الى الوجود ويعدى
بالباء وبنفسه والكلام في الاصل على الصحيح اللفظ وفي عرف اللغة المركب من حرفين فصاعدا
كما ذكر الرضي فالحرف الواحد ليس بكلام فلم يفسد بنفسه الحرفان وان كان احدهما زائدا
نحو اح واف وتف وقال ابو يوسف انه غير مفسد لانه واحد باعتبار الاصل وهذا ليس
بقوي كما في الكافي والناس اصله الاناس جمع الانس البشر مثل الاناس والواحد انسي كما في
القاموس مطلقا اي قليلا كان او كثيرا عمدا او خطا قاصدا به الاصلاح او غير قاصد
عالما بتحريمه او غير عالم به حقيقة بان يخاطب الناس كما اذا سلم او رد او اجاب لعاطس او
للمخبر بخبر يسره او يسيئه او بما تعجب نحو الحمد لله او انا لله او سبحان الله او حكما بان لم
يخاطب كما اذا دعى بما يشبه كلامهم نحو اللهم ارزقني بقلها وقثاها وفومها وعدسها
بخلاف من بقلها فانه قران ونحو اللهم اغفر لي فانه لا لكنهم اختلفوا في اللهم اغفر لاقربائي
او اعمامي او عماتي ونحو اللهم اعطني دراهم او مني لا طيبا فانه مما يطلب من المخلوق كما في التمرتاشي
والضحك في اليقظة والنوم من البالغ والصبي فيه تسامح فانه ان كان يسيرا كالتبسم
لم يفسد وكذا لو كان له صوت مصمت ليس فيه تقطيع حرف كالسعال والعطاس كما في
الجلابي وهذا الكلام مشير الى ان الضحك المفسد ما هو من كلام الناس فيكون قسما
من الشيء لا قسيما والى ان التبسم قسم من الضحك لا قسيم واليه اشار القاعدي حيث قال
الاصح ان الضحك اسم جنس تحته نوعان التبسم والقهقهة ويؤيده ما قال الراغب
الضحك انبساط الوجه وتكشر الاسنان من سرور وحكى القاعدي عن الامام قاضيخان

القهقهة ان تبدو نواجذه مع صوت والضحك بلا صوت والتبسم دون الضحك نظير ذلك النوم
ثم النعاس ثم السنة وفي فتح الباري ان انبساط الوجه بحيث يظهر الانسان من السرور ان كان بلا صوت
فتبسم وان كان بصوت يسمع من بعد فقهقهة والا فضحك والعمل اى كل فعل منافٍ للصلوة في كالاكل و
الشرب والمشي والرمي واللبث والنزع وغير ذلك من الافعال لا يحصى الكثير منه لا اليسير منه والفرق
بينهما اجتهده او اجتهاد غيره فان ادى اليه كثيرا او ليس في الصلوة ففسد وان ادى اليه يسيرا او
في الصلوة فغير مفسد والاول اقرب الى قول الامام الثاني المختار وهو الصحو كما في المضمرات وكان
عليه ان يستثني الاكل والشرب فان اليسير منهما كالكثير في الفساد وعهدته اللام غير ظ ولا يخفى ان مما
سبق من التكلم والضحك يدخل فيه بلا اصلاح للصلوة صفة اخرى للعمل كالرمي عن القوس
ورمي الطائر بحجر والارضاع ومشط الراس في اللحية والادهان من قارورة وغيرها واحترز
عن نحو تسوية الحصى ومسح الجبهة عن التراب وقتل الحية والعقرب ودفن القملة ودرء المار بالاشارة
والتسبيح والمشي الى الصف وفي صلوة الخوف وغيرها كما في الجلابي وترك فرض شرطا او ركن
احترازا عن واجب او سنة او مستحب فان تركه غير مبطل وترك الاولين لا يخلو عن نقصان
كما في النظم وذكر في المقدمة انه لو ترك سنة كان مسيئا والترك مبني للمفعول ليلايم اخر كلامه
من الفرايض للصلوة بلا عذر فلو استدبر القبلة بعذر لم يفسد عندهما خلافا لابي يوسف ولو
كشف عورته يفسد بلا خلاف وكذا لو ترك الاركان كالقيام والقعدة الاخيرة الا اذا تدارك قبل
الخروج ولو نوى مقتديا ان يأتم ببعض المقتدين في الباقي يفسد في الحال كما اذا افتتح الصلوة
مع الامام ثم انفرد عنه او افتتح منفردا ثم ائتم بغيره لانه خرج عن الاولى وكذا اذا غير اعرابا
خطأ فاحشا بان كان لو تعمد كفر كالمصور بالفتح كما في الجلابي وذكر في فتح القدير ان العبرة
عند الطرفين للمعنى وعند ابي يوسف للفظ فاصحاب الشعير بالمعجمة مفسد بالاتفاق وان المسلمين
غير مفسد بالاتفاق والحي القيام مفسد عنده غير مفسد عندهما وهذا اصل جليل لو ظهر افواته
اظهار في موضع الاضمار اي جاءه قرضه مفاجأة فطرأ بفتحتين مهموز وقد يخفف

والفوا

١٤٦

والفوائت اكد فقال بدون اختياره اي بغير قصد المصلي كما اذا طلع الشمس في الفجر او دخل وقت
العصر يوم الجمعة او نسي الامام قرآنا فصير اميا او زال العقل بالجنون او الاغماء او السكر
او الطهارة بالاحتلام او الحيض او حصل بينه وبين امامه طريق فان هذه الصور مفسدة كما في
الجلالي او خرج وقت صلوة المعذور وهو من يستوعب ابتلاؤه بعذر ولو حكما في وقتين متواليين
فصاعدا من اوقات الصلوة بان يبتلى به وقت كامل بحيث لا يخلو عنه زمان صالح للوضوء والصلوة
ثم يستوعب حقيقة او حكما في الوقت الثاني وغيره بان يبتلى به عند الصلوة اما لو ابتلي عند غيرها
فليس بمعذور الا عند الوضوء فان فيه اختلافا والخامس تعمد الحدث اي نقض الطهارة قصدا مثل
البول والريح والمني وعصر الجراحة الخارج عنها شيء وفي ترك الفاعل يدخل ما ادماه حجر من مشي انسان
لكن يخرج عنه ما هو ناقض للوضوء بلا قصد كما اذا اضطر بالبول او الغائط او غيره وكما ادماه ثمر
من شجر وحجر سقط من علو فانه مفسد عند الطرفين على انه داخل في العمل الكثير او ترك الفرض فان
الطهارة شرط مجمع عليه الا انهم تركوا القياس فيمن سبقه الحدث لحديثه صلى الله عليه وسلم وفيه اشارة الى ما ينبغي
ان يرعاه من حسن الخاتمة بهلا واشتباه فان الحدث قاطع للاشتغال بجمع العلم اللدني على الكمال وفي
التعدد اشعار بانه لم يبلغ الى الاتمام ولعل هذا اليسير نافع للانام بحرمة النبي عليه الصلوة والسلام
ما انجر الافتتاح بالاختتام قد تبدل بالفراق قليل وصال بين الاحباب
البياض والسواد بسكون القلم لرفع القباب عن عرائس
ابكار الفكر بلا امثال للناظرين والراغبين من
فحول الرجال لعله يتولد منهم اولاد من
صوالح الاعمال يوم العيد سنة سبع واربعين
وسبعمائة الحمد لله على الاتمام والصلوة
على سيد الانام من الاعوام والسنين جو
بهذه النعمة حسن العاقبة
والخاتمة

تم في يد الفقير الشيخ علي بن ابراهيم
ابن سليمان بن مراد [illegible] غفر لهم
في اليوم ٢٩ من رجب المرجب سنة
الخامسة والخمسين [illegible] في مدرسة [illegible]
الحمد لله على الاتمام

فهرس هذا الشرح

علم اللغة الوضع والاشتقاق الصرف النحو المعاني البيان البديع الكلام الاصول المنطق

الاداب الفقه التفسير الاسناد القراءة الحديث التصوف

بسم الله الذي جعل البسملة شريعة للافتتاح الرحمن الذي جعلها لوصول كل ركعة من المفتاح الرحيم الذي
جعلها الكل اصل كل خير النجاح وبحمده الذي جعلها مفتاحا لكنوز الكتاب وجناحا الى حل رموز الخطاب وبعد فيقول ابو سعيد الخادمي
جعل السنة حبيبه اول الخادمي ومايشينه من ازل الهادي هذه خزائن الجواهر وخازنة الزواهر دقيقة بجنات اسرارها رقيقة
غرائب ازهارها حاوية لفرائد العقليات جامعة لفوائد النقليات لم يأتمنها الاعصار ولم يسمح الى الان الادهار على البسملة لوائح
الايات مفتاح ولكنه لكل فن مصباح كاشفة عن كنوز جواهرها باسطة عن موانى فواخرها فاتحة عن مسكيات ابكار افكارها الغر
عن عنبريات نتائج انظارها حاوية لمهام علوم الاوائل والاواخر كافلة لما يحتاج اليه الاكابر والاصاغر مغنية من نهل عن شرائح كل
هذه الجواهر الفاخرة والدرر للابحاث الزاخرة مع ان القمر يسير والوصول بغيرها عسير تدخرهم العروس مالك المقاصد
ونيل المنح فلا يحتاج اليه كل القاصد والمبتدي فيها يكون منتهيا والمنتهي مبتدئا الا انه ماحشى على اجار خرائدها ولا عارف ازهار فوائدها
وكل يتحامى في اسس الاجوان يقبلها هدية قرية لورد الخلان وهو المقصود من وضع القلم والاصل الى هذا الشان في رفع القدر ولا يلوم
ما فيه من العيب والخطر ولا يغير اعتقاده اذ السلامة امر بعيد على البشر فان كان الرجل نيا عفوا وترحما فضلا لعل الله تعالى يصون من عائب
محجوب اوغائب مسكون فمن يتقول عليه الجميع فعليه ما يتشهى من الصنيع لان لكل اناس مأدبهم روعي فيه لكل قوم مشربهم لان النظر على هذه
الكلمة الجليلة احيث جميع العلوم مراعيا فيه الى مراتب احوال النهم اما النظر من حيث اللغة الذي هو علم يبحث فيه عن احوال الجواهر المفردة
من حيث معانيها الاصلية فهو ان باء البسملة قال في القاموس الباء حرف جر للالصاق حقيقيا امسكت بزيد ومجازيا مررت به وللتعدية ذهبت به
نورهم وللاستعانة كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم ومنه باء البسملة وللسببية كلا اخذنا بذنبه وللمصاحبة اهبط بسلام وللظرفية ولقد
نصركم الله ببدر وللبدل فليت لي بهم قوما اذا ركبوا وللمقابلة اشتريته بالف وللمجاوزة كعن وقيل تختص بالسؤال فاسئل به خبيرا وللاستعلاء
نحو ويوم تشقق السماء بالغمام وللاستعلاء من ان تأمنه بقنطار وللتبعيض عينا يشرب بها عباد الله وللقسم اقسم بالله وللغاية احسن
والتوكيد هي الزائدة ويكون زيادته واجبة كاحسن بزيد اي صار ذا حسن وغالبة وهي في فاعل كفى كفى بالله شهيدا انتهى ملخصا
فهذا ظاهر في ان الباء مشترك بين هذه المعاني فهو موضوع لكل واحد من هذه المعاني وقيل عن سيبويه انه لم يذكر له معنى غير الالصاق فباقي
المعاني تجان عنده وقيل ان جميع معاني الباء راجعة الى الالصاق والتفصيل كما في مغني اللبيب ونحوه فان قلت ان مثل هذه المباحث نحوية فان
ذكرت في اللغوي قلت وجمه بحث اهل اللغة عنه كصاحب القاموس وانه يجوز ان يكون مسئلة واحدة جزءا عن علمين مختلفين باعتبارين مختلفين
فكون هذه المباحث من اللغوية بالنظر الى ذواتها ومفرداتها وكونها من النحو بالنظر الى تركيب الكلام عنها ووقوعها في التراكيب والاسم مابان من
مسمى قال في القاموس سما سموا ارتفع فهذا مناسب لمذهب البصريين من انه مشتق من السمو وهو الارتفاع لانه يدل على مسماه فيرفعه
ويظهره وعند الكوفيين من الوسم وسيأتي تفصيله في المباحث الصرفية ان شاء الله تعالى وفيه خمس لغات اسم بضم الهمزة وكسرها وسم بكسر
السين وقيل بضم قال بضم السين اخذه من سموت ومن قال بكسر السين اخذه من سميت اورد عليه انه غريب رفع ان قائله احمد بن يحيى وهو جليل
القدر ثقة فيما نقل والخامس سمى مثل هدى واورد عليه بانه لا يحتمله المقام وهو احد الاسماء العشرة التي ابتدئ في اوائلها همزة الوصل

وهي اسم واست وابن وابنم وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان وايمن في القسم والاصل في هذه الهمزة ان تثبت خطا كغيرها من همزات الوصل لكن
تحذف هنا اي في بسم الله الاسم الجليل خاصة لكثرة الاستعمال وقيل لتوافق الخط اللفظ وقيل الحذف اصلا وذلك لان الاصل سم او سم
بكسر السين اوضمها فلما ادخلت الباء سكنت السين تخفيفا لانه وقع بعد الكسر كسرة اوضمة وهذا حكاه النحاس وهو حسن
ولو اضيفا الى غير الجلالة تثبت نحو باسم الرحمن قال ابو البقاء ولو قلت لاسم الله او باسم ربي اثبت الالف ونحوه مما اضيف الى غير
الجلالة الى اسماء الباري نحو باسم الخالق وقيل يجوز حذفها اذا اضيف الى غير الجلالة من اسماء الباري وقيل هذا مختص بما في الابتداء
واما في الوسط فلا نحو قوله تعالى اقرأ باسم ربك وسبح باسم ربك وفيه نظر لما عرفت ان الكلام عند الاضافة الى الجلالة فقط والله
قال في القاموس اله الاهة والوهة والوهية عبد عبادة ومنه لفظ الجلالة واختلف فيه على عشرين قولا الى الاخر ما قال فلفظه عربي
كما هو عند عامة اهل العربية ونقل عن ابي زيد البلخي انه سرياني اذ اصله لاها فعربه العرب فقالوا الله وقيل عبراني على الاول علم عند الاكثرين
كالخليل وسيبويه قيل هو مختار الاصوليين والشافعي والفقهاء واكثر الاشعرية لكن الاكثر على كونه من الاعلام الموضوعة وقيل من الاعلام
الغالبة قال المحقق الشريف في حاشية الكشاف الاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره تعالى
اطلاق النجم على الثريا وبعده لم يطلق على غيره اصلا واستدل صاحب الكشاف على كونه علما اصليا بانه يوصف ولا يوصف به تقول
اله واحد ولا تقول شيء اله وايضا انه لابد لصفاته تعالى من موصوف تجري عليها ولو جعلت كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف
بها وهو محال ورد على الاول ان عدم الوجدان لا يصح حجة على عدم الوجود فان اريد الاستقراء التام فغير مسلم وان الناقص فليس بمفيد
الا ان يدعي كفاية الظن في المقام وانه يجوز ان يقال شيء اله اي معبود ولابد من الحكم بامتناعه من حجة نعم الكلام في الجلالة وهذا ادق
فافهم واورد على الثاني بانه المحال بقاء الصفات بدون الذات لا بقاء الصفات بدون علم موصوف وانت تعلم انه لابد لهذه الذات من اسم تجري
عليه احكام الالفاظ كالنعت النحوي وعلى كونه من الاعلام الموضوعة قيل منقول وقيل مرتجل وعلى الثاني قيل غير مشتق لحسن الادب وقيل
مشتق فافترقوا فرقا كثيرا سيذكر ان شاء الله في المباحث الاشتقاقية وقيل انه ليس بعلم بل صفة واستدل عليه بانه تعالى لا يعرف
كنهه فلو كان اسما لزم ان يعرف مسماه تعالى كنها وان العلم قائم مقام الاشارة وذا ممتنع في حقه تعالى ولا يخفى ان لزوم دلالة الاسم على كنه
المسمى ليس بلازم بل يجوز كفاية المعرفة الاجمالية على ان المسمى انما هو الله بنفسه كما هو المنصوص فلا اشكال وايضا في العلم مقام الاشارة
ليس بمسلم في حقه من منشأه قياس الغائب على الشاهد وانه ان اريد الاشارة الحسية فلا نم القياس المذكور لمامر وان العقلية فلا نم الامتناع وقيل
انه اسم لمفهوم كلي منحصر في فرد لا اسم لمفهوم الذات او المستحق للعبودية فليس بعلم لان مفهومه جزئي والجواب انه لو كان كذلك لزم ان لا يفيد
الكلمة الطيبة توحيدا واجمعوا على افادته واورد ايضا انه لو كان علما لامتنع حمل الاحد عليه وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى قل هو الله
احد هو ضمير الشان والله احد جملة خبرية لا يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا يشك احد في انه لو كان اثنان ولو اعتبر مفهوما كليا لصح بلا اشكال
ورد انه يعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون
مثل زيد احد ثم انهم قالوا في لفظ الله سبع خواص لا يوجد في غيره احدها ان جميع الاسماء ينتسب اليه قال تعالى ولله الاسماء الحسنى

وثانيها انه لم يسم احد من الخلق بخلاف سائر الاسماء قال تعالى هل تعلم له سميا لكن ينبغي ان يستثنى الرحمن وثالثها حذفوا ياء النداء في اوله وزادوا
ميما مشددة في اخره فقالوا اللهم يا الله بخلافهما في غيره ورابعها الزموا الالف واللام عوضا عن همزته ولم يفعلوا ذلك بغيره وخامسها
انهم قالوا يا الله خاصة بقطع همزته وسادسها انهم جمعوا بين ياء النداء ولام التعريف فيه ولم يسغ الا في الضرورة قال الشاعر بالتي
تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني وسابعها تخصيصه بالقسم الرحمن الرحيم اعلم ان اللام على ثلثة اوجه احدها انها اسم موصول بمعنى الذي وفروعه
وهي الداخلة على الصفات كاسمي الفاعلين والمفعولين وقيل هي حرف تعريف وقيل موصول حرفي والثاني حرف تعريف قيل موضوع للعهد فقط وقيل
للجنس وقيل لهما وللاستغراق وقيل لهذه الثلثة وللعهد الذهني لكن ما عليه المحققون كونها للعهد وللجنس وكل منهما ثلثة فالعهد اما
ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا سواء كان مفردا او تثنية او جمعا معرفة او نكرة علما اولا وغيره نحو قوله تعالى يأتوك بكل ساحر عليم فجمع السحرة
وضابط هذا ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها ومنه ما يكون ذكره وتقدم معنى كقوله تعالى وليس الذكر كالانثى او معهودا ذهنيا نحو قوله تعالى
اذ هما في الغار او معهودا تقديريا ان لم يتقدم لفظا ومعنى بل تقدم ذكره تقديرا او حكما وذلك اما الكون حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم
وكذا كل ما يقع بعد اسم الاشارة او اي في النداء او اذا الفجائية او في الزمان الحاضر نحو الان كذا في الاتقان عن ابن عصفور واما الكون
معلوما للمخاطب حقيقة او ادعاء نحو خرج الامير واما الجنس فاما الاستغراق الافراد لغوية نحو الغيب بعلمه او عرفية نحو الصاغة موثرون
بامر الامير وهي التي يخلفها كل حقيقة ومن دلائلها صحة الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا ووصفه بالجمع نحو او
الطفل الذين لم يظهروا واما الاستغراق خصائص الافراد وهي التي يخلفها كل مجازا مثل ذلك الكتاب اي الكتاب الكامل في الهداية الجامع لصفات
جميع الكتب المنزلة واما لتعريف الماهية والحقيقة والجنس وهي التي تدخل على المعرفات او التي تدخل على الاشياء التي يراد اجراء الاحكام
على ماهيتها نحو وجعلنا من الماء كل شيء والرجل خير من المراة وجعل بعضهم العهد الذهني قسما من الجنس والثالث زائدة وهي قسمان
الاول لازمة وهي جنس الاولى الغلبة وهي استعمال اللفظ العام في بعض افراده بحيث يرجع اليه عند الاطلاق بلا قرينة بل القرينة انما تكون عند
ارادة معنى العموم الذي هو المعنى الكلي وهي اما تحقيقية ان استعمل اولا في معنى ثم يغلب الاخر سواء في اسم كالبيت للكعبة بعد
استعمالها في الغير او في صفة كالصعق لخويلد بن نوفل بعد كونه صفة لكل من اصابته صاعقة واستعمالها في غيره او اما تقديرية وهي ان
لا يستعمل من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى لكن القياس يقتضي ذلك وهذا ايضا اما في اسم كلفظة الله على مذهب من كان اصله الاله
لانه وان اقتضى القياس صحة اطلاقه على غيره تعالى كاصله لان الاله اسم لمعبود بحق او باطل الا انه لم يطلق الا عليه تعالى وقال بعضهم انه وصف
في اصله ثم غلب عليه تعالى حتى صار كالعلم مثل الثريا فاجري مجرى العلم في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف وعدم التشبه بالغير او
في صفة كالرحمن فانه وان اقتضى القياس استعماله في غيره تعالى الا انه لم يستعمل الثاني الوضع مع الكلام سواء كان بالارتجال كالان عند
البعض والبتة او بالنقل سواء من اسم كالنضر او صفة كالحارث او مصدر كالفضل الثالث الجبر عما ذهب من العلمية كما في تثنية علم شخص
او جنس غير مشترك كالزيدين والرابع الفرق بين اعلام الاناث واعلام الهمة كفلان وفلانة للانسان والفلان والفلانة للبهيمة والخامس
رفع التوهم كالذي فانه اذا لم يكن لازمة ونزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف واما الثامن فسلي الزائدة فغير لازمة وهو فيما عدا
ما

ما ذكر كالواقع في الحال الا صحابها التنكير قيل منه قوله تعالى ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح الياء اي ذليلا فائدة جاز الكوفيون وبعض البصريين
وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى والمانعون يقدرون له وجاز الزمخشري نيابتها عن
الظاهر ايضا وخرج عليه وعلم ادم الاسماء كلها فان الاصل اسماء المسميات كذا في الاتقان ثم اعلم انهم قالوا الرحمة في اللغة الرقة والانعطاف وقيل
ارادة الخير وقيل رقة تقتضي الاحسان الى المرحوم وقد تستعمل في الرقة المجردة وفي الاحسان المجرد وتمام الكلام في رحمة البيان ان شاء الله تعالى
قال في القاموس الرحمة وتحرك الرقة والمغفرة والتعطف كالمرحمة والرحم بالضم وبضمتين رحمه كسمعه ثم عليه ترحيما وترحم ثم ان
لفظ الرحمن لم يستعمل الا بالالف واللام واما قول الشاعر في مسيلمة الكذاب وانت غيث الورى لازلت رحمانا فمحمول على تعنتهم او على الشذوذ
كما في الدر المصون وقيل لا يبعد ان يقدر فيه اللام كما قيل فيما سمع من قولهم سلام عليكم بلا تنوين او يقدر مضافا اليه والا ينتقض القاعدة الحصرية
المذكورة بنحو ما ورد في الادعية يا رحمن يا رحيم قال في الدر ايضا ومن غريب ما نقل فيه انه معرب ليس بعربي الاصل وانه بالخاء المعجمة قال ثعلب
والمبرد هو عبراني وقال الجعبري في شرح الشاطبية بعد نقله عن ثعلب هو واضح الاشتقاق لكن للنحاة انه يكون دعوى بداهة في فصل نزاع للاسماء
القائل من كبار ائمة العربية فلو بعد عن الرد من بابه صحيح ودليل صحيح وقد قال في الاتقان ايضا ان الرحمن عبراني عند المبرد وثعلب واصله
بالخاء المعجمة ولم يورد عليه بشيء بل ابقاه وقرره قالوا يعرف اللفظ الغير العربي بنقل الائمة ونحالفه هيئات الاسماء العربية فليتامل
خاتمة والباء الجارة ان كان معناها الالصاق فقط تكون منفردة وان للالصاق ولغيره تكون مشتركة نعم لو كان بعض المعاني
ضدا للاخر كما يتوهم بين الالصاق والمجاوزة تكون من قبيل الاضداد كالجون للابيض والاسود وتكون مرادفة بمثل في وعن وعلى و
تنبيه ان كان اللفظ الواحد موضوعا بازاء معنى واحد فمنفرد وان بازاء معان متعددة فمشترك فان كان بعض المعاني ضد الاخر فاضداد وان
كان اللفظان موضوعين لمعنى واحد فمترادف وان لمعنيين فمتباينان كالاسد والحمار وعلى الاول ان لم يكن المعنى الواحد متشخصا بل كليا فان
استوى افراده في مفهومه فمتواطئ وان تفاوتت فمشكك كالبياض في الثلج والعاج ثم هذه الجارة مباينة للفظ الاسم والاسم متواطئ ان كان
مشتركا معنويا بين نحو علم الشخص واسم الجنس واللقب لكون المعنى الذي هو ما باعتبار مسمى كليا صادقا على هذه الافراد متساويا وان لوحظت
التفاضل بينها فمشكك والاسم مع الجلالة متباينان والجلالة في نفسها منفردة ومع الرحمن كذا الرحيم مباين والرحمن مع الرحيم اما مترادفان
او غير مترادفين وسيأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى واما من حيث الوضع الذي هو علم يبحث فيه عن احوال الوضع من حيث العموم والخصوص
ومن حيث الشخصية والنوعية فاعلم اولا انه اي الوضع اما اعتبر لفظا جزئيا اي يعتبر اللفظ بخصوصه ونفسه كزيد وانسان وهذا
او اعتبر كليا بان يكون مثلا بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون كيفية كذا فهو لمعنى كذا كالمشتقات والمركبات والمجازات والافعال كل ما يكون
دالا على المعنى بالهيئة كقولهم كل صيغة فاعل فهو لمن قام به الفعل ونحو كل اسم لحق اخره الف ونون فهو تثنية ونحو كل لفظ مع القرينة المتعلق
موضوع الاول فيدخل فيه المجاز الاول وضع شخصي والثاني نوعي وعلى التقديرين اما ان يكون المعنى جزئيا ملحوظا بتلك الجزئية او ملحوظا
بامر عام او يكون كليا ملحوظا بالكلية ايضا ولا جائز ان يكون ملحوظا بالجزئية فالاول وضع خاص لموضوع له كذلك كالاعلام الشخصية
وفي الوضع النوعي كوضع اعلام اجناس الصيغ نحو فعل يفعل وغيرهما وتوضيحه في حاشية دده على شرح الزنجاني والثالث وضع عام

للموضوع له العام كالانسان للحيوان الناطق وعامة النكرات وفي النوعي كوضع عامة المشتقات والثاني الوضع العام للموضوع له الخاص كالمضمرات
والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال وبعض الظروف كاين وحيث مما يتضمن معنى الحرف فانها موضوعة للمعاني الجزئية بملاحظتها بما
يعمها كالغائب المتقدم ذكره والمشار اليه حسا او عقلا ونوع النسبة الحاصلة في الغير فلفظ هذا موضوع لكل فرد مذكر جزئي مستحضر
بمطلق المفرد المذكر المشار الكلي فهذا الكلي آلة للوضع وهو التحقيق وهو مذهب العلامة العضد للموضوع له بشرط الاستعمال في الجزئيات
على انها مجازات متروكة الحقائق كما هو مذهب التفتازاني رح في الوضع النوعي كوضع الافعال فانها موضوعة بالنوع للنسب الجزئية بملاحظة
كلية شاملة لها وعرفت مما ذكر من الحيوان عموم الوضع وخصوصه بعموم آلته وخصوصها اذا تقرر هذا فوضع الباء شخصي بوضع عام
للموضوع له الخاص لان نفس الباء بخصوصها معناها هنا هو الالصاق المقيد بمدخولها الذي هو الاسم ومتعلقها الذي هو الابتداء مثلا وقد
استحضر هذا الالصاق الجزئي بمطلق الالصاق الكلي آلة المشترك بين جميع افراد الالصاق فكونه وضعه شخصيا باعتبار اللفظ حين
الوضع على الوجه المخصوص وكونه لكون آلته التي هو مطلق الالصاق عاما وكون الموضوع له خاصا لكون المعنى جزئيا وبهذا لم يكن اسما اذ لو كان
للمعنى كليا اي مطلق الالصاق كما زعم البعض لكان اسما فالاسم هو الالصاق الكلي المستقل والحرف الالصاق الجزئي الذي هو غير مستقل والحاصل
ان الباء لفظ جزئي موضوع لمعنى جزئي والة الوضع كلية و الاسم لفظ جزئي موضوع لما انبأ عن المسمى ملحوظ كذلك فوضعه شخصي بوضع
عام للموضوع له العام ومن قال ان لفظ اسم من حيث هو كلي معناه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بالحد الازمنة فقد غلط غلطين احدهما
ان اللفظ جزئي بل الكلي معناه وثانيهما ان ذلك المعنى ليس المراد هنا ما عرفت آنفا والاسم باعتبار اضافته من قبيل الوضع النوعي لجعله تحت
قاعدة قولهم ان كل اسم اضيف الى اسم آخر فيعمل فيه الجر قال بعض الاساتذة روح الله روحه ان المركبات تامة او ناقصة تقييدية بالوصف او الاضافة موضوعة
بالوضع النوعي للصور كلية عقلية على ما بينهم من الوشاح وهكذا لما ذكره الشريف قدس سره في تعليقاته على التلويح من ان وضع الالفاظ
للصور الذهنية عند ابي حنيفة رح وللامور الخارجية عند الشافعي رح انتهى لا يخفى ان اول الكلام يرى اختصاص هذا الحكم بالمركبات وآخره
شموله بالكل وهو الذي يقتضيه العقل الصريح ويوافق الظاهر ما فهم من تقريرهم ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية العلمية عند بعض
وللصور الخارجية المعلومة عند آخرين وانه اتفق الكل في ان المقصود بالافادة هو المعلوم ثم انه يشبه ان يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له
الخاص ولفظ الله علم شخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات الواجب مع جميع الصفات الجزئية الشريفة فالمعنى هو ذاته تعالى والآلة هي تلك
الصفات الجليلة الجزئية فالوضع خاص للموضوع له الخاص من الوضع الشخصي واما عند كون الواضع هو الله فلا انه يكون الوضع قديما وعلى كون
الجلالة اسما للمفهوم الكلي فلا اشتباه انه اسم جنس من قبيل الوضع العام للموضوع له العام كالانسان وحمل الكل انه اعتبر حين وضع الجلالة لمفهوم
الواجب لذاته اشترط الحصول الذهني والوحدة الذهنية كما يفهم من عباراتهم فعلم جنس فوضعه كعلم شخص مثلا ان اسامة موضوع للماهية من حيث
هي بالحيوان المفترس بشرط الحصول الذهني والوحدة الذهنية بخلاف اسم الجنس كاسد فهو وان وضع للماهية من حيث هي لم يعتبر فيه الحصول
وان لزم فالمعنى موجود فيهما اذ هنا لكن معتبر في العلم دون الاسم فان قيل ان فرس اسم الجنس للماهية من حيث هي مع قيد كثرة لا بعينه وهو
الفرد المنتشر كما فسر كيف يكون حال وضعه قلنا يكون مثل الاول والاخير ايضا لانها يبقى ان صفات الواجب كيف تكون جزئية بل الكلية معتبرة

في مفهوم مطلق الصفات فلا يكون الوضع في الجلالة خاصا قلنا ولو سلم فلا يخفى ان انحصار ذلك المفهوم في ذاته تعالى والاباء هذا خصوص
الوضع وقد قال الوالد قد يكتفى في العلم بملاحظة المعلم بوجه كلي منحصر كما في تسمية المولود قبل رؤيته ولفظ الرحمن اللام فيه على
كونها حرفا فيقتضي ان يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص لكن كونها لازمة للكلمة وزائدة كما سبق في اللغوية يشتبه وضعها
لعدم المعنى الموضوع له ورحمن مشتق من رحم وصفة مشبهة ذات قام به الرحمة وهذه الذات مبهمة في اصل الوضع فالوضع عام للموضوع
العام من قبيل الوضع النوعي وقد سمعت مرة ودية قولهم تعالى انه ليس بمشتق فان اريد منه المعنى المجازي كما اشير في اللغوية وسيفصل
في البيان ان شاء الله تعالى ففيه نوع آخر من النوعية كما اشير اليه ثم انه قد عرفت انه لا يستعمل في غيره تعالى فان لوحظ ذلك عند الوضع
يكون من قبيل العام للموضوع له الخاص ولفظ الرحيم اللام فيه من قبيل وضع العام للموضوع له الخاص البتة ورحيم اما صفة ايضا او مبالغة
على التقدير بأنها فوضعه كوضع رحمن فان قيل ان وضع المشتقات يشبه ان يكون مثل وضع المضمرات ونحوه في كون المعنى جزئيا فما وجه
كونها كليا لعل وجهه انهم يلاحظون المعنى على الوجه الجزئي في نوع المضمرات بخلاف المشتقات ولهذا تستعمل المشتقات ابهاما نحو العالم
يستحق العطاء ومضروب زيد كذا بدون تعيين الذات وان عرض التعيين في بعض المواضع نحو زيد ضارب بخلاف نحو المضمرات
وفيه كلام لا يسعه لنا وقد ظهر لك مما ذكرنا وجود الاقسام الثلثة من الشخصي مع بعض اقسام من النوعي واما من حيث الاشتقاق
الذي هو علم يبحث فيه عن احوال المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية ولها جهتان جهة صدوره عن الواضع وجهة
علمنا بالاخذ فالتعريف بالجهة الاولى علمي وهو ان تجد للفظ مناسبا بحروفه الاصول يعني علمت بين اللفظين تناسبا في اللفظ
بحروفه الاصول والمعنى وبالثانية تعريفه عملي ان ناخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فنجعله دالا على معنى يناسب معناه والاشتقاق
ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب فيسمى اشتقاقا اصغر او بدونه نحو كنى وناك فصغير او المناسبة
فيها نحو ثلب وثلم فاكبر ويعتبر في الاصغر موافقته في المعنى وفي الاخيرين مناسبته فالمناسبة اعم والمشتق ما وافق اصلا
بحروفه الاصول ومعناه وقيد في التعريف بتغيير ما اي في المعنى فيخرج نحو العبيد على الاول ودونه الثاني الاصل في الاشتقاق المصدر
عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شيء من ادلة الطرفين لا يفيد شيئا بل الاصل فيه ما هو اشهر سواء في المصدر او في الفعل
والمشتق قد يطرد كاسم الفاعل والمفعول وقد لا يطرد كالقارورة فانها مشتقة من القرار ولا يطلق على كل مستقر لمائع وكذا
الدبران والعيوق فانه ان اعتبر دخول معنى المشتق منه في مفهوم المشتق باعتبار الدلالة على ذات مبهمة فمطرد وان لم يعتبر نحو بل اعتبر
مرجحا للتعيين للاسم باعتبار الدلالة على ذات معينة فغير مطرد فاعتبار الصفة في احدهما مصحح للاطلاق وفي الآخر مرجح للتسمية
فالمشتق الدال على صفة معينة لكون الذات مبهمة في الصفات دون الاسماء ثم انه لا بد في الاشتقاق من تغيير ما من حركة او حرف بزيادة
او نقصان والكل اما احاد فهذه اربعة او ثنائي فستة او ثلاث فاربعة او رباعي فواحد والجميع خمسة عشر فالآحاد نحو نصر من النصر
بزيادة حركة الضاد ونحو كاذب من الكذب بزيادة الالف ونحو سفر بسكون الفاء جمعا من السفر بنقصان فتحة الفاء والضرب من ضرب
على الكوفيين ونحو صهل من صهيل بنقصان الياء والثاني نحو ضارب من الضرب بزيادة الالف وكسرة الراء ونحو غلى من الغليان

بنقصان الالف والنون وحركة الياء ونحو جع من رجعى بزيادة فتحة الجيم ونقصان الالف ونحو ولى من ولى بزيادة الالف
والتاء ونقص التاء التي في مسلة ونحو حذر من الحذر بزيادة كسرة الذال ونقص فتحة الذال ايضا والثلاثي نحو اضرب
من الضرب بزيادة همزة الوصل وكسرة الراء ونقص فتحة الضاد ونحو خاف من خوف بزيادة فتحة الفاء والالف ونقص الواو
ونحو عد من وعد بنقص الواو وفتحة العين وبزيادة كسرة العين ونحو كالاسم فاعل من الجلال بنقص حركة اللام الاولى
ونقص الالف بعد اللام الاولى وزيادة الالف قبل اللام الاولى والرباعي نحو كامل من الكمال بزيادة الالف بعد الكاف وكسرة الميم
ونقص الالف بعد الميم وفتحها وقد عرفت مما تقرر ان المراد بزيادة الحركة جنسها واحدة او اكثر وكذلك الحرف ووقع في كتاب بعض
انه ترك في اعتبار حركة الاخر وفي همزة الوصل وانه عند تعدد المصدر يشتق ما هو غير مشهور عما هو مشهور على الارجح ويجوز
اشتقاق المجرد من المزيد اذا كان اشهر في المعنى كالوجه من المواجهة والمزيد من المجرد ومن غير بابه وانما اطنبنا الكلام لئلا يلتبس ما
في الكتب المشهورة مع توقف المرام في المقام فاذا تقرر هذا فاعلم ان **الباء** لا حظ لها من الاشتقاق لكونها حرفا و**الاسم** اصله
فيه كلام لانه وقع في عبارة بعض انه مشتق من السمو عند البصرية ومن الوسم عند الكوفية بلفظ الاشتقاق وفي عبارة بعض اصله سمو عند البصرية
ووسم عند الكوفية بلفظ الاصل ثم ذكر طريق التصرف في الصرف بشيء قريب الى الاعلال او نقل الاعلال كما سيذكر في الجهة الصرفية ان شاء الله
فان قيل الاصل هنا بمعنى المشتق منه فهما متحدان قلنا لا لان ما يذكر في طريق التصرف في الصرف فان قلت لم لا يجوز ان يكون الاشتقاق
فيما جرى فيه ذلك التصرف من نحو الاعلال والادغام قلت لانه لا شك ان المعاني في ذلك التصرف فالتصرف متحد والاقرب تغايرهما في الاشتقاق لعل
الظاهر ان المراد من الاصل ما هو اصل المشتق اعني المشتق منه وما ذكروا من نحو التصرف في الصرف لانه مناسب كما لم يقع في عبارة اكثر المحققين
فان قيل يجوز كون هذا التصرف في الاشتقاق ايضا قلنا لا لان ذلك من دليل الظاهر من استمرارهم بعد الذكر في الاشتقاق عن الجزء
ثم انه على تقدير اشتقاقه من السمو المناسبة بينهما في اصول الحروف ظاهر واما في المعنى فان الاسم هنا بمعنى ما يعبر به عن مسمى والسمو بمعنى الرفعة وما ابان
مسمى الدال على مسماه فيرفعه ويظهره وقيل انه تنويه ورفعة لمسماه فان نحو الامور ليس كثير منها اسم لا يعبر عنها باسم يخصها وجنسها حاصل
ان الرفعة مدلول التراثي للمشتق ومنطوق للمشتق منه وهذا المعنى اي الرفعة من قبيل المرجح وهو الظاهر ويمكن اعتباره مصححا فعلى
الاول مطرد وعلى الثاني غير مطرد لعلك تستعين على كل منها بذكر في جهة الوضع وبما ذكر عرفت انه من قبيل الاشتقاق الاصغر لتوافق
المناسبة في المعنى كذا في اللفظ مع الترتيب في الحروف ثم التغيير بنقص حركة السين وزيادة حركة الميم ونقص الواو وزيادة الهمزة فيكون
بنقصان حركة وزيادة حركة وبنقصان حرف وزيادة حرف فيكون من قبيل الرباعي ككامل من الكمال وان لم يعتبر الهمزة الوصل فمن قبيل الثلاثي
كعد من وعد وان اعتبر ان اصله سم كما حكي عن النحاة وحسن كما ذكر في اللغة فاما الاشتقاق اصلا ولانه سقوط حركة السين حينئذ وزيادة
حرف الجر او من قبيل الاحاد ان فرض وهو بنقصان الحركة كنصر من نصر لا يخفى ان هذا الفرض مبني على جواز اتحاد معنى المشتق والمشتق
الا ان يثبت المغايرة بينهما معنى واما على تقدير اشتقاقه من الوسم فمن قبيل الاحاد ان لم يعتبر همزة الوصل في الاشتقاق لانه نقص الواو وحفظ
وان اعتبر هو لانه اصله باسم سقط من اللفظ للوصل ومن الخط لكثرة الاستعمال فمن الثنائي بزيادة حرف ونقص حرف كما في مسلة
من

١٤٦
من سل او **الله** قيل ليس مشتق لانه في الاشتقاق معنى الحدوث لاقتضائه تقدم المشتق منه على المشتق وذا ليس بجائز في اسمائه تعالى لا يخفى ان التقدم
في الاشتقاق لا يقتضي التقدم الحقيقي في الذات حتى يلزم الحدوث بل على انه تخلف الدلالة اللفظية عن مدلولها بجانب الاثبات هذا وان لم يقتض ذلك لكنه
موهم وفي هذا الموضع يلتزم الاحتراز عما يوهم النقص تعالى وقيل انه مشتق فاختلفوا فيه اختلافا كثيرا الاول من الالوهية بمعنى العبادة
حسبما نص عليه في القاموس ونقل عن الجوهري قال القاضي البيضاوي واشتقاقه من الاله والوهة بمعنى عبد وقال المولى ابو السعود يشترط ان يكون
اسماءها بمعنى المالوه كالكتاب بمعنى المكتوب لا صفة والفرق ان الموضوع في الصفة هو الذات المبهمة باعتبار اتصافها بمعين فهو مركب من ذات
مبهمة ومن معنى معين فبأي ذات يقوم ذلك المعنى يصح اطلاق الصفة عليها كاسمي الفاعل والمفعول وفي الاسم هو الذات المعينة في المعنى الخاص فهو لم
مركب من ذلك المعين من غير رجحان المعنى على الذات كما في الصفة والثاني من اله الرجل بالكسر اذا تحير لان العقول تتحير في معرفته ذاتا ولذا قال الواثق
تعالى لا يدركنا في هذه النشأة وبعضهم ادمج هذه النفي امكانا وبعضهم وقوعا والثالث من اله اليه فلان اي سكنت اليه لان القلوب تطمئن اليه
بذكره والارواح تسكن الى معرفته والرابع من اله اذا فزع من امر نزل عليه واله غيره اذا اجاره اذ العابد تعالى يفزع اليه وهو يجيره واما
حقيقة او في زعمه والخامس من اله الفصيل اذا ولع بامه اذ العباد يولعون بالتضرع اليه في الشدائد يعني ما يوهون ومولعون في التضرع اليه في كل
الاحوال والسادس من اله اذا تحير وتخبط عقله وكان اصله ولاه فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضمة في وجوه فقيل اله
بابدال الواو همزة كاشاح ووشاح والولاه الجماعة عن الحجة الشديدة ايضا والسابع من لاهت بالمكان اذا اقمت به اذ كل موجود قائم به تعالى والثامن من
الالهة وهو لغة في الاختراع فان الله تعالى قادر ومخترع وبعضهم عد هنا كون اصل الله لاه لعله غلط قيل تبيان التصرف في الاشتقاق في
بالتصرف في الصرف يظهر لمن رجع بالكتب المعتبرة كالبيضاوي والدنقز اعلم ان الجلالة اصلها الاله او لاه كما يفصل في الصرف ان شاء الله تعالى والمعتبر
اشتقاقهما اما نفسها او اصلها فعلى التقديرين فلنعتبر بالاول اعني كون الاشتقاق من الالوهية لشهرته واسبقية تفرع غيره عليه فاشتقاق نفسه
من الالوهية بنقص ضمة الهمزة وبزيادة فتحة بدلها وكذا بنقص ضمة اللام وزيادة فتحها وبنقص الواو والياء والتاء وبزيادة الالف بين اللام
والهاء وبزيادة الالف بين اللام والهاء وبزيادة اللام ايضا لان الحرف المشدد كحرفين مكررين فالاشتقاق بزيادة حركة ونقصها وزيادة حرف
ونقصها من قبيل الرباعي انما الاعتبار بجنس الحركة او الحرف لا بشخصهما واشتقاق الذي اعتبر اصل الله من الالوهية ايضا بنقص ضمة الهمزة وبزيادة
كسرتها ونقص ضمة اللام وزيادة فتحها وبنقص الياء والتاء وبزيادة الالف فمن الرباعي ايضا ففيما القي دليل على ما ابقى انه العارف
يكفيه الاشارة ولا يخفى انه على التقديرين اشتقاق اصغر ومما لا يطرد لان المعنى انما روعي لترجيح التسمية و**الرحمن** صفة مشتقة من الرحمة
على ما في الدر وغيره وهو الموافق على مذهب من جعل المصدر اصلا في الاشتقاق بل على قول من جعل الاشهر اصلا اذ لا شك في شهرة
الرحمة بالنسبة الى الرحمن لا الى رحم ماضيا وقيل من رحم كالغضبان من غضب وهو المشهور وقيل ليس بمشتق لان العرب لم يعرفوه في قولهم وما الرحمن
قيل الجاعل ابن العربي انهم انما جهلوا الصفة دون الموصوف ولذلك لم يقولوا ومن الرحمن الحق في الجواب اجيبوا بانما هو الذات التي قام بها هذه الصفة
اعني الرحمة لا نفس الصفة فان قيل الرحمن صفة مشبهة وهي لا تصاغ من اللازم ورحم متعد فكيف يشتق اللازم من المتعدي قلت بعد تسليم الامتناع
في الاشتقاق انما كان بعد جعله لازما بمنزلة الافعال الغريزة بنقله الى رحم من باب حسن قيل نقلا عن المفتاح والقاموس هذا مطرد في باب المدح والذم

فعلى تقدير اشتقاقه من الرحمة بنقص التاء وبزيادة الالف والنون فرنا الثناء من قبيل نقص الحرف وزيادة نحو مسلمات ومن رحم بنقص حركة
الحاء وبزيادة حرفي الواو والنون فثناء ايضا لكن من قبيل نقص الحركة وزيادة الحرف لا انهم لم يكتبوا الالف عند استعماله مع اللام
واما عند الاشتقاق فكتحسين كتابتها كما في قولهم رحمن الدنيا والاخرة وعلى التقديرين فاشتقاق اصغر والظاهر انه من قبيل ما يطرد
بالنظر الى اصل الوضع واما عند استعماله في غيره تعالى فلعدم اعتراض عليه والرحيم كالرحمن اما مشتق من الرحمة او رحم وكونه من الثناء
ونوعيه الا ان اشتقاقه بجمع كونه ما يطرد قطعي واما من جهة الصرف الذي هو علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيآتها فالاسم
عند البصريين ناقص واوي من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم اذ اصله سمو بضم السين او كسرها ولما كثر استعماله اريد تخفيفه في الطرفين
فعمدوا الى الاخر فوجدوا واوا استثقالها عليه الحركات الاعرابية مع ثقلها فحذفوها ونقلوا حركتها المتعاقبة الى الميم ثم عمدوا الى الاول فحذفوا
حركة السين دون السين لئلا يجحف الكلمة ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون فان الابتداء بالساكن وان لم يمتنع في نفسه كان موجودا في غير
العربية لا سيما نحو خوارزم عند كون تلك الحروف من الصامتة لا من المصوتة لكنه ليس بجائز في العربية لكون لغتهم على غاية الاحكام وفي الابتداء
بالساكن نوع بشاعة كالوقف على الحركة مع امكانه بالكراهة ومن ادعى الامتناع مطلقا بالتجربة فقد رده المحقق الشريف بانه حكاه عن لسانهم المخصوص
فلا يقوم حجة على الغير ومن استدل عليه بالاستقراء فانما ناقص لانه ليس بمفيد الا تماما فبعد تسليمه لا يدل الا على عدم الوقوع وعدمه لا يستلزم
الامتناع فان قيل اللازم مما ذكر كون حذفه اعتباطا اي غير قياس كما في بعض شروح المقصود من ان نقل حركة الواو الى ما قبلها لكونها
حرف علة وتحرك ما قبلها حرف صحيح ساكن فاعطى حركتها اليه فحذف الواو لاجتماع ساكنين من الواو والتنوين ومن ثم اسقط
ضمة الواو للثقل فاجتمع الساكنان ايضا قلت انه لو تم هذا الدليل لجرى في نحو دلو وظبي وتحقيقه ان هذا النوع من الاعلال
مختص بالاجوف دون الناقص ولذا لم يعل نحو غزو ودمي والضمة وان ثقلت لكن سكون ما قبلها يقاومه ثم انما جعل حركة
الهمزة كسرة لان الكسرة اصل في تحريك الساكن كما قالوا الساكن اذا حرك حرك بالكسر ولان حركة السين كسرة في الاكثر مطلقا او من بينهما
يجعل اصلها كسرة كما قيل وعند الكوفيين لفظ اسم مثال واوي اذ اصله وسم حذفت واوه اذ كثيرا ما يحذف الواو في اوائل
الكلمة كعدة ودية وعدة اذ اصلها وعد وودي فحذفت الواو وعوضت تاء التانيث في اخره فهو من الاسماء المحذوفة الاوائل ثم اتى بهمزة الوصل عوضا
عنها وقيل ليس بعوض بل لما لم لعل انه حتى لا انها لو كانت عوضا لما حذفت ورجح مذهب البصريين بتصغير لفظ الاسم تصغيرا وجمع تكسير
وبمجيء فعل يقال في جمعه اسماء واسامي وسمي سميت اكثر الاشياء الى اصولها كيف ولو كان من الوسم لقيل اوسام واوسم
ووسيم ووسمت واورد عليه انه يجوز ان يكون اصل هذه الكلمات واوا ثم قلبت يا اخذت فاؤها بعدها فصار لفظ اوساما اسماء
مثلا ورد ان القلب خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فان قيل فعلى ما ذكرت وان نفي كونه مثالا او ثبت كونه ناقصا لكن لا يلزم كونه
واويا بل الظاهر مما ذكرت كونه يائيا قلت الامر ليس كذلك لان اصل اسماء اسماو بالواو وقلبت همزة لوقوعها بعد الالف وجمع الجمع اصل اسامي
اساميو قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة واصل سمي سميو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
في الياء واورد على الكوفيين بان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم وبان حذف الفاء كثير وحذف الفاء قليل

وبا

وبان الكلام كونه التعويض في غير محل الحذف فجعل همزة الوصل عوضا عن اللام موافق لهذا الكلام ولكونها عوضا عن الفاء قيل فائدة الخلاف
انه من السمو بمعنى الرفعة يلزم ان يكون علوه تعالى ثابتا في الازل لا تاثير للخلق فيه وانه عند كونه من الوسم يلزم ان لا يكون في الازل بل يجعل الخلق
له تعالى اسما فيه كلام لا يتحمله المقام وحيث الفرق بين التصرف الصرفي والاشتقاقي فيما مر لزم التامل فافهم والله اصله الكتاب ولما حذف
الهمزة اعتباطا فعوضت عنه الالف واللام في الصحيح وقيل قياسا يعني ادخل الالف واللام او لا للتفخيم ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها
الى ما قبلها اي اللام اعتباطا قصد التخفيف او لكون الادغام قياسا ثم ادغمت اللام الاولى في الثانية ثم فخم وعظم ان فتح ما قبلها نحو
قال الله او ضم نحو قالوا اللهم ورقق ان كسر نحو بسم الله قيل هذا مراد الكشاف ونحوه من ان اصل الاله فخففت حركت الهمزة تخفيفا ثم
حذفت ثم نقلت حركتها الى اللام يعني اجر الحذف على القياس لان الاصل لا ادعي ان تكون الالف واللام اصلية من نفس الكلمة اذ لم يذهب اليه احد
علم في شرح الكشاف للتفتازاني وقيل اصله لاه من لاه يليه اي تستر لما قرئ في الشواذ وهو الذي في السماء لاه وفي الارض لاه ثم ادخلت
عليه الالف واللام فاجري مجرى العلم كالعباس لا يخفى ان الظاهر من هذا ليس الاصل الاشتقاقي وقد سمعت ذلك ايضا ففيه قولان لكونه اصلا اشتقاقيا
واصلا صرفيا فافهم وقيل اصله الهاء التي هي كناية عن الغائب لانهم علموا انه تعالى موجود واشاروا اليه بهو في الكتاب ثم زيد عليها لام الملك لكونه
مختص الاشياء انه تعالى خلقها فصار له ثم زيد حرف التعريف تفخيما فصار الله وزد انه خارج عن باب التصرف الصرفي بل شبيه باصطلاح الصوفية
والرحمن اسم فالتاء في ان الصفة المشبهة اسم فالكل عند الصرفيين كما نقل عن المحقق التفتازاني ويدل عليه ظاهر عبارة الامام ابي حنيفة رح
في المقصود والنحو شرح عليه الكرم في بعض كتب الصرف كالشافية جعلها قسيما بل لا الاسم الفاعل كما هو كذلك عند النحاة العلل الكل وجه واعلم انهم
اجمعوا على كون الرحمن صفة مشبهة وقد ذكر في الاشتقاقية انه من رحم بضم العين بعد نقل كما اشير اليه واما ابتداء كما قيل وهو التحقيق والظاهر
من بعض الصرفية كالمقصود وشروحه ان فعلان لم يجيء من فعل بضم العين بل من فعل بالكسر ومن بعضها انه وان جاء من جميع الابواب لكنه مختص بفعل
بمعنى الجوع والعطش وضدهما فكون صيغة الرحمن صفة مشبهة من رحم بالضم مشكل بل الظاهر من كلام عبد الحكيم في حاشية الجامي ايضا عدم كونه صفة مشبهة
وما قيل من انه كالغضبان فيرده ما في السيد عبد الله ان غضبانا وان كان من الهيجانات الا ان الغضب يلزمه في الاكثر العطش ومرجع الباب الا ان يقال
ان في الرحمة ضد العطش كالري والرياء لا يخفى ما فيه من البعد كما ادعى ان صيغتها سمعية فيجوز مجيئها وعدم الوجدان لا يكون حجة على عدم الوجود
فلعل هذا هو الباعث على قول من قال انه ليس بمشتق وعلى قولهم ما الرحمن فلو لم يكن مخالفا للاجماع جمهور العلماء لرجحت هذا القول كما لقول بالتعريب
المذكور المذكورين في الاشتقاقية واللغوية والرحيم صفة مشبهة ايضا من رحم بكسر العين بعد نقلها الى رحم بالضم فلا يقال رحيم الا من رحم بالضم
كما اشير اليه ان صح بالمجاز وعليه الجمهور وقال فيه ايضا واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم هذا ما عليه الجمهور وعليه مشى صاحب
المقصود في شرح البسملة رحمه الله وقال في بحث اسم الفاعل ان الصفة المشبهة تجيء من متعد مكسور العين نحو رحيم وحذر وقد قال في مغني
اللبيب فرق قاسم فاعل وفي الصفة المشبهة ان الفاعل يجيء من اللازم والمتعدي والصفة من اللازم فقط فما قيل انه من رحم بالكسر
منزل منزلة اللازم بمعنى قطع النظر عن وقوعه على المرحوم نحو فلان يعطي الجزيل اي يفعل الاعطاء ونحو رحم فهو كالرأي في مقابلة النص
نعم قوله البيضاوي هما اي الرحمن والرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم واتى به بعض الملا لكنه ليس بصريح في المقصود وقد قيل

الرحيم ليس بصفة مشبهة بل هي صيغة مبالغة نص عليه سيبويه كما في تفسير الشعو في الاشكال بان المبالغة اثبات معنى للشيء اكثر مما له
في نفسه وهذا لا يجري في صفاته تعالى شيا وجه دفعه في البديع ان شاء الله تعالى **والمباحث النحوية** الذي هو علم يبحث فيه عن المركبات مطلقا باعتبار
هيات التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية **فالباء** اما اصلي او زائد وعلى الاول المتعلق اما فعل او اسم جامد كابتدائي وتبركي
او مشتق كانا بادئ والفعل اما عام او خاص والاسم كذلك والفعل ايضا اما ماض او مضارع او امر وعلى الجميع محل بسم نصب على المفعولية
وعلى الثاني اعني الزائد فالاسم مبتدا مرفوع بضمة مقدرة والخبر محذوف فاي اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به مثلا وتفصيله ان المقام انه اختلف
النحويون في متعلق الباء فذهب البصريون الى انه اسم والكوفيون الى انه فعل ثم اختلف كل من الفريقين فرقتين فذهب بعض البصريين الى انه مبتدأ حذف
هو وخبره وبقي معموله تقديره ابتدائي بسم الله كائن او مستقر او قراءتي بسم الله ثابتة او مستقرة او ورد عليه انه حذف المصدر وابقاء معموله
وقد نص مكي على منع هذا ويمكن ان يقال المراد مما منع ابقاء المعمول ما هو غير الظرف والا فقد قال في مغني اللبيب انهم جوزوا في الظرف ما
لا يجوزونه في غيرها وفي المطول اتسع في الظرف ما لم يتسع في غيره وان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل نعم ان الالتفات الى الوجه الضعيف عند
امكان القوي غير جائز الا لداع ولا نكتة داعية الى ارتكابه وذهب بعضهم الى انه خبر حذف هو مبتداه ايضا وبقي معموله فالتقدير اي
ابتدائي كائن بسم الله وذهب بعض الكوفيين الى ان المتعلق فعل متقدم قبله لان الاصل التقديم اي ابتدائي بسم الله مثلا وبعضهم الى انه مقدر بعده
اي بسم الله ابتدائي او اقرأ هذا مختار صاحب الكشاف وورد عليه ان التقدير عنده متبركا بسم الله اقرأ فالمناسب تعلقه بالتبرك لا القراءة فلا ينسب
التقريب واجيب بان الحاصل المعنى للباء المتعلق كما قالوا معنى كتبت بالقلم كتبت مستعينا بالقلم ورجح هذا او حسن لان في قرينة الحذف وردا على الكفار
الذين يبدؤون باسماء الهتهم كقولهم باسم اللات والعزى واما تقديم الفعل في سورة العلق فاجاب عنه بانه لكونها اول سورة نزلت كان القراءة اهم وذكر
غيره بان الجار متعلق باقرأ الذي بعده لا قبله ورد على هذا بانه يلزم ان يكون الثاني توكيدا للاول وقد فصل بينهما بكلام طويل ولا يخفى ان
للازمة ليس بمسلم ثم الوجه في ترجيح اقرأ على ابتدئ ان تعلق اسم الله بفعل الابتداء ليس نظيرا بخلاف تعلقه بالقراءة كما في قوله اقرأ باسم
ربك ولانه ليس مما ياتي بعده ما يطابق ظاهره بخلاف القراءة اذ تقدير فعل الابتداء يقتضي اقتصار التبرك على البداية والمقصود شمول البركة على الكل
واما وجه ترجيح البعض فعل الابتداء ان فيه امتثالا بالحديث لفظا ومعنى وفي غيره معنى فقط واورد ان مدار الامتثال هو البداء بالتسمية
لا تقدير فعل البداء اذ لم يقل في الحديث كل امر ذي بال لم يتعلق ابتدا مثلا ويرد عليه ان هذا ينفي الوجوب لا الرجحان والكلام فيه وقد قال العلامة
المحقق في حاشيته تفسير الفاتحة ويمكن ان يقال الابتداء اولى من ذلك لما فيه من اقتران العموم واطراده ووجود الامتثال لفظا لقوله عليه السلام كل امر
ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر ثم انه يجوز تعلق الجار بالحمد الذي بعده كما عرفت كما في سورة الفاتحة ورجح البعض بناء على انه تعالى لا يحمد الا باسمائه
او لدفع تدافع حديث الابتداء فعلى ما في بعض حواشي المطول والمراد ويرد عليه ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وان سلم فضعيف وان علم معمولا
بالكلام ضعيف على ضعيف وما في نحو الامتحان بان هذا الوجه جائز في الظروف وما سمعت من مغني اللبيب ونحوه فلا يفيد الرجحان بل الجواز فقط الا
ان يجعل كونه مذكورا في علة ضرورة موجبة للارتكاب واعلم ان الباء للملابسة والمصاحبة عند الكشاف لا الاستعانة اي افتتح ابتدي لحسن الادب او وفق
لمقتضى المقام وبناء على ما ذكره السيد قدس سره اما الاول فلان باء المصاحبة والملابسة اكثر في الاستعمال من باء الاستعانة واما الثاني فلان التبرك

باسم

١٤٧

باسم الله تعالى تادب ومعه تعظيم بخلاف جعلها فانها مستند وغير مقصودة لذاتها وبان ابتداء المشركين باسماء الهتهم على وفق التبرك بها فينبغي ان يرد
عليهم في ذلك وبان باء المصاحبة ادل على ملابسة جميع اجزاء الفعل لاسمه تعالى وبان المتبرك باسمه تعالى معنى ظاهر ابينهم كل احد من مبتدء والتامل المذكور
في كونه لا يهتدي اليه الا بنظر دقيق وبان كون اسم الله تعالى الة للفعل ليس الا باعتبار توسل الى بركته فقد رجع بالاخرة الى معنى التبرك كون او
على كل ما كونه اتم المحققين منعوا على ان يحتمل المقام وكلا استعانة عند البيضاوي لان الفعل لا يتم ولا يعتد شرعا ما لم يصدر باسم الله تعالى اي لا يكمل ولا
يعتد به كالاعتداد بلا قوله عليه السلام فهو ابتر وبهذا يندفع ما يقال ان كثيرا من الامور يتم بدون البسملة ولا يتم وبالعكس فان قلت الاصل
في الحروف التي جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه وواو العطف فما وجه بناء الباء على الكسر قلت وجهه
اختصاصها بمجموع لزوم الحرفية والجر لا بكل منهما لانهما تناسب الجار ثم اعلم ان الظرف اما لغو او مستقر والمستقر هو المشهور ما حذف متعلقه منسيا حال
كونه عاما ومتضمنا في الجار والمجرور واللغو بخلافه وقيل ان التحقيق ان المستقر ما يسند عامله بان يكون له محل من الاعراب ويحذف متعلقه منسيا عاما
وقد يكون خاصا واللغو ما لا يسند عامله فيكون متعلقه مذكورا خاصا او عاما ولا يكون له محل من الاعراب وقد يحذف منويا وقال ابن التمجيد في
حاشية البيضاوي على اليمني وكذا نقل عن شريف العلامة ان اختيار النحاة في متعلق المستقر الفعل العام انما هو عند عدم قرينة الخصوص واما
وجودها فتقدير الخاص اكثر فائدة والحاصل لا يخرج الظرف عن كونه مستقرا لان معنى استقرار الظرف كون عامله مضمرا مستقرا فيه وهذا موجود عند
كونه خاصا ايضا فاعتبارهم العموم ليس لكون الخصوص مانعا عن الاستقرار بل لكونه مطردا او مضبوطا فان قيل الاشتقاق هذا بحث لغوي وقد قرر انه
لا يجوز اثبات اللغة بالعلة وما ذكر من هذا القبيل قالوا ايضا انه لا اطراد في وجه التسمية لا انه علة مصححة لا مستقرة وموجبة قلت بعد تسليم
الجواز في ذلك ان هذا ليس من قبيل الاثبات بل من قبيل التعليل بعد الوقوع وان معنى قولهم ذلك ليس انه لا يوجد فيه الاطراد اصلا بل انه لا يلزم الاطراد فلعله
وجد لا يضر فافهمه وبالجملة ان الاصل في المستقر كون عامله محذوفا عاما وقد يكون خاصا ونقل عن ابن جني انه قد يكون مذكورا وفي اللغو كون
عامله مذكورا وخاصا وقد يكون مذكورا وعاما كما في بعض حاشية شرح ديباجة المصباح ثم انه اشكل بما وقع في التنزيل من مثل هذه المحذوفات
فالحذف فيه ان كان من القرآن يلزم تحريفه زيادة ونقصا والا يلزم تصرف العبد في الكلام القديم وتحريفه بكلامه ونسخا وتبديلا له واجيب بانه الملحم
من عنده يحمل مثله على المجاز مناسبا للقواعد العربية لا يخفى ان هذا الحمل لا يدفع الاشكال لان اصل الاشكال يجري كما لا يخفى على اهل المجاز ايضا
لعل الدفع الصحيح بان يقال انه من القرآن لكونه التزاما فيكون قديما لكان المذكور قديما وانما يلزم الحدوث بالوجوب بعد الحدوث وذا ليس كذلك فلا
يلزم الزيادة والنقصان ايضا على ان بطلان ذلك ليس مسلما بناء على الحروف والكلام اللفظي المحرر تفصيله في علم الكلام فاذا تمهد هذا عرفت ان الظرف
هنا مستقر على بعض ولغو على الاخر من المذاهب التي قررناها **والاسم** مجرور لفظا ومنصوب محلا لانه مفعول به لمتعلق الباء على تقدير كونه ظرفا لغوا اما
كونه لفظا فلفظه هو الاعراب اعني الجر في لفظه فان قيل كيف يكون اصله سمو على المذهب المنصور واجيب ان حذف منه ليس على القياس كما ضبط باعتبار كيد
ودم واقول لو لم يحذف الواو بل لو كان ثابتا لكان لفظيا ايضا اذ لو كان اخر الاسم واوا وما قبله ساكنا لكان جاريا مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلاثة
في الاحوال الثلاثة نحو دلو واما كونه منصوبا محلا فلاشتغال آخره باعراب غير محكي وهو الجر والمشهور في اعراب نظيره ان الجار مع المجرور متعلق
بالفعل المحذوف على اقرأ مثلا منصوب المحل فيقال الباء جار والاسم مجرور لفظا والجار مع المجرور ظرف لغو متعلق باقرأ منصوب المحل

على انه مفعول له غير صريح والتحقيق ان منصوب المحل مثلا هو المجرور فقط لان الجار هو الموصل الى الاسم ولما كان المجرور ممزوجا بالجار
توسعوا وقالوا الجار مع المجرور في محل النصب او الرفع واما على تقدير كونه ظرفا مستقرا فمنصوب المحل هو مجموع الجار والمجرور
لا المجرور وحده وكذا فيما هو في موضع الرفع او الجر نحو زيد في الدار وضربت زيدا في الدار ومررت برجل في الدار واعلم ان الظرف المستقر
من جهة الاعراب له وجهة قيامه مقام عامله وهو قد يكون رفعا كما فيما نحن فيه وقد يكون نصبا وقد يكون جرا وقد لا يكون نحو الذي في الدار
زيد لكون هذا المجموع الجار والمجرور والثاني جهة تعلقه بعامله وهذه يكون نصبا لمحله دائما لكنه للمجرور فقط ثم الاسم مضاف الى
الله والله مجرور بالمضاف وبالجار المقدر عند من لا يجوز بالاضافة عند بعض فلعله بالعامل المعنوي فان قيل ان الله تعالى ليس الا اسم
سوى الجلالة فكيف تصح اضافة الاسم الى الله بل اضافة الشيء الى نفسه واجيب بان المضاف هنا متعدد وبانه في حكم مضاف اي باسم مسمى الله و
يمكن ان يقال ان الاضافة بيانية اي بسم هو الله بان المراد من الاسم هو الصفة كما هو راي الاشعري في بسم الله وسبح اسم ربك ويقرب الى هذا من السؤال
والجواب انما استشكلوا بان الاسم عين المسمى فيكون اضافة الاسم اضافة الشيء الى نفسه واجاب عنه ابو البقاء بثلثة اجوبة على ما في الدر المصون احدها
ان الاسم هنا بمعنى التسمية والتسمية التلفظ بالاسم والاسم هو اللازم للمسمى فتغايرا والثاني في حذف المضاف كما سمعت والثالث بكونه
مقحما اذ انكما من كقول الى الحول ثم اسم السلام عليكما اي السلام عليكما واليه ذهب الاخفش وابو عبيدة وقطرب واختلفوا في معنى الزيادة
فقال الاخفش ليخرج من حكم القسم الى قصد التبرك يعني للفرق بين اليمين والتيمن وزعم عليه استاذنا العلامة اعلى الله درجته فضله وامام هذا انما
يتم لو كان لفظ الاسم مما يعامل اليمين وكان قرينة التيمن مختص فيه وكلاهما محل بحث انتهى ووجه البحث في الثاني ظاهر واما في الاول
فلان القسم ينعقد ببسم الله ثم جاء عند محمد رحمه الله في البحر ولا يبعد ان يقال ان الكلام مبني على الجمهور وان ذلك وان جاز كونه قسما لكنه لم
يكن كذلك بلا قرينة بل الظاهر تبادر غير القسم عند الاطلاق وان مثل هذا من قبيل المصحح فالمصحح كاف في المقصود وقال قطرب زيد
للاجلال والتعظيم واورد على هذين الجوابين ان الزيادة كالحذف لا يصار اليها بلا ضرورة قلت معنى الضرورة ليس الا ايجاب العقل والاضطرار
الالجاء وسيتبين قولهم ان معنى الزيادة في قوله تعالى ليس كمثله شيء هو التاكيد فانه ذكر يصلح ان يكون ضرورة داعية اليه وقال بعضهم في وجه الزيادة
انه ارادة التبرك والاستعانة بجميع الاسماء ولا يختص بالاسماء المذكورة لمزيد اهتمامهم بها وذلك لا يحصل الا بلفظ الاسم واورد عليه الاستاذ
ايضا بانه يحصل بلفظ الله لانه اسم للذات المستجمع لجميع الصفات والاسماء ماخوذة من الصفات ايضا وتعقل المعاني بدون الالفاظ متعسر فتامل انتهى ويمكن
ان يقال انه دال على جميع الصفات التي اخذ منها الاسماء ليست بقصدية بل الذات وتبعية مما دل عليه اسم الله قصدا هو الذات والمقصود هنا ما يكون
بلفظ دالا على الجميع بطريق القصد والمطابقة وذلك انما يصير بزيادة لفظ الاسم لكن يرد على هذا انه لا معنى لكون لفظ الاسم مقحما لانه
فبلا اضافة العامل الى الخاص لعل الاولى في معنى الزيادة ما اشار اليه البيضاوي وصرح به محشيه ان التبرك او الاستعانة انما يكون بذكر اسمه تعالى
لا بالمسمى الذي دل عليه لفظ الله وللتباعد من اطلاقه يعني لو قال بالله لتوهم ان التبرك بذاته تعالى وهو ليس بممكن للعبد او يرد عليه بشيء
لا يتحمل المقام اتيانه واعلم انه لو اعتبر مذهب من قال ان الاسم غير المسمى كما هو مختار بعضهم فلا يحتاج الى شيء مما ذكر الرحمن مجرور اما لكونه صفة
وهو الارجح او بدلا ويحتمل ان يكون عطف بيان على ما ذكر بعضهم فانه قيل ان الجمود شرط في عطف البيان وهذا مشتق فكيف

بدل

ومنع عليه البيضاوي

يكون عطف بيان قلت لعل هذا ليس بشرط عند بعضهم كما قال بعضهم الزمخشري ان قوله تعالى ملك الناس اله الناس عطف بيان ويمكن ان يقال انه جار
مجرى الجامد وقد يسمعنا الجهة في الاشتقاقية بعدم اشتقاقه ايضا او منصوب بفعل واجب الحذف اي امدح او احمد ويحتمل ان يكون صفة عن محل الجلالة
بناء على كون الاضافة لامية على قول او مرفوع بمبتدأ واجب الحذف او بفعل مجهول الرحيم كالرحمن في الوجوه الا عطف البيان فانه ليس بمسموع
كعطف البيان من البيان واما البدل من البدل فجائز كما اشار اليه العلامة التفتازاني في تفسير قوله تعالى قائما بالقسط وكذا ابدلين من شيء جوزه ايضا في
تفسير قوله تعالى ولو يرى الذين وقال ابن الهمام في اخر بحث الوصف من شرح المفتاح كذا ذكر حفيد العلامة المرحوم اعلم ان الموصوف اذا كان معلوما بدون صفته
وكان الوصف مدحا او ذما او ترحما جاز في الوصف الاتباع والقطع اما على النصب باضمار فعل لائق واما على الرفع على خبر مبتدأ محذوف ولا يجوز اظهار هذا
الناصب ولا هذا المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالنصب والرفع اي اعني او هو واذا تكررت النعوت والحال هذه كنت مخيرا بين ثلثة اوجه اما اتباع الجميع او قطع
الجميع او اتباع البعض وقطع البعض الا انك اذا اتبعت البعض وقطعت البعض وجب ان تبدا بالاتباع
ثم تاتي بالقطع من غير عكس لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة كما في المغني والدر المصون لكن قد يفصل بين الصفة والموصوف بالجملة
كما في قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فان عظيم صفة قسم مع انه توسط بينهما جملة لو تعلمون على ما في مغني اللبيب والبيضاوي ويحتمل كون الرحيم تاكيدا
للرحمن على القول بترادفهما او على القول بجواز التاكيد من التساوي بل اللازم مطلقا اعلم ان ذكر الامور البعيدة والاوجه الضعيفة حسن لتعليم
المحتمل وتدريب الطالب في التفصيل في مغني اللبيب خاتمة قال ابن حبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتدأ ولله حال والصواب ان الحمد لله مبتدأ وخبر
وبسم الله على ما تقدم في اعرابها واما من جهة المعاني الذي هو علم يبحث فيه عن احوال اللفظ من حيث مطابقته لمقتضى الحال فلانك سمعت المذاهب في متعلق
الباء فلنتكلم بالمذهب الذي اختاره صاحب الكشاف وتبعه صاحب التلخيص في التفتازاني قيل وهو الذي اختاره عامة المفسرين وجمهور الشارحين
ونحيل بواقيه عليه لانه او متقاربة وهو تعلق لفظ الباء في بسم باقرأ المقدر بعده ففيه خمسة امور كون المتعلق فعلا وكونه فعلا خاصا وكونه مضارعا
وكونه مقدرا وكونه موخرا عنها اما كونه فعلا فلانه اصل في التعلق اي العمل فالاولى العمل بالاصل فيما امكن ولان الفعل قطعي التقدير
في نحو الذي في الدار والنحو لان التعلق لفظ بسم الله بالفعل كثير كحديث باسمك ربي وضعت جنبي وقوله تعالى اركبوا فيها بسم الله مجريها فعند
التردد الحمل عليه اولى فان قيل هذا من قبيل الترجيح بغلبة الاشباه والامثال وهو ترجيح فاسد قلنا هذا انما يجري في الاصول واما الفروع
فلا نسلم جريانها ولو سلم فلا نسلم كونه فاسدا عند الجميع ولو سلم فهذا ليس من هذا الترجيح بل من قبيل ترجيح ما يكون استعماله اشهر على ما ليس كذلك
فان الاشهر مطلقا ولو مجازا يقدم على غير الاشهر في اللغة والشرع والعرف او من قبيل ترجيح الموافق لدليل اخر على ما لا يؤيده دليل اخر
وبما ذكرنا يندفع ما يتوهم ان الاصل تقليل الحذف فينبغي ان يقدر ما ذكر في بعض كتب النحو من المذهب الاول لقلة الحذف بالنسبة الى ما اختير ههنا لان اسمية على تقدير الفعل
العام لان علماء المعاني لم يجعلوا اعتبار الفعل العام من قبيل الحذف واما كونه فعلا خاصا فلان الاولى ان يقدر الفعل مناسبا لما جعلت التسمية
مبدأ له كما سبق البيان في النحو ويؤيده الحديث المذكور انفا واما كونه مضارعا فلان المقام مقام حكاية الفعل القراءة الملابسة اليه البسملة
الصادر عنه اي عن المتكلم في الحال اعني الزمان الحاضر مثلا مع تجدده الاستمراري على الوجه الاخصر مفيد هذا المعنى هو هذا الفعل
قال استاذ المحققين فان قلت قول القاري بسم الله اقرأ يقتضي ان يذكر اسم الله حين القراءة وكثيرا ما لم يذكره حين القراءة فكيف يصدق هذا

القول قلت هذا القول لمجرد التبرك وليس المقصود منه الاخبار بانه يقرأ باسم الله فلا اشكال ولو سلم فاقرأ اما للحال او للاستقبال فان كان الاول فقد
ذكر اسم الله تعالى في قوله باسم الله سواء كانت الباء للاستعانة او للمصاحبة لان المراد الاقتران العرفي وهو امر واسع وان كان الثاني فان كانت للاستعانة فلا يقتضي ذلك
لان السبب يجوز ان يتقدم على المسبب زمانا وان كانت للمصاحبة فيكفي للمصاحبة ان يكون في زمان واحد عرفا متصلا احدهما بالاخر انتهى فاعرفه وانتظر
واما الاستمرار فيمكن ان يكون حكاية عن كل بسملة في ابتداء كل امر ذي شأن مثلا واما كونه محذوفا فللتخفيف بكثرة دورانه في الالسن الحاجة والحال
كما في حذف حرف النداء في مثل يوسف اعرض عن هذا او لان الزمان يتقاصر عن الاتيان بالمحذوف والاشتغال بذكره يفضي الى تفويت المهم او لان
القصد الى المتعلق بالكسر نفسه ويقرب منه ما يقال لان الحكم المقيد لو كان معلوما بدون قيده فالمقصود من الحكم هو القيد كقوله عليه السلام بيعوا سواء بسواء
قال في المطول عن دلائل الاعجاز انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ولا يذهب
السامع كل مذهب بما ذكر من الاحتمالات المذكورة في الجهة النحوية وقيل حذف في المسند اليه هنا والمسند للاحتراز عن العدول الى اقوى الدليلين من اللفظ
والعقل وعلى هذا يقال انه للاحتراز عن العبث بظاهر التداعي قرائن الحذف غالبا وان شروع الفعل يشهد بالابتداء وان الصادر عنه الى المتعلق
اذا لحق الابتداء من متعلق ولهذا يقال للقرينة وقد يكون صنعة قال في الاتقان عن الشيخ عبد القاهر الحذف احسن من الذكر عند الامكان وسمى ابن جني الحذف
شجاعة العربية واما كون المتعلق مؤخرا فللتخصيص والعناية بالتبرك باسم الله تعالى مثلا لان المقصود على تأخير ما حقه التقديم هو الجزء الاول من
الكلام فاقل هذا فيما ذكر مجموع جزئي الكلام وفيما نحن فيه ليس كذلك قلنا المقدم للفوق قال في المطول التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور
على المذكور كما في بسم الله وللاهتمام بالمقدم اعني ذكر اسم الله تعالى قال في التلخيص بعد هذا البيان ولهذا يقدر في بسم الله مؤخرا قال في المطول
ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤون باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء
للاهتمام والرد عليهم انتهى وبه يخرج الجواب عما قدم عن الشيخ انه لا بد من بيان وجه الاهتمام وكثير من الناس يكتفون به وهو خطأ انه قد
ظهر لك ان فيه ايجاز حذف ومن الحذف ما يسمى بالاحتراز ومن الاحتراز ما حذف جملة وما حذف همزة الوصل في باسم بل حذف تنوين ايضا ففيه
ايضا ايجاز قصر كما عرفت وفي البسملة ايضا ايجاز تضمين قال في الاتقان ان من الايجاز نوعا يسمى بالتضمين وهو حصول معنى في لفظ من غير ذكر
باسم هو عبارة عنه من نوع يبهم من معنى العبارة كبسم الله الرحمن الرحيم فانه تضمن تعليم الاستفتاح في الامور باسمه على جهة التعظيم لله والتبرك باسمه تعريف
الاسم بالاضافة الى الله للاغناء عن التفصيل المتعذر بناء على عدم نهاية اسمائه تعالى على ما قيل او بالنظر الى المقام كما في اجمع اهل الاسلام على
حرمة الخمر او المتعسر بناء على كثرة اسمائه تعالى مع التناهي وقد عرفت في النحوية على تقدير كونه زائدا انه للفرق والتبرك او التعظيم فعلى هذا
يكون من قبيل الاطناب بالزيادة كما في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به اي بما امنتم به لكون لفظ مثل صلة وعلى الاول يعني كون لفظ الاسم غير زائد
وكون الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص يكون ايجاز قصر بمعنى تكثير المعنى بتقليل اللفظ واعلم ان في البسملة ايضا ايجاز الجامع وهو ان يحتوي
اللفظ على معان متعددة نحو ان الله يامر بالعدل الاية بناء على ما وقع في بعض الكتب عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال كل ما في الكتب المنزلة فهو في القرآن
وكل ما في القرآن فهو في الفاتحة وكل ما في الفاتحة فهو في بسم الله الرحمن الرحيم ثم اختار الجلالة من بين سائر الاسماء لكونه اشهر في الالسن واكثر في الاستعمال
وهو العلم المبني عن ذاته تعالى وصفاتها باعتبار كونه مستجمعا لجميع الصفات يصلح علة للحكم اي التبرك بذكره ولم يجعل متعلق الجار امر كما سبق

بعد الشافعي ابن نجيم [illegible] المعنى [illegible] المقصود من الاعلام صح

الانشاء يصلح تفويتا لداعي المامومية فان قيل المقصود من الانشاء ما ذكرتم لكن قد يقصد مفهومها الاصلي تبعا كما في حاشية مختصر الاصول وبما ذكرنا
يندفع ما قيل لو كان الجلالة مستجمعا لجميع الصفات لزم كون العبارات ذات الوان اهو الله مولانا وموجدنا واكثر الكلمات تقرن بالوهيته تعالى اذ المقصود
الكلي من العلم هو الذي هو المفهوم الاصلي الذي هو ذلك الاستجماع مقصود تبعا وان هذا المفهوم ليس له مطابقيا بل التزاميا ولزوما غير بين فلا يضر الغرض
والايماء ويمكن ان يعتبر فيه الالتفات بناء على ان المقام مقام ان يقال باسمك كما في الحديث باسمك ربي وبناء على مذهب السكاكي انه يكفي واحد من الانواع اذ كان
المقام لغيره يعني انه يوجب التعبير باحد الانواع فيما حقه التعبير بغيره ان لم يعتبر فيه شرط زائد بقي ان هذه الجملة اي جملة بسم الله اعني اقرأ بسم الله هل هي
انشائية او خبرية توقف البعض وقال بعض المتوقفين انما يصح لو كان المراد من الخارج المأخوذ في مفهوم الخبر اعني ما للنسبة خارج في احد الازمنة الثلاثة
مثل الخارج العيني وليس كذلك بل اعم لما في نفس الامر فجاز ان لها نسبة مطابقة للخارج الحاصل في المستقبل وفيه انه نعم انما يصح هذا لو كان قصد المتكلم
حكما ما سبق اولا وليس فليس فالظاهر انها انشائية ولو مجازا اذ المقصود انشاء التبرك بالاسم الذي ليس التبرك محجوبا بغير هذا الكلام فارجع الى ما نقل من
الانشاء وتوصيف الجلالة بقوله الرحمن الرحيم للمدح قطعا ويمكن ان يجعل قبيل البيان للمقصود اذ الغرض من ذكر اسمه تعالى هو رجاء رحمته تعالى يعني المقصود بالتبرك
بالاسم الدال على الذات هو الرحمة كما يشعره معنى التبرك الذي هو الخير الكثير والنفع الجليل نظير كون الوصف البيان في قوله تعالى انما هو اله واحد المقصود فيه ليس
جنس الالوهية بل الوحدة من هذا ظهر وجه اختيار هذه الصفة من بين اوصافه تعالى واما وجه تخصيص هذه الصفة من بين الاوصاف الدالة على الكرم والاحسان تعالى
فان الرحمن مختص به تعالى جلالا وشانا او صفا ولا نسخ في جانب العلم السكاكي فيه علم فقال لا يجوز كونه صفة بل بدل فعلى كونه صفة من قبيل نوع المدح والثناء
للاطناب الوصفي قال في الاتقان بعد ذكر هذا النوع ومنه صفات الله تعالى نحو بسم الله الرحمن الرحيم وعلى كونه بيانا اشبه ان يكون من نوع التوضيح ثم قال
ثم في الاتقان قطع النعوت في مقام المدح والذم ابلغ من اجرائها قال الفارسي اذا ذكرت صفات في معرض المدح او الذم فالاحسن ان يخالف في اعرابها لان المقام
يقتضي الاطناب واذا خولف في الاعراب كان المقصود اكمل لان المعاني عند الاختلاف تتنوع وعند الاتحاد تتحد انتهى ولو قدر امدح مثلا كما ذكر كان ايجازا ايضا فيجوز وجوه
التنوين بالاعتبار من وجه التكلم يعني وجه ترك العطف لعدم القصد الى اعطاء حكم الجملة الاولى اعني اقرأ بسم الله لهذه الثانية اذ المقصود من الاولى ترك
القراءة بالتبرك ومن الثانية مدحه تعالى بكونه رحمانا ويمكن ان يقال لان كون الثانية انشاء وكون الاولى خبرا محتملا فافهم وقس على ما ذكرنا باقي الاحتمالات
المذكورة في النحوية التي هي الكلام بتمامه ثم اعلم انه اختلف في لفظي الرحمن والرحيم قيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم وقيل مختلفان فمنهم من
ذهب الى ابلغية الرحمن وهو مختار الزمخشري اذ الرحمن عام للمؤمن والكافر وجميع الحيوانات والرحيم مختص بالاخرة للمؤمن فقط فلذا قيل يا رحمن الدنيا ورحيم
الاخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم عام اللفظ وخاص المعنى لانه لا يقال لغير الله رحمن ولا يقال رحيم ومنهم من جعل الرحيم ابلغ بما روي عن النبي عليه السلام
انه قال يا رحيم الدنيا ورحمن الاخرة ورجح الاول باختصاصه تعالى وربما ورد في المسلمة واورد ربما من تعنتهم وبان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى واورد بحذر وحاذر
فاخذ بقلة حروفه ابلغ من حاذر واجيب بان الحكم على الغالب ولان البناء في حذر مما هي لازم بالامور الجبلية كالشره والفطن كما في حاشية ابن تمجيد على البيضاوي
ولما روي من الحديث فلا يدل على ابلغية الرحمن على الرحيم لان رحمة الاخرة اكثر لان رحمة الدنيا وان كثر متعلقها لكن في ايامها واقل وفي رحمة الاخرة مع قلة
متعلقها تسعة وتسعون على ما في الحديث الصحيح وقيل لا لاظهر رحمة المبالغة فيهما مختلفة بحسب اللغة فعلى الاول من حيث الاشياء والغلبة سويا فعيل من حيث الكم
فلذا نقرر هذا فاعلم الرحيم اما تأكيد على الاول وقيل في وجه التأكيد لما سمى مسيلمة الكذاب بالرحمن في هذه فعالتوهم انه تلك اللغوية

اذ مجموع هذين الوصفين لم يطلق عليهما او يقال ان ذلك التسمية غير معتد بها لانه من باب التعنت وان قبل ظهور البسملة المسيلمة والاظهر وجه التاكيد فمع توهم ارادة
معنى غير من الخلق الرحمة في مخلوق لا انه ان يتصف بها كما زعم المعتزلة في الكلام انه تعالى متكلم باعتبار خلق الكلام في الغير بناء على ان الرحمة رقة
قلب والقلب ليس بمتصور في الله تعالى او لقصد الترغيب كما في الانفاق في قوله تعالى انه هو التواب الرحيم اكد بابلغ تاكيد ترغيبا للعباد في التوبة والاظهار
الاهتمام فانه مما قصد لذاته وعلى الثاني تتميم اطنابا وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم غير المراد بفضلة يفيد نكتة وفي النكتة ما ذكره الزمخشري انه اراد في الرحمن
الذي يتناول جلائل النعم واصولها ان يجيء بكلام يوهم خلاف المقصود يزيل ذلك الوهم لانه لو اقتصر على الرحمن لتوهم ان الرحمة للمؤمنين والكافرين عام في الجميع وقد
ويمكن اعتبار الطرد والعكس اطنابا وهو ان يؤتى بكلامين يقرر الاول بمنطوقه مفهوم الثاني والثاني بالعكس فان عموم رحمته تعالى اذا قيد بالدنيا في مفهوم الرحمن
فهم ان رحمته في الاخرة ليس بعام والخصوص ايضا اذا اخذ في مفهوم الرحيم كان ان يفهم العموم في الدنيا فتامل ومما للفناء عرف وجه تقديم الرحمن على الرحيم اللحم
ان الاول ابلغ والابلغ اقدم ولان الاول عام والعام مقدم قلنا في الاتقان الصفة العامة لا تاتي بعد الخاصة وفي قوله تعالى وكان رسولا نبيا ليس من هذا القبيل لان الرسول صفة بل حال اي
مرسلا ولهذا يقال العام مقدم على الخاص في الخارج والذهن وان الاول لا يطلق على غيره تعالى بخلاف الثاني فان قيل فعلى هذا يلزم ان ينبغي تقديم الجلالة
على الرحمن قلنا قد عرفت انه علم مطلقا والرحمن صفة وقد نقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام انه منع الرحمن عن الاطلاق وشرط ابعد الاسلام في تجويز الجمال
فانه لم يجتري عليه احد في وقت ما فانهم وقيل متعلق الرحمن النعم الدنيا والرحيم الاخرة فالاولى تقدم على الاخرى فان قلت فعلى ما ذكر من اختصاص معنى الرحمن بالدنيا
ومعنى الرحيم بالاخرة يكون بين معنييهما تباعد الكل عند تعدد النعوت العطف فينبغي ان يعطف قلنا مع الصفات نحو هو الاول والاخر والظاهر والباطن والترك
عند عدم التباين نحو ولا تطع كل حلاف مهين همار مشاء بنميم وفي الاتقان قلت لكن التنافي باعتبار المتعلق والاول كان اعني انهما متحدان في المفهوم الكلي
وهو صلة الرحمة ثم الاوفق فخ ايراد هذه الصفة معلوم مما ذكرنا وقيل ايرادها تحريض لستكشاف الرحمة واما من جهة البيان فهو الذي هو علم يبحث فيه عن احوال الالفاظ
من حيث الحقيقة والمجاز والكناية فدلالة الباء على الالصاق او الاستعانة قبل الاخذ في كونها حقيقة او بدلا السابق الى الخاطر اشتهرت بالعلاقة فيهما
بالمجاز اذ الالصاق انما يكون بالمقارنة والاتصال وهذا يقتضي وجودها والقراءة اعني متعلق الباء ثم لا ذكر اسم الله اعني مدخول الباء ليس بموجود
وكذلك وجودهما اللفظي فلا لانه وجودهما في زمان واحد ليس كذلك وجود القراءة بعد انقضاء ذكر الاسم فتناع اجتماعهما في الان الالفاظ سيالة ليست بقارة وكذلك
فانما يسلم باعتبار الجزء الاول من المعرف لا الجميع والمقصود الجميع وكذا الاستعانة المعقبة ليس بمقصود اذ انه تعالى لا اسم بناء على ان الاسم ليس بغير المسمى
وعرفي النحوية وجه زيادة لفظ الذكر نقلا عن البيضاوي لكن ورد عليه ان الاسم لا يمكن ايجاد ذاته تعالى اصلا فهم لجواز ان يؤتى به مجازا وان ارادوا انه لا يتاتى
حقيقة فمسلم لكنه لا يجدي نفعا لجواز حصولها بايجاد مجازا ويمكن ان يقال المراد انه ما هو بطريق الحقيقة واعتبار الذكر من المجاز يعني ان التبرك والاستعانة
لا يمكن بايجاد ذاته تعالى حقيقة بل مجازا كما يراد ذكر اسم الله على ذاته تعالى فافهم ثم ان كان الموضوع للباء هو الالصاق وحده كما هو مذهب بعضهم قيل وهو المشهور من
كلام سيبويه فالاستعانة مجاز قطعا على هذا المذهب وعلى الاول مجاز في الاستعانة وهو صحيح لكنه في الاتقان وان قال بعضهم بالامتناع كما في قوله تعالى
ولا تواعدوهن سرا فان الوطء يجوز عنه بالكسر لكونه لا يقع غالبا الا في السر ويجوز به عن العقد لانه مسبب عنه فالمصحح في المجاز الاول الملازمة والثاني السببية
والمعنى لا تواعدوهن عقد نكاح فيما نحن فيه تجوز الاستعانة عن الالصاق او لان الاستعانة عن الاسم لا يمكن تجوز عن ذاته تعالى او عن الاسم الظاهر كما يستوق من
خصوصه التكون لكن فيه تامل ثم فيه مجاز حذف باعتبار حذف متعلق الباء بناء على ما اشتهر ان الحذف مطلقا من المجاز وبناء على ان الكلام ان توقف عليه

لفظا

لفظا معنى فمجاز والا لا اذ لا اشكال في صحة هذا الكلام موقوفة على هذا التقدير لفظا معنى وهو ظاهر واما على مذهب من قال ان الحذف انما يكون مجازا
اذا تغير حكم فالظاهر انه ليس بمجاز مطلقا والاسم حقيقة لغوية وان كان مجازا لغويا ومجاز بالزيادة فان اعتبر زيادة كما في قوله تعالى ليس كمثله شيء كما
فصل في النحوية وعلى مذهب من شرط تغير الاعراب كما في الحذف فليس بمجاز وههنا مجاز ثالث وهو انه مقدما مع كون حقه التاخير عند بعض وان كان
الاصح انه ليس بمجاز كما في الاتقان على ما برهنا وان اعتبر من اضافة الاستغراق وارادة استعماله في بعض افراده فمجاز في الكتاب عند بعض والتفصيل ياتي في الالف
ان شاء الله تعالى والله تعالى حقيقة في معناه كما يقتضي اطلاق الجمهور لكن قال في الاتقان الاعلام واسطة بين الحقيقة والمجاز كاللفظ قبل الاستعمال
وكذا اللفظ المستعمل في المشاكلة وان كان الاصح انه حقيقة ثم دلالة الجلالة على الذات بطريق الدلالة المطابقية وعلى سائر الصفات بطريق الالتزام كدلالة الحاء
والاسم على معناه فانها مطابقة على فرض الاتفاق على الخفاء كما استخرج في المغني مما اختلف في كونه مجازا او حقيقة قال في الاتقان عن السبكي لم ار من ذكر
هل هو حقيقة او مجاز لكونه حقيقة من حيث لم يكن تجريدا وقوله الرحمن مأخوذ من الرحمة بمعنى رقة القلب مرادا بمعنى الاحسان والانعام فمجاز لغوي ولهذا قال
ان اسماء الله تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات فمن قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ الرقة مقتضية للاحسان كما في عبارة بعضهم او من قبيل ذكر السبب وارادة
المسبب كما في عبارة بعضهم فان قيل التزام الرقة للاحسان بل يجوز ان يتوقف بلا احسان وان السببية كذلك على اطلاقها ليست بسببية بل الظاهر
ما اورد وامثال الفخر الغيث للنبات انما تصلح السببية يكون علاقة اذ لا الاحسان ناشئا من الرقة وليس هذا كذلك قلنا ليس المراد من اللزوم
هنا هو اللزوم المعتبر في الذي يعني امتناع الانفكاك بل يعني ما يصحح الانتقال في الجملة واللزوم في وقت ما على ما هو كما ذكره بعض المحققين من
بعض المتاخرين ويعلم ان المراد من السبب ما يعم بالنسبة الى النوع لا ما هو بالنسبة الى الشخص ولا يخفى ان المثال لا يصح حجة وقد قال بعض الفضلاء
الاظهر ان الرحمن مأخوذ من الرحمة باعتبار ما يلزمها من الاحسان يعني انه ليس بمأخوذ عن الرحمة بل من الرقة التي يلزمها الاحسان بل الاظهر ان الرحمن مأخوذ من
الرحمة بمعنى رقة القلب الجمع معنى المحسن بمعنى الغاية الاحسان واطلق عليه تعالى فعلى هذا لا يكون مجازا بل يكون حقيقة شرعية وهذا ما يقال بالمنقول الشرعي
وللاستاذ العلامة عليه كلام يطلب من حاشية الفاتحة التفسير فان قيل ما الفرق بين كونه مجازا لغويا وحقيقة شرعية بل مجازا لغويا عنده كونه حقيقة
شرعية ايضا قلنا ان اعتبر غلبته على وجه ينتقل اليه عند الاطلاق بلا قرينة في المخاطبة الشرعية فحقيقة شرعية وان لم يكن مجازا في اللغة والا فمجاز
مطلقا واعلم ان المجاز المرسل ينقسم الى اصلي وتبعي على ما فهم هذا القائل في شرح الملخص عن عبارة نحو المفتاح فاطلاق الرحمة على الانعام
مجاز مرسل اصلي واطلاق المشتق اعني الرحمن على المنعم مجاز مرسل تبعي لتبعيته بمصدره هذا هو الكلام بما هو المشهور لكن لا يبعد ان يقال انه حقيقة لغوية
بلا احتياج الى كلفة التجوز والنقل اذ قد يسمع في اللغة ان الرحمة من معانيها ارادة الخير والاحسان الجميل لا سيما المغفرة عن القاموس وقد قيل
ايضا وعد في القاموس الاحسان من معاني الرحمة وان لم تطلع فيما عندنا من نسخته وقيل اطلاق الرحمن على الله تعالى يصح ان يكون بطريق الاستعارة
التمثيلية بان يقال شبه حاله تعالى في ايصال المعروف الى عباده وتعميمهم الى حال الملك بالنسبة الى رعيته كذلك ثم استعمل اللفظ الدال على حال الملك وهو
الرحمن في حاله تعالى واورد عليه ان اللازم في الاستعارة التبعية كون المشبه هيئة منتزعة من امرين فاكثر والمشبه كذلك كما في اني اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فالمشبه هيئة من عزم على امر ثم يحجم عنه والمشبه به هيئة من يقدم رجله اليمنى مثلا ثم يؤخرها والجامع هيئة يعمهما هي مطلق التردد بين
امرين معنويين او حسيين وهذا المعنى لا يظهر في الرحمن لانه لا يقال انه تشبيه بهيئة الملك ولا يحوج اطلاق الحال عليه ليسوا الادب لعدم وروده انتهى ولا يخفى ان

وان لم يصح نسبة هذه الهيئة اليه تعالى في الحقيقة لكن عدم صحتها بالنسبة اليه ما يقتضيه علم البيان والصناعة العربية ليس بمعلوم بل ان
تتبع نوجد امثاله كثيرا في القرآن ودعوى ان التمثيل مطلقا لا يوجد بل لا يمكن فيما يتعلق بذاته تعالى وصفاته بعيد واطلاق الحال عليه تعالى كثير
في السنة المطهرة لا سيما عند ضرورة التفهيم وقوله لعدم وروده ان كان بناء على الاستقراء التام فليس بمسلم وان كان بناء على الناقص فليس بمفيد وعدم
الوجدان لا يكون حجة على عدم الوجود وان سماع النوع كاف بلا احتياج الى سماع وتخصيص نعم يرد عليه انه يشترط في التمثيل كون الطرفين
مركبا والمشبه هنا اعني لفظ الرحمن مفرد وان كونه مشبها يقتضي صحة اطلاقه على الملك بل على طريق التشبيه والقول وليس كذلك اذ قد ثبت
اختصاصه تعالى وانه يشترط كون وجه الشبه اقوى واتم في المشبه به مما في المشبه وهذا بديهي البطلان هنا ويمكن الجواب عن الكل اما عن الاول
فانه قد يقتصر في الذكر من المركب في الطرفين على ما هو العمدة فيه ويجعل اللفظ الدال عليه قرينة على ارادة الباقي بالفعل فيجعله منوية
مقدرة في الارادة وبها يتحقق التركيب كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على ما فصل في محله فيشبه صورة منتزعة من انعامه على عباده
وكون العباد مستغرقين بانعامه تعالى على وجه اكمل بصورة منتزعة من عطاء الملك رعاياه وكونهم محفوفين بعطائه بجامع مطلق الانعام
والمنع حقيقيا او مجازيا فعلى هذا ينبغي ان يكون جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك
الالفاظ استعارة تمثيلية الا انه اقتصر على ذكر كلمة الرحمن منها لانها هو العمدة في الصورة المنتزعة المشبه بها اذ بعد ملاحظته يتبادر الذهن ملاحظتها
هذا على مجاز التحقيق بعض الفضلاء على انه قد جوز بعضهم الافراد في طرفي التمثيل واما عن الثاني فيجوز صحة اطلاقه على الملك في الجملة قبل ورود الشرع
او بمجرد النظر الحاصل الوضع واما عن الثالث فقالوا انه يكفي فيه اشتهار وجه الشبه في المشبه به ما يكون بالنسبة الى السامع وحده وان لم يكن في الواقع
كما قيل في قوله تعالى مثل نوره كمشكوة فانه للتقريب الى اذهان المخاطبين اذ لا اعلى من نوره فيشبه فاذا اتقنت الجهة البديعية في الرحمن علمت تلك الجهة
بنوعها في لفظ الرحيم ايضا بلا تفاوت ولو فرض كونه صفة تاكيد يكون مجازا عنده يحتمل التاكيد مطابقا مجازا عما لانه لا يفيد الا ما افاده
الاول وان كان الصحيح كونه حقيقة ولذا يعتبر التمثيلية في مجموع الرحمن الرحيم بمعنى معطي جلائل النعم ودقائقها المحسنة الظاهرة فيتحقق التركيب
بلا كلفة فافهم فلعلك تستتر على تنبيه ما ذكرنا انفا واما فوائد البديع الذي هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى
الحال ورعاية وضوح الدلالة فاسم على تقدير كون اصله سم قالوا الالفاظ التي جاءت في تصغيره وجمعه كسمي مثلا من نحو سمي في اسامي فيها قلب كما اشير
في الصغر فيها صنعة ابدال الذي هو اقامة بعض الحروف مقام بعض كما جعل ابن فارس من قوله تعالى فانفلق اي انفرق وقوله بسم الله ان اعتبر كونه متعلقا
الباء امر كما في النحو يكون من قبيل التجريد على تقدير الخطاب من المتكلم لنفسه كانه جرد من نفسه شخصا خاطبه بل يكون التفاتا على هذا التقدير على مذهب من
لم يشترط سبق التعبير بطريق اخر كالسكاكي والتفصيل في حاشية على شرح الزنجاني والجلال لعل لم يوجد له نحو يتعلق له من هذه الجهة والرحمن
وكذا الرحيم فيهما تورية ويقال لها ايهام ايضا وهو لفظ له معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتمادا على القرينة وزاد بعضهم ويورى عنه بالقريب
فيتوهم السامع اول وهلة انه المراد رقة القلب معنى قريب بالنسبة الى اللغة وهو غير مراد والمعنى المراد الانعام وهو بعيد وهذه من قسمها المجردة لعدم
اقترانها بما يلائم القريب كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى بخلاف قسيمها المرشحة فان ملائمه للمعنى القريب كما في قوله تعالى والسماء بنيناها بايد فانه
البناء ملائم لليد الجارحة التي هي القريب الغير المراد قال في الاتقان عن الزمخشري لا ترى بابا في البيان ادق ولا الطف من التورية ولا انفع ولا اعون

على

على تعاطي تاويل المتشابهات من اللغة المشهورة ان صفات الله تعالى منها ما تكون في نهاياتها وقال ايضا للفتاح اكثر متشابهات القرآن من التورية وايضا
فيهما مبالغة لان يذكر موصوف ويزيد فيه حتى يكون ابلغ في المعنى قصدا والمشهور انها ادعاء لوصف بلوغه حدا مستحيلا او مستبعدا والمشهور ان المبالغة
بالصيغة لم تذكر في المبالغة البديعية لكن قال في الاتقان في باب المبالغة من البديع هي قسمان مبالغة بالوصف بان يخرج الى حد الاستحالة كقوله تعالى لا يدخلون الجنة
حتى يلج الجمل في سم الخياط ومبالغة بالصيغة كالرحمن والرحيم فهذا صريح في ان المبالغة الصيغية غير خارجة عن البديعية فان قلت كيف يتصور المبالغة في نحو تعالى و
المبالغة ان تثبت للشيء اكثر مما له في نفسه وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها وان المبالغة انما تتصور في صفة تقبل الزيادة والنقصان قلنا ان
صيغ المبالغة في صفاته تعالى مجاز وتحقيقه وانه ليس معنى المبالغة في صفاته تعالى ما هو بحسب زيادة الفعل بل ما هو بحسب تعدد المفعولات ولا شك ان تعددها
لا يوجب للفعل زيادة اذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددة ولهذا قيل في مبالغة حكيم هي بالنسبة الى تكرر حكمه بالنسبة الى الشرائع كما في الاتقان عن الزركشي
ويضمحل بهذا ما قيل ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول دون العكس وقد قال العلامة التفتازاني وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم
بينهما في الاعتبار والقصد وان احتمال التعميمين لا يستلزم احتمال الزيادة بين ايضا العلاقة المجازية فيما تعدد الكثرة بالنسبة الى فهم العقلاء وما ولهم
يعني ان رحمته تعالى مثلا فوق ما يخطر ببال كل عاقل ورجا كل راج او كون الزيادة فيها بمعنى بحسب زيادة بعض افعاله تعالى بالنسبة الى بعض آخر كما
قال الوعاصي الدلي في قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى وهو الغفور الودود وفيه ما ليس الى المبالغة في عفوه انتهى ويمكن ان يقال ان المجاز ما اشير
اليه عن الزركشي وفي هذا المقام كلام لا يتحمله المقام الظاهر ان من الاغراق من انواع المبالغة والاغراق ما يمكن عقلا لا عادة اذ الرحمة ولو في الدنيا
للاعداء ممكن عقلا ولكن مستحيل عادة الكثرة فعلان ابلغ من فعيل ورجح بعضهم بانه ورد على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فقيل الرحيم ابلغ من الرحمن
ورجح بتقديم الرحمن عليه وبانه على صيغة الجمع كعبيد بانعم الاخرة جسيمة وكثيرة في ذاتها لا لانها اضعاما في الدنيا بالنسبة الى كل شخص انها كانت متعلقة
قليلة بالنسبة الى ما في الدنيا ويمكن ان يكون هذا من قبيل المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريق اهل الكلام اي اهل الميزان وهو يجعل بحيث
يكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب بطريق الاقتران كقوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه والاستثناء كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فقوله الرحمن اوسط القياس الاقتراني المنتج للمطلوب منهم مضمون قوله بسم الله وهو قولنا ان الله متبرك باسمه مثلا لانه رحمن
بمعنى انه يفيض من جنابه كل خير وبركة وكل من شانه كذا وكل شان كذا متبرك باسمه لو اعتبر كونه خبرا لمبتدا محذوف هو ضمير راجع الى الجلالة وكونه استخداما
اذ المراد من المرجع الاسم وهو لفظ الجلالة المسمى ولا يبعد ان يعتبر فيه الادماج هو ان يدمج المتكلم غرضا في غرض كقوله تعالى وله الحمد في الاولى والاخرة
فان الغرض تفرده تعالى بوصف الحمد وادمج فيه الاشارة الى البعث والجزاء فالغرض هنا التبرك باسمه وادمج فيه الاشارة الى ان فيضان كل نعم
اليه يخلو عنه في البداية والنهاية وقوله الرحيم فيه ائتلاف اللفظ والمعنى وهو ان يكون الفاظ الكلام ملائما للمعنى المراد كقوله تعالى وهم يصطرخون
فانه ابلغ من يصرخون طرحا منكرا خارجا من الحد المعتاد قال في الاتقان ذكر امثاله وذكر ومثل الرحمن فانه ابلغ من الرحيم والرحيم فانه مشعر باللطف
والرفق كان الرحمن مشعرا بالفخامة والعظمة انتهى يعني ان المعنى المراد في الرحمن ملائم للفظ الرحمن ومعنى الرحيم كذلك وقيل فيهما
جناس الاشتقاق في اشتقاقهما من الرحمة وان اختلف معناهما اذ الرحمن المنعم بجلائل النعم وعظائمها والرحيم المنعم بدقائق النعم ولطائفها
لعل وجه ما سمعت في الاشتقاق مشابه اذ هذا انما هو ملحق الجناس قيل وفيهما صنعة الطباق وهو الجمع بين متضادين او ما اذ المنعم بالجلائل غير المنعم

بالدقائق باعتبار المتعلق وهو النعم كما في قولك فلان ضخم خارق افعم انتهى والاشبه ان يعتبر الطباق بالتشبيه كون معنى احدهما مختصا بالدنيا والاخر بالاخرة
اذ معنى التضاد ظاهر هنا مما اعتبر وفيهما ايضا صنعة التعديد هو ايقاع الالفاظ المفردة على سياق واحد قال في الاتقان واكثر ما يوجد في
الصفات نحو هو الله الذي لا اله الا هو الملك الى قوله المتكبر وفيهما الترقي من الادنى الى الاعلى ان اعتبر الاغلبية في الرحيم نحو المهم ارجل يمشون بها ام لهم
ايد يبطشون بها الاية الكلية في الرجل فعليك باقي ما يمكن اعتباره من البدائع كاللف والنشر والجمع **واما من جهة الكلام** فقد عرفت ان معنى **بسم الله**
بسم الله اقرأ او القراءة فعل من افعال العباد المؤثر فيها اما قدرة الله تعالى فقط بلا قدرة من العبد اصلا وهو مذهب الجبرية او بلا تأثير لقدرة
وهو مذهب الاشعري او قدرة العبد فقط بلا ايجاب واضطرار وهو مذهب المعتزلة او بالايجاب وامتناع التخلف وهو مذهب الفلاسفة والمروي عن
امام الحرمين او مجموع القدرتين على ان يؤثر في اصل الفعل وهو مذهب الاستاذ او على ان يؤثر بقدرة الله في وصفه بان يجعل صوما فاسدا كونه طاعة
او معصية مذهب القاضي والمراد هنا هو مذهب الاستاذ على ما فهم من الخيالي وصرح بعض حشيته وهو اللازم لتحقيق صدور الشرع في الحج
لكن يمكن ان يكون مجموع القدرتين مؤثرا انما فعل العبد بطريق جري عادته تعالى بان يخلقه عقيب قصد العبد ولا يخلقه بدونه وان قدر على ذلك كما
في سائر العادات فلا يلزم نقص في صفته تعالى وما اشتهر من ان الاثار يجوز توارد العلتين المستقلتين عليه فقد قال بعض المحققين وان كان في بيع
مذهب الاستاذ تسلسل اقوال الكل لحق هو كون المجموع علة واحدة كما ذكرنا وتحقيقه انه تعالى خلق في العبد قدرة موجودة بمعنى المبدا او العبد
مضطر شرعا فيهما من ... الى حركة من الفعل الذي على سبيل البدل وترجيح باحد المتساويين على الاخر وهذا الطرف اعني التعلق ليس بموجود
في الخارج بل من قبيل الامور اللاموجودة واللامعدومة وهو المسمى بالارادة الجزئية والكسب وقد يسمى بالقصد ايضا فتصرف العبد قدرته الى الفعل صرفا
جازما يخلق الله تعالى هذا الفعل على حسب عادته وان صح انفراده تعالى في خلق هذا الفعل لم يصح انفراد العبد فهذا الفعل حاصل بالمجموع قدرة الله وقدرة
العبد فمن حيث حصوله بقدرة الله تعالى مخلوق له تعالى ومن حيث حصوله بقدرة العبد مكسوب له والموجب لاتصاف الفاعل بالمدح والقبح ونحوه هو الكسب
فمن حيث حصول الفعل بقدرته تعالى جبر ومن حيث حصوله بقدرة العبد تفويض فاذن ثبت معنى الجبر المتوسط المنقول من السلف فان قيل فعلى ما ذكرت
لم يصح كون فعل العبد مخلوقا او مكسوبا له تعالى فما وجه التخصيص بالخلق الى الله والكسب الى العبد قلنا القدرة ما تصلح لانفراد الفاعل والكسب ما لا يصح
انفراده به بل يتوقف على شيء لا صنع لقدرته وذاته وسلك الامام هذا هو مسلك الماتريدية واما الاشعري فعنده ان الله تعالى يوجد في العبد قدرة ثم
يوجد على وفقه فعل العبد فالتاثير لقدرة الله فقط واما قدرة العبد فمجرد محض فالعباد مختارون في افعالهم مضطرون في اختيارهم فيكون
صدور الفعل بالاضطرار يعني لا يتمكن العبد من فعله وتركه ولهذا اورد عليه انه جبر محض في الحقيقة وان ادعى الاشعري انه جبر متوسط فحاصل
مذهبه انه اجرى الله عادته في خلق افعال العباد مقارنا بقدرتهم ففعل العبد لكونه بتاثير قدرته تعالى وبايجاده مخلوق له تعالى ولقرانه بقدرة العبد مكسوب
له فالمذهبان متحدان في اثبات القدرتين وفي كون قدرة الرب على وفق قدرة العبد وفي كون الفعل كسبا للعبد وخلقا للرب وفي دعوى الجبر المتوسط
ومتفرقان في كون قدرة العبد مؤثرة على وفق عادته تعالى وكون الفعل صادرا عن العبد بالاختيار واثبات الارادة الجزئية اللاموجودة
في الخارج كل ذلك ثابت عند الماتريدية خلافا للاشعري هذا وبهذا التحقيق الانيق ظهر لك فساد ما ذهب اليه الفاضل الشاري
في حاشية اللاري اذ ليس لقدرة العبد تاثير عند الماتريدية وجعل مذهب الماتريدية مقابلا لمذهب الاستاذ وضعف ما ذهب اليه المحقق الكرمي

في انموذج العلوم ان القدرتين مؤثرتان في محلين وفي محل اخر منه ايضا انه اذا اختار العبد فعلا اوجد الله فيه قدرة عليه واوجد الفعل وصفته معها
انه هو اصل المذهب الاشعري وليس علاوة لما ذكره انفا وقد ذكر الاستاذ في رسالته الموضوعة لهذه المسألة الايقاع من العبد والحاصل بالايقاع
من الله الاول ليس بمخلوق الله تعالى وجزء والثاني موجود بخلق الله وايقاع العبد خفاء ما في بعض المواضع الكتب بنفي الاشعري وخالفوا ابو حنيفة
رحمهما الله هذا هو التحقيق في هذا المقام الذي تحير فيه اذكياء العظام وهو الداعي لاطناب الكلام مع غاية نفرة لذكر الرحمن الرحيم والعصا
ثم **الاسم** والمسمى لهما عندنا كما في بداية الاصول وعند بعض الاشعرية الاسم غير التسمية وغير المسمى وعن الاشعري الاسم اما نفس المسمى كقولنا الله
واما غيره كالخالق ولما لا هو ولا غيره كالعالم واتفقوا ان التسمية غير المسمى وهي ما قامت بالمسمى والصحيح ما قلنا فان من قال الاصح انه يقال ذكر
اسم الله وذكر الله فان قيل قال في المقاصد الاسم هو اللفظ الموضوع والمسمى هو المعنى الموضوع له والتسمية وضعه وذكره فكيف يصح ما ذكرت قلت
المراد بالاسم هو المدلول كما في زيد كاتب فزيد في قولنا زيد مكتوب كما في المقاصد ايضا وحقيقة ثمرة الخلاف تظهر في **الله** علم للذات الواجب الوجود المستجمع
لجميع الصفات الواجبة والمستحيلة عليه فان قيل فعلى هذا يلزم كون المعتزلة بالله جهلا قلنا اللزوم المشهور من هذا المعنى غير بين ولانهم جهلاء لا يعرفون
مسمى اسم الله ثم ان معرفته تعالى واجب بالشرع عند الاشعري وبالعقل عند امامنا ابي حنيفة رحمهما الله كذا قيل وهو مبني على المسألة الحسن والقبح الشرعي عند الاشعري
وشرعي وعقلي عندنا كما فصل في محله في الاطلاق خفاء ولعل الواجب القصد الى النظر في معرفته تعالى لجزء الاول من النظر ثم معرفته تعالى وهو المقصود
بالذات والمعرفة واجبة على من لم يبلغه الدعوة كشاهق الجبل او في زمان الفترة عندنا خلافا للاشعري وبعض الحنابلة فانه سعيد عندهم والوجوب مطلقا
عيني لا كفائي ولو ممكنا عند الاشعري وزاد عند المتكلمين وعين في الزوا وصح في الممكن عند المحققين في الاصح انه لا يمكن معرفة كنه ذاته تعالى لكن صفاته للبشر في
هذه النشاة خلافا لبعض والاتفاق على انه يجوز رؤيته تعالى في الدنيا عقلا واختلف في جوازه سمعا كما اختلف في وقوعه للنبي صلى الله عليه وسلم
في ليلة المعراج واختلفوا ايضا في جوازها في المنام ووقوعها **الرحمن الرحيم** الرحمة قيل بمعنى ارادة الخير فيكون من الصفات الحقيقية الموجودة في الخارج
صفة ذاتية التي اختلف فيها اهل هي عين الذات كما عند الحكماء والمعتزلة او غيره كما عند المتكلمين او لا هو ولا غيره كما هو عند اهل الحق وقيل بمعنى
الانعام والاحسان فيكون من افعال الصفات التي ترجع الى التكوين الذي اثبته الماتريدي ونفاه الاشعري وقيل ليست براجعة اليه بل هي صفات متعددة على
حيالها والحاصل ان الصفات الفعلية كالتخليق والافضال والرحمة كلها قديمة ازلية لا هو ولا غير عندنا وعند الاشعري محدثة فعندنا واجب
بالغير وممكن في ذاته فالله **واما من جهة الاصول** فالباء ان كان بمعنى الالصاق اي تعليق الشيء بالشيء وايصاله وكان متعلقه اقرأ فيقتضي تكرار
اتيان اسم الله عند تكرر القراءة كما في قوله لا تخرج الا باذني حيث يشترط الاذن عند كل خروج وان بمعنى الاستعانة فلا يلزم التكرار بل يكون اسم
الله وسيلة للقراءة او للانتفاع بالقراءة لان الباء تدخل على الوسائل ولهذا رجح الالصاق واتيان البسملة للامتثال بقوله عليه السلام
كل امر ذي بال لم يبدأ باسم الله فهو ابتر فان قيل هذا معارض بحديث الحمد لله لامتناع الابتداء باحدهما فيفوت الابتداء بالاخر اذ الابتداء ليس الا بشيء لم يستمر اذ لا
يمكن اتيانهما قلنا التعارض شرط فيه تساوي الدليلين في القوة مع اقتضائهما وحدة المحل والزمان يعني انما يتصور التعارض اذا لم يمكن الجمع
والجمع المعتبر فيه هو ما يكون من قبل الحكم بان يدفع اتحادهما بالاجمال او من قبل المحل بدفع اتحادهما كذلك او من قبل الزمان بذلك ايضا فنقول المراد
بالابتداء ايضا في الحديثين هو العرفي اي ما يتعلق بالمقصود بالذات فيقال ان اريد الابتداء الحقيقي فلا نم كون اتيانا غير مستمر بل هو مستمر

الى المقصود فيسع البسملة والحمدلة او المراد الابتداء في البسملة حقيقي لما في اسلوب الكتاب المجيد من تقديم البسملة على السور التي جاء في اوائلها بالحمد مخصوصا بالنبي وفي الحمدلة
اضافي فلا يلزم اهمال الدليلين في الحكم او المحل وقيل كون البا في الحديثين للاستعانة او للالصاق بمعنى الاتصال والملصق لا بمعنى المقارنة دافع
للتعارض وفيه نظر ولا يبعد ان يقال ان حديث البسملة مطلق لانه ذكر الاسم يحتمل ان يكون اسم جنس مرادا به ما ذكر المشتمل على الحمد والحكم والحادثة متحد ولم
يدخلا على السبب وكانا مثبتين فيحمل المطلق عند هذه الشرائط على المقيد فيكون المقيد بيانا للمطلق كذا قيل اقول هذا انما يقرب الى الحق
ان اريد بالحمد هو الاتيان بما يدل على التعظيم مطلقا ولو بغير لفظ الحمد فاتيان البسملة اتيان بالحمد وهذا لا يخلو عن خفاء ايضا بل الاقرب
على هذا الطريق ان مطلقا ولو بغير لفظ الحمد فاتيان البسملة اتيان بالحمد بحيث كل منهما مطلقا باعتبار ومقيد باعتبار ويحمل اطلاق كل
منهما على تقييد الاخر فيكون معنى الحديث لا يبدأ فيه ببسم الله والحمد لله على نظير الكتاب هو حمد ما ثبت في نظيره واثبات ما حذف في نظيره
فان قلت يمكن في الجمع الحديثين ان شاء الله تعالى ان الحديث في التسمية متعدد ورواته كذلك والحمد ليس كذلك فلم يرجح البسملة قلنا لا ترجيح بكثرة
الدليل عندنا كما لا ترجيح بكثرة الشهود اجماعا وكذا لا يرجح بكثرة الرواة ما لم تبلغ حد الشهرة وبالجملة الاعتبار عندنا الى القوة لا الى العدد
ثم ان هذا الحديث من قبيل خبر الشارع في مقام الطلب فهو اكد من صريح الطلب لانه اما حكم الشارع بثبوت شيء او نفيه فيلزم كذبه عند عدم
تحققه فان قيل ان اريد من الخبر الانشاء فمن اين يتصور الكذب على تقدير عدم الاتيان بالفعل قلت نظرا الى ظاهر صورة الخبر كذا في التلويح
لعل انه في الابلغية المجاز من الحقيقة هنا فان قيل المذهب عندنا ان الامر لا يوجب التكرار ونعلم انه كلما تكرر القراءة يتكرر اتيان التسمية
قلنا يجوز كونه لكثير من ما الالصاق في باسم الله كما اشير انفا او من دليل اخر كفعل الرسول او الاجماع فان قيل الاصح ان الامر للوجوب واتيان
التسمية ليس بواجب عندهم قلنا هذا المحسن لذاته في نفسه واما المحسن لمعنى في غيره فدائر مع الغير والظاهر ان حسن اتيان الاسم هنا لمعنى في القراءة مثلا
وهو عدم الابترية فيها فيتبع حكم الاتيان لحكم القراءة من الوجوب والاستحباب على ان الظاهر ان هذا الحديث خبر احد وجوه شرط الرواية
في راويه ليس بمعلوم ولو سلم انه مشهور او مستجمع لشرائط الرواية فهذا لا يثبت الوجوب لكونه من قبيل العام الذي خص منه البعض او خص
بعض امور فيه شيء وشأن كالصلوة والزكاة كما قيل فالعام ظني ولو سلم قوة دلالة في الحديث ليس بمقطوع الدلالة ومنضبط الارادة على
ان بعض الامر قد يكون للندب ولو مجازا على الاصح نعم ههنا بحث لا ولان الباء لفظ مشترك بين معان كثيرة فمن قبيل الخفي وحكمه التوقف
الى ان يتبين المعنى المراد ولهذا يقال لا يجوز ارادة بعض معاني المشترك بلا قرينة معينة للمراد فلا يصح ارادة الالصاق هنا
والجواب انه لا اشتراك بل هو للالصاق فقط كما مر ولو سلم الاشتراك عند البعض فلا ان ذلك عند الاصوليين بل الظاهر انه منفرد في الالصاق
عندهم والتبادر اقوى امارات الحقيقة ولا شك في تبادرته والاصل عند كون اللفظ دائرا بين كونه مشتركا بالنسبة الى المعنيين وبين
كونه حقيقة ومجازا هو حمله على الثاني ولهذا يقال المجاز خير من الاشتراك والنقل والخفي والثاني لا شك ان المعنى المقصود من
اشتراط الابتداء هو حصول التبرك وهذا انما يفهم من الحديث بطريق مفهوم المخالفة هو ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور
في الحكم وهو ليس بمعتبر عندنا في الادلة والنصوص والجواب انا لا نسلم ان المقصود ذلك لم لا يجوز ان المقصود هو الخلوص عن الابترية والانقطاع
ولو سلم كون ذلك مقصودا يجوز ان يكون بطريق الكناية او اشارة النص ويعم بدليل اخر وقيل عن صاحب الغناء من او الوهم ان مفهوم الصفة
معتبر

١٥٤

معتبر عند صاحب الهداية بل مفهوم العدد عنده ايضا كما في بعض مواضع الهداية وكذا على التلخيص وكذا مفهوم الاستثناء والغاية لكن على ان يكونا
من قبيل اللقب كما في حاشية التلويح لحسن جلبي وقيل وهو المحمل لقول التلويح ان مفهوم الغاية متفق عليه فان قيل ان بسم الله اخبار من اتيان
اسم الله وعدم فليس باتيان اسم الله فبمجرد هذا الكلام لا يثبت الامتثال بالحديث قلت لا نسلم كونه اخبارا بل من الصيغ الانشائية الشرعية كصيغ العقود
ولو سلم فالاخبار باتيانه باسم الله انما يتصور بذكر اسم الله كالاخبار بان الله واحد يعني التوحيد واعلم ان دلالة هذا الحديث على كون الامر الذي
لم يبدأ باسم الله ابتر واقع بطريق عبارة النص او اعتبر كونه مسوقا له وعلى كون الامر الذي بدئ به تاما وانفع وكثير الفائدة بطريق اشارة النص وعلى
كون المؤثر في جميع الامور هو الله تعالى بطريق اقتضاء النص لكونه لازما محتاجا اليه كما في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الدال على خروج
اموالهم عنهم وعلى كونهم فقراء اشارة وعلى زوال ملكهم في دار الحرب اقتضاء والكل بطريق المنطوق ودلالته على عدم الانفع بترك اتيان اسم الله في تعاطي
مخالف الامور بطريق المفهوم فافهم و اسم الله على تقدير كونه اضافة للاستغراق يحصل التبرك بجميع الاسماء كما اشير في النحوية فيكون لفظ الاسم من العام
فان قيل العام ما يكون افراده غير محصورة مستغرقا لها ولا شك ان افراد اسمائه تعالى محصورة وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان لله تسعة وتسعين
من احصاها دخل الجنة قلت قد يقال العام على ما ينتظم جمعا من المسميات ولو لم يستغرق ولو كان محصورا ولا شك ان دلالته على عدم الزيادة بطريق
مفهوم العدد وهذا ليس بحجة عند عامة مشايخنا في الدلالة على ما اشير انفا وقد قال في المقاصد يجوز ان يكون قوله عليه السلام من احصاها دخل الجنة في موقع
الوصف ويكون الاسم الاعظم ما اختلف فيها بين تلك الاسماء وخارجا وزيادة شرفها بالنسبة الى ما عداها انتهى فان قيل قد وقع في بعض صفات القرآن
ان اسماء الله تعالى وان كانت غير متناهية عددا لكنها ارجعت الى تلك التسعة والتسعين قلنا يحصل بسند هذا المنع اذ فيه اعتراف بالمدعى لانه لا يكون عدم التناهي
بالعدد والتحقيق ان عدم الحصر المعتبر في مفهوم العام ليس بالنسبة الى ما في نفس الامر فان قلت فعلى تقدير ظاهر ان الشارع لا يبتدئ بجميع اسمائه تعالى
بل لا يمكن ذلك على وجه فيكون كذبا مخالفا للواقع قلت لا نسلم تحمله للكذب بل الظاهر انه انشاء ولو سلم ذلك باعتبار المعنى الاصلي الذي مر البحث
عليه يكفي في ذلك اتيان جميع الاسماء اجمالا بلا تفصيل في الايمان الاجمالي ويمكن ان يقال انه يجوز ان يكون من قبيل العام الذي خص منه البعض بشهادة العرف
بل الحس لكن يرد انه يلزم حينئذ عدم فائدة لعبارة عاما بل اعتبار الخصوص اقوى لكون مدلوله قطعيا اجماعا وعدم احتياجه الى كلفة التخصيص وان العام يكون
قريبا الى ان يكون مؤولا ولا يجدي في الخاص فانه مفسر بل محكم فافهم فان قيل سواء اعتبر الاسم عاما او خاصا ليس الابتداء باسم الله الذي هو مدلول الحديث
بلفظ باسم الله هو ليس اسم الله تعالى بل لفظ يعبر عن اسماء غير الله تعالى من المخلوقين وكون الاسم عين المسمى ليس هو ملفوظا بل ما هو مدلوله
في الجملة الكلية والكلام في الملفوظ اجيب بان المراد الابتداء باسم الله تعالى لا الاسم انما هي بسبب عموم التبرك بجميع اسمائه تعالى بدليل انه انما يتم ذلك
اذا لم يكن الابتداء بدونه ما ذكر ولكن لذلك يمكن ان يقال انه ابتدئ باسمه واقر امتثالا بل الظاهر على موجب الحديث اذ يكفي بقول الله او بقول
الله الرحمن الرحيم مثلا على ان التبرك ليس اذا الكلام باعتبار خصوص لفظ الاسم بل وايضا انه تمام ما ذكره من عموم التبرك ليس مما دل عليه الحديث وهو
ثم ولو سلم دلالته عليه فالعموم مستفاد من لفظ الجلالة لكونه مستجمعا لجميع الصفات ولزوم الدلالة على العموم على سبيل القصد ليس بلازم بل كون الدلالة
على هذا المرام بطريق اشارة النص كاف والمعنى في هذا الطريق قطعي كما في عبارة النص ولا يضر عدم كون اللفظ مسوقا له وقد قال بعض المحققين
الدلالة نطقا وضمنا والتزاما على اقتضاء كما في العبارة وان كان المشهور اختصاصها بالالتزامي وورد عليه بعض مشايخنا انه يلزم
يلزم ثبوت كثير من الاحكام بدون قصد واضعها الشارع الحكيم لانه يفرق بين القصد من اللفظ والقصد من السوق ويجعل المنفي

الالف فهو لنا قلنا تامل والحق في الجواب ان النصوص يفسر بعضها بعضا فان في بعض الروايات من قوله عليه السلام لم يبدأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي البعض
بالبسملة لكن الغرض منه شيء ذلك فالامتثال انما يتحقق بعينهما الا السلوك وباقي الكلام من مقتضيات هذا المقام فلنطو على عزه وان كان من مهمات المرام
الرحمن الرحيم في هذه الصفة الوصفين ايماء الى علة الحكم المذكور لان توصيف الحكيم بصفة يشعر بكون ذلك الوصف علة له عند صحة ذلك كما في قوله تعالى
قرا تي باسم الله لانه رحمن او ذات فاض من الرحمة فالله قيل وان كان المختار عندنا كون الاحكام في النصوص معللا لكن فائدة التعليل التعدية والقياس وههنا
لا يجري ذلك لان الحق عندنا ان القياس لا يجري في الصفات والافعال ولو سلم انه لو نصوصها القياس لا يكون في اثبات الصفة لكن لا يخفى ان العرض ههنا
بتعديته بل قاصر لا يجوز تعديته قلنا لا نسلم انحصار فائدة التعليل في التعدية لجواز ان يكون سرعة الاذعان وزيادة الاطمئنان بالاحكام والاطلاع
على حكمة الشارع في شرعها من فوائده فان قيل فهذا علة قاصرة وهي ليست بحجة عندنا وان جوزها الشافعي قلنا الاختلاف في المستنبطة واما ما
في المنصوصة فالتعليل القاصر حجة اتفاقا وهذا من قبيل المنصوصة والمنصوصة انواع منها ما هو صريح كلام التعليلية ومن الاجلية ومنها
ما هو بكلمة ان يترتب الحكم على المشتق او الوصف وهذا من قبيل الوصف لكنا فان قيل فعلى هذا يلزم كون افعاله تعالى معللة بالاغراض وهو
مذهب الاعتزال قلنا ما ذكرنا ليس علة موثرة حقيقة حتى يلزم ذلك بل من قبيل الحكم والمصالح والله تعالى راعى الحكم في افعاله بلا وجوب لان افعاله
معللة بالحكم والمصالح تفضلا عند الماتريدية خلافا لبعض الاشاعرة كما في المرآة فالظاهر انه عام لجميع الاحكام فقالوا في شرح المقاصد ان بعض الافعال
سيما شرعية معللة بالحكم والمصالح انما هو بالنظر الى علمنا وادراكنا وبه يندفع ايراد المحقق الدواني عليه انه لا وجه للتخصيص بل الحكم في الجميع ذلك
فان قيل فعلى ما ذكر ينبغي ان لا يكون الاحكام يمكن للعقل ادراك علتها ولو قاصرة معللة بالرأي والمذهب عندنا انها اذا لم يكن منصوصة فلا يجوز
تعليلها بالرأي قلنا لعل مرادهم بالتعليل المنفي هو التعليل النافع للقياس والا فالاشاعرة مع منعهم الحسن العقلي اذا جوزوا ذلك
فنحن مع تجويزنا ذلك الى الحسن العقلي ولو في بعض الامور احق بذلك وتحقيقه ان حسن الفعل بالشرع وكذا الحكم بكونه حسنا هو الشرع
عند الاشاعرة وحسنه وحكمه للعقل عند المعتزلة والمختار عندنا ان الفعل حسن في نفسه بعضه مدرك للعقل وبعضه ليس كذلك والحكم للشرع
فعند الاشاعرة حسن الفعل بعد الشرع وعندنا والمعتزلة قبل الشرع لكن الحكم للشرع عندنا وللعقل عند المعتزلة ثم هاتين الصفتين اعني
الرحمن الرحيم بحسب معناهما اللغوي ابتداء لعلهما من قبيل المشكل لان المراد من الرحمة هنا خفي بحيث لا يدرك الا بالتأمل ثم بعد التأمل علم ان المراد
الاحسان والانعام حملا على معنى الغاية وبطريق ذكر السبب وارادة المسبب كما سبق ثم صار بعد التأمل صار مغلوبا قطعيا يمكن ان يقال انهما من قبيل المجمل
الذي خفي المراد بحيث لا يدرك الا بالبيان من المجمل لانه من انواع المنقولات الشرعية كالصلوة والزكوة ولا يبعد كونهما من المنقولات الشرعية اذ لا
ينتقل عند الاطلاق الا الى معنى المحسن والمنعم لكن يرد عليه ان ما لا يدرك ابدا التأمل من كلام الله انه لم يتعلق بالعمل يكون من المتشابهات الا ان يقال
انهما من المتشابهات حقيقة وما ذكر من المعنى تاويل له على طريقة المتأخرين وقد قيل انه من الاصول المختلف بين الاشاعرة والماتريدية
انه يؤول المتشابهات اجمالا ويفوض تفصيله عند الماتريدية خلافا للاشاعرة والمشهور ان المختار عندنا التوقف ابدا مع اعتقاد حقيته فان قلت
هل يعلم النبي صلى الله عليه وسلم المتشابه ام لا قلت نعم قال في المرآة اما النبي عليه السلام فربما يعلم باعلام الله تعالى كونه عالما ثم قال في المحل
الربو ايضا عن فخر الاسلام انه يعلم المتشابه ثم قال ايضا ان الدال على راي المتأخرين فارجع فتامل واما من حيث المنطق الذي يحتاج الى
المطالب الجمهور فان قيل كيف يتصور البحث على البسملة الشريفة من حيث المنطق وقد صرح بحر متقي في الاشباه ونسب الى البدع بل نعليمه

كثرت

كثرت الحركة في التهستان والى تضييع العمر على ما نقل عن الجواهر وصح بحرمته ايضا علي القاري في شرح الفقه الاكبر عن السيوطي
وعن ابن الصلاح والنووي مدعيا في ذلك اجماع السلف وبعد قبول رواية عن ابن رشيد في شرح بداية الرشيد بجواز الاستنجاء
باوراق المنطق الذي عن ذكر الله ونحوها قلنا ذلك المنع لمن قصر النظر اليه بحيث يهجر سائر العلوم المقصودة لذاتها ويحصله للاغراض غير حميدة او يحصله
ولكن لا يستعمله في محله من العلوم الشرعية كما في منقذ الضلال للامام الغزالي او لمن قصد التعصب والالزام للموحدين كما في بعض الكتب كيف وقد اشتغل الرازي
الى وجوبه كفاية وكذا الامام البركوي والمحقق الشريف وغيرهم وجوزه ومنها واتفاق اكثر الاصوليين انه جزء من مبادي الاصول الذي هو احد العلوم الشرعية
واعتنى بها كلها من اكابر علماء الدين فيلزم تفسيق هؤلاء العلماء وتجهيل من علمه وتعلمه وصنف فيه من كبار العلماء وقال السيوطي في الاتقان
ونوع من القرآن يستنتج منه النتائج الصحيحة من المقدمات الصادقة الى اخره قال ايضا وما نقل ان الغزالي رجع الى تحريمه فليس بثابت وعدم اشتهاره
عن السلف لعله على عدم احتياجهم اليه لاعتدال طباعهم وقوة ذكائهم فالمراد به تفصيل المنطق فيهم لكن اجماله ليس بخال عنهم وبالجملة المنع اما لما ذكر او
نحو ما ذكرنا فاذا تقرر هذا فنقول الا الصانع تعريف لفظي للفظ الله اذ التعريف اللفظي جار في جميع انواع الكلمة ولو حرفا الا اما يقصد به
تفسير مدلول اللفظ ويتحقق في الحرف ايضا وقد قال بعض المحققين التعريف اللفظي اشبه بالمباحث اللغوية وكذا قولهم في بيان معنى لفظ
الاسم ما انبأ عن المسمى اذ القياس هذا المعنى معلوم قبل التعريف والمقصود من التعريف مجرد التعيين من بين سائر المعلومات فان قيل اللفظي يكون
بالمفرد وهذا ليس بمفرد قلت قد يكون بالمركب لكن الحق يقصد فيه التفصيل عند المفرد او يعز المفرد ولكن لا يكون الحرف ويمكن كون تعريفا اسميا
بناء انه معنى اصطلاحي وان صرح بعضهم انه لغوي والاكثر في كونه تعريفا اسميا ما قال بعضهم الاسمي اشبه بالاصطلاح ويكون حدا تاما اسميا لثبات
ان هذا المعنى هو المتعقل في ابتداء الوضع فقوله ما اي لفظ جنس قريب وقوله انبأ عن المسمى فصل قريب او منزلته فافهم وان قيل في تعريف
الله انه اسم ذات مستجمع جميع الصفات فالاقرب انه تعريف لفظي كما عرفت وان قيل انه الواجب لذاته فالاقرب انه ليس بلفظي بل الظاهر انه تعريف
حقيقي ويسمى ناقصا يعني رسم حقيقي ناقص لان الجنس قريبا او بعيدا منتف لاستلزامه التركيب المحال في حقه تعالى شانه اذ لو كان له تعالى
جنس لكان له تعالى نوع اخر فيحتاج الى الفصل المميز فيلزم التركيب فلهذه الدقيقة تعذر الحد التام في حقه تعالى فقالوا لا يمكن معرفة كنهه تعالى للعباد
وان اوردوا عليه بان الرسم قد يفيد الكنه وبانه يجوز ذلك بالتصفية والتهذيب والتجرد او بان يخلق الله تعالى علما ضروريا بالمرسم من علم
والنظري قد ينقلب ضروريا لبعض الاشخاص كما في شرح المواقف فان قيل التعريف الحقيقي ولو رسما انما يكون بالكليات والمعرف هنا هو ذاته
الشخصي الجزئي فيكون اعم من المعرف والتساوي شرط في جميع التعريفات عند المحققين وقد قال بعض المحققين التشخصي
لا يحد التعريفات الكليات وان الرسوم انما هي بالاعراض وعرضيات الجزئيات ليس بلوازم بل من المفارق والمفارق لا يجوز التعريف بها اذ
شرط كون الخاصة في التعريف لازما وبينا وشاملا قلنا قال في التلويح التحقيق ان تحديد الجزئي بما يفيد امتيازه عن جميع ما عداه بحسب الوجود
اي لازم الوجود ممكن نحو الكشاف هو الكتاب الذي صنفه جار الله العلامة في تفسير القرآن وان الجزئي يمكن اخذه على الوجه الكلي وقد
قال البعض التعريفات للجزئي لغير المادي وان التشخص مركب اعتباري من مجموع الهيئة والتشخص وقد قال بعضهم انه لم يقم برهان على كونه
عقليا
بسيطا وان قام على كونه بسيطا خارجيا فعلى هذا يجوز الحد التام فتامل الرحمن الرحيم اي ذي تمام الرحمة او المنعم والمحسن مثلا "

فالظاهر تعريف لفظي هذا هو بعض الكلام بحسب تصورات البسملة الجليلة واما الكلام بحسب التصديق فقيل من الاخسر على البيضاوي قضية
البسملة كلية ان اعتبر اضافة لفظ الاسم الى الجلالة استغراقا اى ابتدائي بكل اسم لله تعالى وشخصية ان عهدا اى ابتدائي باسمه تعالى وهو
الجلالة ثم قيل فان قلت ان مدار الكلية والجزئية على الموضوع وههنا ليس الموضوع بل على المفعول والظاهر انها شخصية قلت ان المفعول
قد يكون موضوعا معنى وان فضلة لفظا فالمعنى كل اسم لله تعالى ابتدائي به كما في قول النحاة كل جار ومجرور مخبر عنه في المعنى مثلا مررت بزيد
معناه زيد ممرور به ومدار المنطقي على المعنى لا على اللفظ وقيل ان هذه القضية ممكنة عامة بمعنى ان سلب الابتداء عن الموضوع ليس
بضروري مستحيلا او جائزا او الوقوع في ضمن الجواز وصح ان تكون ممكنة خاصة ومطلقة عامة اذا اعتبر فعلية النسبة في المستقبل
اقول بل الظاهر انها دائمة لثبوت الابتداء بكل اسم تعالى واقع بالفعل دائما في قولنا كل اسم ابتدائي به وهو كذا الحديث الابتداء او
مطلقة عامة بل الاظهر كونها وقتية مطلقة اى الضرورية في وقت معين بملاحظة امثال الحديث والضرورة بحسب بعض الابتداء بكل
اسم ضروري وقت الامتثال بالحديث مثلا وانا اقول الثاني في حال قضية البسملة كل ابتدائي او قراتي باسم الله تعالى ثم بضم صغرى
سهلة الحصول ينتج من الشكل الاول هكذا الابتداء بسم الله فيكون الكلام لبتة لا يشبهها بقضيتها تامعها ثم قوله الرحمن يصلح ان يكون دليلا
على هذه الكبرى هكذا الاكمل ابتدائي باسمه فاض منه رحمة الدنيا ونعمها اسمه شانه كذا فهو اسم الله فينتج للمط بعد تمام يسير ثم قوله الرحيم
يصلح دليلا على هذه الكبرى ايضا لجواب عن شبهة عليها يعني ان يجري كون هذه لذا منوعا في الدنيا الا توجب الابتداء باسمها فاجاب بان من
فاض نعم الدنيا فهو فانتهى نعم الاخرة مختص بالموحد ويمكن ان يجعل مضمون حديث الابتداء دليلا على الكبرى فافهم وللثاني تقول ابتدائي
بالبسملة ابتدائي وشانى شاع عن النبي عليه السلام كل امر ذي بال وكل شانه كذا فالبسملة تبتدأ بالبسملة او تقول ابتدائي هذا ليس بابتر
لا بالبسملة والابتر لا بالبسملة فينتج من الثاني ابتدائي ليس بابتر ثم يجعل حديث الابتداء دليلا على الكبرى واما النظر من حيث اب
فيمكن على الدليل الاول اعني قولنا الله ذات فاض منها الرحمة وكل ذات فاض منه الرحمة ابتدائي باسمه من طرف المعتزلة ان اريد كل رحمة من الله
تعالى فلا نم الصغرى او بعض الرحمة من العباد بناء على مسئلة خلق الافعال عندهم وان البعض فلا نم التقريب اذ اللازم ح لا ينبغي الابتداء بغير
اسم تعالى ولو اخص الابتداء باسمه تعالى فاللازم ليس المطلوب والمطلوب ليس اللازم وان شئت يجعل الترديد بين الصغرى والكبرى
بان ان اريد الكل فالصغرى ممنوعة بما مر وان المطلق او البعض فالكبرى ممنوعة اذ بعض من فاض منه الرحمة كالعبد فلا يبتدى باسمه للزوم يصير
الاشكال نقضا بالتخلف هكذا دليلكم هذا جار في العبد مع تخلف حكم مدعاكم اذ يمكن للعبد ان يقال انه ذات منه رحمة وكل كذا فابتدى
باسمه فلا يقال العبد يبتدى باسمه والجواب انا نختار ان كل الرحمة من الله تعالى ونقول لو كان العبد خالقا لافعاله كان عالما بتفاصيله كيف
وقد قال تعالى بانه الخالق وحده فمن قبيل ابطال السند بل المساوي ويمكن ان يعتبر اثباتا للمقدمة الممنوعة بالاية الكريمة فان قيل هذا
السند اخص لان المقدمة الممنوعة في الحقيقة كل رحمة من الله ونقيضه بعض رحمة ليس من الله وحاصل السند بعض رحمة من العبد فالظاهر انه
اخص قلت النسبة بين السند ونقيض الممنوع ليس بحسب المفهوم بل بحسب الصدق فالتساوي ظاهر على انا ندعي كون المقدمة بديهية في نفسها فلا
تقبل المنع وما اورد في مقام السند انما هو شبهة ولو اخص بطل المنع فلا يتصور بقاء المنع مجردا كما في حاشية ميرزاجان ولو سلم

انك قد سمعت كون دليل الابطال دليلا لاثبات المقدمة الممنوعة فان قيل اذا اعتبر المانع كون السند المذكور معارضا بعد اثبات المقدمة على ان يكون معارضة
في المقدمة كما في اثبات الفتح فالبحث باق قلنا فالامر سهل لان يزول ح حكم السند وينقلب السند دليلا فيمتنع ذلك فافهم وعلى تقدير النقض الجواب
منع المقدمة الممنوعة الاولى من الصغرى اى الجريان بالسند المذكور فبالحقيقة منع صغرى دليل الجريان اعني قوله العبد ذات فاض منه رحمة وان شئت
تغير الترديد هكذا ان اريد الرحمة الحقيقة فلا نم الصغرى وان مطلقا او مجازا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة اذ المراد الحقيقة وان
اريد في الصغرى المطلق وفي الكبرى الحقيقة فالمقدمتان مسلمتان لكن تكرار الوسط ممنوع ويمكن ان ينقل على الدليل الاخير اعني قوله لا ابتدائي
وشانى شاع بطريق المعارضة ان يقال هذا مقام على نقيضه دليل وكل دليل شانه هذا فهو باطل بيان الصغرى ابتدائي ابتداء وروى شانه
عن النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو ابتر وكل شانه كذا فبالحمد له فيكون معارضا بالمثل في المدعى لا تحاد الدليلين
مع تغاير الوسط فان قيل نتيجتا القياسين ليستا بنقيضين والشرط في التعارض التناقض قلنا بعد تسليم ان التناقض شرط ان
لم يكن ابتدائي لكنه مستلزم لنقيضها اذ قولنا ابتدائي بالحمد له اخص من نقيض قولنا ابتدائي بالجملة اذ نقيضه ابتدائي ليس بالحمد له والاخص يستلزم
الاعم كاستلزام المساوي كما في حاشية ابي الفتح من ان التساوي والاخص من النقيض كاف في المعارضة والجواب بالترديد في الصغرى ان اريد الابتداء
في حديث الحمد الحقيقي فلا نم الصغرى وان اريد العرفي فلا نم التقريب اذ النتيجة ح ليس نقيضا ولا مستلزما له اذ لا اتحاد في الوحدات الثمانية
شرط في التناقض ولا اتحاد في الزمان على هذا التقدير ويمكن على الدليل المذكور ايضا بطريق النقض بان دليلكم هذا مستلزم
للدور او للتسلسل وكل شانه هذا فهو باطل لان نفس البسملة ايضا من الامور ذي بال وكل امر ذي بال لا يبدأ بالبسملة فهو ابتر والجواب بتحرير ان الحديث
قيل على خصوص البعض اذ العقل بل الشرع ايضا خصص الامر الواقع في الحديث بما عدا نفس البسملة فيرجع الى منع الكبرى و
يمكن على هذا الدليل ايضا بطريق المناقضة ان المطلوب هو اثبات الحمد على طريق الكتابة والظاهر ان الحاصل من الدليل هو مطلق
الابتداء او باللفظ فقط وان المطلوب هو اثبات مجموع بسم الله الرحمن الرحيم واللازم من الدليل هو اثبات مطلق اسم الله فحاصله منع
منع التقريب في منع التقريب انما يتم اذا كان النتيجة مبينة للمط او مستلزما او اخص منه مطلقا وههنا ليس كل احد مما ذكر بل اعم والعام
لا يستلزم الخاص باحدى الدلالات الثلث فلا تقريب غير كونها عاما من المط كما عندكم فانها اعم من وجه او مباينا وان شئت قلت ان اريد من
الابتداء في الصغرى الابتداء كتابة وقولا فلا نم كون الابتداء في الحديث كذلك بل الظاهر من الابتداء في الحديث ما هو بالقول وان اريد
القول فلا نم التقريب وعليه قيل في منع اللاحق اذ الظاهر من اسم الله في الحديث هو المطلق وجوابه انه ان كان المراد من الامر في الحديث الكتابة
فالظاهر من الابتداء كذلك ويؤيده كتابة البسملة في اسلوب الكتاب المجيد على الاطلاق اذ يفسر بحديث الكتابة كما سيذكر وعن كتابته صلى الله عليه وسلم
الى الملوك وكذا بحديث البسملة ايضا والقول الكامل المبين بيانها واما من حيث الفقه الذي هو علم يعرف به كيفية العمل في الوجوب والندب
والاباحة والحرمة والكراهة فيجري في هذه البسملة الجليلة هذه الاحكام الشرعية اما الوجوب فكما في ابتداء الذبح او رمي الصيد او
ارسال الكلب لا يشترط البسملة بل يكفي مجرد الذكر كما في البحر لكن شرط كونه خالصا عن شوب الدعاء وغيره وفي بعض الكتب انه لا ياتي بالرحمن
الرحيم لان الذبح ليس ملائما للرحمة وكما في ابتداء الغلاة في كل ركعة كما في سجود السهو القنية حتى يلزم السهو كما تيسر وهبان

فائدة انه قول الاكثر بل الزيلعي والبدائع وحاصل حججهم انه حيث كون البسملة جزءا من الفاتحة عملا لكن الاصح انها سنة واما الندب
يعني اللائق المسنة والمستحب اما السنية فكما ذكر انفا كما في البحر والبسملة شاملة للجهر والشرح غاية المنية ان الامام اذا جهر بالثاني بها غلط
فاحش مخالف لكل الروايات كقول مو قال انه لا يسمي الا في الركعة وكقول القنية انها واجبة بل من السهو والفاتحة حتى يلزم بتركها السهو كما
في البحر لكن الشرط هنا البسملة مطلقا لا يذكر وكما في ابتداء الوضوء قبل الاستنجاء وبعده الا حال الانكشاف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه
ولو نسيها فيسمى في خلاله لا لمحصل السنة بل المندوب كما في سراج الوهاج ولفظه اذا نسي التسمية في اول الطهارة اتى بها اذا ذكرها قبل
قبل الفراغ حتى لا تخلو الوضوء منها فان في اكثر الكتب من عبارات تدل على الاتيان مطلقا مما لا ينبغي وكما في ابتداء الاكل لكن لو نسي في ابتدائه
ثم ذكرها في خلاله تحصل السنة في باقيه لا فيما فات وليقل بسم الله اوله واخره كما في البحر عن ابن الهمام والفرقان الوضوء عمل واحد بخلاف
الاكل فان كل لقمة فعل مبتدأ كما في الزيلعي فان في اكثر المواضع من اشعار حصول التسمية في الجميع ليس على ما ينبغي ايضا واما المستحب فكما بين السورة
والفاتحة سواء مقروءة جهرا او سرا صح في الذخيرة والمجتبى انه حسن عند ابي حنيفة ورجحه ابن الهمام وتلميذه الحلبي وعند محمد سنة
في الاخفاء وعند ابي يوسف مع رواية عن الامام ليس بسنة ولا مستحب ولكن للاتفاق على عدم الكراهة كما في البحر وكما في ابتداء كل كتاب
وفي سائر كل امر ذي بال كما في بعض الرسائل لعل الظاهر انه من قبيل السنة لقوة دليله واتفاق العلماء لا سيما صاحب الحل والعقد عليه
مع شمائه اسلوب النظم القديم كما اشير اليه سابقا فان قيل استنباط الحكم الشرعي من الادلة التفصيلية انما هو منصب المجتهد قلت هذا
مشترك بين مذهب الحنفاء وان ما يختص بالمجتهد انما هو نحو القياس واستخراج الاحكام من نحو الخفي والمجمل والمشكل
والمشترك واما فهم الاحكام من نحو الظاهر والنص والمفسر فلعله لا يختص بل قد يقدر كل العلماء العالي على ان الاجتهاد متجز عند
بعض الفقهاء فافهم وكما في ابتداء قراءة القران بعد التعويذ عند بعض وبعض حين تحقيق هذا الكتاب سيأتي ان شاء الله تعالى
في محل اخر واما المكروه فكما في اكل الشبهات قيل ومنه الاتيان بها في شرب الدخان عند الجمهور ومنه ابتداء سورة براءة دون
اثنائها فيستحب هنا عند الرملي واما عند ابن حجر فحرام في ابتدائها ومكروه في اثنائها واما المباح فكما في ابتداء نحو المشي
او القعود والقيام لان البسملة انما يطلب لما فيه شرف قصدا لاقتران اسم الله تعالى بالمحترمات وللتيسير على العباد فاتي في محقرات الامور على
وجه التعظيم والتبرك لا باس بحصوله الا فالظاهر انه لا ينبغي اتيانها لانك قد عرفت ان اتيانها انما هو فيما له شرف وشأن فان قيل قد
وقع في بعض انه لا تسن في نحو الصلوة والحج والاذكار والدعوات مع انها مما فيه شرف عظيم شرعا وعرفا قلت قيل في جوابه عن جرحهم
القصور لعل انها مستقلة للذكر او هي نفس الذكر فلا يحتاج الى ذكر اخر لكن اورد عليه بالقران فانه مشتمل للذكر مع ان السنة
اتيانها اقول لعل فيهما تابعة بنص على خلاف قياس فلا يقاس عليهما غيرهما وانما يمنع حصول الذكر في اول جميع القران بل الاكثر عدم
والحكم في الجنس بحسب اكثر افراده واما الحرام فكما في ابتداء المحرم بل قد يكون كفرا قال في الخلاصة ان قال بسم الله عند شرب الخمر وعند كل
الحرام او عند الزنا كفر لعل المراد من الحرام ما هو حرام قطعي سواء في ضمن الحرام لعينه او لغيره وكان الوجه فيه استلزام حل
واستحلال ما ثبتت حرمته قطعا كفر لان ايراد التسمية انما يتصور فيما فيه اذنه تعالى ورضاه لانه للتبرك باسمه تعالى والامتنان منه تعالى

لا يتصور فيما ليس فيه رضاه تعالى ويؤيده ما في اخر صيد در المختار ورايت بخط ثقة شرح شرح قدمنا بتسمية فوجد صاحبها اهل
تو كل الاصح لا يكفر بتسميته على الحرام القطعي بلا تملك ولا اذن شرعي انتهى وفيه ايضا وجد شاة مذبوحة في بستان هل يحل اكلها ام لا ومقتضى
ما ذكرنا لا يحل لوقوع الشك في ان الذابح ممن تحل ذكاته ام لا وهل سمى عليها ام لا انتهى فان قلت اما الوجه في عدم تكفير من كفر عند كل
المغصوب والظاهر انه ثبت قطعي ايضا قلت بعد تسليم قطعيته فلانه كونه في مرتبة المسروق في القوة اذ الخلاف في الغصب
هل الضمان غاية التعزير ايضا وهو عند بعض واما جزاء السرقة الحاوي كقطع اليد لانه جزاء سيئة سيئة مثلها على المعمم قالوا
في الغصب ان الغاصب يملكها من وقت الغصب كما في الدرر على المدلة والكافي وسائر المعتبرة وظاهر ان السرقة ليست كذلك فما في وصايا
التركية لتقي الدين محمد البركوي عليه رحمة الملك القوي من تخصيص الكفر بالحرام لعينه بناء على الروم وتخفيف اسم الله تعالى عند الا لا
بعد الكفر في الغصب مما ينبغي ان يتامل فيه على ان هذه العلة تجري في الحرام القطعي مطلقا وظاهر عبارته مطلقة و
الظاهر تخصيص الحرام لعينه فيما هو قطعي الا ان يدعى قطعية كل الحرام لعينه ويحرم قراءة البسملة اي تلاوتها على الجنب
والحائض الا اذا قصد التيمن الذكر كما في البحر عن المحيط فان قيل فعلى هذا يلزم جواز الصلوة بها فقط لانها اية على هذا
التقدير قلنا سيجيء انه وان كانت اية متواترة لكن فيها خلاف ففيها شبهة وفرض القراءة فرض بيقين فلا يسقط فرضه
بشبهة تم قال في الفصول من سمع اسمه تعالى يجب عليه ان يعظمه حين سمع لم يكن قضاؤه وكذا وقع التعبير في قاضيخان
من قوله سمع اسما من اسماء الله الخ فالظاهر من عبارتهم عدم الوجوب للذاكر وانه ليس يختص بلفظ الجلالة كما توهم بل عام لجميع
الاسماء وفي بعض الكتب انه كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم نحو عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلوة والسلام
على رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يسأم عن تكراره وان لم يكن في الاصل ويصلي بلسانه كلما كتبه ايضا وكذا الترضي
والترحم على الصحابة والعلماء ويكره الاختصار على الصلوة دون السلام وبالعكس على ما فصلناه في حاشيتنا على الدرر
ويكره الرمز بالصلوة والترضي بالكتابة بل يكتب كله بكماله وفي بعض المواضع عن التاتارخانية من كتب عليه السلام
بالهمزة والميم يكفر لانه تخفيف وتخفيف الانبياء كفر بلا شك لعل انه ان صح النقل مقيد بقصده ذلك والا
فالظاهر ليس بكفر وكون لزوم الكفر كفرا بعد تسليم كونه مذهبا مختارا الا ان اللزوم بينا نعم الاحتياط في الاتفاق
والاحتراز عن الايهام والشبهة واما من حيث التفسير الذي هو علم يبحث فيه عن احكام الله تعالى من حيث القرانية
والنزول ونحوه لكن قيل عن العلامة الفناري انه ليس لعلم التفسير قواعد يتفرع الجزئيات فليس بعلم حقيقة لعدم
مسئلة فاطلاق العلم مسامحة قال النيسابوري في اسباب التنزيل عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اول ما نزل به
جبرائيل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم قال يا محمد استعذ ثم قل بسم الله الرحمن الرحيم ومثله في الاتقان ايضا وفيه
عن عكرمة والحسين قالا اول ما نزلت من القران بسم الله الرحمن الرحيم واول سورة اقرأ باسم ربك ثم قال وعندي انه من
ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها فهي اول اية نزلت على الاطلاق انتهى لكن فيه كلام يعرف مما سيقرر ان البسملة

اية من القران انزلت للفصل بين السورتين ليست من الفاتحة ولا من كل سورة وهو الصحيح من مذهب الحنفية قال في البحر وحجة اجماعهم
على كتابتها مع الامر بتجريد المصحف وقد تواترت فيه لا يخفى ان هذا انما يدل على كونها من القران لا على كونها منزلة للفصل ولا على عدم
جزئيتها من السورة فلا يتم التقريب فقوله لعل الوجه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي عليه الصلوة والسلام لا يعرف فصل
السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم زاد البزار واذا نزلت عرف ان السورة قد ختمت واستقبلت او ابتدأت سورة اخرى و
روى عنه ايضا قال كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم فاذا نزلت علموا ان السورة قد انقضت
اسناده على شرط الشيخين وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال كنا لا نعلم فصل ما بين السورتين حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم كما في
الاتقان وايضا حديث قسمت الصلوة بيني وبين عبدي فاذا قال الحمد لله الخ فانه لم يذكر البسملة فيه لانها ليست من الفاتحة وحديث
عد سورة الملك ثلثين اية وهي ثلثون دونها كما في البحر فان قيل لو كان كذلك لم تثبت في الفاتحة اذ لا يتصور معنى الفصل لكونها
في ابتداء القران قلت اذا تاملت فيما ذكر من الخبر حق التامل تفطنت الجواب على انه يمكن الفصل بالنسبة الى اخر القران واورد
عليه بسورة براءة ودفع ان ذلك للحكمة وهي ان البسملة اية رحمة وبراءة للقهر والسيف وقيل هي اية من الفاتحة ومن كل سورة
وهو قول ابن عباس قيل وابن عمر وسعيد بن جبير والزهري وعطاء وابن المبارك وعليه قراء مكة والكوفة وفقهاؤهما
وهو القول الجديد للشافعي رضي الله عنهم ورحمهم لكن البيضاوي اطلق قول الشافعي ثم قال لنا احاديث منها ما روى ابو هريرة
رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال الفاتحة الكتاب سبع ايات اولهن بسم الله الرحمن الرحيم وقول ام سلمة رضي الله عنها قرأ رسول الله
عليه السلام الفاتحة وعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين اية ثم قالوا والاجماع على ان ما بين الدفتين كلام الله
والوفاق على اثباتها في المصاحف مع المبالغة في تجريد القران حتى لم يكتب امين ولا يخفى ان المطلوب كونها اية وجزءا من
الفاتحة ومن كل السورة واللازم من الحديث الاول كونها اية وجزءا من الفاتحة فقط ومن الثاني جزء اية من الفاتحة فالكلام
ليس بتمام المطلوب الا ان يدعى ان المطلوب هنا كونها جزءا من الفاتحة مطلقا بدليل ان المقام هو الكلام على الفاتحة لكن تقديم
تحرير المدعى لا يلايمه على ان بين الحديثين في الظاهر تعارض ودعوى الاجماع لا يفيد شيئا مما ذكر بل انما يقوم حجة على
من يقول انها ليست من القران وقيل انها ليست من القران اصلا وهو قول ابن مسعود ومذهب مالك والمشهور من مذهب قدماء
الحنفية وعليه قراء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها وما ذكر من الاجماع انما ينفي هذا القول ثم يرد عليه انه كيف ينعقد
الاجماع مع مخالفة هذه الطائفة وارادة اتفاق الاكثرين لا يفيد لانه مع كونه غير مسلم في نفسه لا يقوم حجة وايضا هذا
الدليل منقوض باثبات اسماء السور وعدد اياتها وكونها مكية او مدنية في المصاحف الا ان يراد بالمصاحف العثمانية ويدعى انها
ليست بمكتوبة فيها او يراد بما بين الدفتين ما لم يجمع على عدم كونها من القران وما ذكر ليس كذلك لما ذكر الاستاذ [illegible]
قال في الاتقان منهم من كتب في المصحف ما ليس منه كاسماء السور والامين والاعشار ولو لم تكن قرانا لما استجازوا
اثباتها بخط من غير تمييز ويمكن ان يقال انه يجوز ان تكون البسملة عند هذه المخالفين مستثناة من هذا الحكم وانهم لم يثبتوها
د

في مصاحفهم ويؤيده التعبير بالوفاق في الاخير مع تعبير الاجماع في الاول في عبارة القاضي واثبتوها لكن برسم مغاير لرسم القران
كرسم كتابة اسماء السور مثلا ويجوز كون الاجماع بعدهم ان الاختلاف في السابق لا ينافي الاجماع اللاحق كما في الاصول واعلم انه يرد
على هذا القائل انها ان كانت متواترة لزم تكفير منكرها ولم يكفروا وان لم تكن متواترة فليست قرانا ويمكن ان يقال انكار التواتر
انما يوجب الكفران كان عاريا عن الشبهة من جميع الوجوه وخلو تلك النفي ههنا او نحو شبهة ما يمنع عن الكفر كمثل قرائية المعوذتين فانه
لا يكفر على الاصح لانكار ابن مسعود كونهما من القران ولعدمهما في مصحفه ولا قيل ان هذا كذب على ابن مسعود وقيل باطل ليس بصحيح
وما يقتضيه هذا المقام من البحث والتفصيل مما لا يحتمله هذه الكراسة ما ذكرنا من المذاهب الثلثة هو المشهور وقيل انها اية من الفاتحة مع
كونها قرانا في سائر السور ايضا من غير تعرض لكونها جزءا منها اولا ولا لكونها اية تامة اولا وهو احد قول الشافعي رحمه الله و
قيل انه قول ابن عباس وابي هريرة رضي الله عنهما وقيل انها اية تامة في الفاتحة وبعض في البواقي وقيل بعض اية في الفاتحة
واية تامة في البواقي وقيل انها بعض اية في الكل وقيل انها ايات من القران متعددة بعدد السور المصدرة بها من غير ان تكون جزءا منها
وقيل اية تامة في الفاتحة وليست بقران في سائر السور وروي عن احمد بن حنبل رحمه الله في كونها اية كاملة وفي كونها من الفاتحة
روايتان وقيل انه يعتقد انها ليست من القران بقي ان البسملة هل هي من خواص القران قال السيوطي في الخصائص نعم وقيل الا قوله صلى الله عليه
وسلم بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب ووفقا ان كونها من الخصائص بالنظر الى عربيتها وباختصاصها باسم الجلالة ثم الرحمن ثم
الرحيم على هذا الترتيب وعدمها بالنظر الى انها عبرانية او سريانية واني ليست من هذا الترتيب اقول الصواب التفصيل فهم من قوله عليه السلام
على ما روي عن بريدة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لاعلمنك اية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري بسم الله الرحمن الرحيم
وعن ابن عباس رضي الله عنهما اغفل الناس اية من كتاب الله لم تنزل على احد سوى النبي عليه السلام الا ان يكون سليمان بن داود بسم الله الرحمن الرحيم
واما حديث الاستاذ فالمفهوم من الزيلعي انها ليست متواترة لانه ذكر انها ليست من القران عند مالك لان القران بالتواتر والبسملة
ليست متواترة ثم اختصر بشيء لانه من منع عدم تواترها وافادة تواترها لكن قال في البحر كتابتها متواتر وهو دليل على تواتر
كونها قرانا وبه اندفعت الشبهة للاختلاف ويرد عليه ما في الزيلعي جوابا عن قول الشافعي انها جزء من جميع السور لاجماعهم على كتابتها
من اول الكتابة لا يدل على انها من اول السور او من اخرها ولهذا طولوا بها ليعلم انها ليست منها الا انها لا يدل على كونها جزءا من اولها او
اخرها كذلك لا يدل على كونها من القران بعين هذه العلة فالجواب الحق وفي الاتقان ذهب كثير من الاصوليين الى ان التواتر شرط في ثبوت
ما هو من القران بحسب اصله وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه بل كثر فيها نقل الاحاد قيل وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي في اثبات البسملة
في كل سورة ورد بان الفاقد فيما تتوافر الدواعي سيما هذا المعجز الذي هو اصل الدين هي التواتر وقال ايضا عن القاضي ابي بكر ذهب قوم
من الفقهاء والمتكلمين الى اثبات القران حكما لا علما بخبر الواحد وقال قوم من المتكلمين انه يسوغ اعمال الراي والاجتهاد في اثبات قراءة ووجه
وحرف اذا كانت تلك الوجوه صوابا في العربية وان لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأها وكلام المتخطئ ومنكر عند اهل الحق ومنكروا البسملة كالمالكية
بنوا قولهم على ذلك الاصل اعني لزوم تواترية اصله ومحله وترتيبه لانها لم تتواتر في اوائل السور فليست بقران والحبيب من قبلنا بمنع كونها

لم يتواتر فرب متلو تواتر عند قوم دون اخرين وفي وقت دون اخر ويكفي في تواترها اثباتها في مصاحف الصحابة فمن بعدهم مع منعهم
عن كتابة غير القرآن انتهى ملخصا ولا يخفى ان بحث تواتر المكتوبية في المصاحف لا يثبت التواتر المطلوب هنا على ما اشير انفا على ان ثبوتها في مصحف
بعض الصحابة كابن مسعود رضي الله عنه ليس بمعلوم بل الظاهر خلافه ما فهم من مذهبه من عدم ثبوتها في مصحفه اقول لعل الحق في هذا المطلب
الدقيق ما ذكر في المواضع المتعددة من الاتقاني والزيلعي والبحر ونحوها الحاصل ان الاحاديث جامعة اكثرها شروط الرواية بالغة اعداد جميعها حد
عشرين كونها قرانا منزلا بل السورة فيحصل التواتر المعنوي بلا اشكال ولا تكلف وقد مر عدم اكفار منكرها بل الظاهر عدم الكفر
ان كان الانكار بتاويل بنحو ما فهم مما سلف والا فالظاهر هو الكفر فان قيل انها لو كانت اية متواترة لجازت الصلوة بها عند ابي حنيفة اذ
لا يشترط اكثر من اية قلنا قال الزيلعي في جوابه انما لا يجوز الصلوة بها لاشتباه الاثار واختلاف العلماء في كونها اية لانها ليست من القرآن
انتهى لكن قوله لاشتباه الاثار ليس كما ينبغي الا ان يحمل قوله واختلاف العلماء من قبيل عطف العلة على الحكم ويخص الاثار على مذهب الصحابة فافهم
فحاصل الخلاف قريب الى الخلاف في عدم الكفر فيما سبق وفي المحقق التفتازاني في حاشية الاصول المتواتر قد يكون ناقصا انما يفيد الظن على
ما هو التحقيق لكن المشهور كما في التلويح انه انما يفيد علم اليقين بطريق الضرورة وكذا الكلام في شرح العقائد ثم واما من حيث القراءة
قال في الاتقان ويحافظ على قراءة البسملة اول كل سورة غير براءة لان اكثر العلماء على انها اية فاذا اخل بها كان تاركا لبعض الختمة عند الكثرين
فاذا قرأ من اثناء سورة استحبت له ايضا نص عليه الشافعي قال القراء ويتاكد عند قراءة نحو اليه يرد علم الساعة وهو الذي انشأ جنات لما في ذكر
ذلك بعد الاستعاذة من البشاعة وايهام رجوع الضمير الى الشيطان انتهى والمفهوم من كتب اصحابنا ليس بخارج عما ذكره وليعلم الذي تحمله مذهب
اصحابنا المذكور فيما مر واما القراء فقد اختلفوا في البسملة بين كل سورتين غير براءة قال قالون والكسائي وعاصم وابن كثير لما روي عن سعيد
جبير رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلم انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم وقد مر في التفسير بطرق متعددة
ولثبوتها في المصحف من سوى سورة براءة وهو الموافق لما ذكره من قول اصحابنا الحنفية لكنا لم نطلع على هذا الاستثناء منهم فليتبع لم يات
اصلا حمزة بل يصل اخر السورة الاولى باول السورة المتأخرة فيعلم ان ترك البسملة في وصل السورتين اما الاول فلما روي عن ابن مسعود
رضي الله عنه قال كنا نكتب باسمك اللهم فلما نزلت بسم الله مجريها كتبنا بسم الله ولما نزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن كتبنا بسم الله الرحمن
فلما نزلت انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم كتبناها فهذا دليل انها لم تنزل اول كل سورة واما الثاني فلان كل السورتين كايتين
في عدم البسملة وقد جاز الوصل بين ايتين فكذلك بين سورتين بلا احتياج الى السكت فيكفي بسملة الفاتحة وخير بين الوصل والسكت
ابن عامر وورش وابو عمرو اما الوصل فلما مر واما السكت فان اخر السورة الاولى واول الثانية ايتان وسورتان وفيه اشعار بالانفصال لكنهم
رجحوا واستحسنوا السكت في اول اربع سور وهي ما اوله لا وويل والسكت قطع الصوت زمانا قليلا اقصر من اخراج النفس لانه لو طال
صار وقفا يوجب البسملة الكل وبعضهم ياتي بالبسملة في هذه الاربع لكراهة اللا ابالا بعد المغفرة وجنتي وبويل بعد اسم الله
والصبر والكراهة في التلاصق والكراهة في لا اللبس واما السكت فلحصول الفصل الدافع للوهم المذكور واتفقوا في عدم البسملة
وصلا وابتداء بين الانفال وبراءة لان البسملة امان وبراءة ليس فيها امان لنزولها بالسيف على ما روي عن علي رضي الله عنه ولان

قصة احدى السورتين شبيهة بقصة الاخرى وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البيان فظن انها منها على ما روي عن عثمان رضي الله عنه
او لان النبي عليه السلام امر اول كل سورة بها ولم يامر في هذه على ما روي عن ابي بن كعب رضي الله عنه او لان اولها نسخ ونسخ معه البسملة فلم يكتب على
ما نقل عن مالك وقيل البسملة ثابتة في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ولكنه لا يؤخذ بهذا واختار الاول الشاطبي وتبعه الجعبري وقال في الاتقان عن القشيري
الصحيح ان التسمية لم تكن فيها لان جبرائيل لم ينزل بها فيها ويحتمل ان يكون هذا خامسا ثم اذا كانوا متفقين في اتيانها في ابتداء الجميع الا براءة واما
في اجزاء السور غير براءة فللقارئ الخيار بين اتيانها وتركها واما في براءة فكذا على ما فهم من ظاهر كلام الشاطبي والمنقول عن السخاوي وعدم كون
البسملة على ما نقل عن ابن الجزري والذي اختاره الشاطبي من العلة يقتضي عموم الحكم في الاجزاء ايضا بل اولى سيما بالنسبة الى بعض الاجزاء كاية السيف
ثم في البسملة بين السورتين بحسب الوقف والوصل اربعة احتمالات وصل طرفيها او فصلهما او فصل المقدم مع الوصل بالمتأخر ووصل المتقدم مع فصل المتأخر و
هذا الرابع مكروه والثالث مستحسن لاشعاره بانه الابتداء المقصود ومن سنة القراء ايضا وصل البسملة باوائل ست سور خمس منها في اوائلها الحمد لله
وسادسها سورة او ومن الادب ان لا يوصل الاستعاذة بالبسملة بل ثم التسمية في ابتداء السورة سنة مؤكدة في ظاهر الرواية وفي جامع القراء غير قالون
فيستحب عنده بان التكبير باعتبار الفصل والوصل اوجه السكت على اخر السورة وعلى التكبير على البسملة ووصل الثلاثة والسكت على الاول ووصل
الاخيرين والسكت على الاولين مع وصل الاخير والسكت على الاخر ووصل الاولين لا وصل الوسط والسكت على الطرفين واذا وصل اخر السورة بالتكبير
احكام الوصل ويبقى المدغم والمنون في اخر السورة على حالها وتعطى الساكن منها ولو تنوينا احكام التقاء الساكنين فتكسر في الصحيح وحذف في المد
وتحذف همزة الوصل وتعامل الجلالة بتخلها واذا سكت عليه اعطيته حكم الوقف من اسكان وحذف وابدال وروم واشمام ومد واعطيت حكم
المبتدا به فتثبت همزة وتفخم الجلالة نحو الحاكمين الله اكبر الحمد لله الابتر الله اكبر الخبير الله اكبر فحدث الله اكبر حمدة الله توابا الله اكبر رضي الله اكبر
كذا في شرح الجعبري على الشاطبية واما من حيث الحديث فعلى وجهين الاول بما يتعلق بالابتداء المشهور في السنة جمهور الشارحين فان وجه
الابتداء بالبسملة هو الحديث المعروف في بحث الابتداء الذي سبق الاشارة اليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله
فهو ابتر وفي بعض الكتب فهو اقطع بدل ابتر وفي بعضها اجذم ووقع رواية الحديث في شرح النخبة للمولى علي القاري كل امر ذي
بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر ومثله عن الخطيب في بعض الرسائل وهو اظهر لدلالته على المقصود بلا احتياج الى بعض العناية
الشاملة لها لعل الاوضح في دلالته على المقصود ههنا على الاطلاق بلا احتياج الى اصلاح ما في الجعبري من انه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها اوله وهي مفتاح كل كتاب انزل ولما نزل على جبرائيل بها اعادها
ثلاثا وقال هي لك ولامتك فمرهم لا يدعوها في شيء من امورهم فاني لم ادعها طرفة عين منذ نزلت على ابيك ادم عليه السلام وكذلك الملائكة
وقريب لهذا الحديث ما في كتب بعض المشايخ من قوله عليه السلام اذا كتبتم كتابا فاكتبوا في اوله بسم الله الرحمن الرحيم واذا كتبتموها فاقرؤوها
وفي بعض الكتب عن مفتاح الحصن الحصين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله فيه فيبدأ به و
بالصلوة علي فهو ممحوق من كل بركة وروي عن النبي عليه السلام تخلقوا باخلاق الله ولا شك ان عادته تعالى في ابتداء كل سورة هو
اتيان البسملة فنحن بها مامورون والثاني بما يتعلق ببعضها وشرفها ولا يمكن احاطة ما يتعلق بذلك لعدم حصره ولكن ولنذكر

بعضها وان لم يثبت عند شروط الرواية في بعض الاحاديث لانها ليس باقل من احتمال كونها ضعيفا والاحاديث الضعيفة يجوز روايتها
فيما يتعلق بالفضائل سيما وافق القياس قال نوفي في حاشيتنا على الدر منها ما في بعض المعتبرات عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
كل ما في الكتب المنزلة فهو في القران وكل ما في القران فهو في الفاتحة وكل ما في الفاتحة فهو في بسم الله الرحمن الرحيم وورد كل ما في بسم الله الرحمن الرحيم في
الباء وكل ما في الباء فهو في النقطة التي تحت الباء وفي الفواتح المسكية لاندلسي على رضى الله عنه انا النقطة التي تحت
الباء وفي الرسالة الموضوعة لشرح البسملة للشيخ محمد البنوفي قيل ان الله تعالى لما انزل بسم الله الرحمن الرحيم اهتزت لها الجبال الراسيات وتزلزلت الارضون
السبع والسموات وازدادت الملائكة ايمانا والخلائق يقينا وخرت الجن على وجوههم وتحركت الافلاك وحركت لعظمتها الاملاك وكانت
مكتوبة على جبين ادم عليه السلام من قبل ان يخلق بخمسمائة عام وكانت على جناح جبرائيل عليه السلام يوم نزل الى ابراهيم عليه السلام فقال
بسم الله الرحمن يا نار كوني بردا وسلاما على ابراهيم وكانت مكتوبة على عصا موسى بالعبرانية لولاها ما انفلق البحر وكانت مكتوبة على لسان
عيسى عليه السلام يوم تكلم في المهد صبيا وكان يتكلم بها على الموتى ويبرئ الاكمه والابرص باذن الله تعالى وكانت مكتوبة على خاتم سليمان عليه السلام
وفي شمس المعارف روي عن النبي عليه السلام من قرا بسم الله الرحمن الرحيم وكان مؤمنا سبحت معه الجبال الا انه لا يسمع تسبيحها وقال ايضا صلى الله عليه
وسلم اذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قالت الجنة لبيك اللهم وسعديك الهي ان عبدك فلانا قال بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اخرجه عن
النار وادخله الجنة وروي عنه ايضا صلى الله عليه وسلم من امتي قوما ياتون القيمة وهم يقولون بسم الله الرحمن الرحيم فتثقل حسناتهم
على سيئاتهم فتقول الامم سبحان الله ما رجح حسنات امة محمد فيقول لهم انبياءهم انما ذلك لانه كان ابتداء كلامهم ثلثة اسماء من اسماء
الله تعالى ولو وضعت في كفة الميزان ووضعت السموات والارضون وما فيهن وما بينهن في الكفة الثانية لرجحت عليها وهي بسم الله
الرحمن الرحيم ثم قد جعلها امانا من كل بلاء ودواء لكل داء وحرزا من الشيطان الرجيم وامنت هذه الامة من الخسف والقذف
والغرق فالزموا قراءتها والزموا تقربوا بها الى ذي الجلال والاكرام وقال الحسن في قوله تعالى واذا ذكرت ربك في القران
وحده ولوا على ادبارهم نفورا قال يعني بسم الله الرحمن الرحيم وقيل في قوله تعالى والزمهم كلمة التقوى انها بسم الله الرحمن الرحيم
واوحى الله تعالى الى عيسى عليه السلام يقول له يا ابن مريم اما علمت اي اية انزلت عليك فقال بلى يا رب فقال يا عيسى انزلت عليك اية اسمها
وهي بسم الله الرحمن الرحيم فالزم قراءتها في ليلك ونهارك وعند تحركاتك واقبالك وقعودك وقيامك واكلك وشربك وفي جميع احوالك
فانه من جاء يوم القيمة وفي صحيفته بسم الله الرحمن الرحيم ثمانمائة مرة وكان مؤمنا موقنا بربوبيتي اعتقته من النار وادخلته الجنة
دار القرار وقال عليه السلام من كتب بسم الله الرحمن الرحيم غفر له كما في الروضة للامام الزندويسي وبالجملة ان عجائب بحر فضائلها لا تنتهي انتهائه
ويكفي في قوته ... وفضله كونه في اول كل سورة من كلام الحكيم الخبير لاهل العلم وكونه اول وحي للافضل نبيه عليه افضل الصلوات
واتم التسليمات بعد اقرا باسم ربك واما من حيث التصوف الذي هو نتيجة رسوم اصل المعاني وخلاصة علوم اسرار العوارف للاعبارة
عن دوام العبودية بكمال التزام السنة والعزيمة وتمام الاجتناب عن البدعة بل الرخصة بلا ضرورة مع دوام الحضور بالله تعالى
على طريق الذهول والاستهلاك وفيحتاج الى ما لابد منه من العلوم حتى يقطع عقبات النفس بالتنزه عن ظلمات الجسمانيات للتوصل الى تجلية

القلب عن غيره تعالى وتحليته بذكره تعالى وهو علم المكاشفة الذي هو نور يظهر في القلب يشاهد به الغيب وهو المعني من قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم على ما في جامع الصغير علم الباطن سر من اسرار الله وحكم من حكم الله يقذفه في قلوب من يشاء من عباده ومن قوله عليه السلام على ما
في عين العلم اذا دخل النور في القلب انشرح اي عاين الغيب وقال في التاتارخانية واما علم المكاشفة فلا يحصل بالتعليم والتعلم و
انما يحصل بالمجاهدة التي جعلها الله تعالى مقدمة للهداية حيث والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وبالجملة انه علم لا ياتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه ولا عوج في بدايته ولا نهايته بل انه جمع علم العلماء وحكمة الحكماء ليغير واشيا من وصف واسراره
ويدلوه بما هو خير منه لم يجدوا اليه سبيلا لانه مقتبسة من نور مشكاة النبوة وليس وراء النبوة نور يستضاء به كيف يتصور
الاشتباه في طريقه اول شروطها تطهير القلب عما سوى الله تعالى ومفتاحها استغراق القلب بذكر الله واخرها الفناء بالله تعالى
قال المحقق التفتازاني في شرح المقاصد اذا انتهى السالك الى الله تعالى وفي الله يستغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث يضمحل
ذاته في ذاته وصفاته في صفاته ويغيب عن كل ما سواه ولا يرى في الوجود الا الله وهذا الذي سموه الفناء في التوحيد واليه يشير
الحديث الالهي ان العبد لا يزال يتقرب الي حتى احببته كنت سمعه الذي به يسمع وبصره الذي به يبصر وحينئذ ربما يصدر عنه
عبارات يشعر بالحلول والاتحاد لقصور العبارة عن بيان تلك الحال وتعذر الكشف عنها بالمقال ونحن على ساحل التمني
نغترف من بحر التوحيد بقدر الامكان ونعترف بان طريق الفناء فيه العيان دون البرهان والله الموفق انتهى قال الامام حجة
الاسلام لبعض تلامذته الجواب عن بعض ما سألت والبكم بها حرام اعمل انت بما تعلم لينكشف لك ما لم تعلم ولو انهم صبروا
حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم وتيقن انك لا تصل الا بالسير اولم يسيروا في الارض فينظروا وقال ذو النون المصري
ان قدرت على بذل الروح فتعال والا فلا تشتغل بترهات الصوفية فان قيل انا نرى كثيرا من العلماء يمنعون هذه الطريقة
بل بعضهم يكفرون اصحابها قلنا المنع المعتبر لمن غير هذه الطريقة ولم يتبعها بل يتكلف ان يجعل الطريقة الشريفة
تابعة لمشتهى هواه ويحدث في ذلك ترهات كثيرة كاذبة وحالات كاسدة خارجة عن قاعدة الشرع القويم ومن دائرة الصراط
المستقيم واما التكفير سيما الاعلام فيهم كالشيخ محيي الدين العربي حيث ذهب الى اكفاره جماعة من العلماء كعلي القاري فوضع
رسالة مخصوصة على اكفاره بخصوص الفاظ في الفصوص والفتوحات وقد يسند ذلك الى التفتازاني فالحق ان المسئلة في الفروع
نحو البزازية اذا كان في المسئلة مائة وجه تسعة وتسعون يوجب الكفر ووجه يمنعه فالعالم يميل الى ما يمنعه ولا يفتي بتكفير
مسلم امكن حمل كلامه على محمل حسن وفي الاصول الترجيح بكثرة الادلة سيما قد تواتر من حسن حاله وشهد على حسن اعتقاده سائر مصنفاته
وبالجملة ان ظاهر بعض كلماته وان اوجب صريح الكفر لكن لا يكفر وقد وقع للسيوطي وابن الكمال رسالتان والسعدي وصاحب
القاموس وللسيد الشريف ولغيرهم من اكابر العلماء فتاوى وكلها يوجب حسن المنع عن مطالعة كتبه والتفصيل في در المختار
والتفصيل ليس له مجال والاجمال ليس غنا مقتضى الحال ثم لنرجع على ما نحن بصدده من البسملة الكريمة وقد عرفت ان
هذه الطريقة لا تحصل بالبرهان والبيان الا بالمجاهدة والابرام والمجاهدة على ما اختاره سادة جمهور المتصوفة

فان نقل عنهم ان قيل تاويلا معتبرا في الشرع فيها والا
فيحمل على الصحو ... منهم في حالة السكر وهذا الاخير
كافه في عدم ... الكشف قال التفتازاني في شرح المقاصد
العارف ربما يحصل له الانجذاب الى العالم القدسي و
الاستغراق في ملاحظة جناب الحق بحيث يذهل
عن هذا العالم ويحل بالتكليف من غير ان ياثم لا
تكفه في حكم غير المكلف كالنائم وذلك يحصل عند
مراعاة الامر ... وملاحظة الماثين وفيه
علمنا ... عن نحو سلطان العارفين باية
البسطامي ... من كلمات ظاهرها خطا ... مسكين
عفي

قال على القاري في شرح حصن الحصين عند قوله صلى الله عليه وسلم ... لا اله الا الله ... هذه الفضيلة مخصوصة ... فيهم كما هو ... الصوفية ... النبي صلى الله عليه وسلم ... بعد البعثة ... ودون ما ابتدعه المتبدعة ... في الجملة مستحسنة

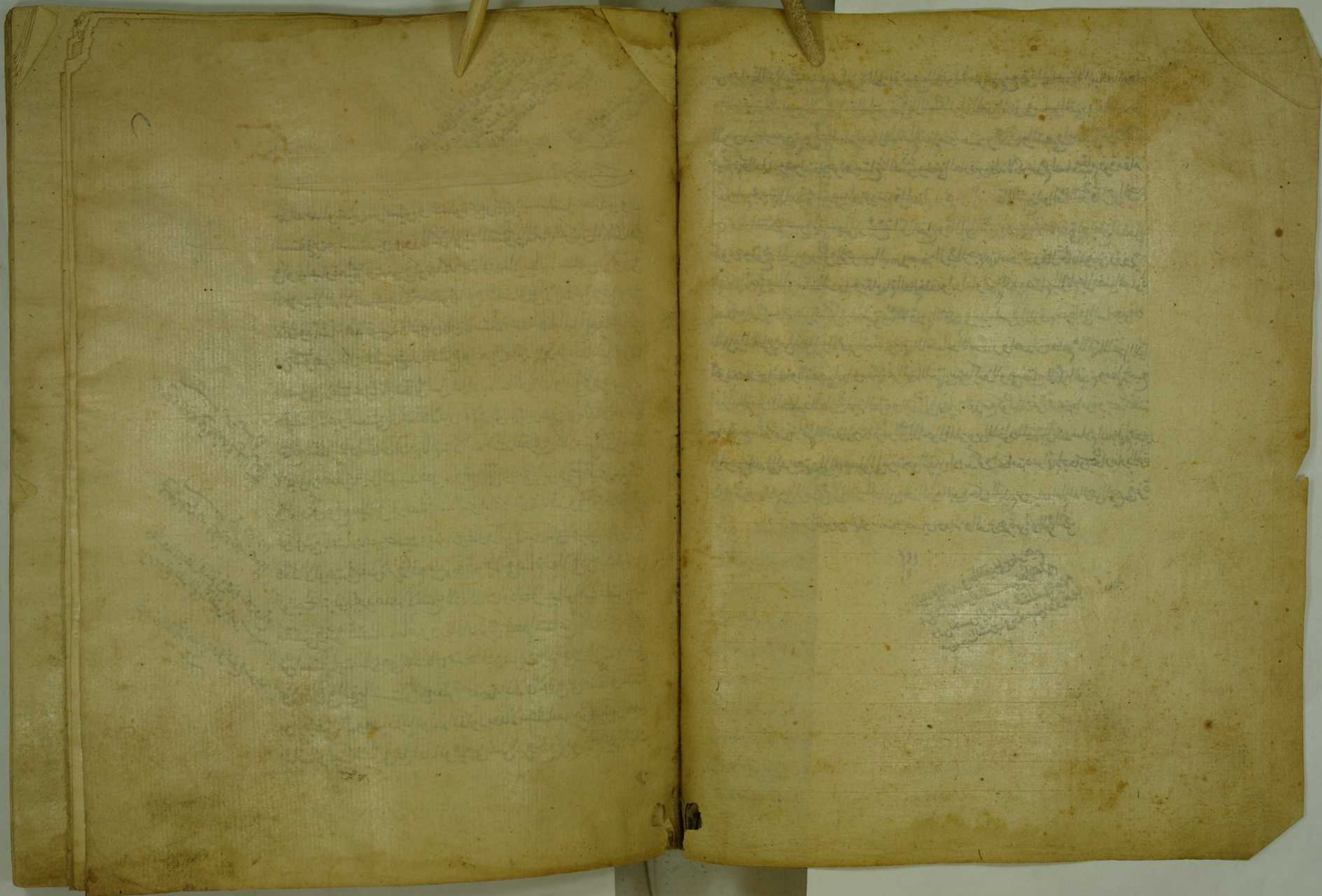
وأكابرهم قدس الله اسرارهم وافاض من كاس رحيق زلالهم بتخييل اسم الذات لفظة الجلالة الله بمعنى اي مسماه اعني ذاته
سبحانه وتعالى في القلب وهو واخوانه من الروح والسر والخفي والاخفى من عالم الامر الذي خلق الله تعالى بكن من غير مادة وهي
النفس الناطقة والعناصر الاربعة فمحل القلب المضغة تحت الثدي اليسار والروح مثلها في اليمين والسر في يسار الصدر والخفي
في يمينه والاخفى في وسط والنفس في الدماغ والعناصر تندرج فيها وكل من المحال محل الذكر على الترتيب فكيفية ذكر اسم
الذات بالقلب مثلا ان يلتصق اللسان بسقف الحلق وينطلق النفس على حاله والاسنان على الاسنان ويخيل في القلب لفظة الجلالة
ويستمر على ذلك من غير انقطاع وان تكلم باللسان عند الحاجة فلا ينقطع خيالها فانه مدخل لما وراء هذه المعهودة من القوى
الوهبانية عند رسوخ القلب بالمذكور ونسيانا عما سواه فان حقيقة ذكر الشيء نسيان ما دونه فاذا دام الذكر لزم النسيان
واذا ارتسخ بحيث لو تكلف باخطار الغير لم يخطر انقلب ذكره الى الروح ثم الى السر ثم الى الخفي ثم الى الاخفى ثم الى النفس فاذا ارتسخ
الذكر في لطيفة النفس حصل سلطان الذكر بان يعم على جميع الانسان بل على الافاق ايضا هذا بعض ما ذكره بعض ساداتهم قالوا
ان طريقتهم لا يتاتى بالكتابة بل بالصحبة والاخذ من كامل جامع لشرائط الاخذ المفصلة في محله تسلسل الى النبي صلى الله عليه وسلم
والا فيكون مسخرة للشيطان قال ابو يزيد البسطامي قدس الله روحه من لم يكن له شيخ فالشيطان شيخه وقال غير واحد الرجل
يوحى اليه ولم يكن له شيخ لا يجيء منه شيء كما في الفوائح والمضافة الى مثل هذا الشخص انما هو بمحض كرم الله تعالى ومن
ساعدته السعادة من يوفقه الله تعالى اليه لكن لا يصلح كل مدع ان يقتدى اليه سيما في هذا الزمان بل لا بد ان يتامل في هذا الباب
لان سفهاء الاحلام وشركاء الطعام ممن لا يشم رائحة من فوائحها ولا المراتب من فواتحها كانوا يدعون المشيخة فضلوا
واضلوا تتمة ومن يطلب الحسناء من غير اهلها يجد عليه ان يغلي بوصلها فان قيل حقيقة هذه اذا لم يمكن تحصيلها بالكتابة
بل بالمجاهدة وذلك بالاخذ عن رجل عالم عامل بصير فما فائدة هذا البيان قلت نعم لكن المراسلة قد توصل المشافهة ومن فوائده
المصوفة ايضا ما في شمس المعارف من اخلص المجاهدة والرياضة وتخلص من مزيد الشهوة والغضب ونحوها وجلس في
مكان خال وغلق طرف الحواس وفتح عينه الباطنة وسمعه وجعل القلب في مناسبة عالم الملكوت وهو يقول اللفظة الكريمة
وهي الله دائما بالقلب دون اللسان الى ان يصير لا خبر له من نفسه ومن العوالم ويبقى لا يرى شيئا الا الله سبحانه وتعالى انفتحت له
طاقة ينظر منها ويبصر في اليقظة ما يبصر في النوم فتظهر له ارواح الملائكة والانبياء وغير ذلك من الصور الحسان ثم انكشف
ملكوت السموات والارض ورأى ما لا يمكن شرحه ووصفه كما قال عليه الصلاة والسلام زويت لي الارض فرايت مشارقها ومغاربها
وقال تعالى وتبتل اليه تبتيلا معناه الانقطاع من كل شيء وتطهير القلب عن كل شيء والابتهال الى الله تعالى بالكلية وهو طريق الصوفية
وقال في الفوائح عن بعض المشايخ وعليك بذكر لفظة الله الله الله من غير مزيد فان نتيجة اذكاره عظيمة وبركة اثاره عميمة
ولذلك ما قال الامام حجة الاسلام في بعض كتبه حتى انهم وهم في يقظتهم يشاهدون الملائكة وارواح الانبياء ويسمعون
منهم اصواتا ويقتبسون منهم فوائد الى اخر ما قال والتفصيل في عجائب القلب من الاحياء فكن من الذائقين ترياق سكرهم ولا تكن من السامعين

و

١٦١

من وراء بحال المصدق مدعاهم هو التجربة الصادقة وهي بالدخول في طريقتهم مع قوة المجاهدة لا البيان بالبرهان
والا فلا ينتج الا ما يوجب الاستهزاء والهوان ونعم ما قال العلامة الرباني المحقق الثاني في سلك التمني رزقنا الله تعالى
الخوض الى بحار معرفتهم واعلم ان اسم الجلالة هو الاسم الاعظم عند ابي حنيفة والكسائي والشعبي واسمعيل بن اسحق وابي جعفر
وسائر العلماء وهو اعتقاد جماهير مشايخ الصوفية ومحققي العارفين فلهذا لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق مقام
الذكر باسم الذات قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم قل الله ثم ذرهم الرحمن الرحيم قال الشيخ ابو العباس البوني فالرحمن الرحيم
من اذكار المصطفين سريع لهم تنفيس الكرب وفتح ابواب الفرج وقال ابن العربي من داوم على ذكرهما الا يسقى ابدا يفتح المقفل من
كنوزه وتوضح الجمل من رموزه والرحمن من البسملة صفة الرب والرحيم منها صفة محمد قال تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم
وبكمال الرحموت وبالرحيم تمت البسملة وبتمامها تم العالم خلقا وابداعا ولنختم الكلام بختام سيد الانام عليه افضل الصلوة
والسلام وان البردة الكواكب ولتضيق عنان الاقلام الكلام في بيداء اسرار الارقام خوفا على السامعين من
الملال والناظرين من الكلال والافهام انما منطوقاتها الاتساعد الاسفار واصداف معانيها لا تتحمل اللئالي
لكون بحار عجائبها لا تنقضي ابدا ومضمار غرائبها لا تنتهي سرمدا كيف لا وهي مفتاح الكلام القديم ومظهر لجميع
اسرار القرآن العظيم فالمطالب في غاية العزة والبضاعة في نهاية القلة مع كون ذلك ثمرة قريحة جامدة ونتيجة فطنة
خامدة مع صدود عند تلاطم الاشغال وتكاثر عوائق الاحوال فالمرجو من الاخوان المتحابين في الله سلام الله عليهم اجمعين
واوصلهم الله الى اعز بغيتهم الى ان يصلوا الى مرتبة حق اليقين ان يذكروا بخاصة دعواتهم اجمعين سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين هذا اخر ما ابدع حكمة الحكيم من بيان بسم الله الرحمن الرحيم في غرة
صفر الخير من شهور ست وخمسين ومائة والف من هجرة من له العز والشرف

الحمد لله على التمام في يد الفقير علي بن ابراهيم ... عفا الله عنهم
... ابن مراد ... في ...
ولد ... الشريف ... من رجب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الموحدين الواصلين والصلوة على من ينتهي اليه سلسلة العارفين وآله
المستغفرين والمستدلين **وبعد** فالكلمات الآتية المنسوبة الى الامام البركوي لما كان ظاهرها
في كونها عبارة تصوفية ومحتملة في كونها كلامية اوردنا في بيانها مطلبين **الاول** في
الكلامية لا اله الا الله توحيد لان مضمونها نفي واثبات اي نفي الالهية عن كل شيء واثباتها
له تعالى وما شأنه هذا توحيد فانه وان كان الاستثناء عندنا تكلما بالباقي بعد الثنيا لكن
من خصوصية هذه الكلمة الطيبة بشهادة الشرع والعرف دلالتها على وجوده تعالى اشارة او دلالة
مفصلة في الاصلية محررة تمام دقائق اسرارها في رسالتنا المعمولة لها والمنفي كل فرد من افراد
حقيقة الاله غير المستثنى اي الله تعالى لا عين له لا وجود له بيانا ببراهين كونه تعالى واحدا منها
التمانع المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا المقررة في الكلامية وهذا في الحقيقة
كالدليل لجزء صغرى دليل التوحيد فعلى من وقع النفي اي النفي على من وقع عليه النفي حق صادق
والمراد بمن وقع عليه النفي غير الله تعالى من الالهة وهذه كالنتيجة لما قبله وفي قوة قولنا نفي الالهية
عن كل شيء باعتبار دعوى ضمنية ويمكن ان يقال والمنفي لا عين له اي لا وجود لذاته بل عن غيره
فقد الالوهية في نفس الامر واقع على من وقع عليه النفي هنا ثم انه النفي من حيث كونه نفي
الواجب لذاته يلزم بمجرد عدمه الامتناع لان الذات لو كان واجبا لوجب ان ذات الواجب
مقتضي وجوده اقتضاء تاما ضروريا فاذا لم توجد فعلم امتناعه فيكاد ان يجعل كلمة
من استفهامية انكارية بمعنى انه اذا كان ممتنعا فلا محل يرد عليه النفي والا يلزم نفي المنفي
ولا فائدة في النفي بالنسبة الى من له نظرة صحيحة اذ لا فائدة في نفي الممتنعات والمثبت
من حقيقة الاله وهو الفرد الواحد المذكور بعد الاستثناء موجود ذاته ببراهين
اثبات الواجب المبسوطة في محلها فالالوهية في نفس الامر واقع على من وقع عليه الاثبات

هنا

هنا فهذا في حكم الجزء الاخير للصغرى المقدمة ولك ان تقول المثبت في نفسه مع قطع النظر
عن اثبات المثبت ثابت في نفسه فالحكم عليه بالاثبات حكم مطابق للواقع والمنفي ذات مفهوم مع
قطع النظر عن صفة النفي نفس المثبت اذ الاله ذاتي لله والذات عين الذات ومحمول عليه مواطأة
او لان هذا الكلي منحصر على هذا الفرد وذلك هو الاحتمال الصحيح من المحتملات الاربع فيه كليين
او جزئيين او الاول جزئي والثاني كلي او العكس الذي هو الصحيح عين المثبت هي وجود
الواجب عين المثبت اي عين ذاته كما هو عند محققي المتكلمين وهو المناسب لكمال التوحيد
او عين المثبت اي ذات الواجب عين المثبت بالكسر اي الخالق الموجد للعالم اذ لا خالق سواه
والمنفي اي ذاته بلا صفة النفي عين النافي وهو الله تعالى بمثل قوله فاعلم انه لا اله الا الله
او مع صفة النفي عين الذاكر بصحة تأويل في بعض النسخ والمنفي عين الباقي اي الباقي من
الاستثناء فالوجه ظاهر عين المنفي اي ذات المعدوم في نفسه عين المنفي هنا يعني المعدوم
هو هذا فقط اذ ما عداه من المعدومات وان كان معدوما لكن يمكن وجوده واما
هذا فممتنع او عين المنفي في هذه عين المنفي في الخارج او عين مما اعتبر في نحو شعري
فهي اي المقدمات المذكورة مع اعتبار اتحاد النفي عين مع مفرعهما ست سوى الاولى
لانها المقصود لغيرها وهذه اي الاولى التي هي مضمون الكلمة الطيبة واحدة لان المطلوب
واحد وغيرها موقوفا لها لبيان تصديقها وتصورها فكانها دليل للتوحيد وتبيين
ما هو الحري للذاكر العارف فمن قالها اي الكلمة الطيبة حكما اي على حكم العرف والعادة
بلا قول بمثل ما ذكرنا فاعرف حق المعرفة لانه اما بلا معرفة اصلا فيكفر واما بالتقليد
ففسق ومن قالها كقوله سبحانه بان يكون قولا بمعرفة وعلم بذاته ووحدانيته وفي بالكمال
المشار اليه فيما سبق لان الظاهر انه اشارة الى قوله فاعلم انه لا اله الا الله فقد قالها وهو مؤمن
حق بلا ريب او ايمان كامل **المطلب الثاني** في الصوفية ففيه مقدمة ومقصد اما المقدمة
فالتوحيد عند الصوفية اما توحيد صفات وهو انه اذا انتهى سلوك الذاكر العارف بالتهذيب

والتجلي الى الله تعالى يستغرق في بحر التوحيد والعرفان وتوارى في نظره وجود جميع الممكنات
حتى وجود نفسه كتوارى الكواكب عند طلوع الشمس ويسمونه بالفناء في التوحيد نقل عن شرح المقاصد
وشرح في حواشي شرح النسفية والتيسير الحديث الالهي وح ربما يصدر عنه عبارات تشعر
بالحلول والاتحاد لقصور العبارة عن بيان تلك الحال وتعذر الكشف عنها بالمقال واما توحيد
ذات وهو وحدة الوجود واختصاصه به تعالى قالوا ان وراء العقل طورا يشاهد فيه بكاشف
فيها اشياء يعجز العقل عن ادراكها وان الممكنات ما شمت رائحة الوجود وانها لم تظهر ولا
تظهر وان الحق محسوس والخلق معقول وشبهوا وجود الخلق بوجود الصورة المتخيل في المرآة لعل
هذا معنى ما نقل عن الاحياء الممكن في حد ذاته هالك ازلا وابدا وما نقل عن المشكاة انه
ليس في الوجود الا الله تعالى وايضا عن الغزالي لكل شيء وجهان الى نفسه والى ربه فباعتبار الاول
معدوم وبالثاني موجود فاذن لا موجود الا الله وقال البيضاوي بيض الله وجهه عند قوله
تعالى كل من عليها فان الآية ولو استقريت جهات الموجودات وتفحصت وجوهها وجدتها باسرها
فانية في حد ذاتها الا وجه الله تعالى اي الوجه الذي على جهته انتهى وانت اذا تأملت حقيقة
كلامهم وجدته مغايرا لمذهب السوفسطائية والوجودية وحاصل ما تحرر ان الوجود الحقيقي
مختص له تعالى وعينه وان الممكنات ليس لها وجود حقيقة والعارف الذاكر في مقام يكون في حكم
الاتحاد اما المقصد فنقول لا اله اي لا موجود من الماديات والمجردات وانما عبر عن جنس
الممكنات بالاله لكون افرادها شئون الحق بل عينه وهو صلى الله عليه وسلم ما رأى شيئا الا و
ورأى الله تعالى معه كما صرح بعضهم في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الآية الا الله اي مضمون
هذه الكلمة نفي الوجود الحقيقي عن جميع الغير واثبات الوجود له تعالى والمنفي افراد الموجود
غير المستثنى لا عين له ولا وجود له حقيقة بل اوهام واشباح وخيالات كما يغيب عن الحس
عند وصول الذكر عصا الى سلطانه بحق المجاهدة فيه فالنفي هنا واقع على من وقع عليه
النفي في نفس الامر اذ المرئي عند المشاهدة العيانية كذلك والمثبت اي الواجب تعالى موجود

بوجود

١٦٢

بوجود نفسه ازلا وابدا بلا اضافة الى شيء ولا اعتبار اليه فالثبوت اي الوجود في نفسه واقع
على من وقع عليه الاثبات هنا والمنفي اي الباقي من الاستثناء وهو جميع الموجودات المتوهمة
عين المثبت لا اثر الذات ومعلوله اذ هو خالق كل شيء او الوجود في المنفي عين الموجود في المثبت
بناء على وحدة الوجود فالمنفي بالنظر الى ذات نفسه عدم والى ذات الواجب موجود بوجوده
قال المحققون الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات وظهر فيها فلا يخلو عنه
شيء من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت بتقييد وتعينات اعتبارية لعل
مرادهم معنى غير الحلول بل معنى مثل ما نقل عن شرح المقاصد في المقدمة بل حاشاهم عن ارادتهم
ما يفهم من ظاهر هذه العبارة بقرينة ما فصلوا في تنزيهاته تعالى فلا يلزم كونهم من الوجودية
والحلولية عين المثبت في نظر الذاكر العارف وعين المثبت هنا يعني اذا دخل الذاكر المجرد في روضة
هذه الكلمة جامعا ازهارها ذائقا من سلسبيل سكراتها مستغرقا في رحيق ابحارها
رافعا حجب شئون هذه السفليات وعوائق علائقها قاطعا رتب التجليات والمكاشفات
واصلا الى نهاياتها ينتفي ويضمحل ويثبت المثبت يعني لا يبقى في الوجود في نظره الا هو
فالمثبت في نفسه عند العارف المتيقن بعين اليقين او حق اليقين هو المثبت في هذه الكلمة والمنفي
عين النافي يعني يكون النافي الذاكر في تلك المرتبة منفيا عنده ايضا عين المنفي هنا عين
المنفي عند صاحب هذا المقام او في نفسه لان وجود الممكن لم يوجد في الازل ومستعار في الحال
وينعدم في الاستقبال فهي المقدمات المذكورة سوى الاولى التي هي المقصد مع وحدة التفريعين
مع مفرعيها ستة ومآل هذه الستة والمقصود منها واحدة فمن قالها اي الكلمة الطيبة
المقصودة الواحدة حكما حكم عادة بلا رعاية آدابها وشرائطها من تهذيب الاخلاق وتطهير
الباطن والتأدب بالخشوع والتعظيم فاعرف قدرها وحقها او حكم عادة بمجرد تقليد
بلا استدلال بل بمجرد استدلال بلا كشف وعيان فاعرف حق المعرفة المقدورة للبشر اذ الطريق
الى الغاية عندهم هو المشاهدة بتجريد النفس عن الظلمات النفسانية والعوائق الهيولانية

ولذلك عن بعض عارفهم پای مستدلان چوبین بود پای چوبین سخت بی تمکین بود
لعله يشير الى هذا ما فى شرح المقاصد بعد بيان توحيدهم ونحن على ساحل التمنى نغترف
من بحر التوحيد بقدر الامكان ونغترف من الطريق فيه العيان دون البرهان انتهى ومن
قال لها ذكرها بلا حكم مجرد انفا كقوله سبحانه امر ابا العلم الذى طريقه نحو ما ذكر فقد قال لها
وهو مؤمن بايمان كامل تام هذا هو الكلام على الكلام بحسب وسع الحال والمقام على ما
يقتضيه عباراتهم ان على ظاهرها فعلى ظاهره وان على تاويل فعلى تاويل والله الموفق
والميسر على كل عسير تمت الرسالة الشريفة
لابى السعيد الخادمى
١١٥٦ سنه اواسط
ربيع الاول
فى قيصرية
تم تم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى لا اله سواه المنجى من النار من قال لا اله الا الله والصلوة والسلام
على افضل رسل الله الشفيع لمن قال لا اله الا الله وعلى اله واصحابه الذين لم يلتجؤا الا اليه
المستشفعين منه لمن قال لا اله الا الله **وبعد** فيقول الفقير الى الله الصمد عبده موسى
ابن احمد البركاتى مولدا ثم النكدوى موطنا لما كان نجاة الكل فى الكل باعتقاد كلمة التوحيد
المسماة بكلمة الاخلاص وبكلمة التقوى ايضا وهى كلمة لا اله الا الله وكانت مروية لنا فى
بيان معناها عن المحقق الفاضل والمدقق الكامل الشيخ محمد البركوى روح الله تعالى
روحه العلى الالفاظ المعلقة المتجانسة المفيدة المحتاجة الى الشرح والبيان وسالمنى
بعض الاحبة شرحها بتحقيق وايقان فشرعت له بعون الله الملك المستعان وادلكه
من فرسان هذا الميدان فها انا اقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق لا بد لنا من مقدمة

ومطلب

ومطلب **اما المقدمة** ففى بيان اعراب تلك الكلمة الشريفة وتحقيق معناها اعلم اولا ان الاسم
الاعظم فى تلك الكلمة مرفوع فقط فى القران الكريم وقد ينتصب فى غيره اما الرفع فعلى
البدلية من الضمير المستتر فى الخبر المقدر على القول المشهور كما سيأتى تفصيله والنصب على الاستثناء
من ذلك الضمير ايضا على المشهور واما وجوه الاعراب الغير المشهورة على الرفع والنصب فلم نذكرها
لعدم افادتها الفائدة المعتد بها وان تقدير الكلام على المشهور لا اله موجود الا الله فموجود
خبر والا الله بدل من المستكن فى ذلك الخبر او استثناء منه وقال الكشاف يجوز ان يكون
لا اله الا الله جملة تامة من غير حذف الخبر يعنى لا اله مبتدأ والا الله خبر قيل يلزم ان يكون
المبتدأ نكرة والخبر معرفة قال البيلي الامر كما قيل لان اصل الكلام فى التقدير الله اله فقدم الخبر رفعا
لانكار المنكر فصار اله الله ثم اريد نفى الالهة واثباته تعالى قطعا فدخل فى صدر الكلام حرف لا
وفى وسطه الا ليحصل غرضهم فصار لا اله الا الله انتهى وقال السيوطى فى الاتقان وقد توجب
الصناعة النحوية التقدير وان كان المعنى غير متوقف عليه فقالوا فى لا اله الا الله ان الخبر محذوف
اى موجود وقد انكره الامام الرازى وقال هذا هذا كلام لا يحتاج الى تقدير كذا فى شرح
النخبة لعلى القارئ رحمه الله تعالى ولعل الحق مع الجمهور لان المقصود من هذا الكلام توحيده تعالى
بطريق رد خطأ المشركين القائلين بتعدد وجود الالهة فى الخارج وهذا الرد انما يحصل بنفى
الوجود عن غير الله تعالى فى الخارج بطريق قصر الصفة على الموصوف فقصر افراد لا قصر قلب ولا
قصر تعيين كما لا يخفى على المتتبع لعلم المعانى ولا يحصل هذا الرد بالطريق المذكور بدون تقدير
الخبر كما قال صاحب الكشاف وتبعه الامام الرازى كما سبق لانه لا يعلم بدونه من ذلك الكلام
انه وحده تعالى فى الوجود الخارجى او فى الوجود الذهنى او فى نفس الامر لان مفهوم الكلام اعم
ولا دلالة للعام على الخاص باحدى الدلالات الثلث فلا يحصل رد خطأ المشركين فلا يكون
كلاما بليغا لمقتضى الحال وهذا خلاف الواقع فى كلام الملك العلام وايضا لا يحصل الرد
المذكور بان يكون الاستثناء مفرغا واقعا موقع الخبر بان يكون معنى الكلام لا اله غير الله

واعلم ان البدل فى باب الاستثناء يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم الاحتياج الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوده فى بدل البعض والاشتمال لان الاستثناء قرينة الاتصال والثانى فى البدل تخالف المستثنى منه في النفى والاثبات ...

لان الموقتي الوجود النفس الامري والخارجي عن غير الله تعالى لا نفي مغايرة الالهة لله تعالى وهذا

ظ واما تقدير الخبر هكذا لا اله ممكن الا الله فلا يوافق التوحيد لانه بيان وجوده تعالى ونفي

ونفي وجود الغيره تعالى لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يحصل المراد المذكور بهذا التقدير

ايضا لانه لا يلزم منه قصر الوجود على الله تعالى بل قصر الامكان عليه تعالى ولا يلزم منه الوجود

قيل هذه الكلمة كلمة توحيد اجماعا ولا يستقيم ذلك ما لم يكن صدر الكلام نفيا لكل معبود بحق

والله اسم للمعبود بالحق ومثله يكون تناقضا في القول وهو محال في كلمة التوحيد المجمع على صحتها

واجيب بان المنفي في صدر الكلام مفهوم كلي للفظ الاله والماخوذ في لفظ الجلالة فرد خاص من مفهوم

الاله بمعنى ان لفظ الله علم للمعبود بالحق الموجود الخالق للعالم لا انه اسم لذلك المفهوم الكلي كذا

في شرح النخبة لعلي القاري تفصيل الجواب ان المراد بالمنكر في تلك الكلمة هو مفهوم

المعبود بالحق لان لفظة اله وان كان يطلق في الاصل على كل معبود حقا كان او باطلا لكن يطلق

في العرف على المعبود بالحق فقط كما قال البيضاوي في اوائل تفسيره في معنا الاله ومفهوم

المعبود بالحق الاقوى لذلك الفرد المشخص وهو الله ويلزم منه استثناء الشيء من نفسه لان المستثنى منه

هو مفهوم كلي صلح للاستثناء وان كان منحصرا في الخارج في ذلك الفرد المشخص وهو من

قبيل الكلي المنحصر نوعه في شخصه كمفهوم واجب الوجود والمستثنى الفرد المشخص فلا يلزم المحذور

المذكور لكن بقي ههنا بحث وهو ان هذا الجواب وان دفع لزوم استثناء الشيء من نفسه لكن

يلزم التناقض من حيث الحكم لانه لما حكم بالانتفاء في جميع الافراد على المستثنى منه وهو مفهوم

المعبود بالحق وحكم ايضا بالاثبات على المستثنى وهو الفرد المشخص لذلك المفهوم الكلي فلزم

الحكم بالنفي والاثبات على ذلك الفرد المشخص وعلى ذلك المفهوم الكلي ايضا لان انتفاء العام

يستلزم انتفاء الخاص ووجود الخاص يستلزم وجود العام على ما هو المقرر فيما بينهم وهل

هذا الا تناقض محال في كلمة التوحيد خصوصا اذا وقعت في كلام الملك العلام والتقصي عنه

ان يقال ان معنى لا اله الا الله بعبارته ان مفهوم المعبود بالحق لا يوجد في غير الله تعالى ويفهم منه

اشارة

اشارة اوضرورة ان ذلك المفهوم موجود فقط في الفرد المشخص وهو الله فعلى هذا

لا تناقض من حيث الحكم وتوضيحه ان الاستثناء لما جاء في كتاب الله تعالى وجب حمله على

وجه لا يلزم التناقض فقلنا الكلام اذا تعقبه مغير توقف على الاخر فيصير المجموع واحد

كذا في التوضيح وتفصيله ان الاصوليين ذكروا ان الاستثناء من قبيل بيان التغيير اتفاقا

عندنا وعند الشافعي لانه تغير موجب صدر الكلام اذ لولاه لشمل الكل ومع ذلك انه يبين

معنى صدر الكلام بان المراد هو البعض وان الحكم المذكور في صدر الكلام وارد على بعض

افراده والحكم في المستثنى مخالف للحكم في المستثنى منه لكن قال علماؤنا قالوا ان الاستثناء

لا يثبت بعبارته حكما مخالفا لحكم المستثنى بل يثبته اما باشارته على مذهب البعض الاخر

ولذا قالوا الاستثناء تكلم بالباقي في صدر الكلام بعد الثنيا اي المستثنى فالحكم ثابت بعبارته

في المستثنى منه فقط واما الحكم في المستثنى مسكوت عنه بالنظر الى عبارته لا حكم له لا بالنفي

ولا بالاثبات فلهذا قالوا وجه كون كلمة التوحيد توحيدا ان معظم الكفار لما كان ثابتا في

عقولهم وجود الله تعالى ووجود الغيره فسيق لردهم كلمة لا اله الا الله فكان معناه بعبارته

ان مفهوم المعبود بالحق لا يوجد في غير الله تعالى ويلزم منه وجود الله تعالى اشارة لما ذكر الله

ثم اخرج الله تعالى ثم حكم على الباقي بالنفي يكون اشارة الى ان حكم المستثنى خلاف حكم الصدر

والا لما اخرج منه هذا على مذهب البعض وعلى مذهب البعض الاخر وجوده تعالى يثبت بطريق الضرورة

لان تعدد وجود الاله لما كان ثابتا في عقولهم يلزم من نفي غيره وجوده تعالى ضرورة وذلك

لان تقديره لا اله غير الله موجود فيكون كالتخصيص بالوصف وليس له دلالة على نفي الحكم عما عداه

عندنا فلا دلالة على الكلام على وجوده تعالى عبارة واشارة بل ثبت وجوده تعالى بطريق الضرورة

على ما فصل في علم الاصول فعلم من هذه التفصيل ان لا تناقض في الكلام من حيث الحكم وانما يلزم

التناقض لو لم يلحقه بيان التغيير وهو الاستثناء وحكم على المستثنى منه بدون ملاحظة

المستثنى بحكم مستقل وحكم على المستثنى بحكم اخر مستقل وليس كذلك كما عرفت انفا

عبارة النص عند الاصوليين دلالة اللفظ على
المعنى المسوق له سواء كان ذلك الموضوع
له او جزءه او لازمه
والاشارة دلالة اللفظ على المعنى الغير
المسوق له مطلقا ايضا كذا في اصول الفقه

المراد بالضرورة في الدلالة المسماة عند
الاصوليين بالاقتضاء وهو دلالة
اللفظ على اللازم المحتاج اليه للمعنى
الموضوع له منه

هذا عند علمائنا رحمهم الله واما على مذهب الشافعي فالاستثناء يثبت حكما مخالفا للحكم
الصدر بطريق المعارضة فالتناقض وان لم يلزم لكن فيه كلام اخر يطول ذكره كما لا يخفى
على من تتبع توضيحاتهم وتلويحاتهم هذا اخر ما قصدناه من المقدمة اما المطلب ففي شرح
الالفاظ المنقولة ثمه من ذلك المحقق وهي هذه لا اله الا الله نفي اي نفي عبارة لوجود مفهوم
المعبود بالحق عن غير الله تعالى واثبات يعني اشارة او ضرورة لوجود فرده المشخص وهو
الله تعالى كما مر تفصيله في المقدمة والمنفي اي الذي وقع في حيز النفي موضوعا للقضية وهو مفهوم
المعبود بالحق لا عين له اي لا وجود له بدون الفرد المشخص لان الكلي الطبيعي وجوده بدون وجود
الافراد على ما هو هو المقرر في كتب المنطق فعلى من وقع النفي يعني فيلزمه ان الحكم بالانتفاء
واقع على من وقع الانتفاء في نفس الامر وهو غير الله تعالى لان نفي مفهوم المعبود بالحق عن غير
الله يستلزم نفي غير الله تعالى لان انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص والمثبت اي الذي
حكم عليه بالاثبات بطريق الاشارة او الضرورة وهو الله تعالى موجود في الخارج بلا شك
فعلى من وقع الاثبات اي فيلزمه ان الحكم بالاثبات واقع على من وقع الاثبات عليه في نفس الامر
وهو الله تعالى والمنفي اي وجود ما وقع في حيز النفي وهو مفهوم المعبود بالحق على ما عرفت
انفا عين المثبت اي عين وجود المثبت وهو الله يعني ان وجود مفهوم المعبود بالحق هو
وجود الفرد المثبت لان المذهب الحق ان وجود الكلي الطبيعي هو وجود فرده بطريق كون الوجود
واحدا والموجود متعددا كما حققه المحققون في محله عين المثبت اي المثبت بحسب الذهن والعلم
عين المثبت هو المثبت بحسب الخارج وبحسب نفس الامر او المعنى المثبت بحسب الخارج ونفس
الامر هو المثبت بحسب العلم والذهن وعلى اي تقدير كان يكون الحكم مفيدا كما في قوله
انا ابو النجم وشعري شعري لان عنوان الموضوع بملاحظة قيد يغاير عنوان المحمول بتلك
الملاحظة والمثبت بكسر الباء وهو المؤمن الموحد عين النافي وهو المؤمن الموحد
ايضا فافادته حكمة لا يحتاج الى التاويل المذكور وان صح ملاحظة عين المنفي اي الذي

وقع

وقع عليه الحكم بالانتفاء بحسب الذهن او بحسب الخارج وهو غير الله تعالى عين المنفي على التاويل
المذكور فهي اي القضايا المذكورة لفظا من قوله والمنفي لا عين له الى قوله عين المنفي
عين المنفي سوى التفريعين المذكورين ست اي ست قضايا مفيدة على ما عرفت معنى
كل واحدة منها انما قيدنا القضايا بقولنا لفظا لان نفي واثبات ليسا بقضية لفظا بل جزء
قضية وهذه اي كلمة التوحيد واحدة اي قضية واحدة حكمها واحد عبارة كما عرفت في المقدمة
فمن قالها اي تلفظ بتلك الكلمة حكما غير مطابق للواقع يعني حاكما حكما بدون ملاحظة
اخر الكلام وبيان التغيير كما ذكرنا في المقدمة بان مفهوم المعبود بالحق غير موجود في فرد اصلا
فاعرف فهو ما عرف الايمان والتوحيد وكفر لان هذا الحكم كفر غير مطابق للواقع وانه
يلزم التناقض المحال ومن قالها اي قولا كقوله سبحانه اي كقوله في القران العظيم فاعلم
انه لا اله الا الله مرادا منه عبارة ان مفهوم المعبود بالحق منتف عن غير الله ومرادا منه
اشارة او ضرورة ان هذا المفهوم موجود في الله تعالى كما فصلنا في المقدمة فقد قالها وهو
مؤمن اي وهو مؤمن حقا وحكمه مطابق للواقع ولا يلزمه التناقض هذا ما سنح
لخاطري القاصر والعلم في الحقيقة عند الملك القادر تم بعون الله تعالى سنة ١١٥٦ في اواسط ربيع الاول
في قيصرية فالحمد لله تعالى

على التمام

تم تم تم
تم تم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد
فهذه السطور المعدودة المقتضية واجزاؤها مشتملة على مقدمة ومقصد وخاتمة المقدمة ان المذكور هنا اشياء
يتوقف عليها المقصود من المباحث الاتية كلا او بعضا ولو في الجملة وقد شرع المحقق الرباني المدقق التفتازاني بماله
انتفاع للمقصود سواء توقف عليه المقصود او لا وقال الفاضل العصام في الحاشية القطبية بكونه وجوب التقدم لما له نفع
واعانة في معرفة المقصود والموجود خارجيا او ذهنيا عند مثبتيه الوجود الخارجي هو الوجود الاصلي الذي
مصدر الاثار ومظهر الاحكام والوجود الذهني هو الوجود الظلي الذي لا يكون كذلك فالموجود حينئذ في
النفس فقط لكن اختلفوا في ذلك بانه هل هو ماهيات الاشياء او اشباحها امثالها والمحققون على ان
الحاصل هو ماهيات الاشياء لا اشباحها المغايرة لها استدلوا عليه بانا نتصور المعدوم الا وجود لها في الخارج ونحكم
عليها بالاحكام الثبوتية فيجب ان يكون موجودا لان ثبوت الصفة لشيء فرع ثبوت ذلك الشيء فاذا ليست في الاعيان
فهي في الاذهان فثبت ان تلك الاشياء نفسها ثابتة في الذهن القائلون بالشبح استدلوا على مطلوبهم
بانه لو كان الحاصل في الذهن ماهيات الاشياء لزم ان يكون الذهن حارا باردا معا عند حصول الحرارة والبرودة
فيه وكذلك يلزم ان يكون مستقيما معوجا عند حصول الاستقامة والاعوجاج فيه وايضا حصول حقيقة الجبل
والسماء مع عظمها في ذهننا غير معقول فوجب ان يكون الحاصل في الذهن علما بما هو مثله ورده المحققون
بان الحاصل في الذهن هو نفس تلك الاشياء لكن الاثار المترتبة على تلك الاشياء انما تترتب عليها اذا كانت موجودة
في الاعيان كذا قرره بعض فضلاء المحشين منحصر بالاستقراء على مقولات عشرة التي واحد منها جوهر وباقيها
عرض منها الكيف وهو الذي لا يقبل قسمة ولا نسبة واقسامه اربعة احدها المحسوسات باحدى الحواس الظاهرة
كالالوان والاصوات والحروف والطعوم والروائح والبرودة وثانيها الكيفيات النفسانية وتسمى مع الرسوخ
ملكة كالاخلاق حميدة او ذميمة وبدونه حالا كالغضب والشهوة ولها انواع فمنها الحيوة والادراك وهو تميز
وظهور وحصول للشيء عند العقل بحقيقته او بصورته والمنتزعة وانواع الادراك احساس وتخيل وتوهم
وتعقل ومنها الارادة والقدرة والعجز واللذة والالم والصحة والمرض وثالثها الكيفيات المختصة بالكميات
كالاستقامة والانحناء والفردية والزوجية ورابعها الكيفيات الاستعدادية وهي استعداد شديد على ان ينفعل

كما في البداية او الحكم ابتداء كما في الجرات او العودة

كالمراضية او لا ينفعل كالمصحاحية والفعل الذي هو تاثير شيء في شيء ما دام سالكا والانفعال الذي هو
تاثره كذلك واما اذا لم يكن سالكا بل كان الحصول بعد الاستقرار فيكون كيفا او وضعا مثلا والاضافة
الذي هو النسبة المتكررة بمعنى انه نسبة معقولة بالقياس الى الاولى ولم يتعرض لبواقي المقولات لعدم تعلق
غرض من المباحث الاتية فمنها الامور النسبية هي ما عدا الكم والكيف من الاعراض التسعة عدا الاين ويسمى
ايضا بالكون ليست بموجودة عند المتكلمين من ادلتهم لزوم التسلسل اما اولا فلانه لا بد لها من نسبة الى
محلها التي تقوم بها وذلك النسبة موجودة على التقدير ايضا وينقل الكلام اليها بان هذه النسبة لها
محل فلها اليها نسبة موجودة وهلم جرا واما ثانيا فلوجودها اليها نسبة هي اتصافها بالوجود وهذه
النسبة موجودة ايضا فلوجودها نسبة ثانية وهكذا الى ان لا ينتهي خلافا للضرار من قدماء المتكلمين
فانه لما راى قوة الحاجة على وجودها حكم بوجودها والتزم التسلسل ومن ثم اثبت اعراضا غير متناهية
يقوم بعضها ببعض وموجود عند الحكماء مطلقا فانهم قالوا بوجود بعض النسب في الخارج كالاضافات
المحققة مثل الفوقية للشيء وبعضها ليست بموجودة فيه بل في الذهن كالاضافات التي تحقق لها في الخارج
بل يخترعها العقل عند ملاحظة امرين كالتقدم والتاخر في اجزاء الزمان وان اجزاء الماهية المركبة
اما وجودية باسرها وذو اقسام ثلاثة لانها اما ان يكون كلها حقيقية غير اضافية كوجود العشرة والانسان
المركب من الروح والجسد او اضافية كالاقرب فانه مركب من القرب والزيادة او ممتزجة منها كسرير
الملك فانه مركب من الجسم المخصوص ومن اضافته الى الملك او بعضها وجودية وبعضها عدمية كالاول فانه مركب
من كونه مبدا للغير ومن انه لا مبدا له واما كون جميعها عدمية فالشريف حكم بعدم معقوليته بناء على ان العدم
لا يتصور ما لم يضف الى شيء من الموجودات وان الماهية الحقيقية يجب ان يكون جميع اجزائها موجودة في
الخارج وهو المناسب وان لم يحكم في تصريحاته بخلاف الاعتبارية قال صاحب المواقف بعد هذا البيان
اعلم ان هذه الاقسام انما هي في الماهية على الاطلاق حقيقية او اعتبارية واما اذا اعتبر الحقيقة
فاجزاؤها لا تكون الا موجودة قال العلامة الشريف في شرحه فيكون وجودية قطعا فلا يتاتى فيها
التقسيم باعتبار الوجودية والعدمية ولا باعتبار الحقيقية والاعتبارية اذ لم تجعل الاضافة من الموجودات

الحاجية انتهى والشيء المركب ان اوجب تاليفه امرا زائدا على مجموع اجزائه فله صورة عارضة تابعة لتاليفها
كالسرير فانه لهيئة عارضة لمفرداتها والشيء هو تلك الاجزاء المعروضة والا اي وان لم يوجب ذلك
المذكور فلا يكون له صورة كهيئة العشرة فانه لم يحصل كيفية زائدة على المفردات وان كان غير
كل واحد وان امكن ذلك بحسب التعقل بل يكون عين مفرداته لان الصورة تعتبر هنالك لاجزائه والقيد
وان الاجزاء اما مقدمة للشيء وهذه لا تكون الا ذاتية من انتفائها انتفاء الشيء لانها داخل في قوام
حقيقته وهذه التي اختلف بانها هل هي عين الكل او غيره او لا عينه ولا غيره او لا يكون مقدمة
وهذه تكون عرضية فلا يلزم من عدم ... كالاوراق للشجرة فانها تعد جزءا منها ولا تنعدم بانعدامها
الاول اجزاء حقيقية كاحقيقة الاجزاء حيث يرجع اليها عند الاطلاق بلا قرينة والثاني عرفية
هذه القسمة مفهوم ما صرح المحقق الدواني وما اشار اليه المحققون وحضرة الشريف قدس سره في حاشية
مختصر الاصول في بحث تقسيم الكل الى الاجزاء الى الحقيقي والاعتباري مما يشبه تقسيم الكلي الى الجزئي
المنقسم الى الحقيقي والاعتباري مقابلا المقصد المقتضية مطلقا من الماهية المركبة من الاجزاء
ولا منافاة بين هذا وبين ما قسموها الى البسيطة والمركبة لان الشيء الواحد يجوز اتصافه باوصاف
متقابلة باعتبارات واجزاء واجزاءها اي المقومة المعتبرة في ذواتها لا مطلق الاجزاء ولا العرفية
فان القضية من هذه الحيثية لا الى اربعة ولا الى خمسة وستة مثل القيود والاوصاف والجهات لكن ...
بما هو مغير كالاستثناء الا ان يقال بانه يرجع الى الحد للاجزاء المعتبرة كالموضوع بان يعتبر مفهوما
شيئا واحدا اربعة عند المتاخرين الموضوع والمحمول قال المحقق الشريف هذا يتناول المبتدأ
الفاعل والخبر والفعل فان قال زيد بتاويل زيد قائل وذو قول في الماضي اعترض عليه الفاضل
القصاب بان يسمى الموضوع والمحمول هو المحكوم عليه وبه وكونها محكوما عليه وبه ظاهر للحاجة الى التاويل
ولا يبعد ان يكون مراد الشريف ان الاحتياج الى التاويل انما هو لملاحظة معنى الحمل من ان احدهما هو الاخر
ليس الاخر ولا شك ان هذا قريب الى انه يهتم به لتوقف صحة الحملية التي من اجزائها هذا المذكور عليه وان لم يكن
واجبا بالنظر الى ذاته ويؤيد ما ذكر تصريح هذا الشريف في حاشية المختصر عند قول علامة العضد ويسميها

١٦٦

اي الموضوع والمحمول النحويون مسندا اليه ومسندا بان العدول عن لفظي المبتدأ والخبر مع كونهما
اوفق لاندراج الفعل والفاعل فيه اندراجهما فيما عداهما وما ذكره هذا الفاضل في موضع اخر بعدما
نقل هذا القول من هذا الشريف مورد على التعريف المذكور للحملية من ان الوجدان الصادق يشهد بان التصديق
في امثاله تعلق بثبوت الوصف وقيامه بالفاعل لا باتحاد شيء مع شيء فلا يصدق المعنى المذكور للحملية على مثل
هذه القضية فيظهر فيه اما اولا فلان المراد من الاتحاد هو ذلك القيام والتعلق والا يكون الحمل هذا بانا
والمتغايرين ذاتا وذلك ما ادعى ضرورة على بطلانه وانه ليس المذهب كون الصفة عين الذات واما ثانيا
فان لم يقتصر على هذا الحمل بل ضم اليه كونه في تقدير زيد ذو قول في الماضي ولا شك في اتحاد تعلق ثبوت
الوصف بالذات على هذا التاويل واما ثالثا فيلزم عدم جواز التاويل اصلا فلا يستعمل في الشكل الاول
مع كونه معيار العلوم ويلزم منتجا في الحقيقة لا غير ومن ثم اختص بعض المحققين الدليل عليه وان جاز
استعماله في بعض غيره كالثاني نحو ضحك كل انسان وما ضحك من الفرس شيء وايضا وقوع اكثر الفضلاء
في المقصد المبائن على ان يكون اسمية لا يخفى على ايهام ترادفهما بالمبتدأ والخبر فناسب رفعه فدفعه لكن
يرد عليه لزوم عدم الفرق بين الاسمية والفعلية مع انه قرر في محلها ما يخص بحالكل الا ان يقال بالفرق
بين الفنين او بان المؤول بشيء لا يلزم ان يكون في حكمه في جميع الاحوال ثم ان المراد من الموضوع هو
المحكوم عليه والمسند اليه بحسب المعنى لا بحسب اللفظ حتى يرد عليه بالاسور او المبتدأ نحو كل انسان حيوان
ولا شيء من الانسان بحجر مثلا وان الاسور عند اصحاب هذا الفن ادوات والادوات لا تصلح لما ذكره و
النسبة الحكمية المعتبرة بنسبة بين بين ويقال لها مورد الايجاب والسلب ايضا والوقوع في القضية
الموجبة واللاوقوع في السالبة الفرق بينهما اي بين النسبة الحكمية والحكم الذي هو الوقوع واللاوقوع
هو ان الاولى في الحملية ثبوت امر لامر وفي الشرطية ثبوت عند امر اخر او عند منافيه والثانية مشتركة بينهما
ذكره الفاضل القصاب لكن فيه تامل وان المتصف بالجهات كالضرورة والدوام هو الحكم لا النسبة وان
النسبة صفة المحمول والحكم صفة هذه النسبة لان النسبة هي الثبوت يعني ثبوت المحمول للموضوع والوقوع
واللاوقوع وصفا على ما فهم من تصريحاتهم في اوائل الموجهات وان الحكم رابطة بالذات والنسبة ان كانت

فبالعرض وان الحكم يدل عليه باللفظ مثلا بالمطابقة والنسبة بالالتزام قال عصام الدين ان النسبة المفصلة خارجة عن مفهوم الحكم وانما الداخل فيه النسبة الاجمالية والنسبة تفصيلا مما يتوقف على النسبة الاجمالية يريد ان للنسبة نحوين احدهما مفصلا وهو ذا معتبرة بان النسبة واقعة او ليست بواقعة وثانيهما الامر الاجمالي الذي اذا عبر بالتفصيل يظهر فيه المذكورين عليان مفصلها ليس بمرادة في القضية قطعا دفعا للزوم تصديقات غير متناهية في تصديق واحد تصورهم بها ليس للوقوع بل على الفرض والتمثيل لعل هذا لم يحكم الشريف قدس سره هنا بوقوعه بل اشار الى كونه فرضيا حيث قال وان كانت التزامية ومن فروقها ان النسبة مورد الايجاب والسلب والحكم وقوع نسبة او لا وقوعها واجزاء القضية ثلثة عند المتقدمين لانكارهم النسبة الحكمية لعل عمدة ادلتهم على الانكار انه لما كان الاصل في الامور الاعتبارية المفهومة العدم في الخارج عدم الاعتبار والتقليل ما لم توجد لها داع قوية مقتضية لاعتبارها وفيما نحن فيه لم يعلم لها داع لو وما ادعوا من اعتبارها لم يكن تاما ولم يكن خاليا عن الطعن نفوها في القضية ولم يقولوا بوجودها وقال ابو الفتح بل لا الوجدان ايضا على عدمها ومما يفهم من تقرير بعض الفضلاء من ان عدم اعتبارهم النسبة لانها والحكم متحدان ذاتا لان النسبة مفهوم المحمول الى ذات الموضوع بالوقوع مثلا من حيث كونها متعلقا للادراك بدون الاذعان والقبول فنسبة حكمية من حيث كونها متعلقا له بالاذعان فحكم والاول من المعلومات التصورية والثاني من التصديقية على مذهب الحكيم ولا يعتبر في القضية التعدد الاعتباري بل يعتبر الاتحاد الذاتي ففيه نظر لانه يلزم كون النزاع لفظيا ولم يقل به احد على ان الحكم قائم بالنسبة على مذهب و بالمحمول على اخر كما ان النسبة قائمة به على الاول وقد يقال اعتبار النسبة انما هي للحكم لكونه متوقفا عليها لا لاعتبارها بنفسها فكانها عد جزء من الحكم ولم يعتبر شيئا مغايرا لها وهذا ايضا كما ترى لان اعتبار الشيء مع الخارج عنه شيئا واحدا ليس معقول بل لو صح ليقتضي ان يكون خارجا من القضية فضلا عن الحكم واما ادلة مثبتي النسبة فمنها انه لما امكن تصور وجود النسبة بدون الحكم وقوعها او لا وقوعها فقط امكن تصورها في صورة الجزم على ما فصله بعض المحشين فيه اما اولا فلان اللازم هو الامكان والدعوى هو الحصول فاللازم ليس بمطلوب والمطلوب ليس بلازم واما ثانيا فلا يلزم من وجودها في الشك مثلا وجودها في القضية لجواز الحصول على طريق التبادل مع ان الحصول في صورة الشك

[illegible]

وما ذكره بعض المحشين من انه ليس في مبدا الكلام منه مذهب المتاخرين لان النسبة التي اثبتها في القضية وجعلها جزءا مستقلا بمعناها [illegible] يحكم عليها في قولنا عندنا التفصيل ليست بنسبة بل مجموع النسبة والوقوع مثلا والاجمال ليست [illegible] وذلك النسبة المجتمع بالاجمال بل غايته ان القدماء كانوا [illegible] على وجه التقييد المحتمل على لحظة الموجدة الذاتية وفرقة بين بعضها [illegible] فرقة ثلث الاجزاء كان شيء التعبير بالاعتبار مع كونه اخر اجمالا [illegible] النقد الاعتباري وما نقله لبعضها صح في المقام قرب الى الاثبات موجب الانتهام ومدعى التحقق بالاستقراء في التحقيق فيه عن بعض مذهبا الاحتمال مطلوب على انه يكون ملزوما الكفى النسبة التي في وراء النع [illegible] من القضية جزء ا بعينها من الحاكم

يجوز ان يكون بمنزلة الحكم في صورة الجزم واما ثانيا فلو يشبه انه يكون هذا من قبيل قياس الغائب على الشاهد مع الفارق اذ هي مشاهدة في صورة الشك والدعوى قطعية ومنها ما يقرب الى الاول وهو انا لما وجدنا ولا يوجد الحكم كما ان من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها لزم ان يكون موجودة عند الحكم السلبي الناشي من الوهم وكذلك الامر اذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فانه يلزم ان يوجد هذه النسبة عند حصول الحكم الايجابي الناشي من الوهم ففيه ايضا مع ما ترى ما او يرد عليه يجوز ان يكون التفاوت في نحو الادراك فقط مع اتحاد المدرك في الصورتين فان في الوهم مدرك بادراك غير اذعاني وفي الاخر بالاذعاني والا التفاوت بين الادراكين بالذات لا بالمدرك ومنها ان نسبة مفهوم المحمول لذات الموضوع بالوقوع من حيث كونها متعلقا للادراك بدون اذعان وقبول كما في النسبة الحكمية يقابل ما هو بحيثية كونها متعلقا للادراك مع الاذعان والقبول كما في الحكم لان الحيثية الاولى من قبيل المعلوم التصوري وبالثانية من التصديقي على ما هو المفهوم من تقرير البعض ايضا كما سبق وانت تعلم بما سبق ان التغاير الاعتباري لا اعتداد بها باعتبارها ما لم يدع داع يقتضي الوطر به هذا وقال ابو الفتح ما حاصله انه اذا كان تعلق الادراك الاذعاني مع بقاء الادراك الغير الاذعاني فيلزم اجتماع الشك مع التصديق وهو باطل وان لم يكن ذلك التعلق مع المذكور بل بدله فيثبت المطلوب وهو النسبة الحكمية في القضية اقول ولما ذكر عدم مذهب المتقدمين حقا عند المحققين مع اشتهار تواتر مذهب المتاخرين في الالسنة والحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع صفة المحمول بمعنى اتحاد المحمول مع الموضوع وعدمه عند القدماء وصفة للنسبة بمعنى اتحاد المحمول مع الموضوع بمعنى المطابقة بما في نفس الامر وعدمها عند المتاخرين ومما ينبغي ان يعلم هنا ان المتاخرين كما خالفوا القدماء في اثبات النسبة التي هي مورد الحكم كذلك يخالفون في كون الحكم اي الوقوع واللاوقوع صفة للنسبة بين بين معتبرا عنها بالاتحاد مع الموضوع بمعنى المطابقة لما في نفس الامر وعدمها فانها عند القدماء وصفا للمحمول بمعنى اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم الاتحاد معه فعلى الاول معنى زيد قائم اتحاد القائم مع زيد مطابقا لما في نفس الامر مثلا وعلى الثاني انه مفهوم القائم متحد مع زيد ولا يخفى ما يرد على المتاخرين ومن ثم قيل الراجع الى الوجدان لا يجد بعد تصور الطرفين الا نسبة الاتحاد اي اتحاد المحمول مع الموضوع وعدمه على وجه الاذعان ولمخالفة تحقيقهم من توقف التصديق على تصور النسبة ايضا واجيب بلزوم تصور

الطرفين وفي هذا المضاف وانت تعلم انه لا يتم الزامهم بعلم ثبوت ذلك متفقا بين الفريقين ولا الجزء في ذاته لا وقوع فيما هو عنه الا ان يفرق بين اللزوم والالتزام والوقوع انما هو في الالتزام لكن لا يخفى ما فيه وبه يعلم الحق في ان للصانع اي اعتبار الاجزاء ثلثة او اربعة منظور فيه لان القضية علم والاجزاء المعلومات والمذهب ان العلم ليس بعين المعلوم كما هو مقتضى مذهب الامام من ان التصديق عبارة عن التصورات الثلث مع الحكم كان القضية كذلك ومن ثم قيل ان التصديق والقضية في المسئلة والقانون الفاظ مترادفة كلها عبارة عن العلوم لا المعلومات ولا يذهب عليك انه يدفع بالحقيقة بعض المدققين على كون القضية تلك المدركات فقط لا الادراك بها منها ان المدركات المذكورة هو المدلول الثابت في الذهن من القضية يعنون به المدركات لا العلم بها ومنها انهم يوصفونها بالمعقولية واما احتمال القضية الصدق والكذب مع عدم احتمالهما المدركات فرده بان اريد بهما التحقق وعدمه فالمدركات يوصف بهما وان اريد المطابقة لما في نفس الامر وعدمها فالوصف بهما بمعنى ان المدرك من حيث هو مدرك لها مطابق له من حيث نفسه اولا ولو ان صورتي الشك والوهم ليست قضية بل من قبيل التصورات كالانشائيات فانه لا توجد القضية بمجرد النسبة الحكمية بل يتوقف على الحكم لكن هل النسبة فيها تقييدية او خبرية المفهوم من كلام الشريف انها خبرية لم يرد عليها احد فيه بعينه لعله مبني على القول اللاحق وبه يظهر فساد مذهب من ذهب الى انها قضيتان بناء على كونهما من باب التصديق لانه لما وجد التصديق وجد القضية حتى قيل يسمى كل تصديق قضية فان التصديق الجامع مع عدم ارادة احد الطرفين جزما او رجحانا وقيل انه توهم ناش من باب العكس للقضية التي مع انه كان التصديق حاصلا في النسبة الحكمية حاصلا وفي ابراز هذا القول هنا يفيد نوع رد لما يتوهم على ما سبق من انه يتوهم عدم كون النزاع بين الفريقين كليا جاريا في جميع المواد لان في هذين الصورتين الاجزاء ثلثة مع كونهما قضية او ان حكم المتاخرين ليس بكلي لانهم لا يقولون به فيهما او ان المتاخرين كيف يحكمون به مع انهم يقولون بالثلثة فيهما وما الداعي بتخصيص القضايا دون بعض وهي اي كون النسبة الحكمية عند مثبتيها وهم المتاخرون هل هي نسبة تقييدية او تامة خبرية هما قولان اما التقييدية فلم نقف على بيان صريح منهم على ذلك لكن المفهوم من اشارات بعض الشارحين والمحشين انه لو كانت النسبة خبرية لكفى ادراكها في الحكم بمعنى الايقاع ولم يحتج الى ادراك شيء اخر وايضا لا يخفى ان ابها التحصيل الحاصل

وانه لا احتياج الى اعتبار شيء زائد على التقييد فيما هو المقصود هنا وانه لو كانت خبرية يلزم التشكيك في القضايا التي تحتملها قضية واحدة واما الخبرية فقد صرح الشريف في حاشية شرح التجريد بكون النسبة الحكمية هي النسبة الخبرية الثبوتية كما يميل اليه تقريراته في مواضع متعددة من حواشيه وقال بعض الفضلاء في حاشيته على ذينك الحاشيتين ان التقييدية واستدل على الخبرية ما حاصله انه لو لم يكن النسبة هي التامة الخبرية لم يصح اتفاق الحكماء على كون تصور النسبة الحكمية شرطا لحصول الحكم لانها يحصل منها تلك النسبة في الذهن لم يكن للاذعان الذي هو نوع من صفات الحكم وهذا الاذعان يمكن ان يوجد بدونه التقييدية او يمكن لنا بعد تصور الطرفين تصور النسبة التامة الخبرية بينهما بلا اذعان ثم الاذعان ولا يخفى عليك انه ان اريد بالنسبة الخبرية هنا ما هو مقابل للحكم بمعنى الوقوع فلا نم بطلان التالي لانه كيف يتصور الاتفاق من الحكماء على هذا مع انهم انكروها وان اريد بها الوقوع بطريق من التحمل كما يلائم سياق الدليل المسوق عليه فيرد عليه كونه تكلفا لانه التقريب المطلوب بل ما يتبعه اللازم من الدليل وانه لم لا يجوز ان يحصل الاذعان بمجرد مطلق النسبة خبرية او تقييدية وانه كما يمكن تصور النسبة التامة الخبرية بعد تصور الطرفين بلا اذعان ثم مع الاذعان بلا احتياج الى التقييدية يمكن تصور التقييدية بعدهما بلا اذعان ثم معه بلا احتياج الى التامة الخبرية ودعوى التخصيص تحكم وقد عرفت ان المذكور لا يكون دليلا عليه كما كان انكارها في الموجبة والسالبة الثبوتية فيهما واختلافهما فيهما قولين وفي التعبير اشارة الى نوع ارتباط بين هذا القول والتفريع الاول لما ذهب اليه الفاضل العصام وابو الفتح والمحشي المولى العمادي واستدل عليه بانهما لو كانا مختلفين فيهما لا يفيد المنفي سلب الثبوت بل تفيد اثبات بل يدل على انه يجوز ان يكون السلب فيهما في النسبة قيدا للطرفين والسلب الاخر لا يرد عليه بل على النسبة الحاصلة فليكن مثل القضية المتناقضة المعدولة واما لزوم كون جميع السوالب معدولة فامر هين يظهر بالتأمل وايضا لانه لا يمكن في النسبة الاجمالية والتفصيلية ليس بداخلة في القضية على ما عرف وتقرر في محله ولا يبعد ايضا ان يقال يجوز ان يكون زوال السلب الاول شرطا لورود السلب الثاني لقيا القاعدة وضرورة دلالته و التناسب اليه وصرح المحشي او دون حجة بكون النسبة خبرية غير ملحوظة تفصيلا لكن انت بالتي قبل تقرر ان تعرف ما فيه والعبارة المشهورة في تعبير النسبة الحكمية بان النسبة واقعة او ليست بواقعة يؤيد الثاني وقد تعبر على الاول بان النسبة بين الطرفين بالثبوت او باللاثبوت ثم يحمل اليها بالوقوع او

ذكر اللاثبوت في النسبة ... تمام الطرفين السابق

اوباللاوقوع كما تعبر على التاني بالمذكور هذا تفصيلها واما الاجمالي الذي هو الموقع في القضية فلم نجد له تعبيرا بلفظ
مستقل معتبر فيه لعله من الاشياء التي تعتبر في العقل ولم توجد بازائه لفظ دال عليه بان عبر بلازمه كان
يقال مثلا فيما نحن فيه بان الحكم هو ثبوت ذلك الحمل كما او هي عبارة بعض المدققين وقد سبق الى الخاطر ان كونها
مختلفة في الموجبة والسالبة عند كونها ملفوظة تفصيلا واتحادها فيهما عند الاجمال مطلقا وكذا ان
النسبة الملحوظة اجمالا تقييدية دائما وتفصيلا يكون تقييدية وخبرية تامة مع كون الكل في الخبرية ايضا
وهذه النسبة المسماة النسبة الحكمية الواقعة في القضية الحملية مغايرة لما اى النسبة الحكمية الواقعة في
الشرطية لان النسبة الحكمية في الحملية ثبوت امر لامر مثلا وفي الشرطية ثبوت امر عند امر اخر لزوما او
اتفاقا وهو مشهور او اطلاقا في التحقق او التنافي بين امرين عنادا او اتفاقا او اطلاقا على خلاف في
الحكم اى الواقع او اللاواقع فانه مشترك بينهما لا يعبر في الشرطية ايضا بوقوع اتصال تحقق قضية
تحقق قضية اخرى ولا وقوع ذلك الاتصال لزوما او اتفاقا او مطلقا او وقوع منافاة تحقق قضية
لتحقق قضية اخرى ولا وقوع تلك المنافاة عنادا او اتفاقا او مطلقا واما عند منكري النسبة فالحكم
نفس الاتصال في المتصلة بمعنى تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى ايقاعا او انتزاعا ونفس الانفصال
في المنفصلة بمعنى انفصال تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى ايقاعا او انتزاعا بل كان الحكم
في الشرطية بين المقدم والتالي او في التالي وحده فالاول مذهب الميزانيين وقيل الثاني لاهل العربية
قال بعض الفضلاء ان معنى الشرط هو الحكم باستلزام الشرط الجزاء ولزوم الشرط له عند المناطقة و
هل هو كذلك عند العربية ام لا فذهب بعض الى الثاني وان معنى الشرطية وهو الحكم الحملي في الجزاء و
الشرط قيد له كالحال والظرف وهو الذي ذهب اليه السكاكي واعترفه التفتازاني ومشى عليه الفناري
في فصول البدائع وذهب اخرون الى الاول وانه لا خلاف بينهم فيه والاختلاف الذي يتوهم من كلام النحاة في
كلم المجازاة انها السببية للاول للثاني ومسببية الثاني من الاول ودل عليه كلام العلامة ابن الحاجب في اصوله في اوائل
بحث الخبر وقد تفطن له التفتازاني في شرحه فالحال بينهم شبهة وهو الذي حققه الشريف العلامة ثم
لكن نقل عن الامام السكاكي انه ذكر في علم الاستدلال الذي عنده جزء اصل المعاني ان الاثبات في الشرط هو كون
الاتصال قائما والنفي فيه هو سلب الاتصال العلامة احمد ابو الفتح كلام السكاكي على الظاهر وقال انه ينبغي ان

ان يعول عليه في وجود القضية عند وجود جميع اجزائه بناء على ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود ممنوع و
هو انه وان كان الاجزاء الاربعة او الثلثة عين القضية ذاتا ومصداقا لكن مفهوم القضية عارض على
تلك المعلومات بشرط تعلق الايقاع والانتزاع ان تعلق فيكون قضية والا فلا قال بعض الفضلاء الاجزاء
وان كانت للذوات المعلومة بالذات وبلا شرط لكن اجزاء القضية ولو بالعرض بالشرط ويجوز ان يكون وجود
الشرط مضرا وربما لو وجد مجموع الاجزاء اورد عليه بلزوم مجعولية ماهية القضية واجزائه لا يقتضي ان يكون
الخارج شرطا للعينية ورد بعد المراد من العينية ما هو بحسب المفهوم والذات بل بحسب الحمل والاتحاد في المصداق
لان ما يتحقق وجوده وذاته عند تحقق جميع اجزائه هو على الاتحاد والعينية بحسب الماهية والمفهوم كما يقال
الانسان هو الحيوان الناطق واما في الاتحاد بحسب الحمل فلا يجب تحققه عند تحقق الاجزاء لانه يجوز ان يكون
المحمول من عوارض الذات كحمل الكتابة على زيد وان تحقق عند كون المحمول تمام الماهية الذات والكل منظور فيه
اما المجموع فلان الذوات المعلومة ان اعتبر تركيبها فكونها مركبا اما ان يكون بتعلق الايقاع اولا والاول ظ
والثاني اما ان يعتبر التركيب بمعنى غير الايقاع او بنفسه ايا ما كان مع كونه تكلفا وتحكما يلزم تحصيل
الحاصل بعد تعلق الايقاع او يلزم عدم الاحتياج الى تعلق الايقاع واما الايراد فلانه يجوز ان يكون بناؤه
على مذهب الاشراقيين في جواز المجعولية في الماهية لا سيما مركبة ممكنة على ان المجعولية وعدمها انما تكون
بعد وجودها ووجود ماهية القضية انما يكون بعد تعلق الايقاع فيجوز ان يكون الخارج من قبيل العلة التامة
واما الرد فلانه بعد تسليم كون عدم القضية مفهوما لذات تلك الاجزاء مع عدم ملايمة عنوان التقسيم له لانه
كون من العوارض المحمولة لجواز كونها ذاتيا للقضية وامضى بعض الفضلاء على ان تلك الاجزاء اجزاء
القضية بمعنى انها اجزاء لما يصدق عليها انها قضية بشرط ما وعند تحقق ذلك الشرط من تلك الاجزاء
تخلف كون جميع الاجزاء قضية اقول وبالله التوفيق انه اذا لم يؤخذ ولم يعتبر هذه الاربعة
بل ابقيت على حالها ان امكن فلا كلام في عدم كونها قضية واما اذا اخذت واعتبرت الاخيرة بل الرابع
منها لا ينفك مفهوم القضية عنها والحاصل ان اعتبر الجزء الرابع مع البواقي اما لا يعلم وجوده او توجد
القضية لانه لا يوجد الا في العقل بخلاف الموضوع والمحمول منها مثلا فانهما قد يوجدان في غير العقل

وان لم يتعلق للشئ ادراك لا يوجد في العقل وعند تعلق الادراك به فلا شبهة في وجود القضية
وانه قد وقع الاتفاق بمنزلة الاجماع على وجود الصورة للقضية وقد تقرر في المقدمة ان كون الصورة
للمركب وجودا انما هي بانجاز التأليف امرا زائدا على مجموع الاجزاء فتمام القضية تقتضي كونها من الماهية
الاعتبارية كون النسبة معدوما في الخارج واما عند كونها موجودة فيه فان كان القضية حقيقيا ونهيئة
فكذا وان كان خارجية والتي الموجودات الخارجية على ما اقتضاه قاعدتهم على ما عرف في المقدمة الخاتمة
في ان التصديق هل هو نفس الحكم او المجموع المركب منه ومن تصورات الاطراف او الادراك المقارن للحكم اقوال
الاول وهو كون التصديق نفس الحكم الذي يعبر عنه بالايقاع او الانتزاع الحاصل من العلم بالمفهوم الاخير الذي هو حكم
بمعنى الوقوع او اللاوقوع فالحكم الاول من قسم العلم ونفس التصديق والثاني من قسم المعلوم وجزء القضية
مذهب عند الاوائل وهم الحكماء وهو من مقولة الكيف لانه اذعان وقبول للنسبة الحكمية وقيل هذا هو التحقيق فيه
والثاني وهو كون مجموع المركب منه ومن تصورات ثلثة هي النسبة الحكمية وتصور طرفيها اي طرفي النسبة
الحكمية يعني تصور الموضوع والمحمول مذهب عند الامام ومن تبعه وهو من مقولة الفعل لانه من افعال النفس كما
يلائم العبارات التي يعبر بها عنه كالاسناد والايجاب والايقاع والسلب والانتزاع او رد عليه بانها تعبيرات لغوية
جرى الى ان لا يلتفت اليه لانهم لا يفرقون بين القبول والفعل ورجح الاول باختصاص الاشياء الناشئة من التصور
المقابل له وبين الكتاب باختصاص احكام التصديق من طرق الاكتساب بالحجة مثلا وعدم تعلق غرض من التصديق
فيما عدا الحكم فلا فائدة في اعتبارها في التصديق والثالث ما قال المحقق الشريف في شرح المواقف مثلا هو كون
الادراك المقارن للحكم بمعنى الايقاع والانتزاع يقتضيه عبارة المتأخرين منهم صاحب المواقف والمطالع والطوالع
وبل الشمسية وعبر الفاضل شمس الائمة الاصفهاني عنه بانه ادراك يلحقه حكم ثم بين بانه ان اريد من الحكم ما
هو اول بالذات يكون التصديق ادراك النسبة الحكمية فقط وان اريد ما هو اعم منه ومما هو ثان وبالعرض
يكون التصديق ادراك مجموع النسبة الحكمية والطرفين قال العلامة الكبرى في الحاشية الكبرى انما عبر بمع لان
مقتضى تعبيراتهم هو كونه ادراكا جامعا للحكم مقارنا له لا ينتقض بكل واحد من تصور الطرفين و النسبة
يعني ان تصور المحكوم عليه ادراك جامع للحكم فيلزم ان يكون تصديقا وكذا تصور المحكوم به تصديقا اه

وتصور النسبة ثالثا والحكم رابعا وكذا تصور اثنين منها خامسا فيرتقي عدد التصديقات في مثل الانسان كاتب الى سبع
وبعد تناول التصديق بهذا المعنى لشئ من مذهبي الحكماء والامام اصلا ووجه عدم الانتقاض انه يلحقه الحكم انما
هو مجموع تصورات الثلث بشرط كونه معروضا للحكم وملحوقا به لا كل واحد لا اثنين منها ثم منع هذه العلاوة هذا الحصر
غاية المنع فالحكم الى النسبة اولا وبالذات ويلزم كون التصديق هو ادراك النسبة وحدها وليس كذلك لتركبها انما
يتم اذا كان تقييدا فلا يحصل الحكم بادراكها بلا واسطة واورد على هذا المذهب ايضا بانه مع كونه اخراج تعريف
عن المتبادر منه مع عدم قرينة ان اريد بلحوق الحكم وعروضه عروض العارض لمعروضه فلا شك ان الحكم وكذا سائر
الادراكات عارضة للنفس الناطقة اذ هي محلها كما تقرر في الحكمة سواء اريد به تعلق الحكم كتعلق العلم بمعلومه
فلا شبهة انه لا يتعلق الحكم بادراك النسبة ولا بادراك الجزء بل انما يتعلق بالمدرك اجيب بانه اراد بعدية بلا واسطة
وهذا ليس الا مجموع الادراكات الثلثة وكون ادراك النسبة كذلك قد عرفت سابقا هذا ونقل عن بعض
الافاضل ان هذه المركبات الستة لا وجود لها اصلا لا بحسب الاصطلاح ولا بحسب غيره ولا يجوز نقض التعريف
بالامور الفرضية او رد عليه بالوجود الاعتباري اذ لكل احد ان يعتبر تركب الحكم الموجود في الذهن مع كل من تلك
الستة لكن هذا انما يتم اذا كان الماهية اعتبارية واما اذا كانت حقيقية فلا وتامل فكان ما اصطلح عليه بانه هو
المذهب المستحدث وهو الذي عبروا عنه بمجموع التصورات الثلث من حيث انه ملحوق بالحكم وموضوع له وفي حاشية
المطالع انه وان لم يكن في الاصطلاح مشاحة هذا اذا لم يكن من جهة العربية لكنه لكونه اثبات مذهب
جديد بلا سند معتمد بعيد جدا الفرق بين المذاهب الثلثة هو ان الحكم نفس التصديق على الاول وجزؤه
على الثاني وخارج عنه على الثالث وان شئت قلت التصديق اسم لنفس الحكم فقط او مع الثلثة او نفس
الثلثة وقد يطلق التصديق على المصدق به يعني على المجموع المركب من الطرفين والنسبة الوقوع او اللاوقوع
كالقضية فيكون من قبيل المعلوم لكون الاول من قبيل العلم الحمد لله على التمام وعلى نبيه السلام ٢٢٢٢
الرسالة الشريفة لاستادنا واستاد الكل وشيخنا بلا واسطة محمد بن مصطفى الخادمي المفتي ثم
في يد اضعف الفقراء علي بن ابراهيم بن محمد بن مراد الكيلسي غفر لهم ولمن قال آمين
تحصله في الليلة ٣٠ من شعبان بعد اخر ايام تحصيل العلم الاعتقاد
اللهم اجعل ايامي الباقية من الماضية بفضلك
وكرمك امين رب العالمين
ويا ذا الجلال والاكرام
٢٢٢
٢٢٢

وروقع التعبير في حاشيته مختصر الاصول في بحث فائدة العلم هكذا وما
قيل من ان النوع فاصطلاح جديد لم يعرف له مستند عقلا ولا نقلا
والفهوم من اطلاقه كفاية مطلق السند بعدم اولا وعدم الجواز
قطعا تامل تدبر منه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلم على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم على السراج المنير المصطفى وصلوة عليه وعليهم مصفى ومستصفى وعلى آلهم واصحابهم الذين هم اصحاب الوفا اما بعد فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المنسوب الى الامام الاوحد عمر القاضي البيضاوي عليه رحمة الله العزيز القوي سألني بعض اصحابي ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ما له وما عليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية تشحيذا للجنان واختبارا للاذهان وتنشيطا للطلاب وترغيبا لاولى الالباب موجزا غاية الايجاز بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال عاريا عن المشهورات والواضحات خاليا عن نقل الاقوال والاختلافات بلا ترجيح وتمييز لعمرى ان هذا العزيز قلت انى مشغول بما هو اهم وما الفائدة اتم والعمر اقل من القليل وقد نودي لرحل الرحيل وقد غلب على علماء الدهر العناد والحسد والكبر فلما اردت رد سؤالهم وعدم اجابة اقوالهم نادانى سرى الم تر انهم ايتام سائلون والى العلم والتعليم محتاجون الم يجدك يتيما فآوى ووجدك عائلا فاغنى وعلمك ما لم تعلم وكان فضل الله عليك عظيما فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث فاستجبت لهم من ترك ما انا فيه وان هذا بالمحال الشبيه ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير وما من ممكن

عليه يسير انه على كل شيء قدير وتوكلت على الحي الذي لا يموت وكل حي غيره تعالى يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعوه تعالى صادقا فهو مجيبه حسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذي رفع اي يرفع على درجات الجنات وشرف او كرم الجازمين المعتقد بغير تردد واحتمال بوحدانيته متعلق بالجازمين وتعلقه برفع بمعنى ان الرفع بسبب الوحدانية اذ الشركة ترفع النظام والرفع فرعه بعيد لفظا ومعنى اي بالامور المنسوبة الى وحدته تعالى كعدم الشركة في الالوهية والخالقية وسائر الصفات المختصة فيدخل فيه ارسال الرسل لكونه فرع رفع فساد السموات والارض اللازم للشركة والالف والنون من تغييرات النسب ولم يجعل الياء للمصدرية لاحتياجه الى التاويل لكون الوحدة مصدرا فيضيع العدول عن الاخصر وعدم ثبوت دخول الموحد للنافي لبعثة الرسول حتى في الجازمين مع انهم ليسوا بمرفوعين وتوهم كون الوحدة من طريق العدد وليس كذلك اذ هي غير مختصة به تعالى بل هو لازم بين لكل جزئي حقيقي ولذلك قال في الفقه الاكبر والله تعالى واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده نفي المراد به لا نفي الوحدة العددية فانه كفر بفضله متعلق برفع فيكون اشارة الى الرفع بالخيار واحسانه لا على طريق الوجوب عليه والايجاب اياه او بالجازمين ولا يمنع منه تعدد الجار الواحد بغير عطف لاختلافهما معنى اذ الاولى للالصاق والثانية للسببية فيكون اشارة الى ان افعال العباد وان كانت فعلية منهم تعالى لا منهم والاول اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون من باب التنازع بان يحذف من احدهما حذرا من التكرار فيحصل الاشارتان مع ثالثة هي ذكر المنة ونفي العجب اللازم للمذهبين الباطلين وخفض في دركات النيران او اذل وحقر فالفعلان مجازان من جهة الصيغة او المادة الشاكين المترددين في وحدانيته ويعلم حال المنكرين بطريق الاولى وجزمهم الى الجحيم صلة الجر فقط بعدله متعلق بالجد الثلثة او على التنازع وتاخيره لاجل السجع معنى الثاني وهو بعدهما ان تشكيم [illegible]

لا بخلقهم ولكن ذلك الخلق عدل لكونه تصرفا في ملكه لا ملك للغير ثم للتراخي الزماني او الرتبي
الصلوة والسلام والتحية والرضوان على خير الانام محمد المصطفى وصف لا علم وعلى
تكرير على ليفيد نوع استقلال فيكون ابلغ وتمامه منهي عنه اله وصحبه هو من
الصاكالركب من الراكب وسيجي الغر جمع الاغر بمعنى الشريف وهو في الاصل صاحب الغرة
وهو البياض في الجبهة الكرام جمع كريم وفي ذكر الرفع والجزم والخفض والجر براعة
الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة للمط وقد اعتنى بها المتاخرون وتكلفوا
غاية التكلف وهي من المحسنات البديعية خارجة من البلاغة ولما كان بحث النحو عن الكلمة
الواقعة في الكلام من حيث الاعراب والبناء بدا بتعريفها ثم بتقسيمها ثم بتعريف الكلام
المركب من اقسامها فقال الكلمة لانها الجنس والحقيقة من حيث هي هي ولا مساغ للعهد
للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة
لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن
البعض او الكل وانما التنافي بينها وبين المركب وبين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس
واما الوحدة النوعية او الجنسية فليست بمعنى التاء في مثلها بل الاولى احد معنيها
في دحرجة واستخراجة ومعنى صيغة فعلة وقولهم التاء في مثل تمرة للفرق بين الجنس
والواحد لا يقتضي التنافي بل الاختلاف في حكمهما نعم فرق بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر
بان الوحدة ماخوذة في حقيقة الاولى دون الثانية ثم الكلمة والكلام ماخوذان من
الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب ما اي شيء اذ لا ضرورة الى التخصيص
الدوال الاربع يخرج بمفرد ان لم يخرج بوضع او لفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم
اللفظ ليكون افيد ووجه العدول الاختصار على التقديرين فاذا جاز ارادة اللفظ
حسن ذكر ما يتعلق به فقوله هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شانه ان يخرج
من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور دوري ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله

وهو كون المراد مما في التعريف لغويا كما لا يخفى والحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق
عليها اللفظ وكذا الصيغة وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف
لا كيفية له هو القول اللاحق بالقول والضماير المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة
انما هي في حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب
خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع من تعريف الاسد ونظيرها الجمل
الواقعة مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتاويلها الا هي هي و
والتحقيق ان الكلمات المستترة فواعلها دالة بصيغها عليها لانه فاعل لفظي اصلا وانما حكموا
بوجودها واستتارها حفظا لقاعدتهم من ان كل فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظي كما حكموا على عمر
بالعدل وعلى امثالها بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء او جوف والاصوات
اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر ان المراد ممن قال ان المستكن ليس من مقولة
الحرف والصوت انه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما
وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على بعض فظن انه من مقولة اخرى فقال لا ادري من اي مقولة هو
وعلى بعض حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما
او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري
من اي مقولة هو قلت قولي بلغه انتهى وهذا تبجح وغرور بما هو غلط فاحش اذ النحاة
جعلوا المستكن جزء الكلام وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك وما ذكره
من واجب وممكن انما هو مدلوله لا ذلك الامر الاعتباري والمستكن الحكمي وقد اعترف به حيث
قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء الكلام وقائمة مقام
الالفاظ وهذا قرينة بالوضعية وضع الوضع المطلق تعيين شيء بشيء متى ادرك الاول
فهم الثاني للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه

لمعنى وجعل بازائه ونوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند اطلاق
الوضع هو الشخصي لا استعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه ومناسبة فهو فرع الوضع
وخرج بهذا القيد المهملات والمحرفات عن الوضع غلطا ومقتضيات الطبع وبقي الحرف لانه
يحتاج الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل
لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا كذا ذكره الشريف في حاشية المطول
نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره
اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة ولكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل تسميته وضعا فلا
مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال يعمها والمجاز والكناية
مفردا حال من ضمير وضع وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فخرج به المركبات كلامية او
غيرها اعلم ان ههنا ابحاثا ثلثة غامضة ذلت فيها الاقدام وتحيرت افهام اقوام لا بد من
بيانها اظهارا للحق وارشادا للخلق فنقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول
انهم اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري والمطرزي خصا اللفظ الدال
على معنى مفرد بالوضع وابن الحاجب ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناء عنها بالوضع والمصنف حذف
المعنى ايضا اذ دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها وان كانتا التزاميتين لذكر مفهومه
كما سيجئ ونحو ذلك للفظ بما وقد سبق وجهه وتمييز الحق منها يستدعي مقدمة هي ان المعرف
ثلثة لانه اما ان يقصد به تمييز صورة حاصلة عما عداها فلفظي حقه ان يكون مرادفا اوضح
من المعرف عند المخاطب فيجوز التعاكس نحو القصاص القود فان لم يوجد كرر كلا يقصد تفصيل
بل تعيين المعنى فهو في حكم المفرد فيوصف بالترادف تبعا وهذا تعريف اللفظ فقط لا المعنى
فلذا سمي لفظيا ويستعمله ارباب اللغة او تحصيل صورة فان كان في الحقائق الموجودة فما يجمع
الذاتيات فحد حقيقي تام ان جميعها وناقص ان بعضها والا فرسم حقيقي وتحديد الحقائق متعسر بل
متعذر فان الجنس يشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة وان كان في المفهومات اللغوية والاصطلاحية

فارها سهل اذ اوضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان من اجزائه داخلا فيه كان ذاتيا فتعريفه
به يسمى حدا اسميا وما كان خارجا عنه كان عرضيا وتعريفه به يسمى رسما اسميا فتحديدها
في غاية السهولة كذا افاده الشريف في مواضع من كتبه فنقول الزائد مقدم فالناقص ان قبل
اصطلاحا من كل وجه لكن نقص الاستلزام المذكور فالدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات
او كتفاء في البعض لحصول التمييز عن جميع ما عداه فحد ناقص او التام اولى وان لم يقبل
اصلا واراد تجديد الاصطلاح فذلك وان كان لا مشاحة في الاصطلاح غير مقبول
بلا داع وان قيل بحسب التناول والتمييز لا بحسب المفهوم بان قال المراد تمييزه عن جميع ما
عداه فذلك يحصل بما ذكروا والاختصار مطلوب فهذا كلام سديد لكن ينبغي ان يقتصر على
لفظين نحو لفظ مفرد او موضوع اذ الموضوع في المركبات هيئة وهي ليست بلفظ كما سبق
ولو سلم فالمتبادر هو الشخصي كما ذكرنا في التعريف والتعريف يجب حمله على المتبادر والثاني انهم
اختلفوا في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان ووجه الاول عدم دلالة الجزء لفظه على جزء معناه وعدم
من اقسام العلم المعدود من اقسام الاسم ووجه الثاني كونه معربا باعرابين وقولهم المركب
كل اسم ركب من كلمتين قال الشريف الاول اعني انسب بتحديد الكلمة باللفظ والثاني بتحديدها باللفظ
كالزمخشري والمطرزي وانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا الحال في المركب من الموصوف والصفة
اذا جعل علما كالحيوان الناطق اقول وكذا كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله كضارب زيدا
وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين معا نحو جاءني زيد وعمرو
ورايت زيدا وعمرا او في الثاني على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية لا يتغير والحق
عندي هو الاول لانهم اعترفوا بانه لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار كزاي زيد
فكما لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز هذا ايضا وكفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين
وان المتبادر منه تركب ووضع لمعنى مفهوم البقاء في الحالة لا الانقطاع للاستصحاب والتعريفات
يجب حملها على المتبادر كيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع والتقول

ان المتبادر من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة فيه فمن اراد ادخال جزء العلم فكلامه غير
جيد وايضا منع صرف مثل ابي هريرة وشهر رمضان مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه
صرح به الزمخشري في الكشاف وغيره وذا لا يكون الا في مفرد معرب وان جزء العلم ليس بعلم
بل لو كانا كلمتين وبقي الاضافة صار العلم المضاف مع الاضافة وحدها وخرج المضاف اليه
كما ذكر في عدم البصر يدل على انها كلمة واحدة واما قولهم معرب باعرابين فهم بل الاعراب
في اخر الاول فقط والثاني مشغول بحكاية خاصة او عامة الا ترى ان معنى الاضافة لم يبق
اصلا فكيف يكون الجر علامة فان الفاعلية انما هي لمجموع المضاف والمضاف اليه لا لمجرد المضاف
اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب في اخره مع كونه وسط الكلمة لاستعمال الاخر بالحكاية
وكونه كلمة معربة في الاصل وان صار الان جزء كلمة وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا
او محليا كما في تأبط شرا علما وليس هذا بابعد من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها بجر كونها
في صورة الحرف وان كان اسما حقيقة في نحو جاءني الضارب زيدا او رجال الا زيد واما قولهم
المركب كل اسم ركب من كلمتين فتشترك الالزام فلا بد من تاويل وهو الحمل على المجاز باعتبار
الكون قال ابن مالك اطلاق الكلمة على احد جزئي العلم المضاف مجاز فيستعمل في عرف النحاة وما
اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجازي مهمل في عرفهم ومستعمل في اللغة والعرف
العام واما مناسبة ذلك التحديد باللفظة فقد زيفه ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال
اللفظة ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد
عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ للاختصار ورفع
الاجمال انتهى وان اراد امكان استقلال التلفظ به في الجملة فينتقض ببعلبك بل بنحو
امطر وان ما يعد من العرف واحدا فليس فيه عرف ظاهر لا سيما على المبتدي ومن هاهنا
ظهر اختلال كون ما في عبارة المفصل المص عبارة عن اللفظ وان اراد ما لم يجز
عليه اعرابان فبعد تسليم دلالة التاء على هذا وجوازها في التعريفات وجودها فيما نحن فيه

وذلك

وذلك فرع الوحدة فيلزم الدور فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون والثالث
انهم اختلفوا ان تاء التانيث والفيه وحروف المضارعة وياء النسبة والتنوين ولام
التعريف وحروف الاعراب وحركاته كلمات او ابعاضها وجه الاول دلالتها اطرادا على معان
مفردة وجواز نحو حسنة ووجه الثاني عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها
وتغير البنية ببعضها وهم يمنعون دلالتها على معان ويقولون دخولها وكونها جزءا
صار سببا لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الف اكرم وتضعيف كرم ونحوهما من الحروف
لعدم الاطراد واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وان تغير البنية بسببها
لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضرب وضارب ومضروب وان دل هيئاتها على
معان فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكلف بعضهم بان المراد من المفرد ما لا يدل جزء
من اجزائه المرتبة على معنى ورده بعضهم بانه تحمل لا يشعر به الحد فيفسد وقد عرف جواب هذا
الاعتراض فيما سبق وفساد جعل الحركات كلمات واما ما عداها مما اختلف فيه فالحق فيه
التفصيل فتاء التانيث ان كانت مطردة بان يجوز انتزاعها مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة
والا كظلمة فجزء والفا التانيث جزءان في الاسماء كدعوى وصحراء واما في الصفات
نحو فضلى وحمراء ففيهما احتمال لاطرادهما وعدم جواز انتزاعهما مع بقاء الكلمة
ولكن الاول اقوى لان الامر الثاني لتخلف في نحو ضرب فكونهما كلمة ارجح وحروف المضارعة
مثلها احتمالا ورجحانا ولكن ينبغي ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفسه والا لزم تعدد
الفاعل على الفعل وتعدده في البعض وياء النسبة ايضا مثلها ان غيرت لكن الرجحان هاهنا
اشد لاتحاد معناها مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة للاطراد والانتزاع و
كونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للاولين واما حروف الاعراب ففي التثنية والجمع كلمات
للاطراد والانتزاع وفيما عداهما اجزاء لانتفائهما وهذا ما عندي والعلم بالحقيقة عند
الله تعالى وهو راجع الى ما حرف في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام

غير جزء منه ولا مستقل بنفسه لو د اى لو وجد جنس له لا له بسبب ذكر غيره فقط
بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذى فان معناه مفهوم
بدون المتعلق لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة بشيء فلا يحصل
الا به فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلالة وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسر عدم دلالة
الحرف بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية ولا مقصود بالملاحظة بل ملحوظ من حيث
هو حالة بين شيئين وآلة لمعرفتهما حتى اذا قصد بالملاحظة الاستقلالية معنى اسم مثلا معنى من في قولك
سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا
لا يصح ان يحكم عليه او به واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية فاما بلا
للحكم عليه او به معنى للفظ الابتداء فتقول ابتداء سيرى من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم
كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ
معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة ولو بمعنى ان بقرينة قسيمه واللازم ان لا يوجد
الحرف وحده محذوف فاستغنى بما تقدم اى فهو حرف فلما تقدم اذ الشرط صلح الكلام والا اى
وان لم يدل بغيره بان وجد لا له ما بنفسه ولو تضمنه والا لم يصر كلمة ففعل اى فهو فعل
سمى باسم مدلول التضمنى فاندفع بتقديرنا ان يقال ان اراد بالدلالة المطابقية لزم كون
الفعل حرفا لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لابد
في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف في رسالته وان اراد التضمنية يزاد الفساد العدد صدقه على
الحرف مع صدقه على الفعل ولا نجاح للارادة الالتزامية وان اراد عم لزم ما لزم في المطابقية
هذا وكونه في قرينة الحصر خفاء لو اقترن اى ما وضع مفردا وضعا اى اقتران وضع او زمان
وضع او موضعه على احد الازمنة الماضى والحال والاستقبال ولما كان فصل الفعل من الاسم
بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وظاهر هذا لا يفيده بل يقتضى اقتران لفظ ولكنه لابد
من التأويل اى لو دل على اقتران معناه التضمنى وهذا الشرط اى لو اقترن معناه في الفهم والذهن

معنى

بمعنى انه على الازمنة وهذا الجامى ومن تبعه او لو اقترن نفسه بالدلالة احد الازمنة او دالة بان
استعمل على هيئة دالة عليه وهذا لى وهو اظهر منهما واقل تكلفا واقرب للمراد بقوله وقرينه
خرج ما لم يدل على الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل على نفسه نحو امس وغد والآن و
زيادة وضعا ليدخل الافعال الانشائية المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى وبعت
كذا قيل ويمكن ان يقال هى دالة على الحال والاستقبال اذ الانشاء احداث ما لم يكن و
ليخرج اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر او الاصوات او الظروف واسماء الفاعل
والمفعول لكون دلالتهما على الحال المتبادر منهما بغلبة الاستعمال فيه وعلى الآخرين
بالقرائن كذا قيل وهذا مشكل لقولهم انهما في الحال حقيقة والاستقبال مجاز بالاتفاق
والمتبادر من امارات الحقيقة وحله ان معنى في الحال وفي الاستقبال الكائن فيهما لا في الدلالة
عليهما والامارة قد تتخلف ثم التحقيق ان اشتراط الحال بحال الفعل مثلا مفهوم الضارب
من قام به الضرب لا يصدق على المعدوم وان جميع الاسماء مصدرا ومشتقا وجامدا مثلها
في كونها في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز الاقتضاء مفهوماتها الوقوع واستعمالها
في الاستقبال مجازا باعتبار الاول واما في الماضى المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر ان
لا دلالة للاسماء بحسب الوضع على الزمان وان فهم في بعضها عند فهم معانيها عقلا او استعمالا
وذا غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو الصبوح والغبوق وبقى المضارع لانه احد الازمنة
في اصل الوضع ولو سلم الاشتراك فالدال على اثنين دال على واحد واقوى الاشكال
بمثل الماضى والمستقبل اذ لم يقترن بهما الزمان اجاب ابن الحاجب في الايضاح بان يراد
المستقبل والماضى يراد بهما نفس الزمان فاذا قيل الفعل فالمعنى مستقبل زمان كثيرة
والثانى دلالتهما على الزمان من حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضى والانتظار ونحوه
لا بالوضع واجاب الرضى بان لفظ الماضى ليس موضوعا للحدث الذى مضى من الزمان بل لكل
ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال اقول لا وجه

لذكر الحال ههنا اذ هو خارج بالاقتران كالامر فانه لا يقال اضرب حال مثلا بل حالي بخلافهما و
اعلم ان الشارح قيد الوضع بالاول لئلا يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ من الزمان ونحو ليس مما
انسلخ من الحدث ولا يدخل اسماء الافعال فان الوضع فيهما متعدد فيلزم نحو يزيد علما ويمكن
ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر في مختلفي الحقيقة بل وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة جنس وما
تحتها من الثلثة انواع بقي ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع الجديد اسما ولم يصر اسماء الافعال
افعالا ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقلين او الوضعين في الكل ويمكن ان يقال لما لم يبق
بين المعنيين في نحو يزيد مناسبة واشتراك في شيء اعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه
حد الاسم بخلاف الاخيرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة فلم يعتبر حكمه
ولو قال المص لوزنه على زمان كان اخصر واظهر وادفع واجمع ولما اراد المص [illegible] بحذف
تعاريف انواع الكلمة والتنبيه عليها المؤديين في الكافية واكتفى بما فهم من دليل الحصر ذكر خواص
الفعل والاسم فيلزم تغيير ترتيب الكافية فقال ومما خص به اي بعضهما اختص بالفعل الكلم
مجموع الاشياء الستة بناء على ان نحو المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به على الخبر وان الواو داخل
على الجزء كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من للتبعيض والا فلا يدل على بعضية المجموع وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره اما شاملا لجميع افراده اولا والحال ان يكون الاشمل الذي
ينتفع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع في نفسه فلذا قدم قد ملاحظة الدخول الواقع في الكافية لعدم
الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والا يجامط والخاصة المنطقية لا يصدق عليهما
لاشتراط الحمل فيها قيل وجه الاختصاص كونها لتحقيق الفعل او تقليله او توقعه او تقريب الماضي وشيء
منها لا يتحقق الا في الفعل وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث فقد يتحقق وان اريد المصطلح
ففاسد لانه يتقدم مصادرة نحو حدث الفعل وذا لم يظهر في الامر الاختصاص اذ لم يخبر الواضع فيلزم
الدور فالصواب فيه وامثاله الاستقراء ليس الا والجوازم حرفا او اسما قيل لاختصاص الجزم
به فانه لم لا يجوز ان يختص عملها الا نفسها ولا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط

وقيل لانها اما لنفي الفعل ... او الطلب كلام الامر ولا ...

[illegible]

وكلمة

١٧٨

وكلمة لا يتصور الا في الفعل وما فيه الصواب مر والسين وسوف قيل لدلالتهما على الاستقبال
الذي لا يوجد الا في الفعل وفيه انه ان اريد لا يمكن ونحو قم وان مدلولا فغير مفيد للمطلوب بل عدم الدلالة
بعد الامكان ادعى الا ترى قولك ضربت زيدا غدا مراد والمرفوع البارز المتصل احترز بالمرفوع
عن المنصوب فانه يعم الثلثة نحو ضربه والضاربه على رأي وانه عن المجرور فانه لا يوجد في الفعل
والبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب وضارب وبالمتصل المنفصل
فانه ايضا يعمهما وجه الاختصاص قصد الاختصاص فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة في الاصل نحو
ضربت وهي انما زادها لئلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة موضوعة لتانيث ما اسند اليه
فضلا فضمير يسند راجع الى الفعل ونائب الفاعل اي اوقع الاسناد اليه فلا ضمير في اسند
ولم يقل لتانيث الفاعل مع كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال المسند اليه لكان اظهر واخصر يعني
انها مجرد دال على التانيث لا مسند اليها واللازم تعدد الفاعل في نحو ضربت هند والتاويل البعيد
وجه الاختصاص انهم قصدوا تمييز الاسم والفعل في ارادة التانيث بالتحريك والتسكين والفعل
لثقله وكثرة استعماله احق بالسكون والا اي وان لم يقترن وضعا باحد الازمنة بعد ان وجد
دلالته ما بنفسه فاسم اي فهو اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه في كونه مسندا اليه
فيصدق على نحو رجل وزمان وامس ورويد وماض ومستقبل ومما خص به اي الاسم تذكرها
قلنا في الفعل اللام اي لام التعريف لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام
الابتداء وجواب لو لا يختص باسم وفي عبارة المص اختيار لمذهب سيبويه من كون حرف التعريف
هو اللام الساكنة فقط كان حرف التنكير هو التنوين الساكن وزيد الهمزة للابتداء دون مذهب
الخليل من كونهما كهل والمبرد من كون الهمزة فقط وزيد اللام لدفع لبس الاستفهام قيل وجه الاختصاص
كون الفعل خبرا وحقه التنكير وهذا مع كونه قاصرا يفيد الاولوية لا الامتناع نحو زيد
اخوك وقيل لما تعاقب التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتهما فلما لم يكن في الفعل
علامة التنكير لم يدخل عليه اللام وفيه ان اللزوم ممنوع كيف ونحو صه ويا رجلا ولا يدخل اللام

ونحو افضل لا يدخله التنوين فان قيل منعه منع الصرف قلنا فكذلك في الفعل مانع سنبينه
وقيل انها لتعيين المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم ورد بانه قد يكون
لتعيين المدلول الالتزامي نحو عندي الاسد الرامي وقد يكون التضمني كما في الصفات فانها
تدل على الحدث والنسبة والذات ولاحظ للاولين من التعريف وهذا مردود بان دلالة الاسد
على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى
المجازي مطابقية وان كان فيه شبهة وقوله لاحظ الخ ان اراد من حيث ذاتهما مستقلين
فليسا بمدلول الصفة وان اراد من حيث هما قيد الذات فقد اخطأ فان التعريف في الحسن
ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه بحسن نعم يرد عليه مثل ما مر من ان اشتراط المطابقة
انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه والجر قيل لانه اثر الحرف وهو لافضاء
معنى الفعل وشبهه الى الاسم او المؤول به فلا يدخل الا اياها او المضاف والمفعلية فرع
المفعولية وهي بتقدير الحرف المذكور وقيل لما ارادوا انقص اعراب الفعل حطا للفرع
عن رتبة الاصل اختصاصا والحركة التي لا بعدها والتنوين لانه اما للتمكن مدخوله اي تقرره
واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف والفعل متطفل فيه او للتنكير ووجهه الوجه الاخير
من لام التعريف وفيما فيه قيل هو مختص باسماء الاصوات او الافعال او العوض عن المضاف اليه ويجيء
اختصاص الاضافة او للمقابلة نون الجمع على رأي من جعل نحو عرفات غير منصرف والزمخشري
فيصرفها لعدم تمحض التاء للتانيث ومنعها لتقدير اخرى فصار كالتمعا فلا تكون الا في الجمع
المؤنث السالم سوى الترنم يقال ترنم بكذا اي رفع صوته به مطربا معنيا وكذا التنوين
يستعمل في القوافي المطربة والمشهور انه ما يلحق القافية المطلقة اي المتحركة
التي تولدت من حركتها احد حروف المد بدلا عنها لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدلت منها
التنوين يحصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم وقيل سمي به لان حرف الاطلاق يصلح
للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين اشعارا بترك الترنم لخلو التنوين من المد واما

واما ما يلحق القافية المقيدة اي الكتابية فيسمى الغالي لخروج الشعر بواسطته عن الوزن كما
المص رادكليهما الا انهما يلحقان الفعل ايضا قال اقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان اصبت
لقد اصابن * وقال وقاتم الاعماق خاوي المخترقن * بفتح ما قبله تشبيها بالخفيفة وكسر
للساكنين وهذا زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب انه في غاية الندرة فلا يراد
عند الاطلاق والاسناد اليه الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص معلوم
عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته بعد معرفة الاسم بالخاصة واضطرب الشراح في تاويله
النقضي قال الفاضل الجامي والمراد به كون الشيء مسندا اليه قيل في حاشيته انما فسر الاسناد اليه
بالاسناد الى الشيء وبارجاع ضميره الى ما هو كما الظاهر كالمذكور ولم يفسره بالاسناد
الى الاسم اقول بين كون الشيء مسندا اليه والاسناد الى الشيء تباين وان تلازما وجواز معنى
كونه مسندا يعم الفعل والاسم والذي عندي ان مراد الجامي ارجاع الضمير الى الاسم باعتبار
جنس الاسم للتخلص عن الاشكالين وقال الهندي والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من المختصة به عقلا فيفيد
الخبر فاعرف فانه يريد ان الاسناد مطلقا نوع والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم
الاختصاص هو الثاني لا الاول ورد بان الاول ليس بمختص وقيل الضمير راجع الى اللام
لكون اسناد بمعنى مسند فعنا وما خص بالاسم المستفاد اي هذا القسم لا يوجد الا في
الاسم والخاصة تطلق على المحمول وغيره وكما يقال الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك
خاصة الانسان فانه المسند اليه في المسند ليس بمفعول بل فعل في صورته والمصدر يكون بمعنى المفعول
لا بمعنى الفعل الذي في صورته بل لا معنى له ولا وجه لان يقال ايضا اريد بالمصدر صورة
المفعول التي بمعنى الفعل ولان الفعل قد يكون في صورة المصدر فالوجه هو الاول ووجه
الاختصاص قيل لان الفعل وضع ان يسند الى شيء فلو اسند اليه لزم ان يكون مسندا
ومسندا اليه في حالة واحدة ورد بمنع فساد مسندا بمثل اعجبني ضرب زيد عمر

والجواب ان المراد بالاسناد النسبة التامة وقد بين هذا المراد في مواضع من كتبه بان النسبة التامة
متفردة عن غيرها بنفسها مع طرفيها لا ترتبط بشيء اصلا والجمل الواقعة خبرا او
حالا او صفة لا تشتمل عليها وان نسبة المصدر والصفة ليست بتامة فظهر الاستحسان فقيل
لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان
اراد بفقط ان لم يوضع لان يستند اليه فلا يفيد وان اراد وضع لان لا يسند اليه فمم
ولو سلم فانما يفهم من الاختصاص وكانه اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد الرد السابق
والاولى ان يقال ان الفعل وضع لان يسند به معنى مصدري فلا يجوز جعله مسندا اليه
ولا يخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه انه يرد عليه الرد السابق اعني منع الاستحسان ولم
يزد ونقص معنى مصدري وهو محط الجواب ومحصوله ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم
مصدري الى الشيء والمستند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه يلزم الخروج عن الوضع
اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والاضافة اي كون الشيء مضافا
اذ اللفظية فرع المعنوية المفيدة للتعريف او التخصيص المستند عليهما استقلالا في الكلام واما اختصاص
كون الشيء مضافا اليه فقد علم من اختصاص الجر ونحو يوم ينفع الصادقين صدقهم الصحيح ان
المضاف اليه الجملة فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه وايضا هي اما من المعلوم فصفة المضيف
او المجهول فصفة المضاف فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس بقياس
ولذا ذكرت في الاسناد والاختلاف اللفظي دليل المعنوي ثم ان المصنف قدم في دليل الحصر
والاجمال الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا في الانتقال من الادنى الى الاعلى فالاسم
اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا
فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من مجرده والحرف ادنى منهما لانه لا يكون مسندا ولا مسندا اليه
وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقسام
الكلمة شرع فيما تركب منها فقال الكلام لامه كلام الكلمة ما شيء او الشيء الذي وجد له

الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة
وهي التي يصح السكوت عليها بان لا يبقى للمخاطب انتظار الى المسند او المسند اليه وخرج بخبر المسند
المخرجه بقوله من سمين حال من الضمير المجرور او فعل معه اي مع الاسم وانما انحصر فيهما
لان الاسناد يقتضي المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا منهما والفعل لا يكون مسندا اليه
والاسم والفعل في حالة واحدة لا يكون الا احدهما والتركيب الثاني ستة ولا يوجد معا الا في
هذا القسمين وههنا ابحاث غامضة كما في الكلمة لا بد من بيانها وتمييز الحق فيها ليصير الطالب على
صراط مستقيم ويرجع اليه منه هو فضل القديم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الاول في الفرق بين الجملة والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس النزاع لفظيا
راجعا الى الاصطلاح الجديد بل في انه هل يفهم من استعمال المتقدمين في كتبهم وتعريفاتهم الفرق
ولا بعدم تنصيصهم على شيء فالحق انه وان فهم من ظاهر عبارة بعضهم الترادف فيجب صرفه عن
ظاهره اذ لم يجوزوا لم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبرا او حالا او صفة او شرطا او جزاء
مما بين فيه نسبة تامة في الحال وان كانت في الاصل كما يقال هذه الجملة وقعت كذا او كذا فدل
انهم اكتفوا في الجملة بوجود الاسناد في الاصل وان ذهب في الحال بما ذكروا وما لم يوجد فيه اصلا كالمضاف
والصفة مع مرفوعاتها فلا تسمى جملة ايضا واشترطوا في الكلام ان يوجد فيه الاسناد في الحال
بل فيه ان لا يكون اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير كما سبق ولهذا تراهم يقولون
الجملة التي لها محل من الاعراب كذا ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب والثاني في اقسام
الجملة بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وبعضهم ادرجوا الشرطية
في الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية ايضا فيها وخيرهم اوسطهم اذ لو استحق بمجرد اعتراض
النظر الخروج والانفراد لا يستحق باعتراض الترديد مثل ما ان يكون العدد زوجا او فردا
والخبرية او الحالية او نحوها فيكثر الاقسام جدا وان الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل
الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد

والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتاز بهذه الاشياء استحق
ان يجعل قسما براسه الثالث في زيادة القيود في حد الكلام بعضهم زاد ومفيدا للسامع
علم ما لم يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا غير كلام واستدلوا عليه بقول سيبويه بان الكلام
يطلق على الجملة المفيدة ومراد سيبويه بها والله اعلم اشتمالها على النسبة التامة التي يصح السكوت
عليها كما بينا ويلزمهم ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى كلام الله وورده
لا يخفى كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة في الجملة اعني في بعض الاوقات ولبعض الاشخاص
ولذا مثلوا لعدم الافادة بالاوليات والمحسوسات نحو النار حارة وبعضهم زاد ومقصودا احترازا
عن حديث النائم ولا ضرورة لاخراجه قال ابو حيان لا يشترط فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون
على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب وبعضهم زاد والذاتية احترازا عن الجمل التي في حكم
المفرد كالواقعة خبرا فانها لا تقصد لذاتها بل لغيرها فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وقد
عرفت ان تلك الجمل لا اسناد لها في الحال بل في الاصل والمتبادر ما في الحال ويجب حمل التعريف عليه
فلا حاجة الى الذاتية والرابع في تقسيم الاسناد هو اما انشائي او اخباري والانشاء كلام لا يكون لنسبته
الذهنية خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون نفسه محدثا للنسبة هذا معنى ما يقال الانشاء
اثبات ما لم يكن كالامر والنهي فان معناهما اعني طلب الفعل او الترك من الفاعل يحصل بنفس
الصيغة بخلاف الخبر فانه الذي يكون لنسبته خارج تطابقه فيكون صدقا او لا تطابقه
فيكون كذبا فلا يتصوران في الانشاء والاسناد الخبري ثلثة لانه اما ان يفيد ثبوت
شيء لشيء نحو زيد قائم او سلبه عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى حمليا او ثبوتا او سلبه نحو ان
خرجت فانت طالق ولست ان قعدت بطالق فيسمى اتصاليا او ثبوت انفصال او سلبه عنه
نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون العدد زوجا او زوج زوج فيسمى
انفصاليا وليس في طرفي الاخيرين اسناد وحكم بل في المجموع ففي الثاني يحكم باتصال الجزء الثاني
للاول ولزومه او سلبه وفي الثالث بانفصال احدهما عن الاخر ومنافاته له او سلبه الجزء الاول

منها

١٦١

منها بجميع اجزائه مسندا اليه ويسمى مقدما والجزء الثاني كذلك مسند ويسمى تاليا فصدق
موجبتهما انما يتحقق اللزوم والمنافاة وكذبهما بعدم التحقق وسالبتهما على العكس ولا اعتبار
لصدق الطرفين وكذبهما لو اعتبر فيهما الحكم الحملي مثلا قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا
اول العابدين كلام صادق مع ان الطرفين لو اعتبر فيهما الاسناد الحملي كانا كاذبين فاذا عرفت
هذا عرفت ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الطرف قد يكون جزءا منه مثلا الاية
الشرطية تشتمل على اكثر من عشر كلمات بعضها حرف وكلها ركن حتى لو حذف بعضها لم يوجد الاسناد
الحق وما ذكره المص اقل ما يمكن ان يتركب منه ما له الاسناد ولا يفهم هذا من عبارته بل يقتضي
ان يوجد دائما في القسمين المذكورين لكونه من اسميين حالا كما بينا بخلاف عبارة الكافية فانها
عارية عن هذا الاقتضاء فالوجه ان يقول الكلام ما له الاسناد واقله اسمان او فعل معه
والخامس ان ما عدا المسند والمسند اليه من جهة الاعراب من الفضلات كذلك هل يدخل في حقيقة
الكلام لا وظاهر كلام المص والزمخشري حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
يقتضي الخروج وظاهر عبارة الكافية يشعر الدخول والحق فيه التفصيل فان كان مغيرا كالاستثناء
يكون ركنا من الكلام يتوقف الاسناد والحكم على ذكره والا فلا اذ لو تحقق الاسناد قبل المغير
لزم التناقض في الاستثناء المتصل ووقوع الطلاق على جميع النساء والعتق على جميع
العبيد في قوله جميع نسائي طالق الا زينب وجميع عبيدي معتق الا زيدا واللازم باطل فالملزوم
مثله فاعلم ذلك ينفعك في مواضع شتى ومن هذين البحثين عرفت ان الجزء من زيادة حقيقة
او حكما وحد الاسناد لا يكفي للجمع لان طرفي المتصل والمنفصل لا يمكن التعبير عنهما بالمفرد
كما بين في المنطق فلا يكونان في حكم الكلمة وكذا نحو ما جاءني القوم الا زيدا بل فائدته دخول
نحو جسق مهمل وديز مقلوب زيد فقط ولما فرغ من الكلمة والكلام واقسامهما شرع
في بيان الاسم وقسمه اولا فقال وهو اي الاسم معرب لو اختلف اخره رجع الى الاسم
لا المعرب وهو من عربته اي اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب

ومحل الشئ محل الوضع والمراد بآخر الاسم ههنا هو الحرف الملفوظ اخرا عند الاضافة ولو
فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة ويا بصري وواو مسلمون على المختار بخلاف
التنوين ونوني التثنية والجمع بالعامل فخرج ابن هؤلاء وهذا في الاعراب بالحركة لانفكاك
الاسم من السكون تاليها واما في الاعراب بالحروف فمشكل لوجودها قبل العامل مثلا نحو مسلمون
ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع المذكرة اما تقول مسلمون
مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقاتهما والاسماء
الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مرادفان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال
الاول عند ورود الرافع والثاني عند الناصب والجار فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف بل
الاختلاف من الوضع فكان كهو واياه وانت واياك فكان الواضع شرط ان يستعمل هو
وانت عند ورود الرافع واياه واياك عند الناصب فكذلك التثنية والجمع فمن هذا ظهر
ما في قول من قال في تغيير الاختلاف الآخر ذاتا او صفة ومن قال ان هذان وهذين واللذان
واللذين صيغ موضوعة ليس اختلافهما من العامل بل من الواضع فتكون مبنية بخلاف التثنية
والجمع فيكونان معربين والذي عندي في حل الاشكال ان حروف الاعراب قبل العامل
اما غير دالة على شئ او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دالة على المعاني
الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث في الحرف الآخر بسبب العامل صفة هي الدلالة
كالحركة الدالة على المعاني المقتضية فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا او صفة فقط فحروف
الاعراب قبل العامل ليس باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حيث هو اعراب لا يكون الا
بعد العامل وان نحو هذان وهذين معربان وان كان مفرداهما وجمعاهما مبنيين لان
التثنية لما كان لفظها قياسيا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كلها على وتيرة واحدة من الاعراب
ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بنائه من غيره واما نحو هو واياه فالاختلاف
ليس في الآخر فقط بل في المادة والصيغة ولا يمكن جعلها اعرابا وان دلا على المعاني الموجبة

لان

لان الاعراب وصف في الآخر وهما اصلان وهذا هو سبب بناء المضمرات عندي اعني انهم استغنوا
بدلالة نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان المراد باختلاف الآخر اختلافه صفة فقط لكن
تلك الصفة قد تكون حركة وقد تكون دلالة والله تعالى اعلم بالصواب ولو كان ذلك
الاختلاف تقديرا مقدرا او الاختلاف في الآخر اما بعدمه في الحال ووجوده في الاصل وهو في
الاعراب التقديري او بوجوده في الحال لكن لا في الآخر فيقدر فيه كالاعلام المضافة فان الاختلاف في
فيهما موجود في الوسط وهو آخر المضاف فيقدر في آخر المضاف اليه الذي قد عرفت انها كلمة واحدة
على المختار ومحل الاعراب آخر الكلمة لكونها دالة على المسمى والاعراب على صفة المتأخرة عنه ولا
يلزم نحو جاءني الضاربا زيدا ورجال الا زيد لان التقدير فيهما في نفس الكلمة لا في الآخر فبذلك
افترق التقديري والمحلي فان قلت فيلزم كون اعرابهما لفظيا وقد حكموا بان اعراب
جميع المبنيات محلي قلت اللفظي ما وقع في لفظ ما له الاعراب وفيهما كذلك وان اردت
ما وقع في لفظ ما فيجامع المحلي والا اي وان لم يختلف آخره بالعامل فبني اي فهو مبني
وانواعه اي انواع الاعراب الدال عليه معرب لا الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان المختار
ان الاعراب نفس الحركات والحروف لا الاختلاف لانه علامة من جهة الظهور والادراك بالحس رفع
ونصب وجر ولم يذكر الجزم لانه من اعراب الفعل والصدد في الاسم سمي بالرفع لان الاصل فيه
الضمة والواو وعندهما يضم الشفتان ويرفعان والاصل في النصب الفتحة والالف وعندهما
يفتح الفم فكان الفم شئ ساقط نصبته لتحتك اياه والاصل في الجر الكسرة والياء
وعندهما يجر الفك الاسفل فكانه يكسر المكسور سيسقط ويهوي الى الاسفل فظهر
هذا وجه تسمية القاب البناء ايضا اعني الضم والفتح والكسر مجردة او مع التاء وتخصيص
المجردة وهم اما وجه الاختصاص فقد القاب البناء لانها من حيث الذات ولذا تطلق على غير اعرابية
وضم الشفتين وفتح الفم وكسر الفك مقدم على رفعهما ونصبه وجره وهذه التفرقة
عند البصرية والكوفية يستعملون احدهما مقام الاخرى بلا فرق تنبيه مراد المص

الكافية بقدر ما امكن مع اشتماله على ما فيها مع زيادة ليسهل حفظه ويكثر نفعه فان نقص ان
ظهر الاستغناء عنه مع حصول اصل المراد كما في قوله وهو حرف او لولا الحرف فانه قد نقص فيه اكثر
عبارة الكافية بلا اخلال بالمقصود فلا حاجة الى التنبيه عليه وان لم يظهر فلا من التنبيه وكذا ما
زاد ان ظهر نفعه والا فالتنبيه وههنا قد زاد فائدتين دليل الحصر في تعريف المبني و
تعريف المعرب والاعراب مع بيان مدلولات انواعه والقائل ولفظ اختلاف وافراد العامل ووجه
نقص الاول ان المقصود الاصلي من تعريفه ان يعرف افراده فيجري عليه الاعراب وهذا لا يحصل بمعرفة
جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب فذلك يقتضي تقديم المبني كما فعله صاحب اللباب
ولنا تعريف ابن الحاجب فلا يفيد هذا الغرض مع اختلاله في نفسه لانه اطلق المركب واراد جزء الكلام
والمركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المشابهة التي توجب البناء
وهي مبهمة تحتاج الى تفصيل على جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر
وكل ذلك لا قرينة عليه فالتعريف في غاية الاختلال فيجب تركه والاكتفاء بما يفهم من دليل الحصر
من ان المعرب على اي قسم من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني وحوالة تمام المعرفة على مباحث المبنيات
ووجه الثاني حصولهما من مجموع قوله وانواعه وقوله فالمفرد وقوله المرفوعات الفاعل
ووجه الثالث ان معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها وتعريف
ابن الحاجب موقوف على المقدم والمقتضي والاول انما يعرف بمعرفة جميع اقسام الفعل والاسم
والحروف العاملة والثاني بمعرفة جميع اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت المفهوم
غير الافراد والموقوف هو الثاني دون الاول والمعرف بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان
الناطق لا يتوقف على معرفة جميع الحيوان والناطق بل يحصل بمفهومهما قلت نعم فيما امكن
معرفة الافراد حين الفرض به كالمثال المذكور واما اذا لم يمكن كما فيما نحن فيه فلا فقد بر
ووجه الاخيرين ان اختلاف الاخر بعامل خاصة شامله وباختلاف العوامل معارضة لعدم
وجوده في نحو مع والشاملة اولى مع انها انحصر ولما بين انواع الاعراب اراد ان يبين انواع

المعرب

المعرب بالنسبة ليعلم اصناف الانواع ونشر على ترتيب اللف فاول الاصناف للاول الانواع
فقط والثاني للثاني ان وجد والثالث للثالث والا فلهما وبهذا استغنى عن رفعا و
نصبا وجرا فالمعرب اما بالحركة او بحروف اللين كلا اما بتمامها او بتمامه او ببعض منهما
فالاقسام اربعة واشار الى الاول بقوله فالمفرد ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه
بالباء لكون مرتبة بعد الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكريا نحو قوله تعالى فاما الذين امنوا فيقولون
الاية فقوله فقال رب ان ابني من اهلي الاية والمراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة
ذكرها بعده والجمع المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع وهو ما تغير بناء واحده
المنصرف قال في ايضاح المفصل فسر المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم
شبه الفعل وهذا لا يصدق بالمعرب بالحروف فلا يرد الاسماء الستة واما الجواب بانها ملحقة
بهما وفي حكمهما فلا يدخل في المفرد ففاسد لان الالحاق انما يكون فيما كان في حكم الملحق به من كل
وجه ككلا واثنين وكعشرين واولي ولو اريد بالمفرد ما سبق مع زيادة وما ليس في
حكمهما ولو بوجه فهذا مع كونه خارجا عن الحقائق الاربعة لمقابل المضاف والمركب في الجملة
والمثنى والمجموع وعدم القرينة غير معهود فيه اخراج عما يشاركه في الحقيقة وفي بعض
الاحكام مثل كون الاعراب تاما وادخال فيما يخالفه فيهما بمجرد المشاركة في كون الاعراب
بالحرف مع مخالفته في خصوصيته وكذا الجواب بان القضية مهملة ان اول الاستغراق يوجب
اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها فاسد لان الغرض ضبط اعراب انواع المعرب واصناف الاعراب
وذا لا يحصل الا باستغراق الافراد والاحوال والا يبقى مهملا لا يعرف كيفية اعرابها على
ان اشتمال الافراد ايضا لا يستقيم في ذو ونحوه اعلم ان الاصل في الاعراب الحركة لخفتها وعدم
الكثرة فلا يختل الغرض فان الواو جعل علامة لتبين على سبيل البدل وجب الاليين فيحتاج الى
علامة اخرى فما كان على هذين الاصلين اعني المفرد والمكسر المنصرفين لا يحتاج الى علة وبيان
وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما بالضمة اي ملابسا بالضمة رفعا او بالفتحة

منصوبا وبالكسرة مجرورا نحو جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال
والقسم الثاني اعني ما يكون بعض الحركات نوعان الاول ما يكون المتروك فيه الفتحة واشار اليه
بقوله والجمع المؤنث السالم ما سبق في الكسرة وهو ما زيد في اخره الف وتاء الجمع مؤنثا واحده
او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية بالمؤنث باعتبار الاصالة والغلبة ملابسا بالضمة
مرفوعا والكسرة منصوبا ومجرورا نحو جاءني مسلمات اه وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله
اعني المذكر السالم على ما سيجيء والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله وغير المنصرف
سيجيء ملابسا بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا ومجرورا وحمل جره على نصبه لانه لما شابه الفعل
على ما سيجيء منع منه ما لم يكن في الفعل اعني التنوين والكسر والجر بناسب النصب دون الرفع
لكونهما علامة الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم الثالث ما كان بتمام حروف اللين اشار
اليه بقوله الاسماء الستة الاتية لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احترازا عن المصغرة فانها
بالحركة اقول هي داخلة في المفرد المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز كما لا حاجة الى الاحتراز عن نحو آباء واخوة
في المكسر ولا عن نحو ابوين واخوين لدخولها في المثنى والمجموع ويمكن ان يقال دخول هذه الاشياء
ظاهر بخلاف المصغرة فان المبتدي يتوهم اشتراكها مع المكبرة فلا بد من الاحتراز والا
فلا حاجة الى ذكر مضافا لان المفردة ايضا داخلة في المفرد المنصرف مضافا خبر ثان او
صفة الى غير ياء المتكلم بقرينة الاضافة ملابسة بالواو مرفوعة والالف منصوبة والياء مجرورة
وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في حالة الاضافة سيما بخلاف نحو يد
محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية
والجمع والكتابة اخف من الحركة فانقلب الحال هاهنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا والحركة دون
الحركة بخلاف نحو يد انه يحتاج الى زيادة حرف في الجر للاعراب وقد صار العين اخرا محلا للاعراب
بخلاف نحو اللام نسيا بخلاف نحو العصا اللام لم يحذف اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضا
من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحرك في التصغير بسبب الياء عاد الى اصل الحركة

والا اي وان لم تكن مكبرة مضافة الى غير الياء بان كانت مصغرة نحو اخيك او مفردة
نحو اخ او مضافة الى الياء نحو اخي فملابسة بالحركات لفظا في الاولين وتقديرا في الثالث
لمانع في الاخر وهو الكسر لاجل الياء وهذا مذهب البعض وعند البعض المضاف الى الياء مبني
فهذا مستغنى عنه لظهور دخول هذه الاشياء بعد الاحتراز في المفرد المنصرف ثم ذكر
كيفية اضافتها هاهنا استطرادا للانجاز وفي الكافية ذكرت في اخر المجرورات فقال ومعها اي
مع ياء المتكلم يكون الاسماء الستة ابي واخي وحمي الحم قريب زوج المرأة فلا يضاف الا اليها
وهني الهن الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة
منقوصات واوية لا يرد لامها عند الياء وفي اصله فوه بدليل افواه حذف الهاء نسيا ثم قلبت
الواو ميما وجوبا في حال الافراد وقليلا مع الياء والاكثر بقاؤها وادغامها في الياء
ولذا قال وفي بالادغام اكثر استعمالا من اي فمي وفتح فاء الفم مفردا او مضافا احتراز
عن في فان الكسر فيه متعين اكثر منهما اي من الضم والكسر المفهومين من الفتح وذو لطيف
مقرون بالواو من حذف اللام يضاف الى الجنس اضافة لازمة لانه وضع وصلة الى الوصف
باسم الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة فقال وجاء الحركات الثلث بدل الحروف الثلث للاعراب
لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا زيادة همزة لان الاصل في العطف التباين ويعلم حال
الاتيان بظهور دخولهن في المفرد المنصرف فيها اي في الاسماء الستة المكبرة المضاف الى غير الياء
لدخول المقابلات الثلث في قوله والا فالحركات سوى ذي لكن لا قرينة للاستثناء الا ان يجعل
امتناع الحذفين وبقاء المعرب على حرف واحد فتقول هذا ابك واخك وحمك وهنك
وفمك وجاء القصر اي جعلها مقصورة كعصا نحو هذا اباك واباك واباي واخاك
واخاي وفاك وفماك والتشديد اي تشديد الاخر نحو هذا ابك وابي وفم وفمك
وجاء اخ كدلو نحو هذا اخو واخوك واخوه وجاء حم كدلو وخبء يعني بالهمزة
مكان الواو مطلقا قيد للقصر والتالي يعني مفردة ومضافة الى الياء او غيرها وكل هذه

اللغات مذكورة فى الرضى وغيره مع زيادة الانتشار بحيث فلم اجده والقسم الرابع اعنى ما
يكون ببعض حروف المد نوعان احدهما ما يكون المتروك فيه الواو واشار اليه بقوله والمثنى بسبب مجى
حده واثنان وكذا اثنتان وثنتان وكلا مع اتصال الضمير ملابسة بالالف مرفوعة والياء
منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره اى مع غير الضمير ولو قال ومع الظاهر لكان اظهر كالعصا
بالحركات المقدرة والنوع الثانى ما يكون المتروك فيه الالف واشار اليه بقوله والجمع المذكر
الصحيح وهو ما لم يتغير بناء واحده لاجل الجمعية والتغير فى نحو سنين وارضين وثبين
وقليل من الشذوذ اذ بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذو من غير لفظه وبابه عشرون يعنى نوع
عشرين مما اشتمل على ملحقات الجمع من العدد وهو ثمانية الفاظ ملابسة بالواو مرفوعة والياء
منصوبة ومجرورة ووجه عدولها عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه فى الاسماء الستة
واما عن الثانى فالاحتراز عن اللبس فى الاحوال الثلثة فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة
العمدة احق بالاشباع الذاتى والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضمير التثنية
فى نحو ضربا ويضربان والواو لكونها اخت الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك
الاربع فى الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع
لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على الساكنين
فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاولى لم تسقط مع اللام والوقف والى الثانى
سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها فى التثنية وفتحوها فى الجمع تعادلا او فرقا
بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخيه
لانها كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ والمعنى فراعوا فى الاضافة الى المظهر
الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا
فى اصل الاعراب والحاق باب عشرين ايضا لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم
النون للزوم الاضافة ولما ذكر فى تقسيم الاسم الاختلاف فى التقديرى اراد ان يبين مواضعه

بعلم

بعلم ان ما عداها لفظى واما المحلى فمخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بيناما هو الحق
فقال وعصا اى اعرابه نحو عصا اى الاسم المعرب الذى فى اخره الف مفردة وان حذف للتنوين
ونحو غلامى اى معرب بالحركة اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت ونحو قاض اى ما فى اخره
ياء مكسور ما قبلها ولو حذفت للتنوين فى كل حال سوى حال نصبه وقد يسكن ياؤه فى اى نصب
نسكينا كما يحرك اى مثل تحريكه جرا اى مجرورا للضرورة الشعرية متعلق باحد الفعلين تقييد
الاخر بفهم من التشبيه ويجوز ان يكون من التنازع كقوله ما ان رايت ولا ارى فى مدتى
كجوارى يلعبن فى الصحراء قيل ثبت التحريك فى الرفع ايضا كقوله وعرق الفرزدق
فى شر العروق وخبيث الثرى كابى الازند ونحو مسلمى اى كل مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم
رفعا اى مرفوعا والمحكى بناؤه نحو خمسة عشر علما على الاشهر او اعرابه مفردا كان نحو
من زيدا فيمن قال ضربت زيدا ونحو من عن تمرتان او مركبا نحو زيدا وهل زيد عليه ولو كان
ذلك المحكى جملة نحو تابط شرا علما فان الصحيح انه معرب اعرابا تقديريا وقيل مبنى كما
قبل العلمية والمثنى لكن لا مع ما اى لفظ اوله ساكن يعنى يجى بعده متصلا رفعا نحو
نحو جاءنى مسلما القوم وفى نصبه وجره تحرك الياء بالكسر لفتحة ما قبلها والاسماء الستة
المعربة بالحروف والجمع المذكر الصحيح معه اى مع ما اوله ساكن لا بد من استثناء المنقوص
فانه تحرك فيه الواو بالضمة والياء بالكسرة لفتح ما قبلهما بسبب الاعلال فاعرابه لفظى فى
الاحوال كلها نحو جاءنى مصطفو القوم الى مطلقا قيد للكل سوى ما خص اى حال كونه
غير مقيد بمحل او زمان او اعرابا مطلقا تقديرى خبر وعصا اعلم ان الاصل فى الاعراب
هو اللفظى لان من شان العلامة الظهور فان منع فان فى الاخر فقط فتقديرى والا فمحلى
ومجموع ما ذكر المص ثمانية نقص وزاد من عبارة الكافية ولم يحصر وخرج اشياء
وهذه اربعة تحتاج الى البيان اما الاول فالمانع فى المقصور تعذر الحركة على الالف و
عند الحذف للساكنين مقدر كالملفوظ لا مبنى كيد وفى الثانى وجوب الكسر او السكون

او الفتح قبل العامل وبعده وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين
ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعد ورود العامل وان قال البعض كما امكن
جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف
العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه نحو
غلامك وغلامه وفي حالتي المنقوص لزوم التسكين لا شتغال الحركتين على الياء المتحرك
ما قبلها بخلاف الفتح وفي رفع نحو مسلمي لزوم القلب والادغام واما النصب والجر فلفظي
بياء مدغم وفي المحكي لزوم اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثاني وفي رفع المثنى لزوم
حذف الالف للساكنين لتعذر تحريكه وفي الاخيرين لزوم الحذف ايضا لتعذر التحريك في البعض
والاستثقال التحريك للزوم الحركتين الثقيلتين في الاكثر واما الثاني فلفظي فيما تعذر
واستثقل واللفظي فيما عداه ووجه الاولين التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال فاسوي
غلامي مستثقل وان اراد بعد الاعلال وتقريره فالكل متعذر فانه لم تحرك الياء في القاضي
وعصا والواو في مسلمي والياء في قاض مع الحركة لزوال الاعلال كما اذا عاد الواو مع الحركة
في عصا وفرق بعضهم بان موجب التقدير في المنقوص ونحو مسلمي الاستثقال الموجب لحذف
نفس الاعراب او قلبه وفي المقصور لا يوجب الاستثقال حذف الحركة التي هي الاعراب بل يوجب قلب محله الفا
فبعده يحتاج الى التقدير للتعذر فالموجب لتعذر تبديل الواو اذ قد صرح بان المقلوب يسكن
اولا لتلين عريكته ويسهل الانقلاب ثم يقلب وفي كون التسكين بالعرض لا يفيد ويمكن ان يقال
مراد ابن الحاجب الجار مع قطع النظر على الاصل والاعلال فتحريك الالف ملفوظة او مقدرة
والمحرك بحركة اخرى متعذر وتحريك الساكن وقلب الياء واوا ممكن مستثقل والتحريك
اللفظي للياء المقدرة في قاض وان كان متعذرا لكن لما كانت كثيرة العود كانت في حكم الملفوظ
فالحقها بها وجعلها في المستثقل فان قلت تحريك الساكن مع سكونه متعذر فكان كالمتحرك
فان فرق بين القاضي وغلامي وقلب الياء واوا كقلب الالف واوا فاي فرق بين العصا

ومسلمي قلت السكون عدم حركة الحرف فلا يمنع قبول محله اياها والا فلا قابل
اصلا بخلاف الضد والمثل وقلب الياء واوا والحذف نقل الاعراب وقلب الالف واوا احداث
لمحله ثم يحتاج الى الحاقه حركة فالمراد تعذر الاعراب بل مناسبتها وهذا نفيس دقيق ووجه الثالث
ان اعراب المعرب منحصر فيهما على زعمهم وقد اشار اليه فيما سبق بقوله ولو تقديرا اذ لو وجد
في المحلي وهو ادنى من التقديري يقال ويقال ولو محلا فاذا انحصر التقديري في ثمانية
كان ما عداها لفظيا فلا حاجة الى المذكور واما الثالث فالاربعة الاخيرة والتسكين
والتحريك الضروريات ويمكن ان يدفع الاول بان المحكي داخل فيما تعذر ولم يحصره في
الاثنين والثلثة الاخيرة في الاستثقال ولم يحصره ايضا في الاثنين واما الرابع
فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون نحو احمد ومسلمات وضاربة مطلقا ونحو زيد
رفعا وجرا والمدغم كبيرا كما في قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين
ونحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ايضا وما يتبع حركة اخره لحركة غير اعرابية
نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري
ومنه تابع المبني على لفظه نحو يا زيد الظريف ومنه الجر الجواري ايضا وقد صرح
الدماميني في شرح مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية بل للمناسبة والاعراب
مقدر انتهى فيكون التسمية بالجر للمشاكلة واما عبارة الكافية فشاملة اكثرها
بلا تكلف ومعه كلها ولما ذكر فيما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه مع ان له احكاما
اخر لا بد من معرفتها وبه يعرف المنصرف ولم يعكس لان الاعدام تعرف بالملكات نعم
لو فسر بما لا يدخله الكسر والتنوين لانعكس الامر لكنه دوري اذ الغرض من التعريف
معرفة المبتدي وتمييزه حتى يجري الاحكام ولا فائدة معتد بها في مجرد معرفة الاصطلاح
بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين الشريف هذا نصرة لابن الحاجب في تعريف
المعرب وقيل لما كان غير المنصرف اقل ضبطا اذ به ينضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب

التقديرى واللفظى ورد بان القلة فى الافراد والتعريف للمفهوم والجواب ان المقصود الاصلى
معرفة الافراد اذ الاحكام يجرى عليها لا على المفهوم وضبطها بالانواع والاصناف اسهل
فى الاقل والتعريف وسيلة ومقصود بالعرض غير المنصرف سمى به لانه اقبل على الفعل بالمشابهة
فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف او لانه لم يكن صرفا فى الاسمية
بل شابه شبه الفعل بخلاف المنصرف فانه اسم صرف ولذا سمى امكن ما اى شئ او الشئ الذى وجد
فى ذلك الشئ الجمع ترك التعريف مستقلا وعلل الانساب والامثلة استغناء بالتفصيل الذى مع
ان ذكر العلة التقريبية فى التعريف مخل له وقدم ما قام مقام العلتين لقوته واخر الحكم اذ
التفصيل من تمام تعريفه وحكم الشئ يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا قدم فيها الحكم على التفصيل لكن
اخر بعض الاحكام عنه والمناسب الجمع كما فعله المص والمراد بالجمع المعنى المصدرى اسم اللفظ ولو
كان ذلك الجمع موجودا فى الاصل لا فى الحال كحضاجر علم لجنس الضبع منقول عن جمع حضجر بمعنى عظيم
البطن مبالغة فى عظم بطنها او فى التقدير بان لم يكن جمعا لا فى الحال ولا فى الاصل لكن قدر
وفرض حفظا لقاعدتهم كسراويل فانه غير منصرف فى الاكثر مع انه مفرد حقيقة فقدر انه جمع
سروالة حفظا لقاعدتين اختصاص هذا الوزن بالجمع وعدم منع غيره وهذا كتقدير العدل
فى عمر ولم يلتفت الى الحمل على النظير وحذف من زيادة العلل وان اجيب عنه بجعل جمعا حكميا او
جعل الجمع اربعا حاليا واصليا وتقديريا وحكميا على انه رد بلزوم اتحاد الشرط والمشروط
ح وان كان مردودا بان الشرط لغير الحكمى انه هو مستغنى عنه بنفسه مع انه لا يلزم ان يكون
ما هو شرط للشئ شرطا لما هو فى حكمه كتحريك العضو الهوى للقعود دون المستكن وبان
المشروط هو الموزون فالشرط الوزن او الكون عليه وشرطه اى الجمع فى منع الصرف نوع
وزن حضاجر وسراويل او وزنهما او وزن نوعهما اذ الشخصى يختص بهما او جزوما الع
كلا حيث ادرج المثال فى الشرط والمراد الوزن التصغيرى لا التصريفى لئلا يخرج نحو مساجد
ومصابيح وينبغى ان يقول ولو فى الاصل ليدخل نحو دواب وجوار على الصحيح وجه الاشتراط

اختصاصهما

اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرر الجمعية فى البعض ولذا سمى منتهى الجموع
فقوى الجمعية بغيرها حال من الوزن لان المعنى ويمنع وزن حضا او صفة له اذ تعين تخصيصها
كما مر وجعله خبرا بعد خبر يحتاج الى تقدير كونه المفهوم من كائن وغير بمعنى لا كقولهم جئت
بغير مال والا يلزم اشتراط اتصال شئ غير الهاء للوزن ولا يفهم اشتراط عدم الهاء بطريق
الموافقة اذ الاتصال بشئ يغاير شيئا لا ينافى الاتصال والمراد بالهاء الحرف الدال على التانيث
غير الالف بطريق عموم المجاز والقرينة شهرة استعمال الهاء بهذا المعنى عندهم اعنى العرف الخاص
كما ان القرينة فى لا اضع قدمى دار فلان العرف العام الدال على المجاز بالاول ولا تحقيق مراد
بها الموقوفة لعدم شمولها الحالتين فيخرج نحو فواره ويدخل نحو فرازنة وملائكة
وجه الاشتراط كونه بلحوق الهاء على زنة المفرد كراهية فتضعف ولما كان مذهب البعض
كون تاء التانيث كلمة براسها مطلقا على ما بينا لم تغير الوزن المشروط عنده فاحتيج الى
نفيها لكن ورد نحو مدائنى فانه منصرف مع وجود الشرط فاضطرب الشراح فى النقض قيل
هو مفرد محض ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاستقبال وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر
بخلاف نحو فرازنة وقيل بامتزاج الهاء يخرج عن الصيغة المعتبرة ومبناهما على جعل الياء
جزءا والصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم استدراك بغير هاء لانه كالياء فلا فرق فنحو
فرازنة خارجة عن الوزن المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد
والجنس نحو تمر وتمرة وروم ورومى حاصله يرجع الى عموم المجاز بعلاقة الفرق وهذا
فاسد لعدم القرينة وعدم كونه تاء نحو فرازنة ومدائنى فيلزم ان يراد بالهاء الحرف
الذى يجئ فى بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم من الهاء اصلا ولا فيه علاقة معتبرة وقيل
ان الكلام فيما تحقق جمعيته باقية على حالها ومثل هذا لا يدخل ياء النسبة واذا صار علما
زال جمعيته كحضاجر ومدائن وبخلاف دخول ياء النسبة فى لا يعتبر جمعية الاصلية اذ قد
صار كالمفرد فى نحو ياء النسبة حاصله ان ضمير شرطه للجمع الحالى وفيه انه يلزم اهمال

شرط الجمع الاصلي وهو عدم دخول الياء وقيل المراد الجمع بجميع حروفه وفيه ان الاعتراض
بمدائن ومدانى وهو جمع في الاصل بجميع حروفه الا ان يجعل الياء جزءا وقد علمت
حاله فظهر لزوم ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اخترنا من كون الياء في امثالها جزءا وياء
النسبة كلمة براسها مطلقا يحتاج الى ذكر الياء دون التاء واما اذا انخلع عن الياء
معنى النسبة نحو كرسي وبختي فلا نزاع في جزئيتها فلذا منع جمعها لوجود الوزن
وقيل صرفه اى سراويل ارجاعا للقريب قيل وجهه عدم الجمعية فيبطل اختصاص الوزن
والتخلص اما بجعله عجميا او جعل الياء كالمعدوم ومثل جوار كل حال استوى نصبه كقاض
اختلفوا في مثل جوار في الرفع والجر قيل منصرف لان الاعلال اخرجه عن الوزن فصار
كسلام وقيل لا لان الياء مقدرة للاعراب ومنع الصرف مثله في كونه حكما لفظيا وهذا
مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض عن الياء والممنوع ما التمكن وحذف الياء
لتقدم الاعلال الذى لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذى لتصحيح احوالها والغالب
الاصلي في الاسماء هو الصرف ولما نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة وجدت مستحقة بمنع
الصرف فحذف تنوين الصرف واتى باخر للعوض عن الياء او جعل هذا التنوين الذى للصرف
في الاصل عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص محمول على هذا فالغرض من التشبيه اثبات الياء
لينتج عدم صرفه لا بيان اعرابه لانه تقدم بريد ان وجه التشبيه مجرد كون الياء مقدرا
لا الصرف ولا كون الاعراب مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة يعني حذف
الياء وثبوت التنوين هذا والمتبادر من الاستثناء المذهب الاول وقيل لفظ بجوارى
اى جعل جره كنصبه بتقديم منع الصرف على الاعلال كقول الفرزدق ولكن عبد الله
مولى مواليا وهذه لغة مستهجنة وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته للضرورة
الهجو او الفا التانيث معطوف على الجمع بتقدير مضاف اى احدى الفى التانيث مقصورة نحو
حبلى وممدودة نحو حمراء قيل انما قامتا مقام العلتين للزومهما الكلمة وضعا مثلا

لا يقال حبل ولا حمر بخلاف التاء فانها لزمت بعارض كالعلمية اقول ان ارادوا
عموم السلب في التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب
العموم فكذا الالف نحو كرى وضرا وان ارادوا مجيء التاء للفرق مطردا في بعض
الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا
مع عدم تغير الصيغة والكسرة ولكن ليس بقوى الا ان ينضم اليه قلب التاء في الوقف
هاء وهي حرف خفي كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم
للغالب والنادر كالمعدوم والنادر كالمعدوم ولما فرغ من الاسباب التي لمنع الصرف
شرع في الناقصة فقال او اثنان من العلمية قدمها لشرطيتها في الاكثر وعدم اشتراطها
بشيء ولما كان ما عدا العلمية من المعاف غير مغير جعل العلمية نفس السبب لا شرطا للمعرف
التي هي السبب كما فعل ابن الحاجب ايجازا وقصر للمسافة ونظر ابن الحاجب الى ان الفرعية للتنكير في المعرفة
اكثر منه في العلمية والعدل عدل عن الطريق لو ظل مثلا والمعدل من الحذف والايصال وهو
في اصطلاح النحاة خروجه اى المعدول المدلول بالعدل باعتبار مادته الاصلية لم يرجع
الى الاسم لانه مع بعده لفظا لا يشمل نحو ثلث واخر سحر واسوعى راى الا ان يراد
بالضمير الثاني الذات دون الوصف عن صيغته ترك الاصلية لدلالة الاضافة اذا اصلها
للعهد الاصلية هي المعروفة المشهورة والمراد من الصيغة الاعم من الافرادية والتركيبية
ليشمل ما سبق لكن لا بد من اعتبار الوحدة لئلا تكون صيغتين او صيغا فلا يتناول
اصول ما قد فيه الجار فان عمل الاول في الثاني يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرف
باللام وخرج عن هذا التعريف ما حذف منه اصلا وقلب لانه نقص وهدم لا خروج وصيغ
المشتقات والمصغرات ونحوها اصلية لها ماخوذة من صيغ اصلية لا لمشتق منه والمكبر
ونحوهما فلا نقض والمراد من الاصلية ان يقتضيها القاعدة من غير معارضة كما لها
في الاشتقاق فلا تشمل اصول المغيرات القياسية واما الفرق بين اخر عند من جعل معدولا

عن الاخر حيث منع وبين امس في اللغة الفصيحة اعني البناء على الكسر حيث لم يمنع عن الصرف
مع تحقق العدل فيهما لحذف معنى اللام كلفظي في الاول ولذا صار نكرة واعتباره وجعله
جزءا من المعنى في الثاني ولذا صار معرفة واما تعريف سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور
فللعلمية التقديرية اذ تعريف اللام غير معتبر في منع الصرف بالاتفاق وعند البعض مبني على
الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى وعشية ومساء وبكر معينات فنصرفات لعدم سبب غير العدل
ولم يحتج الى تقدير العلمية واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا معناها لجواز
اظهارها والمتضمنة لا يظهر واما نحو متى وكيف واين فليس لها صيغ اصلية بل مجرد تضمن
معنى حرف الاستفهام فلذا بنيت واما المقدر فكالملفوظ فمعناه مستفاد من لفظ المقدر ولم
يجعل جزءا من شيء فلذا لم يبن وبقي غير القياس من الجموع الشاذة وغيرها مما لم يذكر خروجه
داخلة في الحد ولا حاجة لنا الى اخراجها الان يوجد فيها علة اخرى مع كونها منصرفات
ولم يثبت الا ترى ان الرضي جعل الغايات وضحى وعشية ومساء وبكر معينات معدولات
لكن بني الاول لموجبه وانصرف البواقي لعدم انضمام سبب اخر وهذا لان التعريف لمطلق العدل
فكان كالوصف والتانيث فانهما يوجدان في ضاربة مع انصرافها وانما لم يبنوا العدل
في المبنيات والمنصرفات لعدم اثره ومن هذا سقط تكلف بعضهم بان العدل كله تقديري
والمنقسم انما هو الاصل فانحو ثلث محقق بلا شك فعدله تحقيقي والا فعدله فتقديري
وهذا مع كونه حرفا للاجماع النحاة وجعل سبب من الاسباب اعتباريا محضا منقوض
بنحو اخر وجمع فان اصلهما مقدر لم يستعمل قط ونحو عمر فان اصله اعني عامر محقق
بلا شك فعلى زعمه يجب ان يقولا ما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه شيء اخر فعدله تحقيقي
والا فتقديري ويجعل المحقق هو الدليل لا الاصل اللهم الا ان يريد بتحقق الاصل تحقق
دليل اصالته وبتقديره تقدير اصالته تسامحا وكسببيته وقوعه في هذا النوع عدم ذكرهم
العدل في المغيرات الشاذة وقد عرفت وجهه كجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير

فعلاء

فعلاء صفة فُعل واسما فعالي فهو معدول عن احدهما ولجمعه شاذا وان كان لجمع الاكمل
افعل تفضيل فجمعاء شاذ والسبب الاخر الوصف الاصلي على الاصح وان كان للخروج تقديرا
مقدرا كعمر فان خروجه عن عامر لم يدل عليه دليل لكنه قدر حفظا لقاعدتهم من عدم المنع
الا بعلتين او ما في حكمهما ولا مثنى ولا يجمع اي عمر بالاستقراء كجاء عمر كلاهما او كلهم
والوصف وهو كون الاسم الاعلى ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود الاصلي
اي الثابت في الوضع احترازا عن العارض بحسب الاستعمال كاربع في مررت بنسوة اربع
او المتوهم كافعى للحية اذ الاصالة لا تثبت بالشك والتوهم ودخل في الاصل ما زال بالغلبة
الاسمية كاسود فلا يحتاج الى التصريح بعدم ضررها ولا يعتبر الوصف الاصلي مع العلمية
فلا يلزم منع نحو حاتم اذا سمي به وهذا تخصيص للوصف الاصلي ولو لم يذكر لفهم الاعتبار
وجه عدم الاعتبار ان الوصف يقتضي الابهام والعلمية التعين بحسب وضعهما ويقبح
اعتبار المتضادين في حكم واحد اعني منع الصرف والتانيث اي بالتاء بقرينة تستوي الفهم
لفظا او معنويا وشرطه اي شرط التانيث بالتاء بلا وقيمه في منع الصرف العلمية يصير
لازما لان الاعلام محفوظة والتغيير بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان فيكون
التاء حرف مبني بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم وهذا الشرط كاف في وجوب تاثير
اللفظي لقوته بظهور العلامة وفي جواز المعنوي لا في وجوبه ولذا قال وذا اي التانيث
المعنوي لان ذا للاشارة القريب يؤثر في منع الصرف وجوبا اي تاثير وجوب او تاثيرا لو
اثر واجبا او وجوب منع صرف لو كان ذلك المعنوي متحرك الوسط او عجمة اي ذا عجمة
او عجميا او زائدا حروفه على الثلثة الاحرف وجه هذا الاشتراط ضعف التاء
المقدرة فلا يقوى قوة الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ مقامها ولو بالواسطة
والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في عقيرب مع وجوبه في نحو قديرة
وتحرك الوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في جمزى مع جوازه في حبلوى

والعجمة وان لم تكن مؤثرة فى الثانى الساكن الوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث
ولضعف هذين لا يؤثران الا فيما فى مسماه تانيث مجاز فى الرابع واما حديث مقاومة الخفة
فلا طائل له اما اولا فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل
لها كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة فى الاخير ظ
واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للذكور يدل على ان مدار الاشتراط
وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان فى الحالين والمسمى به اى الذكر
الذى سمى بالمعنوى لو كان تانيثه اى ذلك المعنوى اصليا بان لم يحتج الى تاويل بغيره لازم
والانفصال فى كل حال ككل مكبر بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز
تاويله بالجمع وهذا القيد زائد على الكافية ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمى
مذكر شرط اى شرط تانيث اسمه فى منع الصرف او على الاستخدام ولا يجوز ان يراد بالموصوف
المعنوى لخلوه عن اشعار ذكورة المسمى الا ان يجعل نائب الفاعل على ضمير المذكر ولم يسبق له
ذكر بخوف الزيادة على ثلثة احرف لغاية ضعف التانيث فلا يقويه الا القائم مقام التاء
ولما بين حال تسمية المذكر بالمؤنث المعنوى كان مظنة خلجان الخاطر بمعرفة حال العكس
فقال زائدا على الكافية ولو سميت مرة مقابل بقوله والمسمى به ولفظا غير منا له وتحتاج
الى تقدير ولو قال ههنا والمسمى او فيما سبق ولو سمى به لكان احسن مذكرا اى بلفظ
مذكر مثل جعفر وحسن وزيد منع ذلك المذكر من الصرف حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة
او منعا مطلقا ومنع ما عدا الثلاثى الساكن الاوسط اتفاقى ومنعه مذهب المحققين
كسيبويه وخليل ووجهه دفع اللبس فقوى اعتبار التانيث بهذه الضميمة فوجب المنع وعلله فى
نحو هند فهى باقية على الضعف اذ لا مقوى لفظيا ولا معنويا والعجمة وهى كون الكلمة
غير عربية فى الاصل وشرطها فى منع الصرف العلمية اى كونه علما فى اول استعمالها
اى استعمالها او على الاستخدام سواء كان علما فى العجم ايضا كابراهيم او اسم جنس

كقالون

كقالون فانه فى العجم بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع فظهر الخلل فى عبارة
الكافية وما وجه به من التعميم للحقيقى والحكمى فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة
لعموم المجاز والاقرب ان يقال ان العلة فى هذا الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها
بعدم تصرف العرب بادخال لام التعريف والاضافة والتقريب والتغيير فيكون كالكلمة
العربية فيضعف العجمة فلا يؤثر فهذه العلة موجودة فى قالون فيلحق بنحو ابراهيم
دلالة هذا ولكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفى وجودها ههنا خفاء لا يخفى والزيادة
اى زيادة حروفها على ثلثة احرف او تحرك الوسط نحو سقر وشتر فنوح منصرف
اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب جعل العجمة كالتانيث المعنوى بدليل اعتبارها فى ماه وجور فيجوز
فى نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشرى وقد يفوه بأن التانيث امر حقيقى وله علامة
تظهر فى بعض التصرفات والعجمة امر اضافى لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار
التانيث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو نوح واعتبارها فى نحو ماه لا لتقويه لاستقلال
والسببية لم يسمع قط منع صرف فى نحو نوح بخلاف هند والثانى عدم اعتبار تحرك الاوسط
فى العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره فى التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام
التاء فيقوى بوجود النائب فى الجملة وهذا لا يعقل فى العجمة اذ لا علامة لها حتى يستوى بها شئ
فلا وجه للتقوية بتحرك الوسط فى الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب
يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها فى كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة
وعدم زيادة حركة لا يوجب طولا موجبا فى لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو جمزى بخلاف الرباعى
وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر
وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر
الثمرة فى نحو ملك اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل وهو هيئة توجد فى الفعل
قدمه على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة من حيث انه دخيل فى الاسم لا اصيل ولا يجمع

وزن الفعل بالعكس بالاستقراء بين هذا الحكم هنا للايجاز وليقبل الذهن ما يجيء
من قوله ولو نكر ما فيه الحكم من غير تردد واختلاج شبهة ولانه من احكام وزن الفعل
وعكسه جمع الكثرة وان كان من احكام العدل يفهم من هذا ولم يعكس لان الحوالة الى العلم
اولى وشرطه في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن به اي بالفعل في الوضع الاول فلا
يجيء في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم نحو ضرب علما او مشدد العين نحو بقم او يكون
في اوله اي في اول موزونه زيادة اي وصف هو زيادة كزيادة الفعل او في محل اوله
زيادة كزائد الفعل او في اول وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازا بالحلول
والمراد بزيادة الفعل ما له نوع اختصاص باول الفعل يعني حروف اتين غير حال من
الزيادة قابل للتاء في اخره وانما اسند عدم القبول للزيادة لكونها سببا له في البعض
الا ترى ان زيادة الهمزة للتفضيل او الصفة سبب لاستيناف صيغة للمؤنث في نحو
قائم وحسن ووجه اشتراط تاكد المشابهة والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق
بقابل او غير اي يمتنع عن قبول التاء باعتبار السبب الاخر في منع الصرف فلو قبل باعتبار
غير السبب لم يضر كاسود اسما للحية السوداء فان السبب الاخر فيه هو الوصف الاصلي باعتباره
لا يقال للمؤنث اسودة بل سوداء باعتبار الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية اسودة
والاسمية ليست من السببية في شيء بخلاف يعمل وارمل فانهما يقبلان التاء باعتبار
الوصفية يقال ناقة يعملة وامراة ارملة والوصفية فيهما وان لم تكن مؤثرة
لم تخرج من السببية وهذه زيادة على الكافية لا بد منها كما رايت والتركيب قيل هو
جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو
ضم كلمتين او اكثر ولا بد في تاثيره في منع الصرف من اشتمال الاسمين في الاصل لان نحو
النجم وبصرى علمين منصرفان ونحو من زيد وان زيدا او يزيد مع الضمير اعلاما
محكيات فلا يظهر منع الصرف وقد اضاف في زيادة هذه على الكافية والعلمية

فيه ان الاسمية اعم من العلمية فلا يستلزم وجود العام وجود الخاص

في الحال لتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا التعليل اولى من قولهم لبا(مـ)ن
من الزوال فيحصل له قوة واما قول بعضهم او لتحقق السبب الثاني ففاسد للاشتراك
وعدم التعين وعدم الاطراد في الاصل لان الضدين لا يكونان اثرين لغير مختار فالنار لا
تؤثر الا الحرارة والماء الا البرودة والمؤثر في ضم نحو شهر رمضان وابي هريرة ليس التركيب
لتحقق السببين بدونه وعدم الاسناد نحو تابط شرا وزيد قائم علمين لان الجملة محكية على
حالها فلا يظهر فيها منع الصرف قيل لا بد من ان يقول وعدم كون الثاني صوتا نحو
سيبويه ولا متضمنا لحرف العطف نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء البناء دون منع
الصرف ولا معربا قبل العلمية نحو ضارب زيدا او حيوان ناطق علمين واجيب عن الاولين
بانهما مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات وفيه نظر لانهما من المحكيات على البناء والاصح
الجملة وان عدا من مبنى الاصل اذ اصابهما على كونهما معربة محكية فما ظنك بالعارض اعني
خمسة عشر وقد عد المص فيما سبق المحكي مطلقا من المعرب واما بانه اكتفى بما ذكره فيما بعد
وفيه ايضا نظر لان المذكور حالها قبل العلمية ولو قال المص والتركيب شرطه العلمية
وعدم النسبة لكان احصر واشمل وامنع واراد بها بالاسناد بعد كونها خلاف اصطلاح
تقتضي استدراك القيدين والالف والنون المزيدتين في الاخر وهو توحيد الضمير
باعتبار كونه سببا واحدا لو كان في صفة وقدم تفسيرها فشرطه في منع الصرف عدم
فعلانة في مؤنثه لتحقق مشابهة لالفي التانيث وقيل وجود فعلى والاول اولى لان
المشابهة بعدم قبول التاء لا بوجود فعلى بعينها واشتراطها للاستلزام واللازم
ههنا اعم والا اي وان لم يكن في صفة فشرطه العلمية ليمتنع بها عن التاء ولو احتملت
النون الاصالة جاز المنع ولا يجب كحسان ان كان من الحس فغير منصرف لانه فعلان وان كان
من الحسن فمنصرف لانه فعال وهذه فائدة زائدة على الكافية والف الالحاق المقصورة ينبغي
ان يراد بالالحاق المعنى اللغوي ليتناول الف قبعثرى فانه غير منصرف حال العلمية

مع ان الف ليس للالحاق الاصطلاحي اذ لا سداسي في الاصول حتى يلحق به وشرطه في منع
الصرف العلمية ليمتنع عن التاء فيتحقق مشابهته لالف التانيث المقصورة نحو ارطى
فان الفه ليست للتانيث لمجيء ارطاة واحترز بالمفردة عن الممدودة فانها لا تلحق بالف
التانيث الممدودة ولو مع العلمية لان همزة الف التانيث الممدودة الف في الاصل بخلاف
الملحق فلا يتاكد المشابهة بخلاف المقصورة وهذه زيادة على الكافية لا بد منها ولو نكرها
اي غير منصرف فيه علمية مؤثرة في منع الصرف احترازا عن الجمع والف التانيث فان العلمية
غير مؤثرة فيها لاستقلالهما بالتاثير ففي احوال الثلث ممتنعة صرفه لما تبين انها شرط
فيما عدا العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان فبالتنكير يبقى بلا سبب او على سبب واحد
الا نحو احمر يريد ما كانت الوصفية الاصلية فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر فان
سيبويه يعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال المانع عن الاعتبار اعني العلمية لما ورد على
الاعتبار جعلها كالثابت لانها تعود والاخفش لا يعتبرها لانها زالت بالعلمية
بالتنكير والاصل في الزائل ان لا يعتبر وجه سيبويه اعتبارهم الوصفية الزائلة في اسود
وارقم وادهم بالاتفاق ورد بالفرق بان الوصفية لم تزل بالكلية فيها لاعتبار
معلوماتها بل زال الابهام فقط وفيما نحن فيه زالت بالكلية فالقياس فاسد
واما نحو جمع وافعل التفضيل بغير من اذا سمي بهما ثم نكر فينصرف بالاتفاق لعدم
ظهور الوصفية الاصلية فيهما ومع من غير منصرف بالاتفاق لغاية ظهور الوصف
وينصرف باب اخر يعني ما فيه العدل التحقيقي فيثنا ولا جمع واخر ونحوهما علما المذكر
اذ لو جعل علما المؤنث لم ينصرف بالاتفاق وما ذكره المص مذهب اكثر النحاة لان العدل
في هذا البناء تابع للوصف فيزول بزواله وذهب جماعة الى منع الصرف باعتبار العدل
الاصلي مع العلمية ولو نكر باب اخر امتنع على مقتضى السماع مطلقا وعلى مقتضى قياس
سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية الاصلية بعد زوال المانع والعدل تابع لها في الا

وقياس مذهب الاخفش الصرف كما في احمر واما العدل التقديري فقد علم حاله ولو
نكر ما فيه بخلاف العدل التحقيقي وتنكيره اي تنكير ما فيه علمية شخصية يحصل بان يراد واحد
مما سمي به البارزان للاسم والمستكن في سمي للمسمى يعني ما في ما بان وقع اشتراك
لفظي بتعدد الوضع كقولك رب عمر ولقيته او الصفة المشهورة عطف على واحد كقولك
لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق وتنكير علم الجنس كاسامة بها اي بالصفة المشهورة فقط
اذ لا يتصور فيه وقوع الاشتراك وفيه تامل وقيل المنع من الصرف العلمية وحدها للضرورة
الشعرية كما هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عنها والانصراف هو الاصل والتصغير يخل بوزن
مختص به نائب الفاعل فلا ضمير في مختص والضمير البارز للوزن اي يضر بوزن وقع
الاختصاص به فينصرف نحو ضريب تصغير ضرب علما على صيغة المجهول ولا يضر نحو احيمد
ويشكل لان الاعتبار للوزنية في هذا القسم بالزيادة الموجودة في الحالين وفي الاول
بالاختصاص المنهدم بالتصغير والعدل والجمع اذ التصغير وضع مستانف للمكبر لا علة
والجمع فيه بخلاف ما اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر الجمع الاصلي لبقاء الصورة على حالها والنسبة
تخل ايضا بمنع الصرف مطلقا اي بجميع العلل الا بما اي باسم كانت النسبة في مفرده نحو كراسي
جمع كرسي فان النسبة لا تخل وحكمه اي حكم غير المنصرف ان لا ينون بتنوين التمكن
ولا يكسر لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق
والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما يمنع من الفعل اعني التنوين والكسر الا للتناسب
كقوله تعالى سلاسلا واغلالا على قراءة نافع والكسائي او الزحاف وهو تغيير
في اجزاء البحور لا يخل بالوزن لكنه يخرجه عن السلاسة جوازا قيد للقسمين اي يجوز منهما
جوازا او الضرورة الشعرية بان يخل بالوزن لو منع كقوله اعد ذكر نعمان لنا
قيل دخول الكسر مع الاستغناء عنه في دفع الضرورة يدل على ان منع الكسر

بشفاعة التنوين لا بالاصالة وجوبا وكذا يكسر غير المنصرف في حال الجر ملا بسا باللام
للمعرفة او الاضافة اى كونه مضافا لانهما من اظهر خصائص الاسم فيضعف شبابه
الفعل فيرجع الى الاصل ولما فرغ من بيان ذوات انواع الاعراب وما يتعلق بها اراد
ان يبين محالها وبذلك يعرف انها ايضا اعلام فقال المرفوعات اى الاسماء المرفوعات
على انه جمع مرفوع لان المذكر الذى لا يعقل في حكم المونث كالجبال الصافنات والايام
الخاليات او مرفوعة بتاويل الكلمات ولم نقدرها لشمولها المضارع ولم يذكر واللام
للاستغراق ولانه فى قسم الاسم لكن يرد انه فى قسم المعرب فالمعنى تقدير المعربات فيلزم
كون القسم اعم من المقسم او تخصيص الاسماء فقط او مع الحدود وكلها بعيد وايضا
تخصيص انواع الاعراب بالمعرب يستدعى ان لا يكون المبنى مرفوعا ولا منصوبا
ولا مجرورا ولا فاعلا ولا نحوه وهو خلاف الاجماع فالوجه ان يجعل للاعراب
معنيان عام وهو ما اقتضاه عرض معنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع
من ظهوره شئ فلفظى وان منع حال فى اخره فتقديرى وفى نفسه فمحلى وهذا تابع
لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع
الثلثا وكذا محالها واقسامها والمعرب فى الاصطلاح ما اشتمل على الخاص فظهر ان المناسب
تقديم المبنيات على المرفوعات وبيان المحلى ايضا ثم المرفوعات اما موقوفة لعدم العامل او خبر
محذوف او مبتدا خبره محذوف او مجموع قوله الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله الخ مثل
هذا حلو حامض فيكون ما اى مرفوع خبر محذوف والجملة معترضة اسند اليه المعروف
الاصطلاحى فيخص الفعل وان عم ما فى حكمه مع كونه خلاف المتبادر الجمل الحكمى لزم جمع
بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد بالاسناد الاصطلاحى كما فى حد
الكلام فلا جمع ولو عم المعروف وان اريد معنى النسبة مع تبادره فلا منع
وكون غيرها عن المرفوع لا يفيد لان الغرض من الحد معرفة المحدود لا اجراء اعراب خصوص

لا

لا يجد معرفة الاصطلاح فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية ولا حاجة
الى ذكر التقديم لان المسند فى نحو زيد ضرب الجملة لا الفعل واما قيل من ان الاسناد الى
ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة ففى المعنى على ما يشعر فى الحقيقة لا فى اللفظ الذى الكلام
فيه الا ترى ان رجلا فى قولك رايت رجلا ضربك اسند اليه الضرب فى المعنى مع كونه
منصوبا واما المبتدا المقدم خبره فالمسند اما جامد او مركب لا الفعل وشبهه فاعتبار
وجوب التقديم فى النوع لاخراجه ضائع والمتبادر من الاسناد والنسبة ما هى بالاصالة
فيخرج التوابع واطلاقهما يعم الاخبارى والانشائى والايجابى والسلبى وحقه اى اصل
الفاعل والاولى له ان يليه اى ياتى بعد الفعل بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه
اليه حتى جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان اللام فى نحو ضربت وضربنا دون ضربك وضربنا
وهذا لا يمنع وجوب الولى او استنابه بعارض والاصل فى هذا اظهر والحق يستعمل
فى الواجب غالبا فالعدول عدول فصيح الاضمار اى اتيان ضمير الفاعل الفاء للتعقيب والتفريع
قبله قبل ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه زيد لانه وان كان موخرا لفظا فقدم رتبة فكان
كعكسه كقوله تعالى وان ابتلى ابراهيم ربه والممتنع ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على
الفعل قيل لئلا يلتبس بالمبتدأ وهذا لا يفيد الوجوب لجواز اقائم زيد ولعدم تشبه
فى المثنى والمجموع وعدم تقدمهما دليل على ان المفرد المقدم ليس بفاعل ولا يتعدى
لفظا بلا خلاف وقيل لئلا يلزم قيام حدث واحد بمحلين وفيه نظر لان مدلول الفعل
الجنس لا المرة ولذا لا يثنى ولا يجمع كيف ولو تم لامتنع قام الزيدان والزيدون و
لا يحذف فى الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه والحذف عندهم عدم التلفظ حقيقة وحكما
فلا يشمل الاستتار وينبغى ان يزيد بلا نائب ولا حركة والمنفيات اما مرفوعة معطوفة
على الاسمية لكونها احكاما مثلها وعلى الفعلية اذ الولى يقتضى التاخير على ما فسرنا والاولوية
اللفظية اذ التداخل ممتنع والمؤخر مفصول والوجوب لكن هذا لا يفيد اللزوم المط

قوله عدول لا قبله بدفع ضرر العدول قوله عقيبه فيمتنع الاضمار قبله
نعم يبقى احتياج العدول الى مرجح ويكفى فيه كونه حقيقة اخصر ولو لفظا
مع رده على الراد

بل يفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد على الاصل فلا يجوز او منصوب على يليه وفيهما في الثانية
لكن يمكن دفع الاضطراب ههنا اما بعموم المجاز او جواز الجمع كما هو مذهب البعض واشتراك
الحق معنى بين الخاصين وعدم القرينة لفظية كالاعراب والتاء في نحو ضربت موسى سلمى
او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى او انتفائه اي كون الفاعل ضميرا متصلا بارزا او مستكنا
احتراز عن المنفصل مظهرا او مضمرا او وقوع مفعول اي الفعل او الفاعل بعد الا او
بعد معناها وهو في انما واذا دخلتا الفعل مع الفاعل فقط نحو انما ضرب زيد فمعنى
الا قبل الفاعل ومع شيء اخر فقبله نحو انما ضرب زيد عمرا او يوم الجمعة يوجب
كل واحد من هذه الاربعة تقديمه اي الفاعل على المفعول لدفع اللبس وامتناع فصل
الجزء وانقلاب المعنى هذا ولا بد في الثاني من شرط تاخر المفعول على الفعل وفي الثالث
من توسط الا بينهما اذ تقدم المفعول مع الا جائز غير مستحسن نحو ما ضرب الا زيدا عمرو
لعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة قبل تمامها او اتصال المفعول اي كونه ضميرا متصلا
بدونه اي اتصال الفاعل احتراز عن نحو ضربتك وضميره اي اتصال ضمير المفعول به
اي بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه اي الفاعل بالرفع بعد الا او بعد معناها
يوجب تاخيره اي الفاعل عن المفعول لتنافي الفصل بالمظهر للاتصال وامتناع الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وانقلاب المعنى ولا بد في الثالث ههنا مما سبق ويجوز حذف عامله
اي الفاعل وحذفه بمجموعهما الفاعل وعامله لو وجدت قرينة قيد لهما نحو زيد لمن قال
من قام ونعم لمن قال اقائم زيد ويجب حذفه اي عامل الفاعل لو فسر ذلك كان زيد جاء
فزيد فاعل لجاء محذوف وفاء للابتدا لان حرف الشرط لا تدخل الا على الفعل لفظا او
تقديرا والمراد بالتفسير ههنا ازالة الابهام الحاصل من الحذف ولو ذكر المفسر لغا
كالمثال المذكور ويجوز في ازالة الابهام بدون الحذف فانه يجوز جمعهما نحو قوله تعالى فوسوس
لهما الشيطان قال يا ادم ونحو رجل اي زيد واخر بحث التنازع عن مفعول ما لم يسم فاعله

مخالف

مخالف لابن الحاجب كراهة الفصل بين الشيء وتابعه بما لا يخصه والتعبير بنائب الفاعل
اخصر واظهر لعدم تناوله نحو درهما في اعطى زيد درهما اصلا وبخلاف حسب المعنى الامر في
اللغوي فمفعول في الاصل نسبته الى سببه نسبة وصفية اولية مجهول اصطلاحه او شبهه كاسم المفعول
ولا يقع نائب الفاعل المفعول الثاني من باب علمت يعني ما كان الثاني منه عين الاول اذا
والثاني والثالث لو وجد التباس من باب اعلمت يعني ما يتعدى الى ثلثة مفاعيل هذا
عند المتاخرين والمتقدمون منعوا مطلقا لامتناع كون الشيء مسندا او مسندا اليه
معا اسنادا تاما بخلافه نحو اعجبني ضرب زيد وهذا بعد كونه قاصرا غير متوجه اذ لا اسناد
تاما بين المفعولين حال المفعولية فالحق ما قاله المتاخرون من ان المانع هو
الالتباس كما اذا انتفى القرينة نحو علم اخوك زيدا واعلم عمرو زيدا كريما بخلافه نحو
علم منطلق عمرا واعلم الكتاب زيدا مستعارا اذ التنكير يرشد انه الخبر في الاصل والعقل
ان المستعار هو الكتاب في العبارة كذا والتباس لو قال ولا ينوب لو التباس الثاني
والثالث من النواسخ ككان لاخصر واظهر واسلم ولا يقع الزمان والمكان والمصدر
نائبا الا بزائد لئلا يلزم ذكره عبثا اذ لا بد لكل حدث مدلول المشتق من مطلقها فلا يقال
ذهب زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرسخ او
ذهاب شديد وقعد منسوب الى المصدر المبهم نحو جواب عن مقدر ان سيبويه جوز الاسناد الى
المصدر المدلول للفعل في نحو قعد وقيم وهو مجرد عن الزائد وتقريره ان ما اجازه
المصدر المبهم ومثل ان يقال المتوقع القعود او القيام اذ لا فائدة في الاسناد الى المؤكد
وهو ملفوظ فكيف اذا نوى ولم يلفظ كذا ذكر ابن حروف ولا يقع المفعول له والمفعول معه
اما الاول فللزوم زوال المشعر العلية وهذا يحتاج الى الجواب في الظرف واما الذي
مع اللام فيقع ولا يقال له مفعول له عند الاكثرين بل مفعول به غير صريح كذا
ذكره الرضي واما الثاني فلان في واوه شائبة العطف على شيء فيلزم شبهة

وجوّز المعطوف مع حذف المعطوف عليه نسيا ولم يحذف لم يعرف انه مفعول معه وما قيل ان الواو
دليل الانفصال والفاعل كالجزء منه فكما لا يجوز مع الواو لا يكون نائبه معها منقوض
بالجار والمجرور والمفعول الاول من باب اعطيت يعنى ما يجوز الثانى منه غير الاول اذا اتا
اولى بان يقع نائب الفاعل من الثانى عند عدم الالتباس لان فى الاول معنى الفاعلية وهو
الآخذية مثلا فناسب لنيابة الفاعل وفى الثانى معنى المفعولية وهو المأخوذية مثلا
فلم يناسب نحو أُعطى زيد درهما ويجوز اعطى درهم زيدا ويجب وقوع الاول للنيابة
بالليس فى فعاله نحو اعطى خالد بشرا اذا كان البشر اسيرا او اجيرا او ظهيرا ولا يجوز اعطى
بشر خالدا ولو وجد المفعول به الصريح مع غيره من المفاعيل تعين للنيابة لشدة
شبهه بالفاعل فان تعقل المتعدى يتوقف عليهما بخلاف سائر المفاعيل وان اعترض بالمفعول
المطلق فليخص بتذكر ما سبق والا اى وان لم يوجد المفعول به فجميع المفاعيل الخالية عن موانع
النيابة سواء فى جواز الاقامة مقام الفاعل ولو اقتضيا اى العاملان للسبق الضمنى
او الفعلى والتخصيص بالاهتمام والعمل ويعلم حال غيرها بالمقايسة كما للاكثر
واستثناء المصدرين لعدم صحة قطع التنازع على المذهبين لامتناع الاضمار سيما اذ تعين
الاضمار فى الفاعل اللازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق فيكون كالمفعول فى القطع
بالحذف ما بعدهما واحدا او اكثر اسما او غيره مظهرا او مضمرا منفصلا
ومعنى الاقتضاء والتنازع توجههما بحسب المعنى اليه مع صحة وقوعه فى ذلك
الموقع معمولا لكل منهما على البدل فلا يتصور فى المتصل الا المجرور واما فى المقدم والمتوسط
قيل لا مجال للتنازع اذ الاول يستحقه قبل الثانى واوضح بان الثانى قبل وجوده لا يتنازع
وبعده لا يمكن فيما اخذه الاول ولا يلزم تعيين اعمال الاول مطلقا لان المانع تقدم
استحقاق الاول على وجود الثانى لا على استحقاقه والكل فاسد لصدق حد التنازع ودعوى
تقدم استحقاقه دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق على الملفوظ فعلا ولو على المنوى

فعلى

فعلى الوجود ايضا والحل ان التنازع انما هو فى النية والقلب كما صرحوا به واللفظ انما
يحدد بعد القطع فالصواب ما قال الشريف ان اعمال كل واحد هٰهنا ايضا جائز لكن المختار
عند الفريقين اعمال الاول بخلافه فى نحو الموخر ولعل وجهه اتفاق اولوية تقدم العامل وقرب
مع الفعل فلو كان ما بعدهما جرورا او ضميرا منفصلا او ظاهرا بعد الا قيد لهما نحو ما ضرب
وما اكرم الا انا والا زيد فحذف ما بعدهما من العامل الاول دون الثانى ان اتحد جهة
اقتضائهما بالاتفاق فالكل يوافق الكوفى هٰهنا صرح به شراح اللب ولب الالباب
فلا وجه لقول من قال واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع هٰهنا اذ لو اضمر بدون الا فسد المعنى والمروف لا يصح اضمارها هذا فى المرفوع واما
فى المنصوب نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك او زيدا فلم يحذف الا لو اختلف المضمران
رفعا ونصبا حالان او تمييزان ومصدران على حذف المصاف فانه لا يجوز الحذف بل يجب ذكر
المعمولين كما ضربت الا اياك وما شتمنى الا انت لتغاير صيغتى المرفوع والمنصوب فى المضمر
فلا يدل احدهما على الآخر بخلافه فى المظهر نحو ما ضربت وما شتمنى الا زيد ولو قال فلو بعد الا
يحذف من الاول الا فى المضمر المختلف اعرابا لكان اخصر واشمل نحو ما قمت ولا قعدت الا انت
ولو كان ما بعدهما ظاهرا غيره اى غير ما ذكر من لو اقع بعد الا بقى المنفصل بلا اهمال
نحو اقائم او قاعد انت اذا جعل فاعلا واجترأ بعضهم على الاضمار وعدم اشتراط رفع الظاهر
فى حد المبتدأ فعلى هذا فنحو اقائم ام قاعد انتما او زيد او الزيدان يجرى فيه الخلاف وعلى مذهب
الكسائى والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى دخول الاخيرين فى اطلاق ظاهرهم ولو اريد
به المستقل بالتلفظ ليشمل المنفصل اذ لا يظهر فرق بينه وبين الظاهر فى الامثلة المذكورة
لكان له وجه اعمل العامل الثانى عند البصريين واشار الى ترجيحه بترك المجاورة وهم
يجوزون اعمال الاول مرجوحا واضمر العامل فيه اى فى الفعل الاول ان اقتضاه مستتملا
على طرزه اى وفق الظاهر فى التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فيجوز الاضمار

قبل الذكر قطعا وهربا من حذف الفاعل بلا نائب اذ لا نظير له في غير ما سبق بخلاف
الاضمار والنقض بنحو ما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربن واضربوا القوم
واضربن واضربني القوم غير وارد لوجوبه في الاولين بارزا او مستكنا ووجوب بدله
في البواقي فظهر ضعف مذهب الكسائي اعني حذف هربا من الاضمار والمفعول مبتدا اي لو اقتضى
العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضروريا يظهر قبل يريد مفعولا به نحو علمت فيه ان المص
والزمخشري جوزا حذفه في تفسير قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون الاية وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
فان في التكرير في المبتدا فاذا جاز حذف خبر المبتدا للقرينة جاز حذف ذلك ايضا وقال ما النحو وابن
هشام انما الممتنع هو الاقتصار بان يحذف الاخر نسيا فيه قيل الرد بالصحة ما في حذف لبس مثل
نحو استعنت واستعان على زيد به ورغبت ورغب في الزيدان عنهما وملت ومال الى زيد
اليه بالاظهار حذفه والحذف بقرينة المقابلة وهذا حيلة لانهم جوزوا التنازع باقتضاء احدهما
الفاعلية شيء والاخر مفعوليته وهي تعم ما بالواسطة وما بدونه كمي في غشيته فيما يجيء
من قوله ولو منع منهما فيظهر اشكال ولا اي وان لم يكن ضروريا فحذف هربا من الاضمار
في الفضلة ولو اعمل العامل الاول كما هو مختار الكوفية لكونه اول الطالبين اضمر الفاعل
فيه اي في الثاني على طرز الظ بلا خلاف والمفعول معطوف على المستكن في اضمر بلا قيد
لوجوبه الفصل مشتملا على الوجه الاولى لئلا يتوهم ان مفعوله متعلقا للمذكور ولا اضمار
قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة ولو منع منهما نائب الفاعل اي الاضمار والحذف فيظهر
ذلك المفعول قيل يجوز بابا علمت نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فلو
اضمر ثاني الثاني مفردا لخالف الاول ولو مثنى لخالف المرجع والاقتصار ممتنع ورد
بجواز المخالفة والاقتصار ولو صح مثاله فيه لبس حال الاضمار والحذف وحمل المنع
على التكلف نصرة فيما سبق لزوال الاشكال وترك الجواب عن قول امرئ القيس لكونه خارجا
عن الحق وهو ضبط المسائل المبتدا لما كان مشتركا بين حقيقتين مختلفتين بحسب اللفظ

كا

كالعين لم يمكن جمعهما في حد واحد فادخل وليدل على النوعية والاستقلال بخلاف اذكرها في
الاشتراك الشخصي الا ان لا يمكن فالنوعي الا ترى ان من قال على لفلان وفلان مائة درهم
صار لكل مقرا بخمسين بخلاف في جاءني زيد وعمرو وقد اضاف المص حيث ميز احكام المبتدا
من الخبر ولم يخلط كابن الحاجب ما اي اسم او لفظ هما او لحن المرفوع اسند اليه ناب و
ضمير اليه ما او منفكا حال منه من العامل اللفظي المراد ما يعمل بالاصالة فيه فوجد الانفكاك
المذكور في نحو علمت لزم قائم وبحسبك درهم قيل وجه العدول عن التجرد الى الانفكاك اقتضاء
الاول سبق الوجود دون الثاني وفيه خفاء او صفة اي لفظ دال على ذات مبهمة باعتبار
معنى ما فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخوك والمستعار نحو
اقريشي اسد الزيدان بعد حرف النفي والاستفهام لفظ الحرف حشو يخل اذ النفي اعم مما
يستفاد من الحرف وهو لا وان وانما والاسم نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم
الزيدان وكذا الاستفهام من الحرف وهو الهمزة وهل والاسم نحو ما صانع البكران ومن
خاطب الخالدان وكذا متى واين وكيف وكم وايان ويرد على المص دون ابن الحاجب ان
يذكر غير مصغر ولا موصوف اذ لا يقال اضويرب الزيدان ولا اضارب عاقل الزيدان ورافعه
لظاهر ليخرج نحو اقائمان الزيدان او الزيدون ان الصفة ههنا متعين للخبرية اذ تفرد
الصفة عن رفع الظ لمشابهته الفعل الذي يلزم من عدم افراده تعدد الفاعل والتاويل
البعيد وعليهما اقائم ابو زيد والجواب ان المراد بالصفة المخففة التي لا يشوبها الموصوفية
والمصغر كيف منهما والمتبادر من بعدية الاتصال لفظا ومعنى والاستفهام والنفي في
المعنى داخلان على المبتدا وفي نحو اقائم زيد اي فيما طابقت مفرد المراد كونه الصفة
خبرا مقدما ومبتدا ما بعده فاعله سد مسد الخبر بخلاف نحو قائم الزيدان او الزيدون
فان الصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية اذ المطابقة لازمة بين المبتدا
والخبر ويتقدم اي المبتدا اصلا تقدم اصلا واصليا على حذف في النسبة والمراد الاولية

فصح الاضمار اى اتيان ضمير راجع الى المبتدا قبله اى قبل ذكر المبتدأ المقدم معنى نحو فى
داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار ووجب تقديم المبتدأ لو تضمن عدل عن الاشتمال للاختصاص
ما شيئا له الصدر كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم كمن ابوك على مذهب سيبويه فان من
مبتدا عنده وان كان نكرة وخبره معرفة وعند غيره ابوك مبتدا ومن خبره ولو قال
كمن قام لكان اولى واخصر او كان خبره فعله اى دالا على فعل المبتدأ اى حال فيشمل نحو
زيد قائم لئلا يلتبس بالفاعل ونحو انا قمت لئلا يلتبس بالتاكيد ونحو الزيدان قاما والزيدون
قاموا لئلا يلتبس بالبدل او الفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفا او بعد الا معطوفا على فعله
نحو ما زيد الا قائم او معناها نحو انما زيد قائم لئلا ينقلب المعنى وهذه زيادة على الكافية
وكانها اكتفى بما ذكر فى الفاعل او ما ثانه معطوفا ايضا على فعله اى فى اصل التعريف نحو المنطلق زيد
او اصل التخصيص نحو افضل منك افضل منى وغلام رجل صالح خير منك لئلا يلتبس بالخبر الا
بقرينة معينة للابتداء والاستثناء مفرغ اى يجب تقديم الخبر المبتدأ اذا كان خبره ما ثانه
ملابسا بكل شىء الا ملابسا بقرينة وهذه زيادة ملازمة كبنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان غرض الشاعر الحاق ابناء الابناء بالابناء دون ابناء البنات
فبنو ابنائنا متعين للابتداء فقدم خبره لعدم الالتباس والكافى فى عبارة المصنف مقدر فى البيت
ويحذف المبتدأ جوازا عند القرينة اكتفى بذكرها فى الفاعل ويجب حذف المبتدأ فى نحو الحمد لله الحميد
بالرفع يريد كل نعت فى الاصل قطع عن منعوته بمخالفة الاعراب لزيادة مدح او ذم وترحم
لزيادة معنى فيه وسمى المرفوع على المدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يظهر قصد هذه
الثلثة وكذا المنصوب على احد هذه الثلثة يجب حذف عامله كما اذا نصب الحميد فالرفع بتقدير هو
النصب بتقدير اعنى وسمع بالرفع على الحكاية عطف على قوله الحمد لله يريد كل مصدر بدل عن الفعل
فلا يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر فحمل على النصب فى وجوب الحذف اى امرى سمع وزيد كسمع فى الاعراب
الخبر بالنصب اكمل بالرفع تقديره زيد اكل الخبز هو اكل يريد كل خبر عنه بصفة ذكر بعده منصوب

على

على الاشتغال قيل انما وجب الحذف فههنا اذ لا يصح تقدير ناصب خبر لزيد فالمذكور لا يجوز ان
يكون مؤكدا للمحذوف لان المؤكد لا يحذف للتضاد بين الحذف والتاكيد ولا خبرا ثانيا لانه لا يتكرر
بل يتعدد فتعين الخبرية للمحذوف وهذا كما ترى لا يفيد وجوب الحذف ويكون نكرة لو يفيد وهذا
مذهب المحققين من النحاة ولذا ترى المص والجمهور شرطوا التخصيص بشىء ثم اختلفوا فى عدد
المخصصات وايجاب التخصيص للافادة وهى قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه
لاشتراط غيرها كالخير من زوق على اللغة التميمية وعبد مؤمن غير مخلد فى النار والمعتزلى
فيهما اى فى النار المذكورة مخلدا ام رافضى وشراهما راجع الى المعتزلى والرافضى فيه مكنية
وتخييلية وترشيح وسلام على اهل السنة والجزء الذى لم يقبل الانقسام اصلا موجود
فى الخارج وفى المثال الاول رد للمعتزلة وفى الثانى للفلاسفة والخبر ما لفظا اسند اسنادا تاما
الى المبتدأ فيخرج نحو مؤمن فى لعبد مؤمن خير من مشرك وما قيل فى وجه الخروج لان المراد
هو المسند الى المبتدأ بلا تبعية كما سبق فى تعريف الفاعل سهو ظ وهذا التعريف احسن
واخصر من تعريف ابن الحاجب لكن يلزم ان لا يكون الخبر فى قولك زيد قائم اخوه
مجرد قائم مع كونه مرفوعا بل مع فاعله كما فى زيد قام ابوه او ابوه قائم فيلزم كون
الاعراب فى وسط المعرب وقد عرفت انه لا فساد فيه مع كونه كلمة واحدة اذا دعت اليه
ضرورة وكان اخرا فى الجملة فاطلبه فى الاكثر وعدم كون مجرد قائم فى المثال المذكور
خبرا ظ من اللفظ والمعنى ويطابقه اى يطابق الخبر المبتدأ فى التذكير والتانيث والافراد
وضده لو كان الخبر مشتقا لا ابداله زيدا او فى حكمه كالمنتسب ولم يكن افعل من لاستبا
ولا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه ويكون الخبر جملة مثلا بعائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث
هى هى مستقلة وذلك هو الضمير فى الغالب وقد يكون الاشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا
وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار والمعرف المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى انه من يتق
ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس نحو نعم الرجل زيد على وجه الظاهر

نحو زيد قائم ابو طاهر اذا كنى بابي طاهر ونحو الحاقة ما الحاقة ويستثنى منه خبر ضمير الشأن
واما نحو قوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ومقولي زيد منطلق
فالخبرية فيه ليس بحمله على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحذف العائد قياسا اذا كان مجرورا بمن
والجملة اسمية ومبتداها جزء من الاولى نحو البر الكر بستين درهما وسماعا في غيره
والظرف هو في الاصطلاح اعم من الزمان والمكان والجار والمجرور يتعلق بفعل
محذوف لا اسم فاعل على الاولى لكونه الاصل في العمل الا مالا بسابقرينة معينة للفعل
نحو الذي زيد كل رجل في الدار فله درهم او معينة لاسم الفاعل نحو اما عندكم فزيد
وخرجت فاذا في الباب زيد ويتقدم الخبر اي يجوز تقدمه على المبتدا وان كان على خلاف
ويجب التقدم لو تضمن الخبر ما له الصدر مفردا حالا من فاعل تضمن اي غير جملة نحو كيف زيد
فان اين مفرد نحو متى او جملة حقيقة ان قدر المتعلق فعلا والمضاف الى ما تضمن في حكم
وجوب التقدم نحو صبيحة اي يوم سفرك او خصصه اي يعين تقديم الخبر بحيث
لو لم يقدم التبس بالصفة نحو في الدار رجل لا المصطلح اعني تقليل الاشتراك فلا ينافي
تجويز الابتداء بنكرة غير مخصصة ولذا لم يقل او صححه كابن الحاجب ولا بد من استثناء الدعاء
نحو سلام عليكم او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مبتداة مع مدخولها نحو
عندي انك قائم لئلا يلتبس بالمكسورة ولا بد من استثناء ما بعد اما ولولا لعدم اللبس فيهما
نحو اما انك قائم فحق ولولا ان زيدا قائم لقمت ولو قال او لزم لبس من تأخره بدل قوله او
خصصه او كان خبرا لكان اخصر وافيد او ضميره معطوف على ضميره كان للفضل اي او كان
ضمير الخبر اي الضمير العائد اليه موجودا فيه اي في المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا فان ضمير مثلها
عائد الى التمرة وهي جزء الخبر في الحقيقة فالاضافة لادنى ملابسة او كان المبتدا بعد الا
او معناها يعني انما لئلا ينقلب المعنى ويتعدد الخبر جوازا نحو زيد قائم ضاحك ويجب
تعدد الخبر لفظا كهو حلو حامض والخبر في الحقيقة مجموعهما فكل واحد جزء الخبر

فا

فلا يجوز الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد لفظها اخرى الاعراب عليهما معا فظهر جواز
اعراب المعمول الواحد باعرابين اذا تعدد لفظه كما جاز اعراب المعمولين بواحد اذا اتحد لفظا نحو
تضارب القوم اعلم ان دخول الفاء واجب في خبر المبتدا مع اما ولا يجب في غيرها الا لضرورة وجاء فيما
ذكر من المعنى ممتنع فيما عداهما وصح دخول الجزاء في خبر كل مضاف صفة كل الى نكرة موصوفة
او غير موصوفة نحو كل نعمة فمن الله والموصول مطلقا على نعمل او ظرف نحو الذي ياتيني او امامي
او في الدار فله درهم وكذا الموصوف بالموصول المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الاية ونحو غلام الذي ياتيني فله درهم والنكرة الموصوفة
بهما اي باحدهما وكذا المضاف المضاف اليها نحو غلام رجل ياتيني فله درهم ويمنعه اي يمنع جواز
دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل لان الدخول لمشابهة الشرط والجزاء اللذين هما من قبيل
الاخبار في الدلالة على السببية وهما اخرجا الكلام الى الانشائية وفيه نظر وفي اخواتهما
الاربع اختلاف والصحيح الجواز ويمنع سائر النواسخ مثل كان وظننت بالاتفاق فلو قال
ويمنع النواسخ الا ان وانّ ولكنّ من الحروف لكان افيد وابعد من الشبهة ويحذف الخبر جوازا لقرينة
ويجب حذفه لو التزم في محله اي الخبر غيره فيستغني منه كخبر لولا الامتناعية فان جزاءه
التزم محل خبره عاما حاصلا من الخبر لكن لولا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم يكن قرينة نحو
قوله عليه السلام لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين وان كانت
فالامران نحو قوله تعالى ولولا انتم لكنا مؤمنين اي اغويتمونا وما عطف على خبر لولا ويريد كل
مصدر لفظا او معنى اضيف اي نسب الى فاعل او لمنع للخلو مفعول وبعده اي بعد ما اضيف
حال من احدهما او منهما نحو ضربي زيدا او زيد قائما او قائمين وان تضرب زيدا قائما والتقدير
حاصل اذا كان اي وجد قائما والقائم مقام الخبر الحال وافعل عطفا ايضا على خبر لولا مضافا
حال من فعل الى هذا المصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير حاصل اذا كان قائما جعل
وجوه خطيبا مبالغة وما عطفا ايضا على خبر لولا عطف عليه نائب الفاعل بواو بمعنى مع

نحو كل رجل وضيعته اى مع حرفته مقرونان وخبر ما اقسم به حال كون ذلك القسم
صريحا اى فى القسم نحو لعمرك لافعلن كذا لسد الجواب مسد الخبر خلافا فى نحو على عهد الله لافعلن
كذا لعدم صراحته فى القسم فلا يجب حذف خبره خبر باب ان ما اسند تاما الى اسمه فخرج نحو حسنا
فى ان رجلا حسنا قائم وهو كالخبر اى خبر المبتدا فى كونه مفردا او جملة ومتحدا ومتعددا
ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك بعد ما ثبت كونه خبر الباب ان بوجود الشرائط وانتفاء الموانع
فلا يرد جواز اين زيد وامتناع ان اين زيد ويتقدم خبر باب ان على اسمه لو كان ظرفا جوازا
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجوبا ان كان نكرة نحو قوله عليه السلام
ان من البيان لسحرا ولا يجوز فى غير الظرف بخلاف خبر المبتدا فانه يجوز تقديمه ظرفا او غيره وهذا
كالاستثناء خبر لا التى لنفى الجنس اى لنفى الحكم عن الجنس ما اسند تاما الى اسمها ولا يتقدم خبرها على
اسمها ولو كان ظرفا لضعف عمله وكثر حذفه اى الخبر ويجب حذف خبرها فى لغة بنى تميم ان دل عليه
قرينة نحو لا رجل لمن قال هل فى الدار رجل والا يجب ذكره كذا نقل الرضى عن الاندلسى قيل ان بنى تميم
لا يثبتونه لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل فلا حاجة
الى تقدير خبر اصلا اسم ما ولا المشبهتين بليس فى النفى والدخول على المبتدا والخبر ما اسند اليه
نائب الفاعل اليهما حال من المجرور ومن تمام التعريف ومشعر ببطلان العمل عند تقدم الخبر ولفظ
لا لم تدخل المعرفة عاملة ولم تدخل الباء فى خبرها وليست لفظ لا لنفى الحال بل المطلق النفى بخلاف
ما وليس فى هذه الثلثة فقل العمل فيها اى فى القلة المشابهة وكثر فى ما لكثرة المشابهة المنصوبات
تذكر ما ذكر فى المرفوعات المفعول المطلق سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد
منه من غير تقييده بحرف بخلاف المفاعيل الباقية ما نصب عدل عن حد ابن الحاجب للاحتراز الى
التكلفات مع عدم تمام منعه اما الاول فانه يراد بالفعل فى فعل الفاعل ما يعم القيام وبالفاعل ما يعم
نائبه لئلا يرد نحو ضرب ضربا وبالفعل المضاف اليه ما يعم المشتق والمشتق منه وبالمذكور
ما يعم الحكمى وبمعنا اشتمال الكل الجزء مع عدم تمشيه فى النوع والعدد ومعمول المصدر ولانه

لشئ منها واما الثانى فلصدقه على نحو ضربت ضربا شديدا التاكيدى لمجرد كونه تاكيدا وتقوية
بمعنى عاملا يعنى جعل النصب علامة له فخرج نحو ضربت زيدا زيدا فان نصب الثانى لكونه تاكيدا
لمنصوب لا لمجرد التاكيد والا كان كل مؤكد منصوبا وهذا حد جامع ومانع لكن لا يفيد المبتدئ
لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف المنصوب بسلاقته او غيرها واحتاج الى معرفة الاصطلاح
ولا يتقدم هذا القسم اعنى ما نصب للتاكيد على عامله لان حق المؤكد التاخير ولا يثنى ولا يجمع
لكونه تاكيدا للماهية من حيث هى هى ولا كثير فيها وهذه الثلثة يجوز فى الاخيرين فلذا خص
النفى بالاول او النوع او العدد بخلافه فى النصب نحو رايت ضربا حسنا ورجالا كثيرة وهو
اى المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد لعدم الاحتياج بل حكم من احكامه ملابس بمعنى العامل
دائما بخلاف المذكور بلفظه فانه قد لا يكون نحو قعدت جلوسا ومعنى الملابسة اشتراكهما فى معنى مدلول
لهما اما مطابقة فيهما نحو ضربت ضربا او تضمنا نحو ضربت ضربة او مختلفا نحو ضربت ضربا
ولو كان تلك الملابسة حكما حكميا او نحو ما وضعنا ليتنا او لنحو ضربت سوطا او ثلث ضربات
واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا فالملابسة فيه وضعى لا حكمى كما
قيل ويحذف اى يجوز حذف عامل المفعول المطلق نحو خير مقدم ويجب الحذف فى المذكور كفضلا اى كحذف
عامل فضلا من فضل من الشئ كذا اذا ابقيت منه بقية وايضا من آض اى عاد وحمدا ولبيك
من لب بالمكان بمعنى لباى اقام والتثنية للتكثير اى اقيم لامتثال امرك ولا ابرح عن مكان كالمقيم
فى موضع اعلم ان ابن الحاجب قسم وجوب الحذف الى السماعى والقياسى وعد حمدا بدون اللام من الاول
ولبيك من الثانى وحصره الرضى فى القياسى وزاد فيه موضعا ما وقع مبينا للفاعل او
المفعول بالاضافة او اللام من غير ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة ووعد الله وسنة الله
وفطرة الرقاب وسبحان الله ولبيك وبؤسا لك وسحقا لك وغفرانك وجدا لك بخلاف
نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وشكرت شكرا وفى نهج البلاغة الحمد حمدا ونحو
مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وفعلت فعلتك ونقص ما وقع مثنى ولو زيد التكرير

لانقاضه بنحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين واما نحو لبيك وسعديك فدخل في الزيادة
واري هذا هو الحق وكلام المص يميل الى هذا حيث قيده بابد وقرنه بلبيك ولم يصرح السماع
في غيره لم يذكر اللام في الاولين وفصل هذا القسم البواقي بان لم يذكر القاعدة فيه بل
اقتصر على الامثلة الجزئية فاوهم انه اريد به السماع ويمكن ان يجعل له متعلقا بالثلثة على التنازع
مشعر لبيان باللام ولبيك بالاضافة فيوافق الرضي ولو قال وجب فيما بين فاعله ومفعوله
بالاضافة او اللام غير نوع لكان اولى وما عطف على فضله اي مفعول مطلق هو مثبت بعد
نفي او معنا دخل كل منهما على ما اي فعل ناسخ او اسم وهو اولى من عبارة الكافية لا يكون المفعول
المطلق خبره لعدم صحة الحمل الا مجازا كما انت ضربا وما كان زيد الا سيرا وما وجدتك
الا سير البريد او مكرر عطف على مثبت بعده راجع الى ما لا يكون خبره نحو زيد سيرا سيرا
وان زيدا او كان سيرا سيرا وجه وجوب الحذف ان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف
الشيء بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل للتجدد والاسم العامل كالفعل مع ان هذا الحصر
بعد الخبر عنه المذكور يدل على تعيين العامل وان اريد زيادة المبالغة رفع المصدر على الخبرية
مجازا نحو ما زيد الا سير وما مفعول مطلق اكد مضمون جملة وهذه العبارة اظهر وافيد من عبارة
الكافية والمراد بالجملة غير العاملة في المفعول المطلق فلا يرد نحو زيد يسافر مسافرة كله على
كذا اعترافا فان اعترافا اكد مضمون له على الذي لا يحتمل الا الاعتراف فسمي تاكيدا لنفسه وانت قائم
حقا فحقا تاكيد لمضمون انت قائم الذي يحتمل غير الحق فسمي تاكيدا لغيره او البتة اي قطعت قطعا
القول قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم وارجع واجري ثم اجزم فيكون قطعتان او
اكثر بل لا يثنى فيه النظر والمسموع قطع همزة البتة على غير القياس وقل تعريفه اي حقا وتنكيرها
اي البتة قال في لب الالباب والاكثر في الاخير اي فيما يحتمل غيره التعريف باللام وفيما قبله التنكير
ووجهه ان ما احتمل غيره يحتاج الى زيادة تاكيد فناسبه اللام العهدي او الجنسي في الاخر
ولا يعقل وجه ما ذكره المص وقيل في شرحه للسيد عبد الله وقد يجيء اللام للازما في بعضه

كالبتة فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيها لازمة وانما وجب الحذف في العامل في هذين لان
الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه ولذا قيل هما عاملتان في المصدرين لافادتهما
معنى الفعل وانما قدم المص هنا الثاني بخلاف الكافية لمناسبة الثاني في التقوية والتاكيد
او فصل عطف على اكد اثره راجع الى مضمون الجملة والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه نحو قوله
تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فالمضمون شد الوثاق والاثر المن والفداء
وانما وجب الحذف لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع اشتراطه في الضابطتين اكتفاء
باشعار التاكيد وتفصيل الاثر او شبه اي شبه بالمفعول المطلق فيه نائب الفاعل علاجا حال
من المجرور اي صادرا عن الاعضاء الظاهرة كالضرب والصوت ويلزمه الحدوث وغير العلاج ما
ليس كذلك كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار بعد ما اي جملة تضمن صاحبه اي المفعول المطلق و
والمراد هنا صاحب نوعه لا شخصه وما اي اسما ملابسا بمعناه راجع المفعول المطلق كله
صوت صوتك اي تصويتك باقامة الاسم مقام المصدر كما في كلمت كلاما ووجه الوجوب
ما سبق وتقول في غير العلاج علم الفقهاء على الوصف والبدل ولا يصح تقدير الفعل
لدلالته على الحدوث والمراد الاستمرار المفعول به في اللغة الذي الصق به الفعل وبه نائب الفاعل
وضميره عائد الى اللام وفي الاصطلاح ما تعلق الفعل به اي الحدث اي ما يتوقف تعقله عليه
عدل عن تعريف الكافية لعدم تناوله نحو عرفت زيدا وجعل الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا
بلا قرينة له ويرد على المص الفاعل واللوازم البينة الثابتة للاحداث او يجعل ما عبارة عن الاسم
المنصوب بقرينة المنصوب فيخرج الكل لكن فيه ما مر غير مرة ويتقدم المفعول به على ما عمل جوازا نحو زيدا
ضربت ويجب التقدم المذكور لو تضمن المفعول به الصدر اي صدر الكلام كالاستفهام والشرط
وكم الخبرية والمضاف الى احدها نحو كم رجلا او رجل ضربت وغلام كم رجلا او رجل ضربت
ويمتنع التقدم لو كان العامل اسم فعل لا يقال زيدا رويد لضعفه او شيئا مضافا اليه
نائب الفاعل وضميره عائد الى موصوف محذوف ولا يقال انا زيد غلام ضارب اذ المفعول لا يتقدم

عليه العامل لكن ينبغي استثناء غير فانه يجوز ان يقال انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب
ويحذف المفعول به جوازا لو كان منويا بقرينة ولو كان نسيا اي منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج
الى قرينة كيعطي اي يفعل الاعطاء فلا يقصد المعطى لعدم تعلق الغرض وعامل عطف على ضمير
يحذف لوجوب الفصل جوازا نحو مكة لمن يستعد الحج اي تقصد مكة ويحذف العامل في سبعة ابواب
سماعي وذلك في الامثال واشباهها فلا يجوز ذكره لامتناع تغيرها كاهلا اي اتيت مكانا اهلا
اي معمورا ولا اجانب والبواقي قياسية والثاني باب الاشتمال ويقال له باب الاشتغال وما اضمر
عاملا على شريطة التفسير قدمه على النداء مخالفا للكافية حذرا عن تباعد الاقسام فعلى هذا الاب
تقديم التحذير والاغراء به والاختصاص وما مفعول به عطف على اهلا كان بعده عامل فعل او
شبهه لا حرف فلانه لا ينصب المفعول به عمل زائد في غيره ضمير كزيدا ضربته او متعلقه كزيدا ضربت غلامه او زيدا
يجلبه الذي يحبه او عمرا وانما وجب الضمير وعمل النصب لفظا او معنى فيه او في متعلقه شرط فالاول
ان يقول لناصب ضميره او متعلقه فخرج نحو زيدا ضربت بسوط وامكن اعماله اي العامل المذكور في المفعول
السابق او لعامل مناسب فخرج في المضاف رفع او بقي على جره على الاقل او عطف على المجرور على مذهب
الكوفية واحترز بالامكان عما امتنع لمانع لفظي كان واخواته ولام الابتداء والا للتمني وما
وان يحذف ابوابي وحروف النفي والا ونوني التاكيد وحرف العطف وفاء التعقيبة الواقعة موقعها
غير زائدة ومنه قوله تعالى الزانية والزاني الاية عند المبرد وكم والاستفهام والعرض والتحضيض
والشرط والتفصيل والتعجب وباسم الفعل والمضاف اليه والصلة والصفة وجواب القسم وكون العامل
من جملة اخرى ومنه قوله تعالى الزانية الاية عند سيبويه اذ تقديره عنده حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم و فاجلدوا جملة اخرى بيانية فلا يعمل في التي قبله والفاء زائدة او تفسيرية
او معنوي كفساد المعنى او خلاف المقصود كما في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه لو نصب كل
فان تعلق في الزبر بفعلوه فسد وان كان صفة لكل شيء لزم الثاني اذ المعنى ان كل مفعول لهم
ثابت في الزبر لان كل ثابت في الزبر فعلوه وعمل معنى الابتداء في نحو زيد ضربته مانع ايضا

وينبغي

وينبغي ان يزيد لولاه اي لولا العمل في غيره ليعلم ان الامكان وان المانع منحصر
في العمل ويحصل الاحتراز منطوقا من نحو زيد اضربت بسوط وعبارة امكن اولى منه
لو سلط اذ يتبادر منه عدم الاعتداد بالمانع اللفظي نصبا مفعول اعماله فهذا
مستغنى عنه لان العامل لا يرفع ما قبله وان جعل مفعول عمل لم يحصل الاحتراز
عن نحو زيد ذهب به فالمناسب فيه والانسب ما قلنا لفظا صفة اي لفظيا نحو زيدا ضربته
او معنى اي معنويا محليا نحو بزيد مررت به وعلى الثاني فاللفظي نحو زيدا ضربت غلامه
والمعنوي زيدا مررت به كزيدا حبست عليه اي لابسته او مررت به اي جاوزته مثالان لل[illegible]
ليعلم ان يعم اللازم والمرادف ولما اقتضى المناسبة المغايرة قدم الكامل فيها او ترك
مثال الاول لوضوحه ثم هذا الباب اربعة اقسام ما يجب فيه النصب وما يختار وما يساوي
الرفع وما يختار وليس ما يجب فيه الرفع من هذا الباب وفي ترتيب الاقسام نظرا الى الترقي والتدريج
وهو قلب ما ذكرنا اختاره ابن الحاجب غير انه قدم اختيار النصب على المساواة وتقديم اللاحق
بالباب فالاحق وهو ترتيب ما ذكرنا وهو الاولى لختاره المص قال تقصيرا و نصبه اي بلا
الاشتغال او لحي من رفعه لو عطفا اي لوقع العطف في باب الاشتغال على جملة فعلية
كقام زيد وعمرا اكرمته للتناسب في لو الجملة المعطوفة عليها او المعطوف فيه ذات وجهين
الفعلية والاسمية او احتمال العطفين نحو زيد قام وعمرا اكرمته في داره فالنصب مساو
للرفع او ليس عطف على عطفا المفسر بالصفة لو رفع كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
فان المعنى انا كل شيء مخلوقنا وانه بقدر والنصب محكم فيه واما الرفع فيحتمل فيه كون
خلقنا خبرا فالمعنى وصفه فيفيد ان كل مخلوقنا بقدر وهذا بمعزل عن الحق او كان
بعده اي المفعول به المذكور امرا او نهيا كزيدا اضربه او لا تضربه لان الطلب لا يقع خبرا الا
بتاويل القول والنصب مستغن عنه او هو اي المفعول به المذكور وقع بعد النفي نحو
ما زيدا ضربته وكذا لا يجعل في لم ولما ولن يجب تلفظ معمولها فلا يقدر بالاستقراء

والاستفهام نحو ازيدا وهل زيدا ضربته والرفع في هل اضعف وعند البعض لا يجوز
بل يجب النصب في ليس زيد ضربته ويجب في نحو من زيد اضربته عليهما في التوضيح وفي الرضي
ان الاسماء المتضمنة للاستفهام تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به كما في هل ويقبح متى
زيدا ضربته ومتى زيد يخرج فالرفع في متى زيدا ضربته اقبح القبيحين كما في هل واذا
كان المتضمن للاستفهام هو المفعول به المذكور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته وحيث واذا
كانتين للشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه واذا زيد اكرمته اكرمك وانما لم يجب النصب
بعدهما لعدم تمحضهما للشرط بخلاف ان ولو واما سائر الجازمة فلا يفصل عن الفعل الا
للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجب النصب بعد حروف التحضيض هلا والا
ولولا ولوما وحرفي الشرط ان ولو دون اما لانهما لا تدخلان الا على الافعال بالاستقراء
والرفع اولى في غيرها اي المذكورات مما اختير فيه النصب او وجب او يساوي او وجد قرينة ترجح
الرفع حال من محذوف وفيها موجود اقوى منها اي المذكورات المرجحة للنصب او المساوية
كاذا للمفاجأة نحو قام زيد واذا عمرو يضربه بكر لان غلبة وقوع الاسمية بعد اذا
للمفاجأة اقوى تناسب العطف وهذا مذهب البعض وبعضهم يوجب الرفع بعده
واما الغير الطلب يعني الامر والنهي والدعاء نحو قام زيد واما عمرو فاكرمه فقلب
دخولها على المبتدأ اقوى من رعاية التناسب واما مع الطلب فالنصب مختار لانه وقوعه
خبرا ابتداء بل بعيد فطلب على الغلبة نحو اما زيدا فاضربه او فلا تضربه او فغفره الله
تعالى وترك الجواب عن الايتين الكريمتين لانه وظيفة المفسر والثالث باب التحذير
واشار اليه بقوله وما اي مفعول به حذر مفعول من مدلوله مما ذكر بعده وذا اي
ما بعده ملابس بالواو نحو اياك والاسد اي اياك بعد عن الاسد والاسد بعد
عنك والجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد جاز اذا كان احدهما منفصلا ذكره
الرضي ومن نحو اياك من الاسد اي اياك بعد من الاسد ويحذف من جوازا كما في اياك ان تحذف

بخلاف اياك الاسد فانه لا يجوز لان حذف الجار في غير المواضع المعدودة شاذ و
حذف العاطف اشذ وبابها عطف على ضمير يحذف وضميره الى من اي يجوز حذف من سائر
حروف الجر مع ان وان حذفا قياسا اي قياسيا وهذه فائدة استطرادية
وما اي مفعول به عطف على ما بين حذف منه اي من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق
وانما وجب حذف العامل في قسمي التحذير لضيق الوقت وعدم الفرصة بذكره حقيقة
او اعتبارا او عاملهما اي عامل قسمي التحذير بعد لا اتق الخبائث اي تكلفا قال الجامي
ونعم ما قال تقدير بعد في نحو الطريق الطريق غير مناسب لانه للمعنى على الاتقاء
عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما انتهى
والرابع الاغراء وهو المذكور بقوله وما اغري به مكررا كأخاك اخاك اي الزم
وهذا احد قسميه فعليه ان يزيدا ومعطوفا عليه بالواو كشانك والحج ليدخل القسم
الآخر واما نحو العهد اي الزمه او احفظه فلا يجب حذف عامله وان سمي اغراء وعلة
وجوب الحذف فيهما تقدم في التحذير والخامس باب الاختصاص كما قال وما نصب على الاختصاص
كنحن العرب نفعل كذا اي نخص ونعني العرب ومنه اي مما نصب على الاختصاص ما نصب
على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب والترحم
نحو ياوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى ولا بد فيه من اختلاف
لما قبله ولذا يسمى وصفا مقطوعا ايضا وقد ينكر اي الغالب في باب الاختصاص
التعريف وقد ينكر كشعثا في البيت السابق واعلم ان المص عمم الاختصاص للمدح
والذم والترحم والمشهور تباينهما اذ الاختصاص لفظ ايها الموصوف بذي اللام
بعد ضمير المتكلم للافتخار نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اكرم مختصا
من بين الرجال او للتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة
من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل اي مختصا

بالدخول في هذا القسم منقول من النداء حال في الحال ولذا لم يذكره المص او اسم منصوب
دال على مفهوم ضمير المتكلم السابق اما معرف باللام نحن العرب نفعل كذا او مضاف نحو
قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث واختلف في هذا القسم فقيل انه منقول من
النداء ايضا والمختار انه منصوب باعنى او اخص لان النقل لا دليل عليه ههنا بخلاف القسم الاول
مع انه خلاف الاصل وذو اللام لا ينادى والمفرد المعرف لا ينصب واما اذا لم يتقدم ضمير
المتكلم نحو مررت بالفاسق والمسكين والحمد لله الحميد فلا يعد من باب الاختصاص بل يسمى
بالمدح والذم والترحم ويجوز تقدير العامل في الجميع اعنى او اخص وامدح او اذم
او ارحم بحسب المقام والمص جعلها بابا واحدا لاشتراكها في جواز تقدير اخص تقليلا
للاقسام تسهيلا للضبط والسادس باب النداء ولم يعرف المنادى بما عرف ابن الحاجب
بل اكتفى بقوله وما نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيدا وتقديرا نحو قوله تعالى يوسف
اعرض لاحتياجه الى تعسفات مفسدة للحد في وجوب الاقبال ضد الادبار في نحو يا الله ويا زيد
لا تقبل او ادبر ويا سماء ويا للماء وانما وجب حذفه اى ادعو انشاء لرفع لبس الخبر
انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فتأكدا لو يجوز لامتناع الجمع بين النائب والمنوب ويحذف هو اى
المتنادى جوازا عند القرينة مثل قوله تعالى الا يا اسجدوا فيمن قرأ بالتخفيف اى الا يا قوم
وزاد هو ليصح العطف بعده والحرف اى يجوز حذف حرف النداء ايضا من غير الجنس
يعني النكرة قبل النداء فيشمل ايا مع جواز الحذف منه اذا وصف بذى اللام والاشارة
لان نداءها لم يكثر فلا قرينة والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل
وينبغي ان يزيد والمتعجب منه نحو يا للماء ويا للدواهي والمهدد نحو يا لزيد لاقتلنك
وادخالها في المستغاث كان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه العجب و
يتخلص منه وكان المهدد يستغيث بالمهدد ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته
تعسف على ان التعجب موجود قبل النداء بسبب الضحك والسرور فكيف يفصح عن التعجب

ويراد التخلص وان التهديد يقتضي الاستعلاء والاستغاثة التذلل وان يزيد
ولفظة الجلالة لعكس جواز الحذف عنها ايضا في العلم غير الجلالة والمضاف واى
الموصوف باللام نحو ايها الرجل وايهذا الرجل قدم حذفهما مخالفا الكافية لانه عمم
الاتيان المقدم على الذكر المتفرع عليه سائر الاحكام والتعبير بالحذف للايهام بشدة
الاحتياج اليهما ويحذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم المشددة عوضا عنه
وامتناع الجمع بين المعوض والمعوض عنه واخر الميم تبركا باسمه تعالى هذا عند
سيبويه واتباعه وعند الفراء اصله يا الله امنا بالخير وجوز دخول يا عليه لانه
جعل الميم عوضا عن بقية الجملة ورد بجواز اللهم امنا بالخير واللهم العن فلانا
والدعاء على نفسه وامتناع اللهم ارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم عند سيبويه جعل الميم
مانعا وجعل مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك الملك منادى لا وصفا واما غير
سيبويه فجوزوا وبنى المنادى على رفعه مجازا باعتبار الكون او الاول اشامل
لواو الجمع والف التثنية والضمة لفظا وتقديرا ومحلا لو كان مفردا غير مضاف
ولا مشابه به معرفة قبل النداء نحو يا زيدا وبعده نحو يا رجل كيا رجلان مثل
بنية النكرة ليكون قرينة لارادة احد معاني المفرد ويظهر عموم الرفع والمعرف وانما
بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته اياها افرادا وتعريفا في مثل ادعوك
المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ولما كان المختار في العلم المفرد الموصوف
بابن وابنة مضافين الى العلم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة عمرو بخلاف
يا رجل ابن عمرو ويا زيد ان ابنا عمرو ويا هند بنت عمرو الفتح مع جواز الضم
وكان بناؤه في المنادى انسب منه في تابعه قال وزيد بن عمرو واولى وهذا يخل
نحو لو قال وفتح زيد بن عمرو لكان اقرب وجر المنادى بلام الاستغاثة
لانها لام الجر التخصيص الدال على انه مخصوص من بين امثاله للدعاء ولو زاد والتعجب

والتهديد لكان افيد واللام مفتوحة في هذه الثلثة حملا على لك ولو عطف بغير يا
نحو يا للكهولة وللشباب كسرت في المعطوف ولا تستعمل فيها الا يا وانما اعرب مع اللام
لضعف مشابهة الحرف بدخول خاصة الاسم وفتح اي بني المنادى على الفتح بالفها
اي بدخول الف الاستغاثة لاقتضائها فتح ما قبلها ولا لام عطف على فتح بتقدير فيه
ح قيل التنافي اثريهما انه ان اراد مطلقا فالجواز واغلام زيداه وان لفظين
فلا تقريب ونوقض ايضا بنحو يا لاجداه مع عدم جوازه واجيب بالحمل على الاطراد
وحمل التنافي على الصفة اعني البنائية والاعرابية دون الذات اعني الفتحة والكسرة
فان الاطراد في النوعين المختلفين ضعيف والالف لا يوجب البناء وانما الموجب الجملة
القوية التي تزول باللام وقيل التحرز عن التكرار وهذا لا يوجب منع الجمع خصوصا
اذا لم يتحدا لفظا وخصوصا فيما يطلب فيه المد والتطويل وقيل التحرز عن الجمع بين العوضين
وهذا يتوقف على كون احدهما عوضا عن الاخر وهذا اشكل اذ مناسبة للاستغاثة يعوض
الالف عن اللام وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله وشبهه اراد به ما اتصل به شيء من تمام
معموله نحو يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد او نعت له بجملة نحو حليما لا يعجل او ظرف
الا يا نخلة من ذات عرق نحو يا زيد الظريف او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد
نحو يا ثلثة وثلثين عدا وعلما نحو يا زيد وعمرو والنكرة المفردة كقول الاعمى يا رجلا
خذ بيدي وتابع المنادى المبني مبتدا خبره يرجع احترز به عن المعرب فانه تابع لا يجوز
رفعه والمراد غيرما في الف الاستغاثة اذ تابعه ايضا لا يرفع سوى التاكيد اللفظي
فانه كالمؤكد اعرابا وبناء على الاصح ومعطوف عطف على التاكيد يا خل يا عليم يريد غير
ذي اللام غير الجلالة والبدل عطف عليه ايضا لاستقلالهما اذ الاستثناء الاخيرين
فيكونان كالمنادى المستقل ان كان ذلك التابع مفردا لو حقيقة بان لم يكن مضافا
ولا شبهه ولو كان الافراد حكما حكميا بان كان مضافا لفظيا او شبه مضاف لنصب المضاف

المعنوي وجوبا علة للاشتراط ولما كان للحكمي شبهان وجب النصب عند اهل الاذمة مباشر العامل
بالذات وجاز الوجهان عند الواسطة برفع ذلك التابع حملا على لفظ المنادى لمشابهته
المعرب في العروض والاطراد بحيث لا لازم البناء والاشبه ان هذا الرفع مثل
الجر الجواري ورفع الملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب
ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز وينصب حملا على محله وترك ذكر اختيار الخليل
وابي عمرو وابي العباس اذ التعارض بسلب الاختيار فبقي المساواة المفهومة من الاطلاق
ويجب زيادة لفظ ايهذا او لفظ ايها او لفظ هذا مع نداء ذي اللام لئلا يلزم
اجتماع آلتي التعريف وزيادة هاء التنبيه في ايها مع انه مناسب للنداء عوض عما يقتضيه
اي من المضاف اليه ولما كان ابهام الاشارة اقل من اي ولذا جاز يا هذا بدون وصف
دون يا اي عقبه به تدرجا في النزول من الابهام الى التفسير فلم يلزم الاستدراك
بل ارتقت درجة من اختها فلذلك قدمها سوى الله استثناء من ذي اللام فيقال
فيا الله بلا توسل مع قطع الهمزة لكون لامها عوضا عن محذوف ولزومها بخلاف
نحو النجم والناس وقطع الهمزة ايماء الى خروجها عن دلالة التعريف وقيل لنية الوقف
تفخيما للجلالة ويرفع ذو اللام المذكور وجوبا وهذا تخصيص لقوله وتابع المبني
اي يجب رفع هذا التابع ولا يجوز نصبه مع تابعه اشعارا بانه المقصود بالنداء وتابع المعرب
على لفظه كذا قيل والاخير منقوض بنحو جاءني ضارب زيد وعمرا وتوصيف المعرب
بالذي لا محل له من الاعراب سوى الرفع لرفعه فاسد ههنا وضم مبنيا ونصب
معربا يا تيم تيم عدي يريد المنادى المكرر اذا اضيف الثاني فقط وجه الاول
والثاني جعله مضافا الى المحذوف مثل المذكور واليه والثاني تاكيدا فاصلا وجاز
يا علامي بسكون الياء ويا غلامي بفتحها القرينة التكرار وثقل الضم والكسر واصالة
السكون واخفته ويا غلام بحذفها وابقاء الكسر ويا غلاما بقلبها الفا يريد

ان المنادى المضاف الى الياء يجوز فيه اربعة اوجه والاولان يجوزان فى غير النداء
ايضا وبالهاء اى يجوز هذه الاربعة بلا هاء وبالهاء وقفا موقوفا وكذا اى مثل
المنادى المضاف الى المتكلم فى جواز الاوجه الاربعة يا ابن ام ويا ابن عم ويجوز فيهما
حذف الفهما وابقاء فتحة الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن بجلاء نحو يا ابنة
ويا ابت ويا امت عطف على غلامى اى يجوز فيهما زيادة على الوجوه الاربعة قلب الياء تاء
مفتوحة او مكسورة بلا الف وبالالف بجواز تعويض الحرفين من واحد ولا يجوز يا ابتى
لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وابى شاذا يا غلام بفتح الميم بقرينة سبق الكسر و
العطف وبالضم تشبيها بالمفرد فيهما اى منادى متعلق بجاز يا غلامى على اضافته
اليها اى الياء لا فى كل منادى مضاف اليها فلا يجوز فى يا عدوى الحذف والقلب وانما يجوز
فيه الاسكان والفتح فقط كما فى غير المنادى وهذه زيادة لازمة ويرخم المنادى جوازا
وهو اى الترخيم او ترخيمه حذف آخره الاضافى الضمير الى الاسم او المنادى ولا بد من
زيادة لمجرد التخفيف جوازا ليخرج نحو قاض ويد وغيره عطف على ضمير يرخم ضرورة
وقت ضرورة لا فى سعة الكلام كقوله على ان افتقارى فاطمى بعد احمد وقد يغير الآخر
يريد ان الاكثر البقاء على ما كان فيقال يا حار بكسر الراء والاصل تغييره جعله اسما
براسه كيا كرا اصله كروان فلما رخم قيل فى كر وعلى الاكثر و يا كرا على الاقل لكونه
بعد الحذف مثل عصا وشرطه اى شرط ترخيم المنادى العلمية اى كون المنادى علما العدم
اللبس بشهرته زائدا على الثلثة اى حرف لئلا يلزم لاختلال الابنية وفى انتصاب زائدا اشكال
ولعله لاحظ المعنى على ما فسرنا او التاء للتانيث عطف على العلمية فلا يشترط العلمية
ولا الزيادة نحو يا شب لانه لا اختلال من الواضع وهذا يدل على ان تاء التانيث
كلمة براسها وان لا يكون المنادى مضافا فلا ينبغى ان يزيد ولا شبهه قيل لانه لا يمكن
من آخر الاول لانه ليس آخر المنادى معنى ولا من آخر الثانى اذ ليس آخره لفظا وهذا يشعر

بكونهما

بكونهما كلمتين والذى عندى تعليله بعلة سنذكر فى جملة ولا مستغاثا لتضاد الغرضين
ولا مندوبا فذلك ايضا ولا جملة لانها محكية فلا تغير ولو كان المنادى مركبا غير
اضافى ولا جملة حذف الاخير كيا بعل فى بعلبك لتنزله منزلة تاء التانيث نظرا الى الكل
ولو كان فى آخره حرف صحيح اصلى كابن بعد مدة زائدة ولا بد من هذين القيدين
اذ لا يحذف من نحو سعلاة ومختار الاحرف واحد او زائدتان فى حكم زائد واحد
بمعنى انهما زيدتا معا زائدة حال من ضمير آخره على اربعة احرف كاسماء ان كان اصله
وسما على ما ذهب اليه سيبويه كان مثالا للثانى وان كان افعالا جمع اسم من السمو
كما هو مذهب غيره كان مثالا للاول ومنصور حذفا والا اى وان لم يكن المنادى
ولا واحدا من الاخيرين فحرف اى فالمحذوف حرف واحد نحو يا مال فى مالك والسابع
باب المندوب كما اشار اليه بقوله وما ندب اى جعل مندوبا وهو فى اللغة ميت يبكى
عليه وفى الاصطلاح المتفجع عليه اى على فقده والتفجع التوجع والتحزن معروف با
لفظ النادب فى ندبته حقيقة او غيره ولو حكما غير مشهور ولو نكرة مشهورة يندب او بوا
عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتاه وا من تمام التعريف والباء الاولى للسببية والثانية
للآلة ولا ينكر بغيرهما وينادى بخمسة لا بوا وهذا كما ترى يشعر بمباينة المندوب
المنادى وقد سبق ما يدل على اعمية المنادى وهو اى المندوب كالمنادى فى الاعراب
والبناء والتوابع وصح زيادة الالف فيه اى فى المندوب او فيما اضيف المندوب اليه
نحو يا امير المؤمنيناه وكذا فى شبه الاضافة نحو يا طالعا جبلاه وكذا فى الصلة نحو
يا من حفر بئر زمزماه لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليونس فلا يقال
وازيد الطويلاه الا عنده لان اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
والموصول بالصلة لانه جئ بهما لتمام المضاف والموصول وجئ بالصفة بعد تمام
الموصوف لغرض كالتخصيص وقال يونس اتحادهما فى المعنى بخلاف المضافين والموصولين

جابر لنقصان الاتصال اللفظي وفيه نظر فلو التبس بغير المراد بسبب زيادة الالف زيد
مع مناسبة كو اغلام مكيه في غلام المخاطبة فلو زيد الالف التبس بالمخاطب ونحو
واغلامكموه فلو زيد الالف التبس بالتثنية والهاء عطف على الالف او وقف على المندوب
وقد تحرك يريد ان اصله السكون ويجئ تحريكه للضرورة الشعرية بالكسر للساكنين او
بالضمة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير او بالفتحة بعد الالف لمناسبتها المفعول له
مثل المفعول به في الاعراب قدمه مخالفا الكافية لكونه سبب الفعل وجودا او تصورا على
المفعول فيه وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له نظر الكافية لكل وجهة هو موليها
ما اي منصوب هو باعث على الفعل ولاختلال الحد من غير مرة لكنه اقل خللا من حد
ابن الحاجب وترك خلاف الزجاج لضعفه وشرطه اي شرط المفعول له تقدير اللام اذ لو
ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به غير الصريح خلافا لابن الحاجب في ذا قال وشرط
نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له لعدم اشعار العلية وكذا تقدير اللام لو يجوز اي
مدلول المفعول له معه اي مع مدلول عامله وفاعلهما اي فاعل مدلولهما واحد اي يشتركان
في الزمان والفاعل وكونه فعلا لا ذاتا يفهم من الباعث وهذين الشرطين واشار بقوله
جاز الى جواز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين ولكن لا يجوز حذفها الا عندهما معا فقال
اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وجئتك لاكرامك وجه الاشتراط هو مشابهة المصدر
بهما فيتعلق الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر المفعول فيه اعرابه مثل ما مر ما اي
منصوب فيه الفعل اي وقع في مدلوله الحدث من هذه الحيثية فخرج نحو فضل الله يوم الجمعة
وشرطه لا شرط نصبه خلافا لابن الحاجب على ما ذكر المفعول له تقدير في اذ لو ذكرت لكان مفعولا
بواسطة الحرف عند غيره ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه اتفاقا او يقبل تقديره
في الزمان مطلقا مبهما كحين وزمان او موقتا كيوم وشهر لان الاول جزء الفعل
وغيره محمول عليه والثاني على الاول لاتحاد الحقيقة النوعية والمكان مبهما حملا على الزمان

المبهم

٢٠٦

المبهم لاتحاد الصفة بخلاف المكان الموقت لاختلافهما ذاتا وصفة وغير الزمان
المبهم لعدم الاصالة في النصب لا يحمل عليه وهو اي المكان المبهم ما سمي مدلوله بسبب امر
خارج عن مسماه فان تسمية الشيء اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان او نحوه
فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون وازاء وتلقاء وبين ونحو
فرسخ وميل والموقت ما ليس كذلك كالدار والمسجد وهذا ولا بد من استثناء جانب وما
بمعناه وداخل البيت وخارج الدار وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك من المكان
المبهم لانها لا ينصب على الظرفية كما نص عليه سيبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم مكان اشتق
او في عامله معنى الاستقرار الا ما اي مكانا موقتا كان بعد دخلت وبعد ما اي فعل في
بمعناه اي معنى دخلت وهو سكنت ونزلت من مفهوم الكلام يعني لا يقبل
المكان المعين النصب بتقدير في الا ما بعد نحو دخلت الدار وسكنت البلد ونزلت الخان
والمضمر عطف على الزمان او المكان لو اتسع فيه يجئ في وجاز التوسع في المضمر في الفعل
اللازم نحو يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعد الى ثلثة مفاعيل نحو يوم الجمعة ضربت
زيدا عمرا فاضلا اذ معنى التوسع جعله كالمفعول به فيكون كالمتعدي الى اربعة ولا نظير
له ويحذف في عامله جوازا كيوم الجمعة لمن قال متى سرت ويجب حذف عامل المفعول فيه لو فسر العامل
على شريطة التفسير كالمفعول به على التفصيل السابق ويتقدم جوازا على عامله نحو يوم الجمعة
سرت ويجب تقدم المفعول فيه على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم يوما او يوم سرت
واي يوم سرت المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه
بانه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللام النصب وترك منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة
لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه هنا وفي الاية
الكريمة اي الذي فعل الفعل معه ما اي منصوب صار معمولا قيل احترز به عن نحو كل رجل وضيعته

فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحب لعدم العامل وفيه نظر اذ ما عبارة عن منصوب بقرينة
المقسم كما اعترف به هذا القائل وتقييد المعمول بكون عامله غير معنوي لا قرينة له بالواو ولو كان
كان عامله لفظا وامكن العطف جاز العطف والنصب على المفعولية معه نحو جئت انا وزيدا
وزيد قيل المراد بالامكان الخاص بمعنى عدم الوجوب والامتناع ونحو ضربت زيدا وعمرا يجب فيه
العطف فلا يرد وهذا فاسد لان المراد بجواز العطف جوازه مع النصب لا مع غيره مطلقا فيكون
عين المراد ولو زاد بعارض لا مشتقا وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ لا نحو
التجرد وامكن العطف امكانا عاما مقيدا بجانب الوجوب وجب العطف بضعف العامل
نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يكن العطف في الصورتين فالنصب على المفعولية معه واجب
نحو جئت وزيدا امثال العامل اللفظي مع عدم امكان العطف وما لك وعمرا مثال للعامل
المعنوي مع عدم امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول معه على عامله واي منفصلا اي يجوز كونه
ضميرا منفصلا نحو جئت واياك لا متصلا لمنع الواو والحال في عرف النحاة نكرة لان الغرض
منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا توضح كيفية
العامل كانه عدل عن المشهور لاختصاصه مع احتياجه الى القيد الحيثية وخروج نحو جاءني زيد والشمس
طالعة الان بتكلف والتعريف لا يحتمله وفيه بحث اما اولا فلان العامل في الحال هو
اللفظ والحال انما توضح كيفية جزء مضمونه الذي هو الحدث اذ لا بد من عامله من الدال على الحدث
واما ثانيا فلانها توضح صفة الفاعل او المفعول به والحدث انما هو صفة اخرى للفاعل
واحد صفتي شيء او شيئين لا تكون كيفية للاخرى اذ كيفية الشيء صفته لا صفة موصوفه
او اخر مثلا الركوب في جاءني زيد راكبا صفة زيد لا المجيء نعم الحال تدل على صفة الحدث ايضا
وهو المقارنة لمضمون الحال لكن التزاما لا يصح في التعريفات واما ثالثا فلانتقاضه بالمرة
والنوع النكرتين وعدم اشتراط التنكير فيهما لا يدفع وان ظن فانه سهو في التعريف
الصحيح نكرة توضح كيفية حدث العامل التزاما فيندفع بالاول الاول وبالاخر الاخير ان

مشتقا

مشتقا هي حال من فاعل توضح بتاويل المنكر او اللفظ او غيره يعني لا يشترط الاشتقاق
ولو وجدا لا ايضاح المذكور في الجامد جاز كهذا بسرا اطيب منه رطبا فانهما حالان من
فاعل اطيب مع جمودهما والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا ايضا في الصحيح لا اسم
الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال التمرة فيفسد المعنى فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في
رطبا وباعتبار زيادة الطيب في بسرا كانه قيل هذا زاد طيبه رطبا ويقدم معمول
التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين يلزم ان يلي
كل منهما متعلقه فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو هنا باعتبار الضمير في اطيب المضمر
بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه فوجب ان يليه والرطبية تعلقت بالمفضل
عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه وتقع الحال المصدر سماعا اذ اسماع ووقوع سماع كاتيته
ركضا اي راكضا ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا مثلا لعدم السماع ولا يتقدم الحال العامل
المعنوي وذو الحال المجرور بنصبهما اذا كانت شيئا من الاشياء الا لو كانت ظرفا او كون
لو كانت والجار والمجرور داخل في الظرف هذه العبارة لا تخلو عن خلل اما اولا فلان الظ
ان الاستثناء متعلق بهما معا فيلزم جواز تقدم الحال الظرف على المجرور ولم يذهب اليه
احد وانما ذهب البعض الى جواز تقديمها مطلقا على المجرور بحرف الجر وصرف ظرفا الا
الحال بالنسبة الى الاول والى صاحبها بالنسبة الى الثاني فيكون مذهب المص مذهب البعض
المذكور سهو في الاستثناء وصرف الى الاول فحقه ان لا ينفصل بينهما واما ثانيا
فلانه ان اريد بالمعنوي كل جامد ضمن معنى المشتق كاسم الاشارة وغيره يلزم جواز تقدم
الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع وانما الخلاف في تقدم الحال مطلقا
على العامل الظرف منعه سيبويه مطلقا وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على
الحال نحو زيد قائما في الدار والحال الظرف على العامل مثله نحو ابن دهان ويقدم
الحال جوازا انا ها اي صاحبها المرفوع او المنصوب بقرينة سبق المجرور واضافة اذا

الى الضمير وقد منع وحكم بشذوذ ما وقع وهو اى ذو الحال الفاعل او المفعول به
او كلاهما لفظا او معنى ويعرف ذو الحال غالبا فى غالب الازمان او الحال او تعرفا غالبا
لانه محكوم عليه فى المعنى فالتعريف اصل فيه ويجب تقديم الحال على صاحبها لو كان نكرة صرفة
لئلا يلتبس بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب فان اختصت
بوصف او غيره لم يجب تقديمها عليه لقربها من المعرفة وتكون الحال جملة خبرية لا انشائية
لانها بمنزلة الخبر عن صاحبها والانشائية غير ثابتة فى نفسها فكيف تثبت لغيرها ولما
كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطا لغيرها لزم وجود رابط وهو الضمير
او الواو ومع الضمير وحده وضعف وقوع الجملة حالا مع الضمير وحده لو كانت اسمية
او الواو او كليهما سوى المضارع المثبت لابد من تقدير مع فاعله لكونه استثناء من الجملة
فانه اى المضارع المثبت يقع حالا بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل
المستغنى عن الواو ولزم الماضى المثبت الواقع حالا قد فاعل لزم وقد يقدر قد اى
فى بعض المواضع والاول اولى لاستلزام الثانى زيادة وحذف فاوجه اللزوم ان الفعل
اذا وقع قيدا لشئ يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد
فاذا قيل مثلا جاءنى زيد ركب يفهم منه ان الركوب قد كان متقدما على المجئ فلابد من قد
حتى تقربه الى زمان المجئ فان القرب لا يكفى بل لابد من المقارنة ويحذف عاملها اى الحال
جوازا كقولك لمن يريد سفرا راشدا مهديا اى سر ويجب حذف عاملها فى الحال المؤكدة
وهى التى لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة وهى قيد للعامل لا المؤكدة
لو وردت تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية احترازا عما يؤكد مضمون جملة فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كقوله تعالى ولا تعثوا فى الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفا اى احقه
بفتح الهمزة اى ابوته لك بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او بضم الهمزة بهذا المعنى
او بمعنى اثبته لك وبعض النحاة خصص المؤكدة بما يقرر مضمون اسمية فيجب الحذف فى كل المؤكدة

والاول

والاول اولى وانسب بالمعنى اللغوى وتقع الحال المؤكدة جملة اسمية كما يقع مفردا وفعلية
ولا تصدق تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل بالضمير وحده لشدة ارتباط المؤكدة بصاحبها جميعا
والواو تقتضى التوسط ولان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد تقول هو الحق لا شك
فيه وهذا كالاستثناء مما سبق من ضعف ربط الاسمية بالضمير وحده التمييز
بيان نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف فخرج صفات المبهمات كهذا الرجل بلا تكلف وعطف
البيان لاشتراط التعريف فيه ولو وضع فبقوله الوضع فان ابهامه تبع لعدم الاشتهار
والجهل بالوضع ووصف المنصوبية مراد بقرينة المقسم فخرج نحو خاتم فضة ومائة
رجل تزيل الابهام الوضعى فخرج صفة المشترك نحو رايت عينا جارية فان ابهامها
استعمالى نشا من تعدد الموضوع له عن ذات فخرج النعت والحال فانهما يزيلان الابهام
عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع نحو ذات مذكورة ومقدرة اشار الى تقسيم التمييز فالاول اى
ما يزيل الابهام عن ذات مذكورة يزيله عن مفرد ليشتمله ولا شبهها مقدار يعرف به قدر
الشئ وهو خمسة غالبا من العدد والمقياس بيان المقدار وسيأتى فى باب الاعداد او
الكيل اى المكيل نحو قفيزان برا والوزن اى الموزون نحو رطل زيتا والمساحة نحو ذراع
ثوبا وقد راحة سحابا والمقياس نحو ملء الارض ذهبا فيفرد اى التمييز عن مقدار
غير العدد لو قصد به الجنسية لا النوعية والعددية وقصدها يستلزم كونه جنسا وما يتو
تشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير كالماء والتمر والزيت والضرب
بخلاف نحو رجل وفرس والا اى وان لم يقصد الجنسية بل قصد النوعية او العددية فقط
التمييز ما قصد انظر ايها اللبيب الى مزية هذه العبارة على عبارة ابن الحاجب فيفرد ان كان جنسا
الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره فان فيه تطويلا وتعسفا من وجوه حمل الانواع
على ما فوق الواحد وجعلها شاملا للمفردات مع تقابلهما فى الاستعمال وجعل الجمع
شاملا للتثنية وتقييده بنحو قصد ولو كان المفرد المقدار ملابسا بالتنوين او

اوبنون التثنية والجمع الواو معنى او مثل بنحو الاخسرين اعمالا او حسنون وجوها ورد
بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن نسبة في شبه جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد
بنون الجمع نون شبه الجمع فانه يجوز اضافته على قلة جارتب الاضافة اي اضافته الى التمييز اضافة
بيانية لحصول الغرض مع التخفيف وترك والا فلا لكونه مفهوم الشرط والمص ممن يقوله
فلا يجوز اضافة المضاف لامتناعها وذو واللام لانتصاب التمييز وعن غيره عطف على عن مفرد
مقدار وضميره للمقدار كخاتم فضة والجر في غير المقدار اكثر لقصوره في الابهام عن المقدار
وما قيل لحصول الغرض مع الخفة يقتضي الكثرة في المقدار ايضا والثاني اي ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة يرفعها عن نسبة اي عن ذات مقدرة في نسبة الابهام بالذات في المنسوب اليه
وبواسطته في النسبة كطاب زيد نفسا اي طاب شيء زيد بالاضافة نفسا ويعجبني طيبه
ابا اي طيب شيء ابوة اشار بالمثالين الى ان النسبة اعم مما في الجملة وشبهها وان منه
نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها بالذكر كما في الكافية وان الذات المقدرة لا يجب ان تكون
التمييز عينها ويحمل عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله على المحمول فظهر عموم قولهم
التمييز عن النسبة فاعل في المعنى وبعضهم جعل الذات المقدرة في نحو طيبه ابا منونا مبدلا عنه
فجعل الحمل لازما في القسمين فيلزم في صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل الفاعل في مثل
كذلك وهذا مع كونه تكلفا يهتك الابهام اذ الابهام في الشيء الذي هو زيد فالوجه
هو الاول ليس الا وما اي تمييز صلح لذيه وهو ما انتصب عنه ومعنى الصلاح الحمل المتعلقة
نحو ابا في طاب زيد ابا فانه يحمل على زيد فيجوز ان يراد به زيد نفسه او ابوه والمعين هو القرائن
واستشكل بطاب زيد نفسا فانها عين مما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان فاختار بعضهم
على جوازه فيه ايضا وهذا بعيد وبعضهم زاد في الصلاح عدم جواز الاضافة الى
ما انتصب عنه كما يجوز في نفسي فانه يقال زيد سوى الصفة استثناه مما صلح فانها لذيها
فقط لا لمتعلقه لان الصفة تستلزم موصوفا والمذكور اولى بها فاذا قلت طاب زيد

والدا كان الوالد هو زيدا لا غير بخلاف الاسم نحو ابو تطابقه اي توافق الصفة
صاحبها في الافراد وضديه والتذكير والتانيث وتحتمل الصفة المذكورة الحال نحو
طاب زيد فارسا ففارسا تمييز باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الابهام عن
شيء منسوب الى زيد وحال باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب فاندفع الاشكال بان اللفظ
الواحد لا يرفع عن ذات لشيء واحد وصفته معا اذ ما فيه الابهام ههنا اثنان متعلق
زيد من حيث الذات ونفسه من حيث الصفة نعم يرد على من جعل الذات المقدرة مبدلا عنها ويمكن
ان يمنع استحالة رفع الواحد الابهامين عن واحد مستندا بمثل هذا بسر الطيب من طاب
وما اي تمييز لم يصلح لصاحبه اي لم يحمل عليه فله اي لمتعلقه فقط نحو طاب زيد ابوة وعلما او
دارا وذان اي ما صلح وما لم يصلح فيهما في الافراد والمطابقة كما اي تمييز ذكر يعني الجمل
عن ذات مذكورة اي يفرد كل منهما ان قصد الجنسية والا فيطابق ولو اكتفى بذكر الاول في الاول
في الاخر لكان اخصر واظهر ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا لضعف العامل او كونه
فاعلا في المعنى فيأخذ حكمه في عدم التقدم والمبرد ان تقديم التمييز على العامل الفعل
وشبهه اذ المؤول بشيء لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه المستثنى اي ما يطلق عليه لفظه
في عرف النحاة متصل اي صادق عليه مفهومه وهو اسم ما علم دخوله في المستثنى منه باعتبار
المفهوم المراد وخرج باعتبار العكس وظهر عدم دخوله في الحكم فخرج المنفصل والصفة
بيانا بنوع الا فلا تناقض ومنفصل كمتصل وصدقهما المتضادين على واحد نوعي في حالة
واحدة جائز كما يقال الانسان فقير وغني وعالم وجاهل انما المستحيل على الواحد الشخصي
وهو ما بعد اي بعد الا او علم عدمه اي عدم دخوله لو لم في المستثنى منه باعتبار المفهوم
كجاءني القوم الا حمارا والمراد كجاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن
زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم بيان الا
في المتصل كلاهما بيان الا فلا يلزم تداخل القسمين والا اي وان لم يعلم دخوله

مابعد الا فيما قبله ولا عدم دخوله بل يكون على الاحتمال ولم يفسر بدخول المستثنى
في المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يراد اللغوي على طريق الاستخدام
فصفة اي فبالا صفة فان كان الا بمعنى غير لتعذر الاستثناء بقسميه فقد اصاب
المص في مخالفة ابن الحاجب في التعميم من وجهين عدم اختصاص الصفة بالا وتبعية الجمع
المنكور الغير المحصور والاول ظ واما الثاني فمدار الحمل على الصفة تعذر الاستثناء
كما اعترف ابن الحاجب نفسه والتعذر قد يكون في غير الجمع كما جاءني رجل الا زيد وفي الجمع
المعرف كما جاءني الرجال الا زيدا اذ لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول
وعدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي وفي المحصور كما جاءني مائة
رجل الا زيد وقد لا يتعذر في الجمع المنكور الغير المحصور كما جاءني رجال الا رجلا او حمارا
وقد يجئ في المستثنى كما جاءني القوم ليس اي ليس الجائي الا زيدا وينصب المستثنى وجوبا لكونه
مقدما على المستثنى منه لتعذر البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا عند الحجازيين
قيل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع في كلام الفصحاء ورد بان النحوي
لا يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة وتعبير بعضهم بقوله وهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع يصدر بطريق الروية والفطانة غير مفيد لان المحصرين
م وبدل الغلط قد يقع قصدا في كلام الفصحاء لنكتة لطيفة بينها الشريف في حواشي
المطول وقيل لو نحا الابدال في نحو جاءني القوم الا حمارا لكان اما بتكرير العامل اي
اي جاءني حمار فيفسد المعنى واما بتكرير المنفي اي ما جاءني حمار فيلزم الغلط في العامل
والمعمول معا وكذا في المنفي نحو ما جاءني القوم الا حمارا ولا يخفى عليك ان الغلط في
في المتبوع لا في البدل على ما بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع
ولو سلم فاذكر انما يرد لو كان البدل مجردا عن الا وهو ممنوع كيف وفي يلزم تغاير البدل
والمبدل منه نفيا واثباتا فالوجه عندي ان الا في المنقطع بمعنى لكن فيعمل عمل الا برى

انهم

انهم اختلفوا في عامل المتصل انه الفعل او معنى او الا فاتفق المتاخرون في المنقطع
ان عامله الا وخبرها محذوف في الاغلب وقد يظهر وقدير فهم ما يجوز ان يكون
منقطعا واللغوي بطريق الاستخدام في لغة تميم على البدلية ان كان المبدل منه مرفوعا
وقد يجر ان مجرورا نحو مررت بالقوم الا حمار وهم يجوزون البدل فيما قبل اسم
يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمار ويوجبون النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فظهر الخلل في كلام المص من جهة التخصيص والابهام
او واقعا بعد ليس ولا يكون وما خلا وما عدا وعدا وخلا لكونه خبرا او مفعولا
والمستثنى بهما ايضا يلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء والمرجع فاعل المذكور
اي ليس هو لا يكون الجائي مثلا وما في الاوسطين مصدرية وخلا في الاصل لازم
تعدى بتضمن معنى جاوز او حذف واوصل الفعل والتزم هنا التضمين او الحذف
في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما
كاسمها والجملة حال ولم يظهر قدم الاخرين ليكون اشبه بالا ويؤول المصدر
بالفاعل ويجوز فيه تقدير زمان مضاف وقد يجر بهما اي بعدا وخلا على انهما حرفا
جر او واقعا في موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام ذكر فيه المستثنى منه كجاءني
القوم الا زيدا فلو كان المستثنى في غيره اي الموجب معه اي مع ذكر المستثنى منه
فالبدل اولى من النصب على نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل لان المستثنى فضلة قطعا
بخلاف البدل ولو تعذر البدل على لفظ المستثنى منه ومحله القريب فبدل مبنيا على محله
اي المبدل منه كلا احد فيها اي في الدار الا زيد فانه تعذر الابدال من محله القريب لاجل وهو
النصب لا لانتقاض النفي الذي عمل لاجله بالا فابدل من محله البعيد الذي هو الرفع على
الابتداء ومع عدا اي المستثنى منه يعرب المستثنى باعرابه اي المستثنى منه ما لم يكرر
المستثنى فاذا كرر نصب احدهما والاخر قد ينصب ايضا وقد لا ينصب وكذا حكم ما فوق

الاثنين اعلم انه اذا كرر الا فاما ان يكون للتاكيد وح ما بعده احد التوابع فاعرابه كاعراب
متبوعه واما لغير التاكيد وكلام المص فيه وح اما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه او لا وكل
منهما اما في العدد او لا فالاقسام اربعة مثال الاول في الموجب على عشرة الا تسعة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد فكل وتر منفي منصوب
لانه في موجب وكل شفع مثبت جائز فيه الوجهان لانه في غير موجب فيلزم بالاقرار خمسة لانك
اخرجت التسعة من العشرة فبقي واحد وادخلت معه ثمانية صارت تسعة واخرجت
منها سبعة بقي اثنان وادخلت معهما ستة صارت ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلثة
وادخلت معها اربعة صارت سبعة واخرجت منها ثلثة بقي اربعة وادخلت معها اثنين
صارت ستة واخرجت منها واحدا بقي خمسة وفي غير الموجب ما له على عشرة الا تسعة
الخ فكل وتر مثبت جائز فيه الوجهان وكل شفع منفي منصوب فيلزم خمسة ايضا فالتخريج
ما سبق هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما على عشرة الا تسعة بالنصب
لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ما له على عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له على عشرة واحد
واذا قلت النفي كان المعنى ما له على الا تسعة ووجهه ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طار
عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كانك قلت على عشرة الا
تسعة ويصير الحاصل ان له عليك واحدا فاذا قلت النفي كان المعنى ليس على واحد فلا يكون
واما اذا رفعت تسعة فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي
داخلا في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفي ويكون المعنى كما قالوا ومثال
الثاني في الموجب جاء المكيون الا قرشيا الا هاشميا الا عقيلا فقد جاءك من المكيين
غير قريش مع جميع ابن هاشم الا عقيلا وفي غير الموجب ما جاء المكيون الا قريش الا هاشميا
الا عقيل فقد جاء من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشميا وحكمها في المعنى
والاعراب حكم الاول موجبها كموجبها وغيره كغيره ومثال الثالثة على عشرة الا ثلثة الا

اربعة

اربعة فيجب نصب الاول ويجوز الوجهان في الاخير والاستثناءان من المستثنى منه
الاول فيكون الاقرار بثلثة وقد تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن الابدال وان
تاخرت في احد المستثنيات جواز الوجهين وفي الباقي وجب النصب لان المبدل منه صار بالابدال
كالساقط فلا يبدل منه مرة اخرى نحو ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا
وان توسطها فالمقدم النصب على الاستثناء ولاحد المتاخرات جائز الوجهين وفي باقيها
وجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر الا خالدا وان كان مفرغا
شغل العامل بواحد منها ونصب ما سواه نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا وان كان
المستثنى منه اكثر من واحد ففي غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب
والاول اشتغل به العامل نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا فهو
استثناء من موجب في المعنى كل احد اكل الخبز الا زيدا فانه ما اكل الخبز هذا اذا لم يجز
ما استثني منه المستثنى الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان نحو ما اكل احد شيئا
الا الخبز الا زيدا وفي الموجب لا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ كما يجيء نحو اكل
القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اولهما وفي الثاني جواز
الوجهين لانه غير موجب بسبب نقض الايجاب بالا فالمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد فظهر
وجوب نصب واحد في كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه في اي الموجب لو لم يفد
الكلام بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو تحرك الفك الاسفل عند
الاكل الا التمسحا وعدم الافادة في غير الموجب نحو ما مات الا زيد نادر فالحكم بجواز
التفريغ فيه على الغالب والافادة في الموجب نادر فالحكم بعدمه على الغالب ايضا ويجري
المستثنى سوى بالقصر وبكسر السين وضمها وسواء بالمد مع الفتح السين و
كسرها لانه مضاف في الياء سوى وسواء ظرفان منصوبان ابدا منهما في الاصل بمعنى مكان

وهما

ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا وحاشا عطف على سوى لانه حرف جر في الاكثر وقيل النصب على المفعولية به اى بجلشا على انه فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرية المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برد الله تعالى عن ضرب عمرو ولا سيما عطف على سوى ايضا لاضافته الى شئ اليه وما زائدة او الى ما وهى نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها والسي بمعنى المثل ولا لنفى الجنس وخبرها محذوف والواو الداخل عليها فى بعض المواضع اعتراضية فمعنى جاءنى القوم ولا سيما زيد ولا مثل زيد موجود فى القوم الذين جاؤا اى هو اخص لى واشد لخلاصا فى المجئ وجاء الرفع فيما بعد لا سيما وهو اقل من الجر على انه خبر محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بجملة اسمية وقيل النصب بعد لا سيما على انه ما نكرة غير موصوفة واعنى مقدرة وغير عطف على سوى ايضا وهو اى غير صفة فى اصل وضعه لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ويعرب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو حرف باعراب موصوف كاعراب اى المستثنى بالا على التفصيل من وجوب نصبه مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه او فى موجب تام وجواز الوجهين مع اولوية البدل فى غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل فى المفرغ ووجه انتقال اعراب المستثنى اليه خبر باب كان اى نوعها اى الافعال الناقصة وهذه احسن من عبارة الكافية المسند اى اللفظ الذى اسند الى اسمها عائد الى البنا لوجوده فى ضمن الجزئيات المسندة بالذات والحقيقة فخرج نحو يضرب بدون فاعل وقائم فى كان زيد يضرب وابوه قائم بلا تعسف بخلاف عبارة الكافية وهو اى خبر باب كان كالخبر اى كخبر المبتدا فى اقسامه واحكامه وشرائطه المذكورة وجواز تقديمه معرفة مشروط بوجود الاعراب اللفظى فى احد المعمولين وهو قرينة ههنا لاختلاف اعرابهما بخلاف خبر المبتدا لاتحاد اعرابهما فلا بد فى الجواز

هنالك

هنالك من قرينة اخرى فلا مخالفة بين الخبرين وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء فى خبر المبتدا ظن مخالفتهما فى هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويحذف عامله جوازا والوجه ان يقول ويحذف كان لامتناع حذف غيرها كان خبر الخبر وفيه اى فى مثل هذا الكلام فى مجئ اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم وجوه نصب الاول ورفع الثانى اى كان عمله خير الجزاء خير وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف نصدى على الاول ونصبهما ورفعهما يفهمان من الاولين وجرها بتقدير حرف الجر ليس بقياس ويحذف كان ما واما انت بفتح الهمزة اوكسرها اى لان كنت تفسير للمفتوحة حذف اللام الجارة قياسا ثم حذف كان اختصارا فانقلب المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن كان فادغم واصل المكسورة ان كنت بليغ لام فعل به مامر اسم باب ان معمول عائد الى البنا المسند اليه نائب الفاعل فلا يرد نحو ابوه فى ان زيدا ابوه قائم بخلاف عبارة الكافية ولا يحذف اسم باب ان بخلاف المبتدا الا للضرورة الشعرية ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح المنصوب بلا التى لنفى صفة الجنس غير التعبير لقلة النصب فى اسم لا بخلاف نحو ما سبق المسند اليه الموصول عبارة عن المنصوب فلا يرد نحو ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم يليها يقع بعد الا بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به نحو لا عشرين درهما لك ثالث حال ضمير المجرور فلو كان مطلق المسند اليه بعد لا لوجوده فى ضمن المقيد مفردا غير مضاف ولا مشبه به مع وجود الاولين يبنى عملا على علامة نصبه لتضمنه معنى من الاستغراقية لكونه جوابا لهل من شئ نحو لا رجل ولا غلامين للمذكر ولا مسلمات بكسر التاء بلا تنوين عند الجمهور ولو كان المسند اليه بعد لا مفصولا عنها نكرة او معرفة متصلة وان كان كل واحد منهما مفردا ان للوصل رفع وكرر وجوبا ليطابق السؤال والمراد بالتكرر النوعى الشخصى فيحصل ست صور اربعة فى المفصول واثنان فى المعرفة وترك نحو قضية ولا ابا حسن لها قد عرف مما تقدم وكثر حذفه اى

المستند بعلمك في مثل اعلمك اى لالباس المراد فيما وجد الخبر كما ان حذف الخبر مشروط
بوجود الاسم لئلا يلزم الاجحاف وفي مثل لا حول ولا قوة اى فيما عطف مع تكرير لا
نكرتين مفردين متصلين وجوه فتحهما على الاصل المذكور عطف مفردا وجملة
بتقدير خبر الاول ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول منونا للاعراب ورفعه عطفا
على المحل ولا زائدة فيهما ورفعهما بالابتداء ليطابق السؤال ورفع الاول على ان
لا بمعنى ليس او الغاء العمل للتكرير ولا تغير الهمزة الداخلة على لا تاثيرها عملها بخلاف
الجار الداخل عليها نحو اديتني بلا جرم وتفيد الهمزة المذكورة الاستفهام حقيقة نحو
الا رجل في الدار والتمني نحو الا ماء فاشربه حين لا يرجى ماء والعرض نحو الا نزول
عندي ونعت المبني من اسم لا مفرد ايليه ما للان من ضمير يبنى للاتحاد ويرفع حملا على
محل البعيد وينصب على لفظه او محل القريب نحو لا رجل ظريفا وظريفا في الدار والا اى
وان لم يوجد احد الشروط فالاعراب رفعا او نصبا لازم لعدم الاتحاد ويعطف على
لفظ عائد الى المبني اى بالنصب ومحله اى بالرفع ولا يجوز البناء لمكان الفصل بالعاطف ولا بد
من تقييد المعطوف بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا لا يعمل فيها وبعدم التكرير
لما علم حاله من نحو لا حول ولا قوة والبواقي من التوابع اى غير النعت والمعطوف كتوابع
المنادى فيبنى البدل اذا كان مفردا وكذا التاكيد اللفظي ويجوز الرفع والنصب في عطف
البيان وجاء لا اخا له بلا فصل بينهما ولو فصل نحو لا اخ في الدار لك لم يجز اثبات الالف
وكذا لا غلامي له لا فيهما اى لا يجوز الا الخافيها وكذا لا غلامي فيها للتشبيه بالمضاف لمشاركته
الاول في اصل المعنى دون الثاني وشاع البناء على الاصل نحو لا اخ لها ولا غلامين
لها خبر ما ولا المشبهتين بليس المسند اسمهما فخرج يضرب فيما زيد يضرب ابوه ولا يعملان
في بني تميم ويبطل عملهما بتقدمه اى الخبر على اسمهما وبزيادة ان بعد ما لضعف عملهما و
انتقاض النفي بالا فلا يبقى العمدة في مشابهة ليس ولو عطف على خبرهما بموجب بكسر الجيم اى

عاطف

عاطف يفيد الايجاب وهو بل ولكن رفع المعطوف حملا على محل الخبر او على انه خبر مبتدا
محذوف ولا ينصب لانتقاض النفي والا اى وان لم يعطف بموجب بل بغيره نصب حملا
على لفظه او جر على توهم تقدير الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدا فقط
المجرورات موقوفا ومبتدا ما بعده او محذوفا وخبره المضاف اليه في الاصطلاح
المشهور ما لفظ نسبة الى مدلوله بالجار المقدر احتراز عن الملفوظ او المتضمن المؤثر
في العمل احتراز عن المفعول له وفيه ونحوهما في الحذف والايضاح وههنا ابحاث الاول ان
المجرورات كاخيها تشمل الاصلي مدخول الحرف الجار الاصلي والاضافة المعنوية والملحق
مدخول الجار الزائد واللفظية فكما استوفى قسميها ينبغي ان يستوفي قسميها وقد ترد
نصف كل قسم وابن الحاجب نصف الثاني والثاني ان المعقول والمنقول من النحاة ان لا
تقدير في اللفظية وتصريح ابن الحاجب طلق التقدير وتكلف بعضهم بتقدير اللام
تقوية للعمل في نحو ضارب زيد ومن البيانية في نحو حسن الوجه فاسد لاستلزامه جواز نحو
الضارب زيد بالاتفاق فلا يتناولها المشهور وغيره كالاتنا ولان المجرور بالحرف
الزائد كذا ذكر الشريف فكيف يقسم للاضافة اليهما والثالث ان للمذكور واحد فكيف يصح
صيغة الجمع لا سيما في الوجه الثاني والتقسيم لمفرد لا ضمحلال الجمعية باللام والتقوية
بمسئلة اليمين ليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلانه اعتبار التعدد اصلا حتى
يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلانه فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد
في انه يعتبر كل فرد فيه كان ليس معه غيره وغاية ما يتكلف ان يقال لما لم يكثر احكام المجرور
بالحرف فاكتفى بذكرها في اخر الكتاب ولما كثر الجر بالاضافة بالحرف الاصلي لم يرض ابن الحاجب
بتركه واسقاط غير المشهور ولما انتفى القيد في الجر بالزائد مع صحة الحوالة تركه ولما
انتفى احدهما فقط في اللفظية مع عدم صحة الحوالة ذكرها على وجه يشعر
بانحطاط رتبتها عن المعنوية بان اخرجا عن تعريفهما وادخلا في تقسيمها

بان ارجعا ضميرهما على طريق الاستخدام لما يطلق عليه اسم الاضافة اما بطريق عموم المجاز
على ما يفهم من كلام الشريف او بطريق عموم المشترك على راى هذا الضعيف لكن في الكلام
والافراد بالتعريف وصيغة الجمع اما بالنظر الى افراد المذكور او الى التقدير والحذف
حوالة واكتفاء بجاز فتامل وشرطها اى الاضافة مطلقا كون المضاف مجازيا باعتبار
الاول والا لزم تقدم الشئ على شرطه بلا تنوين فلو كان التنوين مقدرا بمعنى انه
لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله وما عطف على تنوين
يقوم مقامه اى التنوين وهو نون التثنية والجمع بها اى بسبب الاضافة متعلق بكونه فذو
اللام لا تضاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ والظاهر سبقها في الوجود ايضا فلم توجد
التجرد بالاضافة وينبغي ان يريد او يحمل على ما لجامع مع انه لا يفيد في ذلك الجائز من نحو ضاربك
على قول والحسن الوجه الا ان يعم ما يقوم غير التنوين وايضا لما فرض فقد التنوين
في المبني وغير المنصرف مع مضادتهما للتنوين لكونه علامة التمكن ولا تمكن فيهما بناء على ان فرض
المحال جائز فالمانع من فرضيته في ذوي اللام اللهم الا ان يعم التنوين ويخصص الفرض
بالوقوع ولو بالنوع والوجه حذفهما والشرط لا يكفي في وجود المشروط بل لا بد من المقتضي
وهو هنا تحصيل فائدة ولا فائدة في اضافة نحو الغلام فلا نقض وهي اى ما يطلق عليه
لفظ الاضافة لفظية قدمها لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى السامع المتوهم الكلام
وابن الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا او شرفه وتقدمه بالذات
لو كان المضاف صفة اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها فخرج نحو كريم البلد وخالق السموات والتخفيف في اللفظ فقط تفيد هذه
الاضافة ولهذا سميت بها والمعنى على ما كان قبل الاضافة ولذا قيل انها في تقدير
الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب زيدا ورجل فحاصل قبل الاضافة بالمعمولية
والتخفيف حذف التنوين ولو مقدرا نحو حواج بيت الله ونائبه والضمير في نحو الحسن الوجه

واللام

واللام اخف منه مخرجا ووضعا والاستتار حكمي فتوصف النكرة بها اى بالصفة
المضافة الى معمولها ولو معرفة لعدم اكتسابها التعريف وصح نحو الضاربا زيد وكذا نحو
الضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون دون الضارب زيد يعني لم يصح المفرد المعرف
باللام المضاف لعدم التخفيف اذ سقوط التنوين باللام السابق الا لو كان المضاف اليه
ضميرا متصلا نحو الضاربك قيل حملا على ضاربك الذي حذف تنوينه لاتصال الضمير لا
للاضافة اذ لا يتصور التنوين مع الاتصال فاشتركا في حذف التنوين لغير الاضافة
مع اتحاد الجزءين بخلاف نحو الضارب زيد مع ضارب زيد ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود
الشئ بلا شرط ولا مقتض وقيل اصل ضاربك ضارب اياك بالتنوين فلما اضيف
حذف التنوين واتصل الضمير لانتفاء المانع ثم حمل الضاربك عليه لاتحاد الجزءين لانه لابد
في اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها في تقدير الانفصال فلما لم يوجد
ضاربك بالتنوين لم يوجد ضارب اياك وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال
اصل الضاربك الضارب اياك وايضا اتحاد الجزءين لا يكفي في الحمل والا جاز الضارب زيد
وقيل ضمير نحو الضاربك منصوب فورد حذف النون في الضاربيك والضاربيك واجيب
بان النون بمنزلة التنوين يؤذن بانفصال ما بعده عما قبله فلا يجامع المتصل الموذن
بالاتصال فيه انه منقوض بنحو يستفتونك وحله انه ليس بمنزلة التنوين من كل وجه
الا ترى انه يجتمع مع اللام ويثبت في الوقف والاقرب ان نحو ضاربك مضاف
والتنوين محذوف لاجل الاتصال والاضافة معا كما في نحو ودونك وكله وكونه في
تقدير الانفصال من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط العمل ونحو
ضاربيك وضاربيك مجردا او محلى باللام مضاف والنون محذوف لاجل الاضافة فقط
ونحو الضاربك ليس بمضاف لعدم التخفيف بل هو مثل الضارب زيدا فقدير وذو اللام او
نحو الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا

معرفين باللام او مضافا اليه اى الى ذى اللام نحو الضارب ذى المال فانه فى حكم ذى اللام
وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضاربه غلامه والا اى وان لم يكن المضاف صفة غير مضافة
الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات فالاضافة معنوية مفيدة شيئا فى المعنى
دون اللفظ فقط وشرطها اى الاضافة المعنوية تنكير المضاف لئلا يلزم تحصيل الحاصل
او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا مما سمى بذلك
الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم وان كان مضمرا او مبهما لا يضاف لتعذر التنكير وتفيد
المعنوية تعريفا اى المضاف بالمضاف اليه المعرفة لان وضعها المعهودية المضاف فيما امكنت
وذا فى المعرفة دون النكرة ثم يستعمل فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل
جاءنى غلام لزيد فمعناه جاءنى غلام مختص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون
نكرة واذا قيل جاءنى غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه منسوبا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك
اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرهم او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل
وضعها ثم يستعمل بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على
اللئيم يسبنى الا مثل وغير وشبههما نحو نظير وشبه وسوى هكذا فيما عندنا من النسخ الا لفظ
الامثلا وغيرا لكونه استثناء عن ضميره تعريفه ويمكن ان يجعلا مثل مصدر يشتهر
ظرف لمفهوم الاستثناء اى لا يفيد الاضافة المعنوية تعريفا مثل الحمدلة عدم اشتهار
كل منهما بمماثلة المضاف اليه فى شىء من الاشياء او بمغايرته له فاذا اشتهر يتعرف كما فى وجه
الاول لتوغلها فى الابهام ثم ان التعريف للعهد كما سبق فلا يضره التوغل كيف ونحو خلق
الله ومقدوره ومعلومه اكثر ابهاما منهما مع افادة التعريف بالاتفاق وقيل لكونها
فى تاويل المماثلة والمغايرة فيكون الاستثناء منقطعا فاذا تحدث التعريف بالاشتهار
الا ان يقال بتعيين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة ويمكن ان يقال الاشتهار دليل
العهد فيكون الاضافة على اصلها فتعرف من كل وجه وبعده يتعدد العهد فيكون معرفة

اصلا

اصلا او نكرة استعمالا فيجوز ان يعامل معاملتها فيه انك لا تنسل الا انهدام والسند سبق
وانه يتوقف على وجود المماثلة المعرفة بلا اشتهارها كما وجد فى ذى اللام كما سبق واى هذا وتفيد
المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف بالمضاف اليه النكرة قيل التخصيص تقليل الشيوع ولا شك ان الغلام
قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامراة فلما اضيف الى رجل خرج
غلام امراة وقلت فيه ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالاختصاص الى المضاف اليه
بحرف الجر المخصوص بعينه فى نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظ بين غلام زيد وغلام رجل
وغلام لرجل بل هما كغلام زيد وضارب زيد فى حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية
فا وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية ونقيضه من البيانية فى الاضافة المعنوية
لو صدق كل منهما عليه على كل منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذا التقدير
لا بد منها ولا قرينة عليها والا اى وان لم يصدق كل منهما على الاخر فاللام مقدرة اى فيقدر
اللام نحو غلام زيد وضحى اليوم وعلم الفقه قالوا لا يلزم فى تقدير اللام صحة التصريح
بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فى نحو ضحى اليوم دون فى كما ذهب
اليه ابن الحاجب فى عدم الاحتياج الى التكلفات البعيدة فى نحو كل رجل وشجر الاراك فان
التقدير غير القصرى لازم الاول صحة التصريح والثانى عدمها ولذا لم يبين الظروف
المعرفة والمفعول له ولو اريد به القصر كما ذهب اليه عبد القاهر ومن تبعه واعتذروا
عن عدم البناء اما بان القصر مجوز للبناء لا موجب لتخلفه فى اى واما بان الاضافة
تمنع البناء فى الاسم الاغلب وبان المضاف اليه بمنزلة التنوين لا يجامع البناء وكله
ضعيف لانتقاض بنحو غلام رجل لصحة التصريح ولو منع اللزومين لزم بناء فوق واخر
لاختلاف حكمهما فالوجه عندى صحة اللزومين وان التقدير ههنا بمعناه وان المراد
بصحة التصريح بحسب الوضع فلا يضر عدمها فى الاستعمال فيحكم على نحو كل رجل واذا بان
يصح فيه تصريح الحرف بحسب الوضع وعلى نحو اين ومتى بانه يصح فيه حفظا لقاعدتهم ولهذا الا

من الاثر واعلم ان ابن الحاجب قدم بيان تقدير الحرف ثم الفائدة واخر الشرط نظرا الى ان الكلام
في المجرور ثم فيه الاشارة الى بيان الجار الحقيقي وان المقام بالذكر وعكس المص نظرا الى الوجود
اولا الى الحق الاهم الانفع ثانيا وهو افادة التعريف وهو التخصيص ثم تقدير الحرف الجار
فلا يضاح معنى التخصيص والجر فنظر المص ادق بالقبول احق ولا يضاف الى موصوفها ولا
نضاف ملابس بالعكس الذي هو اضافة الموصوف الى الصفة والملابس هو الموصوف المذكور
والعكس تصوري والنفي وقوعي فلا تناقض والمراد مع ابقاء المعنى المفاد بالتركيب
الوصفي على حاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما
مقام الاخر خلافا للكوفيين غير ترتيب الكافية ترقيا وتكميلا واحترازا عن كون
الثانية كالحشو وهذا اولى بالرعاية من تقديم الاهم بالنفع الذي راعاه ابن الحاجب
ولا يضاف الشيء الى مثله في العموم والخصوص مرادفين او متساويين لعدم الفائدة و
أول نحو اخلاق ثياب بالاضافة في ثياب اخلاق بالوصف بان حذف الموصوف وصار الصفة
كالاسم فالتبس فاضيف الى البيان لا من حيث انه موصوف ومسجد الجامع في المسجد الجامع بالوصف
بان تقديره مسجد الوقت الجامع وقيس قفة في المثلين لكونهما اسمين لواحد بان يراد
بالاول المدلول وبالثاني اللفظ او بان ينكر الاول باتفاق الاشتراك فيكون كشجر
الاراك وفي مثل هذا يضاف الاسم الى اللقب لكونه اوضح دون العكس ولا يجوز اضافة المضاف
مرة اخرى ولا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما بشيء الا بالظرف الحقيقي
والجار والمجرور للضرورة الشعرية كقوله لله در اليوم من لامها والحق في هذا ما قال ابن
هشام في التوضيح وهو ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة اضافة المضاف
الى فاعله والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم او ظرفه
كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها واضافة الصفة الى مفعولها الاول
الفاصل الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرفه كقوله عليه السلام

هل

هل انتم تاركو لي صاحبي وكون الفاصل قسما كهذا غلام والله زيد واربعة تختص
بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير المضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء ويحذف هو اي
المضاف اليه ويبنى المضاف كما في الغايات وقد يترك على حاله بغير تنوين وهذا في الغالب
اذا عطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فنحو خذ نصف وربع ما
حصل ومن غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم اي فلا خوف لشيء وفيما عداها
يبقى على اعرابه ويرد تنوينه نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال والمضاف ويعرب
المضاف اليه باعرابه اي المضاف وقد يترك على اعرابه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة
بالجر عند عدم اللبس فيحذف فان التبس فلا يحذف الا في السعة ويحذف مجموعهما المضاف
والمضاف اليه كما يقال هو مني فرسخان اي مقدار مسافة فرسخين ويكسر المضاف الصحيح يعني
ما ليس في اخره حرف علة والملحق به يعني ما اخره علة سكنت ما قبلها باضافتهما الى الياء
ضمير المتكلم وهي الياء مفتوحة او ساكنة ويثبت الالف ان كان في اخر المضاف الى الياء و
قبيلة هذيل تقلب الالف ياء وتدغم الا الف التثنية فتثبتها وتدغم الياء والواو بعد قلبها
ياء فيها اي في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ولا يسكن للساكنين نحو قاضي ومسلمي
ومسلي ومصطفى الا التابع اذ البحث فيه فيدخل في الحد دفعل وحرف مؤكدان وجملة
لا محل لها من الاعراب تاكيدا وعطفا وبدلا وبيانا والتي لها محل في حكم الاسم ولكن فيه بحث
يعرف فيما سبق والاقرب ان يقال ذكرها فيه استطرادي ايجادا وتكثيرا للفائدة ما لفظ
تبع سابقه في الرتبة في الاعراب ومعنى التبعية اتحادهما في النوع مع كون الاول لاجل
الثاني لا وقوعه بعد فلا يرد نحو الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب
ولما اشتمل عبارة الكافية على وجوه من الخلل ذكر الجمع وكل الثنين للافراد والتعريف للماهية
وثان غير شامل الثالث فصاعدا الا بتاويل وباعراب سابقه المحتاج الى حذف المضاف
او ارادة النوع وعدم المنع غيرها ولا يتقدم التابع الا العطف بالحرف للضرورة

الشعرية كقوله عليك ورحمة الله السلام وهو اى التابع نعت لو دل على ما ثابت فيه اى
المتبوع المذكور التزاما يرد عليه البدل والعطف فى مثل اعجبنى زيد علمه او علمه والتاكيد
فى نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول وزيادة مطلقا الدفعة كما قيل ادعاه
غير مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوص
موادها فاسدة اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعها هيئة مخصوصة ولذا
قد يجوز فى تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعانى وان اتحد اللفظ والهيئة
التركيبية وكذا الاحتراز عن الحال كما قيل ايضا لخروجها بذكر التابع فالوجه على ما ذكره
الرضى ان يقال الوصف على ذات او معنى غير الشمول فيه نعم لو اريد الدلالة التضمنية او على جهة
الاشتمال وصلة الدلالة محذوفة وما عبارة عن معنى مخصوص بافراد المتبوع لاستقام
لكنه خلاف المتبادر وتبعه اى تبع الدال على ما فيه متبوعه فى التعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث ولا وجه لاستثناء ما يستوى فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه
بينهما فالتبعية حاصلة وحذف اللاعراب نظرا اخذا على التكرار وذكر الواو فى الجمع للارادة النوع
من الجانبين ثم لو اريد كل الافراد منهما لذكر او الا فى الاثنين وقدم التبعية على الفائدة لتقدم
اللفظ على المعنى والايجاز على ان ذكر الفائدة استطرادى لانه وظيفة المعانى ثم انه لم يذكر
فى غير النعت فحق ان لا تذكر فى مثل هذا المختصر فضلا عن التقديم او فى متعلقه لما كان دلالة
النعت السببى على معنى فى المتبوع التزامية مثلا اذا قيل جاء رجل حسن غلامه دل بالتضمن على
حسن وجود فى غلامه وبالالتزام على كون الرجل بحيث حسن غلامه لم يرضها المص كما رضيها
ابن الحاجب فزاد وتبع الدال على معنى فى متعلق المتبوع اياه فى الاولين اى التعريف والتنكير
وكان كالفعل المسند الى الظاهر فى الباقى مفردا دائما ومذكرا الا ان يكون فاعله مؤنثا حقيقيا
متصلا فيجب تانيثه او غير حقيقى او منفصلا فيجوز ووجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد
الفاعل فى تركه بحسب الظاهر فى غيره موازنته ومناسبته له حتى اذا خرج عن الموازنة بالتكسير مثلا

او لم يكن مشتقا يجوز المطابقة فى الجمع من غير ضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه
واسود انصاره واشاعرة اعوانه فظهر الخلل فى الاطلاق ووجب ان يزاد بعد الباقى
ان موازنا له والا فالوجهان وتخصيص النعت متبوعه اى يقلل اشتراكه فى النكرات نحو
رجل عالم او يوضح نحو زيد الظريف ويأتى لمجرد الثناء نحو الحمد لله الكريم ولمجرد الذم
نحو الشيطان الرجيم ولمجرد التاكيد نحو قوله تعالى الهين اثنين وليس مراده الحصر اذ قد
يجئ للترحم نحو زيد الفقير وللكشف كالجسم الطويل العميق ولما توهم كثير من النحاة
شرطية الاشتقاق فى النعت رده بقوله والمنسوب كتميمى وذو اى لفظ نعت بالقوة
مطلقا اى فى جميع الاستعمالات اذ وضعها للدلالة على ذات مبهمة ومعنى فيها فكانا كالصفات
المشتقة ولفظة اى نعت لنكرة لمدحها اللام الاولى للتخصيص والثانية للتعليل نحو مررت
برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية واسم الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل قيل لان
هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى فى المبهمة وفيه ان
هذا حاصل فى غيرها ايضا نحو شئ او معلوم رجل ولم يصح ان يقع نعتا و
الحق ما ذهب اليه البعض من انه عطف بيان ولفظ هذا نعت لعلم نحو مررت بزيد هذا
او مضاف الى علم نحو غلام زيد هذا او مضاف الى ضمير نحو زيد غلامك هذا او مضاف
الى مثله نحو غلام هذا هذا قيل لكون هذا فى هذه المواضع بمعنى المشار اليه وفيه انه
بمعنى فى جميع المواضع وامتناع كونه نعتا لغير المذكورات لعدم شرطه وهو الموافقة
والاعرفية الموصوف او مساواته فلا فرق بينه وبين المنسوب وذى فالوجه عدهما
خاصا اى حال كونه كل من اى الى الاخر خاصا بما ذكر لا مطلقا ويوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءنى رجل اضربه
اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه بعائد راجع الى تلك النكرة للربط
المذكور او مقدر واتقوا يوما لا تجزى نفس الاية اى فيه والمضمر لا يقع صفة قيل لانه

يدل على الذات لا على قيام معنى بها فان ضمير الغائب قد يرجع الى الدال على معنى في الذات
الا ان يقال حمل على اخويه طردا للباب والاولى ان يقال لانه اعرف المعارف فلا يقع صفة
لغيره لفقد الشرط ولا الضمير مثل ما يذكر في قوله ولا موصوف وقيل لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف فلا احتياج لهما الى الوصف الموضح وحمل عليهما ضمير الغائب في الوصف المادح
وغيره وضعف هذا ظ فلذا جوز الكسائي والزمخشري موصوفية ضمير الغائب في مثل قوله
تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس المص ترتيب الكافية وذا اي الموصوف اعرف من الصفة
او مساويها في التعريف اي يجب ان يكون الموصوف ازيد تعريفا من الصفة او مساويا لها
ولا يجوز ان يكون انقص منها لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل والمنقول من سيبويه
والجمهور ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فيهما مساو والتعريف المضاف مساو للتعريف المضاف اليه عند الجمهور ووصف بابهذا اي
اسم الاشارة بذي اللام شامل نحو الذي دون مثل والمضاف اليه والى ذي اللام مع وجود
الشرط المذكور لابهامه ولا يتصور دفع الابهام بالمبهم واما المضاف الى ذي اللام فقيل
لانه لا استغنام المستعير والسؤال من الفقير فيه انه ان اريد التعريف فمنقوض بنحو رجل
صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق وان اريد التعيين ودفع الابهام فم الجواز ان يكون
المضاف اسم جنس كغلام فلما جاءني هذا الغلام فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع انها
في الثاني اكثر وقد يحذف الموصوف جوازا اذا علم نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات اي دروعا
ويجب حذفه نسيا فيما غلبت عليه الاسمية كالفارس والصاحب اي الرجل وعطف يعطف على
نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صحته في غير الواو والفاء وثم وحتى الاستكشاف بعيد
ارتكبه البعض واقتصر على ما يفهم من قوله لو مع حرف عاطفة فلا يرد الصفات الواردة
مع الواو لزيادة الموصوف كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على
راى ويعطف المعطوف ويقع العطف على المظهر المجرور بلا فاصل نحو مررت بزيد وعمرو

والضمير

والضمير بالجر المجرور باعادة الجار او ملابسا بالجار على الوجه الاول نحو مررت
بك وبزيد والمال بينك وبين زيد لانه لما اشتد الاتصال بينهما للاحتياج من الطرفين
لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كشيء واحد فاشتد توهم العطف
على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار فلذا قدم المص هذا الحكم
على تاليه خلاف الكافية وههنا بحث وهو انه يفهم من هذا جواز نحو مررت بزيد ولك
بلا اعادة الجار وهو ممتنع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم من بحث المضمرات
او يقال والضمير المجرور بالرفع عطف على المجرور على انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال
المسئلة الثانية ويمكن ان يجعل من عطف اسمية على فعلية اي والضمير المجرور في باب
العطف ملابس باعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون اشمل واوجز والمرفوع بالجر
عطفا او الرفع مبتدا المتصل ملابسا او ملابس في باب العطف بفاصلة بينه وبين
المعطوف تاكيدا او غيره ولو وجد تلك الفاصلة بعدها اي العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا الا للضرورة اي ووقتها هذا هو الاولى عند البصرية ويجوزون على قبح
من غير فاصلة للضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخصر من قولهم اكد
بمنفصل الا انه يقع فصل قال الوافي وجه التفصيل الفاعل المتصل كالجزء من الفعل
ليكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة
ولا يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون
المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام فيحسن الاختصار
انتهى وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية المتقدمة
فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن التوكيد خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار
على ما ذكروه استحساني فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان
الفصل بكلمة اقل حرفا من التاكيد لما كفى كان ما ذكر في التاكيد مما لا يعني تمام المصير

قدم بحث العطف على عاملين بمشاكلته ما سبق في كونه بشرط شيء وايجازا فقال
ومعمولي عاملين عطفا على المجرور واظهر ما قدره غيره دفعا للغلط وجعل العطف
في كلامهم غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل او حمل على حذف الباء المحذوف وفيه تكلف بان لا يدفع
الغلط لو قدم المجرور وعليهما اي المرفوع والمنصوب لا له المجرور وعليهما اي على احدهما على حدة
المضاف والا يلزم العطف على ثلث فيهما اي في المعطوف والمعطوف عليه والقدر هو الكل والمظروف
جزؤه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وجوازه لورود السماع وعدم جوازه غيره
على الاصل من ان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين ولذا منع الجواز مطلقا
سيبويه والجمهور ولا وجه لتجويز الاخفش مطلقا وهو اي المعطوف في حكمه اي المعطوف عليه فيما
يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما
فيختص الفرض ونحوه ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان
سبب لزوم تجرد المنادى عن لام التعريف اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم يجرد مفقود
في المعطوف وسبب بناء زيد كونه منادى مفردا معرفة موجود في عمرو لا في عبد الله فلا يصح
ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفع اي ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو
اذ لو نصب او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه العائد الى اسم ما وتاكيد لو ثبته اي يقرر المتبوع عند السامع بان يدل صريحا
على ما دل عليه التاكيد فيحصل التقرير ثم قد يكون ذلك هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة
الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما نبين في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة الى الشمول
والصفة الكاشفة وعطف البيان يقصد منهما الايضاح دون التقرير وفيها الجزء المتبوع
وهذا معنى قول ابن الحاجب تقررها بالتضمن دون المطابقة المعتبرة في التاكيد ولا يرد
عليه مثل اجمعين وكليهما والصفة الكاشفة على ما توهم لا بد من الضمير في المجموع بالقياس
واخراج الضمير من المؤكدية تحكم وهو اي التاكيد لفظي لو كرر الاول اي المتبوع اما بعينه

كزيد

كزيد زيد او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير نحو حسن بسن او اتى بمرادفه نحو
ضربت انت وجرى التاكيد اللفظي في كل لفظ اسم او فعل او حرف او مركب ومن هذا
ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب وهو اي التاكيد وتركه لخصر
معنوي لو كان المؤكد نفسه وعينه وهما ملابسا بالاختلاف في الصيغ والضمير لاختلاف
المتبوع بالتذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كنفسه ونفسها وانفسهما
وانفسهم وانفسهن وكذا عيناه ويؤكد الضمير المرفوع المتصل بارزا ومستكنا
بهما اي باحدهما لو اكد ذلك المتصل اولا بمنفصل نحو ضربت انت نفسك اذ لو لا ذلك
لالتبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه البارز طردا للباب واما غير المرفوع المتصل
فلا يجب فيه التاكيد اولا بمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك ومررت بك
نفسك وكذا لا يجب في غيرهما لان اجمعين واخواته لا يستعمل لغير التاكيد وكل
للمضاف الى المضاف الى الضمير لا يقع غير التاكيد الا مبتدأ فلا لبس في كل وهو بالضمير
نحو كله وكلها وكلهم وكلهن ولجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او بالمعجمة
وكلها بمعنى اجمع وهن بالصيغ نحو اجمع وجمعاء واجمعين وجمع وكذا البواقي
والثلثة الاخيرة لا تذكر بدونه اي اجمع لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ويتقدم
هذه الثلثة على اجمع لو اجتمعت لانها اتباع له ويؤكد بكل واجمع ما يفترق اجزاؤه
حسا كالقوم ولو كان ذلك الافتراق حكما او حكما من الشرع او غيره نحو
اشتريت العبد كله اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا في اجزاء فاذا لم يصح افتراقها
لم يكن في التاكيد بهما فائدة غير المثنى صفة لقوله ما يفترق وكلا وكلتا وهما له
اي يقعان تاكيدا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ولا يؤكد النكرة
بهما قيل اي بكلا وكلتا فيه انه لا وجه للتخصيص بالذكر اذ لا يؤكد بالمعنوي كله غير
المعارف باتفاق البصريين والكوفيون جوزوا تاكيد النكرة اذا كان معلوم المقدار

نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم بما عدا النفس والعين فالوجه
ارجاع الضمير الى كل واجمع وكلا وكلتا بعد الاولين واحدا لاشتراكهما في اقتضاء
الاجزاء المتفرقة وغير المثنى وكذا الاخيران لاختصاصهما بالتثنية واتباع اجمع في حكم
واجمع ولما كان اختصاص النفس والعين بالمعارف مجمعا عليه لم يذكرهما بخلاف البواقي
ولو قيل بها اى بالمؤكدات المعنوية او به اى بالمؤكد المعنوى لكان اوجه ولا يبعد ان
يجعل بها تصحيفا من به او سهوا من قلم الناسخ ولا يؤكد المظهر بالمضمر لكونه كالوصف
فكما يوجب ان يكون الموصوف اعرف او مساويا فكذا المؤكد ويؤكد المضمر بهما اى بالمضمر
كقمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت وبه هو واما نحو ربه ضربته اياه ونحو
اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير رجوع الضمير الى زيد فبدل عند النحاة وتاكيد عند الرضى
لرجوعهما الى شيء واحد وبالمظهر نحو انا محمد قلت كذا او مررت به زيد وثم انتم هؤلاء
على قول وبدل او هو اى التابع المقصود بالذات من النسبة فقط دون المتبوع فخرج ما
عدا العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه
وقصد المعطوف فكلاهما مقصود وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب الاخبار الذى
وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ولهذا اعرض عنه بكلمة بل وقالوا بدل الغلط ثلثة
اقسام ان يقصد المبدل منه عن قصد ثم يوهم الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى
نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول لحمار فسبق اللسان الى رجل ونسيان
المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم يتذكر ويتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان
وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب
وقسمى بدل الغلط الاخير في وجه التدارك فالفصحاء يريدون بل فيصير اضرابا والاوساط
لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما
والاوساط يبدلون فالوجاء به زيد بلا عاطفة وهو اى البدل بدل كل لو كان مدلوله
البدل

البدل عينه اى عين مدلول المتبوع في الخارج يعنى يتصادقان في الجملة وان لم يكونا مترادفين
ولا متساويين نحو جاءنى زيد اخوك وبدل بعض لو كان مدلول البدل جزءا اى جزء مدلول
المتبوع في الخارج ايضا كضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال لو دل بعض الدال عليه نائب الفاعل
اى على مدلول البدل بما لا دلالة اجمالا او تفصيلا بغيره اى بغير كل واحد من العينية والجزئية
نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب دل عليه اجمالا بسلب زيد اذ لا يسلب ذات الشيء بل ما يحويه مثل
الجلد والثوب وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما
فيقتضى كون غلامه في جاءنى زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل غلط والا
اى وان لم يوجد احد الثلثة في البدل فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ابهام او نسيان
فيشمل اقسامه الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية الا ان يتكلف ولو ابدل النكرة من معرفة
فالنعت اى نعت البدل لازم لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان توافقه
بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل ظاهر
من ضمير كلا اى بدل الكل الا من غائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من
الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كونهما لو ليهما
واحد بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود لاختلاف المدلول
يقال اشتريتك نصفك واعجبتنى علمك واعجبتك على وضربتك الحمار وعطف بيان لو
يوضحه اى متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع غير صفة فخرجت هى نحو اقسم بالله ابو حفص عمر
ويظهر الفرق بينهما اى عطف وبدل من حيث اللفظ في يا هذا زيد وبالتنوين مرفوعا ومنصوبا
اذا جعل عطف بيان وبالضم اذا جعل بدلا والتارك البكرى بشر اذا جعل بيانا البكرى جاز
وان جعل بدلا لم يجز لانه في حكم تكرير العامل فيكون كالضارب زيد وقد مر امتناعه واما
الفرق المعنوى ففى عن البيان الاسماء المبنيات اختار الجمع اشارة الى ان الكلام في الانواع
واما الكلام في المفهوم والحكم فقد سبق في صدر الكتاب وعرفت فيما تعريفها من الجنس

والمراد غير ما ذكر من المنادى واسم لا التبرئة وتابعيهما وهو منحصر بالاستقراء
في ثمانية ابواب والقابه اي القاب حركات اواخر المبني وسكونه لم يقل وانواعه كما في
الاعراب لان معاني الحركات الاعرابية مختلفة فصارت حقائق وحركات البناء وسكونه
متحدة من حيث عدم دلالتها على شيء ضم وفتح وكسر ووقف وقد سبق التفصيل
في صدر الكتاب المضمر ما اسم خرج كاف نحو ذلك ورايتك وضع لذات متكلم او ذات مخاطب
فان الضمائر موضوعة لجزئيات باعتبار معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له خاص
والوضع عام بخلاف لفظي المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان للمفهومين الكليين
فكلاهما عامان او لمتكلم به او لمخاطب به بخلافهما فانهما المتكلم باي كلام كان والمخاطب
كذلك او لمتكلم من حيث يحكي عن نفسه او لمخاطب من حيث يتوجه اليه الخطاب فيهما منقوض
بنحو قلت انا كذا دخلت انت الا ان يذهب الى تعدد الوضع واريد الاول واما قولك
انت مخاطب لنفسك فمجاز وبان لفظ المخاطب كذلك الا ان يزيد به فيرجع الى الثاني
او غائب تقدم ذكره لفظا نحو ضرب زيد غلامه وان كان في ذلك التقدم تقدم معنى بان يكون
الاصل فيه التقدم نحو ضرب غلامه زيد وفي داره زيد واعطيت درهمه زيدا او ضربت
في داره زيدا او يكون جزء مفهوم المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او مدلولا
بسياق الكلام التزاما كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قيل في ذكر الميراث علم انه
مورثا وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على الشمس قيل ومنه قوله تعالى انا انزلناه
في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة
فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا ذكر الفناء مع ذكر
على في قوله تعالى كل من عليها فان فيه بعض الدلالة تاخر كيف يقال ان المدلول متقدم
ذكره معنى بل المناسب ان يجعل من المتقدم الحكمي وانما لم يذكره المصنف لان في ذكره تناقضا

اذ اشار ما ذكر فيه قول الرضي المتقدم الحكمي ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك
ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا
لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان قلت فاي شيء حمل
لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخر مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم فظهر من هذا
ان ضمير الغائب في المتقدم الحكمي مجاز فان قلت هب انه يجوز ذكره في التعريف فهل له وجه في نفسه
قلت لا بد من تقديم مقدمة ان الحكم ياتي لمعنيين الاثر الثابت للشيء منه قولهم حكم شيء يعقبه
وشرط يسبقه ومصدوق الحكم مثلا قولهم المستتر في حكم الملفوظ معناه انهم يحكمون
بملفوظيته لوجود اثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكمون
بان المفسر المؤخر لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبني على كونه مجازا وهو في
غاية البعد ايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم
بالتقدم وهو اي الضمير منفصل قدم لكونه مفهوما وجوديا لو استقل في التلفظ بين اهل
اللغة نحو انت وهو اي المنفصل مرفوع المحل اما كانا الى هن ومنصوب المحل كذلك
كاياي الى اياهن تركه اكتفاء بما سبق والا اي وان لم يستقل في التلفظ فمتصل نحو
الزيدان ضربتهما وهو اي المتصل مرفوع كتاء ضربت الى آخره ويستتر المرفوع المتصل في الصفة
اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل مطلقا مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا
ومؤنثا اذا لم يسند الى الظاهر قدم الصفة لاطرادها والماضي للغائب المفرد والغائبة
المفردة اذا لم يسند الى الظاهر والمضارع لهما اي للغائب والغائبة بالشرط المذكور وللمتكلم
دائما واحدا او فوقه والمخاطب المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسماء الافعال مع انه يستتر
فيها مطلقا وامر المخاطب المفرد مع وجوبه فيه ايضا وادخاله في المضارع مع اختلافهما
لفظا ومعنى وحكما بعيد بخلاف النهي وامر الغائب في منصوب كياء ضربني الى آخره وفي
المنفصل فانه لا مجرور له فالضمائر خمسة انواع والاولى عندي عدها اربعة اذا الاعتبار

للفظ لا للمعنى والا عدا المتكلم ستة ثم الاصل في الضمائر الاتصال للايجاز فلا يسوغ المنفصل
الا عند تعذر المتصل ولو من وجه والتعذر بامور اشار اليها بقوله وينفصل الضمير لو
قدم عامله نحو اياك نعبد اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او فصل بينه وبين عامله بالا
نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما ضرب انا وعبارة الكافية اعني او بالفصل
لغرض اشمل لتناوله نحو جاءني زيد وانت واما انت وزيد واسكن انت ولقيتك اياك او اسند
اليه اي الضمير ما صفة جرى على غير من هي له نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه لو لم يذكر
هو يتبادر ان المستتر راجع الى عمرو لقربه فلما انفصل على خلاف الظاهر علم ان مرجعه
بخلاف الظاهر وهو زيد وحمل عليه نحو هند زيد ضاربته هي وان لم يلتبس طردا للباب والمراد
بالجري ان يكون خبرا او نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو جئتماني جاءني
زيد ضاربته انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد والمنفصل تاكيد لازم للفاعل لا للجواز نحو الزيدون
ضاربوهم نحن بلا ضعف وهذا داخل في الفصل لغرض فاشترك مع نحو ما في كره عنه
وعلى ابن الحاجب ان لا يذكره مستقلا فضلا عن الفصل ولو كان المسند الضمير فعلا
جاز الاتصال والانفصال لان الانفصال لا يرفع اللبس في الفعل الا في مواضع يسيرة بخلاف
الصفة وبيانه في الرضي او كان عامله اي الضمير حرفا وهو اي الضمير مرفوع نحو ما انت قائما
اذ المرفوع لا يتصل بالحرف في لغتهم بخلاف المنصوب نحو انك او كان عامل الضمير معنويا نحو انا
زيد لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او كان عامل الضمير محذوفا مثل اياك والشر لامتناع
اتصال الملفوظ بالمحذوف وعكس ترتيب هذه الثلثة نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم على المعنى
والثابت على المحذوف ولما فرغ من مواضع وجوب الانفصال بين موضع الجواز ثم الاولى
والاولى تقديم الاولى لقربه من الوجوب فقال ولو اجتمعا اي الضميران مرفوعين الاولى ان
يقول غير مرفوع احدهما اذ لو كان لوجب الاتصال نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه
لم يتحقق الفصل فلو كان احدهما اعرف من الاخر وقدم الاعرف فجاز الاتصال والانفصال في الاخر

نحو

نحو ضربتكه وضربتك اياك واعطيتكه واعطيتك اياه فان ضمير المتكلم اعرف من الاعرف
من الغائب فان المتصل الغير المرفوع لرجحان الاتصال وكونه فضلة فبالنظر الى الاول لا يتعذر الاتصال
لكون عامله معنويا والى الثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى بالرعاية من الشبه الاكثر
في الاستعمال لولا انا الا بانفصال الضمير لكونه مبتدأ او عسيت له ايضا باتصال الضمير
لكونه فاعلا لفعل مقارن واتى في بعض اللغات لولاي بالاتصال وعساك باتصال المنصوب
فسيبويه تصرف في العامل فجعل لولا في هذا الموضع فقط حرف جر وعسى بمعنى لعل لتقاربهما
في المعنى فالضميران على اصلهما والاخفش تصرف في الضمير فجعلهما مستعارين للمرفوع كما في قولهم
ما انا كانت فلولا وعسى على اصلهما ويجب نون الوقاية التي تقي اخر الفعل عن الكسرة التي هي
اخت الجر المختص بالاسم وكسرة نحو لم يكن الذين وقل الحق عارضة باتصال كلمة مستقلة
فلم يحتج الى الوقاية مع الياء المنصوب المتكلم في الفعل ماضيا او مضارعا او امرا مجردا عن
نون الاعراب نحو ضربني ويضربني واضربني وهذا اوجز واشمل من عبارة الكافية ويجوز
نون الوقاية ولا يجب معهما اي مع نون الاعراب نحو يضربونني لان كراهة اجتماع النونين عارضت
الوقاية المذكورة ومع لدن وان اي الحروف الستة المشبهة بالفعل محافظة على الحركات البنائية
والسكون وكراهة اجتماع النونين وحملا على الاخوات ويختار نون الوقاية في ليت لترجح المحافظة
على المحل ومن وعن وقد وقط بمعنى حسب لترجح محافظة السكون الذي هو الاصل في البناء
على كراهة اجتماع النونين فيما قل حروفه وعدم المعارضة في الاخيرين فظهر ان المحافظة سبب مرجح
لا موجب بخلاف الصياغة لكثرة الفعل ولعل عكسها اي المذكورات فيختار فيه ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف وفي التنزيل لعلي اعمل صالحا وقد اضاء المصحح حيث قدم ضمير الشان لكونه ضميرا
بلا خلاف وعظم شانه وفائدته على ضمير الفصل الذي هو حرف في الصحيح والبحث عنه هنا بالنظر
للاغتنام الصوري بخلاف نون الوقاية التي هي حرف ايضا فان البحث عنه راجع الى ضمير المتكلم فقال ويسبق
الجملة ضمير الشان اي الضمير الذي بمعنى الشان وهو اي ضمير الشان ضمير غائب مفرد مبهم غير راجع الى شئ

يفسرها اى بالجملة ولا يقع متبوعا لئلا يزول الابهام المقصود منه لان ذكر الشى مبهما ثم مفسرا
اوقع فى النفس من ذكره اولا مفسرا فلا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا
يقال هو الذباب يطير ويختار تانيثه لو فيها اى فى الجملة المفسرة مونث عمدة ليحصل المناسبة
لا لانه راجع الى ذلك المونث لان تانيثه باعتبار القصة نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة
ابصار الذين كفروا والتذكير مع ذلك جائز وان لم يتضمن الجملة مونثا لم يسمع تانيثه
وان كان قياسا باعتبار القصة ولو كان المونث فضلة او كالفضلة نحو انها بنيت
غرفة لا يختار تانيثه واتصاله اى ضمير الشان واستتاره وغيرهما اى انفصاله على حسب عامله اى فقط
فان كان مبتدا نحو هو الله احد واسم ما نحو ما هو زيد سلطان كان منفصلا وان
كان اسم باب كان وكاد مستترا نحو قوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق وان كان اسم باب ان
او اول مفعولى باب علمت كان بارزا نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وقول الشاعر علمت
الحق لا يخفى على احد وقل حذفه فى المنصوب كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا
وظباء اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما قلته وضعفه فقيل لانه حذف ضمير
مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل وفيه نظر ويجب حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
مخففة كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانهم لما وجدوا المكسورة
المخففة عاملة فى الملفوظ مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجدوا لعمل المفتوحة
فى الملفوظ مع كثرة المشابهة قدروا عملها فى ضمير الشان ثم حذف وجوبا لئلا يفوت
التخفيف المطلوب ويقع بين المبتدا والخبر لو لم يوجد عامل داخل عليهما نحو زيد هو المنطلق
ولو وجد عامل كذلك نحو كان زيد هو القائم ضمير الفصل لفصله بين كونه ما بعده
نعتا وخبرا فى بعض المواضع وهو اى ضمير الفصل ضمير مرفوع منفصل مطابق
للمبتدا فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة والتكلم والخطاب
والخبر اى حين يقع ضمير الفصل بينهما معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها

او

او افعل من لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام وهو اى ضمير الفصل حرف لدلالته على معنى
غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون له حظ من الاعراب اصلا وتسميته بالضمير لكونه
على صورته وبعض البصرية يجعل اسما ملغى لا محل له بمنزلة ما الملغاة فى انما وهذا بعيد
لعدم نظيره فى الاسم والكوفيون يجعلونه تاكيدا لما قبله وقد سبق ان المظهر لا يوكد
بالمضمر ويدخل اى ضمير الفصل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام لا يدخل
تاكيد الاسم وقد يخبر عنه اى عن ضمير الفصل بما بعده فيجعل مبتدا كما جاء فى غير السبعة
كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل منك برفع اللام فيكون اسما ضميرا لا فصلا اشبهت
اسماء الاشارة ولما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة تحقيقة فى حسية الحاضرة
فيخرج المظمرات والمعارف فلان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله بحالة الغاية
الظهور فكانه محسوس مشاهد ذا وما عطف عليه خبر للمذكر المفرد قيل حال والعامل
معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ورد بان الخبر المجموع وايضا لم نر من ذهب
الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك يجوزونها من المبتدا وجعلوا العامل
ما ذكر فالوجه جعله صفة بتقدير المفرد على ما جوزه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور
ونظيره قول صاحب التلخيص فى الفصاحة فى المفرد وتعقبه التفتازانى الكافية وقال الشريف
اصاب فى ذلك لرعاية جانب المعنى ثم قال وقيل على هذا امثاله من التراكيب وداعى فهم الجزالة
المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير فى الالفاظ والاوجه ان يجعل اسماء الاشارة
بمنزلة انا وفصل او خبر محذوف او مفعوله وللمذكر خبره ويمكن ان يجعل ذا مبتدا
ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حال من فاعل الظرف والعكس والجملة خبر الاول وذان
رفعا وذين نصبا وجرا للمثناه اى للمثنى المذكر وتا وتى بقلب الالف ياء وته بقلبها
هاء بغير صلة وتهى بصلة الياء وذه وذهى كتة وتهى وذى قيل هى الاصل لكونها
بازاء ذا للمونث وتان وتين للمثناه وهذا يدل على ان الاصل تا واولاء بالمد والقصر

لجمعهما اى لجمع المذكر والمؤنث وانى فى بعض اللغات مثناهما اى ذان وتان بالالف مطلقا
فى الاحوال الثلث قيل ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على قراءة تثقيل ان وتدخل الهاء
للتنبيه على اوائل هذه الاسماء ما لم يلحق اللام اخرها نحو ذلك وتلك ويقع بينهما اى بين
الهاء واسم الاشارة القسم نحو ها والله ذا والضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء
وقل وقوع غيرهما وتيصل باواخر هذه الاسماء حرف الخطاب يعنى الكاف تنبيها على حال
المخاطب من التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفيته عدم حظه
من الاعراب لانه لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم انفصاله لشبهه بالاسم الاشارة
ايضا وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو فعلوا واجيب بان فيه دليل الاسمية
وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللام اثبات المقدمة الممنوعة وان هذا
فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب خمسة وعشرين اذ حروف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنيتين
وكذا اسم الاشارة لاشتراك الجمعين فضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ما ذكر مثالهما ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وذانك لك وتاك لك وتانك لك واولئك لك وجاء افرادهما اى اسم الاشارة
وحرف الخطاب مطلقا فى جميع الاحوال سواء كان المشار اليه والمخاطب مفردا او مثنى او
مجموعا بتاويل ما ذكر او نحوه وهى اى اسم الاشارة باللام والكاف نحو ذلك والنون المشددة
فى التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط وبغيرها اى الخلو
من اللام والكاف والهاء والنون المشددة للقريب ثم بفتح الثاء وهنا بضم الهاء وتخفيف
النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء للمكان الحقيقى الحسى
خاصة لا تستعمل فى غيره الا مجازا والثانى للقريب والظرفان للبعيد واما ما عداها
فتستعمل فى المكان وغيره الاسم الموصول ما لا يصير جزءا من الجملة الا بجملة خبرية
لا انشائية وعائد نقص التمام لانه انما يتم انه لو كان الاعراب لمجموع الموصول والصلة وليس
كذلك والصلة لانها متشابهة فى المعرفة والجهالة وتفسير العائد بالضمير لانه عام كعائد المبتدأ

كذا

كذا ذكر المالكى فى التسهيل وحذفت الخبرية مع العام من اللتيا مصغر التى والتى
اى الداهية الصغيرة والكبيرة والمحذوف من فضاء امرها كيت وكيت وكثر حذفه
اى العائد مفعولا وقل مبتدأ او مجرورا وقد اصاب فى زيادة الكثرة وهم
اختصاص الجواز وهو اى الموصول الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث وجاء حذف
الياء فيهما وحركة ما قبلها بالكسر فى اللذان واللتان بالالف رفعا وبالياء نصبا
وجرا والالى كالعلى جمع الذى من غير لفظه وقد يجيء للمؤنث والذين جمع الذى من لفظه
وهما اى الالى والذين لاولى العلم خاصة بخلاف مفردهما ومثناهما وجاء حذف نونهما
اى الثلثة للطول بالصلة وجاء اللذون لجمع المذكر ويجوز حذف نونه ايضا ولو قدم
لكان احسن واللائى بهمزة مكسورة فقط واللاى بياء مكسورة فقط واللاى بياء ساكنة
فقط واللائى بهمزة وياء واللاتى بتاء وياء كلها جمع التى وقد تستعمل للمذكر واللواتى
لجمع المؤنث والالف واللام اى مجموعهما كذا فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لا اللام
وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول وال كهل ولعله كان اسما
واحدا ارجع اليه الضمير المفرد المذكر فى قوله وصلته اسم الفاعل واسم المفعول بسبكهما عن
من الجملة الفعلية لامكان سبك اسم الفاعل مع فاعله مما فعله مبنى للفاعل وسبك اسم
المفعول مع نائب الفاعل مما فعله مبنى للمفعول ففى الصورة مفردان وفى المعنى والحقيقة جملتان
فلا يختل تعريف الموصول اعلم ان الصرفيين وضعوا التمرين للمتعلم فيما تعلمه وتذكيره
واختباره بان يقال كيف تبنى فلان من فلان كذلك النحويون وضعوا للجمل ما ذكر بالاخبار
بالذى فانه سبب لتذكر كثير من مسائل النحو وميزان يعرف به مراتب المتعلمين فى الامتحان
وسرعة الانتقال فاراد المصنف فقال ولو اخبر بها اى بالموصولات المذكورة عن لفظ
فى جملة لكن جرت العادة على التمرين بالذى والباء للاستعانة اذ الموصول مخبر عنه صدرت
فى الجملة الثانية الموصولات لا بتداء لكونها معلومات المخاطب وجعل ضميرها اى الضمير الراجع الى

الموصولات كائنا محل المخبر عنه في المخبر عنه في الجملة الاولى من باب التغليب لكونه اعظم من الكلام
او للاخبار في الاول بمعنى الجواب وفي الثاني بمعنى السؤال او نظر الى المعنى والمآل دون اللفظ
والظاهر فان الموصول مع صلته دال ابدا على الوصف الذي هو الخبر في الحقيقة بخلاف السؤال
عنه فانه دال على الذات في الغالب ولهذا السر يقال اخبرني عن زيد في ضربت زيدا بالذي فيقال
الذي ضربته زيد فيعكس في اللفظ ويظن انه لم يطابق الجواب السؤال لكن المطابقة في المعنى والمآل
على ما بيّنا وهي المعتبرة ولذا لو قيل اخبرني بزيد في ضربت زيدا عن الذي فقيل الذي ضربت
زيد كان في غاية الركاكة والتعويل على هذا عندي ثم على الثاني واما على الاول ففي غاية الضعف
لانه اخراج الباء عن صلة المذكور مع كونه في غاية النادر وفي مقابلته بعن مع كونها
في غاية الشهرة وتغليب المغلوب على الغالب اخر المخبر عنه خبرا في اللفظ ترك شروط الاخبار بالالف
واللام لانفهامهما مما سبق ولو تعذر شيء مما ذكر تعذر الاخبار بالموصولات كضمير الشأن لوجوب تقديمه
على الجملة فيتعذر تقدم الذي وتاخيره والموصوف دون الصفة والصفة بدون الموصوف لامتناع
جعل الضمير محلهما المار واما مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما نحو الذي ضربته العاقل
والمضاف بدون المضاف اليه لان الضمير لا يضاف والمصدر العامل بدون المعمول لتعذر عمل الضمير
فظهر انه ترك المصدر اخيرا وافيد والحال والتمييز للزوم تنكيرهما والضمير المستحق لغيرها اى
الموصول وما اشتمل عليه اى على ذلك الضمير لامتناع جعل ضمير الموصول محلهما لبقاء ذلك
الغير بلا ضمير وكذا ما وقع في الجملة الانشائية لامتناع جعلها صلة وكذا المضاف اليه في
الاعلام لعدم معناها فلا يصح جعل الضمير محله وما عطف على الذي في قوله وهو الذي
او على الالف واللام اى في الموصولات لفظا ولما كان مشتركا بين الموصول وغيره
ذكره دفعا لتوهم الاختصاص وتكثيرا للفائدة فيكون قوله استفهاما اى منسوبة
الى الاستفهام بكونه جزء معناها كلاما مستانفا بتقدير يكون او يجيء ولو زاد الواو
لكان احسن ويحذف الفها اى الف ما الاستفهامية مع الجار المضاف نحو كتاب م عندك والحرف نحو فيم

عن تساءلون للفرق بينها وبين الموصول ونحوه ولذا لا يحذف في افراد الموصول لا لاختصاص
بالاستفهام وتقلب الفها هاء كما في نظر فان هاء السكت كما هيه وشرطية نحو قوله تعالى
ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما
بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وتامة غير محتاجة الى صلة
وصفة موصوفة واستفهام ما بمعنى شيء او الشيء نحو قوله تعالى فنعما هي وصفة نحو
مثلا ما اى مثلا عظيما او حقيرا او نوعا من انواعه ومن الموصولات من وهي كما في الوجوه
الا في التام والصفة فلا يكون احدهما وخصت من بما يعلم وخصت ما بما لا يعلم في نحو فمنهم
من يمشي على بطنه ونفس وما سواها مجاز وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات ويقعان
اى من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اى المثنى والمجموع والمؤنث كان معناه
مثنى او مجموعا او مؤنثا اكثر من الحمل على المعنى ويظهر ثمرة الحمل في الصلة والصفة والضمير
ولا يقعان اى من وما موصولتين وموصوفتين معا بخلاف الذي يقال مررت بالذي
اكرمته الظريف لانهما معرفتان موصولتين ونكرتان موصوفتين فيمتنع اجتماعهما واى
للمذكر واية للمؤنث وهو اى كل واحد منهما كمن في الوجوه الاربعة وانتفاء الاثنين فالموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية نحو اياما تدعو والموصوفة
نحو ايها الرجل واما اى في نحو مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية فاستفهامية
نقلت الى الصفة فكانه تعظم شانه وكان بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فيسال عنه ويعرب كل واحد
منهما من بين الموصولات ما لم يحذف صدر صلته اى صلته سماها حشوا لانها كالفضلة لان
الموصول هو الاصل والصلة كالمفسر ولهذا يقال الاعراب للموصول فقط كما يقال للموصوف
والمضاف فهذا اظهر اشارة النص في ترك التمام في تعريف الموصول وانما بنى على الضم لتاكد
شبه الحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف وفي معنى فتنا الغايات نحو قوله تعالى لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ولم يذكر بناء الموصوف في نحو يا ايها الرجل لسبقه

فيهما كرويد بمعنى امهل وهيهات بمعنى بعد وفعال اى ما كان على زنته من الثلاثي المجرد
بمعنى الامر الظرفان حالان من ضمير قياس اى منسوب الى القياس عند سيبويه بشرط
كونه متصرفا تاما فلا يقال نعام ولا كوان وكان عليه ان يذكرهما ولا يرد عليه انه لا يقال
قوام وقعاد لانه لا يشترط في القياس سماع كل الافراد وبين شارح اللباب دليل
سيبويه وصحح مذهبه فليرجع اليه وفعال صفة مؤنثة كفساق بمعنى فاسقة قدمها
لتحققها بلا شبهة بخلاف المعرفة فان الرضي شك ومصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة
وعلما للاعيان لا للمعاني كالثلاث جمع اشارة الى كثرة الافراد مؤنثا المنصوبات احوال
من ضمير مبني لمشابهتها الاول في الزنة والمبالغة المشابه المبني الاصل في اتحاد المعنى فيه
ان جهتي المشابهة مختلفتان فلا ينتج قياس المساواة والخلاف في ما ذكر في بناء المنادى المفرد
المعرفة وذا اى ما كان علما للاعيان المؤنثة يعرب في لغة تميم كحذام وقطام الا ما اخره
راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه كحضار لانهم احرص للامالة لا سيما في ذوات
الراء والمصحح لها كسرها فالتزموها وقيل لان الراء حرف متثقل لكونه في مخرجه كالمكرر
فاختير فيه اتخاذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة وفيه ان هذا
يقتضي اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم اختصاص سبب البناء في مناسبة مبني الاصل
وان ضموا ما ذكر الحجازيون للغا ما ذكروه ولكفاية لانه لا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ
درجة الايجاب لا بعضم ما ذكرنا والحصر للاصل دون الضمة الاصوات في عرف النحاة ما لفظ
حكي به صوت غير موضوع للمعنى بد لانه تنكير على اللفظ سواء كان للحيوانات او الجمادات
والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق او نخ اوخ واما بشبهه نحو قال
الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا حكاية ما سمعنا صوت الغراب
عن نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني لتشملهما الحكاية معنى و
حكما والغرض الاصلي من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع

في المنادى قال سيبويه الاعراب ايضا جيد ولا يلي كل واحد من اى واية الفعل الا
المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار بل لا اضرب او ساضرب قال ابن السراج لانه ايا
بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا علم البعض الذي وقع به الفعل
وزال المعنى الذي وضع له ومن الموصولات ذا بعد ما الكائن للاستفهام كماذا صنعت اي
ما الذي اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه فيطابق السؤال في كونها اسمية ويجوز
النصب بتقدير الفعل المذكور او اي شئ فالنصب اولى في جوابه ليطابق في كونها فعلية ويجوز
الرفع على انه خبر محذوف ومن الموصولات ذو الطائية اي المنسوب الى بني طي وهي في اشهر
اللغات مبنية لا تتصرف تقول جاء ذو فعل وذو فعلا ورايت ذو فعلوا وقد يغير في التذكير
والافراد وغيرهما اي التانيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع منصرفاته حملا على الذي
بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذوو اعرف او ذوات
اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوحدان في كل حال ومنهم
من يقول في جمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال اسماء الافعال اصل اسماء معاني
الافعال لانه لا يفهم من الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا وقد
في صدد الكتاب وجه كونها اسماء ما اسم خبره محذوف راجع الى الاسم فعل اذ التعريف للماهية
لا للافراد ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال الحق عليها ما يجي
من الاصوات ما والمركبات وايراد صيغ الجمع للتنبيه من اول الامر على تعدد الافراد فعلى هذا
المنافي فيما سبق ان يقول المضمرات والموصولات كان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضي فل ما قيل
اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
الحالي لان المعنى على الانشاء الحالي فيان يقال فيه نظر والدليل على كونهما في الاصل
بمعنى الماضي ثم نقلهما الى معنى الانشاء الحالي ويكفي في بيانهما كونهما بمعنى الفعل
الذي الاصل فيه البناء لعدم مقتضي الاعراب واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة

غير معقول مع انه لم ينضبط الجزئيات فيما ذكر والتعليل بانه اسم للاصوات بعد تسليم الاول
مردود بان الصوت في عرف النحاة اهم للاسم وهو المحكي وبهذا الاعتبار من اقسام
الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان وصدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم نقل اسماء الاصوات
او بانه يصير القسمين قسما واحدا سهوا اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول حكايته ثم
قالوا في سبب بناء الاصوات غير المحكية هو انتقال التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار
مذهب الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين في نحو زيد مع
امتناعه في نحو اين وفي المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي
انه لا قصر او نحو الحكاية على الصوت بنفسه قصدا وغاية المشابهة فنعوا عن الاعراب لئلا تنقض
وتحريك اخر نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري كطق بفتح
الطاء وكسرها او سكون القاف حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض او صوت للبهائم
كهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال
وارتضاه الرضي وارى انه الحق لدخوله في حدها بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع
صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كخ عند الاعجاب وذي للتندم واه للتوجع واح
للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اخر على مقتضى الطبع فادحكى دخل في الاول وقد
سبق الكلام فيه المركبات المعدودة من المبنيات منها ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه
وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم ومنها ما بقي على حاله كخمسة عشر المراد بناء جزئيه وهو
كلمة ما لفظ مركب من اسمين او فعلين او حرفين او غير موضوعين او مختلفين في الاصل
فلا بلا نسبة تعلق مفهوم من لفظ التركيب فخرج نحو قام زيد وعبد الله وتأبط شرا
فلو اشتمل الجزء الاخير حرفا عاطفا او جارا بنيا قيل اما الاول فلوقوع اخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمن الحرف فيه انهما كلمتان بلا خلاف في الدلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عندي

ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا كحادي عشر يريد ما دون العشرين وفوق
العشرة سواء اريد المتعدد وهو احد عشر واحدى عشرة الى تسعة عشر وتسع عشرة
والتضمن فيه ظاهر او الواحد من المتعدد وهو حادي عشر الى تاسع عشر وتضمنه غير ظاهر
اذ ليس المعنى حادي وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة
الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان
يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد
لا العدد وعطفوا الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هي منه ثم
حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد اثني عشر
فان الاول منهما معرب قيل لما حذف العاطف كان صدر المضاف فحذف النون واعرب وقيل
اجراء لبناء التثنية مجرى واحد او هم الذي يقولون باعراب نحو هذان واللذان وان حذف
النون للايجاز المطلق وايناس المحذوف والا اي وان لم يشتمل الاخير حرفا اعرب المركب
ومنع من الصرف لكونه كلمة واحدة واوله جزءا حقيقيا فلم يحتج الى سبب البناء وسكون
اخر الاول ان كان حرف لين نحو معدي كرب وفتحه في غير تخفيفا وينبغي ان يزيد ان
لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب احترازا عن نحو سيبويه وقد يعرب المركب الذي لم يتضمن
الحرف مضافا فاجزى الاول الى الثاني في الصورة تشبيها بنحو عبد الله علما وصرف الثاني
في بعض اللغات بناء على عدم شرط التركيب المانع من الصرف او منع منه في بعضها لعدم
الاضافة في الحقيقة والمعنى الكنايات لم يعرفها لانها على معناها اللغوي وهو ان يعبر
عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين في نحو
غير انها بمعنى يكنى به والمراد بعضها لان بعضها معربة كفلان وفلانة وهن
وبعضها من غير هذا البناء كضمير الغائب كيت وذيت بحركات التاء والمستعملة
الا مكررين بواو العطف للقصة اي للكناية عن القصة نحو قال كيت وكيت وكان

من الامر ذيت وذيت تو بنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التي عدت من المبني الاصل ينبغي
ان يذكر كاين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اي وصار
المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين ولهذا يكتب بالنون وكذا
قدمه اذ لو اخر عن مباحث كم يلزم تباعد الاقسام ولو قدم على مباحثهم فقط كابن الحاجب يلزم الفصل
بين الشيء ومباحثه وكم للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية
عن يوم الجمعة مثلا ثم ان كم يجيء لمعنيين محتاجين الى التمييز ففرق بين تمييزهما في الاعراب
تمييزا بينهما وميز كم الاستفهامية منصوب مفرد حملا على مميز العدد والوسط فان خير
الامور اوساطها ومميز كم الخبرية سميت بها وان كانت للانشاء التكثير باعتبار المتعلق
تمييزا بينهما مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى لانها نقيضة رب او مثلها فحملت
عليها في الجر ومميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحملت عليهما دفعا للتحكم وقد
يحذف فانه اي مميزاهما القرينة ويدخل من البيانية فيهما اي في المميزين جوازا ويجب دخول
من فيهما لو فصل بينهما وبين مميزيهما بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بمفعوله نحو قوله تعالى
كم تركوا من جنات ويصلحان اي لهما صدر الكلام لانهما للانشاء فاريد ان يعلم من اول
الامر انه من اي نوع من انواع الكلام ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية بتاويل
اللفظين او الاسمين والوجه ان يقول وكل يقع مجرورا بالجار المضاف نحو غلام كم رجلا
او رجل اشتريت او الحرف نحو بكم رجلا او رجل مررت قدمه لرعاية التناسب اذ الجر سبب
النصب في كونها علامة الفضلة والنصب سبب الرفع في الاشتراك بين الاسم والفعل
واما الجر والرفع ففي غاية البعد لرعاية الترقي من الاضعف اعني الجر لعدم وجوده
في قسمي المعربات الى الاوسط اعني النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى اعني الرفع
لكونه علامة العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل ينبغي ان يريد او شبهه بعده بعد كل واحد
منهما قد اشتغل ذلك الفعل او شبهه اي بكل واحد منهما اي عمل فيه لا في ضميره ولا في

متعلق

متعلق ضميره وعلى بحسب المميز نحو كم يوما وضربة وو بد ضربت وجاز النصب على شريطة
التفسير في مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتدا وخبر ولما اقتضيا الصدر
لم يجز دخول حرف الشرط والتحضيض فلم يجب النصب على شريطة التفسير الا اي وان
لم يكن كل واحد منهما مجرورا او منصوبا وجوبا وجوازا فمرفوع لكونه مجردا عن العوامل
اللفظية خبر لو كان كل واحد منهما ظرفا نحو كم يوما سفرك قدمه لوجوبه والا
اي وان لم يكن ظرفا فكل واحد منهما مبتدا نحو كم مالك هذا الاطلاق على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام وعند غيره خبر مقدم وكذا اي مثل
كم في وجوه الاعراب اسماء الاستفهام والشرط لكن لا يتاتى الرفع على الخبرية في من وما
الاستفهاميتين لامتناع ظرفيتهما وكذا في اسماء الشرط اذ لا يقع بعدها الا الفعل
وهو لا يصلح للابتداء وما هو لازم الظرفية منها كمتى واين وانى واذا اذا لم يجر
الجار نحو من اين منصوب على الظرفية ابدا وترك بيان الوجوه في مثل كم عمة لك يا جرير
وخالة لانه في صدد القواعد لا في بيان اعراب الابيات الظرف المعهود عند النحاة في باب
البناء كركب الامير اذ كان واحدا وهو اي الظرف مطلقا معربا ومبنيا لغويا وعرفا
جارا ومجرورا مستقر اي مستقر فيه لو تعلق ذلك الظرف بعام كالكائن والحاصل
والموجود والمستقر فانها عامة لكل الموجودات حذف من اللفظ نحو في الدار زيد وعمرو من
قائل والا اي وان لم يتعلق بعام حذف سواء تعلق بخاص نحو زيد اكل في الدار او عام
ملفوظ نحو قوله تعالى ولم يكن له فالظرف لغو فضلة مستغنى عنها لا ينتقل اليه شيء
من الثلثة المذكورة ولا له اعراب في نفسه واما النصب المحلي في نحو مررت بزيد فالجر وفقط
اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل اليه فهي اذا من جملة العامل فكيف يكون من
جملة المعمول فقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب تجوز بتسمية الكل باسم الجزء منهما
اي من الظرف في البنية ما ظرف الجملة خبر الظروف وما بينهما اعتراض او مستانفة

قطع اضافته بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانهما لم تقطع فيعرب وهو
فى غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفى الظرف قليل نحو قوله وكنت
قليلا كما داغص بالماء الفرات والمعنى فى الحالين واحد وقال بعضهم المحذوف منوى
فى المبنى ومنسى فى المعرب وقال الرضى الحق هو الاول كقبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام
ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن على ومن علو ولا يقاس عليها ما يشابهها
نحو يمين وشمال وبنيت لاحتياجها الى المحذوف على الضم جبر النقصانها باقوى الحركات
ومثله اى مثل الظرف المقطوع عن الاضافة فى البناء على الضم لا غير وليس غير للاشتراك
فى العلة المذكورة وقيل لشبهها بالغايات فى شدة الابهام فيما مر من عدم الانتاج ولو
قيل فى الاحتياج الى الواسطة وشرط بناء غير مقارنته بلا وليس اذ لم يسمع فى
حسب للاشتراك المذكور ايضا وقيل لشبهه بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفه
بالاضافة وهذا من الغرائب اذ فيه ثمانى عجائب من غير مرة واستعارة من المستعير المستعير
وسؤال من سائل الفقير وعدول من قوى المشابهة وهو اتحاد المعنى واوسطها
وهو الابهام الى الادنى وهو كثرة الاستعمال الوثبث وهوم ومن الاصل الى الفرع اذ
عدم التعريف فرع الابهام على زعمهم ولغوية توسط غير لتحقق مشابهة حسب بالغايات
بل توسطها ايضا لتحقق مشابهته بالحرف كما ذكرنا ومنها اى من الظروف المبنية وتركها
انسب حيث للمكان المبهم وتضاف الى الجملة اسمية او فعلية اضافة او زمانا اكثر وقد يضاف
الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فيعرب بعضهم لزوال علة البناء وهى الاضافة
الى الجملة المعدودة من مبنى الاصل والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد و
نفس الاضافة الى الجملة لا يوجب البناء لتخلفه فى صور كثيرة بل لزومها وعند لحوق ما نحو حيثما
تجلس اجلس بناؤه لتضمن معنى ان واذا عطف على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذا على غيره
اى غير المستقبل بمعنى الماضى نحو اذا طلعت الشمس فيأتى اذا للراجع الى غير كقوله تعالى

حتى

حتى اذا بلغ بين السدين وفيها اى فى اذا معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل لمناسبة الشرط
الفعل ولم يجب كما تبا ولو لعدم تاصله فيه وقد يجرد اذا من معنى الشرط للظرفية كقوله تعالى
والليل اذا يغشى وتستعمل اذا اسما بلا تقدير فى فير فع ويجر نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو ومنعه الرضى لعدم الشاهد وجاء اذا للمفاجاة فيدخل المبتدا غالبا لمحله
عن اللزوم لئلا ينا قض ما سبق فى باب الاشتغال وتاويله بالعلية تعسف ولذ للزمان
الماضى وان دخل غيره اى الماضى كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين يدخل الجملتين الاسمية
والفعلية على السواء لعدم معنى الشرط ولو قال ويستوى الجملتان لكان اظهر وياتى اذا
للمفاجاة نحو بينا عند فلان اذ طلع رجل فيخرج الماضى واين وانى استفهاما وشرطا
حالان بتسميته الى الاسم بعض المدلول للمكان ومتى فيهما اى فى الاستفهام والشرط
وايان استفهاما كلاهما للزمان المبهم كيفا ستفهاما للحال بمعنى الصفة لا الزمان وهو
جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اى حال فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان فعل
فهو حال نحو كيف جئت وقدم الاحوال لاشتمالها على سبب البناء على الظروف ومذ ومنذ
ذكرهما فى الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما له فى الدلالة على الزمان اما كانا بمعنى
اول المدة فيليهما المفرد لا المثنى والمجموع الا ان يؤول بالمفرد نحو ما رايته مذ اليومان
اللذان صاحبنا فيهما اى زمان المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو ما
رايته مذ يوم لقيتنى فيه لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول المدة فعل للعلم به او جميعها
اى او بمعنى جميع المدة فيليهما الزمان المقتضى مفردا او مثنى او مجموعا وقد يدخلان الفعل
نحو ما رايته مذ سافر وقدمه لظهور احتياجه الى الحذف والمصدر نحو مذ سفره وان خفف
نحو مذ ان سافر وان مثقلة نحو مذ انه سافر لم يكتف بواحد لاحتياجه فى التفصيل الى
التكلف البعيد فيقدر زمان مضافا وهو اى كل واحد منهما مخبر عنه بما بعده خبرا فالتزم
فانه عنده خبر عما بعده ويلزمه كون المفرد خبرا عن نكرة فى نحو ما يومان فلضعفه

لم يذكره المص وهو ما اتى من الظروف المبنية وقد عرفت مما فيه لدى بالف مقصورة ولدن
بضم الدال وسكون النون واتى على قلة فلذا زاده ولم يكتف بجره العطف لدن بفتح
الدال ولدن بكسرها بفتح اللام وضمها وسكون الدال وكسر النون ولد بسكون الدال
ولد بضم اللام ولد بضم اللام الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة
في اشهر اللغات للوقت الماضي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور للزمان المستقبل
المنفيين فعلها كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف عوض اعرب نحو عوض العائضين اي
دهر الداهرين والداهر الذي يبقى على وجه الدهر ونحا الفتح اي البناء على الفتح
في الظروف مع اضافتها الى الجملة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيمن
قرا بالفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة لعدم اللزوم ومع اضافتها
الى المفرد نحو قوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرا بفتح الميم للاكتساب وكذا في جواز البناء
على الفتح مثل وغير مع ان وان وان سبق وجه الزيادة وسبب جواز البناء بما
ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة لما هي سبب الابنية في الظرف
امثلتها قياسي مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم واقول غير ما تقول او
ان يقول وانك تقول اعلم ان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة تقسيمه
الى المعرب والمبني باعتبار اختلاف الاخر وبالعامل وعدمه وقد فرغ منهما والى المعرفة
والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدمها والى المؤنث والمذكر باعتبار وجود
العلامة وعدمها والى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار الاشتقاق وعدمه والمتصرف
الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة والتفضيل باعتبار اختلاف معانيها فاراد
المص ان يبين هذه الاقسام لكن ترك منها المفرد والجامد لكونهما سماعيين
ومعرفتهما على التفصيل تحصل من اللغة وعلى الاجمال من مقابليهما وزاد اسماء العدد
لان لها احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء في التانيث والتذكير

ولما

ولذا ضمها اليهما موخرا عنهما والبحث عن هذه الاقسام سوى المتصرف ليس من المسائل
بل اما من المبادي كالتقسيمين الاولين ولكون الاحتياج الى الاول اشد قدمه ولما كان
المعرفة والمؤنث وجوديين داخلين تحت الضبط قدمهما وحال مقابليهما كحال المفرد
والجامد ولكن فيهما نوع خفاء فذكرهما بخلافهما واما من مباحث الصرف كالاخيرين
والبحث عن المتصرف من حيث العمل من النحو ومن حيث الصيغة من الصرف ولذا ترك المص
المعرفة ما اسم فيه نفسه فقط كالمضمرات والاعلام والمبهمات فان الاشارة داخلة في وضعها
او مع غيره كالمضاف او في مجازه كذي اللام والمنادى فالاشارة خارجة عن وضع هذه
الثلثة حاصلة بالمجاز واما ارادة هذه الثلثة من فيه فاما بطريق الجمع بين الحقيقة
والمجاز على مذهب المص او عموم المجاز ان وجد معنى مشترك وقرينة الاشارة ذهنية الى
معين عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو اسد فانه وان كان فيه اشارة الى الحقيقة
معينة لكن لا من حيث التعيين بخلاف اسامة بدل تعريف الكافية لعدم تناوله المعرف باللام
والنداء والاضافة لما عرفت وهي اي المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب فضمير الغائب
فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان فالمبهمات اسماء الاشارات والموصولات
فالمعرف باللام العهدية والجنسية المنقسمة الى الثلثة والمعرف بالنداء كيا رجل والمضاف
معنى ان لم يتوغل في الابهام مسندا الى احدها بالذات كغلام زيد او بالواسطة كغلام زيد
كهو خبر يريد انهما متساويان في التعريف وما دخل الفاء فتعريفه انقص مما قبله وما فيه
الواو فمساو وفي هذا بعض المخالفة لما سبق ما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان
ما عدا العلم معلوما حده وحكما خص العلم فقال والعلم في اصطلاح النحاة ما اسم او
معرف لا يتناول غيره راجع الى واحد معين فخرج غير العلم بوضع واحد فيدخل الاعلام
المشتركة فان تناولها باوضاع بخلاف نحو تناول انا وهذا ومن فانه بوضع واحد
علم بقي ان نحو اسامة غير داخل في هذا الحد الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز وبخلافه

عدم الفرق في الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضي من ان تعريفهما
تقديري كعدم عمر لامر لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وهو اي العلم مطلقا
باللام وجوبا لو ثني او جمع بعد العلمية نحو الزيدين والزيدين واما حال العلمية
كابانين بجبلين متقابلين وعرفات فلا لام فيه وسمي اي العلم اي جعل العلم علما بها
اي باللام كالنجم غير صفة حال من نائب الفاعل وهو مصدر او غلب اي جعل العلم غالبا
في متعين بريد كون العلم بغلبة الاستعمال لا بوضع واحد معين بها اي باللام
كالبيت للكعبة وجاز دخول لو سمي بها اي باللام او بدونها صفة كالحسن قال الرضي وهذا
ليس بكلي اذ لا يقال المحمد والعلي ومصدر كالفضل ففيما عداها يمتنع اللام ولو جعل لفظ
مبني علما اي لنفسه في الحكاية على بنائه غالبا وقد يعرب نحو ليت تنصب ولو جعل مبني علما
لغيره اي لغير نفسه فالاعراب واجب كما اذا سمي رجل بليت والنكرة في الاصطلاح ما سواها
اي ما سوى ما ذكر من اقسام المعرفة والمؤنث في عرف النحاة ما اي اسم فيه التاء ولو كان ذلك
التاء مقدرا نحو نار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجميع
وان كان في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي حكموا فيه ايضا بتقدير التاء
قياسا على الثلاثي انه هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة
فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل والالف مقصورة نحو حبلى او
ممدودة نحو حمراء والمذكر ما اسم عداه اي لم يكن فيه احدى الثلث في هذا التعريف
ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء في الوقف يخرج نحو صافنات واخت وبنت
وان اريد المطلق فلا بد من التقييد بعدم الالحاق وان لم يقيد بالالحاق دخل تراث
وتكلان وان قيد بالالحاق الحقيقي خرج نحو ضاربتين وان بمعنى الكون بعد الاصول
خرج نحو اخت وان اريد تاء التانيث لزم الدور والثاني انه من المؤنث صيغا
موضوعة كهي وهاوانت وياء نحو تضربين ونون نحو ضربن وتاء وته وهذه وهذي

وكلتا

وكلتا وثنتان وكلها داخلة في حد المذكر والثالث ان الالف قد يكون للالحاق فان
اريد المطلق فلا منع وان اريد ما للتانيث يلزم الدور والجواب انا نريد الاعم من
الحقيقي والكون بعد الاصول ونقصد التاء في الامثلة المذكورة ونمنع التانيث
بالصيغة طردا للباب وحفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ونريد الالف الذي يصير
مستقلا في منع الصرف وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف
لفظي يراد به التعيين لا التحصيل فلا دور وهو اي المؤنث حقيقي لو كان بازائه اي
بازاء مسماه ذكر من الحيوان كامرأة كازاء رجل وناقة ازاء جمل والا اي وان لم يكن في مقابلته
ذكر من الحيوان فالمؤنث لفظي كظلمة وعين ولو اسند المشتق فعلا او غيره
الى ضمير المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى نحو طلحة اي علم المذكر فانه لا يجوز
التاء في المسند الى ضميره لا يقال طلحة جاءت او الحقيقي عطف على ضمير المؤنث اي
اسند المشتق الى نفس المؤنث الحقيقي غير الجمع اذ ضميره داخل في ضمير المؤنث وحال
الجمع سيجيء وينبغي ان يزيد من الادميين ليخرج نحو سار الناقة بلا تاء بلا فصل بين
المشتق والحقيقي احترازا عن نحو جاء القاضي اليوم امرأة فالتاء لازمة في المشتق
نحو الشمس طلعت وجاءت هند ولو قال فالتانيث ليشمل نحو يا هند اضربي وتضربين
لكان اولى وجاز التاء في غيره اي في غير مؤنث غير ما ذكر من ضمير المؤنث والحقيقي
بلا فصل سواء اي سوى نحو طلحة استثناء من غيره فانه لا يجوز التاء في مسنده امثلته
طلع الشمس او طلعت وجاء اليوم هند وجاءت وكذا في جواز التاء ظاهر الجمع
مطلقا واحده مذكر او مؤنث حقيقي او لفظي نحو جاءت الرجال وقال النسوة سوى
جمع المذكر السالم فانه لا يجوز فيه التاء الا ان يشبه المكسر كبنون فيجوز فيه التاء كقوله تعالى
امنت به بنوا اسرائيل وضمير جمع المذكر العاقل سوى اي سوى المذكر السالم فان ضميره
الواو لا غير نحو الزيدون جاؤوا وضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصل نحو

الرجال جاءت او جاء واو ضمير جمع المذكر غيره اي غير العاقل وضمير جمع المؤنث مطلقا
فعلت وفعلن لما ذكر نحو الايام والنقود ذهبت او ذهبن اسماء العدد لم يعرف
لانه على معناه اللغوي الذي هو اظهر ما عرف به لو سلم من الاعتراض اصولها اي اصول اسماء
العدد التي يتفرع منها باقيها بالنقصان او الزيادة او باضافة او العطف لفظا او تقديرا
واحد الى عشرة نظرا الى شرف المعنى وتقدمه في الخلقة ولكن في جعل المجرد فرعا والمزيد
اصلا وهو قلب الموضوع وخلاف المطبوع مع انهم اولوه بالمؤنث فاستيلوا فالحق
اعتبار اللفظ واسقاط النقصان في التفرع وتميم كسر شينها اي عشرة حرزا عن توالي
الفتحات مع ثقل التركيب والحجازيون يسكنونها لان اصل الحذر من توالي الحركات
لم يصح في تقديم هذا لانه يوهم الاطلاق وهو مقيد بالتركيب بخلاف في التاخير ومائة
والف فالاصول اثنتا عشرة كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان الاحكام المختصة
بها ترك ما كان على القياس فبدا من الثلثة فقال وثلثة بغير تنوين لكونها علما لنفسها
ولذا جاز وقوعها مبتدا اليها اي منتهيا الى غيره فان قيل الامتداد في ثلثة يخلو انتهاء
والا يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام على سبيل القطع فكان كقوله
تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول في التناول القطعي كقوله تعالى وايديكم الى المرافق
قلنا تقدير الكلام وثلثة والزائد عليها اليها فالامتداد والتناول قطعيان فيكون الغاية
لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها الذي هو حكم عدم التناول القطعي ملابس
بالتاء كائنا للمذكر او بالعكس اعتبارا لتانيث الجماعة وبدونها اي التاء كائنا للمؤنث
فرقا بينهما والمذكر تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك ما دون ثلثة ههنا وفيما سيجي
سبق ولكن لو ذكر اعلاما لو نحو ولحد الى احد وواحدة الى احدى عند التركيب مطلقا
وحذف النون من ثنتان واثنتان عند التركيب مع العشرة لكان اوجه وثلثة عشر والزائد
عليها منتهيا الى تسعة عشر كائن للمذكر ابقاء للجزء الاول بحاله وحذف التاء من الثاني

كراهة

كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة
وثنتان واثنتان لان التاء فيهما لازمتا الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين من لام الكلمة
وهمزة الوصل للابتداء لا التعويض بجنس اخر واما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر فحملا
على نظيره وتبعيدا عن نقيضه وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث تحقيقا لتمام المخالفة
وثاني نوعي عشرين وهو ثمانية الفاظ مستعمل فيهما اي المذكر والمؤنث ويعطف العدد
الاكثر الزائد على تسعة عشر يعني العقود الثمانية على العدد الاقل يعني الحد الى التسعة
من غير تغير حالة الافراد في التذكير والتانيث تقول ثلثة وعشرون وثلث وخمسون الى
تسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة والف ومائتان والفان مستعملان فيهما اي المذكر
والمؤنث ولم يذكر جمعهما المعدد لدلالته على عدد معين وهي المراد من اسماء العدد ولذا لم يذكر
بضعة ولو لم يذكر التثنية ايضا كان اوجه لدلالة الاعداد في المفرد عليه فيهما مع كونها قياسا
وهو اي هذا العدد من مائة وما زاد ملابس بعكس اي ما سبق في باب العطف يريد انه يعطف
الاقل فيه على الاكثر تقول مائة وواحد وثلثة وخمسة عشر والف ومائة وواحد قد
احسن المص حيث قدم قوله ولو كان اللفظ مذكرا كشخص دون المعدود بان اريد المرأة
مثلا او كانا ملابسين بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا كنفس والمعدود مذكرا بان اريد به
الرجل مثلا فالاحسن رعايته اي رعاية جانب اللفظ وان كان رعاية المعنى ايضا جائزة
تقول ثلثة اشخص واربع انفس وهو الاقيس والاكثر في كلامهم ويجوز ثلث اشخص
واربعة انفس على بحث تمييز العدد ولكن لو اخر عن قوله ويجوز في ثماني عشرة الفتح في الياء
كسائر اخواته والسكون لثقل المركب كمعديكرب والحذف مع فتحها اي النون لغاية التخفيف
لعدم الدلالة على الياء المحذوفة لكان اولى كما لا يخفى والاوجه من الكل ذكره في المذكر
والمؤنث لعدم اختصاصه باسماء العدد وكذا الاحسن تقديم قوله ولا مميز لواحد واثنان
وكذا الواحدة واثنتان وثنتان للتقدم الطبيعي وترك وجهه وهو الاستغناء بلفظه

معدودهما مثل رجل ورجلان لافادتهما النص المقصود بالعدد لانه في صدد المسائل الاول ولما
كان لتمييز العدد احكام مخصوصة ايضا قال ومميز الثلثة والزائد عليها اي الى العشرة بل العشر
مخفوض بالاضافة للتخفيف ومجموع ليطابق المعدود العدد وان وجد جمعيتها معنى من جهة المعنى
دون اللفظ نحو ثلثة رهط الا في ثلثمائة الى تسعمائة وذلك لان المائة جمعين ما ينبغي لا يضاف
العدد الى جمع المذكر السالم لا يقال ثلثة مسلمين ومات فيلزم وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلثة
واخواتها بعد تعذر وقوع جمع المذكر السالم بعده ويلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمات
رجل مثلا ان يلي تمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعذر مجيئه بعد ما هو في صورة المجموع بالواو
والنون اعني عشرين الى تسعين وهما كونهما ضدي الغايتين مكروه وهنا فاقتصر على المفرد مع
كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل ثلثة اشياء
كالاسم الواحد في نحو خمسة عشر رجل فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان بينها للعدد وبخلاف نحو
ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاضافة في غير اثنا عشر وابقاء ما في صورة نون الجمع وحذف
نون غيره في مفرد لكونه اخف من ثقل التركيب وفي مميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمع اي
الف فانه جمع المائة لا يستعمل مع المميز مجرور بالاضافة للتخفيف كما سبق مفرد لانه قد
يضاف اليه نحو ثلثة فيحصل التركيب فرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه طردا للباب ولما كان
من احكام العدد انه يشتق منه اسم فاعل او ما في صورته ولكل منهما بحث مختص شرع فيه فقال
والمفرد اي اللفظ الدال على الواحد من المعدود المتعدد ملابسا باعتبار تصييره اي تصيير معنى
ذلك المفرد عدد انقص زيد عليه بواحد الثاني الى العاشر والعاشرة لا غير اي لا يشتق مما
فوق العشرة لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضي مفردا مشتقا منه كثالث اثنين اي مصيرهما ثلثة
يرد انه يضاف ابدا الى الانقص بدرجة اذ لا يتصور التصيير بزيادة الواحد في الانقص بدرجتين
او المساوي او الزائد وباعتبار حاله اي مرتبته من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والاولى
الى اي الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة

ولا نهاية له بل يتجاوز العشر ولكن بالواو وتقول الحادي والعشرون والثاني والثلثون
والثالث والاربعون ولما لم يكن هذا القسم اسم فاعل في الحقيقة نحو اشتقاقه من الجزء
الاول والمعنى على الواحد من الجزئين ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه يقال اول الاثنين
او الثلثة الى ما لا نهاية والباقي يضاف الى العشرة وما فوقه يقال ثالث الثلثة ورابع الخمسة
ولا يضاف الى الناقص فلا يقال ثالث اثنين اي معينا واحدا واقع بعد الاثنين فقط كحادي عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد احد عشر متاخر عن عشر فبنى الجزءان من كل
المركبين وحادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى على حاله وبناء الجزء
الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزءان الباقيان لوجوده فيهما المثنى [illegible] كان في
موضع اخره ولو حذف كان اظهر واخصر الف زائدة او ياء كذلك فتح ما قبلها الى الياء
لظهور لزوم فتح ما قبل الالف ونون كسرت ليفيد ذلك الاسم ان معناه مع مدلول مفرده
ومثله اي مثل ذلك المدلول في الوحدة والجنس فقط فخرج نحو علما فلا يقال قران لطهر
وحيض عند الجمهور لعدم الجنسية بخلاف نحو الزيدين وقرين لانهما بمعنى المسميين بزيد وقر حقيقة
او مجازا فيتحقق الجنسية وحذف النون عند الاضافة لا ينافي كونها جزءا من الكلمة كالتنوين
ولا يقتضي خروج المضاف لان المراد اصل الوضع وجعلها عوضا عن الحركة او التنوين
يقتضي عدم وجودها لا بعد وجود التركيب مع العامل ولكن ذلك وارجاع ضمير ليفيد
الى الزوايد يقتضي كونها كلمة لا جزءا بها والمثنى غيرها فان اردت الوقوف على ما هو الحق
فارجع الى صدد الكتاب ولما كان انقلاب الهمزة والالف في المثنى من بحث الصرف لا حاجة اليه
في النحو اصلا تركه بخلاف تعريفه يحتاج اليه في بحث الاعراب والنعت ونحوهما وحذف نونه
عند الاضافة فانه من لوازم التركيب فناسب النحو والبحث عن التغيرات التركيبية من الاعراب والبناء
فقال وحذف نونه بالاضافة لشبهه بالتنوين لا القيامه مقاما لما عرفت ولو ترك قوله
وحذف التاء في خصيا تثنية خصية واليا تثنية الية على خلاف القياس لشهرة الاضافة

بحيث لا ينتفع باحدهما بدون الاخرى فكانا كالمفرد ونحو اثبات التاء على القياس لكان
انسب لعدم تعلقه بالنحو المجموع ما اسم ان جعل الزوايد حروفا معنى او لفظا ان حرف
معنى دل بالوضع على افراد فخرج التثنية واسم الجنس لانه وضع للماهية فلذا يصدق على الواحد
واكثر فلا وجه لقول الفراء ان كل اسم جنس واحده بالتاء كتمر او بالياء كروم جمع مع عدم
وجود خواصه من عدم النسبة والتصغير وعود ضمير المفرد اليه واما ما ليس واحده كذلك
كخل وتراب فليس بجمع بالاتفاق وخرج اسماء العدد ايضا لانها تدل على احاد واجزاء لا افراد
فان افراد الشيء ما يصدق هو عليها وصدق اصله عليها بخلاف احاده فافراد العشرة مثلا كل عشرة
والاحاد كل واحد منها فلذا لم يدل الا على الاحاد بالافراد بعد في مفرده ليس المراد به ما ليس مثنى ولا مجموع
للدور وخروج جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على المفرد حقيقيا كانعام او اعتباريا
كاناعيم فانعام من حيث دلالتها على افراد من نعم جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا وما فوقه
جملة معدودة واحدة مفرد لاناعيم فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة فخرج اسم
جمع لا مفرد له كابل وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق وان شاركه في الدلالة على الافراد وعدم
الصدق على الواحد والاثنين واما الذي له مفرد من لفظه كركب في راكب وباقر في بقر فجمع
عند الاخفش لصدق حده عليه واسم جمع عند سيبويه فراكب وبقر ليسا بمفردي ركب
وباقر عنده وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية والذي حمل سيبويه على هذا امر لفظي
وهو عدم خواص الجمع المشتقة وقد سبق في صدر الكتاب ان نظرهم لما كان في الالفاظ
جعلوا الخواص اصلا والحدود تبعا وتحملوا فيها وقدروا ما لا وجود له حفظا
للقواعد تسهيلا للضبط وترك التصريح بعد جمعيته نحو مركب وتمر اما اكتفاء
بعد صدق التعريف لشهرة مذهب سيبويه او ميلا الى مذهب الاخفش وهو لفظ ولو كان ذلك
المفرد اعتباريا او استعماليا ليدخل نحو عباديد بتقدير عبدود ونسوة بتقدير نساء
مفردا له كعلك وغلة ومذاكير في جمع ذكر بتقدير مذكور او مذكار ومحاسن في جمع حسن

يقدر

يقدر له محسن ومشابه في جمع مشبه بتقدير مشبه واحاديث النبي عليه السلام في جمع حديث وليس جمع
الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطريف المرذول وحاشا النبي عليه السلام عن مثله بتغيير ما حل من
حروفه اي بزيادة حرف او حركة او نقصانهما ويدخل جمع المكسر ولان زيادة الجزء او شبهه في عدم
جواز الانفكاك مع التصاق تغيير بجامد في نحو سمعهم ولو كان ذلك التغيير تقديرا او تقديريا
لا تحقيقيا كنتق مثال الجمع لمفرد اعتباري وقد سبق وفلك مثال الجمع له تغيير تقديري
فضمة فلك مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد وهو اي الجمع مكسر لو تغير الجمعية فخرج نحو
مصطفون وطلحات لان تغييره بعد الجمعية للنقل او الفرق او نحو بناء واحد لو تقديرا او تركا
اكتفاء والا اي وان لم يغير صيغة واحده فصحيح فالصيغة لا تتغير عندهم بتغيير الآخر
ما ذاتا او وصفا والا لزم بطلان الالحاق في نحو سلقى الرجل وعدا بنية الاسم الثلاثي اربعين
لا عشرة والتغيير الثاني لغوي فلا تناقض مذكر ذلك الصحيح كان في آخره قيل اي في آخر
مفرده فيلزم تكلفان والظاهر ما قلنا في المثنى فواحد ولو تركه في لسلم مع الايجاز واو
او ياء لحق ما قبلها تجنيسها اي ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء لفظا نحو مسلمون ومسلمين
او تقديرا نحو مصطفون ومصطفين ونون فتحت في اصل الوضع فيدخل نحو صالحو القوم
ويخرج نحو مساكين لكون نحوها على المقسم لان المراد كون المذكورات زائدة كما صرح في المثنى
وقد عرفت فساد جعلها عوضا ليفيد المجموع والزوايد ان معناه مع مدلول مفرده اكثر منه
من جنسه قيل ثبوت الكسرة في المفرد فرضي كفلان افقه من الحمار وقد سبق وجه ترك الاعلال
وقدم قوله وحذف كونه اي نون جمع المذكر الصحيح بالاضافة لما سبق مع كونه حكما مؤخرا من الشرط
طبعا ليقرب من ذكر النون وشرطه اي شرط قياس مذكر الجمع الصحيح لا حاجة الى ارجاع الضمير الى الاسم
الذي اريد جمعيته جمع الصحيح بل هو في غاية الركاكة حال كونه اسما او وصفا ان يكون مدلول
مفرده مذكرا لغويا والمراد بالتذكير الاصطلاحي فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى
اسمي رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين

وبفتحها عند ابن كيسان فكان المص اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا
عن التاء ولو مقدرا ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة
والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة عليها اى مدلوله عالما ويجوز ان
تقدير ان يكون مفرده مذكرا اى ذا الف الوجهان مساويان لاحتياجهما الى ثلث محذوفات
ولو قال اعلم مذكر عالم لكان اظهر واسلم ولو اكتفى بتذكير العالم لكان اخصر ايضا وشرطه
حال كونه صفة ان يكون مدلول مفرده مذكرا عالما اذكر التوجيهين لكن الاول
ههنا راجح لعدم المساواة بدل العقل بالعلم ليتناول نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا
يطلق العاقل عليه تعالى وان لا يكون مؤنثه اى مؤنث تلك الصفة المفرد فعلاء كحمراء فانه
لا يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ومعنى الصفة كاملة في التفضيل
الدالة على الزيادة فناسبه اشرف الجمع ولا فعلى بفتح الفاء كسلوى لا يقال سكرانون فرقا
بينها وبين فعلان كندمان وكون التاء اصلا في الفرق اختير في مذكرها اشرف الجمع نحو
ندمانون وان يستويا اى المذكر والمؤنث فيها اى في تلك الصفة كجريح بمعنى مجروح
او مجروحة وكعلامة ولذا اقتصر على الشروط الخمسة وترك السادس المذكور في الكافية
وترك الجموع الشاذة لان موضعها اللغة ومؤنث عطف على مذكر والمراد به الاصطلاحي
ايضا فيدخل نحو طلحات لو كان في اخره اى اخر الجمع الصحيح مذكر ما سبق الف وتاء زائدتان
وشرطه اى شرط هذا الجمع لو كان مفرده صفة ان يجمع مذكره بالواو والنون اكتفى باقوى
الاحوال ان كان اى ان وجد مذكره كمسلمة لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والا اى وان
لم يوجد مذكره فشرطه وجود التاء في مفرده كحائضة وطامثة لمن حدث لها الحيض والطمث فيقال
حائضات وطامثات بخلاف الحائض والطامث فانهما بمعنى من ثبت لاحدهما في الجملة اعني البالغة
فجمعهما حوائض وطوامث لا غير والا اى وان لم يكن صفة يجمع من غير اعتبار شرط ولو زاد
سماعا لسلم عن اعتراض الرضي بعدم الاطراد والجمع الصحيح مذكرا او مؤنثا مبتدأ وافعال الجمع

على وزنه كاقواس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين كارغفة وفعلة بكسر
الفاء كغلمة للقلة خبر يعني يطلق على ما دون العشرة بلا قرينة وغيرها اى غير المذكورات
من الجموع للكثرة اى يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال الرضي الظاهر ان الصحيح
لمطلق الجمع فيصلح لهما واعلم انه اذ لم يأت للاسم الا جمع قلة كارجل في الرجل او الا جمع كثرة
كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجوده
كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة في كتب
الصرف مطولاتها ومختصراتها بخلاف التثنية والجمع ترك تعريفاتها وان كان من الثلاثي
وقدم ترك صيغها افعال المصدر يعمل كفعله المشتق منه عملا مطلقا عن قيد الزمان لان
عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل فيعمل مع كونه مجردا عن
الفاعل والمفعول فان عملهما لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا قيل وفيه
ان عمل اسم المجرد لمناسبة الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان مع الفعل كما اعترف به وهما لا
يدلان على الحال البتة فلا بد من عدم الاقتران لها ومن اراد التفصيل فليرجع الى الالباب
ونحوه ما لم يكن مدة عدم كون المصدر مفعولا مطلقا حقيقة تاكيدا او نوعا او عددا
فلا يعمل لان العمل لفعله وهذا من فروع التقدير المذكور كعدم عمله موصوفا او مصغرا
ومعرفا باللام كذا في لب الالباب والرضي وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي
وهذا لا يفيد الامتناع ونحو ضربت ضربا للامير اللص باعمال المصدر يجوز لانه تسمية بالمطلق
مجاز كذا في الرضي الا لو كان المطلق بدلا عن فعله المحذوف وجوبا باستثناء مفرغ من
الظرف المحذوف ولو للمصدرية تقديره لان العمل للفعل في كل موضع او وقت الا موضع ان
كان بدلا فان فيه احتمالا فعند السيرافي العمل للفعل المقدر وعند سيبويه للمصدر لقيامه
مقام الفعل للمصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل حتى جوز تقديم معموله واستتار الضمير
فيه فجعله كالظرف العامل فعلى كلا المذهبين يجوز تقديم المعمول كذا في الرضي ولب الالباب

فوجه الوجهين واحد لا وجهان كما توهم ومعموله اى المصدر يتقدم عليه لو ظرفا نحو قوله تعالى
ولا تاخذكم بهما رافة فلما بلغ معه السعي لان المانع تاويله بان مع الفعل فان معمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وليس المؤول بشئ في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحيم الحاصل
لكل آية في الاغلب فيدخل فيما لا يدخل الاجنبي وانه معمول لضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل في
حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون هذا ما اختاره الرضي والجمهور منعوه مطلقا
وقدروا العامل فيما ذكر من الايتين ونحوهما ولا يضمر فيه نائب الفاعل اى لا يقع الاضمار
في المصدر بان استتر فيه مرفوعه كالفعل والصفة بخلاف ضرب في ضربي زيدا وذلك لان التسلم
المرفوع ماخوذ في وضعهما فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في
وضعه الى ماهية الحدث فقط لا ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج
الى الامر الحكمي وقيل لو اضمر في مفرد المصدر لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين وهما في الفعل راجعا الى الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فان
له في نفسه تثنية وجمعا وفيه بحث اما اولا فان تمنع صحة القياس لوجود المانع على زعمهم في
المقيس فكان كالفعل واما ثانيا فانه لا يجري في التاكيد فلو قيل فقد عرفت حاله واما
ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار وان ارادوا
لا بد من علامة في استتار ضمير المثنى والجمع ولما اتحد في الصفة اكتفى بتثنيتها فلم يلزم الاجتماع
بخلاف المصدر تمنع لزومها والسند الظرف واسم الفعل وقول من قال ان الاضمار فيهما
تسامح لقيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه كلاما
على السند لا الخصوص لان الافعال الغير المتصرفة وافعل من مثلا سند آخر غير صحيح لا اضمار
حقيقة في شئ من الاشياء بل هو حكمي محض واعتباري صرح في حقيقتنا في صمد الكتاب ولا فرق
بين الفعل واسمه في المعنى بل في امور لفظية لما مر والمقتضي للاستتار وهو الدلالة على الفاعل
موجود فيهما على السواء وان ارادوا الاجتماع في اللفظ حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ

فمنقوض

فمنقوض بالصفة وكونه فاعلا عينها في الذات والخارج لا يدفع النقض بل يزيده وبجا حذف فاعله
اى المصدر لما ذكر في الاضمار بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره اذا كان غائبا مقدما وهذا
بعد كونه مبنيا على مغايرة العلتين ممنوع اذ لو اريد بالاضمار ما سبق اعني الاستتار وهو الظاهر
فالملازمة ممنوعة لجواز ان يقال مثلا وزيد ضربه شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع
والتسعد وجاز اضافته اليه اى الى الفاعل قيل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى شبها بالفعل
لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصصا باضمار المعرفة خلاف ما صرح به الرضي من العكس والى المفعول
وقل اعماله اى المصدر ملابسا باللام المعرفة لامتناع تقديره بان مع الفعل وانما
جاز على قلة فرقا بين الشئ والمشبه به وهذا في الفاعل والمفعول به الصريح واما في الظرف
فكثير كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء اسم الفاعل يعمل كفعله لو كان ملابسا بمعنى الحال او
او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا الان او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
قيل انه هنا الاشتراط في نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرا ولا في الظرف واعتمد عطف
على الفعل المحذوف وبعد لو على المبتدا ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذي
الحال كجاء زيد راكبا جملا او الموصوف كجاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة او بغيرها
نحو اضارب زيد عمرا او حرف النفي منها ولا وان ولو حذف الحرف ليشمل النفي المستفاد من الاسم
والفعل كما ذكر في بحث المبتدا النكتة الفائقة في تغيير عبارة الكافية او النداء نحو يا طالعا جبلا
وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب
من الفعل لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد في مثله
على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب واقول لنصرة ابن مالك ان حرف النداء قائم
مقام ادعو فهذا يكفي في التقريب بل لو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لا
لكل صفة من صاحب تجري عليه ملفوظا او مقدرا ولم يذكر الموصوف لان المراد به هنا اللازم فقط

اذ الصفة لا تقع صلة الا لها وسيذكره فلو ذكره ههنا لزم التكرار ولو اكتفى بالاول
اوهم اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا فظهر ان مراد ابن الحاجب من غير الموصول لا ما
يعمه كما توهم ثم لا قيل ان هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر والظرف ونفيا اي اسم
الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المعنى اليه اضافة معنى لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه
ولو وجب معمولا منصوبا نحو زيد معطي عمرو درهما امس قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن مسئلة
الكسائي حيث يجوز عمله بمعنى الماضي ولو قال التقدير بخلاف الظاهر نقول لما لم يجز عمله في المفعول
الاول مع كثرة وروده في الكلام كان قرينة للتقدير وقال السيد في الاجوبة يقال ان انتصاب
ههنا الثاني ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه لا يجوز بدون هذه الضرورة وقال
الاندلسي ردا على جواب الحاجب لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما الا اقتصار وقال
الرضي يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما سيجيء في افعال القلوب ويضعف
مذهب السيد في قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ الاضطرار ههنا الى نصب عمرو لامكان حمل التابع
على اعراب المتبوع الظاهر اولى وباللام اي بسبب دخول اللام الموصول دون المعرفة على اسم الفاعل
يستوي الجميع اي جميع الازمنة لكونه فعلا حقيقة ومعنى وكذا المبالغة اوزانها
العاملة ثلثة مفعال وفعول وفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا ان اراد ان اوزان المبالغة
كذي اللام في استواء الجميع لم يستقم في المعطوفات وان اراد انها كاسم الفاعل في العمل والاشتراط
يرد عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال في المبالغة ثم ان هذا عند البصرية
وقال الكوفية لا يعمل المبالغة لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعده منصوب فبفعل
مقدر عندهم واجاب البصرية بان المعنى جائز لما فات من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة
كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا ويمكن ان
ندفع بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير هي التي بعدته من المشابهة واما مجرد
الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد واسم المفعول اي صوغ كاسم الفاعل في العمل

والاشتراط

والاشتراط والمثنى والمجموع صحيحا ومكسرا من اسم الفاعل والمفعول كالمفرد من اسم الفاعل في
العمل والاشتراط والمثنى والصحيح ظ لبقاء صيغة المفرد وان المكسر فلكونه فرع الواحد
وجاز حذف النون من مثناهما ومجموعهما بالعمل اي بسبب عمل النصب على المفعولية معرفا اي داخلا عليه
اللام الموصول لاستطالته فجاز الحذف للتخفيف ولا بد من القيد المذكورين لعدم جواز
الحذف عند انتفاء احدهما على ما صرح به الصفة بالفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
تعمل كفعلها بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى
الثبوت لا الحدوث المقتضى للزمان لو اعتمد على ما سبق وهي اي الصفة المشبهة مع مدخوله
باللام المعرفة ان معمولها الصفة المشبهة الظاهر لا المضمر ما بدل اللام او مطلقا عن الضمير او اسمه
او بها لا المطلق المضاف او مجرد عنهما فيدخل نحو الحسن وجهه غلام في المجرد لا المضاف الا اقتصار
ايضا حقيقي لا لمنع الخلو كما توهم فيضرب الاثنين في الثلثة يحصل ستة وهو اي معمولها في هذه
الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب على التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة عند البصرية
لانهم لا يجوزون تعريف التمييز وعلى التمييز عند الكوفية المجوزين اياه وعلى التمييز بمعنى المصدر
اي جعل معمول الصفة تمييزا في غيرها اي في غير المعرفة او مجرور باضافة الصفة فيصير
بضرب الستة في الثلثة ثمانية عشر وامتنع منها الحسن وجهه باللام في الصفة المضافة الى
معمولها المضاف لعدم افادة الاضافة خفة لانها اما بحذف التنوين او النون او بحذف ضمير
الموصوف منها او من معمولها او نقله منها اليها ولا شيء منها فيه وامتنع الحسن وجه او وجه
غلام باللام في الصفة المضافة الى معمولها المجرد عنهما لان هذه الاضافة وان افادت
التخفيف بنقل الضمير لكنهم لم يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو
حسن وجهه باضافة الصفة المجردة عن اللام الى معمولها المضاف فكانه لاختاره مذهب الكوفيين
فانهم يجوزونه في السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين وما فيه ضمير
واحد اما في نفس الصفة او معمولها احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان

وما فيه ضمير حسن لاشتماله على المحتاج اليه الا احسن لاشتماله على زائد والا اى وان لم يكن في الصفة
ولا في معمولها ضمير فقبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجوب في الصفة غير ظاهر
في المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوبه وعدمه فقال ولو رفع بها نائب الفاعل اى بالصفة
اى لو رفع الصفة اسما ظاهرا بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والا اى
وان لم يرفع بها سواء نصب على التشبيه او جر بالاضافة ففي الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة
عن الفاعل كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف في التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع كمطابقتها اياه والفاعل والمفعول اللازم ما اراد بلزوم المفعول تعدية فعله
الى واحد فان ذلك الواحد يقوم مقام الفاعل فلا يبقى مفعول منصوب فيكون كاللازم و
المنسوب بهما شيء كهي اى كالصفة المشبهة فيما ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدي منهما فلا
يجوز نصب فاعله ولا جره لئلا يشتبه بالمفعول على تقدير حذفه وحمل عليه عند الكثير ما ذكر مفعول له
منصوب بعده اسم التفضيل قياسه للفاعل اى لتفضيل على غيره في الفعل لا التفضيل المفعول اذ
لو كان لهما كثر الاشتباه فجعلوه قياسا في الاكثر وهو الفاعل وقد جاء سماعا التفضيل
المفعول كاشهر اى اكثر مشهورية ولو ترك هذا ايضا لكان انسب لانه من احوال الوضع والصيغة
ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق الانفصال الحقيقي باللام المعرفة فيطابق موصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة للموصوف لعدم المانع الذي فيها
سيجيء كزيد الافضل الزيدان الافضلان الزيدون الافضلون هند الفضلى الهندان
الفضليان الهندات الفضليات او بمن فهو مفرد مذكر لفظا ابدا وان كان موصوفه غيرهما
لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما في حكم الوسط لامتزاجه بمن
التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باقي احرفه فكانها من تمام الكلمة عكس ترتيب الكافية لان
الثالث فرع الاوليين في المطابقة وعدمها والاول على اصل القياس دون الثاني والاضافة
فجعله معها ثالثا الى الاول وهو للاكثر بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة على اى على

المضاف اليه الدال على الاضافة وشرط اى شرط اسم التفضيل في افادة هذا المعنى دخوله فيه
اى دخول مدلول اسم التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل
الشيء على نفسه والجملة معترضة جاز في المطابقة للموصوف لعدم المانع المذكور والافراد مع
التذكير وان كان موصوفه غيرهما للمشابهة افعل من في كون المفضل عليه مذكورا معه والا اى
وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما اضيف اليه فقط بل للزيادة مطلقا فيطابق موصوفه
لعدم المشابهة ويعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع على الفاعلية ولا ينصب المفعول به اتفاقا فقدر
في نحو قوله تعالى وهو اعلم من يضل بفعل ناصب كيعلم واما العمل في المستتر فجائز بغير شرط
بل لازم اذا لم يرفع ظاهرا وكذا العمل في الظرف ونحو الحال والتمييز لانها معمولات ضعيفة يكفيها
رائحة الفعل واما العمل في المظهر فله شروط بينها بقوله في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد يريد اسم التفضيل يكون صفة لمعمول منفي والضمير الراجع الى الموصوف في يكون
في متعلقه لا فيه ويدخل من التفضيلية على ضميره فانه مفيد اجمالا وترك ضابطة الكافية
لغموضه وصعوبة فهمه واكتفى بالتشبيه والتمثيل لوضوحه لا سيما على المبتدى وقد سبق مرارا
وجه ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل بمعنى فعل اذا النفي في الكلام يتوجه الى القيد
فينفي الزيادة فيبقى اصل الفعل فيكون احسن مثلا بمعنى حسن مع انه لو لم يعمل بل رفع اسم
التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله المعنى منه باجنبي
وهو المبتدا ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا وجاز من عين زيد بريد بحذف الضمير المجرور ومنه
وكلمة في امنحوها في نحو المثال المذكور مع بقاء البواقي على حالها وكعين زيد احسن فيها الكحل
يريد تبديل رجلا احسن في عينه الكحل اه في المثال الاول ونحوه بهذه العبارة ونحوها
وفي هذا المثال من التفضيلية متقدرة بعد الكحل فيلزم الفصل الفعل الماضي ما فعل دل
بالوضع على ما مضى المعنى او زمانه او حكما وشيء مضى بالمعنى اللغوي فخرج نحو امس
ولم يضرب فدخل نحو ان ضربت وعسى وبني الماضي لعدم مقتضى الاعراب على الفتح لفظا نحو

ضرب او تقديرا نحو غزا لا السكون مع كونه اصلا في البناء لمشابهة الاسم في
وقوعه موقعه في نحو زيد ضرب وضاربا ما لم يلحقه اي الماضي الواو والضمير فسمه لقرب
لازمه من الفتح ووجوبه لانه اي الماضي يضم لفظا نحو ضربوا او تقديرا نحو غزوا
والضمير المتحرك المرفوع لانه يسكن نحو ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربتن
المضارع ما دل اي بالوضع على الزمان الحال والاستقبال بالاشتراك على الاصح وهو اي
المضارع معرب لمشابهته الاسم لفظا ومعنى واستعمالا منه اي من بين انواع الفعل لا غير
لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد خفيفة او ثقيلة فانه
ح مبني على الضم في جمع المذكر وعلى الكسر في الحاضرة وعلى الفتح في غيرهما لانها بمنزلة الجزء
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى حقيقة
ونون جمع المؤنث فانه ح مبني على السكون حملا على الماضي واعرابه اي المضارع رفع
ونصب وجزم فالمضارع الصحيح الاخر المفرد غير المثنى والمجموع سوى الحاضرة اي الحاضرة
ملابس بالضمة رفعا والفتحة نصبا لفظا ملفوظين والسكون جزما كيضرب ولن يضرب
ولم يضرب وغيره اي غير المفرد المستثنى منه الحاضرة صحيحا او معتلا بالنون رفعا
وحذفها نصبا وجزما نحو يضربان ولم يضربا لان الضمير المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون
اخر نحو ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو الحركة جعلوا
اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة وجعلوا النصب على نون
الرفع لان الجزم بمنزلة الجر فالنصب يناسبه في مخرج اصلهما وكونهما علامة الفضلة فلذا يحمل
على الجر دون الرفع في الاسماء فيناسبه ان يحمل عليه في الافعال ايضا والمعتل الاخر بالالف
قدم لخفته ووحدته بالضمة رفعا والفتحة نصبا تقديرا مقدرتين والحذف اي
حذف الاخر جزما نحو يخشى ولن يخشى ولم يخش والمعتل بغيره اي غير الالف يعني
الواو والياء بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا لفظا والحذف جزما نحو يغزو

ويرمي

ويرمي ولن يغزو ولم يغز ولم يرم وفي كلام المص نظر من وجوه الاول ان الضمة و
الفتحة في الصحيح المفرد يكونان تقديرا في الوقف والثاني ان السكون فيه ايضا يكون
تقديرا في نحو لم يضرب الرجل والثالث رجاع ضمير غيره الى المفرد بلا قرينة مع ان الظ
رجوعه الى الصحيح والرابع الفتحة في المعتل بغير الالف يكون تقديرا في الوقف ولو قال
فالمفرد سوى الحاضرة بالضمة والفتحة مطلقا ولو تقديرا والسكون في الصحيح والحذف
في المعتل وغيره بالنون وحذفها لسلم من الايراد والايجاز ويرفع المضارع لوجوده عن الناصب و
الجازم الاتيين وعامله التجرد عند الكوفيين ووقوعه موقع الاسم عند البصريين
وينصب المضارع بان وكلمة ان التي بعد العلم مخففة من المثقلة فلا تنصب المضارع لانها
للتحقيق فيناسب العلم والناصبة للرجاء والطمع فلا يناسبه فلا بد من السين سوف
او قد او حرف النفي كقوله تعالى علم ان سيكون والتي بعد الظن يحتمل المخففة باعتبار
دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدم التيقن وينصب المضارع بلن وهي اي لن
موضوعة لنفي الفعل المستقبل واذن لو كان فعلا مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن
معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف
فلا يعمل الا على حال اغلب في اقوى وقد يجيء على الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من
الضالين وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال وقد اشار في تقديم هذا الشرط اذ في عبارة
الكافية فصل بين الاصل والفرع ولكن لم يصب في تبديل الاعتماد بالعمل في قوله ولم يكن
فعله معمولا لما قبلها اذ لا تعمل في نحو والله اذن لاخرجن للاعتماد مع عدم العمل كالا تعمل
في نحو انا اذن اكرمك وحصر الاعتماد في هذه الثلثة فيكون المراد الاعتماد الكامل
ووجه اشتراطه ضعفه وفعلوا بينه بوقوعه بين المتصلين لانوار العاملين على معمول
واحد لعدم تشتيتهما في الاولين والاختلاف بالكلية والجزئية في المعمول كما في كقولك انا زيد

ان تقوم ولعلّكما تسلما بل وقوعه اذا اختلف محل العمل كررت بزيد فلم يجز ان يكون اكرمك
في المثال منصوبا لفظا ومجزوما محلا واما الاعتماد الناقص فيمنع وجوب العمل للجواز
وذلك في موضعين بينهما بقوله ولو كانت اذن بعد الفاء قدمهما لكون الاعتماد فيهما
اكثر والواو جاز اعمال اذن بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لكونه جملة والغاؤها
بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل وصح الفصل بينهما اى بين اذن ومعمولها
بالقسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد
اكرمك لا غير لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام خاصة دون اخواتها وكي وهي
للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كاسلمت كي ادخل الجنة وان اى ينصب المضارع بان
مقدرة بعد حتى لو كان المضارع مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمان
التكلم غيره وهي اى حتى حرف جر بمعنى كي السببية كاسلمت حتى ادخل الجنة او الى الانتهاء الغاية
كسترت حتى تغيب الشمس فلو قصد بالمضارع الحال تحقيقا كمرض حتى لا يرجونه ولو كان ذلك
القصد حكاية ككنت سرت امس حتى ادخل البلد برفع المضارع بعد حتى لعدم تقدير ان لكونها
للطمع والرجاء فينافي الحال فيكون حتى حرف ابتداء بمعنى ان ما بعدها كلام مستانفة
لا يتعلق لما قبلها من حيث الاعراب لا حرف جر ويجب السببية ليحصل الاتصال المعنوي
جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وترك التعريف لظهورها المتصدي هذا الكتاب وبعد لام كي
بمعنى كي السببية هي حرف جر كحتى لا يدخل الفعل الا بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة
وبعد لام الجحود وتمام الاشارة الى لام الجحود زائدة للتاكيد بعد النفي لكان اى لجنسه نحو قوله تعالى
وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذ الحدث متحد بالنوع في الجميع ولا حاصل النعيم
كان المعنى كما لا يخفى فيقدر مضاف اما في اسمها او خبرها ليصح الحمل مثل ما كان صفة الله
او ذا التعذيب لهم وبعد الفاء لو كانت للسببية وبعد الواو لو كانت للجمعية اى لمصاحبة
ما قبلها بما بعدها وما ستعرف قبلها اى الفاء والواو امر خبر والجملة حال من فاعلي الفعلين

المقدرين

المقدرين بعد لو كررنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام مني ونهي كلا تشتمني
فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب مني او نفي قدمه لمناسبة النهي كما تاتينا فتحدثنا
اى ليس منك اتيان فتحديث منا او تمن قدمه لمناسبة النفي كليت لي مالا فانفقه او عرض
قدمه لمناسبة التمني كالا تنزل فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير مني او استفهام
كهل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب مني وبعد او لو كانت بمعنى الى
او الا تركت ان فيهما لانها خارجة عن معنى او مقدرة بعدها والتوجيه بمعنى الى او الا الداخلين
على ان المقدرة بعدها غير وجيه بل التوجيه ان يقال مراد ابن الحاجب بقوله بشرط معنى الى ان او
الا ان وجود هذا المعنى في التركيب لا كونها بمعنى او نحو لالزمنك او تعطيني حقي وبعد
العاطفة مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم فيقدر ان فيكون
في تاويل الاسم فيصح العطف كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف وجاز اظهارها
ان معها اى العاطفة كاعجبني قيامك وان تذهب ومع لام كي كجئتك لان تكرمني ووجب
اظهارها ان مع لا الداخلة على المضارع بعد اللام بمعنى كي كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب اه
اللامين المتواليين ويمنع اظهار ان فيما عداهما واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع
المذكورة كثير لكن لا يتبع بل يقتصر كما في تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايها اللائمي احضر الوغى
في رواية النصب ويجزم المضارع بلم ولما وهما للقلب اى لقلب المضارع الى معنى الماضي
وتما الاشارة الى لما للاستغراق اى استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم
ولا يجب الاستغراق في لم وجاز حذف فعلها اى لما عند القرينة دون لم كشارفت المدينة ولما
اى ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب
ويكثر في نفي الفعل المتوقع ولام الامر اى يجزم المضارع بها وبه اى بهذا اللام يطلب
الفعل وقد يحذف هذا اللام للضرورة الشعرية كقوله محمد تفد نفسك كل نفس

وقد يفتح هذا اللام ويختار السكون في هذا اللام بدخول الواو والفاء وثم عليه كقوله تعالى
ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ونحو ثم ليقضوا ولا النهي بالاضافة بتنكير المضاف فانه
يجيء نحو زيد الشجاع او الوصف والبيان بتاويل الدال على النهي وبه اي بلا هذه يطلب الترك
وكلم المجازاة اي يجزم المضارع بها وهي ان ومهما واذ ما وحيثما وهما لا يجزمان بلا ما
وانى قد لمناسبة الظرفين واين ومتى وهما تجزمان مع ما وبدونها وما ومن واي و
قل الجزم مع كيفما واذا ويجزم المضارع بان مقدرة في بعد الافعال الستة الشاملة سوى النفي
لو قصد السببية قيد للتقدير ولو لم تقصد لم يجز الجزم بل يرفع فيكون صفة او حالا
او استينافا ولو قدم هذا فقال وهي ان وتقدر بعد الافعال الا لكان اخصر واحسن
وانسب لاسلوب المفهوم والكلم الجازمة تدخل الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ولو جعل
المتكلم ولو قدم هذا ايضا فقال وكلم المجازاة وتدخل الفعلين الخ لكان مثل ما سبق
ويسميان اي الفعلان المدخولان شرطا وجزاء فلو كانا مضارعين او الاول اي الشرط فالجزم
لازم في المضارع ولو كان الثاني مضارعا فقط ففيه وجهان اي جائز الجزم والرفع في المضارع
ولو كان الثاني مضارعا فقط المسبب اي الجزاء ماضيا بلا قد لفظا او معنى قيد للماضي
فيشمل نحو ان ضربت لم اضرب او لقد فيخرج نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت لم يجز الفاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
عن الرابط ولو كان المسبب مضارعا مقارنا بلفظ لا او مضارعا مثبتا فيجوز الفاء وتركه
لان اداة الشرط لم يقلب معناه ولكن خلصه للاستقبال فكان موثرا من وجه دون وجه
والا اي وان لم يكن الجزاء ما ذكر فالفاء واجبة لعدم تاثير اداة الشرط اصلا فاحتيج الى
الرابطة وذلك اذا كان ماضيا بقد لفظا او معنى او مضارعا بما او لن وسوف او السين
او جملة اسمية او امرا او نهيا او تمنيا او عرضا او دعاء او غير ذلك ويقع اذا التي للمفاجاة
مع الجملة الاسمية موضعها اي موقع الفاء لان معناها بني عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى

الفاء

الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون الامر بالصيغة بمقابل الامر
باللام اورد بالذكر لكونه قسما من الفعل براسه مغائر للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهي
والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفي بلم ونحوها كالمضارع لفظا وحكما
ما فعل يطلب به مدلول ماخذه اي مصدره من المخاطب فخرج امر الغائب والمتكلم بحذف حرف التاء
فخرج نحو قوله تعالى فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب ونحو لتوامر الغائب وبني الامر بالصيغة
عند البصرية لزوال الموجب للاعراب اعني المشابهة التامة للاسم بحذف التاء على السكون في المفرد
الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا في البناء ونحو عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة تجانسه
والملحق باللغو في المعتل للتخفيف فيما كثر استعماله وهو سبب في تجديد الصيغة لهذا الامر
دون الغائب والمتكلم وقيل ونعم ما قيل اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذا الطلب مفهوم من اللام
لكونها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومغنية عند البصرية فيكون موقوفا لانه في
في الفرع وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر فعل ما مفعول لم يسم فاعله لم يذكر ظاهرا
ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا فاعله اي فاعل ذلك المفعول ما فعل نسب نسبة تامة وعلى وجه
القيام الى المفعول في الاصل كضرب عمرو وفي ضرب زيد عمرا فان نسبة الفعل الى عمرو في الاول
تامة دون الثاني وان نسبة المعلوم الى المفعول وقوعية ونسبة المجهول قيامية والفعل
مطلقا لو توقف تعقله اي تعقل مضمونه على متعلق وهو غير الفاعل في اصطلاح النحاة فاعل
كضربت زيدا والا اي وان لم يتوقف تعقله على متعلق فالفعل غيره اي غير متعد كذهب زيد قال
الرضي فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد وخرج في المتعدي مع كونها لوازم ولا يبعد ان يرسم
المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم اللازم بانه الذي لا يصلح ان يشتق منه
ذلك يعني بغير واسطة الجار وقد يتعدى الفعل الى اثنين اما مفعوله الثاني غير الاول او الثاني
كاعطى او عينه وهو باب علم ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وهما اصلان في هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر

يقال له المفعول الاول وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث وهذه الاربعة ليست اصلا بل بواسطة
اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول الاول اى لهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل كمفعول
اعطيت فى جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه ونحوهما والمفعول الثانى والثالث
كمفعول علمت فى وجوب ذكر احدهما عند ذكر الاخر وجواز تركهما معا وغيرهما من الخصائص
افعال القلوب اى افعال اصطلاحية دالة على احوال القلوب من العلم والظن فانهما اما كيف
او اشياء او انفعال لا افعال وتاثير ويمكن ان يراد بالفعل القائم بالغير فيكون من باب
تسمية الشى باسم جزء مدلوله وهى اى افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة
للظن وزعمت مشترك بين الظن والعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة
للعلم تدخل فى اسميتها او خبر افعال القلوب فالجملة معترضة او خبر ثان او خبر محذوف والجملة فى جزئى
الاسمية على ان كل واحد مفعول به وخصت هذه الافعال اى ميزت من بين الافعال بانه اى الشان
اذا ذكر احدهما اى احد المفعولين ذكر المفعول الاخر ان اراد الذكر اللفظى فالحكم اكثرى لا كلى
اذ قد ورد الحذف مع القرينة فى قوله تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة الغيبة فالمفعول الاول محذوف اى لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم ووجه
القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فتقدير
علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون المؤول بالشىء فى حكمه من كل وجه
وان اراد ما يعم التقديرى فالحكم كلى اذ هما جزءا الكلام لكونهما مبتدأ وخبرا فى الاصل
فاذا لم يتلفظ باحدهما فلا بد من التقدير مع القرينة ولا يجوز الحذف نسيا بخلاف باب اعطيت
فان حذف احد مفعوليه تقديرا او نسيا كثير واما حذف المفعولين معا فيشترك بينهما تقديرا
كما فى من يسمع يخل وسال زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا كقوله تعالى هل يستوى الذين
يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطى ويمنع وهذا هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحذف
نسيا فى مفعولى باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا

انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى الا ترى ان علماء المعانى اوردوا
الاية نفيا شاهدا للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم فيها بمعنى المعرفة فنقول العلة
مشتركة وقد ينفى العلم بضرب من التجوز وجواز الالغاء عطف على انه اذ ذكر اى خصت
هذه الافعال بجواز العمل لكونها افعالا والغاؤه لاستقلال مفهوميهما كلاما اذا لم تتقدم
هذه الافعال على مفعوليها فانه لا يجوز عند الجمهور الغاؤها لان عامل النصب لفظى فمع تقدمه
يغلب المعنى وهو اى الالغاء اولى من الاعمال مع جوازه لو تاخرت هذه الافعال عن مفعوليها
والاعمال اولى من الغائها مع جوازه ايضا لو توسطت هذه الافعال بين معموليها ويجب
الالغاء بين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد وبين الفاعل ومعموله كلست بكرم احسب زيدا
وبين معموليه ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
العاطف والمعطوف نحو جاءنى زيد واحسب وخصت هذه الافعال بجواز التعليق من قولهم
امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هى ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه
الافعال عند التعليق لا هى عاملة فى اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظى ولا ملغاة لوجود
العمل المعنوى حتى يجوز العطف على المحل فى نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قبل الاستفهام
كعلمت ازيد قائم وهل زيد قاعد واى الحزبين احصى وعلمت غلام من عندك وقبل النفى
كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب ولا زيد فى الدار ولا عمرو وقبل اللام الابتدائية
الداخلة على معمولها لان لهذه الثلثة صدر الكلام وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة والعمل
التقديرى كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه فروعى الجانبان وخصت بجواز كون الفاعل
والمفعول ضميرين متصلين راجعين لواحد كعلمتنى منطلقا وامتنع نحو ضربتنى بل يقال
ضربت نفسى لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس تصريحا وتنبيها
الى ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان للانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فلا
يحتاج الى زيادة وقيل الاصل مغايرة المؤثر والمتاثر الاصليين فيهما فاذا اتحدا معنى

كره اتفاقهما لفظا فقصد المغايرة اللفظية بقدر الامكان واما افعال القلوب فالمفعول الثاني
في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب الاول بل هو تطفة فلم يجد فلم يكره الاتفاق اللفظي
وفيه ضعف اذ المخالفة للاصل بمناسبة التنبيه لا يفعل الا التلبيس لو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة
بقدر الامكان فلم لا يكفي المغايرة لفظا ذاتا واعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز نحو ما ضربت
الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية والمغايرة ممكنة بان يقال ما ضربت
الا انفسك مع عدم لزومها وظننت وعلمت ورايت ووجدت الملابسات
بمعنى اتهمت وعرفت وابصرت واحسبت لف ونشر مرتب يتعدى كل واحد من هذه الاربعة
خبر وظننت لانه اريد به اللفظ الى مفعول واحد لا اثنين وانما لم يجعل بمعنى حالا من فاعل
يتعدى مع كونه اقوى من جهة اللفظ انجهة النحاة لم يجوزوا تقدير المتعلق معرفة لان فاعل
يتعدى ان رجع الى مجموع الاربعة لم يستقم الى واحد وان رجع الى كل واحد يلزم ملابسة
الى معنى الاربعة الا ان يراد بالواحد جنس المفعول الذي ليس بعده مفعول الافعال الناقصة
نقصانها عدم تمامها كلاما بالفاعل بخلاف الافعال التامة فاللفظ لا فعل ليشمل الماويات
والتسمية بالفعل الناقص اصطلاح جديد والنحاة كون بعض افراده وجزء بعضها في دين
للقديم ثم ما خبر محذوف في الملفوظ لما مر بل خبره انها مبتدا صالح والجملة معترضة وضع
لاجل اثبات امر لفاعله على النقرير لا بهما القرار والدوام وعلى الصفة لابهامها الوجوب
فلا يشمل الجنس ليس للاحم صلة الوضع والا لا يشمل الاخوه ضميره بالتشديد معلوما او
مجهولا ولما كان التعريف شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتفريعه
لفاعله تكلفوا في الجواب فبعضهم خص الصفة بالخبرى بجعل خبر الفعل الناقص وبعضهم بالخارجة
عن مدلوله وبعضهم بغير مدلول مصدره وشيء منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد به
اعتراف بفساد الجمع اذ يمنع الجمع لخروج ليس ولو اريد بالمصدر المصدر الموجود في
الاستقلال لا يدخل نحو فعل بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساده عبارة عن الفعل

وبعضهم

وبعضهم قال معنى الحدث العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير
بخلاف الفعل التام فان الصفة عمدة فيه ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام
ونحوها غير عمدة وهذا بعد دم تمشيه في ليس وكونه تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف الزمان
لا قرينة بعتد بها عليه فلا نلتفت اليه في الحد ولو بدل الفاعل بالمبتدا او بالاسم وهو
بالمبتدا بعد دخول العامل عليهما لكان اقرب وترك قول ابن الحاجب على الجملة الاسمية لاعطاء
الخبر حكم معناها للاغناء التفصيلي الاتي عن هذا الاجمال وترفع الافعال الناقصة الاول
من الاسمية اعني المبتدا على الفاعلية وتنصب الثاني منها المشبه بالمفعول في توقف الفعل عليه
ثم ذكر معانيها على التفصيل مقتصرا على ما به الامتياز تاركا ما بالاشتراك لظهوره فقال
صار قدم على كان لقوله وبمعنى صار للانتقال في الصفة كصار زيد عالما او في الحقيقة
كصار الطين خزفا وكان اما ناقصة لتحقق الخبر زمانا ماضيا دائما من غير عدم
سابق او لاحق نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على لتحقق الخبر او للانتقال نحو افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها اي في كان
عطف عليه ايضا ضمير الشان كقول الشاعر اذا مامت كان الناس صنفان وهذا ليس معنى لكان
بل استعمال متفرع على الاولين فلو قال في يجوز فيها الشان لكان احسن واظهر او تامة بمعنى
وجد كقوله تعالى كن فيكون او زائدة لتحسين اللفظ بلا معنى ولا عمل كقوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا والمنصوب حال واصبح وامسى واضحى وتكون هذه
الثلثة تامة بمعنى الدخول في هذه الثلث والجملة معترضة من جهتين وظل وبات وقل
كونهما تامين نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا وهذه الجملة كالسابقة
لاقتران الجملة اي المعنى الماخوذ من الجملة باوقاتها وهي الصباح والمساء والضحى والظلول
والبيتوتة وتكون هذه الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على الاوقات المذكورة وليس فيهم
لبساطته واصالته لنفي مضمون الجملة حالا لا في الزمان الحال وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه

ومن تبعهم مطلقا وما برح وما فتئ وما زال وما انفك قدم الماوتات لتمحضها واصالتها
ثم غير ترتيب الكافية فيها لان الثلاثي لحق بالتقديم ثم الصحيح ثم المهموز وهذه الاربعة
بمعنى لدوام حدث خبرها لفاعلها مذ قبل اى مذ زمان امكان قبول فاعلها لمضمون خبرها
فمعنى ما زال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر فى
اوائل زمان الصبى لعدم امكان القبول ولزمها اى هذه الاربعة فى كونها ناقصة النفى
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بدلا الفاعل بالاسم اشعارا بجواز التعبير
فانها فيها مصدرية بتقدير الزمان قبل ولذا اى لاجل كونها للتوقيت المذكور افتقر ما دام
الى كلام قبله لانه اى ما دام مع اسمه وخبره ظرف منصوب وفضلة فلا من ناصب وعمدة
نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة جلوسه وغدا واضحى وعاض وراح بمعنى صار
هذه الاربعة مع كونها بشاط لانها ملحقات والغالب كونها تامة فلذا راعى فى الترتيب
معانيها الاصلية ففصل بين غدا وراح مع اخوتها فى المعنى وجعلهما طرفين لكون
مدلوليهما طرفي النهار واتى جاء بمعنى كان وقعد بمعنى صار منها اى من الافعال الناقصة
لخروجهما لقلة اتيانهما ناقصتين حتى قال الاندلسى لا تجاوزان الموضعين اللذين
استعملهما فيهما قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب
اختاره واطلقهما الغير فكان المص اختاره ولا يتقدم الاخبار اى اخبار الافعال الناقصة
على ما فعل ناقص فى اوله ما لانها اما نافية لها صدر الكلام او مصدرية وقد سبق امتناع
تقديم معمول المصدر عليه والمص لم يعتبر خلاف ابن كيسان حيث جوز مستدلا بان ما فى
هذه الافعال للنفى فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن تبعهم حيث منعوا
جواز التقديم فى ليس ايضا للنفى لان العمدة فى اقتضاء ما صدر الكلام خاصة فيها
الا ترى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا يقتضى الصدارة وان كانت للنفى ومفهوم هذا الكلام
جواز التقديم فيما عدا الماوتات فاكتفى به ولم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره

اذ



اذ لو نظر الى الاصل فقد علم جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم جواز
تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه افعال المقاربة لم يعرفها لانها نوع من الافعال
الناقصة لصدق حدها عليها ووجود حكمها فيها ولفظ المقاربة يدل على الفصل ففهم انها
فعل ناقص يدل على المقاربة وهذا حد جامع ومانع واما كون تلك المقاربة رجوا
كان فى عسى او حصولا كما فى كاد او شروعا كما فى صارت فخارج عن النوع ووظيفة
لغوية عسى كعسى زيد ان يقوم اى عسى حال زيد او ذا ان يقوم وقال الكوفية ان
تقوم بدل الاشتمال فعسى تامة وارتضاه الرضى ان لعسى استعمالين مشهورين احدهما ان
تكون ناصبة خبره الفعل المضارع مع ان والثانى ان يقتصر على المرفوع وهو الخبر فى الاول
فاشار اليه بقوله او عسى ان يخرج زيد فعسى اما تامة بمعنى قرب واستغنى عن الخبر
وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما فى علمت ان زيدا قائم ولا
يتصرف عسى يعنى لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى ونحوها لانه انشاء كلعل و
لا يعرف لتاخير هذا الحكم وجه وقد يجرد ان فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فلا
يحتاج الى الحذف وقد يقوم السين مقامه اى مقام ان لاشتراكهما فى الدلالة على الاستقبال
يقال عسى زيد سيقوم وكاد ككان زيد يضرب فخبره مضارع بلا ان لان ان الدالة على الجزم
فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء وقيل لان الدالة على الاستقبال المنافى للحال فيه كما لا يدل
على الحال ولان على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان فى اوشك
مع كونه مع القسم الثالث الذى هو قرب الى الحال من كاد وقد قرن ان فى خبرها تشبيها بعسى
وبدخول كلمة النفى على كاد منفى معنا كسائر الافعال رد لقول من قال نفيه للاثبات مطلقا
ومن قال فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال وطفق وجعل لا يعرف لتقديمه وجه
وكرب واخذ وهى اى هذه الاربعة مثل كاد فى الاستعمال فى كون خبرها المضارع
بلا ان للاشتراك فى العلة واوشك اى اسرع وهو كعسى فى كون خبرها مضارعا مع ان



اذ قد يستعمل فى الطمع وكاد فى كونه اياه بدونها فعل التعجب ما افعله وافعل به
اى ما كان على وزنهما وهذا التعريف اوضح وامنع والدلالة على التعجب يعرف من لفظه ولا يتصرف
بالتثنية والجمع والتانيث والخطاب والتكلم ونحوها ولا يجوز التقديم اى تقديم المفعول
ونحوه عليهما والفصل بينهما وبين معموليهما كالحسن فى الدار زيدا خلافا للمازنى فى الظرف
وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل نحو ما كان احسن زيدا وهى مزيدة وما مبتدأ
نكرة بمعنى شىء لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه خبرها ما بعدها وهمزة
افعل للتعدية وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب بعده مفعوله وهذا مذهب سيبويه المختار
المص وقال الاخفش ما موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف واى الذى افعل اى
جعله ذا فعل شىء عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من غير سد شىء مسده وذا غير معهود وبه
فى افعل به مفعول لافعل بمعنى صيره ذا فعل على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء
للتعدية او الباء زائدة والهمزة للتعدية ففى الفعل ضمير هو فاعله اى اجعل انت اياه
ذا فعل اى صفه به وهذا مذهب الاخفش اختاره وعند سيبويه الباء زائدة فى الفاعل
لازمة الا اذا كان المتعجب منه مع صلتها فيجوز حذفها نحو احسن ان تقوم والامر بمعنى الماضى
والهمزة للصيرورة اى صار ذا فعل وكون الامر بمعنى الماضى غير معهود فلذا لم يختره
المص افعال المدح والذم لما كان الوضع لانشائهما يعرف من اللغة فالمحتاج اليه ههنا
معرفة الاصطلاح ليتوسل به الى معرفة الاحكام المختصة وذا يحصل بعد الافراد استغنى
عن الحد نعم وبئس فاعلهما معرف باللام للعهد الذهنى او مضاف اليه اى الى المعرف باللام
بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطة نحو فرس غلام الرجل هذا او مضمر
مميز بفتح الياء بلفظ ما بمعنى شىء نحو نعما هى اى نعم شيئا وعند سيبويه ما معرفة
تامة بمعنى الشىء فيكون فاعلا بمعنى ذى اللام وهذا غير معهود فلذا لم يختره المص
و قدمه او بنكرة منصوبة كنعم رجلا زيد وبعده اى بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم

وهذا

وهذا هو الغالب وقد يقدم المخصوص على الفعل نحو زيد نعم الرجل مبتدا حال من المخصوص
فيكون ما قبله خبرا مقدما قيل العائد اللام ولا يستثنى هذا فى المضمر المميز الذى هو
غير عائد الى شىء او خبر المحذوف فهو فى الجملتين وقد يحذف المخصوص عند القرينة كقوله
تعالى نعم العبد اى ايوب عليه السلام قدمه لان المقام نعم ايضا اذ المقدر كالملفوظ وليس
الحذف نسيا ولا بد من مطابقته اى مطابقة المخصوص اى الفاعل فى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والجنس وساء كبئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام و
حبذا وفاعله ذا وحب كظرف اى صار حبيبا ولا يتغير حبذا لا فعله ولا فاعله فلا
ولا يجمع ولا يؤنث وان كان المخصوص كذلك لجريانها مجرى الامثال يقال حبذا الزيدان
ومخصوصه اى مخصوص حبذا كالاول اى مخصوص نعم وينبغى بعد الفاعل غالبا فى الوجهين
فى اعرابه ويأتى قبله اى قبل مخصوص حبذا او بعده حال او تمييز على وفقه اى وفق مخصوص
حبذا والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كحبذا الزيدان راكبين وحبذا
امراة هند وذو الحال والمميز هو ذا لانه فاعل مبهم المخصوص ولما كان التمييز من اسم
الاشارة قليلا فى الاستعمال بخلاف الحال عكس ترتيب الكافية ويمكن ان يقال التمييز ههنا
من النسبة كطاب زيد والدا ولله دره فارسا والتمييز راجح لكونه انسب بالمدح والذم
فيستحق التقديم قد سبق حده حروف الجر هو اى حرف الجر ما وضع
لافضاء الفعل اى ايصاله او افضاء معناه اى ما دل على الحدث كالاسماء المتصلة بالفعل
والظرف الى الاسم ولو كان الاسم تقديرا مقدرا كما رحبت وهذا التعريف يتناول
الزوائد ولا مثل رب فيكون حدا للجار الاصلى فيلزم كونه ذكر غير الاصلى استطرادا
مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد او حمل عليه لاصاب من للابتداء فى المكان بلا خلاف
وفى الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قيل علامة صحته ايراد الى او ما
يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجى اليه عنه فيه انه لا يتمشى فى نحو من



التفضيلية والتبيين اى اظهار المبهم وعلامته صحة وضع الموصول موضعه كقوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذى هو الاوثان والتبعيض وعلامته وضع بعض
مكانه كاخذت من الدراهم والبدل ويعرف بصحة قيامه مقامه كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة
الدنيا من الآخرة والتجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة آخر مثله فيها مبالغة
لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع عنه موصوف
آخر بتلك الصفة كقولهم لى من فلان صديق ولقيت من زيد اسدا والاستغراق فى
النفى كما جاءنى من رجل فانه نص فى الاستغراق فلذا لا يجوز بل رجلان ولو لم يذكر من
لم يكن نصا فيه بل ظاهرا فلذا يجوز ما جاءنى رجل بل رجلان فظهر انه غير الزيادة ومثالها
ما جاءنى من احد اذ اقترن به حرف النفى افاد الاستغراق البتة كان معه من ولا فلذا لا
يقال بل اثنان ولم يذكرها لانها سيجىء حروفها فيلزم التكرار والقسم نحو من ربى
لافعلن كذا وبضم اوله ايضا اى كما يكسر فيه اى فى القسم ولا يدخل الا على لفظ الرب والى
وحتى للانتهاء فى المكان والزمان بلا خلاف والى قلت كاننا بمعنى مع كقوله تعالى ولا
تاكلوا اموالهم الى اموالكم والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم ويدخل الى الضمير كما
يدخل الظاهر يقال اليك واليه ويفهم من هذا التخصيص الذكرى كثرة كون حتى
بمعنى مع وعدم دخولها الضمير فلا يقال حتاى ولا حتاك وحتاه وفى للظرفية اى لكونه
مدخولها حقيقة كالماء فى الكوز او مجازا كالنجاة فى الصدق وقيل فى او كونه بمعنى على او
حال كقوله تعالى لاصلبنكم فى جذوع النخل قال المحققون انها للظرفية ايضا مجازا لتمكن
المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف والباء للاستعانة لم يصب فى تقديمها
اذ الالصاق اصل وغالب فى الباء والمراد بالاستعانة استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه
بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة فيكون بمعنى مع كقوله تعالى دخلوا بالكفر وهم
قد خرجوا به والالصاق اى لافادة لصوق الى المجرور والباء نحو مررت بزيد اى التصق

المرور

المرور بمكان يقرب منه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس
بسرجه يلزم ان يكون السرج ملصقا به حال الاشتراء والتعدية اى جعل الفعل اللازم
متضمنا بمعنى التصيير نحو ذهبت بزيد اى صيرته ذاهبا وهى بمعنى المعنى قليلة وسماع
ولكنها مقوية لمعمول الجار ولعله فلكل من تقديمها على المقابلة وتاخيرها وجه اما التعدية
بمعنى الافضاء فعامة لكلها اصلى والمقابلة اى لوقوع مجروره فى مقابلة آخر نحو
بعت هذا بهذا والظرفية نحو جلست بالمسجد والبلد كما عتقت بهذا الثوب خبر اسمه
والتجريد كرايت بزيد اسدا واللام للاختصاص بمكنه كالمال لزيد وبغيرها كالجل للفرس
والتعليل كضربته للتاديب وخرجت لمخافتك والقصد اى الارادة كقوله تعالى الا ليعبدون
فان افعال الله تعالى غير معللة بالاغراض على الصحيح فحمل القصد على الغرض والغاية
لا يناسب اختصار المتن لعموم التعليل والعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا و
لدوا للموت وابنوا للخراب والمحققون على انه للتعليل مجازا وبمعنى عن بالقول كقلت
لزيد انه لم يفعل الشر ويأتى اللام للقسم والتعجب معه نحو لله لا يؤخر الاجل وانما
يستعمل فى الامور العظام وكى للغرض وانما يدخل ما الاستفهامية نحو كيم فعلت اى
لاى غرض فعلت ويدل على كونه جارا حذف الفها كما فى لم وعم ورب للتقليل اى للانشاء
واى التكثير كما فى مقام المدح والذم ويصدر بكونها انشاء ويختص بدخول نكرة
موصوفة بمفرد او جملة لتحقيق التقليل وفعلها اى فعل رب ماض لانه حالا معلومة
ويحذف فعل رب زمانا غالبا لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد يدخل
رب على مضمر مفرد مذكر مبهم لا مرجع له فيكون نكرة مميزا بفتح الياء مضافة الى
منصوبة المضاف الى ضمير المضمر اى يكون مميزا بنكرة منصوبة واضاف المنصوب الى الضمير
لانه عامله ويكون رب بما الكافة عن العمل فيدخل حينئذ الجمل الفعلية كقوله تعالى ربما يود
الذين والاسمية نحو ربما زيد قائم الا لو كان ما زائدا فانه حينئذ يدخل على الاسم



نحو ربّه ضربته بسيفه وواوها اي واو اضرب بعدها لا يدخل المضمر كما يدخل رب
بل يختص بنكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس والعمل لها اي لرب لقربها فيكون
اختيار المذهب الكوفي وواو القسم مبتدا ويختص بالظاهر اعتراض فلا يقال
وك لا افعلن وتاؤه اي القسم عطف على واو القسم ويختص تاء القسم بالله من بين
الاسماء الظاهرة يجب خبر حذف فعلها اي كل واحدة منهما ولا يكون بالنصب او
الرفع جواب كل منهما طلبا اي دالا على الطلب والسؤال فلا يقال والله وتالله اخبرني
وباؤه اي القسم عام يدخل المضمر والمظهر اسم الله او غيره ويحذف فعله ويذكر وذلك
لان الباء اصل الكل والواو بدل منه ومنه التاء ويجب ان ينحط مرتبة الفرع عن اصله
وجوابه اي القسم لغير الطلب باللام الابتدائية للتاكيد وحرف النفي ما ولا وهما بمعنى
الاسمية والفعلية والظاهر سقط ان المختصة بالاسمية من قلم الناسخ فانها
ايضا يقع جوابا للقسم ويحذف جواب القسم لو توسط القسم بين اجزاء الجملة التي
تدل على جواب القسم او قدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم
وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما دل عليه وعن
للبعد اثره على المجاوزة لعمومه نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء حقيقة كزيد
على السطح او مجازا كعليه دين وهما اي عن وعلى اسمان بدخول من الجارة عليهما امتناع
دخول الجار على الجار نحو من عن يميني اي من جانبه ومن عليه اي فوقه والكاف
للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو وقد يدخل الكاف الضمير نحو انا كانت وقد يكون اسما
بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب لطافتها اخره هذا
لانه استطرادي ومذ ومنذ كلاهما للزمان للابتداء في الماضي اي الابتداء الزمان
يدل في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما ان مبتدا زمان
فعلهما هو ذلك الزمان الماضي كما فرت من البلد مذ سنة كذا اذا لم يكن في تلك السنة

مبدا مسافرتي في هذه السنة وامتد الى الان وقال الابتداء الزمان في الماضي كما ان اظهر
وللحصر والظرفية في الحال اي ان اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض
فمعناهما ظرفية لفعلهما مع التساوي كما رايته مذ شهرنا او يومنا اذا كنت في ذلك
الشهر او اليوم اي جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر الا انهما
لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى وانهما فلا يصلح اعتبارها مبدا له
وحاشا وخلا قدمه لتقدم الجار وعدا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها
المشبهة بالفعل في انقسامها الى الثلاثي والرباعي والخماسي في البناء على الفتح
والدلالة على الحدث مثل التاكيد والتشبيه والمناسب ايراد الاحرف بدل الحروف
لكونها ستة قيل لكنهم لما عبروا عن الجارة والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا
تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي القلة والكثرة في الاخرى على انها
اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة فيه ان اكثر الحروف المذكورة اقل من العشرة
فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون
مع القرينة والداعي فلا بد من بيانه والحيثية المذكورة لا تاتي فيما عدا المشبهة والاولى
ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافضاء وما شابه الفعل وعمل عمله
الفرعي ونحوها ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ منها اجمالا ثم يعرف الافراد
الخارجية تفصيلا بالتعداد فناسب صيغة الكثرة في الابتداء بصدده اي يقع في صدر
الكلام الا ان المفتوحة فانها لا تقع في الصدر اصلا قيل لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر لاشتبهت
بان المكسورة في الكتابة فيه ان العلاج الالتباس وباقي المقدمات مستندة ولو كانت
الحروف بما الكافة لا يعمل في افصح اللغات ويخرج عن الاختصاص بالاسمية ويدخل
الافعال كما يدخل الاسماء يقال انما قدم زيد وانما زيد قائم ان المكسورة تقرره وتوكد

معنى الجملة ولا يغيرها الى المفرد وان المفتوحة معها اى مع الجملة كالمفرد فمعنى بلغنى
انك قائم بلغنى قيامك فالكسر لازم فى محلها اى فى محل الجملة والفتح لازم فى محله اى محل
المفرد ولو انك فاعل اى ان مع الجملة فى لو انك قائم فاعل اذ تقديره لو ثبت قيامك
فيجب الفتح او نحوا فاد الفاعل قدمه بتستا وقس على هذا ولولا انك مبتدا اذ تقديره
ولولا قيامك ثابت فيجب الفتح ايضا لامتناع كون المبتدا جملة اقتصر عليهما للنوع غرض
فيهما وشبهها وانندراج البواقى فى القاعدة مع عدم الحصر فلو احتملها اى فلو احتمل ان مع
اسمها وخبرها الجملة والمفرد جاز الكسر والفتح كمن يأتنى فانى اكرمه يريد ما وقع بعد الفاء الجزائية
الكسر بناويلها فانا اكرمه والفتح على حذف الخبر والمبتدا اى فتعليق ثابت له او جزاؤه تعليق وقس
عليه الواقع بعد اذا المفاجاة كخرجت فاذا ان السبع بالباب اى فاذا السبع بالباب او كونه بالباب
ثابت فجاز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة ولو كان كسرها حكما بان وقع بعد العلم كعلمت
ان زيدا قائم وعمرو لو تقدم الخبر وان كان تقدمه تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم
اى ان زيدا قائم وعمرو وقائم تفريع على القاعدة تعين تقريرا المكسورة للجملة فيبقى معنى الابتداء
الرافع فيجوز العطف المحلى وتغيرها المفتوحة فيزول معنى الابتداء فلا يجوز العطف
المذكور وانما شرط التقدم المذكور اذ لولاه للزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان وكذا لكن اى هى كان المكسورة فى جواز العطف المذكور لانه
لا يغير معنى الجملة ايضا ولاجل تقريرها مع الجملة جاز دخول اللام الابتدائية التى للتاكيد
معنى الجملة على اسمها اى اسم ان المكسورة لو فصل بينه وبينها كقوله تعالى ان علينا للهدى
او خبرها كان زيدا لقائم او معموله اى الخبر المقدم على الخبر كان زيدا لطعامك اكل ولم يجز
دخولها فى غير هذه الصور لكراهة توالى حرفى الابتداء وقدموا ان ترجيحا للعامل
او لبطلان صدارة اللام بلا ضرورة غير ترتيب الكافية وبدلها بينهما بمعمول المقدم
رعاية للترتيب الطبيعى فى دخولها والقرب من مقتضى اللام ودفعا للايهام مع فى

٤٢٧

ترتيب الكافية فصلا بين الاصل والفرع وقل دخول اللام فى خبر لكن وهو مذهب الكوفية
نحو ولكننى من حبها لعميد واول بان اصله لكن اننى فخففت وجه البصرية مفارقة
العاملية بكون التاكيد او على الصدارة فاستويا فلو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم
بلا مرجح وبهذه العلة لم يجز دخولها على باقى الحروف المشبهة سوى ان المفتوحة
المغيرة معنى الجملة فلا يدخلها المفردة ولو ان خففت المكسورة يجب دخول اللام فى
الخبر للفرق بينها وبين النافية وجاز الغاؤها اى ابطال عملها لفوت بعض مشابهة الفعل
كفتح الاخر وجاز اعمالها على ما هو الاصل فلا يجب اللام لحصول الفرق بالعمل الا عند ابن
الحاجب ودخولها مبتدا اى دخول المكسورة المخففة فى غير عمل فعل المبتدا والخبر الا دخلا
الناقصة وافعال القلوب حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون يعمون ويمكن عطف
دخولها على فاعل يجب لم يجعل عطفا على الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يشعر
باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف والمفتوحة عطف على ضمير خففت اى لو خففت
المفتوحة فيعمل فى ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا
ولم يوجد عملها فى الظاهر فقدر فى مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الضعيف وقل عمل
المفتوحة فى غيره اى غير ضمير الشان وتدخل المفتوحة المخففة الجمل مطلقا اسمية او فعلية من
من النواسخ اولا ويجب مع الفعل اى اذا دخلت المفتوحة المخففة الفعل المتصرف
غير الدعاء يجب ان يكون مع الفعل حرف النفى لا وان ولم ليكون كالعوض عن المحذوف
لا للفرق بينها وبين المصدرية لانها مع المصدرية ايضا ولذا قدمها على الثلثة الاخيرة
فانها للفرق ايضا مثالها قوله تعالى ولا يرون ان لا يرجع اليهم و ايحسب ان لن يقدر
و ايحسب ان لم يره او السين كقوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتى كل ما قدرا او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا وكان وهى حرف براسه
كاخواتها على الصحيح للتشبيه وقد يعمل مخففا والالغاء غالب ولكن هى ايضا مفردة

عند البصريين للاستدراك اى دفع توهم يتولد من الكلام المقدم يقع بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا معنى فقط كزيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا كجاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ
ولا يعمل لكن لو خففت لمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها ويدخلها
اى لكن مشددة ومخففة الواو لعطف الجملة على الجملة او الاعتراض وليت للتمنى اى انشائه
فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما والممكن الغير المرجو ويدخل ليت ان المفتوحة
كليت ان زيدا قائم على ان يكون مع اسمها وخبرها اسم ليت والخبر حاصلا وعند البصرية
سادا مسد ما لها كما بعد علمت ولعل للترجى فيختص الممكن المرجو او المخوف كقوله تعالى لعل
الساعة قريب العطف هو فى اللغة الامالة مطلقا وفى العرف امالة المعطوف الى
المعطوف عليه فالواو للجمع المطلق والفاء للترتيب بلا مهلة وثم وحتى عطفا على الفاء اى
هما للترتيب ايضا ومعطوفها اى حتى جزء متبوع القوى او الضعيف لافادة القوة
او الضعف كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة مهلة حال منهما ومابينهما
اعتراض او حال من حتى واو واما وام للاحد مبهم وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهامية
اى غير مفارقة عنها من لزم المكان اذا لم يفارقه ولو كان الهمزة تقديرا كقوله لعمرك ما ادرى
وان كنت داريا بسبع رمين الجمار ام بثمان يليها اى الهمزة احد المستويين ويلى الاخر
ام ويجاب بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة انما تستعمل
فيما اذا علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين فيطلب تعيينه خلافا ومع الهمزة كما اذا قلت اجاءك
زيد او عمرو اى اجاءك احدهما بلا تعيين او لا فيصح فى الجواب نعم او لا وام المنقطعة
للاضراب عن الاول مع الشك فى الثاني فتستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاء اضربت عن
الاخبار الاول وشككت فى الثاني وفى الاستفهام كازيد عندك ام عمرو عندك قصدت الاضراب
عن الاستفهام الاول لطلب الثاني فدخل المنقطعة المفرد لو كان بعده خبر لعدم الالتباس
بالمتصلة بخلاف ما لو كان بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعد ام لدفع اللبس

والثالث

والثالث لان مثل وجب اما فى اول المعطوف عليه معها اى مع اما العاطفة كجاءنى اما زيد
واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام على الشك وجاءت اما فى اول المعطوف عليه
ولم يجئ مع او العاطفة كجاءنى اما زيد او عمرو ورايت زيدا او عمرا لان او عام
للشك الاولى والعارضى واما للاول خاصة وبل للاضراب عن الحكم اول بجعله
كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع الاثبات اى فى الكلام المثبت كجاءنى زيد
بل عمرو فكانه لم يحكم فى المعطوف عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع
منه لم يكن بطريق القصد واما فى النفى ففيه خلاف بين فى المطول ولا لازمة
للايجاب اى غير مفارقة عنه لانها لنفى ما وجب للاول نحو جاءنى زيد لا عمرو ولكن
عكسها اى عكس لا اى لازمة للنفى ففى عطف المفرد نقيضة لا فيكون لايجاب ما نفى
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وفى عطف الجملة نظيرة بل مجئ بعد النفى والاثبات
نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء التنبيه
الا واما يصدران اى جملة كانت اسمية او فعلية فهما مختصان بالجملة لتوكيد مضمون
الجملة وكون الكلام بعدهما مبتدا به وها لا يختص بالجملة يدخل المفرد وغيره
وكثر دخوله فى اسم الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا يتعين
معناها الا بها نحو هذا النداء اى والهمزة للقريب ارادته واعدا
البعيد فيشمل المتوسط فاى له والهمزة للاقرب وجه تقديمها اظ ويا وايا وهيا
للبعيد هذا مذهب الزمخشرى قال واما يا الله مع كونه تعالى اقرب من حبل الوريد
فلاستقصار الداعى لنفسه واستبعاده له عن مرتبة المدعو تعالى وعند ابن الحاجب
يا عم وارتضاه الرضى الايجاب نعم للتقرير اى لتقرير مضمون ما سبق استفهاما
او خبرا ايجابا او نفيا هذا فى اللغة وفى العرف يفهم منه معنى الايجاب بعد النفى
كبلى ولذا قال الفقهاء لو قال اليس لى عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا ترجيحا

للعرف على اللغة وبلى لايجاب النفي خبرا او استفهاما كبلى في جواب من قال لم يقم زيد او
ألم يقم اى بلى قام زيد واى بكسر الهمزة وسكون الياء للاثبات بعد الاستفهام ويدخل
القسم بلا تصريح بفعله اى لا يذكر فعل القسم معه لا يقال اقسمت اى وربى ولا يكون
المقسم به الا الرب والله ولعمرى كقوله تعالى ويستنبئونك احق هو قل اى وربى وجير
وجير بالكسر والفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة لتصديق الخبر موجبا
او نافيا وجاء بعد الاستفهام والدعاء الزيادة وتسمى حروف الصلة لانه
يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او اقامة وزن او غير ذلك ومعناها انها قد تقع
زائدة لا انها لا تقع الا زائدة والمراد بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل كلام م
لا انها لا فائدة لها اصلا والا كانت عبثا فلا يجوز في الفصحاء لا سيما في البارى
تعالى وفائدتها اما تاكيد المعنى كمن الاستغراقية والباء في خبر ما وليس او استقامة
الوزن او السجع او نحو ذلك اللام كشكرت له ولا ابالك عند سيبويه وكقوله تعالى وما لنا
الا نعبد الله وادبوانا الا ابراهيم والكاف كقوله تعالى ليس كمثله شيء قدمهما لعدم بحثهما
ولتقارب الافراد وان بكسر الهمزة وسكون النون يزاد مع ما النافية نحو وما
ان طبنا جبن وقلت زيادة ان مع لما نحو لما ان قمت وما المصدرية نحو انتظر ما
ان جلس القاضى ولو لم يفصل بين الاختين وان بفتح الهمزة وسكون النون
مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وبين القسم المقدم ولو المؤخر نحو والله ان لو
قام زيد قمت وقلت زيادة ان بعد الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على
رواية جر ظبية وما يزاد بعد نحو اذا تخرج اخرج ومتى واى واين وان كقوله تعالى
اما ترين شرطا اى حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد بعض حروف
الجر كقوله تعالى فبما رحمة وعما قليل ومما خطيئاتهم وقلت زيادة ما بين المضاف
والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين ومثل ما انكم تنطقون

وفا

وقيل فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا يزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك
الا تسجد وبعد الواو العاطفة الواقعة بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وغير
المغضوب عليهم ولا الضالين ولو قيدها الاطراده لكان احسن وقلت زيادة لا
قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم ومن يزاد في النفي وما في حكمه كالنهي والاستفهام ولا يزاد
في الموجب خلافا للكوفيين والاخفش والباء يزاد في النفي ينبغي ان يقيد بليس وما
اذ لم يسمع في ان ولا ويزاد في خبر [illegible] بهل لا في مطلق الاستفهام كهل زيد بقائم
ولا يقال ازيد بقائم ويزاد في غيرها اى في غير افراد المذكور سماعا مستوعلا مقيسا
كالقى بيده وكفى بالله وحسبك زيد حرفا التفسير اى نظرا الى الخارج تنصيصا على
العدد [illegible] نحو حروف التنبيه اى يفسر اى مبهم مفرد كجاءني رجل اى زيد او جملة كقطع
رزقه اى مات وان على ضرب المصدرية يفسر بمعنى القول الصريح والمأول في معناه كقوله تعالى
وناديناه ان يا ابراهيم المصدرية ما وان المخففة تختصان بالجملة الفعلية فيجعلانها
في تاويل المصدر وغير سيبويه عمم ما نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة
للاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيعم التحضيض هلا والا المشددتان ولولا
ولوما تختص هذه الحروف الفعل اى يدخل على اول الفعل فافاد اقتضاء الصدر
والفعل يعبأ وجبيرة وان كان تقديرا مقدما نحو هلا زيدا ضربته الا الضرورة
الشعرية كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ومعنى هذه الحروف في الماضي اللوم على ترك
الفعل وفي المضارع الحض عليه حرفا التوقع اى الدال على توقع المخاطب قد كقولك
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب في الماضي للتقريب اى تقريبه من الحال وفي المضارع
للتقليل كثيرا اى في اكثر المواضع او الازمان وقد يكون للتحقيق كقوله تعالى قد نرى
تقلب وجهك وقد يفصل بينهما اى بين قد والفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد يحذف اى قد كقوله تعالى فصدقت او فعله كقوله لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان

قد زالت حرفا الاستفهام الهمزة وهل تصدّان الكلام وجوبا والهمزة تلى
الاسم مع وجود الفعل بلا قبح كازيدا ضربت وقبح هل زيدا ضربت واما اذا لم يوجد
الفعل فيستويان فيقال بلا قبح ازيد قائم وهل عمرو قاعد وتاتى الهمزة للانكار
مطلقا اى سواء كانت لمجرد الانكار كاتضرب زيدا وهو اخوك او للاستبطاء كقوله
تعالى الم يأن للذين امنوا الاية او للتحضيض نحو الا تقاتلون او للتقرير كقوله تعالى
الم نشرح لك صدرك او للتسوية كقوله تعالى أانذرتهم ام لم تنذرهم او للتعجب كقوله تعالى
الم تر الى ربك الاية او للتوبيخ كقوله تعالى اكذبتم باياتى وهل لا تستعمل فى شىء منها وتدخل
الهمزة على الحرف العاطفة دون هل كقوله تعالى اوكلما افمن كان واثم اذا ما وقع و
كون الهمزة معادلة لام المتصلة دون غيرها فى حروف العطف فلذا لم نذكرهما هنا
وتحذف هى اى الهمزة الاستفهامية عند القرينة وتحذف فعلها ايضا عندها كقوله تعالى
ابشرا منا واحدا نتبعه ولا تحذف هل ولا فعلها حرفا الاستقبال السين وسوف وفيه
اى فى سوف زيادة تنفيس اى تاخير الشرط تصدّا اى يجب ان تقع فى صدر الكلام
لو للماضى ولو تدخل المضارع قدمها لتقدم معناها وان عكسها اى للاستقبال
ولو تدخل الماضى ويدخلان الفعل وجوبا وان كان الفعل تقديرا كقوله تعالى
لو انتم تملكون وان احد من المشركين فالمرفوع بعدهما فاعل لمحذوف لا مبتدا
تقديره الاول لو تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير فسّره التقدير الثانى وان
استجارك احد فحذف ففسّره ولهذا اى لاجل وجوب دخولهما على الفعل فتح همزة ان فى لو انك
لانه فاعل مقدر هو ثبت وخبره اى خبر ان ح اى حين وقع بعد لو فعل وجوبا ليكون كالعوض
من المحذوف فيقال لو انك انطلقت لا منطلق الا لو كان خبره جامدا فيجوز للتعذر كقوله تعالى
ولو ان من شجرة اقلام ولو صدّ القسم على الشرط وغيره لزم الماضى فى شرطه وان كان ذلك
الماضى معنى لا لفظا نحو والله ان لم تاتنى لاكرمتك والجواب اى للقسم لفظا فلا يجزم ولا يدخل

اللام
التى تدخل جواب لو ولا الفاء تقول والله ان جئتنى او لو جئتنى ما اكرمتك او انى لاكرمتك
ولا يجوز لما اكرمتك او فانى اكرمتك والمعنى نجواب لهما معا ولو وسط القسم بتقديم الشرط
او غيره عليه جاز الوجهان ان يكون الجواب للقسم لفظا فيكون غير مجزوم والشرط ماضيا نحو ان اتيتنى
او لم تاتنى فوالله لاكرمتك وانا والله ان اتيتنى او لم تاتنى لاكرمتك وان يلغى القسم ويعتبر
الشرط نحو ان تاتنى والله اتك وانا والله ان تاتنى اتك وتقديره اى تقدير القسم فى صدر
الكلام كذكره فيه فى لزوم المضى وكون الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
وان اطعتموهم انكم لمشركون واما التفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر او فى الذهن فيندرج
فيه ما وقع فى اوائل الكتب وحذف فعله الذى هو شرط والتزم فى موضعه جزء جوابه اى اما مبتدا
كاما زيد فمنطلق تقديره مهما يكن من شىء فزيد منطلق او معمول لما بعد الفاء كاما يوم الجمعة فزيد
منطلق وهذا مذهب سيبويه فانه يجوز وضع جزء الجزاء فى موضع الشرط وان كان هنا مانع
اخر نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فيجوز تقديم ما يمنع تقدمه خاصة لاما عنده
حرف الردع اى الزجر والمنع كلا ويأتى بمعنى حقا لكن الموقع به تحقيق مضمون الجملة فكان
فلم يخرج عن الحرفية تاء التانيث الساكنة اللاحقة لذلك فهم من بحث التانيث ففر من تكرار التنوين
نون ساكنة فى الاصل فلا تنقض الحركة العارضة مثل عاد الاولى تتبع حركة الاخرى تقع بعدها
فخرج نون نحو لدن ولم يكن للتاكيد فخرج نون التاكيد الخفيفة ويكسر التنوين ويضم لكن
لقيها والكسر هو الاصل المطرد فى تحريك الساكن والضم للاتباع ضمة الكاف وهو اى التنوين
للتمكن اى الدال على امكنية الاسم فى الاسمية بعدم المشابهة الفعل فيكون علامة الانصراف
فيختص بالمنصرف والتنكير كما فى صه فان معناه اسكت سكوتا ما بخلاف صه بغير تنوين فان
معناه اسكت الان والعوض عن حرف نحو جوار والمضاف اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ
وعامئذ ومررت بكل قائما والمقابلة للنون لجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند الجمهور واما لم
يجعله تنوين التمكن لوجوده فى نحو عرفات مع منع الصرف للتانيث والعلمية وعند الزمخشرى

٢٥٢

نحو عرفات منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان تاء غيره متمحض للتانيث
للدلالة على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء فضعفت عن المنع ومنعت تقدير اخرى فصار
كالنعامة والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد ويحذف التنوين مع
همزة ابن في اللفظ والخط نحو زيد بن عمرو ويرد العلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر
لكثرة الاستعمال بخلاف نحو رجل ابن زيد وزيد ابن عالم فتنوينهما لا يحذف ولا من اللفظ ولا
همزة ابن في الخط وقل همزة ابن حذف التنوين في غيره اي في غير نحو زيد بن عمرو وكقوله تعالى
قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرا بلا تنوين احد نونا التاكيد خفيفة ساكنة او
بمعنى الواو ثقيلة مفتوحة تختص نون التاكيد بقسميها بمستقبل فيه معنى الطلب من
الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم قل دخول نون التاكيد في النفي
تشبيها بالنهي ويجب نون التاكيد في جواب القسم المثبت وكثر نون التاكيد في نحو اما ترين
اي في الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة ترك سائر احكام نون التاكيد لان موضعه الصرف
هاء السكت هاء ساكنة تلحق ما الاخر حرف متحرك بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بها احترز
عن مثل يا زيد ولا رجل فلا يلحق به هاء السكت وقفا الا وصلا كمه ورهْ قهْ وماهيهْ
وسلطانيه الكسكسة والكشكشة سين مهملة وشين
ساكنتان تلحق كاف المؤنث وقفا حفظا
لحركتها حتى يلتبس بكاف المذكر نحو
اكرمتكسْ ومررت
بكِشْ



٢٧

الحمد لله على التمام في يد الفقير علي بن ابراهيم بن سليمان بن مراد بن يوسف السنسي في قيصرية في اليوم ١٥
يوم الجمعة من ذي القعدة في سنة خمس وخمسين ومائة والف بعونه وكرمه وحسن توفيقه

٣٧٩ مضى على كتابة هذا المخطوط
١٩٨١ من هذا التاريخ الميلادي